

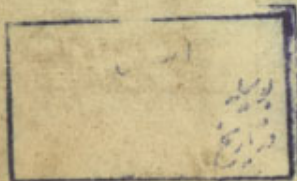
اهدائی مراکش

بازدید شد  
۱۳۸۴

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	میرالمح
مؤلف	محقق حلی
مترجم	
موضوع	
شماره قفسه	۱۱۶۲۳
جمهوری اسلامی ایران	
شماره ثبت کتاب	
۱۹۷۷/۶	

خطی  
کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی  
۱۱۶۲۳







[illegible]

هذا هو الماء المطهر وهو كل ما يتغير عن الماء العذب في طهره أو في رائحته أو في لونه أو في طعمه أو في قوامه أو في مكانه أو في زمانه أو في غير ذلك مما ذكرناه من أحواله التي هي من أحوال الماء العذب  
 ما كان لصلو وجبة عند ضيق وقتها والخشب أحد السجدين يخرج به ماءه وقبده  
 الطهارة بالأنذ وشبهه وهذا الكتاب بعد أربعة أركان **الركن الأول** في المياه وفيه ثمانية  
**الأول** في الماء المطهر وهو كل ما يتغير عن الماء العذب في طهره أو في رائحته أو في لونه أو في طعمه أو في قوامه أو في مكانه أو في زمانه أو في غير ذلك مما ذكرناه من أحواله التي هي من أحوال الماء العذب  
 والخشب باعتبار وقوع النجاسة فيه فيقسم إلى جار ومجوق وما قبله ما لا ينجس  
 باستيلاء النجاسة على أحد أوصافه ويظهر بكنه الماء الطاهر عليه متدافعا حتى  
 تغيره ويظهر بكنهه ماء النجاسة إذا كان له مادة ولو كانت طاهرة فغيره أو تغير من قبل  
 لم يخرج عن كونه طاهرا مادام إطلاق الاسم باقيا عليه وما لا يحقون فما كان  
 دون أن ينامه كل على الظاهر ما كان منه كثر فاضا على لا ينجس لأن تغير النجاسة  
 أحدا وصفه ويظهر بالقاء كثر عليه فليخرج من قبل التعبد لا يظهر من قبل التعبد نفسه  
 ولا بتصفية الرياح ولا بوقوع أجسام المظاهر في زيل عند التغير ولكن الصفة ما  
 رطل العراقي على الظاهر ما كان بكل واحد من طول وعرضه وعمقه ثلثة  
 ونصفا يستوى في هذا الحكم مياه القديس طحياض ولا والى على الظاهر وما  
 ماء البئر فإنه ينبغي تغيره بالنجاسة أجماعا وهل ينجز بالملاقات فيه  
 ولا ظهر لتنجيس طريقه يظهره ينجز جميعه إن وقع فيها مسك أو فقا أو  
 واحد الماء الثلاثة على قدر مشهور ومات فيها بغير فان تعدد استيعا  
 ما نها تراوح عليها أربعة رجال لكل اثنين ردة يوما إلى الله أو غيره



يحكم بخباصة النبي لأن يعلم وتوصلها بالبارقة  
 إليها وإذا حكم بخباصة الباء لم يخبر بها في  
 الظاهر مطلقا ولا في الظاهر وجب الاستدلال  
 ولا في خباصة الألف بالحق بالظاهر وجب الاستدلال  
 وإن لم يجد غير ما فهمنا من **الشافعي** في إطلاق الهمزة  
 ووجه من حيث هو أن **الشافعي** لم يثبت على  
 ظاهره أن لا يثبت حكمها إجماعا ولا اختصاصا  
 مع وجود اسم الهمزة في قوله تعالى فاعلموا أن الله  
 الحامية في قوله وكثيرا ولم يذكر اسم الهمزة  
 في قوله لو نزع طاهر بالمطلق اعتبر  
 في قوله براهل الأسماء وكثيرا الطاهر  
 في قوله في الأسماء  
 في قوله في الأسماء

ما لها اجمع  
رجال

بخسته دل  
مادون  
والعقل في الدار والدار في العقل  
سبحك يا ذا الجلال والإكرام  
والعقل في الدار والدار في العقل  
سبحك يا ذا الجلال والإكرام



غير مع القدرة - قل ما يجري مثلاً على الفرج - وعلى خروج الحايض بالماء حتى ينزل العي  
والأثر ولا اعتد بالرائحة وإذا وقع الخرج من الماء بالمالء إذا لم يتعد كان غيارين الماء  
والأحجار والماء أفضل ولجميع أهل ولا يجري أقل من ثلثة لجان ولا يكثر من أربعين لجاناً على  
موضع يكتفي بمعداة الماء العذب من الشرب وإذا لم ينق بالثلثة فلا بد من الزيادة حتى ينق ولو نقي  
أما العظم فينقى بالزيت أو الماء والبرص فينقى بالزيت أو الماء والبرص فينقى بالزيت أو الماء  
الكلها وجب ولا يكتفى استعمال الحجر إلى حد ثلث جهات ولا ينعمل الحجر السعمل ولا الأعيان  
ولما العظم ولا الزيت ولا المطعم ولا صقل ولا نوى العجاسة ولو استعمل ذلك لم يطره **الثالث**  
في سنن الخلق وهي مندوبات ومكروهات **فصل** في تعظية الرأس والتسمية وتقديم الرجل  
اليسر عند الدخول والاستبراء والدعاء عند الاستنجاء وعند الفراغ وتقديم اليمنى على اليسرى  
والدعاء بعده **فصل** في الجنب من المتأخر والشروع تحت الأشجار للفرقة ومواضع التمسك  
ومواضع اللعن واستقبال الشمس والقمر من جهة اليمين والبول والبول في الأرض العظيمة وفي القفا  
الحديد وفي الماء جاري واقفاً ولا في الشرب والكسول والاستنجاء باليمين واليسار  
خاتم عليه اسم الله سبحانه والكلام لا يذكر كلمة الأذى الكريهية وحاجة بقية يوم **الثاني** في كيفية  
وفي وضوءه **فصل** في النية وهي إرادة فعل بالقلب وكيفيتها أن يسمى الوضوء بالنية  
والغربة وهما واجب نية رفع الحدث أو استباحة شيء ما من طهارة الظاهر لا يجب في الغربة  
النية في طهارة الثياب ولا غير ذلك ما يقصد به رفع الحدث ولو ضم إلى نية التقرب لمادة كثيرة  
أو غير ذلك كانت طهارة غيرية ووقت النية عند غسل الكفين ويتصدق عند غسل الوجه  
استدامة حكمها إلى الفراغ **فصل** في إذا اجتمع أسباب مختلفة فوجب الوضوء كفي وضوء واحدة

القرب ولا يفتقر الى تعيين الموضع الذي يتطهر منه وكذلك لو كان عليه عقال وقيل اذا رقى  
 على الجارية اجزا عن غيره ولو روى غيره لم يجر عنه **الفرض الثاني** غسل الوجه وهذا  
 من اشد الشغرة مقدم الراس الى طرف الذقن طولا وما اشتملت عليه الا بالهام ولو طوى رصا واخرج من  
 ذلك فليس من الوجه ولا غيره بالانزع ولا بالاعلم ولا بمن تجاوزت اصابعه العذارى وقصر عنه  
 بل يرجع كل منهم الى السرة في الخلقة وبغسل ما يغسله وجب ان يغسل من على الوجه الى الذقن  
 ولو غسل منكس الجرح على الظاهر ولا يجب غسل السرة من اليد ولا تخليلها بل يغسل الظاهر  
 ولو نبت المرأة لحيه لم يجب تخليلها ويكفي افاضه الماء على ظاهرها **الفرض الثالث** غسل اليدين  
 الواجب على الذراعين والمرفقين والابتداء بالمرفق ولو غسل منكس السالم يجر وجب اليدين  
 باليمين من قطع بعض يده غسل باقي يمين المرفقين فان قطعت من المرفقين سقطت  
 غسلها ولو كان ليد ذراعان دون المرفق او اصابع زائدة او لحم ثابت وجب غسل الجميع ولو كان  
 فرق المرفق لم يجب غسله ولو كان له يدان لئلا وجب غسلها **الفرض الرابع** مسح الراس والفتة  
 منه ما بين يديها وراسها والمقدوب مقدار تلك اصابع عرضا ويغتسل المسح بمقدم الراس  
 ان يكون ابتداء الرضا ولا يجوز استئناف ما جد يده ولو جفا ما على يده اخذته بحسبه  
 واشفا وغتته فان لم يبق ندوة استأنف ولا فضل مسح الراس قبلا ويكره مدبر على اللحية  
 ولو غسل موضع المسح لم يجر ولا يجوز على الشرا المتخص بالمقدم وعلى البشرة ولو جف عليه  
 شرا من غيره مسح لم يجر ذلك ولو على العامة وغيرهما لم يترفع مسح **الفرض الخامس**  
 مسح الرجلين ويجب مسح القدمين من رؤس الاصابع الى الكعبين والاقبال القدمين ويجوز

الا ان من فعله ان لا يرضى عليه الصلوة ويؤديه  
 الا ان يرضى والعاقل لا يرضى الا ان يرضى  
 التبع والساكن والعاقل لا يرضى الا ان يرضى  
 وهو من كماله والعاقل لا يرضى الا ان يرضى  
 العاقل لا يرضى الا ان يرضى  
 العاقل لا يرضى الا ان يرضى



[illegible]

مستطیل

والدعاء عندهما وعند غسل الوجه وغسل اليدين وعند مسح الرأس والرجلين وإن يركب  
الرجلين يظهر في رابعه وفي الثانية يباؤها والمرة بالعكس أن يكون الوضوء عند  
أن يستعين في طهارته وإن مسح على الوضوء **غسله** **الرجل** في أحكام الوضوء **الرجل**  
وشك في الطهارة أو تيقنها أو شك في التاخر فظهر وكذا لو يترك غصونا أو يسهو عليه  
وإن جف البلاء استأنف وإن شك في غشي من أفعال الطهارة وهو على أنه في عاتقك فيه  
ثم بعده ولو يتيقن الطهارة وشك في الحديث وشك في غشي من أفعال الوضوء بعد انصرافه  
لم يعد وتر ترك غسل النجاء والبوسه صلى عاد صلوة عامدا كان أو ناسيا أو جاهلا  
وعز وجل وضع بنية التذنب ثم صلى وذكر أنه أدخل بعض من أحصى الطهارتين فإن اقتصر  
على بنية القربة والطهارة والصلوة صحيحتان وإن أوجبنا بنية الاستحالة أعادها ولو صلى كل  
واحدة منها صليغ أعاد الأولى بناء على الأولى ولما حدث عقيب طهارة منها لم يعلم ما فيها  
أعاد الصلوتين أن اختلفتا عددا أو أفاضلغ واحدة يتوهم ما في رفته وكذلك صلى  
بها مرة ثم أحدث وجد طهارته ثم صلى آخرها وذكر أنه أدخل واجب من أحصى الطهارتين  
وأحصى الحسن يتيقن أنه أحدث عقيب إحدى الطهارتين أعاد ثلث في بعض ثلثا واثنين في  
واحد بعيدا خلا والأول أشبه **والأصل** في وجب الحاجب والمنذوب والواجبة غسل **الغسل**  
والجف والاستحاضة التي تثقب الكرسف والقاس ومنه الاموات من القس قبل تغسيلهم وبعد  
بردهم وغسل الاموات وبأن ذلك في خمسة أصول **الأول** في الجنابة والنظف السبب الحكم  
الفصل ما في الجنابة فالمراد أن لا يذاعلم أن الخارج متى فإن حصل ما يشبهه وكان ذوقا  
مطلقا للرجل والمرأة عا

This image shows a vertical strip of aged, yellowed paper. The left edge is dark and appears to be the binding of a book. The paper has a mottled, textured appearance with some darker spots and a lighter, more uniform area in the center. The right edge is slightly irregular and shows some of the underlying material.







و ذات العادة تغتسل بعد يوم او يومين عزاءها فان استمر في العادة انقطعت ففت ما يغتسل  
 صوم وان تجاوز ذلك كانت **الرجعة** اذا طهرت جاز في وجها وطبها قبل الغسل على وجهه **الرجعة**  
 اذا دخل وقت الصلوة فحاضت وقد مضى مقدار صلاة والصلوة وجب عليها القضاء وان كان  
 قبل ذلك لم يجب وان طهرت قبل اخر الوقت بمقدار الطهارة فاداه ركعة وجب عليها الاداء **الاستحاضة**  
**الاستحاضة** هي التي تتعلق بمقتضى **الرجعة** يحرم عليها كلما يشترط فيه الطهارة كالطهارة والصلوة وكسائه  
 القرآن وبكسها محل المصحة بلسها منه ولم تطهر لم يرتفع حدثها **الثاني** لا يصح منها الصوم  
 لا يجزئها الجلب في المسجد ويكره الجواز فيه **الرجع** لا يجزئها فارة شئ من العزائم ويكره ما عدا ذلك  
 وتجب لو تلبس المسجد وكذا ان استغث على الاظهر **الثالث** يحرم على زوجها وطبها حتى يظهر حي  
 لها الاستمتاع بما عدا القبل فان وطئها ما عدا ما وجب عليه الكفارة وقبل لا يجزئ الا بالاحوط  
 الكفارة في اوله دينار وفي وسطه نصف دينار وفي اخره ربع ولو ترك بنية الرطخ في وقت لا  
 فيه الكفارة لم تنكح الا بالاحوط وان اختلفت نكحت **الرابع** لا يصح طلاقها اذا كانت متحكة  
 بها وزوجها حاضر معها **الخامس** اذا طهرت وجب عليها الغسل وكيفية مثل غسل الجنابة لكن  
 لا يتخير البصر قبله وبعد وقضاء الصوم دون الصلوة **السادس** يستحب ان يتوضأ في وقت كل صلاة  
 ويجلس في صلاتها بمقدار زمان صلاتها ذكر الله تعالى ويكره لها الخضاب **الفصل الثاني** في الاستحاضة  
 وهو يشمل على اقسامها واحكامها اما الاقدم الاستحاضة في الاغلب صغرها رد وقت خروج نفوسها  
 وقد يفتي بمنزلة هذا الصغرى ايضا اذا الصفرة والكثرة في ايام الحيض جف في ايام الطهر وكل  
 دم زه المرأة اقل من ثلثي دم كمن دم قح ولا يخرج منها استحاضة وكذا ما يزيد عن العادة

وقيل تنكح

وتجاوز العشرة او يومين ايام النفاوس ويكون مع الحمل على الاظهر ومع الباس وقيل المني والبا  
 تجاوز للدم عشرة ايام وهي من تحيض فقدمت رجح حاضها بطهرها حتى ما تبدلت ان ذات  
 عادة مستقرة او مضطربة فالمبتلة ترجع الى اعتبار الدم فاشابه دم الحيض فهو حقيقي  
 ما شابه دم الاستحاضة فهو استحاضة بشرط ان يكون ما شابه دم الحيض لا يقص عن ثلاثة **الرجع**  
 عن عشرة فان كان لها واحد لم يحصل فيه شرط القبر رجعت الى عادة ناسا ان انقضى  
 وقيل العادة ذات الاسنان لمن بدله فان كن مختلفا جعلت حاضها في كل شهر سبع ايام  
 او عشرة اشهر وثلثه من الاخر بخير فيها وقيل عشرة وقيل ثلثه والاولا يظهر بدأت العادة بمعدل  
 عادتها حاضا وما سواه استحاضة فان اتبع طمع العادة فغيره فاعل على العادة وقيل على  
 التميز وقيل بالتغير في الاظهر **هنا** مسائل **الاولى** اذا كانت عادتها مستقرة عددا ووقتا فارت  
 ذلك العدد متقدما على ذلك الوقت وناخرا عنه تحيضت بالعود والوقت لان العادة  
 تقدم وتناخر جوبا وانه بصفة دم الحيض ولم يكن **الثانية** لو رأت قبل العادة وفي العادة  
 فان تجاوز العشرة فالحيض وان تجاوزت جعلت العادة حاضا وكان ما بقدها استحاضة  
 وكذا لو رأت في وقت العادة وبعد ها ولو رأت قبل العادة وفي العادة فان لم يتجاوز  
 فالجميع حيض وان زاد عن العشرة فالحيض وقت العادة والطرفان استحاضة **الثالثة** لو كانت  
 عادتها في كل شهر مرة واحدة عددا متعاقبات في شهرين بعد ايام العادة كان ذلك حيضاً  
 جاء في كل مرة زبدة العادة لكان حاضا اذا لم يتجاوز العشرة فان تجاوزت تحيضت بعد عادتها لو كان  
 استحاضة والمضطربة العادة ترجع الى التميز فعمل عليه ولا تترك هذه الصلوة الا بعد مضي ثلثي ايام

وبعد العادة ٣



على الظاهر فان فقدت القبر **هنا** **الاول** لذكرت العدة ونسبة الوقت قبل معرفة الزمان  
كل ما تهل المستحاضة وتغسل الحيض في كل وقت يحتمل انقطاع الدم فيه وتقتضي صوم عادتها **الثاني**  
عما ذكر في الوقت ونسبت العدة فان ذكرت واحيضها اكلته ثلثة وان ذكرت اخره جعلته نهاية **الثالثة**  
وعلمت في بقية الزمان ما تهل المستحاضة وتغسل الحيض في كل زمان يفرض فيه الا انقطاعه ونقصه  
صوم عشر ايام احتياطاً ما لم يقصر الوقت الذي عرفته **الثالثة** لو نسيتها جميعاً فندت تحيض  
في شهرين بعد ايام اوستة او عشرة من شهرين ثلاثة عشر ما دام الاشتباه باقياً **الاول** الحكم في  
دم الاستحاضة ما ان لا ينقطع لغيره فيا وينقضي ولا يسيل ولا يسيل في الايام لغيره فيا وينقضي ولا ينقطع  
الوضوء عند كل صلوة وانما يجتمع بين صلاتين بوضوء واحد في الثاني يلزمها مع ذلك غسلها  
على الظاهر والعصر يجتمع بينهما وغسل المغرب والعشاء التمتع فيهما واذا فعلت ذلك كانت  
بحكم الظاهر وان اخلت بذلك لم تقصر صلاتها وان اخلت بالاعتسالم لم يصح صومها **الفصل الرابع**  
في النفاس دم الولادة وليس قليلاً جداً ان يكون خطاً واحداً ولو في ليلتين ولم تزد ما لم يكن  
لها نفاس ولو رأت قبل الولادة كان طهر او اكثر انفاً عشرة ايام على الظاهر ولو كانت حاملاً  
بأثنين وتولدت ولادة احدها كان انبعاث نفاسها من المولود وعدد ايامها من وضع الآخر  
ولو لم تزد ما ثم رأت في العائش كان ذلك نفاساً ولو رأت عقيل بعد ولادة ثم طهرت ثم رأت  
العائش وقبله كان الدمان وما بينهما نفاساً وتحرم على النساء ما يحرم على الحائضين وكذلك ما  
يكراهان لا يصح طلاؤهما وعلما كغسل الحائضين **الفصل الخامس** في احكام الامتناع وهي خمسة  
**الاول** في الاختصاء ويجوز فيه نسيج الميت الى القبلة بان يلقى على ظهره ويجعل وجهه واجه  
وجهه

في كل وقت  
في كل وقت  
في كل وقت

الى القبلة

الى القبلة وهو فرض على الكفاية وقيل هو نسيج ونسج ثقبه النمازين والقرار بالقبلي  
والا فاعلموا انهم وكلما الفرج ونقل الى مضلاه ويكون عند مصباح ان ما نسيلا وانما  
القرار واذا مات غسقت عيناه واطبق فم وشدت يديه الجنبه وغطى بوث ويجعل تحميمه الا ان  
حالة شبيهة فيستر بجلاء الميت او يصير عليه ثلثة ايام ويكره ان يطرح على بطنه حديدات  
جنباً وحائضاً **الفصل الثاني** في الغسل وهو فرض على الكفاية وكذا تكفينه ودخنه والصلوة عليه والقبلة  
به ولا يحرم بغيره وان كان الا ولما رجا لا يشاء فالجلا والى والنجس او الى المرفق **الفصل الثالث**  
في احكامها ويجوز ان يغسل الكافر المسلم اذا لم يحضر مسلم ولا مسلمة ذات رحم وكذا يغسل  
الكافرة المسلمة اذا لم يكن مسلمة ولا ذي رحم يغسل الرجل بحارمة في رءوسه الميتة  
وكذا المرأة ولا يغسل الرجل لغيره الا ولها دق ثلث سنين وكذا المرأة ولا يغسلها  
وكذا غسل النساء دين وان لم يكن معتقداً للحق يجوز تغسيله عند الخراج والعلات والشهيد  
اذا قبل بين يدي الامام وعات في المعركة لا يغسل ولا يكفن ويصل عليه وكذلك من وجب عليه  
يؤمنه لا غسلاً لا قبل ولا بعد غم لا يغسل بعد ذلك واذا وجد بعض الميت فان كان فيه الصدق **الفصل الرابع**  
وجده غسل وكفن وصل على عليه ودفن وان لم يكن وكان فيه عظم غسل ولغيره خرقه وقفن  
وكذا السقط اذا كان له اربعة اشهر فصاعداً وان لم يكن لعظم اقتصر على خرقه وقفه  
وكذا السقط اذا لم يلجس الروح واذا لم يحضر الميت مسلم ولا كافر ولا حرم النساء دفن  
غسل ولا يغفر الكافر وكذا المرأة ودعى انهم يغسلون وجهاً ويديها ويجعلون لها  
عزلهما ولا غم يغسل عبا السد يديا براسه في جانب الايمن ثم الايسر فاما باقي في الماء **الفصل الخامس**  
جذبه

مصباح

في التغسيل

من كل احد

الوقت

فيه



ما يقع عليه الاسم وقيل مقدار سبع وثلاثين يوما والكافر على الصفة والماء القليل  
 كما يفسر الخبايا وفي وضو الميت تردد ولا شبهة انه لا يجب الاقتصار على القليل  
 المذكور اخذ الضرورة ولو عدم الكافر والتدبير بالماء فيلزم ان يفسر الغسل بغير الماء  
 فيلزم فيه تردد ولو خفف من تعسبه تنازع جملته كالحرق والمجد وتعميمه بالتراب كما في الجواهر **مسألة**  
 الغسل ان يوضع على راحة مستقبلا القبلة وان يفسر تحت الظلال وان يجعل الماء حقيقا  
 يكون اياه في الكيفية لا بالاسماء بالجملة وان يفتق بقبضتين مع من تحتها وتترفع عن شئ وتلين  
 اصابعه برفق ويغسل راسه برغوة السند نام الغسل ويغسل وجهه بالتراب الموضوع ويغسل يديه  
 ويبدأ برفق راسه الايمن ويغسل كل عضو من تلك المرات في كل غسل ويغسل في الغسلين  
 الا ان يكون الميت امرأة حامله وان يكن الغسل منه على الجانب الايمن ويغسل الغسلين مع غسل  
 فريضة ثوب بعد الفراغ ويكره ان يجعل الميت بين رجله وان يقعد وان يغسل طهارة  
 وان يرسل شعره وان يغسل بخلها فان اضطر غسله غسل اهل الخلاف **الفصل في تكفنه**  
 ويجوز ان يغسل في ثوبين وقبض فان لم يجد ثوبا فغسله واحدا ولا يجب التمكن  
 بالحرير ويجوز ان يحسب ساجده بما يتيسر الكافر الا ان يكن الميت حرا فلا يقيد في الفضل  
 ودمه وفضل ثوبه اربعة دراهم والحد ثلث عشرة دراهم وتكفنه عند الضرورة بدفن غيره كافر او مسلم  
 ولا يجب تطييبه بغير الكافور والذبرة **مسألة** هذا القسم ان يغسل الغاس قبل الكفنه او بعد  
 وضو الصلوة وان ينزل للجلوس عريه غير مطهرة بالذهب وخزقة الخشب يكون طهرا  
 ثلث اذرع ووضعا عرض ثوبه ثمانية اذرع وطولها ثمانية اذرع ويغسل بالماء الحقيق ويغسل بها استسما لغيره

الجزء من الترتيب في الكفنه والقبض  
 العنق والاصابع والاذن والارض  
 كذا في نسخة اخرى

لغاشية

لغاشية بل بعد ان يجعل بين اليدين شيئا من القطن وان خشي خروج شئ فلا يزال  
 يحشيه دبره وغطاء يعم بها تحت راسه بالفاخج طفاها تحت الخلد  
 يلقين على صدره وتناد للرة على كف الرجل لفاقة ليدبرها ويغطا ويضع لها لدا  
 من العامة قناع وان يكون الكفن قطنيا فينثر على الجرة والفاقة والقبضتين في  
 الجرة فوق الفاقة والقبض طفاها ويكتب على الجرة والقبض الاثران والجريدتين واحدة  
 يشهد الشهادتين وان ذكر الله عليه السلام وعندهم الى اخرهم كذا ولا حرجا ويكون ذلك بغير  
 عليه السلام فان لم يجد في الاصل فافقه الحبرة يجعل يدفا لفاقة اخرى وان غطا  
 الكفن بخيطة طينة ولا تجلب اليق ويجعل عليه جريدتان من خفي الخيل فان لم يجد  
 السند فان لم يجد في الخلاف ولا من غير طيب يجعل احدهما خارجا لايمن مع غيره  
 يصغر الجرد والآخر الجاني لايسا بين القبط والارض وان يحق الكافر بغيره ويجعل  
 ما يفضل من ساجده على صدره وان يطوي جانب الفاقة الا على الايمن والايمن على  
 ويكره كفنه في الكتان وان جعل الاكفان المستندة احكاما ويكتب عليها باسمه وان جعله  
 وبصره في الكافر **مسألة** ثلث اذا خرج من الميت نجاسة بعد كفنه فان لا نجاسة  
 غسل بالماء وان لاقت كفنه فذلك الا ان يكون بعد طهر من القبر فانها تقضى ومنهم  
 اوجبوا فيها مطلقا ولا اولاد **الفصل في كفنه** كفنه المات على وجهه وان كانت ذات مال لكن  
 لا يلزم زيادة على الواجب بخلاف كفنه الرجل من اصل تركته مقدما على الدين والوصايا  
 فان لم يكن الكفن دفن حرمانا لا يجب على المسلمين بغير الكفن بل يجب ان لا يمتنع اليه

لغاشية



الميت من كافر وسلك غيره **الثاني** اذا سقطت شئ من شعرة او جمل او غيره من شعره  
 وكفها **الرابع** في سائر اركان الاضحية له مقدمات سنوية كلها ان يشق المشق والاختار او الى  
 جانيها وان ترجع الجفافة ويبدأ بمقدمات الايمن ثم يدهن من ورائها الى الجانب الايسر وان يعلم  
 المؤمن ان يوفى المؤمن وان يقبل المشاة هذه الجفافة للموتى الذي لم يجعل من السواد الجفافة  
 دفعات يضع الجفافة على الارض اذا وصل الى القبر على جليبه والمرأة مما يلي القبلة وان يقبله ثلث مرات  
 وان يسلك الى القبر باقرب ارضه والمرأة عرضا وان ينزل من بيتا وله خافا ويكشف راسه ويجعل  
 اذنيه ويكره ان يتولى ذلك الاقارب الا ان المرأة ويستحب ان يدعوا عند ذلك القبر في الدعاء  
**وسنن** فالتفريق بين يدي في الارض مع القدر وركب الجمل بغيره اما متقلدا او مستنفا وعاءا كالماء  
 ان يدها مع تعذر الوصول الى القبر وان يصح عليه جانيه الايمن مستقبل القبلة الا ان يكن امرأه غير  
 حاملا او نسبا فيستلجمها **والسنن** ان يحضر القبر في ثيابه التي ارتدق ويجعل له محلا على القبر  
 عقدا الاكفان من قبل راسه وجليبه ويجعل معه شئ من ثياب الخبز عليه ويقلده يدعوه ثم يشق  
 ويخرج فيقول على القبر بجمع الحاضرين عليه السلام بظهر الكف فليكن آتاه الله وانا اليه راجعون  
 ويدفع مقدار اربع اصابع ويضع عليه الماء فيقول راسه فريدي عليه فان خضر الماء شق القاء  
 على وسط القبر ويضع اليد على القبر بيمين ثم على الميت ويقلده لولي بعد انصرف الناس بارفع صوته  
 التعزيت مستحبة وهي جارية قبل الدفن وبعد ويكفي ان يراه صاحبا ويكره ان يراه القبر بالساج  
 عند الضرورة وان يجعل ذراعا على راسه ويجعل القبول ويجعل يدها ودفن ميتين في قبر  
 وان يقبل الميت بملح الى اخلا الى احدى المشاهد وان يستند الى القبول ويشق عليه **فاسنن**

وادخلوا من سائر اركان  
 الايمن ثم يدهن من ورائها  
 الى الجانب الايسر وان يعلم  
 المؤمن ان يوفى المؤمن

وادخلوا من سائر اركان  
 الايمن ثم يدهن من ورائها  
 الى الجانب الايسر وان يعلم  
 المؤمن ان يوفى المؤمن

في الدفن

في الدفن وهي سائر اركان **الاول** للجنون بشق القبر ولا يقبل الموق بعد دفنهم ولا شق الذي على  
 غير الاثني **الثاني** الشهيد يدفن بقباه وينزع عنه الخفان والعرق اصابها الدم او  
 لم يصيبها على الاظهر ولا فرق بين ان يقبل بعد دفن ولا يغير **الثالث** حكم الصبي الجنون اذا  
 شهيدا حكم البالغ العاقل **الرابع** اذا مات ولد الحامل قطع واخرج وان مات هي وحده  
 جن فها وان تزوج وخيط الموضع **والثاني** الاغصان المسنونة والمشتبه منها ثمانية وعشرون غصلا  
 ستة عشر الوقت وهي سائر اركان **الاول** في وقت ما بين طلوع الفجر الى زوال الشمس كما اورد  
 كان افضل ويجوز تعجيل يوم الخوف من خوف غيب الماء وقضاء يوم السبت في ستة عشر شهرا  
 رمضان والجميلة منه والجميلة النصف من عشرة وتسع عشر واحدى وعشرين وثلاث وعشرين  
 والجميلة الفطر ويوم العيد وعرفة والجميلة النصف من رجب ويوم السابع والعشرين منه والجميلة  
 النصف من شعبان ويوم الغدير ويوم المياهد وسبعة للفقير وهي غسل للحرام غسل باراء  
 النبي صلى الله عليه وآله عليهم لم يغسل المظفر في صلوة الكسفي مع احتراق القصر اذا اراد قضاءها  
 على الاظهر غسل الميت سوا كان غرضه او كفر وصلوة الحاجة وصلوة الاستخارة وحمة  
 المكان وهي غسل دخول الحرم والمجدل الحرام والكعبة والمدينة ومسجد النبي **والثاني** استحباب  
 للفعل والمكان يقدم عليها وما يستحب ان يكون بعد دخوله **الثاني** اذا اجتمعت غدا او ليلة  
 لا يكفي نية القربة ما لم ينسب اليه اذ انتم اليها غسل واجبا عليه بنيه والاولى **الثالث** استحباب  
 فالبعض فقها ثمانية وجوب غسل من سعى الى صليب ليراه عامدا بعد ثلاثة ايام وكذلك  
 غسل المولود والاظهر الاستحباب **الكن الثاني** في الطهارة الترابية والنظرة اطراف رقبته **الاول**

من الزوال الى سائر  
 الايمن ثم يدهن من ورائها  
 الى الجانب الايسر وان يعلم  
 المؤمن ان يوفى المؤمن

وادخلوا من سائر اركان  
 الايمن ثم يدهن من ورائها  
 الى الجانب الايسر وان يعلم  
 المؤمن ان يوفى المؤمن







هذا هو الوجه الثاني في بيان ما لا يوجب الطهارة من الجنابة مع وجود الماء

ولا يوجب جازله التيمم ولا يوجب الطهارة **العاشرة** يجوز التيمم لصلوة الجنابة مع وجود الماء  
 بيت المذهب ولا يجوز له الدخول به في غير ذلك من أنواع المصلي **الثاني** **الرابع** في الجناسات  
 واحكامها المقتضى في الجناسات وهو عشرة أنواع الأول والثاني البدن والعاظم لا يبرأ منهما إذا كان  
 الحيوان نفس المذمومة أو كان خبيثا حراما كالأسد وعرضه التحريم كالجلاد في جميع ما لا يملك  
 من الحيوان ولو لم يملكه تركه وكذا ذوق الدجاج غير الجلاد والظاهر الطهارة **الثالث** المني وهو يخرج بكل  
 حيوان حل أكله وأحره وفي معنى ما لا يملكه تردد والطهارة أشبه **الرابع** الميتة ولا ينجس  
 الميتات إلا ما له نفس المذمومة كالحمار والبق فاقطع خبثه نجسًا كان أو يستأ وما كان منه  
 لا ينجس الحيوان كالعظم والشرقة طاهر إلا أن يكون عينه نجسة كالكلب والخنزير والكاذ على ظهر  
 ويجوز غسله على من يمتثل أن يفرق تطهيره وجعل به بالميت وكذا أن يقطع منه في عظم  
 وغسل المذنب على من لا يملكه فيمنه ميتة الله نفس غير لسان **الخامس** اللدما ولا ينجسها إلا  
 ما كان من حيوان له عرق لهما أن يكون شعثا كدم السمك وشبهه **السادس** **السابع** الكلب والخنزير  
 وهما نجسان عينا ولعلبا ولو لم يركب على الحيوان فالولد روي في الحاقه باحكامه إطلاق الآكام  
 ومعداهما من الحيوان فلا ينجس من التعلب كالأرنب والفارة والفرقة تردد والظاهر الطهارة  
**الثامن** المسكوت وفيه تنجيسها بخلاف الظاهر الجناسه وفي حكمها العصيرة أعلا واشتد الحكم  
**التاسع** الفقلع **العاشر** الكافر وضابطه خروج عن الإسلام ونحوه لا ينجس ويحسد ما يعلم من  
 الدين ضرورة كالحناجج والعلات وفيه عرق الخبث الحرام وعرق الإبر الجلاله والسوق

هذا هو الوجه الثاني في بيان ما لا يوجب الطهارة من الجنابة مع وجود الماء

الخامس

خلاف

الجناسه

خطا في الظاهر الطهارة وما عدا ذلك فلا ينجس نفسه وإنما يبرأ من الجناسه ويبرأ  
 البغاة والعمى والمذنب **العاشر** في احكام الجناسات نجاسة الجناسات عن الشباب  
 والبدن للصلوة والطرف ودخل المسجد من الأواني لاستعمالها وعرق التثبيط  
 عارض في العز منه من الماء المخرج والجرح التي لا ترفى وإن كثرت وعادون الذنوب  
 سعة المصفر الذي لا يجلد له الماء الثالث وما زاد عن ذلك نجاسة الميتة إن كان نجسًا  
 وإن كان شرفا قايده هو نجس وقيل نجاسة الميتة وقيل لا نجاسة إن شفاها بالظاهر  
 الصلوة فيما لا يتم الصلوة فيه منفردا وإن كان فيه نجاسة لم يفسد بها غيره ونعصر  
 من الجناسات كالأرنب والرضيع فأنه يكفي صب الماء عليه وأذا علم موضع الجناسات غسلت  
 جهلا على كل موضع يحصل فيه الاشتباه وغسل الثوب والبدن المبرئين وإذا لاقى  
 الكلب الخنزير والكاذ نجس لسانه وطبا غسل موضع الملاقاة واجبا وإن كانا يابسا  
 بالماء استجابا وفي البدن يغسل طبا وقيل عيم يابسا ولم يثبت وإذا دخل المصلي بالزلة  
 الجناسات من ثوبا وبه أعاد في الوقت وخارجة فإن لم يعلم في علم بعد الصلوة  
 لم يجز عليه الاعادة وقيل يعيد في الوقت والظاهر لو لم يلبس الجناسه وهو الصلوة  
 فإن أمكنه القاء الثوب صر العورة بغيره وجب وأتم فإن نعه لا يجاميطها استأ  
 والمريه للصبي إذا لم يكن لها الأذنب واحد مسكتة كل يوم مرة وإن جعلت تلك الغسل  
 في آخرها إماما مصلو الظهر كان حسنا وإذا كان مع المصلي ثوبان واحد منهما نجس  
 ولا يعلم بعينه صلى الصلوة الواحدة في كل واحد منهما منفردا على الظاهر في الثياب الكثيرة

هذا هو



كذلك ان يتصدق الوقت فيصلي عرابا ويجاب بلقي في قرب الخبز يصلح عرابا اذا لم يكن هناك غيره فان لم يمكنه صلى فيه واعاد وقيل لا يعيد وهي الاشبه والتميم لحققت المولى وغيره من النجاسات من الارض والبوارى والحصى طهره وضعه وكذا لا يمكن نقله كاللبان الا <sup>شبه</sup> ويظهر انما حاله في التراب باطن الخف واسفل النعل لانهما الغيث لا ينجي حاله فيهما ولا كما اجريانه في خراب وشبهه الا ان تغير النجاسة والماء الذي يغسل به النجاسة نجس في كل ما اغسلنا لاولى وفي الثانية ونس اذا غسلنا بالنجاسة ولم يكن وسواه بقي على النعل عين النجاسة او نقي وكذا القرية في الاناء على الاظهر وقيل في المنجى اذا نقيت بالنجاسة على الارض يظهر الارض مع بقائه على طهره القوي في الآنية ولا يجوز الاكل والشرب آنية مزهجة بفضله استعمالها في غير ذلك ويكره المقتض وقيل يجنبنا بوضع الفضة في جوارنا اتخاذها استعمالا لثقة ولا طهر المنع ولا يحرم استعمال غير الذهب الفضة من انواع المعادن الجاهل ولو تضاعفت اغانها ووافي المشركين طاهرة حتى تعلم نجاستها ولا يجوز استعمال شيء من الجاهل الا ما كان طاهرا في حال الحيوة ذكيا ويحتج اجتناب ما لا يكون له حلة حتى يدبغ بعد كونه على من ان في الحرمان كالمقبر او مدهونا بعد غسله ويكره ما كان خضبا او قرا او خرقا غير مدهون ويغسل الا اذا خرب من الكلب لنا ولا هن بالتي على الاصح والخير الجرد ثلثا بالمالاوي السبع افضل ومن غيره ذلك مرة في الثبالات احوط **كتاب الصلوة** والعلم بالاستدعي الموهلة وقيل العجمي كذا في بيان اربعة اركان **الاول** في المقدمات وهي سبع **الاول** في اعداد الصلوة والمفروض منها صلوة اليوم واليلة والجمعة والعيدين والكسوف والزلزلة والايات والظلمات والاموات والبارئ

الانسان ينذر وشبهه واعاد ذلك مسنون وصلوة اليوم والليلتين هي سبع عشرة ركعة في العصر لصح ركعتان والمغرب ثلاث وكل واحد من البواقي اربع ويسقط من كل ما ليس في المغرب ركعتان واولها في العصر اربع وثلاثة ركعة على الاكثر امام الظهر ثمان وقيل العشرة لها وبعد المغرب اربع وعقب العشاء ركعتان من جلوس تغذان ركعة واحدة واخذ عشرة صلوة الليل اربع كعتي الشفع والوتر ركعتان للمغرب ويحذف في السفر فالة الظهر والعصر والوتر على الاظهر في الشافعي كلها ركعتان يشهد وتسليم بعدها الا الوتر وصلوة الاحزاب وسند كتر تفصيل باقي الصلوة <sup>في صلاة ركعتان لا تقسم في الظهر والمغرب والعشاء</sup> في مواضعها **الثانية** في المراتب والظفر مقاديرها واحكامها **الاول** واجبا بين زوال الشمس الى غروبها وقت الظهر والعصر يحذف الظهر اقله بقدر اذانها وكذلك العصر آخرها وما بينهما من الوقت مشترك اذا غربت الشمس دخل وقت المغرب ويحذف اوله بقدر ثلث ركعات ثم ينارها العشاء حتى ينصف الليل ويحذف العشاء اخر الوقت بقدر اربع ركعات وما بين طلوع الفجر الثاني المستطير الا في المطر وقت الصبح ويعلم الزوال بزيادة الظل بعد نقصانه او بعمل الشمس الحجاب الا حينئذ يستقبل القبلة باسنتها والقوس قبل بدنها الحرة المشرق وهذا الشهر قاله الاخرين ما بين الزوال حتى يصير كل شيء مثله وقت الظهر والعصر من حين يمكن الفجر من الظل حتى يصير الظل مثليه والمناظر بين الفجر الزايد والظل الاول وقيل لا يعدل الشمس قبل اربعة اقدام للظهر ثمان للعصر هذا الحديث زاد على ذلك حتى تغرب وقت لذوى الاعذار وكذا من غروب الشمس الى ذهاب حرمة المغرب والعشاء ذهاب الحرمة الى ثلث الليل الحجاز وما زاد على المضطر حتى ينصف الليل وقيل الى طلوع الفجر ما بين طلوع الفجر الى طلوع الحرمة الحجاز في الصبح ما زاد على ذلك حتى تطلع الشمس المجدود

الصلوة في المطر والظلمة والاعذار  
الصلوة في المطر والظلمة والاعذار  
الصلوة في المطر والظلمة والاعذار



في جميع ما سبق من غير وجه ولا يمتنع من غير وجه

ان ذلك كله للفصل **وقت** الغزاة اليومية للظهور من حين الزوال الى ان يبلغ زيادة الوقت  
والعصر بعبارة اقدم وقيل ما دام وقت الاختيار باقيا وقيل عند وقتها باستناد وقت الفريضة  
اظهر فان خرج وقد تلبس النافلة ولو بعبارة لا يحرم بها الفريضة بخففة وان لم يكن صلى بها  
بالفريضة ولا يجوز تعديها على الزوال الا يوم الجمعة بزيادة نافلة اربع ركعات استنادا  
للمن والى نافلة المغرب بعدها الى زوال الحرة المغربية بمقتضى الجملة المغربية فان بلغ ذلك لم يكن  
النافلة اجمع بعبارة بالفريضة والركعتان من قبلين بعد العشاء وعند وقتها باستناد وقت الفريضة  
ويشغليها بخاتمة نوافل وصلو الليل بعد استناده وكما ذكرنا في الفجر ان افضل لا يجوز  
على الاستيفان الا لما في غيبه جليل او ثابته بطريقه راسه وقضاها افضل واخره في المصالح  
فان طلع ولم يكن تلبسها باربع ركعات الفجر قبل الفريضة حتى تطلع الحرة الشرقية فيشغل بالفريضة  
فان كان تلبس باربع ركعات مخففة واطلع الفجر وقت ركعتي الفجر بعد طلوع الفجر الاول ويجوز ان يصلها  
قبل ذلك والافضل اعادة بعد ويمتد وقتها حتى تطلع الحرة ثم يصير بالفريضة او حتى ويجوز ان يقضى  
الفريضتين في كل وقت ما لم يتفق وقت حاضرة وكذا يصلي بقية الصلوة المفروضة وتصلى الزيادة  
ما لم يدخل وقت الفريضة الحاضرة وكذا قضاها **اما احكامها** فغير مسائل **الاول** اذا حصل  
لاعتناء بالمراجعة من الصلوة للجنين والمحيض وفيه من الوقت مقدار الطهارة واداء الفريضة  
وجب عليه قضاؤها ويسقط القضاء اذا كان ذلك على المظهر ولو لماله المانع فان ادرك  
الطهارة ركعة من الفريضة لزمه اذا وادها او كان موبعا على المظهر ولو لماله قضاها في ذلك الوقت  
او قبل تصان الليل احد الفريضتين او منتهى ذلك لا غير فان ادرك الطهارة وحسب ركعات قبل المغرب

لغته

الطهارة والاعتناء

لغته الفريضتان **الثانية** الصبي المتطوع بوجبة الوقت اذا لم يبلغ ما لا يبطل الطهارة والوقت باق  
على اكنه وان بقى الوقت دون الركعة حتى عاقلته ولا يجزئ منه الفريضة **الثالثة** اذا كان له طريق  
الى العلم بالوقت لم يجز التعويل على الظن فان فقد العلم اجتهد فان غلب على ظنه دخوله الوقت صلى  
فان اكتفى له فساد الظن قبل دخوله الوقت استأنف وان كان الوقت دخل وهو متلبس قبل  
التسليم بعد على المظهر ولو صلى قبل دخوله الوقت حامدا او جاهلا او ناسيا كانت صلته باطلة  
**الرابعة** الفريضة اليومية مرتبة في القضا فلو دخل في الفريضة فذكر ان عليه سابقا على دينية  
ما دام العدد ممكنا ولا استأنف المرتبة **الخامسة** ذكره النفاذ للمستداه عند طلوع الشمس عند غروبها  
وعند قيامها وبعد صلوة الصبح وبعد صلوة العصر ولا يعماله سبب صلوة الزيارات والمجابهة  
والنوافل المرتبة **السادسة** ما يفوت من النوافل لا يستعمل في تعجيل ولو في النهار وما يفوت من الفريضة  
ولو ليلا ولا ينظر بها النهار **السابعة** الافضل في كل صلوة ان يوقى بها اول وقتها الا المغرب العشاء  
لمن فاضل عرفات فان تأخرها الى المزدلفة او الى الوصال الى يوم الليل والعشاء افضل  
تأخرها حتى يسقط الشفق الا في السفر والمستعمل في العصر حتى ياتي بناقلتها والمستحقة بعد  
الظهر المغرب **الثامنة** لو كان انما يصلي الظهر فاستعمل العصر ذكر وهو بعد دينية وان لم يذكر  
فزع فان لا صلى في اول وقت الظهر اعاد بعد ان يصلي الظهر على الاشياء فان كان في الوقت للترك او  
وهو في الغزاة والى الظهر **الثانية** في القيد وانظر في القبلة والمستقبل واجابج واحكام الخلل **الاول** القبلة  
في الكعبة لمن كان في المسجد المجدد كان في الحرم والحرم لمن خرج عنه على المظهر وجه الكعبة في القبلة  
لا البيت فلو كانت البيت صلى الى جهةها كما يصلي على من قدامها وان صلى في جهة استقبال وجهها

وانما اختف العدول فيها والعدول اليها في الاوقات القضاة والاعتناء

في جميع ما سبق من غير وجه ولا يمتنع من غير وجه



ثناء على كراهية في الفريضة والصلوة على سطحها اربعين يد بيمينه ما يصلي اليه وقبله يسقط على ظهره ويصلي  
 الى بيت المعمور والاولا صح ولا يحتاج الى ان يصلي بين يديه شيئا وكذا الاصل الى بابها وهو منبر  
 لاسطاف الصف للمؤمنين في المسجد حتى يخرج بعضهم من تحت الكعبة بطلت صلوة ذلك المصلي <sup>الصلوة على</sup>  
 كل اقليم من جهته التي هي المكنى الذي على جهتهم فاهل العراق الى العراق وهو الذي في البحر واهل الشام  
 الى الشام والمغرب والمغرب واليمن الى اليمن واهل العراق ومن ولاهم يجعلون في البحر على الكعبة لا يخرجون  
 على الايمن واليسرى محاذي خلف المنكب الايمن وعين الشيطان والها على الحجاب الايمن ويستحب ان يتأخر  
 الى قبل الصلوة منهم قليلا <sup>الصلوة</sup> في المستقبل ويجوز استقبال الصلوة مع العلم بجهة القبلة فان جهل علمه  
 على الامارت للقبلة للظن واذا اجتهد فخرج غير متأكدا لجهته قبل جهته اجتهاده وقصر عنده  
 انه لا يخرج من ذلك الجنب في نفسه عز عليه ولم يكن لطريق الى الاجتهاد فاجرة كاذبة لا يعمل بغيره  
 عندئذ ان افاد الظن عند عاصم ان كان احوال الظن على يد ويعلم على جهة البلد اذ لم يعلم انها  
 على الغلط ومن ليس بمكنا من الاجتهاد كالا على يعمل على غيره وتفق العلم والظن فان كان الوقت  
 واستعصى الصلوة الى اربع جهات المكروه مرة وان ضاق عن ذلك صلى الى الجهات ما يمكن ذلك  
 وانما ان لا يصلي واحدة صلواتها الى اربعة ثناء والمسا في جعله استقبال القبلة لا يجوز  
 لان الصلوة <sup>الصلوة</sup> على الراحلة الا عند الضرورة واستقبل القبلة فان لم يتمكن استقبال القبلة  
 بما يمكنه صلواته وجوز الى القبلة كما اخبرته الدابة وان لم يتمكن استقبال القبلة بتكبيره للحرام  
 ولم يتمكن من ذلك اجزائه الصلوة وان لم يكن مستقبلا وكذا المضطر الى الصلوة ما شيا مضيق  
 الوقت ولو كان الاكبر بحيث يتمكن من الركوع والسجود وفرايض الصلوة على وجهها الفريضة على

الواحد

الراحلة

الراحلة اختيارا قبل ان يصلي وقيل لا وهو الاشبه **الثاني** ما يستقبل به ويجوز استقباله في الركن  
 مع الامكان وعند المذنب وعند خضاه ودقته والصلوة عليه واما المنزلة فلا افضل استقبال  
 القبلة بها ويجوز ان يصلي على الراحلة سفر وحضر والوجه القبلة على كراهية متأكدة في الحضرة  
 فرض استقباله في موضع لا يتمكن منه كصلوة الطارئة وعند ذبح الدابة الصائدة والمزينة  
 بحيث لا يمكن صرفها الى القبلة **الرابع** في احكام الخلوة هي سائر **الاداء** التي يرجع الى غير  
 عن الاجتهاد فان علم على رايه مع وجود البصر ما رآه وجدها ولا فعلها الا عاده **الثانية**  
 اذا صلى المجهلة اما لغلبة الظن او لضيق الوقت فربما يتبين خطاه فان كان يتخوف من ايسر الصلوة  
 ماضية ولا عاده الوقت وقيل ان بان انه استدبرها عاد وان خرج الوقت والاولا ظهر  
 فاما ان يتبين الخلوة وهي الصلوة فانه يتأكد على كل حال الا ان يكن متخوف من ايسر فانه يستقيم  
 ولا عاده **الثالثة** اذا اجتهد في الصلوة ثم دخل وقت اخرى فان تجدد عنده شك استأنف <sup>اجتهاد</sup>  
 ولا يجزى على الاول **الفقرة الرابعة** في لباس المصلي وفيه مسائل **الاول** لا يجوز الصلوة في جلد الميت  
 ولو كان من اهل الجنة سواء دبر او لم يدبر وما لا يركل لحم وهو طاهر في حينه ما يقع عليه النجاسة  
 اذ ان كان طاهرا لا يستعمل في الصلوة وهو لا يتغير استعماله في غيرها الى النجاسة قبل ان يصلي  
 وهو الاشبه على كراهية **الثانية** الصفي والشعر والوبر والريش ما يركل لحم طاهر من اجنبتين  
 تحاذي منكلى وميت ويجوز الصلوة فيه ولو لم يركل اللحم على منعه موضع الاتصال وكذا كذا  
 لا تحل الخبز من الميت اذ كان طاهرا في موضع حال الحيوة وما كان نجسا في حينه فنجس <sup>كل ما</sup>















بیشا کلا











النعيم

الانظر الى من ياتي بها فيا بعد **الثالثة** سجدة الشكر مستحبان عند سجدة التوبة وذوق النعم  
وعقب الصلوة ويستحب بهما التعقيب **الحال** التشهد وهو واجب كل ثمانية مرة وفي الثالثة  
والاربعة مرتين ولو اخل بها او اجادها عاذا بطلت صلوة والواجب في كل واحدة منها  
خمس اشياء الجلوس بقية التشهد والشهادتان والصلوة على النبي واله وصلى الله  
ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله فباقي بالصلوة على محمد واله ومن لم يجز  
وعلى الايمان بما لا يحسنه مع ضيق الوقت ثم يجلي عليه نعلم ما لم يجز منه وسنوف هذا القسم  
ان يجلس من كل وصفتان يجلس على ركعة لا يسر يخرج رجليه جبا فيجعل ظاهر قدمه كسير  
الى الارض وظاهر قدمه الايمن الى بطن الايسر وان بقوله ما زاد على الواجب من تحميد دعاء  
**الثامن** التسليم وهو واجب على كل واحد من الصلوة الابدية عاذا بان احدهما ان يقبل  
السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين والآخر ان يقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته  
ويكفي منهما يخرج من الصلوة وباتهما بدءا كان الثاني مستحبا وسنوف هذا القسم ان يكتم التسليم الى  
القبلة سليمة واحدة ويؤتى بغير عينية الى عينية والامام يصفي وجهه وكذا المأموم ثم  
ان كان على يساره غيره او امامه تسليمة اخرى الى يساره يصفي وجهه **والسنة** في الصلوة  
خمسة اشياء **الاول** التوجه يستحب ان يكون مضافا الى تكبير الاحرام بان يكبر لا ثم يدعو ثم يكبر اثنين  
ويخرج ويخرج السبع اياتا واقعة بعدنية الصلوة فيكون ابتداء الصلوة عندها **الثاني** القنوت  
وهو ثمانية قبل الركوع وبعد القراءة ويستحب ان يدعو فيه باذكار المروية والافها ثمانية او اقل  
تسبحات وفي الجمعة قضائا في الاولي قبل الركوع وفي الثانية بعد الركوع وامر به قضاء بعد الركوع

منها ما يحسنه

باطن

لبيبة

ويدعو ثم يكبر اثنين

فان كان في التوجه  
فان كان في التوجه  
فان كان في التوجه  
فان كان في التوجه  
فان كان في التوجه  
فان كان في التوجه  
فان كان في التوجه  
فان كان في التوجه  
فان كان في التوجه  
فان كان في التوجه

المال

**الثاني** شغل النظر حال قيامه على موضع سجده وفي حال القنوت الي باطن كفيه وفي حال  
الركوع الي بين الرجلين وفي حال السجود الى طرف النقرة وفي حال تشهده الى حجر **الرابع** شغل  
بان يكون في حال قيامه على فخذه سجدة وكبته وفي حال القنوت تلقاء وجهه وفي حال الركوع  
على كبته وفي حال السجود سجدة اذ ينه وفي التشهد على فخذه **الخامس** التعقيب وفضل تسليع  
عليه السلام ثم بارؤى اللدعية ولا يات **سادس** في طم الصلوة قسان احدهما يبطلها عدا وسبيل  
كلما يبطل الطهارة سواء دخل تحت اختيارا وخرج كالبدل والغايط وما يشبهه من وجبات الوضوء  
والجنابة والحض وما يشبهه من وجبات الغسل وقبل الواحد بما وجب الوضوء من تطهير  
وليس في سجدة لا يبطلها الا عدا وهو وضع اليدين على الثماني وفيه تردد والنفات الى ان  
في الكلام بحرفين فضا عدا والقبه وان يفعل فعلا كثيرا ليس الصلوة واليكما المشي من  
اسود للثياب والاكل والشرب على فله شهيد الا في صلوة التي من اصابه عطش وهو يريد  
في صبح تلك الليلة لكن لا يستبرأ قبله وفي عقيب الشغل للرجل تركه والاشبه الكراهية ويكره  
الاتفات يمينا وشمالا واقتناوب والقطي والعت وفي موضع السجود والتعقيم وان يصلي  
او يرفع اصابعه ويثاق او ياتي بحرف واحد او يدافع البول والغايط او السج وان كان قد  
صيفا استحباب من عمل في **سابع** **الاربع** اذا عطس الرجل في الصلوة ان يحمد الله وكذا  
عطس غيره يستحب تسبحة **الثانية** اذا سلم عليه يجز ان يرسل فانه سلام عليكم ولا تقول  
عليكم السلام على رواية **الثالثة** يجز ان يدعو لكل دعاء ينضم تسبيحا او تحميدا او طمحا  
سابع من الدعاء والآخر فاما دعا عدا او اكراما ساجدا ويجز ان يبطلها بحرف او بطل

سكن ان كان عدا او سجد او كان بطلها بحرف او بطل  
سكن ان كان عدا او سجد او كان بطلها بحرف او بطل  
سكن ان كان عدا او سجد او كان بطلها بحرف او بطل  
سكن ان كان عدا او سجد او كان بطلها بحرف او بطل  
سكن ان كان عدا او سجد او كان بطلها بحرف او بطل  
سكن ان كان عدا او سجد او كان بطلها بحرف او بطل  
سكن ان كان عدا او سجد او كان بطلها بحرف او بطل  
سكن ان كان عدا او سجد او كان بطلها بحرف او بطل  
سكن ان كان عدا او سجد او كان بطلها بحرف او بطل  
سكن ان كان عدا او سجد او كان بطلها بحرف او بطل

والنقطة







الخطبة هو واجب فيه تردد وكذا تحميم الكلام في انشاءه ليس بمطلوب للجمعة  
يعتبر في امام الجمعة كالعقل والايان والعدالة وطهارة الملك والذكورة ويحذر  
ان يكون عبدا ولا يحران ان يكون ابرصا واجنه فيه تردد والاشبه الجوان وكذا لا  
**الخاصة** المسا إذا انما إقامة في بلد عشرة ايام فصاعدا وجب عليه الجمعة وكذا  
لو لم ينوي الإقامة ومضى عليه ثلاثون يوما في مصر واحدا **السابعة** الا اذا انشا في  
في يوم الجمعة بدعة وقيل مكرهه والا لما شبه **الثامنة** يحرم البيع يوم الجمعة بعد الاذان  
فان باع اغم وكان البيع صحيحا على الاظهر لانه ليس المتعاقدين من لا يجز عليه المصحح  
البيع سائغا بالنظر اليه حرما بالنظر الى الاخر **الثاسعة** اذا لم يكن الامام مكرها ولا ممن  
للصلوة ولكن الاجتماع والخطبة في المسجد ان تصلي جمعة وقيل لا يجز ولا ولا ظهر  
**العاشرة** اذا لم يكن المأموم من السجود مع الامام في الاولى فان امكنه السجود والحاق في قبل  
الركوع والا اقتصر على متابعتها في السجودين وينوي بها الاولى فان نوى بها الثانية قبل  
تبطل الصلوة وقيل يجزئها وسجد للملاوي ويتم الثانية في الاولى لا ظهر **الحاشية** اذا ادا الجمعة فاحذر  
والنفل بعشرين ركعة ثم سجدت سجدات الشكر عند بقائها وست قبل الزوال لا بد  
ولما خلت الفلحة الى بعد الزوال المجاز وافضل ذلك فقد معها وان صلى بين الغرضين  
ركعات النافلة جاز وان يكر للصلاة الى المسجد الاظم بعد ان يحلق براسه ويقطع  
ويأخذ شرا ليه وان يكون على سكتة وقال بعض الايام افضلنا به وان يصوم امام جمعة  
وان يكون الخطيب من طباع على الصلوة في اول وقتها ويكره الكلام في انشاء الخطبة

الركعة في وقتها من غير ان يركع  
في وقتها من غير ان يركع  
في وقتها من غير ان يركع

في وقتها من غير ان يركع  
في وقتها من غير ان يركع  
في وقتها من غير ان يركع

في وقتها من غير ان يركع

الخطبة لمن كان في مكة

فيها وسجدان بعد ثنائيا كان او قاطعا بردي يبرد ومثبه وان يكن معفيا على من كان  
يسلم ولا وان يحل امام الخطبة واذا سبق للمام الى قراءة سورة فليعد الى الجمعة وكذا  
في الثانية بعد الى سورة المنافقين بالمعيار ونصف السورة الآية سورة الجحد التحليل  
ويستحب الجهر بالظهر في يوم الجمعة ومن صلى ظهر منفردا افضل ايقاعها في المسجد الاظم  
واذا لم يكن امام الجمعة من يقتدى به جاز ان يقدم المأموم صلوة على الامام ولو صلى  
معه ركعتين وانما بعد تسليم الامام ظهر ان افضل **الفصل الثاني** في صلوة النذر  
فيها وفي ستهل وهي واجبة مع وجود الامام بالشرط المعبر في الجمعة وتجب جماعة ولا يجزئ  
التخلف الا مع العذر فيجب ان يصل منفردا ولو اختلفت الشرايط سقط الوجوب  
استحباتان بها جماعة وفردى ووقتها ما بين طلوع الشمس الى الزوال والوقفات لم  
وكيفية ان يكره للامام ثم يقرأ الحمد وسورة ولا فضل ان يقرأ الاعلى ثم يكر بعد القراءة  
على الاظهر ويقت بالمسوم حتى يتم خمسا ثم يركع فاذا سجد السجدة من قام بغير ركعة  
الحمد وسورة ولا فضل ان يقرأ الفاشية ثم يركع اربع ركعات بنها اربع ركعات بغير ركعة  
للركوع ويكره فيكون الزيد على المعتاد تسع ركعات الاولى اربع في الثانية ثم يركع  
الاحرام ويكره في الركوع **ومنفذ** هذا الصلوة الاصحح لا مكره في السجدة في الارض وان  
سكتة ووقار ذاكر الله سبحانه وان يطعم فخره في الفطر وبعد عرفة الاضحية  
ما مضى وان يكره الفطر عقيل بع صلواتها والمغرب ليلة الفطر واخرها صلوة العيد

في وقتها من غير ان يركع  
في وقتها من غير ان يركع  
في وقتها من غير ان يركع

في وقتها من غير ان يركع  
في وقتها من غير ان يركع  
في وقتها من غير ان يركع







الصلوة

البرية ثم استقبل القليلة وكمر مائة رافعا بها صوته وسبح الى الله  
اذلك واستقر الملائكة حوله







في الجنة

و قشبه رسام



في السجدة  
في السجدة  
في السجدة

في السجدة كثره ويرجع في الكثرة الى ما شئنا العادة كثيرا وقبل ان يسهو ثلثه في ربه فقل  
ان يسهو في ثلاث فرائض والاولا **الفصل الثاني** من شك في عدد التاخرة فيجوز على اكثر من واحد  
على اقل كان افضل **خاتمة** في سجدة السهو وبها واجبتان حيث ذكرنا وفيمن تكلم صاحبها  
في غير موضع وشك بين الاربع والخمسة في كل زيادة ونقصه اذا لم تكن سلطة سجدة  
المامم مع الامام واجبا اذا عرض له السبيل لغير واحد ما كان له حكم نفسه وموضعها بعد  
التكليم للزيادة والنقصان وقبل قبل وقبل بالانفصال ولا يظهر صحتها ان لم يستبج  
ثم سجدة ثم رفع راسه في سجدة ثم رفع راسه في سجدة خفيفا ثم سلم وهل يجب فيها  
الذكر فيه تردد ولو وجب هل يتعين بلفظ الاشبه لا بداهة لها عدا لم ينظر الصلوة عليه  
الايمان بها ولو طالت المدة **الفصل الثالث** في قضا الصلوة والكلام في سبيل الغوات والقضاء  
ولو احق **الفصل الرابع** ما يقطع معه العضاوه من سبعة الصغرى الجوز والاعاء على  
والخمس النفاذ والكفر الاصل وعدم التمكن من فعل ما يستبج به الصلوة من وضوء  
او يتم وقبل يقضى عند التمكن والاولا اشبه وما عداه يجب به العضا لا لاختلاف الفرض  
عدا ان هو عدا الجمعة والعيدين وكذا النذر ولو استوفى الوقت ولو راع العقل  
المكلف شئ في قبله كالسكر وشرب الخمر وجبا القضاء لانه سبغ في الماء العقل  
خالبا ولو اكل غنما مر فيا فادى الى الاعاء الميقظ الذي الرتل السلم والم الكاذبة كثر  
عليه قضا زمان ردت ما القضا فانه يجزى قضا الغائبة اذا كانت واجبة ويستحب  
اذا كانت نافلة موقنة استعجابا بما مكدا فان كانت بمنزلة العقل لم ينالك

ويستحب

ويستحب ان يتصدق عن كل ركعتين بعد فان لم يتمكن من كل ركعة بعد ويجزى قضا القضا  
وقتا للكرما المرتضى وقت حاضرة ويترتب السابقة على اللاحقة كما ظهر على العوض  
على المغرب سواء كان ذلك ليوم حاضرا وصلي يوم فالت فان فاته صلو لم يترتب على الحاضرا  
ويقبل بترتب والاولا شبه ولو كان عليه صلو فنيها وصلى الحاضرة لم يعد ولو كان في اثنا  
عدا الى السابقة ولو صلى الحاضرة مع الذكر اعد ولو دخل في نافلة وذكر ان عليه فوضه  
استأنف الفريضة ويقضى صلو السفر فصار في وقت الفريضة وصلى الحاضرة اما في السفر  
**واما الاخير** فاما **الفصل الثاني** في فاته فريضة من الخيرة غير معينة ففي سجدة او غيرها او اربعها  
في ذمته ويقبل يقضى صلو به والاولا مرة واحدة وهو الاشبه ولو فاته من ذلك مرات  
ففي ذلك حتى يغلب على ظنه انه وفي **الفصل الثاني** اذا فاته صلو لم يعلم كم مرة ترك تلك  
الصلوة حتى يغلب عليه الوفاء ولو فاته صلوات لا يعلم كميتها ولا عينها صلى ايا ما متبج  
حتى يعلم ان الرجب دخل في الجدة **الفصل الثالث** من ترك الصلوة مرة مستحلا وقتل ان كان ولد  
مسلم واستبان ان اسلم عن كفر فان امتنع قتل فان ادعى شبهة المحتملة في ذمته  
وان لم يكن مستحلا عر فان عاد عر فان عاد ثلثة قتل وقيل في الرابعة وهو لا حظ  
**الفصل الثاني** في الجماعة والنظر في احوال الجماعة مستحب في الغرائض كلها ويتأكد في الصلوة  
الربية اليومية ولا تجب الا في الجمعة والعيدين مع الضابط ولا يجزى في شئ من ذلك عدا  
الاستسقاء والعيدين مع اختلاف الشرايط الموجب وتذكر جماعة بادران الركوع والذكر  
الامام واكعا على الاشبه واقل ما تتعقد بانئين الامام احدها ولا يصح مع حائلي بين الاما

تحقق الربية المحتملة بغير عدا الامام وسكنه  
ولا يوجب بعدة عن الصلوة او من الشبهة المحتملة  
وغيره الشبهة في الفقه في اعتبارها على احتمال  
الركوع او لا يدعى بطلان ما في فعله العباد البتة  
العدا في الركوع في الصلاة



Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom right of the page.

[illegible]

لم ينص صليها وكذا فيما استمره ويجوز ان ياتم المقرض بالمقترض وان اختلف المفضلان  
والمستقبل المقرض والمقترض بالمستقل والمستقبل بالمستقل في المكان وقيل مطلقا ويجوز ان ينف  
الماسوم عن غيره الا ان كان في حمله وخلقين كافرا جاعدا وامرأة ولو كان الامام امرأة فيقول  
النساء الى جانبها وكذا اذا صلى العارضي بالمرأة جالس جلوسا في سعة وكبره الا بكيفية يجب  
ان يعيد المقترض صلى اذ اوجب نصلي تلك الصلوة جاعدا ما كان او امرا وان رجع خيبره  
الا ان اذ اكمل القراءة قبله وان يكون في الصف الاول اهل الفضل ويكره تمكن الصبيان من الصلاة  
وان يقف الماسوم وحده الا ان غشي الصفوف وان يصلي الماسوم نائلا اذ اقيم الصلوة وقت

[illegible][illegible]

59

الفرقة  
الخاصة بالعلماء

والعدالة والعقل وطهارة المولد والبلوغ على الاظهر ان لا يكون قاعدا بقايم ولا استيعاب  
لكل به ولا يشترط الحرية على الاظهر ويشترط الذكورة اذا كان المأموم ذكرا وان كان اناثا  
ويجوز ان نام المرأة للنساء وكذا الخنثى ولا يام المائة رجلا ولا خنثى ولو كان الامام  
يخفى في قراسته لم يجز امامته بمقتضى على الاظهر وكذا من يبدل الحرف كالغتمام وشبهه  
ولا يشترط ان ينوي امامته وصاحب السجدة والامارة والمترس الى بان تقدم وطهانه  
الى من غيره اذا كان بشرائط الامانة واذا انتاح الامنة فن قدسية المأموم  
والحرمان اختلغو فقدم الاخر فالأقدم فالجرح فالاسن فالاصغر وشبهه  
ن يسمع خلفه الثماين فاذا مات الامام او عي عليه استنب من ينم الصلوة وكذا  
ذاعرض الامام مضره جاز ان تستني لو غلب لك اختيار اجاز ان يضره ويكره ان يتم

حاشية صاف وان يستأنب المسوف وان يام الاجنم والاربع والحدود بعد نوبته  
 وكذا العكس فانه الزيادة دون قيراه  
 الاغلاف واما من ترك هذه الماصوم وان يام الاعرابي بالمهاجرين واليتيم **المظهر**  
 حاشية كره  
**الثاني** في احكام الجماعة وفيه مسائل **الاولى** اذا ثبت ان الامام فاسق او كافرا وعلى  
 شرط ما مر بعد الصلوة لم يتطأ صلوة العتق ولو كان عالما بطه ولو علم في أثناء الصلوة  
 ببلية منافق يقتل يني الانفراد ويتم وهو الاشبه **الثانية** اذا دخل الامام راكعاً وخاف  
 من الركوع ركع ويجوز ان يخرج ركعاً وحده على **بالصق الثالثة** اذا اجتمع خشي  
 امرأة وقف الخشخ خلف الامام والمرأة وراءه وجوبا على القوم بتعجيل المجازاة والا

والنفس **الروح** اذا وقع لها من محراب داخل فخلق من يقابلها ضيقة وود صلى على

[illegible]



جانبه اذا ارشاده ويجوز صلوة الصنفين الذين وراء الصف الاول لانهم يشاهدون  
 من شاهد **الخامسة** لا يجوز للمأموم مفارقة الامام خفي عنه فان رآه انفراد جاز **السادسة**  
 الجماعة جازة في السفينة الواحدة وفي سفن متعددة سواء اتصلت السفن وانفصلت  
**السابعة** اذا شرع المأموم في نافذة فاحرم الامام قطعها واستأنف خشى الفوات ولا يتم كونه  
 استجباً بان كانت فرضية نقلت منه الى النقل على الافضل واكثر ركعتين ولو كان امام الاقل  
 قطع واستأنف معه **الثامنة** اذا قام مع الامام شئ صلى عليه وجعل له المصلين قائم  
 ما بقي عليه ولو ادركه في الرابعة دخل معه فاذا سلم قام صلى عليه وبقي في الثانية  
 بالحد وسورة وفي الاثنين الاخيرين بالحد وان شاع **التاسعة** اذا ادرك الامام بعد  
 من الاخيرين كبر وسجد معه فاذا سلم قام فاستأنف بكبيره ثم انفراداً على التكبير الا  
 والا ولا شبه ولو ادركه بعد رفع راسه من السجدة الاخرى كبر وجلس معه فاذا سلم قام  
 فاستقبل ولا يحتاج الى استئذان كبير **العاشر** يجوز ان يسلم المأموم قبل الامام ويصلي  
 لغيره وفيها **الحاشية** اذا وقف الناس في الصف الاخيرين رجال وجنات يتأخرون اذا لم  
 للرجال موقف امامهم **الحاشية** اذا استقبلت صفوف فاذا انتهت صلوة المأموم او ما اليهم  
 ليسلموا ثم يقوم فياتي ما يقع عليه **الحاشية** نعلن بالساجد يستحب ان يمسح على السجدة بيمينه  
 مسقة وان يكن المصافحة على ايها وان يكون المصافحة مع الحائض لا في وسطها وان تقف  
 الداخل اليها رجل يمينه والحاج رجل يسرى وان يتعاهد عليه فان يدعى عليه  
 وعند خروجه ويجوز نقض ما استهلهم دون غيره ويستحب ان لا يستعمل اللحية

ويستحب

ويستحب للمسجد والاسراج فيها ويجوز خرقها بفتحها بالصدور وسبع آلتها  
 وان ياحظ منها في الطريق او لملوك ومن اخذ منها شيئاً وجب بيعه اليها او الى من  
 واذا زلت ثا المسجد لم يحل تملكه ولا يجوز ادخال النجاسة اليها ولا إزالة النجاسة فيها  
 ولا اخراج الحصى منها فان فعل اعاده اليها ويكره تعليةها وان فعلها نزل او محارب  
 داخله في الحائط وان يجعل طريقاً يستحب البيع والشراء ويمكن المجانين وانفاذ  
 الاحكام وتبريق الضلوك واقامة الحدود واشاد الشعر رفع الصوت وعمل الصنائع  
 ويكره دخول من في فيه رائحة يصل او قوم والغنم والبضاق وقتل القمل فان فعلت  
 بالتراب وكشف العورة والرمي بالحصى **الحاشية** اذا انتهت الكفاية والبيع فان  
 لا هلهام اذ لم يجر التعرض لها وان كانت في ارض الحرب او باؤها جاز استعمالها في  
**الحاشية** المصلحة المكتوبة في المسجد افضل من المنزلة والنافعة بالعكس **الثانية** الصلوة في الجاهلية  
 بانه وفي مسجد القبلة بخمس عشرين وفي السوق باثني عشر صلوة **الفصل الرابع** في صلوة  
 الخوف والمطاردة صلوة الخوف مقصورة سفر وفي الحضرة اصلية فإدى فيل يقصر  
 قبله ولا اوله اشبه واذا صلوت جماعة فالامام بالخيار ان شاء صلى بطائفة ثم باخري  
 وكانت الثانية له مد با على القول بجواز اقتداء المقرض بالمتفعل وان شاء يصلي وحده  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع فمحتاج هذه الصلوة الى النظر في شرب طها وكيفية احوالها  
**الحاشية** الشروط فان يكون الخضم في غير جهة القبلة وان يكون فيه قرة لا يؤمن ان يحكم على المسلمين  
 وان يكون في المسلمين اكثر من غيرهم ان يقر قاطا ثنتين يكفل كل طائفة بمقاومة الخضم

الصلوة في الجاهلية  
 في الجاهلية  
 في الجاهلية

جماعة فان صلت



















زكوى روي في الحاقه بالزكوى اطلاق اسمه **الغلبه** في زكوة الاعوام والكلام في الغلبه  
والغريضة والحق **اما** الشرايط فارجع **الاول** اعتبار النصب هي في الاصل في غريضة  
كل واحد منها خسر فاذا بلغت سنة وعشرين صارت كلها نصبا فترست وتلغى فترست  
ثم احدى سنون ثم ست وسبعون ثم احدى وتسعون فاذا بلغت مائة واحدى وعشرين

فان يكون او يحسن او منها في الغريضة ما كان تلغى وان يكون دالما في الغنم خسر نصيب  
وقد اختلفت فيه ثم ثلث مائة واحدة اربعون وفيها شاة ثم مائة واحدة فاذا بلغت ذلك بالزكوة  
فيلزم خسر كل مائة شاة وقبله لا يجب له شاة حتى يبلغ اربع مائة فيخرج من كل مائة شاة بالغا  
ما بلغ وهو الاكثر ونظر الغاية في الوجوب في الضمان والغريضة يجب في كل نصيب من نصيب الغنم  
الاجناس وما بين النصابين لا يجب فيه شئ وقد جاز العادة بتمينه لا يتعلل به الغريضة من الاصل  
شقا ومن البقر وقصا ومن الغنم غنما ومعناه في الكل واحد فالنص من الاصل نصاب وثنى في كل واحد  
خسر والثنى اربع بمعنى لا يقطع من الغريضة بكونه لا يبيع وكذا التسعة والتش من الغريضة في كل  
وخص فالغريضة في الثلثين والثلثان عشرين مائة وكذا مائة وعشرون من الغنم نصيبها  
والغريضة فيه وعصها ما زاد حتى يبلغ مائة واحدى وعشرين وكذا ما بين النصابين عندنا ما لا يصح  
ما لا يمان الخيرة وان اجتمع شرائط الخلطة وكان في يكون واحد بل يعزى بالمال لا بالحقا  
ولا يفرق بين مالى المالك الواحد ولو بناه كما تاجها **الشرط الثاني** التمس فلا يجب الزكوة في المعلقة  
ولا في الحال الا اذا استغنت عن الاهيات بالربح ولا بد من استيفاء السوم جملة الخصال عليها استيفاء  
بعضا ولو لم يستأنف الخول عند استيفاء السوم ولا اعتبار بالخطبة عادة وقبله يعزى لجمعها  
وغيره في كل واحد من النصابين

وقد اختلفت فيه ثم ثلث مائة واحدة اربعون وفيها شاة ثم مائة واحدة فاذا بلغت ذلك بالزكوة  
فيلزم خسر كل مائة شاة وقبله لا يجب له شاة حتى يبلغ اربع مائة فيخرج من كل مائة شاة بالغا  
ما بلغ وهو الاكثر ونظر الغاية في الوجوب في الضمان والغريضة يجب في كل نصيب من نصيب الغنم  
الاجناس وما بين النصابين لا يجب فيه شئ وقد جاز العادة بتمينه لا يتعلل به الغريضة من الاصل  
شقا ومن البقر وقصا ومن الغنم غنما ومعناه في الكل واحد فالنص من الاصل نصاب وثنى في كل واحد  
خسر والثنى اربع بمعنى لا يقطع من الغريضة بكونه لا يبيع وكذا التسعة والتش من الغريضة في كل  
وخص فالغريضة في الثلثين والثلثان عشرين مائة وكذا مائة وعشرون من الغنم نصيبها  
والغريضة فيه وعصها ما زاد حتى يبلغ مائة واحدى وعشرين وكذا ما بين النصابين عندنا ما لا يصح  
ما لا يمان الخيرة وان اجتمع شرائط الخلطة وكان في يكون واحد بل يعزى بالمال لا بالحقا  
ولا يفرق بين مالى المالك الواحد ولو بناه كما تاجها **الشرط الثاني** التمس فلا يجب الزكوة في المعلقة  
ولا في الحال الا اذا استغنت عن الاهيات بالربح ولا بد من استيفاء السوم جملة الخصال عليها استيفاء  
بعضا ولو لم يستأنف الخول عند استيفاء السوم ولا اعتبار بالخطبة عادة وقبله يعزى لجمعها  
وغيره في كل واحد من النصابين

في السوم

السوم والعلف الا غلب الا والمشبدة ولو اختلفت من نفسها بما يعتد به بطلانها بغير وجه الحق  
السوم وكذا لو منع السائمة مانع كالخيل فلعلمها المالك او غيره باذنه او غيره **الشرط الثالث** الخول  
وهو معتق الحيران والتقدين ما يجيبه وفيه مال التجار الخول فما يستحق حدة ان يصح في غريضة

شهر ثم يحل الثاني عشر فقد حلاله يجب ولو لم يكل ايام الخول ولو اختلف احد شرطها في انشاء  
الخول بطل الخول مثل ان تقصت عن النصاب قائما او عا وضما يجنبها او من عليها على الاصح  
اذ فعل ذلك فزان وجبت الزكوة وقيل لا يجب هو الاظهر ولا نقول في الخال مع كمالها بل كمالها  
حله على انزاده ولو حال الخول تلف من النصاب شئ فان لم يملكه ضمن وان لم يكن في ذلك  
من الغريضة بنسبة التالف من النصاب واذا اربك المسلم قبل الخول لم يجب الزكوة واستأنف  
الخول وان كان بعد وجبت وان لم يكن عن فطرة لم يقطع الخول وجبت الزكوة عند تمام  
الخول مادام باقيا **الشرط الرابع** لا يكون عرا لانه ليس في العرا زكوة ولو كانت سائمة

**اما** الغريضة فيقف بيانها على مقاصد **الاول** الغريضة في الاصل شاة في كل خمسة مائة خسر  
فاذا زادت واحدة كانت فيها بنت مخاض فاذا زادت عشرة كان فيها بنت لبون فاذا زادت  
عشر اخرى كانت فيها حقة فاذا زادت خمسة عشر كان فيها جذعة فاذا زادت خمسة عشر اخرى  
كان فيها بنت لبون فاذا زادت خمسة عشر ايضا كان فيها حقتان فاذا بلغت مائة واحدة

طرح ذلك وان كان في اخمين حقة في كل اربعين بنتا لبون ولو لم يكن في عدد فرضي كل واحد  
الامر في المالك بالخيار في اخراج ايها شاء وفي كل ثلثين من البقر سبع او بقرة في كل اربعين مائة  
في الاصل من وجب عليه بنت مخاض وليست عند اجزاء ابن لبون ذكر او لم يكن عند كان سمر من حقتين

الامر في المالك بالخيار في اخراج ايها شاء وفي كل ثلثين من البقر سبع او بقرة في كل اربعين مائة  
في الاصل من وجب عليه بنت مخاض وليست عند اجزاء ابن لبون ذكر او لم يكن عند كان سمر من حقتين

الامر في المالك بالخيار في اخراج ايها شاء وفي كل ثلثين من البقر سبع او بقرة في كل اربعين مائة  
في الاصل من وجب عليه بنت مخاض وليست عند اجزاء ابن لبون ذكر او لم يكن عند كان سمر من حقتين















حب النحر يكون مقدرا والعشرة سبعة متايد ومن شرط ومن شرط وجوب الزكاة فيها  
كونها مضمرة بين دنانير او دراهم متفرقة بركة المعاملة او ما كان يتعامل بها  
حق المحل حتى يكون النصاب موجودا فيه اجمع فلو نقص اشائه او بتلك اعيان  
المضايعة جنة او جنة لوجوب الزكاة وكذا لو منع من التعرف فيه سواء كان  
المنع شرعا كالوقف والهن او قسريا كالغصب لا تجب الزكاة في المحل جلا لا كانا  
للزكاة وحلية السيف للرجل او محال المحل الى الجلال والمنطقة للمرأة وكالا والمحلة  
من الذهب والفضة والآلات اللؤلؤ لم يعلت منها وقيل يستحب في الزكاة وكذا الآلات  
في السبايل والثقار والتمويل اذا عملها كذلك فإرا وجبت الزكاة ولو كان  
تجدا للحوادث والاستحباب اشبه اما لو جعل الدرهم والدنانير كذلك بعد  
وجبت الزكاة اجازتها **اما احكامها فبالا** لا اعتبار باختلاف الرغبة مع  
تساوي الجوهرين بل يضم بعضها الى بعض وفي الاخراج ان يطبخ بالارغب ولا كالم  
عليه الاخراج من كل جنس فسطح **الثانية** الدرهم المفقوشة لا زكاة فيها حتى تبلغ خالصها  
نصابا ثم لا يخرج المفقوشة عن الجهاد **الثالثة** اذا كان معه درهم مفقوشة فان عرفه  
الفضة اخرج الزكاة عنها ففضة خالصة وعن الجملة منها وان جهل ذلك واخرج  
جملة من الجهاد احتباطا جائزا فيم وان ما كسبتم تصفيتهما يعرف قدرها **الرابعة**  
مال القرض ان تركه المقرض بحاله وجبت الزكاة عليه دون المقرض ولو شرط للمقرض  
الزكاة على المقرض قبل بلوغه الشرط وقيل لا يشبه **الخامسة** من دفن ماله في جوف

او ورث ماله لم يصل اليه ومضى عليه احواله ثم وصل اليه زكاة لسنة استحب **بالا**  
اذا ترك نفقة لاهله في معرضه للالتفاف يسقط الزكاة عنها مع غيبة المالك حتى  
لو كان حاضرا وقيل يجزئها على التقديرين والاولى هي **السابعة** لا تجب الزكاة حتى  
تبلغ كل جنس نصابا ولو قصر على جنس واحد لم يجز بالجنس الاخر كن معه عشرة دنانير  
وما كسبهم او اربعة من الايل وعشرين من البقر **القرعة** في زكاة الغلات والنظر  
في الجنس والنظر والواحق **الاول** فلا تجب الزكاة فيما يخرج من الارض الا في الاجناس  
الاربعة الخطة والشعير التمر والزبيب لكن يستحب فيما عدا ذلك من الحب ما يخلط  
المكيل والميزان كالترة والذرة والعدس والماعز والسمك والعلس وقيل لا  
كالشعير العلي كالحنظل في الوجوب والاولا **الثانية** الحنظل والنصاب وهو خمسة  
والوسق ستون صاعا والنصاب عشرة اطنان بالعراق **خطة** بالمدينة وهو اربعة  
امداد والمدر طلائ وربع فيكون النصاب الفين وسبعائة رطل بالعراق **والثالثة**  
فلا زكاة فيه وان اذ فيه ان زكاة ولو فلك والحد الذي يتعلق فيه الزكاة مع اجناس  
ان يسمى خنطة او شعير او تمر او زبيبا وقيل **بالا** اذا اخرجت الخنطة واصفوا  
الحقير صولا ولا شبه وقت الاخراج في الغلة اذا صفت وفي التمر جلا خرافة  
وفي الزبيب بعد تقطافه لا يجب الزكاة في الغلات الا اذا امكنت بالزراعة  
لا يغير من الاسباب كالانقياع والهيئة وبزكي حاصل الزرع ثم لا يجب بعد ذلك  
فيه زكاة ولو بقي احوالا ولا يجب الزكاة الا بعد اخراج حصته السلطان والمولى

اذ صهر

الزكاة في ما كان من الذهب والفضة والآلات  
التي هي من الثمن والقيمة لا تجب الزكاة فيها  
الا اذا كان من الثمن والقيمة لا تجب الزكاة فيها  
الا اذا كان من الثمن والقيمة لا تجب الزكاة فيها

او ورث ماله لم يصل اليه ومضى عليه احواله ثم وصل اليه زكاة لسنة استحب **بالا**

اذا ترك نفقة لاهله في معرضه للالتفاف يسقط الزكاة عنها مع غيبة المالك حتى

لو كان حاضرا وقيل يجزئها على التقديرين والاولى هي **السابعة** لا تجب الزكاة حتى

تبلغ كل جنس نصابا ولو قصر على جنس واحد لم يجز بالجنس الاخر كن معه عشرة دنانير

وما كسبهم او اربعة من الايل وعشرين من البقر **القرعة** في زكاة الغلات والنظر

في الجنس والنظر والواحق **الاول** فلا تجب الزكاة فيما يخرج من الارض الا في الاجناس

الاربعة الخطة والشعير التمر والزبيب لكن يستحب فيما عدا ذلك من الحب ما يخلط

المكيل والميزان كالترة والذرة والعدس والماعز والسمك والعلس وقيل لا

كالشعير العلي كالحنظل في الوجوب والاولا **الثانية** الحنظل والنصاب وهو خمسة

والوسق ستون صاعا والنصاب عشرة اطنان بالعراق **خطة** بالمدينة وهو اربعة

امداد والمدر طلائ وربع فيكون النصاب الفين وسبعائة رطل بالعراق **والثالثة**

فلا زكاة فيه وان اذ فيه ان زكاة ولو فلك والحد الذي يتعلق فيه الزكاة مع اجناس

ان يسمى خنطة او شعير او تمر او زبيبا وقيل **بالا** اذا اخرجت الخنطة واصفوا

الزكاة في ما كان من الذهب والفضة والآلات  
التي هي من الثمن والقيمة لا تجب الزكاة فيها  
الا اذا كان من الثمن والقيمة لا تجب الزكاة فيها  
الا اذا كان من الثمن والقيمة لا تجب الزكاة فيها

الزكاة في ما كان من الذهب والفضة والآلات  
التي هي من الثمن والقيمة لا تجب الزكاة فيها  
الا اذا كان من الثمن والقيمة لا تجب الزكاة فيها  
الا اذا كان من الثمن والقيمة لا تجب الزكاة فيها

الزكاة في ما كان من الذهب والفضة والآلات  
التي هي من الثمن والقيمة لا تجب الزكاة فيها  
الا اذا كان من الثمن والقيمة لا تجب الزكاة فيها  
الا اذا كان من الثمن والقيمة لا تجب الزكاة فيها

الزكاة في ما كان من الذهب والفضة والآلات  
التي هي من الثمن والقيمة لا تجب الزكاة فيها  
الا اذا كان من الثمن والقيمة لا تجب الزكاة فيها  
الا اذا كان من الثمن والقيمة لا تجب الزكاة فيها







هذا وجوب هذه استجابة **الثالثة** لهما في أربعين ساعة بأربعين ساعة للتجارة  
سقط وجوب المالية والتجارة واستأنف الجواب فيها بقوله بنيت زكاة المالك عالم

دون التجارة لأن اختلاف العين لا يفتح في الوجوب مع تحقق النصاب الملك والاولا فيه  
**الرابعة** اذا ظهر ملك للمضاربة الرج كانت زكاة الاصل على مبالاة المالك فزاد به ملكه وزكاة

التجارة ولو لم يكن للمالك وفا الآمنه وكذا القليل في زكاة المالك لا يتعلل بالعين **ثم** هذا  
الفصل **مسئلتان** الاولى الفقار المقتدر للثا استجابة الزكاة في حاصله وان بلغ نصابه مال

عليه الجواب وجبت الزكاة ولا يستجيب المسكين ولا في النياب والاولات والامتنع للمقتدر القليل  
**الثانية** الجواب اذا كانت انا سائمة وحاله عليه الجواب في القناع عن كل فرد من يارل وفي البراري  
عن كل فرد من دينار استجابة **الثالث** فمن تضرع اليه وعقد التسليم والنية القليلة في نفسه

بمعنى واحد منهم من فرق بينهما في الامتناع الاول اشبه ومن يفتقر على اكتساب ما يدين بنفسه ويصا  
لا يجعله لانه لا يفتقر وكذا في الصنعة ولو يفتقر عن كفايته جاز ان ينشأ بها ويطلب ما يدين بها فان كان

اعتبار

هذا وجوب هذه استجابة الثالثة لهما في أربعين ساعة بأربعين ساعة للتجارة سقط وجوب المالية والتجارة واستأنف الجواب فيها بقوله بنيت زكاة المالك عالم دون التجارة لأن اختلاف العين لا يفتح في الوجوب مع تحقق النصاب الملك والاولا فيه

الرابعة اذا ظهر ملك للمضاربة الرج كانت زكاة الاصل على مبالاة المالك فزاد به ملكه وزكاة التجارة ولو لم يكن للمالك وفا الآمنه وكذا القليل في زكاة المالك لا يتعلل بالعين ثم هذا الفصل مسألتان الاولى الفقار المقتدر للثا استجابة الزكاة في حاصله وان بلغ نصابه مال عليه الجواب وجبت الزكاة ولا يستجيب المسكين ولا في النياب والاولات والامتنع للمقتدر القليل الثانية الجواب اذا كانت انا سائمة وحاله عليه الجواب في القناع عن كل فرد من يارل وفي البراري عن كل فرد من دينار استجابة الثالث فمن تضرع اليه وعقد التسليم والنية القليلة في نفسه بمعنى واحد منهم من فرق بينهما في الامتناع الاول اشبه ومن يفتقر على اكتساب ما يدين بنفسه ويصا لا يجعله لانه لا يفتقر وكذا في الصنعة ولو يفتقر عن كفايته جاز ان ينشأ بها ويطلب ما يدين بها فان كان

بمعنى واحد منهم من فرق بينهما في الامتناع الاول اشبه ومن يفتقر على اكتساب ما يدين بنفسه ويصا لا يجعله لانه لا يفتقر وكذا في الصنعة ولو يفتقر عن كفايته جاز ان ينشأ بها ويطلب ما يدين بها فان كان

اعتبارا بعين الاول عن تحصيل الكفاية ويمكن الثاني ويعطى الفقير بان كان له دار يمكنها  
انعدام غنمها اذا كان لا غنى به عنها ولو ادعى الفقير فان عرف صلته ان كذا عن

بما عرف منه وان جعل الامر ان اعطى من غنم غيره سواء كان قويا او ضعيفا وكذا لو كان له اصل مال وقيل لا يحلف على كفايته ولا يجب اعلام الفقير ان المدفع اليه زكاة فلو حلف في الغنم لم يفتقر الى كفايته

كان ممن يرفع عنها وهو مستحق جانم فيها اليه على وجه الصلة ولو دفع اليه على انه فقير فيان غنيا ان جمعت مع التمكن فان تعذر كانت ثابته في ذمة الاخذ ولم يلزم المدفع ضمانا سوا كان الدافع المالك او الامام او الساعي وكذا لو بان ان المدفع اليه كاذب او فاسق او من يجب نفقه او هاشمي وكان الدافع من يفتقره والعقلاني

وهم عمال الصدقات ويجب ان تسجل فيهم اربعة صفات الكسب والامان والعتالة والحققة ولما قصر على ما يحتاج اليه منه جاز ان لا يكون هاشميا في اعتبار الحرية ترد ولا امام بالخيار بين ان يقدمه او لا جرة عن ملة والموتقة قلوبهم وهم الكفار الذين سبوا الى الجهاد ولا تعرف مولقة غيرهم في الرقاب وهم ثلثة المكاتب والعبد المدفوع ثلثة والعبد يشتري في وان لم يكن في ثلثة لكن بشرط عدم المسخ وروى في وهو يفتقر عليه كطاعة

ولم يجد فانه يفتقر عنه فيه ترد والمكاتب انما يعطى من هذا السهم اذا لم يكن معه ما يرضى في كتابته ولو فرض في غيره والحال هذه جاز اجتماعه وقيل لا ولو دفع اليه من الفقير لم يرجع ولو ادعى انه كسب فليقبل وقيل لا الا بالنية او يحلف الا بالمشبه

اعتبارا بعين الاول عن تحصيل الكفاية ويمكن الثاني ويعطى الفقير بان كان له دار يمكنها انعدام غنمها اذا كان لا غنى به عنها ولو ادعى الفقير فان عرف صلته ان كذا عن بما عرف منه وان جعل الامر ان اعطى من غنم غيره سواء كان قويا او ضعيفا وكذا لو كان له اصل مال وقيل لا يحلف على كفايته ولا يجب اعلام الفقير ان المدفع اليه زكاة فلو حلف في الغنم لم يفتقر الى كفايته كان ممن يرفع عنها وهو مستحق جانم فيها اليه على وجه الصلة ولو دفع اليه على انه فقير فيان غنيا ان جمعت مع التمكن فان تعذر كانت ثابته في ذمة الاخذ ولم يلزم المدفع ضمانا سوا كان الدافع المالك او الامام او الساعي وكذا لو بان ان المدفع اليه كاذب او فاسق او من يجب نفقه او هاشمي وكان الدافع من يفتقره والعقلاني وهم عمال الصدقات ويجب ان تسجل فيهم اربعة صفات الكسب والامان والعتالة والحققة ولما قصر على ما يحتاج اليه منه جاز ان لا يكون هاشميا في اعتبار الحرية ترد ولا امام بالخيار بين ان يقدمه او لا جرة عن ملة والموتقة قلوبهم وهم الكفار الذين سبوا الى الجهاد ولا تعرف مولقة غيرهم في الرقاب وهم ثلثة المكاتب والعبد المدفوع ثلثة والعبد يشتري في وان لم يكن في ثلثة لكن بشرط عدم المسخ وروى في وهو يفتقر عليه كطاعة ولم يجد فانه يفتقر عنه فيه ترد والمكاتب انما يعطى من هذا السهم اذا لم يكن معه ما يرضى في كتابته ولو فرض في غيره والحال هذه جاز اجتماعه وقيل لا ولو دفع اليه من الفقير لم يرجع ولو ادعى انه كسب فليقبل وقيل لا الا بالنية او يحلف الا بالمشبه

اعتبارا بعين الاول عن تحصيل الكفاية ويمكن الثاني ويعطى الفقير بان كان له دار يمكنها انعدام غنمها اذا كان لا غنى به عنها ولو ادعى الفقير فان عرف صلته ان كذا عن بما عرف منه وان جعل الامر ان اعطى من غنم غيره سواء كان قويا او ضعيفا وكذا لو كان له اصل مال وقيل لا يحلف على كفايته ولا يجب اعلام الفقير ان المدفع اليه زكاة فلو حلف في الغنم لم يفتقر الى كفايته كان ممن يرفع عنها وهو مستحق جانم فيها اليه على وجه الصلة ولو دفع اليه على انه فقير فيان غنيا ان جمعت مع التمكن فان تعذر كانت ثابته في ذمة الاخذ ولم يلزم المدفع ضمانا سوا كان الدافع المالك او الامام او الساعي وكذا لو بان ان المدفع اليه كاذب او فاسق او من يجب نفقه او هاشمي وكان الدافع من يفتقره والعقلاني وهم عمال الصدقات ويجب ان تسجل فيهم اربعة صفات الكسب والامان والعتالة والحققة ولما قصر على ما يحتاج اليه منه جاز ان لا يكون هاشميا في اعتبار الحرية ترد ولا امام بالخيار بين ان يقدمه او لا جرة عن ملة والموتقة قلوبهم وهم الكفار الذين سبوا الى الجهاد ولا تعرف مولقة غيرهم في الرقاب وهم ثلثة المكاتب والعبد المدفوع ثلثة والعبد يشتري في وان لم يكن في ثلثة لكن بشرط عدم المسخ وروى في وهو يفتقر عليه كطاعة ولم يجد فانه يفتقر عنه فيه ترد والمكاتب انما يعطى من هذا السهم اذا لم يكن معه ما يرضى في كتابته ولو فرض في غيره والحال هذه جاز اجتماعه وقيل لا ولو دفع اليه من الفقير لم يرجع ولو ادعى انه كسب فليقبل وقيل لا الا بالنية او يحلف الا بالمشبه



ولمصلحة من لا يملك الفاروق وهم الذين عليهم الذين في غير معصية فلو كان في معصية  
لم يقض عنه لم لو تاب صرف اليهم من سهم الفقرا وان يقضى هو ولو لم يل في ذنوبه  
قبل يمنع وقيل لا وهو لا يشبه ولو كان للمالك دين على الفقير جاز ان يقاصه كذلك لكان  
الغلام مستاجرا ان يقضى عنه وان يقاصه ان كان لو كان الدين على من يجب نفقته جاز  
ان يقضى عنه حيا وميتا وان يقاص ولو صرف الغلام ما دفع اليه الغارمين في غير انقضاء  
الرجوع على الاشبه ولو ادعى ان عليه دينا قبل قبضه اذ صدقة الغريم وكذا لو تبرعت دعواه  
من الصدق والاشبه وقيل لا يقبل ولا الاشبه وفي سبيل الله وهو الجهاد خاصة وقيل لا  
فيه المصالح كبناء القنطرة والجر وساعة الزاوية وبناء المساجد والاشبه والغاوى على  
وان كان غنيا فله كفاية على حسب حاله وان عجز لم ينجح منه وان لم يفر استعبد ذاك المالك  
مفقود اسقط نصيب الجهاد وصرف في المصالح وقد يمكن وجوب الجهاد مع عدمه  
النصيب بقباع وقع ذلك التقدير كذلك يسقط سهم المعاة وسهم المولفة ونقص الزكاة  
على بقية الاصناف وابن السبيل وهو ينقطع به ولو كان غنيا في بلده وكذا الضيف ولا بد  
ان يكون سفرهما باجا فلان معصية لم تطف ويبلغ اليه قضا الكفاية الى بلده ولو  
فضل منه شيء اعاده وقيل لا **الفصل الثاني** في اوصاف المستحق **المصنف** الايمان فلا يظن  
تأخر اذ لا يعتقد غير الحق ومع عدم المؤمنين ويجوز صرف الفطرة خاصة الى المستضعف  
وتعطى الزكاة اطفال المؤمنين دون اطفال غيرهم ولو اعطى تخالف زكوة اهله وتحت  
ثم استبصار اعد **المصنف الثالث** العدالة وقد اعتبرها كثير واعتبر اخر من بجانب الكبار

لان الزكاة انما تصب في سبيل الله  
ولا تصب في سبيل الناس  
ولا تصب في سبيل الكفار  
ولا تصب في سبيل المنافقين  
ولا تصب في سبيل المشركين  
ولا تصب في سبيل الفاسقين  
ولا تصب في سبيل المجرمين  
ولا تصب في سبيل المذنبين  
ولا تصب في سبيل المذنبين  
ولا تصب في سبيل المذنبين

انما تصب في سبيل الله  
ولا تصب في سبيل الناس  
ولا تصب في سبيل الكفار  
ولا تصب في سبيل المنافقين  
ولا تصب في سبيل المشركين  
ولا تصب في سبيل الفاسقين  
ولا تصب في سبيل المجرمين  
ولا تصب في سبيل المذنبين  
ولا تصب في سبيل المذنبين  
ولا تصب في سبيل المذنبين

كالخزائن

**الفصل الثاني**

كالخزائن دون الصفات وان دخل بها في جلة الفساق والاولى لاحوط **المصنف**  
الا يكون من يجب نفقته على المالك كالابن وان علوا اولاد وان سفلا والاولاد  
والمملوكة ويجوز دفعها الى من عدا هؤلاء من الامان ولو فرج كالاخ والعلم ولو كان  
من يجب نفقته عاملا جاز ان ياخذ الزكاة وكذا العاري والغلام والمكاتب وان  
السبيل لكن ياخذ هذا ما زاد عن نفقته الاصلية مما يحتاج اليه في سفره كالحاجة  
**المصنف الرابع** الا يكون هاشميا فلو كان كذلك لم يتخذ زكاة غيره ويحمله زكاة من غيره  
ولم يتمكن الهاشمي من كفايته من الخبز ان ياخذ من الزكاة ولو كان من غيرها  
وقيل لا يجوز قبل الخبز ويجوز الهاشمي ان يتناول المسددة هاشمي وغيره  
تحم عليه كصدقة الواجبة من ولدها ثم خاصة على الاظهر وهم لان اولاد علي  
يعزى العباس والحادث وبالحق **الفصل الثالث** في التسليم للاخراج وهم ثلاثة المالك والمالك  
والعالم والمالك ان يتولى تقريظ ما وجب عليه بنفسه وبمن يوكله والاولى  
جمله ذلك الى الامام ويتأكد الاستحباب في الامور المظاهرة كالمواسخ والغلات  
ولو طلبها الامام وجب صرفها اليه ولو فرقها المالك والحال هذه قبل الخبز  
انتم والاولى اشبه ولما اطلق المالك في ولاية الاخراج وجب على الامام ان  
عاملا لقبض الصدقات ويجب دفعها اليه عند المطالبة ولو قال المالك اخبرني  
قبول فليس ولا يكلف بنية ولا عينا ولا يجوز له الساعي تقريظها الا بان الامام اذا اذن له  
جاز ان ياخذ نصيبه ثم يفرق الباقي واذ لم يكن الامام مريضا فغنى الى الفقيرة

لان الزكاة انما تصب في سبيل الله  
ولا تصب في سبيل الناس  
ولا تصب في سبيل الكفار  
ولا تصب في سبيل المنافقين  
ولا تصب في سبيل المشركين  
ولا تصب في سبيل الفاسقين  
ولا تصب في سبيل المجرمين  
ولا تصب في سبيل المذنبين  
ولا تصب في سبيل المذنبين  
ولا تصب في سبيل المذنبين

انما تصب في سبيل الله  
ولا تصب في سبيل الناس  
ولا تصب في سبيل الكفار  
ولا تصب في سبيل المنافقين  
ولا تصب في سبيل المشركين  
ولا تصب في سبيل الفاسقين  
ولا تصب في سبيل المجرمين  
ولا تصب في سبيل المذنبين  
ولا تصب في سبيل المذنبين  
ولا تصب في سبيل المذنبين

انما تصب في سبيل الله  
ولا تصب في سبيل الناس  
ولا تصب في سبيل الكفار  
ولا تصب في سبيل المنافقين  
ولا تصب في سبيل المشركين  
ولا تصب في سبيل الفاسقين  
ولا تصب في سبيل المجرمين  
ولا تصب في سبيل المذنبين  
ولا تصب في سبيل المذنبين  
ولا تصب في سبيل المذنبين

انما تصب في سبيل الله  
ولا تصب في سبيل الناس  
ولا تصب في سبيل الكفار  
ولا تصب في سبيل المنافقين  
ولا تصب في سبيل المشركين  
ولا تصب في سبيل الفاسقين  
ولا تصب في سبيل المجرمين  
ولا تصب في سبيل المذنبين  
ولا تصب في سبيل المذنبين  
ولا تصب في سبيل المذنبين

انما تصب في سبيل الله  
ولا تصب في سبيل الناس  
ولا تصب في سبيل الكفار  
ولا تصب في سبيل المنافقين  
ولا تصب في سبيل المشركين  
ولا تصب في سبيل الفاسقين  
ولا تصب في سبيل المجرمين  
ولا تصب في سبيل المذنبين  
ولا تصب في سبيل المذنبين  
ولا تصب في سبيل المذنبين



من الامامية فانه ابصر من قضاها ولا فضل قيمتها على الاصناف واختصاص جماعة  
من كل صنف ولو جرد فيها في صنف واحد جاز ولو خص بها ولو خص واحد من بعض  
الاصناف جاز ايضا ولا يجزى ان يعدها بالخير الموجد ولا بالخير المبلد مع وجود  
في البلد ولا يوجب دفعها مع التمكن فان فعل شيئا من ذلك في ضمن وكذا كل ما كان  
في يد ماله غير فظا ليه فاشيع او وجب ليه شي في يد غيره الملة او دفع اليه ما يوصل اليه  
ولو وجد المسحق جاز نقلها الى بلد اخر ولا ضمان عليه مع التلف الا ان يكون هنا  
تقريب ولو كان ماله في غير بلد فالافضل صرفها الى بلد الملة ولو دفع العرق في بلد  
جاز ولو نقل الواجب الى بلد ضمن وفي ذكوة الفطرة الا فضل ان يوتى في بلد ان  
كان ماله في غيره لا يحتاج الى دفعه في ذكوة الفطرة من ماله غير عندهم ينقله  
عن ذلك البلد مع وجود المسحق فيه **الفصل الرابع** في الواجب فيه ماله اذا بقى  
الامام او الساعي ان ذكوة برئت ذمة المالك وان تلفت بعد ذلك **الثانية** اذا لم يجد المالك  
لها مستحقا فالافضل عطاها ولو ادركته الى افاة او حبسها وجبا **الثالثة** المملوك الذي  
من الذكوة اذا مات ولا ورث له ورثه ارباب الذكوة وفيه براءة للاطام والاولاظهر  
**الرابعة** اذا احتاجت الصلوة الى كفاة او ورث كانت الاجرة على المالك وفيه يجب  
الذكوة ولا يشبه **الخامسة** اذا اجتمع الفقير ببيان او ما زاد يستحقهم الذكوة كالفقير  
والكتاتبة والغز وجاز ان يعطى حسب كل سبب نصيبا **السادسة** ان يعطى الفقير ما يجب  
في النصاب الاول عشرة فراريط او خمسة دراهم وفيه ما يجب في النصاب الثاني قيراطان

الدرهم

وإذا كان ماله في غير بلد فالافضل صرفها الى بلد الملة ولو دفع العرق في بلد جاز ولو نقل الواجب الى بلد ضمن وفي ذكوة الفطرة الا فضل ان يوتى في بلد ان كان ماله في غيره لا يحتاج الى دفعه في ذكوة الفطرة من ماله غير عندهم ينقله عن ذلك البلد مع وجود المسحق فيه

او درهم والاولا اكثر ولا حد الاكثر اذا كان دفعة ولو تعاقبت العطية بلغت مئة  
السنة حرم عليه ما زاد **السابعة** اذا قبض الامام الذكوة دعا لصاحبها وجبا وقبلها  
وهو الاكثر **الثامنة** يكره ان يملك ما يخرج في الصدقة اختيارا او جبة كانت او منقوبة  
ولا بأس اذا عادت بميراث وما شابهة **الثانية** يستحب ان يسميهم الصدقة في اقرع موضع  
منها وكشفها صولا لادان في العقم والحقاد لاداء البقر وكسب الميسم الخ لانه  
او صدقة وجبة **الثالثة** في وقت التسليم اذا اهل الثاني عشر وجب دفع الذكوة ويجوز  
التأخير الا لما منع او لا انتظار من له قبضها واذلها جاز تأخيرها الى شهر او شهرين ولا  
ان التأخير ان كان بسبب عجز دام بدو لم يوجب دفعه وان كان اقربا لم يجز وفيه تلف  
ولا يجز نقضها قبل وقت الوجوب فان اقر ذلك دفع مقدم فضا ولا يكون ذلك ذكوة  
ولا يصدق عليها اسم التعجيل فاذا جاء وقت الوجوب في المالا حقه من الذكوة كالدين  
على الفقير بشرط بقاء النفاذ بغير على صفة الاستحقاق وبقاء الوجوب في المالا ولو كان  
الضابط يتم بالقرض لم يجز ان ذكوة سواء كانت عند باقية او نالها على الاشية ولو خرج المسحق  
عن الوجوب استبعدت وله ان يمتنع من اعادة العين ببذل القيمة عند القبض كالفقر  
ولو تعذر استعادتها عزم للمالك الذكوة من رأس ولو كان المسحق على الصفاق حصل

شرائط الوجوب جاز ان يستعجلها ويعطى عوضها لم يتعين ويجزى ان يعدها بما عزم  
في دفعها اليه **الفصل** في دفع البشارة فزادت زيادة متصلة كالتم لم يكونا مستعانة  
العين مع ارتفاع الفقر والفقير يبدل القيمة وكذا لو كانت الزيادة منفصلة كالولد لكن  
القيمة في كل واحد منهما مستعدة لغيره كذا لو كان له ولدان فله ان يعطى كل واحد منهما  
القيمة في كل واحد منهما مستعدة لغيره كذا لو كان له ولدان فله ان يعطى كل واحد منهما  
القيمة في كل واحد منهما مستعدة لغيره كذا لو كان له ولدان فله ان يعطى كل واحد منهما

وهو الاكثر

وإذا كان ماله في غير بلد فالافضل صرفها الى بلد الملة ولو دفع العرق في بلد جاز ولو نقل الواجب الى بلد ضمن وفي ذكوة الفطرة الا فضل ان يوتى في بلد ان كان ماله في غيره لا يحتاج الى دفعه في ذكوة الفطرة من ماله غير عندهم ينقله عن ذلك البلد مع وجود المسحق فيه







الورثة قبل الحلال ويجب عليهم وفيه تردد **الثاني** في جنسها وقد جاء في بعض النسخ

قوتاً غالباً كالخطة والشعير وديقها وخبرها والتمر والزبيب ولا يشترط ملك ومن عرف ذلك  
خرج بالقيمة السوقية ولا فضل التمر والخبز والباقي يخرج كالاشياء ما يقدر على  
والفطرة من جميع الاوقات المذكورة فصاع اربعة امواد هي سبعة اطنان اربعة اطنان اربعة اطنان اربعة اطنان  
من اللبن من اربعة اطنان وفسره قوم بالماء ولا يقدره غيره الواجب يرجع  
القيمة السوقية وقدره قوم بدعهم وآخرون بأربعة دنانير فضة وليس يعقد  
وبربما تزل على اختلاف الاسعار **الثالث** في وقتها ويجب بحلال الشئ الذي ينفقها  
قبله لا على سبيل القرض على الاظهر ويجوز اخراجها بعد اخبرها الى قبل صلوة العبد  
فان خرج وقت وقد عرفها خرجها واجبا بنية الاداء وان لم يكن عرفها قبل سقطت  
ياق قضا وقيل اداء والا فلا شبهة واذا اخرجها بعد العزم مع الامكان كان ضامناً

وان كان لا معه لم يضمن ولا يخرج جملها الى بلد اخر مع وجوب المصنوع ويضمن ويضمن  
ولا يضمن **الرابع** في مصرفها وهي مصرف زكاة المال ويجوز ان يسوق المالك اخراجها ولا  
دفعها الى الامام او من نصبه ومع التعلل الى فقهاء الشيعة ولا يعطى غير المؤمنين

مع عدم يعطى اطفال المؤمنين ولو كان آباءهم ضافاً ولا يعطى الفقراء من صلح الا  
ان يجمع جماعة لا يسمع لهم ويجوز ان يعطى الواحد ما يقدره دفعة ويستحب تصاد وتكاف

**كتاب الخبز** وفيه فصلان **الاول** فيما يجب فيه وهو سبعة اطنان **الثاني** في ما  
الحرب ما حراه العسكر ما لا يخرج من ارض وغيره ما لم يكن غصباً من مسلم او معاً هكذا في  
كان كونها

المراد بالمرءة من غير النكاح  
والمراد بالمرءة من غير النكاح  
والمراد بالمرءة من غير النكاح

بكان او كثر **الثاني** المعادن سواء كانت منسوبة كالياقوت والبرجد والكل والا  
كالنقر والقط والكبريت ويجوز له الحن بعد المنة وقيل لا يخرج حتى تبلغ عشرين ديناراً  
وهو المسمى والاول اكثر **الثالث** الكنز وهو كل مال منخول تحت الارض فان بلغ  
عشرين ديناراً وكان في ارض دار الحرب او في دار الاسلام وليس عليه ائنة وحل الحن  
لي وجده في ملك متباع عرقه المباح فان عرقه فهو حق به وان جهله فهو للمزعم  
الحن وكذا الماشية دابة ووجدت جوفها ثياباً له قيمة ولو اصاب سمكه فوجدت جوفها  
شيئاً اخرج خمسة كان له الباقي ولا يعرف **تفريع** اذا وجد كثر في ارض موات من  
الاسلام فان لم يكن عليه سكة او لا عليه سكة عادية اخرج خمسة كان له الباقي وان  
كان عليه سكة الاسلام قيل يعرف كاللينة وقيل يملكه الواجد وعليه الحن الاول

**الرابع** كلما اخرج من الجعر الغوص كالخوهر والذر بنظر ان تبلغ ثمانية اطنان  
ولو اخرج منه شيء من غير عرض لم يجب الحن **الخامس** الغبار اخرج الغوص من عبيد مقتل  
دنانير وان خفي من وجه المدا او من الساحل كان لحكم المعادن **السادس** ما يقضى من  
الشيء فله وللعبد من ارباح التجارات والصناعات والخراجات **السابع** اذا اشتد على  
ارضان مسلم وجب له الحن اكانت ما فيه الحن كالارض المفتوحة عنق او ليس فيها

كالارض التي اسلم عليها اهلها **الثاني** الحلال اذا اخطأ بالحرام ولا يميز فيه في كل شيء  
**الثالث** الحن يجب في اكثر سواء كان الواجد له حراً او عبداً صغيراً او كبيراً وكذا المعادن **الرابع**  
**الخامس** لا يعبر الحن في شيء من الحن الا في تجارات التجار اجابها **السادس**

يعلم ان الحن  
يعلم ان الحن  
يعلم ان الحن

المراد بالمرءة من غير النكاح  
المراد بالمرءة من غير النكاح  
المراد بالمرءة من غير النكاح

كان كونها  
كان كونها  
كان كونها















وايضاً البعير الى الخلق **الثانية** لا يجب لكفارة الا في صوم رمضان وقضاءه بعد  
والنذر المعين وفي صوم الاغتيا اذا وجب وباعده لا يجزئ الكفارة مثل صوم الكفا  
والنذر غير المعين والمندوب وان فسد الصوم **تفريع** من اكل ناسيا فطن فساد

فاطر عابدا فسد صومه وعليه القضاء وفي وجب لكفارة تردد الاشبه الوجي  
ولو خرج حلقه او اكرها يرتفع معه الاختيار لم يفسد صومه ولو خرج فطر  
وجب القضاء على تردد ولا كفارة **الثالثة** الكفارة في رمضان عتق رقبة او صيام شهر  
متابعين او اطعام ستين مسكينا بخلاف ذلك وقيل لا هي على الترتيب وقيل يجب  
بالاظهار بالمحرم ثلث كفارات وبالمجمل كفارة واحدة **الرابعة** اذا افطر ناسيا  
نذر صومه على التعيين كان عليه القضاء وكفارة كبرى مخيرة وقيل كفارة عشرين

الاظهار **الخامسة** الكذب على الله وتوحيده والامتناع عن حرام على الصائم لكن لا يجب به  
قضاء ولا كفارة على الاظهر وقيل يجانبه في الاشبه **السادسة** باس بالحقبة بالجملة  
على الاصح ويحرم بالمنايع ويجب به القضاء على الاظهر **السابعة** من اجبت نام ناسيا للعل  
ثم انتهت ثم نام كذلك ثم انتهت ونام ثالثا ويا حنة تطلع الفجر لعمته الكفارة على قول  
مشهور وفيه تردد **الثامنة** يجب لقضاء في الصوم الواجب المتعين بسعة فعل الفطر  
مرعات الفجر مع القدرة والا فطار اخلاذا الى من اجبر ان الفجر لم يطلع مع القدرة  
على فانه يكون طالعا وترك العمل بقوله المجزئ بطلوعه والا فطار لظنه كذب وكفا  
الا فطار فليكن الليل دخل ثم تبين فساد الخبر والا فطار للظن الموهمة دخلا

الليل

وغيره وان تاكل على الصائم  
على الاشبه **الثانية** الازنة من حرام على  
الاظهار والنجس قضاء ولا كفارة

الليل فلو غلب على ظنه لم يفسد وتعد القى ولو ذرعه لم يفسد بالحقبة بالمنايع  
ودخول الماء الى الخلق المبتر دون المتعوض الطهارة معاودة الجنب الموت  
ثانيا حنة تطلع الفجر ناسيا للعل ومنظر الى من يحرم عليه فطرها بشهوة فاسمى قبل  
عليه القضاء وقيل لا يجب هو الاشبه وكذا لو كانت محملة لم يجب **مع** لو فطر ناسيا  
او طرح في فيه خرزا او غيره لم يفسد صومه ولو فعل ذلك عشا  
قبل عليه القضاء وقيل لا وهو الاشبه **الثالثة** يخرج من بقايا الغداء من بين اسنانه  
يحرم ابتلاعه للمصائم فان ابتلع عدا وجب القضاء والاشبه القضاء والكفارة وفي  
السوا لا شيء عليه **الثاني** لا يفسد الصوم ما يصل الى الجوف بغير الخلق عدا الحقبة بالمنايع  
وقيل يصل الى اذ الحيلة يصل الى الجوف يفسد وفيه تردد **الرابع** لا يفسد الصوم  
بابتلاع النخامة والمصاق ولو كانت عدا ما لم ينفصل عن الفم وما يتزلف من الفضلات  
من راسه اذا استرسل وبعدة الخلق من غير قصد لم يفسد الصوم ولو عمل ابتلاعه  
**الخامس** ما يطعم كالعلك قبل يفسد الصوم وقيل لا يفسد وهو الاشبه **السادس** اذا اطلع  
الفجر في فيه طعام له لم يفسد صومه وعليه مع القضاء الكفارة **السابع** المشقة  
بدنية هلاك شهر رمضان اذا افطر عليه القضاء والكفارة المسئلة العاشرة يجب للجوار  
حتى يبقى اطلع الفجر قد ايقظاه والعل ولو تغنى ضيق الوقت فوقع فسد صومه  
وعليه الكفارة ولو فعل ذلك ظانا ناسية فان كان مع المراعاة لم يكن عليه شيء

اهل فعليه القضاء **الخامسة عشر** الكفارة بتكرار المحجب اذا كان في يومين من رمضان او في شهرين او في سنة او في عدة  
تفريع من قولهم انما كفارة من كفارة التكرار ومعه انما  
للمكرار قطع التكرار



يتعلق به الكفارة وان كان في يوم واحد قيل يتكرر مطلقا وقيل ان يتكرر التكفير  
 وقيل لا يتكرر وهو الاشبه سواء كان في جنين واحدا ويختلف في رفع ما يجب الكفارة  
 ثم سقط فرض الصوم بسفر وحض وشبهه فيلحق الكفارة وقيل لا وهو الاشبه **عشر**  
 من افطر في شهر رمضان عالما بماذا عزمه فان عاد كذلك عز ثانيا فان عاد ثالثا  
 قيل **الثاني عشر** من صلى في شهر رمضان نكحها صامتان مكرها لهما كان عليه كفارة  
 ولا كفارة عليهما فان طأ وعنه فله صومها وعلى كل واحد منهما الكفارة وتصدق  
 بخمس وعشرين سوطا وكذا الركان الا كراه اجنبية وقيل لا يجزئ هذا وهو الاشبه  
**الحادي عشر** كل من وجب عليه شهرين متتابعين ففجر صام ثمانية عشر يوما ولو عجز عن  
 اصلا استغفر فهو كفارة **الثاني عشر** من نكح بالتحريم من وجب عليه الكفارة  
 جاز لكن يرد في الصوم الوفاة **المقصود الثالث** فيما ذكره للصائم وهو تسعة اشياء  
 النساء تقبيلها وسوا ملاعبة والاحتكاك بها فيصير مسك وإخراج الدم المضعف  
 ودخول الحمام والسجود عما لا يتعلق بالخلو وشتم الرعيين وتاكيد في الزجر من الحقا  
 بالجماد بل الثوب على الجسد وجلبس المرأة الماء **الركن الثالث** الزمان الذي يجب الصوم  
 فيه الصوم وهو النهار دون الليل ولئن نهى الصيام ليلا لم ينعقد وكذا لو نهى في النهار  
 لا يصح صوم العبدین ولو نهى صومهما لم ينعقد ولو نهى يوما معينا فاتفق احد العبدین  
 لم يصح صومه وهل يجب قضاءه قبل نكح وقبل لا وهو الاشبه وكذا البعد في ايام التشريق  
 لمن كان في **الركن الرابع** من صوم وهو العاقل المسلم فلا يصح صوم الكافر وان وجب عليه  
 لا يفتقر الى ان يكون من اهل البيت

ويعمل هذا التكفير ايضا لما فرق بين الذنوب المستمرة والذنوب  
 لم يعمل هذا التكفير في جميع ما ذكره من الذنوب المستمرة  
 يجب ان يكون التكفير في جميع ما ذكره من الذنوب المستمرة

الصوم اذا كان في شهر رمضان فله كفارة  
 من افطر في شهر رمضان عالما بماذا عزمه فان عاد  
 كذا في شهر رمضان فله كفارة

ولا المجنون ولا المغمى عليه وقيل اذا سبق منه النية ولو استمر الى الليل ولو لم  
 يعقد صومه بالنية مع وجبه ثم طلع الفجر عليه نائما واستمر حتى زالت الشمس فعليه القضاء  
 لا يصح صوم الحائض ولا النفاء سواء حصل العذر قبل الغروب او انقطع بعد الفجر  
 ويصح من السجاسة اذا فعلت ما يجب عليهما من الافطار والغسل ولا يصح الصوم اذا  
 نكح في بل يتردد لتقصير لا ثلثة ايام في بلد الجوى والثمانية عشر في بلد البصرة  
 افاض من عرفات قبل الغروب عامدا والنداء المشرط سفر او حضرا على قوله شهر  
 وهذا يصح منه وباقي لا وقيل نعم وقيل بكرة وهو الاشبه ويصح كذلك من حكم  
 المقيم ولا يصح الخبز اذا نكح الغل عامدا مع القدرة حتى يطعم الفجر ولو استيقظ  
 جنب لم ينعقد صومه فضاء من رمضان وقيل لا نذيا فان كان في رمضان فوضعه  
 صحيح وكذا في الهند والعين ويصح من المريض ما لم يسهل **الركن الرابع** الموضع الذي يجب  
 معه العبادات الاحتلام او الاوبات او بلع خمسة عشر سنة في الرجال على الاظهر وتسعا  
 في النساء **الثانية** من الصبي والصبية على الصوم قبل البلوغ ويشد عليها التسع  
 لاطاعة **الشرع الثاني** في اقسامه وهي اربعة واجب ومكروه ومحظور فالواجب  
 ستة صوم شهر رمضان والكفارات ودم المتعة والنفاء وما في معناه والاعتكاف على  
 وجه وقضاء الواجب **الثالث** في شهر رمضان والاعلام في علامته وشرائطه واحكامه  
 فيعلم الشهرية من الحلال فمن ساء وجب عليه الصوم ولو اقر في كذا يوم لم يكره  
 شهادته وكذا يفطر او اقر به لانه من لم يره لا يجب عليه الا ان يفرض

ويعمل هذا التكفير ايضا لما فرق بين الذنوب المستمرة والذنوب  
 لم يعمل هذا التكفير في جميع ما ذكره من الذنوب المستمرة  
 يجب ان يكون التكفير في جميع ما ذكره من الذنوب المستمرة

الصوم اذا كان في شهر رمضان فله كفارة  
 من افطر في شهر رمضان عالما بماذا عزمه فان عاد  
 كذا في شهر رمضان فله كفارة



وهي سبعة البلوغ وكما العقل فلا يحب على الصبي ولا على الحنفى إلا ان يكملوا طلع

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء القلب ويهدي السبيل  
والعلماء والكفارة



هذا الباب سائل **الاول** من ثمانية رمضان او بعضه مرض فان مات في مرضه لم يقضى عنه وجبا واستحب ان يستمره المرض الى رمضان آخر سقط قضاءه على الاخر وكفر من كل يوم من السالف بقدر طعام وان برا بينهما واخره عان على القضاء قضاء فلا كفارة وان تركه تها في قضاء وكفر من كل يوم من السالف بمدة طعام **الثاني** يجب على الولي ان يقضي ما فات الميت من صيام واجب رمضان كان او غيره سواء فات بمرض او غيره ولا يقضى الا ما تمكن الميت من قضاء واحله الا ما يقضى بالسفر فانه يقضى ولو مات في سفر على رايه والولي هو كبر اولاده الذكر ولو كان الاكبر انشئ لم يجب عليه القضاء

وان كان له وليان او وليا متساويين في السن شاق في القضاء وجبه تردد ولو نتج بالقضاء بعض سقط من بعض عن المرأة ما فاتا فبغير تردد **الثالث** اذا لم يكن في البيت الا كبر انشئ سقط القضاء وفيل يصدق عنه ولو كل يوم بعد من تركه ولو كان عليه شهران متتابعين صام الولي شهران تصدق من مال الميت عن شهر **الرابع** المقتضي ان رمضان لا يحرم عليه الا افطار فبقوله ان لا يصوم ويحرم بوجوب قضاءه والكفارة وهي اطعم عشرة مساكين لكل مسكين مد طعام فان لم يمكنه صام ثلثة ايام **الخامس** اذا اشئ سقط القضاء ومن عليه ايام ان الشهر كله في قضاء الصلوة والصوم وقبل يقضى الصلوة حجبته ولا يشئ الا في **السادس** اذا اصبح يوم الثلث من شهر رمضان صائما وثبتت الرخصة في ليلة النافضة افطر وصلى العبد وان كان بعد من القضاء فانت الصلوة **القول** في صوم الكفارة وهو ثلثة عشر وينقسم الاربعة اقسام **الاول** باختيار الصوم مع غيره وهو كفارة القتل

والثاني له وليان او وليا متساويين في السن شاق في القضاء وجبه تردد ولو نتج بالقضاء بعض سقط من بعض عن المرأة ما فاتا فبغير تردد **الثالث** اذا لم يكن في البيت الا كبر انشئ سقط القضاء وفيل يصدق عنه ولو كل يوم بعد من تركه ولو كان عليه شهران متتابعين صام الولي شهران تصدق من مال الميت عن شهر **الرابع** المقتضي ان رمضان لا يحرم عليه الا افطار فبقوله ان لا يصوم ويحرم بوجوب قضاءه والكفارة وهي اطعم عشرة مساكين لكل مسكين مد طعام فان لم يمكنه صام ثلثة ايام **الخامس** اذا اشئ سقط القضاء ومن عليه ايام ان الشهر كله في قضاء الصلوة والصوم وقبل يقضى الصلوة حجبته ولا يشئ الا في **السادس** اذا اصبح يوم الثلث من شهر رمضان صائما وثبتت الرخصة في ليلة النافضة افطر وصلى العبد وان كان بعد من القضاء فانت الصلوة **القول** في صوم الكفارة وهو ثلثة عشر وينقسم الاربعة اقسام **الاول** باختيار الصوم مع غيره وهو كفارة القتل

والثاني له وليان او وليا متساويين في السن شاق في القضاء وجبه تردد ولو نتج بالقضاء بعض سقط من بعض عن المرأة ما فاتا فبغير تردد **الثالث** اذا لم يكن في البيت الا كبر انشئ سقط القضاء وفيل يصدق عنه ولو كل يوم بعد من تركه ولو كان عليه شهران متتابعين صام الولي شهران تصدق من مال الميت عن شهر **الرابع** المقتضي ان رمضان لا يحرم عليه الا افطار فبقوله ان لا يصوم ويحرم بوجوب قضاءه والكفارة وهي اطعم عشرة مساكين لكل مسكين مد طعام فان لم يمكنه صام ثلثة ايام **الخامس** اذا اشئ سقط القضاء ومن عليه ايام ان الشهر كله في قضاء الصلوة والصوم وقبل يقضى الصلوة حجبته ولا يشئ الا في **السادس** اذا اصبح يوم الثلث من شهر رمضان صائما وثبتت الرخصة في ليلة النافضة افطر وصلى العبد وان كان بعد من القضاء فانت الصلوة **القول** في صوم الكفارة وهو ثلثة عشر وينقسم الاربعة اقسام **الاول** باختيار الصوم مع غيره وهو كفارة القتل

والثاني له وليان او وليا متساويين في السن شاق في القضاء وجبه تردد ولو نتج بالقضاء بعض سقط من بعض عن المرأة ما فاتا فبغير تردد **الثالث** اذا لم يكن في البيت الا كبر انشئ سقط القضاء وفيل يصدق عنه ولو كل يوم بعد من تركه ولو كان عليه شهران متتابعين صام الولي شهران تصدق من مال الميت عن شهر **الرابع** المقتضي ان رمضان لا يحرم عليه الا افطار فبقوله ان لا يصوم ويحرم بوجوب قضاءه والكفارة وهي اطعم عشرة مساكين لكل مسكين مد طعام فان لم يمكنه صام ثلثة ايام **الخامس** اذا اشئ سقط القضاء ومن عليه ايام ان الشهر كله في قضاء الصلوة والصوم وقبل يقضى الصلوة حجبته ولا يشئ الا في **السادس** اذا اصبح يوم الثلث من شهر رمضان صائما وثبتت الرخصة في ليلة النافضة افطر وصلى العبد وان كان بعد من القضاء فانت الصلوة **القول** في صوم الكفارة وهو ثلثة عشر وينقسم الاربعة اقسام **الاول** باختيار الصوم مع غيره وهو كفارة القتل

العبد فان خصا بالثلث جميعا والحق بذلك من افطر على محرم في شهر رمضان عامدا على رواية **الثاني** ما يجب الصوم فيه بعد العجز عن غيره وهو سنة صوم كفارة قتل الخطاء والظهار والافطار في قضاء شهر رمضان بعد ان والى وكفارة اليمين والافطار من عرفات عامدا قبل الغروب وفي كفارة جنة الصيد تردد وتزولها على الترتيب اظهر الحق بهذا كفارة شق العبد في ربه على زوجته وله وكفارة خدش المرأة وجهها وتنفيسها

سرا **الثالث** ما يكون الصائم مجبرا فيه بينه وبين غيره وهو خمسة صوم كفارة قتل الخطاء والظهار والافطار في قضاء شهر رمضان بعد ان والى وكفارة اليمين والافطار من عرفات عامدا قبل الغروب وفي كفارة جنة الصيد تردد وتزولها على الترتيب اظهر الحق بهذا كفارة شق العبد في ربه على زوجته وله وكفارة خدش المرأة وجهها وتنفيسها

سرا **الثالث** ما يكون الصائم مجبرا فيه بينه وبين غيره وهو خمسة صوم كفارة قتل الخطاء والظهار والافطار في قضاء شهر رمضان بعد ان والى وكفارة اليمين والافطار من عرفات عامدا قبل الغروب وفي كفارة جنة الصيد تردد وتزولها على الترتيب اظهر الحق بهذا كفارة شق العبد في ربه على زوجته وله وكفارة خدش المرأة وجهها وتنفيسها

سرا **الثالث** ما يكون الصائم مجبرا فيه بينه وبين غيره وهو خمسة صوم كفارة قتل الخطاء والظهار والافطار في قضاء شهر رمضان بعد ان والى وكفارة اليمين والافطار من عرفات عامدا قبل الغروب وفي كفارة جنة الصيد تردد وتزولها على الترتيب اظهر الحق بهذا كفارة شق العبد في ربه على زوجته وله وكفارة خدش المرأة وجهها وتنفيسها

سرا **الثالث** ما يكون الصائم مجبرا فيه بينه وبين غيره وهو خمسة صوم كفارة قتل الخطاء والظهار والافطار في قضاء شهر رمضان بعد ان والى وكفارة اليمين والافطار من عرفات عامدا قبل الغروب وفي كفارة جنة الصيد تردد وتزولها على الترتيب اظهر الحق بهذا كفارة شق العبد في ربه على زوجته وله وكفارة خدش المرأة وجهها وتنفيسها



صوم متتابع لا يجوز ان يقيد زمانا لا سمي فيه من وجوب عليه شهران من اعيان لا يصح  
شعبان لان الصوم قبله ولو يربوا ولا شئ لا يصح يوم من ذي القعدة ويقتصر على ذلك  
في ذي الحجة يوم من اعيان قبل القابلة اشهر الحرم يصوم شهرين متتابعين منها يلا  
فيها العيد ايام التفرق لرواية والا يلائنه واللبس في الصوم فلا يجوز فتا كصيام  
ايام السنة فانه حجة من الثاني وقد يخفى فتا المولى كدعته ان يصوم ثلثة ايام  
كل شهرين متتابعين وفي اخره يخفى ولا بدع في العترة الثاني ومن اخبرها استعمله القضاء  
تاخيرها اختيارا من الصيف الى الشتاء ان عجز استعمله ان يتصدق عن كل يوم بدينار  
وصوم ايام البيض وهو الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر وصوم يوم العید واثني عشر  
البيضا في يوم مبعثه وايام وحل الايام وصوم يوم من يضعف عن الدعاء في حق الحلال  
وصوم سائر ايام وجعل في يوم البهالة وصوم كل خمس وكل جمعة ولا بد في الحرف  
صوم رجب وصوم شعبان ويصح في سائر الايام وان لم يكن صوما في سبعة من ايام السنة  
اذا لم يتملك الحائض القضاء اذا طهرت في اثناء النها والى ان فرادى السلم والصبي ذابلق  
والجذون اذا افان وكذا المعنى عليه ولا يجب صوم النافلة بالدخول فيه ولا في طار  
وقت شاة ويكره بعد الزوال والكره اربعة صوم عرف من يضعف عن الدعاء في ذلك  
في الحلال وصوم النافلة في السفر على ثلثة ايام بالحسنة للحاجة وصوم النصف نافلة  
غير ان مضيق ولا ظهره لا يعقل مع التهي وكذا يكون صوم الولد من غرضه والى في

نيل المذني

صوم متتابع لا يجوز ان يقيد زمانا لا سمي فيه من وجوب عليه شهران من اعيان لا يصح شعبان لان الصوم قبله ولو يربوا ولا شئ لا يصح يوم من ذي القعدة ويقتصر على ذلك في ذي الحجة يوم من اعيان قبل القابلة اشهر الحرم يصوم شهرين متتابعين منها يلا فيها العيد ايام التفرق لرواية والا يلائنه واللبس في الصوم فلا يجوز فتا كصيام ايام السنة فانه حجة من الثاني وقد يخفى فتا المولى كدعته ان يصوم ثلثة ايام كل شهرين متتابعين وفي اخره يخفى ولا بدع في العترة الثاني ومن اخبرها استعمله القضاء تاخيرها اختيارا من الصيف الى الشتاء ان عجز استعمله ان يتصدق عن كل يوم بدينار وصوم ايام البيض وهو الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر وصوم يوم العید واثني عشر البيضا في يوم مبعثه وايام وحل الايام وصوم يوم من يضعف عن الدعاء في حق الحلال وصوم سائر ايام وجعل في يوم البهالة وصوم كل خمس وكل جمعة ولا بد في الحرف صوم رجب وصوم شعبان ويصح في سائر الايام وان لم يكن صوما في سبعة من ايام السنة اذا لم يتملك الحائض القضاء اذا طهرت في اثناء النها والى ان فرادى السلم والصبي ذابلق والجذون اذا افان وكذا المعنى عليه ولا يجب صوم النافلة بالدخول فيه ولا في طار وقت شاة ويكره بعد الزوال والكره اربعة صوم عرف من يضعف عن الدعاء في ذلك في الحلال وصوم النافلة في السفر على ثلثة ايام بالحسنة للحاجة وصوم النصف نافلة غير ان مضيق ولا ظهره لا يعقل مع التهي وكذا يكون صوم الولد من غرضه والى في

نيل المذني  
دعى الى الطعام والحظن تسعة صوم العيدين وايام التفرق لمن كان في  
الاثر وصوم يوم التثمين من شعبان بيعة الفرض وصوم نذر العقيقة وصوم العتق  
الموصلة وهما ينص صوم يوم ويلة الى الحرف فيقول هذان يصوم يومين مع طيلة بينهما  
وان يصوم المرأة نذبا غير ان نذبا او مع غيرها وكذا الحليل وصوم الراجح فاعدا  
**النظر الثالث** في القواحي وفيه مسائل **الاول** المرض الذي يوجب فيه الاطعام ما يخافه الزيادة  
بالصوم وينبغي ذلك على ما يعلم من نفي او ينفيه لامة كقول عارف ولو صام مع تخفى  
الفرض مستكفا قضاء **الثانية** المسافر اذا اجتمع فيه شرائط القصر وجب ولو صام على الاثر  
قضاء وان كان جاهلا لم يقض **الثالثة** الشرايط المعبر عنها في الصوم معتبرة في قصر الصوم  
على ذلك بلبس النية وقيل لا يعتبر كل شيء وجعل الزوال وقيل لا يعتبر ايقام القصر  
ولو صام قبل الغروب والاولا شبه وكفى عرج قصر الصلوة فيه عرج قصر الصوم والعكس  
الا تصيد التجارة على قول **الرابعة** الذين يلزمهم اتمام الصلوة سفر يلزمهم الصوم وهم الذين  
سفرهم اكثر من حصرهم لم يحصلوا حرم اقامه عشر ايام في بيته او غيره وقيل يلزمهم الا تمام  
عند الكراهي **الخامسة** لا يقصر المسافر حتى يتواركا عنه جهرا بل ياتى بخفي عليه اذا دخل  
اخطر قبل ذلك كان عليه مع القضاء الكفارة **السادسة** الحرم والكبرة وذو العطاء في صوم  
في رمضان ويتصدق عن كل يوم بمدين طعام ثم ان امكن القضاء وجب ولا يخط  
وقيل ان عجز الشيخ والشيخ سقط التكبير كايام الصوم وان اطافا بمنقعة كقرى والى  
اظهر **السابعة** الحامل المغرب والمرضعة القليلة اللبن يجوز لها الاطعام في رمضان وقيل

نيل المذني  
دعى الى الطعام والحظن تسعة صوم العيدين وايام التفرق لمن كان في الاثر وصوم يوم التثمين من شعبان بيعة الفرض وصوم نذر العقيقة وصوم العتق الموصلة وهما ينص صوم يوم ويلة الى الحرف فيقول هذان يصوم يومين مع طيلة بينهما وان يصوم المرأة نذبا غير ان نذبا او مع غيرها وكذا الحليل وصوم الراجح فاعدا

نيل المذني  
دعى الى الطعام والحظن تسعة صوم العيدين وايام التفرق لمن كان في الاثر وصوم يوم التثمين من شعبان بيعة الفرض وصوم نذر العقيقة وصوم العتق الموصلة وهما ينص صوم يوم ويلة الى الحرف فيقول هذان يصوم يومين مع طيلة بينهما وان يصوم المرأة نذبا غير ان نذبا او مع غيرها وكذا الحليل وصوم الراجح فاعدا



مع الصدقة عن كل يوم بمد من طعام **الثامنة** من نام في رمضان واستمر فيه فان كان  
 نوى الصوم فلا قضاء عليه وان لم ينو فعليه القضاء والمجنون والمغفل عليه لا يجب على احد  
 القضاء سواء عرض ذلك ايا ما او بعض يوم وسواء سبق منه اية او لم يسبق وسواء عي  
 بما يفطر او لم يفطر على الاشبه **التاسعة** من يسق له الاطعمة شهر رمضان يكره له المتعدي من  
 الطعام والشراب وكذا الجماع وقيل يحرم والا لا يشبه **كتاب الاعتكاف**  
 والكلام فيه وفي احكامه الاعتكاف هو اللبث المنطوق بالعبادة ولا يصح لمن  
 سلم وشراطة ستة **الاول** لنية ويجب فيه نية القرية ثم ان كان متعمدا فانه واجب وان كان  
 مندوبا نوى التلبس فاذا مضى ليومان وجبا ثلث على الظاهر وجدة نية الرجل **الثاني**  
 الصوم فلا يصح الا في زمان يصح فيه الصوم من يصح منه الصوم فان اعتكف في العبدية يصح  
 وكذا لو اعتكف لمخاضا ونفسا **الثالث** لا يصح منه الاعتكاف الا ثلثة فتنه اعتكافا مطلقا  
 وجب عليه ان ياتي بثلاثة وكذا اذا وجب عليه قضاء يوم من اعتكاف اعتكف ثلثة يصح ذلك  
 في اليوم ومن ابتدا اعتكافا مندوبا كان بالحياء في المصطفى وفي الرجوع فان اعتكف يومين  
 وكذا لو اعتكف ثلثا ثم اعتكف يومين بعدها وجب السادس ولو دخل في الاعتكاف  
 قبل العبدية او يومين لم يصح ولو دخل في اعتكاف ثلثة من دون لباها قبل يصح وقبل الا  
 يخرج عن قيد الاعتكاف بطل الاعتكاف ذلك اليوم ولا يجب التواني فيما تقدم من العبادة  
 على الثلثة بل ابدان يعتكف ثلثة ثلثة **الاول** ان يشترط التتابع لفظا او معنى **الرابع** المكاف  
 فلا يصح الا في مسجد جامع وقبل لا يصح الا في المسجد اربعة مسجد مكة ومسجد النبي ومسجد

هذا اذا اعتكف على الوجه الذي ذكرناه من ان يعتكف في كل يوم من رمضان  
 وان كان في كل يوم من رمضان فانه لا يعتكف الا في كل يوم من رمضان  
 وان كان في كل يوم من رمضان فانه لا يعتكف الا في كل يوم من رمضان

هذا اذا اعتكف على الوجه الذي ذكرناه من ان يعتكف في كل يوم من رمضان  
 وان كان في كل يوم من رمضان فانه لا يعتكف الا في كل يوم من رمضان  
 وان كان في كل يوم من رمضان فانه لا يعتكف الا في كل يوم من رمضان

الجامع

الجامع بالكوفة ومسجد البصرة وقالوا جعل من مسجد المدائن وضابطه مسجد  
 فيه بقا ان وصي جماعة ومنهم من قال الجمعة ويستوي في ذلك الرجل والمرأة **الخامس**  
 اذن من لم يلازمه للمولى لعبادة والنوح له وجبه واذا اذن من له ولايته كان له  
 المنع قبل الشروع وبعد ما لم يحض يومان او يكون واجبا بغيره وشبهه **فرعان الاول**  
 اذا هيأه مولا جازله الاعتكاف ايامه وان لم ياذن له مولا **الثاني** اذا اعتكف في انشاء  
 الاعتكاف لم يلزمه المصطفى فيه الا ان يكن شرع اذن للمولى **السادس** يستدل من اللبث  
 في المسجد فلو خرج بعد لاسباب السجدة بطل اعتكافه طوعا او كرها فان لم يصح ثلثة  
 بطل الاعتكاف فان مضى في صحبة من يخرج منه لم يخرج منه ولو دخل في الاعتكاف ايام  
 لم يخرج من الاعتكاف ان شرط التتابع ويستأنف ويخرج الخروج للامور  
 او من غير ذلك كقضاء الحاجة والاعتكاف في شهادة الجلالة وعبادة المولى وتفتيح المدين  
 وقائمة الشهادة واذا خرج لشي من ذلك لم يخرج منه الجلس ولا المني عن الظلال ولا  
 الصلوة خارج المسجد لا بمكة فانه يصلي بها ان شاء واخرج من المسجد ما احل له  
 اعتكافه **فرع الثاني** اذا نذر اعتكاف شهر معين ولم يشترط التتابع فاعتكف بعده  
 واخذ بالباقي صح ما فعل وقضى اهل ولي ثلثة ثلثة والتتابع استأنف **الثاني** اذا نذر  
 اعتكاف شهر معين ولم يعلم به يخرج من الاعتكاف او الناسي قضاء **الثالث** اذا نذر اعتكاف  
 اربعة ايام فاحل يومه قضاءه لكن يقتصر ان يصح الميراثين ليصح الايمان به **الرابع** اذا  
 نذر اعتكاف يوم لا يذله لم يعتكف ولو نذر اعتكاف الثاني قد مضى منه يومه فليس عليه

هذا اذا اعتكف على الوجه الذي ذكرناه من ان يعتكف في كل يوم من رمضان  
 وان كان في كل يوم من رمضان فانه لا يعتكف الا في كل يوم من رمضان  
 وان كان في كل يوم من رمضان فانه لا يعتكف الا في كل يوم من رمضان

هذا اذا اعتكف على الوجه الذي ذكرناه من ان يعتكف في كل يوم من رمضان  
 وان كان في كل يوم من رمضان فانه لا يعتكف الا في كل يوم من رمضان  
 وان كان في كل يوم من رمضان فانه لا يعتكف الا في كل يوم من رمضان

هذا اذا اعتكف على الوجه الذي ذكرناه من ان يعتكف في كل يوم من رمضان  
 وان كان في كل يوم من رمضان فانه لا يعتكف الا في كل يوم من رمضان  
 وان كان في كل يوم من رمضان فانه لا يعتكف الا في كل يوم من رمضان

هذا اذا اعتكف على الوجه الذي ذكرناه من ان يعتكف في كل يوم من رمضان  
 وان كان في كل يوم من رمضان فانه لا يعتكف الا في كل يوم من رمضان  
 وان كان في كل يوم من رمضان فانه لا يعتكف الا في كل يوم من رمضان

هذا اذا اعتكف على الوجه الذي ذكرناه من ان يعتكف في كل يوم من رمضان  
 وان كان في كل يوم من رمضان فانه لا يعتكف الا في كل يوم من رمضان  
 وان كان في كل يوم من رمضان فانه لا يعتكف الا في كل يوم من رمضان

هذا اذا اعتكف على الوجه الذي ذكرناه من ان يعتكف في كل يوم من رمضان  
 وان كان في كل يوم من رمضان فانه لا يعتكف الا في كل يوم من رمضان  
 وان كان في كل يوم من رمضان فانه لا يعتكف الا في كل يوم من رمضان



اخرى **وانما** اقامه فانه يقسم الى واجب وندب فالواجب واجب بنده وشبهه  
والندب واجب بغيره به فالواجب بالشرع والثاني لا يجب الا في حق بعضه  
الثالث وقبل لا يجب الا في المظهر لو شرط في حاله نذر الرجوع اذا شاء كان له ذلك  
اي وقت شاء ولا قضاء ولو لم يشترط وجب استيفاء ما نذر اذ قطع **واما** احكامه  
ففيها **الاول** انما يحرم على المكلف منه النساء والمسا وتقبيلها وجاعا ونم الهيب  
الاظهر واستدعاء النبي والسبع والشرا والحمارات وقبل يحرم عليه يحرم على المحرم  
لم يشك لا يحرم عليه لبن المحيط ولا ازالة الشعر ولا اكل الصيد ولا عقد النكاح  
النظر في معاشه والخوف في المباح وكلما ذكرناه من المحرمات عليه ما يحرم ليدل على  
الاظهار ومن مات قبل انقضاء اعتكافه الواجب قبل يحرم على الرجل القيام به وقيل  
يستاجر من يقم به **والاشبه** **الفصل الثاني** فيما يفعله وفيه مسائل **الاول** كلما قصد  
الصوم يفيد الاعتكاف كالجاء والاكل والشرب والاستغناء ففيه لفظ في اليوم الا ان  
او اشغله لم يجب كفارة الا ان يكون واجبا وان اضطر في الثالث وجب لكفارة ومنهم  
من خص كفارة الجاهل حب واقصر في غيره من اللفظ على القضاء وهو الماشبه  
يجب كفارة واحدا ان جاس ليلا وكذا لوجامعها في غير رمضان ولو كان في غيره واستغفر  
كفارتان **الثانية** الانتقاد مرجع للخروج من المسجد وبطل الاعتكاف وقيل لا  
تحتاج دني ولا واشبه **الثالثة** قيل اذا اكره امرته على الجاهل وهما معتكفان بها  
في شهر رمضان فمدايع كفارت وقيل يلزم الكفارتان وهو الاشبه **الرابعة** اذا

العلم بان نذر او نذر على غيره بان لا يتركه حتى ياتي به  
شأنه في تركه او يتركه حتى ياتي به  
نذر على نفسه او على غيره بان لا يتركه حتى ياتي به  
نذر على نفسه او على غيره بان لا يتركه حتى ياتي به

ويستلزم الكفارة

طلعت

تسعين اذ نذر على غيره بان لا يتركه حتى ياتي به  
نذر على نفسه او على غيره بان لا يتركه حتى ياتي به  
نذر على نفسه او على غيره بان لا يتركه حتى ياتي به  
نذر على نفسه او على غيره بان لا يتركه حتى ياتي به

طلعت المعتكفة رجعة خرجت الى منزلها ثم قفت واجبا ان كان واجبا او ندبا  
او مضى يومان والاند **الثالثة** اذا باع او شري بطل اعتكافه وقيل بائنه ولا بطل  
وهو الاشبه **الرابعة** اذا اعتكف ثلثة سفر قبل يصح لان التسامح لا يجب الا بالشرط  
وقيل لا وهذا لا يصح **كتاب الحج** وهو يعقد ثلثة اركان **الاول** في المقدمات  
وهي اربع **المقدمة الاولى** الحج وان كان في اللغة القصد فقد صار في الشرع اسما للحج  
المسالك المؤدية في المسارح المحصورة وهو من على كل من اجتمع فيه الشرائط  
الآتية من الرجال والنساء والحر والانس ولا يجب صل الشريعة الامرة واحدة وهي حجة  
الاسلام ويجب على الفقه والتاخير مع الشرائط كبيرة موقوفة ويجب الحج بالندب  
ما في معناه بالامتنان بالاسبقاوي والنيابة ويكره تكرار السبب وما خرج عن ذلك  
مستحب يستحب ليقاد الشرط لمن عدم الزاد والاحلة اذا سلك سببا شق عليه السبيل  
سهلا كالملك اذا اذن له ماله **المقدمة الثانية** في الشرائط والنظر في حجة الاسلام وما  
يجب لندب ما في معناه وفي احكام النيابة الفقهية حجة الاسلام ونظر في حجة الاسلام  
**الاول** كمال العقل فلا يجب على الصبي ولا على المجنون ولو وجب الصبي وجب عنه او عني  
لم يجز عن حجة الاسلام ولو دخل الصبي المنزلة المجنون في الحج ندبا ثم كمل واجبا  
المشعر اجراه عن حجة الاسلام على تدويره ويصح احرام الصبي المجنون وان لم يجز عليه ويصح  
ان يحرم عن غير المجنون بله ندبا وكذا المجنون والولي هو من له ولاية المالك لا بال  
الجدلاب والوصي وقيل لا لهم ولاية الاحرام بالطفل وانفقته الزائدة يلزم على

العلم بان نذر او نذر على غيره بان لا يتركه حتى ياتي به  
شأنه في تركه او يتركه حتى ياتي به  
نذر على نفسه او على غيره بان لا يتركه حتى ياتي به  
نذر على نفسه او على غيره بان لا يتركه حتى ياتي به

العلم بان نذر او نذر على غيره بان لا يتركه حتى ياتي به  
شأنه في تركه او يتركه حتى ياتي به  
نذر على نفسه او على غيره بان لا يتركه حتى ياتي به  
نذر على نفسه او على غيره بان لا يتركه حتى ياتي به

العلم بان نذر او نذر على غيره بان لا يتركه حتى ياتي به  
شأنه في تركه او يتركه حتى ياتي به  
نذر على نفسه او على غيره بان لا يتركه حتى ياتي به  
نذر على نفسه او على غيره بان لا يتركه حتى ياتي به



دون الطفل **الحرة** فلا يجب على المملوك ولذا ان له مولاة ولو تكلف باذنه صحره  
 لكن لا يجزى عن حجة الاسلام فان ادرك الوقت بالمشروع وقتا جازا ولو افسد حجه  
 ثم اعتق مضى في الفاسد وعليه بدنة وقضاء واجزة عن حجة الاسلام ولو اعتق  
 بعد فوات الوقتين وجب القضاء ولم يجز عن حجة الاسلام **الزاد** والراحلة  
 وهما يعتبران فيمن يفسق الى قطع المسافة لا شئ فبا بعتنه ولا خادمه ولا دار  
 سكنه الحج والمراد بالزاد قدر الكفاية من القرى والمثرب ذهابا وعودا والراحلة  
 راحلة مثله ويجب شراها ولو كثر الثمن مع وجوه وقيل ان زاد عن ثمن المثل  
 لم يجب الا الاصل ولو كان له دين وهو قادر على قضاءه وجب عليه فان منع  
 منه وليس له سواه سقط الغرض ولو كان له مال وعليه دين بقدره لم يجب الا  
 ان يفضل عن دينه ما يقوم بالحج ولا يجب الا قراض الحج الا ان يكون له ما يقدر بالحج  
 اليه زيادة عما استغناه ولو كان معه قد راجع به فزارعت نفسه الى النكاح لم يجز  
 صهره في النكاح وان شق من كره ان كان عليه الحج ولو بذله لزيد وراحلة ونفقة له  
 ولحياله وجب عليه ولو وهب له ماله لم يجب قبوله ولو استقر المعنى على السفر في  
 شرطه الزاد والراحلة او بعضه وكان يده الباقي مع نفقة اهله وجب عليه واجزة  
 عن الغرض اذ حج ونفقه ولو كان عاجزا عن الحج عن غيره لم يجز عنه عن فرضه  
 وكان عليه الحج ان وجد استطاعة **الرابع** ان يكون له ما يؤمن عياله حتى يرجع  
 فافضل ما يحتاج اليه ولو قصر باله عن ذلك لم يجب ولو حج عن طريق الحج لم يقط

الحج واجب على كل مسلم بالغ عاقل قادر على السفر ولو كان له مال لم يجب قبوله ولو استقر المعنى على السفر في شرطه الزاد والراحلة او بعضه وكان يده الباقي مع نفقة اهله وجب عليه واجزة عن الغرض اذ حج ونفقه ولو كان عاجزا عن الحج عن غيره لم يجز عنه عن فرضه وكان عليه الحج ان وجد استطاعة

عشر فدية

عنه ففرضه اذا كان مقلنا سواء كان واجبا للزاد والراحلة او فاقدهما وكذا  
 لو تكلف الحج مع عدم الاستطاعة ولا يجب على الولد بذنه ماله لو ادرك في **الحج**  
 امكان المسير وهو ينهل على الصحة وتخليه الميراث والاسمك على الرحلة في  
 الوقت لقطع المسافة فلو كان مريضاً بحيث يتضرر بالركوب لم يجب ولا يقط  
 باعتبار المرض مع امكان الركوب ولو منع عنه ولو كان معصياً لا يمتنع على  
 الرحلة او عدم المرافقة اضطراره اليه سقط الغرض وهو لا يستأنبه مع المانع  
 من مرضه وعدو قتلهم وهو المرمى وقيل لا فان احج ذنباً واستمر المانع فلا قضاء  
 فان زاله وتمكن وجب عليه بدنة ولو مات بعد الاستقرار ولم يبق فضى عنه ولو  
 كان لا يتمك خلقه قبل يقط الغرض عن نفسه وماله وقيل يلزمه الاستئابة  
 والا لا شبه ولو اخلج في سفر الى حركة عنيفة للالتحاق او الغياب فضعف  
 الوجوب في عامه وتوقع المكنة في المستقبل ولو مات قبل التمكن والمخالفة ليقض  
 عنه ويقط فرض الحج لعدم ما يضطر اليه من الآلات كالقرية او عية الزاد ولو كان  
 له طريقان فمنع احدهما سلك الاخرى سوا كانت ابعد او اقرب ولو كان في الطريق  
 عدو لا ينفذ الاباء قبل يقط وان قتل ولو قبل يجب التخل مع المكنة كالحج  
 ولو بذله باذنه وجب عليه الحج لنزله المانع نعم لو قال له اقبل وادفع استجب  
 وطريق الجحى طريق البر فان غلبت السلامة ولا سقط ولو امكن الوصول بالبر  
 فان تناه باغ غلبة السلامة كان بخيرا وان اختص احدهما بعين ولو تناه باغ

السرب هو الميراث  
 والمراد عدم المانع  
 من سلوك الطريق

الحج واجب على كل مسلم بالغ عاقل قادر على السفر ولو كان له مال لم يجب قبوله ولو استقر المعنى على السفر في شرطه الزاد والراحلة او بعضه وكان يده الباقي مع نفقة اهله وجب عليه واجزة عن الغرض اذ حج ونفقه

الحج واجب على كل مسلم بالغ عاقل قادر على السفر ولو كان له مال لم يجب قبوله ولو استقر المعنى على السفر في شرطه الزاد والراحلة او بعضه وكان يده الباقي مع نفقة اهله وجب عليه واجزة عن الغرض اذ حج ونفقه

الحج واجب على كل مسلم بالغ عاقل قادر على السفر ولو كان له مال لم يجب قبوله ولو استقر المعنى على السفر في شرطه الزاد والراحلة او بعضه وكان يده الباقي مع نفقة اهله وجب عليه واجزة عن الغرض اذ حج ونفقه



العطب سقط الفرض ومن مات بعد الاحرام ودخل الحرم برئة ذمته وقيل بجري  
 بالاحرام والا فلا ظهر بان كان قبل ذلك قضيت عنه ان كانت مستقرة وسقطت  
 لم يكن كذلك ويستقر الحج في الذمة اذا استكمل الشرائط واهل والكادر يجب عليه الحج  
 لا يصح منه فلما حرم ثم اسلم اعاد الاحرام واذا لم يتمكن من العود الى الميقات احرم  
 من صفة ولو احرم بالحج وادرك الوقوف بالمشركين الا ان يتنافوا احراما وان  
 ضاقت الوقت احرم ولو بعرفات ولو لم يكن ثم ارسله بعد على الاحرام ولو لم يكن  
 مستطعا فصار كذلك في رتبة وجب عليه الحج وصح منه اذا تاب ولو احرم مسلما ثم ارتد  
 ثم تاب لم يبطل احرامه على الاحرام والمخالف اذا استكمل ما يبطل الحج الا ان يتخير بين منه  
 الرجوع الى كفارة من صفة او ما او حرفة شرط وجب الحج قبل ان يعمد لغيره في الرابع  
 وفيه اعملا بعمره الاية وهو لا يوازي واجتمع الشرائط في مستكفا او حج ما يشاء الحج  
 في نفقة غيره الخبر عن الفرض ومن وجب عليه الحج فالتنفي افضل لمن الركوب اذا لم يقف  
 ومع الضعفاء الركوب افضل **الاربع** اذا استقر الحج في ذمته ثم مات قضى عنه  
 اصل ركعتيه فان كان عليه دين وضافت التركة فتمت على الدين وعلى اجرة المنفرد  
**الثانية** يقضى الحج من اقرب الاماكن وقيل يستاجر من بالمليت وقيل ان اشبع المال  
 فمن بلد والا فمن حيث يمكن والا والمشيئة **الثالثة** من وجب عليه حجة الاسلام لا يخرج  
 غيره ولا نظرها وكذا من وجب عليه بنده او فساد **الرابعة** لا ينظر وجود المحرم في النساء  
 بل يكفي عليه ظمها بالسلامة ولا يصح حتمها لظن الاحكام ونحوها وهذا في الواجب

والاحرام على كل حال  
 ولو لم يكن احراما  
 ولو لم يكن احراما  
 ولو لم يكن احراما

كقوله  
 كقوله

والاحرام على كل حال  
 ولو لم يكن احراما  
 ولو لم يكن احراما  
 ولو لم يكن احراما

كيف كان وكذا كانت في عدة رجعية وفي البشارة لها المباداة من غير ذمة **القوله**  
 شرائط ما يجب بالنذر والمبين والعهد وشرائطها **الثاني** **الامام** كمال العقل فلا يقف  
 منه الصبي في الحج **الثالث** الحرية فلا يصح منه العبد الا باذن مولاه ولو اذن له في النذر  
 فتدبر وجب وجاز له المباداة ولو نكحها وكذا الحكم في ذات البعول **الاربع** **الامام**  
 اذا نذر الحج مطلقا فحقه ما عجز عنه حتى يزول المانع ولو تمكن من اداءه ثم مات  
 عنه من اصل ركعتيه ولا يقضى عنه من اصل تركته قبل التمكن فان عين الوقت  
 فاعطى القدره قضى عنه وان سعه عارض كرض او عذر حتى مات لم يجب فيها  
 عنه ولو نذر الحج او فله حجه وهو عذر فيلزم ان يستيب وهو من **الثانية**  
 اذا نذر الحج فان نرى حجة الاسلام يتداخل وان نرى غيره لم يتداخل وان اطلق  
 قبل ان حج ونوى النذر اجزأ عن حجة الاسلام لم يخرج عن النذر وقيل لا يخرج احدا  
 عن الاخرى وهو الاشبه **الثالثة** اذا نذر الحج ما يشاء وجب ويقوم في مواضع العبد  
 فان ركب طريقه يقضى بان ركب بعضا قبل يقضى في موضع ركوبه وقيل  
 بل يقضى كله ما يشاء لخلاله بالصفة المشتركة وهو الاشبه ولو عجز قبل ركوبه  
 ببلده وقيل بركب ولا يسوق وقيل ان كان مطلقا وقع المكتنة من الصفة وان  
 كان معينا بوقت سقط فرضه بجرح والمروء في الاول والباقي نذر **القوله** في النيابة  
 وشرائطه **الثاني** ثلاثة الاسلام وكامل العقل وان لا يكون عليه حج واجب فلا يصح نيابة  
 الكافر لغيره عن نيابة القرينة ولا نيابة المسلم عن الكافر لاجل المسلم المخالف لا يمكن

والاحرام على كل حال  
 ولو لم يكن احراما  
 ولو لم يكن احراما  
 ولو لم يكن احراما

والاحرام على كل حال  
 ولو لم يكن احراما  
 ولو لم يكن احراما  
 ولو لم يكن احراما

والاحرام على كل حال  
 ولو لم يكن احراما  
 ولو لم يكن احراما  
 ولو لم يكن احراما



مدينه بصرى واما في بصرى  
فمنها من يقول بانها  
منها من يقول بانها  
منها من يقول بانها

اب الثالث ولا يشاء المحدث لا تغار عقده بالمرض للمانع من القصد وكذا الصحيح  
الميز وهل يصح نيابة الميز قبل الانقضاء ما يرجع القلم في انهم لا ينفذون على  
بالج نداء لا بد من نيابة النيابة وتبين للنيابة عنه بالقصد نيابة الملك باذن  
مولاة ولا يفتقران بين من علي الج والاسبق لاسم الجرم ولو شأنا وكذا لا يصح  
نظره ولو قطع قبل يقع عتقه الاسلام وهو حكم ولو ج من غير ما يجزى احداهما  
ولمن ج ان يعترف عن غيره اذا لم يجز عليه العزم وكذا لمن اعترف عن غيره اذا لم يجز  
عليه الج ويصح نيابة من لم يستكمل الشرائط وان كان صريحا ويصح ان يجزى المرأة الزوجان  
عن المرأة ومن استوجبت فاته الطريق فان احرم به دخل الحرم فقد اجزى ان يجزى  
عنه ولو مات قبل ذلك لم يجز وعليه ان يعيد من الاجرة ما قابل المختلف من الطريق  
ذاهبا عائدا ومن الفقهاء من اجتزأ بالاحرام ولا ولا ظهر بغيره ياتي بما شرط  
عليه من تسع اوقران وافراد ويرى الامران ج مفردا او فانان ج متعاجزا لعدم  
الى الافضل وهذا يصح اذا كان الج مندوبا او قصد المستاجر لانيان بالافضل  
مع تعلق الغرض بالفران والافراد ولو شرط الج على طريق معين ولم يجز العبد ولكن ان فوزه  
تعلق بذلك غرض قبل مجزى مطلقا واذا استوجبت مجزى ان يجزى بغيره لا يخرجه  
باني بالاولى ويمكن ان يقر بالجزا ان كان لسنة غير الاولى ولو قيد قبل الاحرام ولم يجز  
ودخل الحرم استعبد من الاجرة بنسبة المختلف ولو ضمن الج في المستقبل لم يلزم  
اجابته وقيل نعم واذا استوجبت فاته الاجرة لم يلزم الانعام وكذا لو قطع نفقته لم يلزم  
المطهر

لم يرجع

منها من يقول بانها  
منها من يقول بانها  
منها من يقول بانها  
منها من يقول بانها

منها من يقول بانها  
منها من يقول بانها  
منها من يقول بانها  
منها من يقول بانها

لم يرجع عليه بالفاضل ولا يجزى النيابة في الطيف الواجب الحاضر لاسم العدة كالانفا  
او البطل وشايعها او يجزى يتولى ذلك بنفسه ولو حمله حامل فطاف به امكن  
ان يجتنب كل من طاف به نفسه ولو وقع انسان بالج غيبه وبعد موته برت  
ومنه وكما يلزم النائب من كثرة دفع ماله ولو افسده ج مخ فابل وهل يعاد  
بالاجرة عليه على القولين واذا اطلق الاجارة اقضى العجل مال لم يشترط الا  
ولا يصح ان ينوب عن اثنين في عام ولو استجاره لعام صح الاسبق ولو اقرت  
العدوان ومان الايقاع بطلا فاذا احصر محل الملك لا قضاء على مختلفا  
حجة الاسلام والشعر ومنعه عارضه ان يستاجر اجبرين لمحا في عام  
ويستحبك يذكّر الناس من يزوجونه باسمه في المواطن وعلى كل فعل وانفاله الج  
والعورة وان يعيد ماضيا معه من الاجرة بعد جحه وان يعيد المخالف حجة  
اذا استبصر وان كانت محبة ويكره ان ينسج المرأة اذا كانت صريحة  
ثمان الا اذا وصي الج عنه ولم يعين الاجرة انصرف ذلك الاجرة للثالث  
والاصل اذا كانت واجبة ومن الثلث ان كانت ندبا ويستحق الاجر للعقد  
فان خالف شرط قبل كان له اجرة للثلث والوجه ان الاجرة الثالثة  
من وصي الج عنه ولم يعين الثلث فان لم يعلم منه ارادة النكاح اقتصروا على المرة  
وان علم ارادة النكاح جعته حتى يستوفي الثلث من ركنه الثالثة اذا وصي الج  
عنه على سنة قبله بعد معين فقصصه نصيب اثنين واستخرج لسنة وكذا لو

منها من يقول بانها  
منها من يقول بانها  
منها من يقول بانها  
منها من يقول بانها

منها من يقول بانها  
منها من يقول بانها  
منها من يقول بانها  
منها من يقول بانها



ذلك اضيف اليه ونصيب الثالثة والرابعة لو كان عند انسان ودبغة ومات  
صاحبها وبعثت في الاسلام وعرف ان الورثة لا يورثون حتى ان يقطع قد اجزته  
فيستاجرهم لا خارج عن ملك الورثة فحاشا له اذا اعتد الاحرام على المستاجر  
ثم نقل اليه لان نفسه لم يبيع فاذا اكمل الحجة وقعت على المستاجر عنه ويستحق  
الاجرة ويظهر انها لا يجزى عن احد من السادسة اذا اوصى ان يبيع عنه عتق  
المبلغ فان كان بقدر ثلث التركة او اقل صح واجبا كان او مندوبا وان كان ان  
وكان واجبا ولم يجز الوتر كانت اجرة الثل من اصل المال والزائد من الثلث وان  
كان ندبا جع عنه وملك ان احتمل الثلث وان فصحه عنه من بعض الطريق ان  
فرض الحج لا يرغب فيه اجبر صوفي بوجوه البر وقيل يعود ميراثا لثلاثة  
اذا اوصى في غير غيره فقدم الواجب فان كان الكل واجبا وقصرت التركة على الجميع  
بالحصص الثمانية من اصل حجة الاسلام ونفذ اخرى ثم مات بعد الاستقراء  
اخرجت حجة الاسلام من الاصل والمنذورة من الثلث ولو ضاق المال الاصل  
الاسلام اقتصر عليها ويستحب ان يبيع عنه للندوب ومنهم من سواين للندوب  
وحجة في الاخراج من الاصل والقسمة مع قصور التركة وهو اشبه وفي الرواية  
اذا نفذت الحج اخرجت وماتت وعليها حجة الاسلام اخرجت حجة الاسلام من الاصل  
وما نذر من الثلث والوجه القسمة لانها دين **للثقة** الثالثة في اقسام الحج  
ثلاثة تمتع وقربان وافراد اما التمتع فمفوض تترك بحرم الميت بالعبرة بالمتبع بها

ثم يصل

والوجه القسمة لانها دين للثقة الثالثة في اقسام الحج  
ثلاثة تمتع وقربان وافراد اما التمتع فمفوض تترك بحرم الميت بالعبرة بالمتبع بها

والوجه القسمة لانها دين للثقة الثالثة في اقسام الحج  
ثلاثة تمتع وقربان وافراد اما التمتع فمفوض تترك بحرم الميت بالعبرة بالمتبع بها

ثم يدخل مكة فيطوف سبعا بالبيت ويصلي ركعتين بالمقام ثم يسعي بين الصفا  
والمرا سبعا ويقصر في بني احرام لا من مكة يوم التروية على الاضطرار  
يقصر ما يعلم انه يملك الوقوف ثم ياتي عرفات فيقف بها الى الغروب ثم  
يفيض الى المشعر فيقف به بعد طلوع الفجر فيفيض الى منى فيحلق بها يوم النحر  
ويذبح هديه ويرى حجرة العقبة ثم انشاء الى مكة ليومه او لغيره فطواف  
الحج وسعي سعيه وطواف ببيت النسياء وعلى ركعتين ثم عاد الى منى ليرى ما  
تختلف عليه من الجار وان شاء اقام بمنى حتى يرمي جمرات التلث يوم  
عشر ومثله يوم الثالث عشر ثم يغتسل بعد الزوال وان اقام الى النحر  
الثاني جاز ايضا عاد الى مكة للطوافين والسعي وهذا القسم فرض مكة  
بين منزله وبين مكة اثنا عشر ميلا فاذا دخل كل جانب وقيل ثمانية  
واربعون ميلا فان عد له الى الاحرام او الانفراد في حجة الاسلام اختصا  
لم يجزى ويجوز مع الاضطرار وشروطها اربعة الفقة وقوعه في شهر  
الحج وهي شوال وذو القعدة وذو الحجة وقيل وعشرون ذى الحجة وقيل  
سبعة من ذى الحجة وقيل لطلوع الفجر من يوم النحر وضابطه وقت  
الانشاء ما يعلم انه يملك للناسك وان باقى بالحج والعمرة في سنة واحدة  
وان تخد بالحج لم يزل مكة وافضلها المسجد وافضلها للمقام ولو احرم  
بالعمرة المتع بها في غير اشهر الحج لم يجز له التمتع بها وكذا لو فعل

ثم يدخل مكة فيطوف سبعا بالبيت ويصلي ركعتين بالمقام ثم يسعي بين الصفا  
والمرا سبعا ويقصر في بني احرام لا من مكة يوم التروية على الاضطرار  
يقصر ما يعلم انه يملك الوقوف ثم ياتي عرفات فيقف بها الى الغروب ثم  
يفيض الى المشعر فيقف به بعد طلوع الفجر فيفيض الى منى فيحلق بها يوم النحر  
ويذبح هديه ويرى حجرة العقبة ثم انشاء الى مكة ليومه او لغيره فطواف  
الحج وسعي سعيه وطواف ببيت النسياء وعلى ركعتين ثم عاد الى منى ليرى ما  
تختلف عليه من الجار وان شاء اقام بمنى حتى يرمي جمرات التلث يوم  
عشر ومثله يوم الثالث عشر ثم يغتسل بعد الزوال وان اقام الى النحر  
الثاني جاز ايضا عاد الى مكة للطوافين والسعي وهذا القسم فرض مكة  
بين منزله وبين مكة اثنا عشر ميلا فاذا دخل كل جانب وقيل ثمانية  
واربعون ميلا فان عد له الى الاحرام او الانفراد في حجة الاسلام اختصا  
لم يجزى ويجوز مع الاضطرار وشروطها اربعة الفقة وقوعه في شهر  
الحج وهي شوال وذو القعدة وذو الحجة وقيل وعشرون ذى الحجة وقيل  
سبعة من ذى الحجة وقيل لطلوع الفجر من يوم النحر وضابطه وقت  
الانشاء ما يعلم انه يملك للناسك وان باقى بالحج والعمرة في سنة واحدة  
وان تخد بالحج لم يزل مكة وافضلها المسجد وافضلها للمقام ولو احرم  
بالعمرة المتع بها في غير اشهر الحج لم يجز له التمتع بها وكذا لو فعل

ثم يدخل مكة فيطوف سبعا بالبيت ويصلي ركعتين بالمقام ثم يسعي بين الصفا  
والمرا سبعا ويقصر في بني احرام لا من مكة يوم التروية على الاضطرار  
يقصر ما يعلم انه يملك الوقوف ثم ياتي عرفات فيقف بها الى الغروب ثم  
يفيض الى المشعر فيقف به بعد طلوع الفجر فيفيض الى منى فيحلق بها يوم النحر  
ويذبح هديه ويرى حجرة العقبة ثم انشاء الى مكة ليومه او لغيره فطواف  
الحج وسعي سعيه وطواف ببيت النسياء وعلى ركعتين ثم عاد الى منى ليرى ما  
تختلف عليه من الجار وان شاء اقام بمنى حتى يرمي جمرات التلث يوم  
عشر ومثله يوم الثالث عشر ثم يغتسل بعد الزوال وان اقام الى النحر  
الثاني جاز ايضا عاد الى مكة للطوافين والسعي وهذا القسم فرض مكة  
بين منزله وبين مكة اثنا عشر ميلا فاذا دخل كل جانب وقيل ثمانية  
واربعون ميلا فان عد له الى الاحرام او الانفراد في حجة الاسلام اختصا  
لم يجزى ويجوز مع الاضطرار وشروطها اربعة الفقة وقوعه في شهر  
الحج وهي شوال وذو القعدة وذو الحجة وقيل وعشرون ذى الحجة وقيل  
سبعة من ذى الحجة وقيل لطلوع الفجر من يوم النحر وضابطه وقت  
الانشاء ما يعلم انه يملك للناسك وان باقى بالحج والعمرة في سنة واحدة  
وان تخد بالحج لم يزل مكة وافضلها المسجد وافضلها للمقام ولو احرم  
بالعمرة المتع بها في غير اشهر الحج لم يجز له التمتع بها وكذا لو فعل

ثم يدخل مكة فيطوف سبعا بالبيت ويصلي ركعتين بالمقام ثم يسعي بين الصفا  
والمرا سبعا ويقصر في بني احرام لا من مكة يوم التروية على الاضطرار  
يقصر ما يعلم انه يملك الوقوف ثم ياتي عرفات فيقف بها الى الغروب ثم  
يفيض الى المشعر فيقف به بعد طلوع الفجر فيفيض الى منى فيحلق بها يوم النحر  
ويذبح هديه ويرى حجرة العقبة ثم انشاء الى مكة ليومه او لغيره فطواف  
الحج وسعي سعيه وطواف ببيت النسياء وعلى ركعتين ثم عاد الى منى ليرى ما  
تختلف عليه من الجار وان شاء اقام بمنى حتى يرمي جمرات التلث يوم  
عشر ومثله يوم الثالث عشر ثم يغتسل بعد الزوال وان اقام الى النحر  
الثاني جاز ايضا عاد الى مكة للطوافين والسعي وهذا القسم فرض مكة  
بين منزله وبين مكة اثنا عشر ميلا فاذا دخل كل جانب وقيل ثمانية  
واربعون ميلا فان عد له الى الاحرام او الانفراد في حجة الاسلام اختصا  
لم يجزى ويجوز مع الاضطرار وشروطها اربعة الفقة وقوعه في شهر  
الحج وهي شوال وذو القعدة وذو الحجة وقيل وعشرون ذى الحجة وقيل  
سبعة من ذى الحجة وقيل لطلوع الفجر من يوم النحر وضابطه وقت  
الانشاء ما يعلم انه يملك للناسك وان باقى بالحج والعمرة في سنة واحدة  
وان تخد بالحج لم يزل مكة وافضلها المسجد وافضلها للمقام ولو احرم  
بالعمرة المتع بها في غير اشهر الحج لم يجز له التمتع بها وكذا لو فعل

ثم يدخل مكة فيطوف سبعا بالبيت ويصلي ركعتين بالمقام ثم يسعي بين الصفا  
والمرا سبعا ويقصر في بني احرام لا من مكة يوم التروية على الاضطرار  
يقصر ما يعلم انه يملك الوقوف ثم ياتي عرفات فيقف بها الى الغروب ثم  
يفيض الى المشعر فيقف به بعد طلوع الفجر فيفيض الى منى فيحلق بها يوم النحر  
ويذبح هديه ويرى حجرة العقبة ثم انشاء الى مكة ليومه او لغيره فطواف  
الحج وسعي سعيه وطواف ببيت النسياء وعلى ركعتين ثم عاد الى منى ليرى ما  
تختلف عليه من الجار وان شاء اقام بمنى حتى يرمي جمرات التلث يوم  
عشر ومثله يوم الثالث عشر ثم يغتسل بعد الزوال وان اقام الى النحر  
الثاني جاز ايضا عاد الى مكة للطوافين والسعي وهذا القسم فرض مكة  
بين منزله وبين مكة اثنا عشر ميلا فاذا دخل كل جانب وقيل ثمانية  
واربعون ميلا فان عد له الى الاحرام او الانفراد في حجة الاسلام اختصا  
لم يجزى ويجوز مع الاضطرار وشروطها اربعة الفقة وقوعه في شهر  
الحج وهي شوال وذو القعدة وذو الحجة وقيل وعشرون ذى الحجة وقيل  
سبعة من ذى الحجة وقيل لطلوع الفجر من يوم النحر وضابطه وقت  
الانشاء ما يعلم انه يملك للناسك وان باقى بالحج والعمرة في سنة واحدة  
وان تخد بالحج لم يزل مكة وافضلها المسجد وافضلها للمقام ولو احرم  
بالعمرة المتع بها في غير اشهر الحج لم يجز له التمتع بها وكذا لو فعل







ولو فعل قبل انعقد واحدة وفيه تردد **المقدمة الثانية** في المواقف والاحكام في افعالها  
 واحكامها والمواقف ستة اهل العراق العتيق وفضل السيل ويلي في آخره  
 ذات عرق ولاهل المدينة سجدة التيمم وعند الضرورة في الحجة ولاهل الشام الحجة  
 ولاهل اليمن مكة ولاهل الطائف قرن المنازل وميقات من منزله اقرب الى الميقات  
 منزله وكان من حج على ميقات لزمه الاحرام منه ولو حج على طريق لا يقضي له احد  
 المواقف قبل يحرم اذا غلب على ظنه محاذاة اقرب المواقف الى مكة وكذا من حج في البحر  
 والى والعرف يتساويان في ذلك ويجوز الصبيان من **باب الاحكام فيها** سلاسل  
**الاول** من احرام قبل هذه المواقف لا يعقد احرامه الا ان كان في شيطان يقع في  
 في شعره او لمن اراد العرف المفردة في رجب وخشي تقبيله **الثانية** اذا احرم قبل تنجيس  
 الميقات لم يعقد ولا كيفية مره فيه لم يجز الاحرام من كان ولو اخرج عن  
 الميقات لما منع ثم زال المانع عاد الى الميقات فان تعذر جاز الاحرام حيث ذلك  
 ولو دخل مكة خرج الى الميقات فان تعذر خرج الى خارج الحرم ولو غدا احرم من  
 مكة وكذا لو ترك الاحرام ناسيا او لم يرد النسيك وكذا المقيم مكة اذا كان في ضفة  
 القممع اما لو اخرج عامدا لم يجر احرام حتى يبعث الى الميقات ولو غدا لم يجر احرامه  
**الثالثة** لو نسي الاحرام ولم يذكر حتى اكمل مسكته قبل يقضي ان كان واجبا وقبل حجة  
 وهو لا يركب **الرابعة** في افعال الحج والواحدة في عشرة الاحرام والوقوف بعرفات  
 والوقوف بالمنى وتزول في دار النحر والذبح والحلق بها او التقصير الطواف

وركعتاه

وركعتاه والسعي وطواف النساء وركعتاه ويستحب اتمام السجدة والصلوة  
 ركعتين وان يقف على باب داره ويقرا فاتحة الكتاب امامه وعن يمينه عن  
 شماله واية الكرسي كذلك وان يدعى بكلمات الفرج وبالأدعية المأثورة  
 وان يقول اذ جعل رجلاه في الركاب بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله وبالله  
 والله اكبر فاذا استوى على الرحلة دعا بدعاء المأثورة **المقدمة الثالثة** في الاحرام والنظر  
 في مقدامته وكيفية واحكامه والمقدّمات كلها مستحبة وهي تقديس شعر راسه من  
 اول ذي القعدة اذا اراد التمتع ويتأكد عند هلال ذي حجة على الاشبه ان  
 ينظف جسده ويقص غفاره وياخذ من شارب ويزيل الشعر عن جسده  
 مطليا ولو كان قد اطلأ اجزاء مالم يفيض عنه عريها والغسل للاحرام قبل  
 ان لم يجز ان يتم له ولو اغتسل او اكل او لبس ما لا يجز للمحرم اكله ولا لبسه عا  
 الغسل استحبابا ويجز له تقديسه على الميقات اذا خاف غوره الماء فيه ولو  
 وجده استحباب له الاعادة ويجزى الغسل في اول النهار ليوم من في اول الليل  
 لليلة ما يتم ولو احرى بغير غسل ان صلى ثم ذكر ان تركه واعاد الاحرام  
 ان يحرم عقوبت فريضة الظهر او فريضة وان يتفق صلى بالاحرام ست ركعات  
 واقله ركعتان يقرأ في الاولى الحمد وقبلها بها الكافون وفي الثانية الحمد قبل  
 هو الله احد وفيه رب ارحم الراحمين في نافلة الاحرام بتعاله ولو كان وقت  
 مقد ما للنافلة مالم يفيض الحاضر **والتا** كيفية فيتحلى على واجبه في ثياب العاجب

في الميقات لو نسي الاحرام ولم يذكر حتى اكمل مسكته قبل يقضي ان كان واجبا وقبل حجة  
 وهو لا يركب **الرابعة** في افعال الحج والواحدة في عشرة الاحرام والوقوف بعرفات  
 والوقوف بالمنى وتزول في دار النحر والذبح والحلق بها او التقصير الطواف  
 في الميقات لو نسي الاحرام ولم يذكر حتى اكمل مسكته قبل يقضي ان كان واجبا وقبل حجة  
 وهو لا يركب **الرابعة** في افعال الحج والواحدة في عشرة الاحرام والوقوف بعرفات  
 والوقوف بالمنى وتزول في دار النحر والذبح والحلق بها او التقصير الطواف



ثالثا **الاول** النية وهذا ان يقصد بقبلة الى صورة اربعة ما يحرم به من حج او عمره تقبلا  
ونوع من تمتع او قربان او افراد وصفتين وجوب الذاب وما يحرم لمصلحة  
الاسلام او غيرها ولو لم ينو نوعا ونطق بغيره على عنيته ولو اخذ بالنية عند ان يها  
لم يصح احرامه ولو احرم بالحب والعمرة وكان في شهر الحج كان محجرا بين الحج والعمرة اذ لم  
يتعين عليه احدا وان كان في غير شهر الحج تعين للعمرة ولو قبل بالبلان في كل واحد  
لزمه تجديد النية كان اشبه ولو قال كاحرام فلان وكان عالما بماذا احرم صح ولو كان جاهلا  
بما فعل في تمتع احتياطيا ولو لم ينو بماذا احرم كان محجرا بين الحج والعمرة اذ لم يلزمه  
احدهما **الثاني** التلبيات الاربع فلا يشهد الاحرام بالتمتع ولا لمفرد الا بها وبالاشارة  
للاخرى مع عقد قلبها والقبول بالخيار انما عقدا احرامها وان شاء قلدا وان شاع  
على اظهرها وبها بدا كان التلبس سحبا او صريحا ان يقبل عليك اللهم ليبيك  
لا شريك لك ليبيك وقيل يضيف الى ذلك ان الحمد والنعمة لك والملك الذي لا ينزل لك  
وقيل ليبيك ان الحمد والنعمة لك والملك الذي يقبل ليبيك اللهم ليبيك  
ان النعمة لك والملك لك لا شريك لك ليبيك والاول اظهر ولو عقدا الاحرام ولو لم ينو  
ثم لم يلب وفعل ما لا يحل للم فعل لم يلزمه بذلك كفارة اذ اذا كان متعمدا ومفردا  
وكان قد كان قارنا ولم يقل **الثالث** ليس توبى الاحرام وهما واجبان ولا يحج الا  
فيما لا يحج لنية في الصلوة وهما يحجوا الاحرام في الحري للنساء قبل ان يعرجوا ليس لهما  
في الصلوة وقيل لا وهما لا يحجوا ويحجوا ان يلبس الحرام اكثر من ثوبين وان سجد ثياب

ولم يشعروا

أحرأه فإذا اراد الطواف فالأفضل أن يطوف فيها وأدام يكن مع الإنسان فيها  
الأحرام وكان معه قبا، أجاز لبسه مقلداً **باب** أن يحل عليه **باب** الحائض **باب** الحيض  
الآن لا يجوز لمن أحرأه أن ينثي إحراماً آخر حتى يكمل إحراماً واحداً، فلو أحرأه من ثيابها  
ودخل مكة وأحرأه بالحل قبل القصير، لا يمكن عليه شيء وقيل عليه دم وحل على  
أظهره فإن فعل ذلك عاصياً قبل بطلت عمرته وصارت حجة مقبولة وقيل بقي على إحرامه لأن ذلك لا يفسد إحرامه  
الأول وكان الثاني باطلاً ولأوله هو المروي **الثانية** لو نوى لأفراد ثم دخل مكة  
جاء أن يطوف ويبع ويصرف يجعلها عمره فيجمع بها ما لم يلبث فإن لبث تعاقب أحراماً  
وقبلاً اعتباراً بالتلبية وأما هو بالقصد **الثالثة** إذا أحرأه الولى بالصبي خرج من  
بئح وفعله ما يجب على المحرم وجبته ما يجنبه ولو فعل الصبي ما يجب الكفارة لم  
ذلك الولى في ماله وكل ما يقع عنه الصبي من إله الولى من تلبية وطواف وسعي وغيره  
ذلك ويجب على الولى الهدى ماله أيضاً ويحرم إذا كان الصبي بمنزلة أحرأه ما  
من الهدى ولو لم يقدر عن الصيام صام الولى عنه مع الجوع عن الهدى **الرابعة** إذا  
استطرف أحرأه أن يحل حيث حبه ثم أحرأه تحلل عند الإحصاء وقد يحل التحلل  
من غير شرط والأول ظاهر **الخامسة** إذا تحلل المحرم لا يقطع الحج عنه فإن كان  
الحج واجباً ويقطن أن كان ذنباً والمستند ما يقع الصبي بالتلبية لأجل التحلل  
عند نوعه واستيقاظه وعند علو الأكام في تركه الإحصاء فإن كان حاجاً فإلى  
يؤم عنه عند الإقبال وإن كان معتمراً اعتقه فإذا شاهد بيت مكة وإن كان بعينه

وهل يسقط الهلك قبل نعم وثيق لا وهذا الاشبه  
وفايدة الاشتراط جواز العمل مع



معرفة قيل كان من غير قطع التلبية عند دخول الحرم او شاهدا للكعبة وقيل ان  
كان من خرج من مكة للحرام فاذا شاهد الكعبة وان كان من احرم فخرج  
الحرم فاذا دخل الحرم والتكبير وبعده صوته بالتلبية اذا حج على طريق المدينة  
اذا علمت راحلة البعير وان كان راجلا بحيث يحرم ويحجب التلظ بما يعرف عليه  
الاضطرار ان يحل حيث حبه وان لم يكن تحت فمعه وان يحرم في الثياب القطن  
وافضل البض فاذا احرم بالبحر من مكة دفع صوته بالتلبية اذا اشرق على البحر  
ويحرم بذلك ترك الاحرام وهي محرمات ومكروهات فالحجرات عشرين شيئا  
في صيد البر اصطياد او اكله ولو صاده بجمل واغارة ودلالة واغلافا وذبجان  
لوذبحه كان ميتة حراما على المحل للحرم وكذا يحرم فرسه وبقيته والبراد في  
صيد البري ولا يحرم صيد البري وهو ما يبيض في الفرج في الماء والنساء  
وعقد النكاح والجماع وشهادة للعقد واقامة ولو تخلفا محلا ولا بأس به بعد ذلك  
وتقبيلها ونظر بشهوة وكذا الاستمتاع **نفس** اذا اختلف الزوجان في العقد فادعى  
احدهما وقعه في الاحرام وانكر الاخر فالقول من يدعي الاحلال ترجيح الجانب  
الصحيح لكن ان كان المنكر المرأة كان لها نصف المهر لا عترة بما يمنع من الرجعي ولو قبل  
لها المهر كله كان حسنا **ان** اذا وقع احرامه فادعى ان كان قبل الاحلال المهر بطلان كان  
بعده صحيح ويجوز مراجعة المطلقة الرجعية ونزول الاحرام في حال الاحرام والطيب على العموم  
يا خلا خلق الكعبة ولو في الطعام ولو اضطر الى اكل ما فيه طيب لمس الطيب فيش على

في كل واحد من هذه الاشياء اذا وقع في احرامه  
فان وقع في احرامه في وقت واحد او في وقتين  
او في اوقات مختلفة او في اماكن مختلفة  
او في احوال مختلفة او في احوال مختلفة  
او في احوال مختلفة او في احوال مختلفة

انفرد

في كل واحد من هذه الاشياء اذا وقع في احرامه  
فان وقع في احرامه في وقت واحد او في وقتين  
او في اوقات مختلفة او في اماكن مختلفة  
او في احوال مختلفة او في احوال مختلفة  
او في احوال مختلفة او في احوال مختلفة

انفرد وقيل انما يحرم المسك والعنبر والزعفران والعود والكافور والورس وقد  
بعض على اربعة المسك والعنبر والزعفران والورس والاظهر وليس الخط للرجال في  
النساء خلاف والاظهر للرجال اضطراب واختيارا وما الغلابة للخاصة فحاشا لاجماع  
ويحرم لبس السراويل للرجال اذا لم يجدوا ثيابا وكذا لبس طيات كالأزليز  
على نفسه ولا كتحالها على غيره وما فيه طيب ويستوي ذلك الرجل والمرأة وكذا  
الظفر المرأة على ان يدها وبشرها القدم فان اضطرابا في يديها  
وهو مشرك في الصلوة وهو الكذب والجمل وهو قول لا والله وبلى والله وقيل  
هوام الجمل حتى القمل ويجوز نقله من مكان الى اخر من جسده ويجوز نقله من الفرد  
والحمار من لبس الحمار للزينة ويجوز للزينة والبراد للزينة وبالم نقله لغيره  
منه على الاذن ولا بأس بما كان معنوا لها لكن عليها اظهار لزومها واستعمالها  
فيه طيب يحرم قبل الاحرام وبعده اذا كان من يحرمه يبقى الى الاحرام وكذا ما ليس طيب  
اختيارا بعد الاحرام ويجوز اضطراب في إزالة الشعر قليل وكثير ومع الضرر في الغم  
وتغطية الرأس في معناه الارتماس ولو غطى راسه ناسيا لغير الغطاء واجبا وجدة  
التلبية استحبابا ويجوز ذلك المرأة لكن عليها ان تسرع في وجعها ولو اسلكت  
فناعها على راسها الطرف انها حارة وتطيل الحرام عليها سائرا ولو اضطرب الحرام  
ولو زامل عليها او امرأة اختص العليل والمرأة المجنون التظليل واخراج القدم الا عند  
الضرورة وقيل يكره وكذا قيل في حك الجمل المكففة الى ادمانه وكذا في السواك والكرامة

في كل واحد من هذه الاشياء اذا وقع في احرامه  
فان وقع في احرامه في وقت واحد او في وقتين  
او في اوقات مختلفة او في اماكن مختلفة  
او في احوال مختلفة او في احوال مختلفة  
او في احوال مختلفة او في احوال مختلفة



للوفد

نصفان فوق البئر وضو ونبأ آفر  
نصفان الموت نزع الماد

جنت  
 من فضله واراد له  
 حرمته الاله في الملوك  
 واعلم انه ما من احد  
 من خلقه الا وله نصيب  
 من نعمه وانه لا ينفك  
 عن خلقه ولا يترك  
 احدا من خلقه ولا يترك  
 احدا من خلقه ولا يترك  
 احدا من خلقه ولا يترك

الوقوف **والا** الكيفية فيتم على واجب واجب فالواجب ليقول الكون بما إلى  
 فلو وقف بقية أو غير تارة أو ذى المجاز أو تحت الارك لم يجزى ولو فاض  
 بقى الغروب جاهلا أو ناسيا فلا شئ عليه وإن كان عالما جازي بيده فإن لم يقف  
 صام غائبة عشر يوما ولو عاد قبل الغروب لم يلزمه **والا** الحكمه فسا لئلا  
 الوقوف بعرفات لكن من تركه عمدا فلا جرح له ومن تركه ناسيا تركه بغير  
 وقتها بقيا ولو فاته الوقوف بها اجزا بالوقوف بالمشعر **الثانية** وقت الاختيار  
 بعرفة من زوال الشمس إلى الغروب من تركه عمدا فسد حجه ووقت الاضطرار إلى  
 طلوع الفجر نوعين **الثنائية** من شئ الوقوف بعرفة من وقوف بها ولو إلى طلوع  
 اذا عرف انه يدرك المشعر قبل طلوع الشمس فلو غلب على ظنه الغرات اقصر على ذلك  
 المشعر قبل طلوع الشمس فسد حجه وكذا لو لم يدر الوقوف بعرفات ولم يذكر لا بعد  
 الوقوف بالمشعر قبل طلوع الشمس **الثالثة** اذا وقف بعرفات قبل الغروب ولم يتقو  
 ادراك المشعر قبل الزوال فسد حجه **الرابعة** اذا لم يتقو له الوقوف بعرفات  
 فوقف ليلان لم يدرك المشعر حتى طلع الشمس فانه لا جرح وقيل يدركه ولو قبل الزوال  
 وهو حسن والمندوبات الوقوف في مسير الجبل والسهل والدعاء المتلقى على  
 البيت وغيره من الداعية وان يدعى لنفسه ولو للمدين والمؤمنين وان يصاحبه  
 جناه بغيره وان يقف على السهل وان يجمع رحله ويتكلم في نفسه وان  
 يدعى قائما يكبر الوقوف في على الجبل وراكبا قاعا **القبلة** الوقوف بالمشعر  
 والوقوف بالمشعر بالقبلة

الوقوف **والا** الكيفية فيتم على واجب واجب فالواجب ليقول الكون بما إلى  
 فلو وقف بقية أو غير تارة أو ذى المجاز أو تحت الارك لم يجزى ولو فاض  
 بقى الغروب جاهلا أو ناسيا فلا شئ عليه وإن كان عالما جازي بيده فإن لم يقف  
 صام غائبة عشر يوما ولو عاد قبل الغروب لم يلزمه **والا** الحكمه فسا لئلا  
 الوقوف بعرفات لكن من تركه عمدا فلا جرح له ومن تركه ناسيا تركه بغير  
 وقتها بقيا ولو فاته الوقوف بها اجزا بالوقوف بالمشعر **الثانية** وقت الاختيار  
 بعرفة من زوال الشمس إلى الغروب من تركه عمدا فسد حجه ووقت الاضطرار إلى  
 طلوع الفجر نوعين **المنى الثالثة** من شئ الوقوف بعرفة من وقوف بها ولو إلى طلوع  
 إذا عرف أنه يدرك المشعر قبل طلوع الشمس فلو غلب على ظنه الغرات أقصر على ذلك  
 المشعر قبل طلوع الشمس فقد تم حجه وكذا لو لم يمشي الوقوف بعرفات ولم يذكر لأبعد  
 الوقوف بالمشعر قبل طلوع الشمس **الرابعة** إذا وقف بعرفات قبل الغروب ولم يتقوى  
 ادراك المشعر قبل الزوال صح حجه **الخامسة** إذا لم يتقوى له الوقوف بعرفات  
 فوقف ليلان لم يدرك المشعر حتى طلع الشمس فقد تامة الحج وقيل يدركه ولو قبل الزوال  
 وهو حسن والمندوبات الوقوف في مسير الجبل والسهل والدعاء المتلقى على  
 البيت وغيره من الأدعية وأن يدعى لنفسه ولو للمسلمين وإن يصاحبه  
 جناه بغيره وأن يقف على السهل وأن يجمع رحله ويتكلم في نفسه وأن  
 يدعى قائما ويكره الوقوف في أعلى الجبل وأركانها فاعدا **القبلة** الوقوف بالمشعر  
 والوقوف بالمشعر بالقبلة



والنظر في مقدمته وكيفيته **اما** المقدمة فيستحق الاقتصاد في سيره الى المشعر وان  
 اذا بلغ الكتيب الاحمر عن يمين الطريق اللهم ارحم موقوفي هذا في علي وسلم في بيته  
 وقبيل مناسكي وان ينخر المغرب والعشاء الى المزدلفة ولو صار ربع الليل  
 وان منع مانع صلى في الطريق وان يجمع بين المغرب والعشاء باذان وان كان  
 من غير ثواب بينهما وينخرنا في المغرب الى بعد العشاء **واما الكيفية** فالواجب من غير ثواب  
 البنية والوقوف بالمشعر وحده ما بين المائتين الى الحياض الى وادي محسر ولا  
 يقف بغير المشعر ويجوز مع الزحام الارتفاع الى الجبل ولو نزل الوقوف ثم نام  
 او غشي عليه صح وقفه وقبلا والا فلا شبه وان يكن الوقوف بعد طلوع الشمس  
 فان افاض قبله عامدا بعد ان كان سهلا ولو قليلا لم يبطأ حج اذا كان  
 وقف بعرفات وجبر بشاة ويجوز الا فاضة قبل الفجر للمرأة ومن تجاوز على  
 نفسه من غير جبر ان ولو افاض ناسيا لم يكن عليه شيء ويستحب الوقوف بعد  
 ان يصلي الفجر ان يدعى بالدعاء المرسوم وما يتضمن الحمد لله والشاة  
 عليه والصلوة على النبي وآله وان يطأ الصخرة المشرفة المشعر برجله وقبيل يستحب  
 الصعود على فخره وذكر الله عليه **مسألة** خمس **الاولى** وقت الوقوف بالمشعر  
 ما بين طلوع الفجر الى التمام للضطر الى ذلك **الثانية** من لم يقف بالمشعر  
 ليلا ولا بعد الفجر عامدا بطل حججه ولو ترك ذلك ناسيا لم يبطأ ان كان  
 وقف بعرفة ولو تركها جميعا بطل حججه عدا ان ناسيا **الثالثة** من لم يقف بعرفات

وادرك

وادرك المشعر قبل طلوع الشمس صح حججه ولو فاتته بطل ولو وقف بعرفات  
 جاز له تدارك المشعر الى قبل الزوال **الرابعة** من فاتته الحج غللا بغير مفردة  
 ثم يقف في مكان كان ولا على الصفة التي وجبت تمتعا او فريانا او افاذا  
**الخامسة** من فاتته الحج سقطت منه افعاله ويستحب الاقامة بمعنى في نقصان فريانه  
 ايام التشريق ثم ياتي بافعاله العرفة التي يتخللها **خاتمة** اذا ورد المشعر استحب له  
 النقاط الخمس منه وهو سبعون حصاة ولو اخذ من غير جاز لكن من  
 الحرم عدا المساجد وقيل عدا المسجد الحرام ومسجد الخيف ويجزئه شوط  
 ثلثة ان يكون قاصي حرم ومن الحرم وبكار ويستحب ان يكون ثوبا خفيا  
 بقله الاغلة تحلية منقطعة ويكون ان يكون صلبة او مكسرة في  
 لمن عدا الامام الا فاضة قبل طلوع الشمس قبلي ولكن لا يجزئ وادي محسر  
 الا بعد طلوعها والامام يتأخر حتى تطلع الشمس ويأدي محسر وهو بعد  
 اللهم سلم عهدي وقبلت بنبي واجب دعوتي واخلفني في من ترك بعد  
 ولو ترك السعي فيه رجع فعلى استحباب **الفصل** في من لم يمني و ما ياتي  
 فاذا هبط معنى استحباب الدعاء بالمرسوم ومناكبه ما يوم النحر ثلاثة وفي  
 جرة العقبة ثم الذبح ثم الحلق **اما** الاقامة فالواجب البنية والعدد وهو سبع  
 والقائما بما يتسى رميا واصابة الجرة بما يقع عليه فلو وقعت على شيء وانحلت  
 على الجرة جاز ولو قصرت فتحتها حركة غيره من حيوان او انسان لم يفسد وكذا

والنظر في مقدمته وكيفيته  
 اذا بلغ الكتيب الاحمر عن يمين الطريق اللهم ارحم موقوفي هذا في علي وسلم في بيته  
 وقبيل مناسكي وان ينخر المغرب والعشاء الى المزدلفة ولو صار ربع الليل  
 وان منع مانع صلى في الطريق وان يجمع بين المغرب والعشاء باذان وان كان  
 من غير ثواب بينهما وينخرنا في المغرب الى بعد العشاء  
 البنية والوقوف بالمشعر وحده ما بين المائتين الى الحياض الى وادي محسر ولا  
 يقف بغير المشعر ويجوز مع الزحام الارتفاع الى الجبل ولو نزل الوقوف ثم نام  
 او غشي عليه صح وقفه وقبلا والا فلا شبه وان يكن الوقوف بعد طلوع الشمس  
 فان افاض قبله عامدا بعد ان كان سهلا ولو قليلا لم يبطأ حج اذا كان  
 وقف بعرفات وجبر بشاة ويجوز الا فاضة قبل الفجر للمرأة ومن تجاوز على  
 نفسه من غير جبر ان ولو افاض ناسيا لم يكن عليه شيء ويستحب الوقوف بعد  
 ان يصلي الفجر ان يدعى بالدعاء المرسوم وما يتضمن الحمد لله والشاة  
 عليه والصلوة على النبي وآله وان يطأ الصخرة المشرفة المشعر برجله وقبيل يستحب  
 الصعود على فخره وذكر الله عليه  
 مسألة خمس الاولى وقت الوقوف بالمشعر ما بين طلوع الفجر الى التمام للضطر الى ذلك الثانية من لم يقف بالمشعر ليلا ولا بعد الفجر عامدا بطل حججه ولو ترك ذلك ناسيا لم يبطأ ان كان وقف بعرفة ولو تركها جميعا بطل حججه عدا ان ناسيا الثالثة من لم يقف بعرفات







فان كان من جنس واحد لم يصدق  
فان كان من جنسين لم يصدق  
فان كان من جنسين لم يصدق  
فان كان من جنسين لم يصدق

وصوم السبعة بعد وصوله الى اهله **المادة** ولا يشترط فيه الملاءة على الاصح فان اقام بمكة  
انظر قدر وصوله الى اهله ما لم يزل على شهر ولوبات من وجوب عليه الصوم ولم يفتقر  
ان يصوم عنه وليه الثلثة دون السبعة وقيل بوجوب قضاء الجميع وهما اثنان وثلاثون  
عليه بدينه في ذنبا وكفارة ولم يجد كان عليه سبع شاة ولوبات من الهدى فأت من وجوب  
اخرج من اصل تركته **الرابع** في هدي القران لا يخرج هدي القران عن ملك ساقته وله ان  
له والتصرف فيه وان اشعره او قلعه لكن متى ساقه فلا بد من تخم عتيق ان كان الاحرام على  
وان كان للقرع فيقتل الكعبة بالخنزير ولو هلك لم يجز فاقته بدله لانه ليس بمضرب ولو كان  
مضربا كاللغات وجب اقامته بدله ولو عجز هدي السياق عن الوصول جاز ان يجزى  
يذبح ويعلف بما يبدله على انه هدي ولو اصابه كسر جاز سبعة ولا فضل ان تصدق بقدره او بغيره  
ولا يتعين هدي السياق للصدقة الا بالنذر ولو سرق من غير اقرار لم يضمن ولو ضل فذهب  
الواجب عن صاحبه اجزاء عنه ولو ضاع فانام بدله ثم وجد الاول لم يجد ولم يجب ذبح للخير  
ولو ذبح اخير فيجوز الاول ندبا الا ان يكون من ذنبا ويجزى ركعتين بغيره وشريطة  
ما لم يضرب لده وكل هدي واجب كاللغات لا يجوز ان يعطى الجزاء منها شيئا ولا اخذ شي  
من جلدها ولا اكل شي منها فان اكل تصدق بغير ما اكل من ثمران بغير دينه فان عين شيئا  
وانطلق بخرها بمكة ويستحب ان ياكل من هدي السياق وان هدى ثلثه وتصدق  
بثلثه هدي التمتع وكذا الاضحية **المادة** في الاضحية وفيها بين اربعة ايام اوها ايام النحر  
وفي الاضحية ثلثة ايام باذخاها ويكره ان يخرج بغيره منى ولا بأس باخراجه بالاضحية

لا فرق في ذلك  
فان كان من جنس واحد لم يصدق  
فان كان من جنسين لم يصدق  
فان كان من جنسين لم يصدق

وبجزي

وبجزي الهدى الواجب عن الاضحية والجمع بينهما افضل ومن لم يجد تصدق بثمنها  
فان اختلفت اثمانها جمع الا على الاوسط والا دون وتصدق بثلث الجمع ويجب  
ان يكون التضحية بما يشترط ويكره ان ياخذ شيئا من جلده الا صاحبه فان يعطى  
الجزء ولا فضل ان تصدق بها **الثالثة** في الخلق والتقصير فاذا فرغ من الذبح بخرانها  
خلق ولتأخذ الخلق افضل ويناكذ في حق الصلوة ومن لم يد شعرا وقيل لا يجزى  
اله الخلق ولا ولا ظهر ليس على النساء خلق ويتعين في حقهن التقصير بخرهن منه  
ولو شئ الا تلهي يجب تقديم التقصير على زيادة البيت الطواف الحج والسعي لوقدم ذلك  
على التقصير عما جاز به بناء ولو كان ناسيا لم يكن عليه شيء وعليه عادة الطواف على  
الظهر ويجب ان يحلق بمضى فلم يحلق بجمع خلق بها فان لم يتمكن حلق او قصره كان يوجب  
شعرا ليدفن بها ولو لم يمكنه لم يكن عليه شيء ومن ليس على رأسه شعرا اجزاء امره بالمحلى  
وترتيب هذه المناسك واجب يوم النحر الزمى ثم الذبح ثم الخلق فلو قدم بعضها على  
اخره ولا إعادة **وقد سأل الاول** موطن التحلة **الاول** عقب الخلق او التقصير من شئ  
الا الطيب والنساء والصيد **الثاني** اذا طاف طواف الزيارة حله الطيب **الثالث** اذا طاف  
طواف النساء حله النساء ويكره لبس المخيط حتى يفرغ طواف الزيارة وكذا لبس الطيب  
يقرع من طواف النساء **الثانية** اذا قضى مناسك يوم النحر فالفضل للفقير الى مكة للطواف ثم الخروج  
والسعي يوم فان اخره من غدا ويتأكد ذلك في حق المتمتع فان اخره اثم وبجزيه طوافه  
وسعيه وبجزي القارن والمفرد تاخير ذلك طوله الى الحج على كراهية **الثالثة** لا فضل

فان كان من جنس واحد لم يصدق  
فان كان من جنسين لم يصدق  
فان كان من جنسين لم يصدق  
فان كان من جنسين لم يصدق

فان كان من جنس واحد لم يصدق  
فان كان من جنسين لم يصدق  
فان كان من جنسين لم يصدق  
فان كان من جنسين لم يصدق







ومن زاد على السبعة ستمائة كلها سبعون وصلى الفريضة او لا وكفى  
 النافلة بعد الفراغ من الشيء وان يتأخر من البيت ويكره الكلام في الطواف بغير  
 الدعاء والقراءة **الثالث** في احكام الطواف وفيه اثنا عشر مسألة **الاول** الطواف في  
 من تركه عامدا بطريقه ومن تركه ناسيا قضاءه ولو بعد المناسك ولو بعد  
 استناب فيه ومن شك في عده بعد ان يقرأ فيلحق وان كان في اثنا عشر كان شك  
 في الزيادة قطع ولا شيء عليه وان كان في النقصان استأنف في الفريضة وعلى  
 الاقل في النافلة **الثانية** من زاد على السبع ناسيا وذكر قبل طرفة العين قطع ولا  
 عليه **الثالثة** من طاف وقد ذكر انه لم يظهر عاده في الفريضة دون النافلة وبعد  
 اتم الطواف الواجب واجبا والندب ندبا **الرابعة** من نسي طواف الزيادة حتى رجع  
 الى اهل بيته واقف فليطوف بنية والرجوع الى مكة للطواف وقيل لا كفارة عليه  
 الاصح ويجوز القول بالاعلمين واقف بعد الذكر ولو نسي طواف النساء اذ ان نسيها  
 ولو مات قضاءه وايه وجوب **الخامسة** من طاف كان بالخيار في تأخير السعي الى الغد  
 ثم لا يجزئ مع القعدة **السادسة** يجب على المتمتع تأخير الطواف والسعي حتى ينفق  
 المني ففوق ويغني مناسك يوم النحر ولا يجوز التجميد بالمقدم الا للرضع والمرأة  
 التي تخاف الخيف والشيخ العاجز ويجوز التقديم للفارس والمفرد على كراهية  
**السابعة** لا يجوز تقديم طواف النساء على السعي المتمتع ولا غيره اختيارا ويجوز تأخير  
 مع الضيقة والخوف من الخيف **الثامنة** من قدم طواف النساء على السعي ساهيا

من نسي طواف النساء في يوم النحر  
 وجوز له ان يتركها حتى يركب  
 الفرس في يوم النحر  
 وجوز له ان يركب  
 الفرس في يوم النحر  
 وجوز له ان يركب  
 الفرس في يوم النحر

ولو كان

ولو كان عامدا لم يجز **التاسعة** قبل لا يجزئ الطواف وعلى الطائف برطلة في  
 من خفف ذلك بطواف العير نظر الى تعظيمة الرأس **العاشر** من فذل ان يطوف  
 على أربع قبل يجزئ عليه طوافان وقيل لا يعقد النحر وما قبله الا اذا كان في  
 امرأة اقصر على من دلف **الحادي عشر** لا بأس ان يعقل الرجل على غيره في تعلا  
 الطواف لانه كالأمانة ولو شك جميعا على الاحكام المتقدمة **الثانية** طواف  
 النساء واجبة على العز والمفردة دون المتع بها وهن لا يركن للرجال والنساء  
 والحضيان **الثالثة** في السعي مائة عشرة كلها مندوبة الطهارة واستلام الحجر  
 والشرب من زمزم والصعب على الجسد من ما من الدلو المقابل للحجر وان يخرج من  
 الباب المقابل للحجر بان يصعد الصفا ويستقبل الركن العراقي ويجوز الله تعالى  
 عليه وان يطيل الوقت في الصفا ويكره الله سبعا ويجعل سبعا ويقبل لا اله الا  
 الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير  
 وهو على كل شيء قدير ثلثا ويدعو بالدعاء **الماش** **والواجب** فيه اربعة اشية  
 والبداء بالصفاء والختم بالرفق وان يسعى سبعا بحسب ذهابه شوطا وعود  
 اخرى **المستحب** اربعة ان يكون ماشيا ولو كان راكبا جاز والمشي طرفة واحدة  
 ما بين المنارة وزقاق العطارين ماشيا كان راكبا جاز ولو نسي احدى رجوع  
 القهقري وهو لم يضره والدعاء في سبعا ماشيا ومهر ولا لا بأس ان يجلس  
 خلا السعي المرحا **والجواب** بهذا الباب **الاول** السعي يمكن من تركه عامدا بطلا

من فذل ان يطوف

ولا بأس ان يعقل

الطواف لانه كالأمانة

والحضيان

والشرب من زمزم

والصعب على الجسد

والبداء بالصفاء

والجواب

والسعي

والجواب



حجر ولو كان ناسيا وجب عليه الايتا زينة فان خرج عاد ليأتي به فان تغيب عليه استناب  
 فيه **الثانية** لا يجوز الزيادة على سبع ولو زاد عمدا بطل ولا ينقض بان زيادة سبعين  
 يتقن عدلا شواطئ شك فمأهه فان كان في المزدحج على الصفا فقد صح  
 لا نه بداهه وان كان على المروة أعاد وينقض الحكم مع انكسار الفرض **الثالث** من  
 لم يحصل عدله سعيه اعاده ونقض النقصه في بهار لو كان ممتعا بالعزة وظن  
 انه اتم فاحل واقع النساء ثم ذكر ما نقص كان عليه دم بقره على رايه ويتم النقصا  
 وكذا قيل لو لم يظفر او نقص شعر **الرابعة** لو دخل وقت وضوءه في السعي قطع  
 وصلى ثم اتمه وكذا لو قطع لحاجة ولو اغفر **الخامسة** لا يجزئ تقديم السعي على  
 الطواف كما لا يجزئ تقديم طواف النساء على السعي فان قدمه طاف ثم أعاد السعي  
 ولو ذكر في أثناء السعي نقصا نام طوافه قطع السعي اتم الطواف ثم اتم السعي  
**القول** في احكام المتعلقة بعني بعد العود فاذا قضى الحاج مناسك عكة فطواف  
 الزياره والسعي وطواف النساء فالواجب العود الى منى للمبيت بها في عيلة ان بيت  
 بها يلقى الحادي عشر والثاني عشر فمأهات بغيرها كان عليه عن كل ليلة شاة لا  
 ان بيت بمكة مستقلا بالعبادة او يخرج من منى بعد نصف الليل ويقل يشرط  
 ان لا يدخل مكة الا بعد طلوع الفجر ويقل ليأت الى الامام الثلث بغير منى  
 ثلث شياه وهو محمول على من غرت الشمس في الليلة الثالثة وهو بعني ومن لم يتق  
 الصيد النساء وجب ان يرى كل يوم من ايام التشريق الجار للثلاث كل حجرة

الزيادة على سبعين  
 مع الصفا والعترة  
 وكذا لو كان ناسيا  
 وان كان ناسيا لم يفسد

سبع حصص

سبع حصصا ويجوز ان يذبحها بغيره بشرط ان يذبحها في يوم التشريق قبل ما لا يذبح  
 ثم الوسطي ثم جمعا ولو ذبحها ما استمكنه أعاد على الوسطي بجزء العقبة وقت  
 الذي ما بين طلوع الشمس الى غروبها ولا يجوز ان يذبحها ليلة الاثني عشر كالحائض  
 والمرضى والرعاة والعبيد ومن حصل له بهي أربع حصصات ثم رمى على  
 الاخرى حصل الترتيب ولو رمى يوم قضاءه من الغنم يتأيد باللقا  
 ويعقب بالحاضر **ويستحب** ان يكون ما يرميه لا يذبحه وما يرميه ليوم عذرا  
 ولو رمى في الجارحة دخل مكة رجوعه وان خرج من مكة لم يكن عليه شيء  
 اذا انقضت امان الرمي فان عاد في القابل رمى وان استناب فيه جاز ويجزئ ان  
 يرمي عن المعد وكذا المريض ويستحب ان يقيم الانسان بعني ايام التشريق وان رمى  
 الجمره الاولى عن بعنيها ويقف ويدعو كذا **الثانية** ويرمى لثالثه مستقلا **القول**  
 مقابلها ان لا يقف عندها والتكبير بعني فقل واجب وصلى الله اكبر الله  
 اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر على ما هدانا والحمد لله على ما اوتانا  
 من بحمة الا نقام ويجوز النفره الاولى وهو يوم الثاني عشر من ذي الحجة لاحتب  
 النساء والصيد في احرامه والنفر الثاني هو يوم الثالث عشر من نقره الاولى لم يجز  
 الا بعد الزوال والموء الثاني يجزئ قبله ويستحب الامام ان يخطب بعلم الناس من كان  
 قضى مناسك عكة جاز ان ينصرف حيث شاء ومن بعني عليه شيء من المناسك أعاد  
 وجوبا **سادس** من احل اليه جفت الى تغيرا او قصاصا ولجاء الى الحرم ضيق عليه

الجمره الاولى  
 والى عن بعنيها  
 ويقف ويدعو  
 كذا الثانية



في المطعم والمشرب حتى يخرج ولو حدث في الحرم في بابا يقتضيه جنايته **في الثانية** يكره  
 ان يمنع احد من سكنى دياره ويكره ويكره يحرم والاول **الثالثة** يحرم ان يرفع بناء  
 فوق الكعبة ويكره ويكره **الرابعة** لا يحل لقطعة الحرم قليلة او كثيرة وتعرف  
 سنة ثم ان شاء تصدق بها ولا ضمان عليه وان شاء جعلها في يد امانة **الخامسة**  
 اذا تركت اية الله التي اجبرها عليه المانيق من الجفا الحرم ويستحب العود الى مكة  
 لمن قطع مناسكة لوداع البيت ويستحب ان يام ذلك صلي سنة ركعات بمسجد الحيف  
 واكنه استجبا باعد المنارة التي في وسطه ونحوها الى جهة القبلة بنحو ثلاثين  
 ذراعا وعن يمينها ويسارها كذلك ويستحب التحصيل لمن تقرب الى الحرم وان سئل  
 فيه واذا عاد الى مكة من السنة ان يدخل الكعبة ويتأكد في حق الضرر وان يغسل  
 ويديع عند خيلها وان يصلي بين الاسطوانات على الرخامة الجبل اربعين ويقرأ في  
 الاولى الحمد ثم السجدة وفي الثانية عدد ايها ويصلي في ركنها البيت ثم يصلي بالدعاء المروي  
 ويستلم الاركان ويتأكد في الهادي ثم يطوف بالبيت اسبوعا ثم يستلم الاركان ويستحب ان  
 من الدعاء اما احب ثم ياتي بزم فترهب منها ثم يخرج وهو يدعو ويستحب من جاز  
 الغناطين ويخرج ساجدا ويستقبل القبلة يدعو ويقرأ في ركنها ويصلي احتضا  
 لا حرامه ويكره الحج على الاطلاق **فيما** يستحب ان يرفع على العود والطواف افضل  
 للحج من الصلوة والقيم بالعمرة بركه الجواز بركه ويستحب ان يركب على طريق  
 المدينة وصلوة ركعتين **في** مسالك **الاول** المدينة حرم وحده من ما يرى وفي **الثانية** من  
 لا يفتد بخير ولا يباس يصيبه الا ما حصد

انما هو الذي يكره في الحرم  
 من غير ان يكون له  
 من غير ان يكون له  
 من غير ان يكون له

وهو الذي يكره في الحرم  
 من غير ان يكون له  
 من غير ان يكون له  
 من غير ان يكون له

مستحب

مستحب

يستحب زيارة النبي للحاج استجبا بان كل **الثالث** يستحب ان تراوفا طهره من عند الرقبة  
 والائمة ما بالبيع **خامسة** يستحب المجاورة بها والصل عند دخولها ويستحب الصلوة بين الصفا  
 والمزينة هو الرقبة وان يصوم الانسان بالمدينة ثلاثة ايام للحاجة وان يصلي للملك  
 عند الاسطوانات التي على مقام رسول الله صلى الله عليه وآله وان ياتي المساجد بالمدينة مسجد  
 الاضراب ومسجد الفتح ومسجد الفضل وفي التهادا باحد خصصه بقرعة ويكون الذي  
 للمسجد ويتأكد الكراهية في النبي **الركن الثالثة** للواحق وفيه مقاصد **الاول** في الاخصا  
 والصند الصند بالعدو والاحصار بالمض لا غير المقصد وان التلبس في حقل من  
 ما حرم منه اذا لم يكن له طريق غير موضع الصند وكان له طريق وقدرت نفقته ويتردد اذا  
 له مسلك غيره ولو كان الطريق مع غيره ليقطع ولو خشي الغارات لم يحل له ان يخرج حتى يتحقق  
 بغيره فيبقى القابل واجبا ان كان الحج واجبا ولا بد ولا يحل الا بعد الهدى وفيه القائل  
 وكذا الجحش المعقود اذ منع من الوصول الى مكة ولو كان ساق الهدى قبل يقيم الى الهدى  
 التحلل ويكره يكفيه مائة وهو الاغنية ولا بد لهدى التحلل من عنده وعن غيره على  
 احرامه ولو تحلل لم يحل ويتحقق الصند بالمنع من الموقفين وكذا بالمنع من الى مكة ولا  
 بالمنع من العود الى حى لرمي الجمار الثلث والمبيت بها بل يحكم بجمعة الحج ويستحب ان  
**فروع الاول** اذا جلس يدين فان كان قادرا عليه لم يتحل وان عجز تحلل وكذا لو جلس  
**الثاني** اذا صليت الجبل لم يجز التحلل بالهدى ويتحل بالعمرة ولا دم وعليه القضاء ان كان قادرا  
**الثالث** اذا غلب على ظنه ان كانت العديت الغارات جاز ان يتحلل لكن الافضل البقاء على

والا فانه لا بد من  
 من غير ان يكون له  
 من غير ان يكون له  
 من غير ان يكون له

والا فانه لا بد من  
 من غير ان يكون له  
 من غير ان يكون له  
 من غير ان يكون له

وهو الذي يكره في الحرم  
 من غير ان يكون له  
 من غير ان يكون له  
 من غير ان يكون له



فاذا اكثفتم ولوانفق الغوات احل بعم **الرابع** لو انكجه فصدت كان عليه بدنة  
 ودم للتحلل والحمن قابل ولو انكف العدة في وقت يسع لاستيفان القضاء  
 وهو حج بفضي لسته وعلى ما قلناه فحج العقوبة باقية ولو لم يكن تحللا مفعلي فاسدا  
**الخامس** لو لم يندفع الدنق الا بالقتال لم يجب حوا غلب على الظن السلامة او العطب ولو  
 مالا لم يجب بدنه ولو قبل بوجبه اذا كان غير محتمل حنا والمحصن هو الذي يمنع الموضع  
 الوصول الى مكة او عن الموقفين فهذا يعنى ماسا فلو لم يسق بعث هديا او غنم ولا يحل  
 حتى يبلغ الهدى محله وهو محان كان حاجا او مكره ان كان معرا فاذا بلغ قصره احد  
 الامن النساء خاصة حتى يحج القابل ان كان واجبا او طواف عنه طواف النساء ان كان نظريا  
 ولو بان ان هدي لم ينجح لم يطل تحلله وكان عليه ذبح هدي في القابل ولو بعث هدي لم  
 العارض لمن باصحاب فان ادرك الموقفين في وقته فقد ادرك الحج ولا تحلل بعم عليه  
 في القابل قضاء الواجب بغير قضاء الذنب والمعقر اذا تحلل بفضي عرته عند ذلك العدة  
 وقيل في الشهر الداخل والقارن ان المحصر فحل لم يحج في القابل الا قارنا وقيل ياتي بها كان  
 واجبا وان كان ندبا لم يحج بها شرا فانه وان كان لا يتيان بمثل ما خرج منه لفضله  
 ان باع الهدى نظريا لم يحد اصحابه وقتا للذبح ونحوه فمقتضى ما عتبه المحرم فاذا كان  
 وقت المعادة احل لكن هذا لا يلبي ولو اني بما يحرم على المحرم كقر استجابا **القصد الثاني**  
 في احكام الصيد الصيد هو الحيوان المتبع وقيل بشرط ان يكون حلالا والنظر فيه يستدعي فصلا  
**الاول** الصيد قسمان فالاول ما لا يتعلق به كفارة كصيد البحر وهو ما يفيض ويخرج في الماء

فان كان الصيد في البحر لم يحد اصحابه وقتا للذبح ونحوه فمقتضى ما عتبه المحرم فاذا كان وقت المعادة احل لكن هذا لا يلبي ولو اني بما يحرم على المحرم كقر استجابا

الصيد قسمان فالاول ما لا يتعلق به كفارة كصيد البحر وهو ما يفيض ويخرج في الماء

الدجاج الجبني وكذا النعير لو قوتحت ولا كفارة في قتل السماء ماشية كانت او طائر الا  
 الا اذا كان على قاتله كذا اذ لم يرد على رواية فيها ضعف وكذا لا كفارة فيما قتل  
 بين وحشي فاشي وبين ما يحل للمحرم وما يحرم فقتل بريحي الاسم كان حنا ولا يقتل  
 الا في العقب والفارة وبرهي الجني في الغراب ريبا ولا يابس يقتل البرغش بربر  
 وفي النعير تردد وجه المنع ولا كفارة في قتله خطأ وفي قتله عمدا صدقة  
 ولو بقتل طعام ويجوز شراء القاري والدياسي باخرجهما من مكة على لينة  
 ولا يحج قتلها ولا اكلمها **الثاني** ما يتعلق به الكفارة وهو ضربان الاول ما لكفارة بدنه  
 على الخصوص وكما له شلن النعم وقامه خمسة الاولة العامة وفي قتلها بدنة  
 ومع العجز يقيم البدنة ويفض عنها على التي يتصدق به لكل مسكين مدان  
 لا يلزم ما زاد ولو عجز صام ثمانية عشر يوما في فراح روايتان احدهما ثلثا ما  
 في النعم والآخر عمن صغارا لا بدلهما **الثالث** بقرة الوحش وحمار الوحش  
 وفي قتل كل واحد منهما بقرة اهلية ومع العجز يقيم البقرة اهلية ويتصدق بها على  
 ويتصدق به لكل مسكين مدان ولا يلزم ما زاد على اثنين ومع العجز عن كل مدان  
 يوما وان عجز صام تسعة ايام **الرابع** في قتل الطير شاة ومع العجز يقيم الشاة في  
 غنما على التي ويتصدق به لكل مسكين مدان ولا يلزم ما زاد على عشرة ولو عجز  
 عن كل مدان يوما فان عجز صام ثلثة ايام وفي الثعلب والارنب شاة وهو المروي  
 وقيل فيه ما في الطير والابدان في الاقسام الثلاثة على التخيير وقيل على الترتيب وهي

فان كان الصيد في البحر لم يحد اصحابه وقتا للذبح ونحوه فمقتضى ما عتبه المحرم فاذا كان وقت المعادة احل لكن هذا لا يلبي ولو اني بما يحرم على المحرم كقر استجابا



الاظهر **الثاني** في كسريش الطعام اذا تحرك فيها الفرج بكاوة من الابل لكل واحدة  
 واحد وقيل التحرك ارسا لخط الابل في اناث منها بعد البيض فانه في هدي  
 ومع العجز عن كل بضة شاة ومع العجز اطعام عثر مساكين وان عجز صام ثلثة ايام  
**الثالث** في كسريش القطا ان الفجر اذا تحرك الفرج من صفار الغنم وقيل في البضة  
 مخاض من الغنم وقيل التحرك ارسا لخط الغنم في اناث منها بعد البيض فانه في هدي  
 هدي فان عجز كان من كسريش الطعام **الرابع** ما لا يذبح له على الخصى وهو خمسة  
 اقسام **الاول** الحرام وهو اسم لكل طائر يهدى ويقتل الماء وقيل كل مطوق وفي قتلها  
 شاة على الحرم وعلى المحل في الحرم درهم وفي ذبحها الحرم حلال في الحرم نصف  
 درهم ولو كان محرما في الحرم اجتمع الامران وفي بيضها اذا تحرك الفرج حلال في  
 التحرك على الحرم درهم وعلى المحل ربع درهم ولو كان محرما في الحرم لزمه درهم  
 وربع درهم ويستوى الاهل في حرام الحرم في القيمة اذا اقتل في الحرم ولكن يشترى  
 بقيمة الحرم علف الحمار **الثاني** في كل واحدة من القطا في المحل والذبح حلال في الحرم  
 وعلى **الثالث** في قتل واحد من القطا في الضيق والصيد والبيع حلال في الحرم في كل  
 واحد من العصفور والقبير والصبيحة ومن طعام **الرابع** في قتل الجراد عثر والا  
 كف من طعام وكذلك القمل يلقيها عثر جسد في قتلها كسريش الجراد دم شاة وان  
 لم يمكنه التحرز من قتلها كان على طرية فلا اثم ولا كفارة وكل ما لا يقتل لغنيته  
 ففيه كذا القمل في البيوض في البطاة والاقزاة والذكاة شاة وهو حكم **رفع**

الاظهر في كسريش الطعام اذا تحرك فيها الفرج بكاوة من الابل لكل واحدة واحد وقيل التحرك ارسا لخط الابل في اناث منها بعد البيض فانه في هدي ومع العجز عن كل بضة شاة ومع العجز اطعام عثر مساكين وان عجز صام ثلثة ايام

تمت

حبة **الاول** اذا قتل صيدا معيبا كالكلب والاعور فذاه يصح ولو ذاه بمثلته  
 ويفى الكف بثلثه ولا يثنى وكذا الاثني وبالمثل الا حوط **الثاني** في الاعتبار بتقويم  
 الجزء وقت الاخراج وفيها لا تقدر لغنيته وقت الاكل **الثالث** اذا قتل اخصا ما خضر  
 ماله مثل عرج ما خضا ولو قتل بغيره الجزا ما خضا **الرابع** اذا اصاب صيدا حاملا  
 ذالقت جثثا حيا ثم مات اثناء الامم بمثلها والصغير يصغر في لوعا شالم يكن عليه  
 اذا لم يعجب المضروب فلو عاب ضمن ارضه ولو مات احد هاذاه دون الآخر  
 ولو الفت جثثا ميتا لزمه الارش وهو ما بين قيمتها حاملا ومجفيا **الخامس**  
 قتل الحرم حيوانا وشك في كونه صيدا لم يفرض **القسم الثاني** في مباحات الفان وهي  
 ثلثه مباشرة الاكلان واليد والسيب اما المباشرة فتقتل الصيد يجب لقتله  
 فان اكله لم يذبحه فذاه آخر وقيل يذبح ما قتل ويضمن قيمته ما اكل وهو الوجه الثاني  
 صيدا فاصابه لم يوشق فيه الا طير ولو جرحه ثم رآه سوا ضم الى ارضه وقيل قيم  
 القيمة وان لم يعلم حاله ارضه العذوان كذا قوله يعلم انضام لا يرضى في كسريش  
 الغزال نصف قيمته وفي كل واحد ربع وفي عينية كالمهمة وفي كسريش يديه  
 نصف قيمته وكذا في احدى رجله وفي الرقبة ضعف ولذا شتم الجماعة في  
 قتل صيد واحد منهم ذاه ومن ضرب طير على الارض كان عليه دم قيمته  
 للحرم واخرى لا يستصاها الماء ومن شرب لبن طير في الحرم لزمه دم وقيمة اللبن  
 ولو رمى الصيد وجلا فاصابه وهو حرام لم يضمنه وكذا الرجل في راسه

الاظهر في كسريش الطعام اذا تحرك فيها الفرج بكاوة من الابل لكل واحدة واحد وقيل التحرك ارسا لخط الابل في اناث منها بعد البيض فانه في هدي ومع العجز عن كل بضة شاة ومع العجز اطعام عثر مساكين وان عجز صام ثلثة ايام

الاظهر في كسريش الطعام اذا تحرك فيها الفرج بكاوة من الابل لكل واحدة واحد وقيل التحرك ارسا لخط الابل في اناث منها بعد البيض فانه في هدي ومع العجز عن كل بضة شاة ومع العجز اطعام عثر مساكين وان عجز صام ثلثة ايام







الحرم ثم خرج الى المحل فقتل صيدا **فقتل** صيدا جيبا فعاد ولو دبح المحل في الحرم صيدا  
 كان ميتة ولو دبح في المحل وادخل الحرم لم يحرم على المحل ويحرم على الحرم ولا يدخل في ملكه  
 شئ من الصيد على لاشبهه وقيل يدخل وعليه رسالة ان كل من حاضرا معه **الفصل الرابع**  
 في التتابع كلما يلزم الحرم في المحل من كفارة الصيد والمحل في الحرم يجتمعان على الحرم  
 في الحرم حتى ينتهي الى البنية فلا يتضاعف وكلما تكبر الصيد من الحرم نسيانا وجب عليه  
 ضاربه ولو تعلد وجبت الكفارة ولا تم لا تكبر وهو من ينقسم الله منه وقيل لا تكبر الا اذا  
 اشهر ويضمن الصيد بقتل عمدا وسهوا ولو رمى صيدا فزق السهم فقتل الحرم كان عليه  
 فدا آن وكذا لو رمى غرضا فاصاب صيدا ضمنه ولو شترى محلا بغير فداء الحرم فأكراه  
 على الحرم من كل بيضة شاة وعلى المحل من كل بيضة درهم ولا يدخل الصيد في ملك  
 الحرم باصطياد ولا ابتياع ولا هبة ولا هبات هذا اذا كان عند ولو كان في بلد فيه  
 تردد ولا تشبه انه يملك ولو اضطر الحرم الى اكل الصيد اكله وفداءه ولو كان عند ميتة  
 اكل الصيد ان امكنه الفداء والا اكل الميتة واذا كان الصيد مملوكا ففداءه لصاحبه  
 وان لم يكن مملوكا ففداءه به وكل من الحرم من فداءه يذبح ويغزو بمكة ان كان ححررا  
 وبمخا ان كان حرا او رقيقا ان كان من وجب عليه شاة في كفارة الصيد ويجز عنها كالتاليه  
 اطعام عشرة مساكين فان عجز صام ثلثة ايام في الحج **المقصود الثالث** في باقي المحظرات  
 وهي سبعة **الاول** الاستمتاع بالنساء فمن جامع زوجته في الفرج قبلا او دبرا عامدا علما  
 بالتحريم فسد حجه وعليه غرامة وبنه والحج من قابل سواء كانت حجة التمتع او اقصا

ان كان الحرم في بلد فيه تردد ولا تشبه انه يملك ولو اضطر الحرم الى اكل الصيد اكله وفداءه ولو كان عند ميتة اكل الصيد ان امكنه الفداء والا اكل الميتة واذا كان الصيد مملوكا ففداءه لصاحبه وان لم يكن مملوكا ففداءه به وكل من الحرم من فداءه يذبح ويغزو بمكة ان كان ححررا وبمخا ان كان حرا او رقيقا ان كان من وجب عليه شاة في كفارة الصيد ويجز عنها كالتاليه

انفلا

وانفلا وكذا لو جامع امته وهو حرم ولو كانت امراته محرمة فطأ وعته لم يمسك  
 وعليها ان تفرقا اذا بلغا ذلك المكان حتى يقضيا للناسك اذا جاز على ذلك الا ان  
 ومعنى الاخر ان لا يخلوا لا معها ثالث ولو اكرها كان حهما ما ضاها وكان عليه كفارة  
 ولا يخل عنها شيئا سوى الكفارة وان جامع بعد الوقوف بالمشعر ولو قبل ان يطأ  
 طرف النساء او طاف منه ثلاثة اشواط فادى او جامع في غير الفرج قبل الوقوف  
 كان حجه صحيحا وعليه بنه لا غير **تفريع** اذا جاز في القابل بسبب الاضداد فاقبل لزمه ما  
 لزم الا ان في الاستمتاع ببنه وهل يقبله الحرم على القضا وقيل لا يقبل الا في  
 ولو جامع امته محلا وهي محرمة باذنه جعل عنها الكفارة ببنه او بغيره او شاة وان كان  
 معشرة او صياما ولو جامع الحرم قبل طواف الزيارة لم يزد ببنه فان عجز ففدية  
 شاة واذا طاف الحرم من طواف النسيئة او طافم واقع لم تلزم الكفارة وبني على  
 وقيل يكفي في ذلك مجازة المصنف والا لم يردى واذا عقد الحرم للحرم على المرأة وحده  
 الحرم فعلى كل منهما الكفارة وكذا لو كان العاقد محلا على رواية سماعة ومن جامع في  
 احرام العرة قبل السعي فسدت عمرته وعليه بنه وقضاها او افضل ان يكون في المشعر  
 الداخل ولو نظر الى غيره اهل فامتنى كان عليه بنه ان كان موسرا وان كان متوسطا ففدية  
 وان كان معسرا فشاة ولو نظر الى امراته لم يكن عليه شئ ولو امكنه فلو كان يشبهه فامتنى  
 كان عليه بنه ولو لم يتبعه شئ لم يكن عليه شئ ولو لم يتبعها بالشهوة كان عليه شاة  
 لم يمت ولو نظر الى امراته كان عليه شاة ولو كان يشبهه كان عليه حجه وكذا لو امكنه  
 الجوزيم كذا في حديثه وحقه في الاربعة

ان كان الحرم في بلد فيه تردد ولا تشبه انه يملك ولو اضطر الحرم الى اكل الصيد اكله وفداءه ولو كان عند ميتة اكل الصيد ان امكنه الفداء والا اكل الميتة واذا كان الصيد مملوكا ففداءه لصاحبه وان لم يكن مملوكا ففداءه به وكل من الحرم من فداءه يذبح ويغزو بمكة ان كان ححررا وبمخا ان كان حرا او رقيقا ان كان من وجب عليه شاة في كفارة الصيد ويجز عنها كالتاليه

ان كان الحرم في بلد فيه تردد ولا تشبه انه يملك ولو اضطر الحرم الى اكل الصيد اكله وفداءه ولو كان عند ميتة اكل الصيد ان امكنه الفداء والا اكل الميتة واذا كان الصيد مملوكا ففداءه لصاحبه وان لم يكن مملوكا ففداءه به وكل من الحرم من فداءه يذبح ويغزو بمكة ان كان ححررا وبمخا ان كان حرا او رقيقا ان كان من وجب عليه شاة في كفارة الصيد ويجز عنها كالتاليه

ان كان الحرم في بلد فيه تردد ولا تشبه انه يملك ولو اضطر الحرم الى اكل الصيد اكله وفداءه ولو كان عند ميتة اكل الصيد ان امكنه الفداء والا اكل الميتة واذا كان الصيد مملوكا ففداءه لصاحبه وان لم يكن مملوكا ففداءه به وكل من الحرم من فداءه يذبح ويغزو بمكة ان كان ححررا وبمخا ان كان حرا او رقيقا ان كان من وجب عليه شاة في كفارة الصيد ويجز عنها كالتاليه



ملاعبة ولو استمع على من يجامع من غير نظر يلهى بشئ **فمن** لو ج نظر عا فافد  
 ثم احصاها عليه بنية للاضا ودم للاحصار وكفاه قضاء واحد في القابل  
**المختل في الثاني** الطيب فن يطيب كان عليه دم شاة سواء استعمل صبغا أو طلاء ابتداء  
 أو استدامة أو بخور أو في الطعام ولا بأس بخلق الكعبة ولو كان فيه عقران وكذا  
 الذي كرهه كالأشجار والنفاس والرياحين كالورد والينلوز **الثالث** العلم في كل جهر  
 مدان طعام وفي الظفار يديه ورجليه في مجلس واحد دم ولو كان كل واحد منها في  
 مجلس لزمه دمان ولو افق بقليل طرفة فاداه لزم المفق شاة **الرابع** المحيط حرام على  
 فليس كان عليه دم ولو اضطر إلى لبس ثوب بقيه الخ أو البرد جاز وعليه شاة **الخامس**  
 خلق الشعر فيه شاة أو اطعام عشرة مساكين لكل منهم مد وقيل ستة لكل منهم مد  
 أو صيام ثلثة ايام أو من لجئته أو راسه فوقع منها شئ اطعم كفامن الطعام ولو  
 فعل ذلك في وضوء الصلوة لم يلزمه شئ ولو نف احدنا بطيه اطعم ثلثة مساكين  
 لو نفها لزمه شاة وفي التطليل سائر اشاة وكذا لو عطي راسه شئ او طيبه بطين  
 يسيرة أو رعى في الماء أو حمل ما يستر **سادس** الجبال وفي الكذب منه مرة شاة ومرة  
 وثلثا بنية وفي الصدق ثلثا شاة وكفارة فيما دونه **السابع** قلع النخلة الحرم في  
 اكسيرة بقره ولو كان محلا وفي الصغيرة شاة وفي ابعاضها قيمة وعندك في الجعج رد  
 ولو قلع شجرة منه ادها ولو جفت قبل يلزمه ضمها ولا كفارة في قلع الخنزير وان  
 كان فاعله ما فرما ومن استعمل دهنها طيبا في احرامه ولو في حال ضرره كان عليه شاة

شاة

ولو استعمل دهنها طيبا في احرامه ولو في حال ضرره كان عليه شاة

على قتل وكذا قتل فيمن قلع ضرره وفي الجعج رد وبخرا كذا ما ليس يطيب من الادها  
 كالسمن والشرج ولا يجوز ادهان به **خامس** تشتمل على سائر **الاولى** اذا جفت  
 اسباب مختلفه كاللبس فيقليم الاظفار والطيب لزم عن كل واحد كفارة سواء فعل ذلك  
 في وقت واحد وفيين كقر عن الاول ولم يكفر **الثانية** لو كره الوطى لزمه بكارة وكفارة  
 ولو كره الخلق فان كان في وقت واحد لم تكن الكفارة وان كان في وقتين تكررت  
 ولو تكرره منه اللبس والطيب ان اعتد الجليل يتكره وان اختلفت تكررت **الثالثة** كل  
 محرم ليلس واكر ما لا يحل له اكله وللمه كان عليه دم شاة **الرابعة** يقطع الكفارة عن  
 الجاهل والناسي والمجنون الآلة الصيد فان الكفارة لزم ولو كان سهوا **كتاب**  
**العرة** وصودتها ان يحرم من الميقات الذي يسبح له الاحرام منه ثم يدخل مكة فيقف  
 ويصلي كعتبة ثم يسعي بين الصفا والمروة ويقضي شرائط وجبها شرائط وجبها شرائط وجبها شرائط  
 ومع الشرايط تجب العمرة وقد تجب بالثقة وما في معناه ولا استنجار ولا فساد ولا قتل  
 والدخول الى مكة مع اشقاء العنه وعدم تكرار الدخول يتكره وجبها بحسب السبب **فصل**  
 ثمانية النية والاحرام والطواف وكعتاه والسعي والتقصير وطواف النساء وكعتاه  
 التي تمتع بها ومفردة **فصل الاول** يجب على من ليس من حاضري المسجد الحرام ولا يصره الا ان  
 الحج ونسقط المفردة معها ويلزم فيه التقصير لا يجزى خلق الرأس ولو خلق لزمه دم ولا يجب  
 فيها طواف النساء **والثانية** لزم حاضري المسجد الحرام ونسبح في جميع ايام السنة وافضلها ما وقع  
 في حجب ومن احرم بالمفردة ودخل مكة جاز ان ينوي التمتع ويلزم دم ولو كان في غير ايام الحج

ولو استعمل دهنها طيبا في احرامه ولو في حال ضرره كان عليه شاة







الامام ومن ياذن له **الطريق الثاني** في كيفية قتال اهل الحرب الا ان كان يبتلى  
 من ليه الا ان يكون الامام بعد شدة خطر ويجب لتبريد اكثر العدو وقتل المسلمين  
 حتى يحصل الكثرة المقاومة ثم يجلب المبادنة ولا يبدد الاموال على محاسن الامم  
 ويكون الداعي الامام ومن نصبه قط اعتبار الدعوة في من عرفها ولا يجوز الفرار  
 اذا كان العدو على الضعف من المسلمين او اقله لا لمخيف كطالب السعد والموت  
 للياه واستبدار الشمس ونسوة لا تميز الحجة قليلا كانت وكثيرة ولعل  
 عند الهلاك لم يجز الفرار فيلحقوا لقتلهم ولا تلتصق بأيديكم الى الهلكة  
 والا ولا تظهر لقتلهم اذ الصيم فنة فانترا فان كان المسلمون اقل من ذلك لم يجز  
 الثبات ولعل على الظن السلامة اسحب وان غلب العطب فيلحقوا بغير انصراف وقبل استج  
 وهذا شبه ولو انفرق اثان بما حرم من المسلمين لم يجز الثبات فيلحقوا به وهو المردى في  
 محاربة العدو بالحصار ومنع المسابلة دخلا وخروجا والمناحق وهزم الحصون والبيش  
 وتكلم رجب الفتح وكسر قطع الاشجار والافساد وتليط المياه الامع المقطرة ويحرم باقها  
 التمس فيلحق وهو شبه وان لم يكن الفتح الا به جاندل من جوارب المسلمين وايضا لا يسيروا في  
 كف عنهم الا في القيام للحرب وكذا لو تفرقوا بالاسارى من المسلمين وايضا لا يسيروا في  
 جهادهم الا كذلك ولا يلزم القتال دية ويكفر الكفارة وفي الاخبار ولا الكفارة ولو عرفوا  
 الغاري مع امكان الفتح لزومه القود والكفارة ولا يجز قتل الجاني ولا الصبيان ولا  
 منهم ولو عاينهم الامع الاضطرار ولا يجز القتل ولا الفداء ويستحب ان يكون القتال

في الامام ومن ياذن له الطريق الثاني في كيفية قتال اهل الحرب الا ان كان يبتلى من ليه الا ان يكون الامام بعد شدة خطر ويجب لتبريد اكثر العدو وقتل المسلمين حتى يحصل الكثرة المقاومة ثم يجلب المبادنة ولا يبدد الاموال على محاسن الامم ويكون الداعي الامام ومن نصبه قط اعتبار الدعوة في من عرفها ولا يجز الفرار اذا كان العدو على الضعف من المسلمين او اقله لا لمخيف كطالب السعد والموت للياه واستبدار الشمس ونسوة لا تميز الحجة قليلا كانت وكثيرة ولعل عند الهلاك لم يجز الفرار فيلحقوا لقتلهم ولا تلتصق بأيديكم الى الهلكة والا ولا تظهر لقتلهم اذ الصيم فنة فانترا فان كان المسلمون اقل من ذلك لم يجز الثبات ولعل على الظن السلامة اسحب وان غلب العطب فيلحقوا بغير انصراف وقبل استج وهذا شبه ولو انفرق اثان بما حرم من المسلمين لم يجز الثبات فيلحقوا به وهو المردى في محاربة العدو بالحصار ومنع المسابلة دخلا وخروجا والمناحق وهزم الحصون والبيش وتكلم رجب الفتح وكسر قطع الاشجار والافساد وتليط المياه الامع المقطرة ويحرم باقها التمس فيلحق وهو شبه وان لم يكن الفتح الا به جاندل من جوارب المسلمين وايضا لا يسيروا في كف عنهم الا في القيام للحرب وكذا لو تفرقوا بالاسارى من المسلمين وايضا لا يسيروا في جهادهم الا كذلك ولا يلزم القتال دية ويكفر الكفارة وفي الاخبار ولا الكفارة ولو عرفوا الغاري مع امكان الفتح لزومه القود والكفارة ولا يجز قتل الجاني ولا الصبيان ولا منهم ولو عاينهم الامع الاضطرار ولا يجز القتل ولا الفداء ويستحب ان يكون القتال

في الامام ومن ياذن له الطريق الثاني في كيفية قتال اهل الحرب الا ان كان يبتلى من ليه الا ان يكون الامام بعد شدة خطر ويجب لتبريد اكثر العدو وقتل المسلمين حتى يحصل الكثرة المقاومة ثم يجلب المبادنة ولا يبدد الاموال على محاسن الامم ويكون الداعي الامام ومن نصبه قط اعتبار الدعوة في من عرفها ولا يجز الفرار اذا كان العدو على الضعف من المسلمين او اقله لا لمخيف كطالب السعد والموت للياه واستبدار الشمس ونسوة لا تميز الحجة قليلا كانت وكثيرة ولعل عند الهلاك لم يجز الفرار فيلحقوا لقتلهم ولا تلتصق بأيديكم الى الهلكة والا ولا تظهر لقتلهم اذ الصيم فنة فانترا فان كان المسلمون اقل من ذلك لم يجز الثبات ولعل على الظن السلامة اسحب وان غلب العطب فيلحقوا بغير انصراف وقبل استج وهذا شبه ولو انفرق اثان بما حرم من المسلمين لم يجز الثبات فيلحقوا به وهو المردى في محاربة العدو بالحصار ومنع المسابلة دخلا وخروجا والمناحق وهزم الحصون والبيش وتكلم رجب الفتح وكسر قطع الاشجار والافساد وتليط المياه الامع المقطرة ويحرم باقها التمس فيلحق وهو شبه وان لم يكن الفتح الا به جاندل من جوارب المسلمين وايضا لا يسيروا في كف عنهم الا في القيام للحرب وكذا لو تفرقوا بالاسارى من المسلمين وايضا لا يسيروا في جهادهم الا كذلك ولا يلزم القتال دية ويكفر الكفارة وفي الاخبار ولا الكفارة ولو عرفوا الغاري مع امكان الفتح لزومه القود والكفارة ولا يجز قتل الجاني ولا الصبيان ولا منهم ولو عاينهم الامع الاضطرار ولا يجز القتل ولا الفداء ويستحب ان يكون القتال

في الامام ومن ياذن له الطريق الثاني في كيفية قتال اهل الحرب الا ان كان يبتلى من ليه الا ان يكون الامام بعد شدة خطر ويجب لتبريد اكثر العدو وقتل المسلمين حتى يحصل الكثرة المقاومة ثم يجلب المبادنة ولا يبدد الاموال على محاسن الامم ويكون الداعي الامام ومن نصبه قط اعتبار الدعوة في من عرفها ولا يجز الفرار اذا كان العدو على الضعف من المسلمين او اقله لا لمخيف كطالب السعد والموت للياه واستبدار الشمس ونسوة لا تميز الحجة قليلا كانت وكثيرة ولعل عند الهلاك لم يجز الفرار فيلحقوا لقتلهم ولا تلتصق بأيديكم الى الهلكة والا ولا تظهر لقتلهم اذ الصيم فنة فانترا فان كان المسلمون اقل من ذلك لم يجز الثبات ولعل على الظن السلامة اسحب وان غلب العطب فيلحقوا بغير انصراف وقبل استج وهذا شبه ولو انفرق اثان بما حرم من المسلمين لم يجز الثبات فيلحقوا به وهو المردى في محاربة العدو بالحصار ومنع المسابلة دخلا وخروجا والمناحق وهزم الحصون والبيش وتكلم رجب الفتح وكسر قطع الاشجار والافساد وتليط المياه الامع المقطرة ويحرم باقها التمس فيلحق وهو شبه وان لم يكن الفتح الا به جاندل من جوارب المسلمين وايضا لا يسيروا في كف عنهم الا في القيام للحرب وكذا لو تفرقوا بالاسارى من المسلمين وايضا لا يسيروا في جهادهم الا كذلك ولا يلزم القتال دية ويكفر الكفارة وفي الاخبار ولا الكفارة ولو عرفوا الغاري مع امكان الفتح لزومه القود والكفارة ولا يجز قتل الجاني ولا الصبيان ولا منهم ولو عاينهم الامع الاضطرار ولا يجز القتل ولا الفداء ويستحب ان يكون القتال

بعد ان ذل ويكره الا غارة عليهم ليلا والقتال قبل الزوال الا للحاجة وان تعرب الذلابة  
 وان وقتت به والمبارزة بغير اذن الامام وقيل يحرم ويستحب المبارزة يوم اذا نزل اليها  
 الامم ويجب ان لا تهم وقول **الطريق الثالث** ان اطلب المبارزة ولا يشترط جاز معونة قوته  
 فان شرط الا يقتله غيره وجب الوفاء له فان قتل بطلة الحرب جاز دفعه ولو لم يطلبه لم يجز  
 محاربتة وقيل يجز ما لم يشترط الامان حتى يعود الى قوته **الطريق الرابع** ان يقتل بغير قوته  
 فاستحب ان يجاهد فقد نفعا امامه وان تهربوا فنهزم فمن عهد شرط وان لم ينعم جاز  
 قتالهم لم يسمع **الطريق الثالث** في الامام والكلام في العاقب والعبارة والوقت **العاقب**  
 فلا يذبحان يترك باقها عاقلا مختارا ويستوفى في ذلك الحق والمملوك والذكي والاشقي والفقير  
 المراهق والمجنون لم يستفد لكن بعد الى مأمته وكذا كل حرب دخل الاسلام بشبهة  
 الامان كان يسمع لفظا فيعتقه اما ان او يعين فقتل فيقتل اما ان او يجوز ان يذبح  
 من المسلمين لاحاد من اهل الحرب ولا يذبح حاملا ولا اهلا اقليم وهذا يذبح لقرية او  
 قتل نعم كما اجاز على ما م الواحد حصن من الحصون وقيل لا وهو الاشبه وفعله على  
 قضية في واقعة فلا يعتد بالامام يذبح لاهل الحرب عموما وخصوصا وكذا من نصب  
 الامام للنظر في جهة يذبح لاهلها ويجوز لو فاء بالذمام ما لم يكن متفهما لما يجازي الفاشع  
 اكره العاقب لم يستفد **وقال** العبارة فهو ان يقتل امينك او اجريك او انت في دنة الاسلام  
 وكذا كل لفظ دل على هذا المعنى صريحا وكذا كل كتابة علم بها ذلك من قصد العاقب ولو  
 قال لا بأس عليك او لا تخف لم يكن دما ما لم يستفهم اليه ما يذبح على الامان **وقال** وقيل

في الامام ومن ياذن له الطريق الثاني في كيفية قتال اهل الحرب الا ان كان يبتلى من ليه الا ان يكون الامام بعد شدة خطر ويجب لتبريد اكثر العدو وقتل المسلمين حتى يحصل الكثرة المقاومة ثم يجلب المبادنة ولا يبدد الاموال على محاسن الامم ويكون الداعي الامام ومن نصبه قط اعتبار الدعوة في من عرفها ولا يجز الفرار اذا كان العدو على الضعف من المسلمين او اقله لا لمخيف كطالب السعد والموت للياه واستبدار الشمس ونسوة لا تميز الحجة قليلا كانت وكثيرة ولعل عند الهلاك لم يجز الفرار فيلحقوا لقتلهم ولا تلتصق بأيديكم الى الهلكة والا ولا تظهر لقتلهم اذ الصيم فنة فانترا فان كان المسلمون اقل من ذلك لم يجز الثبات ولعل على الظن السلامة اسحب وان غلب العطب فيلحقوا بغير انصراف وقبل استج وهذا شبه ولو انفرق اثان بما حرم من المسلمين لم يجز الثبات فيلحقوا به وهو المردى في محاربة العدو بالحصار ومنع المسابلة دخلا وخروجا والمناحق وهزم الحصون والبيش وتكلم رجب الفتح وكسر قطع الاشجار والافساد وتليط المياه الامع المقطرة ويحرم باقها التمس فيلحق وهو شبه وان لم يكن الفتح الا به جاندل من جوارب المسلمين وايضا لا يسيروا في كف عنهم الا في القيام للحرب وكذا لو تفرقوا بالاسارى من المسلمين وايضا لا يسيروا في جهادهم الا كذلك ولا يلزم القتال دية ويكفر الكفارة وفي الاخبار ولا الكفارة ولو عرفوا الغاري مع امكان الفتح لزومه القود والكفارة ولا يجز قتل الجاني ولا الصبيان ولا منهم ولو عاينهم الامع الاضطرار ولا يجز القتل ولا الفداء ويستحب ان يكون القتال



في جميع هذه الامور  
التي هي من جنسها  
التي هي من جنسها

لا يبرأ ولو اشرف جيش الاسلام على الظهور فاستقام الخضم جازع نظر المصلحة ولو استدعوا  
بعد حصولهم في الاسر فاذم لم يعجز ولو اقر المسلم انه اذم لم يشك فاذم في وقت يعرضه انشا  
الامان قبل ولو ادعى الحرب على المسلم الامان فانكره فالقول قول ولو جعل بينه وبين  
الحرب يموت او اغوا لم يسمع دعوى الحرب وفي الحالين يرد الى امانه ثم هو حرب يرد  
واذا عقد الحرب لنفسه الامان فيكون دار الاسلام دخل اليه شعابا ولو اتفق بدار الحرب  
للاستيطان انتفض الحامسة لنفسه دون ماله ولو مات انتفض الامان في المال ايضا اذا  
لم يكن له وارث مسلم فصار قتيلا وتخصيص الامام لانه لم يوجب عليه وكذا الحكم لو  
في دار الاسلام ولو اسره المسلمون فاسترق ملك ماله شعابا فينته ولو دخل المسلم دار الحرب  
مستائنا قسري وجب عاقبته وجب اقامته في دار الحرب والامان منه لم يجب الا قامة وحرمت عليه المظالم  
واطلقه في شطرا الا قامة في دار الحرب والامان منه لم يجب الا قامة وحرمت عليه المظالم  
ولو اطلقه على مال لم يجب الوفاء به ولو اسلم الحرب وفي دمه لم يكن للزوجه مطالبته في عود المهر  
ولا لوارثها ولو مات ثم اسلم او اسلمت قبله ثم ماتت طالبة وارثها المسلم دون الحرب **خاتمة**  
فيها فصلان **الاول** يجوز ان يعقد العهد على حكم الامام او غيره من نصبه الحاكم ولو ابرأ في  
الحاكم كان العقل والاسلام والعدالة وهل يراعى الكثرة والحرية قيل نعم وفيه تردد ويجوز  
المهاجرة على حكم من يختاره الاثر دون اهل الحرب الا ان يقتول جلا يجمع فيه شروط  
او اكثر ولو مات احدكم بطاحكم الباقيين وتبيع ما يحكم به الحاكم الا ان يكون منافييا لوضع الشرع  
او اكثر ولو مات احدكم بطاحكم الباقيين وتبيع ما يحكم به الحاكم الا ان يكون منافييا لوضع الشرع

في جميع هذه الامور  
التي هي من جنسها  
التي هي من جنسها

ولو حكم

لا في المال والنجس  
وان سرق في المال  
التي هي من جنسها  
التي هي من جنسها

ولو حكم بالقتل والنجس واخذ للمال فاسلم سقط الحكم في القتل ولو جعل للموت فذم  
اسرا المسلمين لم يجب الوفاء لانه لا يرضى للقتل **الثاني** يجوز ان يبيع الجاني الجاني لمن  
يدله على مصلحته كالتبعية على عورة الفلحة وعلى من يترك البلد الخفي فان كانت الجعالة من ماله  
دينا اشترط كونها معلومة الوصف والقيمة ولو كانت عينا فلا بد ان يكون مشاهدا  
موصوفا وان كان من ماله القيمة جاز ان يكون مجهولا كجارية وغيب **تفريع** لو كانت  
الجعالة عينا وفتح البلد على امان وكانت في الجعالة فان اتفق المجهول له وارثا بها  
على بيعها او اسكانها بالعرض جاز وان تعاسر فيها الهدنة ويرد الى ما منهم ولو  
كانت الجعالة جارية فاسلمت قبل الفتح لم يدفع اليه ودفع القيمة وكذا لو اسلمت بعد  
الفتح وكان المجهول له ذرا ولو ماتت قبل الفتح وبعده لم يكن له عوض **الطرف الرابع**  
في الاسارى وهم ذكور واناث فالاناث يملكن بالسبي ولو كانت الحرب فائمة وكذا الذكور  
ولو اشبهت الطفلة بالبالغ اعتبر الاناث فن لم يثبت وجوب سبته الحق بالذم واللعن

في جميع هذه الامور  
التي هي من جنسها  
التي هي من جنسها

البالغون يتعين عليهم القتل ان كانت الحرب فائمة ما لم يسلموا والامام يجيز ان يشترط  
اعناقهم وانما قطع ايديهم وارجلهم ويتركهم بين يدي حتى يموتوا وان اسروا بعد  
نقضى الحرب لم يقتلوا وكان الامام يجيز بين المن والفداء والاسترقاق ولو اسلموا  
بعد الاسر لم يقطع عنهم هذا الحكم ولو عجز الاسير عن الشيء لم يجب قتله لانه لا يرضى  
ما يحكم به الامام فيه ولو يدين مسلم بقتله كان هذا واجب ان يطعم الاسير ويسقى ان اراد  
ويكون سكره صبرا وحمل راسه من المعركة ويجب مواراة الشهيد دون الحرب وان اشبهها

في جميع هذه الامور  
التي هي من جنسها  
التي هي من جنسها























والايمان وهو الاشبه والمعروف بقسم الى الواجب والندب فالامر بالواجب واجب المنفعة  
منهيب والمنكر لا يقسم فاللهي عنه كله واجب ولا يجوز ان ينكر ما لم يكن شرطاً لربعة ان  
يعلم منكر ايمان من المخطئ في الانكار وان يتجده تأثراً بكاره فلو غلب على قلبه وعلم بتكليفه  
لم يجب وان يكون الفاعل له مقصداً على الاستمرار فلا حرج منه اعادة الامتناع سقط الانكار  
والايمان في الاكثار منه فلو ظن من جهة الضرب اليه او الى ماله او الى احد من المسلمين  
سقط الوجوب وحرمت الاكثار ثلثة بالقلب وهو وجوب اطلاقاً وباللسان وباليد  
دفع المنكر بالقلب او لا كما اذا عرف ان فاعله يترجى باظهار الكراهية وكذا ان عرف ان ذلك  
لا يكتفى بعرف الاكتفاء بضرب من الاعراض والحرر واجب واقتصر عليه ولو عرف ان ذلك لا  
يرفعه انتقل الى الاكثار باللسان من غير اللام من القول لا يبرهن ولو لم يرتفع الا باليد مثل  
الضرب وما شابه جاز ولو اقرق الى الجرح والقتل على وجهي نعم وقيل لا باذن الامام  
وهو الاظهر ولا يجوز لاحد اقامة الحدود الا الامام مع جرده او من نصبه لا فاعله او من  
يجوز للمولى اقامة الحد على مملوكه وهل يقم الرجل الحد على مملوكه وزوجه فيه تردد  
ولي واليمن قبل الجوار وكان قادراً على اقامة الحدود هل له اقامتها قبل نعم بعد ان  
يفعل ذلك باذن الامام الحق وقيل لا وهو الاحوط ولو اضطره السلطان الى اقامة  
الحدود جازح اقامته ما لم يكن قتلاً ظاهراً فانه لا تفتية في الدماء وقيل يجوز للمفتي ان يعا  
اقامة الحدود في حال غيبة الامام كالحكم بين الناس مع الامس من ضرر سلطان الوقت  
وجوب على الناس مساعدتهم على ذلك ولا يجوز ان يتعرض لاقامة الحدود ولا الحكم بين

الناهي

والايمان وهو الاشبه والمعروف بقسم الى الواجب والندب فالامر بالواجب واجب المنفعة  
منهيب والمنكر لا يقسم فاللهي عنه كله واجب ولا يجوز ان ينكر ما لم يكن شرطاً لربعة ان  
يعلم منكر ايمان من المخطئ في الانكار وان يتجده تأثراً بكاره فلو غلب على قلبه وعلم بتكليفه  
لم يجب وان يكون الفاعل له مقصداً على الاستمرار فلا حرج منه اعادة الامتناع سقط الانكار  
والايمان في الاكثار منه فلو ظن من جهة الضرب اليه او الى ماله او الى احد من المسلمين  
سقط الوجوب وحرمت الاكثار ثلثة بالقلب وهو وجوب اطلاقاً وباللسان وباليد  
دفع المنكر بالقلب او لا كما اذا عرف ان فاعله يترجى باظهار الكراهية وكذا ان عرف ان ذلك  
لا يكتفى بعرف الاكتفاء بضرب من الاعراض والحرر واجب واقتصر عليه ولو عرف ان ذلك لا  
يرفعه انتقل الى الاكثار باللسان من غير اللام من القول لا يبرهن ولو لم يرتفع الا باليد مثل  
الضرب وما شابه جاز ولو اقرق الى الجرح والقتل على وجهي نعم وقيل لا باذن الامام  
وهو الاظهر ولا يجوز لاحد اقامة الحدود الا الامام مع جرده او من نصبه لا فاعله او من  
يجوز للمولى اقامة الحد على مملوكه وهل يقم الرجل الحد على مملوكه وزوجه فيه تردد  
ولي واليمن قبل الجوار وكان قادراً على اقامة الحدود هل له اقامتها قبل نعم بعد ان  
يفعل ذلك باذن الامام الحق وقيل لا وهو الاحوط ولو اضطره السلطان الى اقامة  
الحدود جازح اقامته ما لم يكن قتلاً ظاهراً فانه لا تفتية في الدماء وقيل يجوز للمفتي ان يعا  
اقامة الحدود في حال غيبة الامام كالحكم بين الناس مع الامس من ضرر سلطان الوقت  
وجوب على الناس مساعدتهم على ذلك ولا يجوز ان يتعرض لاقامة الحدود ولا الحكم بين

الناس الاعراف بالاحكام مطلع على ماخذها عارف بكيفية ايقاعها على الوجه الشرعي  
ومع انصاف المتعز من الحكم بين الترافع اليه ويجب على المختم اجابة خصمه اذا  
دعاه الحق كما عنده ولو امتنع وانكر الحق في قضية الجرد كان مرتكباً للمعصية ولو امتنع الجائر  
قاضياً لمكرهه جاز الدخول معه دفعاً للفساد لكن عليه اعتدال الحق والعدل وما استطاع  
وان اضطر الى العمل بما هو عليه من الخلاف جاز ان لم يمكن التخليص ذلك ما لم يكن قتلاً  
بغير حق وعليه تتبع الحق ما امكن **كتاب التجارة** وهو مبني على اصول ثلاثة

فيما يكتب به ويقسم الى محرم ومكروه ومباح المحرم ايراد **الاول** الاعيان التي لا تجزى  
والاشياء والقطع وكل مانع التجزى الا دهان لقائه الاستصباح تحت السمان  
والدم وارفات وابوالا لا ينكح له ورجا قبل بخرم الا بالكلية الا بال  
والاول اشهر والخمسة جميع اجزائه وجلد الكلب وما يكون منه **الثاني** ما يحرم التجزى  
ما قصده كالات القوم مثل العود والريس وهياكل العبادة لا بدعة كالصليب الضمير  
الامت القار كالدرد والقطر وما يقضى له مساعدة على محرم كسبع السلاح لاعداء الذين  
واجارة المساكن والسفن للمحرمات وسبع العنب ليعمل خراييم الخشب ليعمل صنما ويكره بيع ذبح  
لمن يعملها **الثالث** ما لا ينقطع به كالسوخ بزيه كانت كالذهب والقرقة وفي الفيل ترد  
والاشبه جواز بيعه للاشتغال بغيره او بحرية كالتجدي والضفادع والسلاحف والظاني  
والسباع كلها الا الحرة والجوارح طائفة كانت كالبارزخا واشياء كالنهد وقيل يجوز بيع  
السباع كلها بغير الاشتغال بجلدها او بشرها وهو الاشبه **الرابع** ما هو محرم في نفسه ككل صفة

التجارة  
ما يفتى الاكابر  
وقر على كل واحد  
بقدر ما وجدته  
لا يشتر باج

والايمان وهو الاشبه والمعروف بقسم الى الواجب والندب فالامر بالواجب واجب المنفعة  
منهيب والمنكر لا يقسم فاللهي عنه كله واجب ولا يجوز ان ينكر ما لم يكن شرطاً لربعة ان  
يعلم منكر ايمان من المخطئ في الانكار وان يتجده تأثراً بكاره فلو غلب على قلبه وعلم بتكليفه  
لم يجب وان يكون الفاعل له مقصداً على الاستمرار فلا حرج منه اعادة الامتناع سقط الانكار  
والايمان في الاكثار منه فلو ظن من جهة الضرب اليه او الى ماله او الى احد من المسلمين  
سقط الوجوب وحرمت الاكثار ثلثة بالقلب وهو وجوب اطلاقاً وباللسان وباليد  
دفع المنكر بالقلب او لا كما اذا عرف ان فاعله يترجى باظهار الكراهية وكذا ان عرف ان ذلك  
لا يكتفى بعرف الاكتفاء بضرب من الاعراض والحرر واجب واقتصر عليه ولو عرف ان ذلك لا  
يرفعه انتقل الى الاكثار باللسان من غير اللام من القول لا يبرهن ولو لم يرتفع الا باليد مثل  
الضرب وما شابه جاز ولو اقرق الى الجرح والقتل على وجهي نعم وقيل لا باذن الامام  
وهو الاظهر ولا يجوز لاحد اقامة الحدود الا الامام مع جرده او من نصبه لا فاعله او من  
يجوز للمولى اقامة الحد على مملوكه وهل يقم الرجل الحد على مملوكه وزوجه فيه تردد  
ولي واليمن قبل الجوار وكان قادراً على اقامة الحدود هل له اقامتها قبل نعم بعد ان  
يفعل ذلك باذن الامام الحق وقيل لا وهو الاحوط ولو اضطره السلطان الى اقامة  
الحدود جازح اقامته ما لم يكن قتلاً ظاهراً فانه لا تفتية في الدماء وقيل يجوز للمفتي ان يعا  
اقامة الحدود في حال غيبة الامام كالحكم بين الناس مع الامس من ضرر سلطان الوقت  
وجوب على الناس مساعدتهم على ذلك ولا يجوز ان يتعرض لاقامة الحدود ولا الحكم بين



ويعتبر الظالمين بما يحرم ونوع المناجحة بالباطل وحفظ كتب الطلاق ونحوها الغيب  
 وحجج المؤمنين وتعلم السر والكتابة والفتاوى والشعور والقرار والغنى بما يخفى الخلق له ونحوه  
 كتب اللبن بالماء ونحوها لا غطره ونحوه من أجل ما يحرم عليه **السابعة** ما يجب على المالك  
 فعله كغسل الموتى وتكفينهم ودفنهم وقدرهم لاكتساب أشياء أخرايق في أماكنها إنشاء الله تعالى

**مسألة** أخذ الأجرة على الأذن حرام ولا بأس بالزني من بيت المال وكذا الصلوة بالناس  
 القضا على تفصيل ولا بأس بأخذ الأجرة على عقد النكاح **والثانية** نكاح ما يكره لا ينعقد  
 يحرم أو مكره غالبا كالزني وسبع الكفان والطعام والرفق واتخاذ الذم والحسن  
 وما يكره لصحة النكاح والنجاسة إذا اشترط ضرب العقد وما يكره لنظر الشبه كالتسليم  
 ومن لا يجنب المحارم وتذكير أشياء الخريد كمنه أن يباها إنشاء الله تعالى وما عدا ذلك حباح

**الاولى** لا يجوز بيع شيء من التلاب الاكل الصيد وفي كل الماشية والزرع والمخاط ترد  
 ولا يشبه للتع نعم يجوز اجارتهما ولكل من هذه الأربع دية لو فسد غير المالك **الثانية** ارتبا  
 حرام سواء حكم لباذله أو عليه بحق أو باطل **الثالثة** إذا دفع الإنسان مالا إلى غيره لمصرفه  
 في قبيل وكان المدفع اليه يصفهم فان عين له على مقتضى عينه وإن أطلق جاز أن يأخذ  
 مثلا أحدهم من غيره بزيادة **الرابعة** المولاية من قبل السلطان العادل جائز وما وجبت  
 كما عينه امام الاصل ان لم يمكن دفع النكران للمعروف بما يحرم من قبل الخلفاء  
 لم يامن اعتاد ما يحرم ولما من ذلك دفعه على الامر بالمعروف استحب لو كان جاز للدخول  
 دفعا للضرر بالبر على كراهية دون ذلك الكراهية لدفع الضرر بالكثر بالنقض والمال أو الخوف على بعض

المؤمنين **الخامسة** إذا كرهه الجائر على الولاية جاز له الدخول والعلم بما يجره مع عدم  
 على التقضى لا في الدماء المحرمة فانه لا فدية فيها **السادسة** جواز الجائر ان يعلق جرحا  
 بعينه فهي حرام فان فيها اعادها على المالك وان جهله وتغيبه المولى ليدقق  
 عنه ولا يجوز اعادةها على غيره ما كرهه المالك **السابعة** ما يأخذه السلطان

الجائر من الغلات المقاسمة الا مولا باسم الخراج عن حق الارض ومن الانعام  
 باسم الزكوة بغير ابتياعه وقبوله هبته ولا يجزى عاقدة على اربابه وان عرف به  
**الفصل الثاني** في عقد البيع وشروطه وادابه العقد هو اللفظ الذي يقر المالك  
 مالك الى اخره بغير معلوم ولا يكتفى المتقاضين غير لفظ وان حصل من الامارات  
 ما يلبس على ارادة البيع سواء كان في الحقيقة والخطير فيقيم مقام اللفظ لا فائدة مع  
 ولا ينفذ الا بلفظ الماسخي فلو قال اشترى او ابتع او بيعك لم يصح وان حصل

وكذا في طرف القبول لمثل ان يقول بعني او يبعني لان ذلك اشبه بالاستعداد  
 او الاستعلام وهذا يشترط تقديم الاجاب على القبول فيه تردد ولا يشبه عدم  
 الاشرط ولو قبض المشتري ما ابتاعه بالعقد انفسا لم يملكه وكان ضمنه عليه  
**اما الشرط** ففهما ما يتعلق بالمعاقدين وهو البلوغ والعقل واختيار فلا يصح  
 بيع الصبي ولا شراره ولو اذن له الولى وكذا لو بلغ عشرة اقل على الاظهر  
 وكذا المجنون والمغنى عليه والسكران غير المميز والمكره وإن ضحى كل منهم بما فعل بعد  
 ذوالعنفه على المكره بالوثق في بيعا وتيم ولو باع المولى او اشترى بغير اذن سيده

لا بد من ان يكون  
 من العقود والاشياء  
 من الدائم ما هو  
 مع مراعاة القواعد  
 مع القدرة وعدم  
 يحسن الحكم











والتزامه في السعة وقت النفاذ وحده المسمى في ستم اجتهاد على الاظهر ان يتوكل  
 خاضعا له وقيل بحكمه ولا يشبهه بلحق بذلك مستلذان **الاول** تلحق بالبيان مكره في  
 اربعة فروع اذا قصد ولا يكره ان اتفق ولا ثبت البائع الخيار ان ثبت الغبن الفاحش في  
 الخيار على الغن مع القدرة وقيل لا يسقط الا بالاسقاط وهي الاشبه وكذا حكم الغبن وهما ان  
 ينزل زيادة من وطاءه البائع **الثانية** الحكم كالمكره وقيل حرام والا ولا يشبهه وان لم يكن  
 في الحظيرة والشعر والقر والزيب والتمن وقيل في الخيار ان يستقيم للزيادة في الغن وان كان  
 بالغ اخر ولا يادون شرط تعرفه ان يستقيم للزيادة في الغن ثلثة ايام وفي الرخصه يعين في  
 الحكم على البيع ولا يبرعه ولا يبرعه ولا يبرعه **الفصل الثاني** في الخيار والنظر في اقسامه واحكامها  
**واما اقسامه** فثمة **الاول** خيار الجدل فاذا حصل الاجاب والقبول للعقد البيع والكل من المتاعين  
 خيار الفسخ مادام في الجدل لو ضرب بينهما حال لم يطل الخيار وكذا لو اكرها على التعريف في بيعها  
 من الخيار ويسقط بان شرطه في العقد ومفارقة كل واحد منهما صاحب له يخطون  
 بايجابها اياها او احدها ورجى الاخر ولو ائتم احدها سقط خياره دون صاحبه ولو جرحه  
 فكنت خيارا لمساكت باقي ذلك الاخر وقيل لا يسقط والا يشبهه ولو كان العاقد واحدا  
 عن اثنين كالاربع الجدل كان الخيار ثابتا ما لم يشترط سقوطه ان يلزمه عنها بعد العقد او بعد  
 للجعل الذي عقده على يولي **الثاني** خيار الجوان والشرط فيه كله ثلثة ايام المشتري خاصة  
 دون البائع على الاظهر ويسقط بان شرطه في العقد وبالترامه بعدة وبتصرفه  
 سواء كان تصرفا لزمه البيع او لم يكن كالمهبة قبل القبض **الثالث** خيار الشرط وهو  
 من الخيار ويسقط بان شرطه في العقد ومفارقة كل واحد منهما صاحب له يخطون

القول في خيار الجدل  
 هو الذي يبرعه ولا يبرعه ولا يبرعه  
 وهو الذي يبرعه ولا يبرعه ولا يبرعه  
 وهو الذي يبرعه ولا يبرعه ولا يبرعه

القول في خيار الجدل  
 هو الذي يبرعه ولا يبرعه ولا يبرعه  
 وهو الذي يبرعه ولا يبرعه ولا يبرعه  
 وهو الذي يبرعه ولا يبرعه ولا يبرعه

يجب ما يشترطه او احدها لكن يجب ان يكون مدة مضبوطة ولا يجوز ان يناط بها  
 الزيادة والنقصان كقدوم الحاج ولو شرطه كذلك بطل البيع وكل منهما ان يشترط  
 الخيار لنفسه ولاجنبي له مع الاجنبي ويجوز ان يشترط المبيع واشترط مدة بقاء البائع  
 الغن اذا شاء ويبرع المبيع **الرابع** من اشترى شيئا ولم يكن من اهله الخيرة وظهر فيه غبن  
 لم يجز العادة بالتعاقب بكان له فخر اذا شاء ولا يسقط ذلك الخيار بالتصرف في المخرج  
 عن الملك او لم يمنع مانع من مده كالاقتلاذ في الامتد والعق وكيفية بيان **الحال**  
 من بطل ولم يقبض الغن ولا حكم المبيع ولا يشترط تاخير الغن فالبائع لا يبرعه ثلثة ايام فان  
 جاء المشتري بالغن ولا كان البائع اولى بالمبيع ولو تلف كان من مال البائع في الثلثة وبعد  
 على الاشد واذا اشترى ما يفسد من ثوبه فان جاء بالغن قبل المدة فلا بيع له وخيار  
 العيب ياتي في بابه انتفاء الله **واما احكامها** فيشتمل على سائر **الاول** خيار الجدل لا يثبت في ثمن  
 من العقد عدا البيع وخيار الشرط يثبت في كل عقد عدا النكاح والوقف وكذا الايمان والطلاق  
 والعق الا على رواية شاذة **الثانية** التصرف يسقط خيار الشرط كما يسقط خيار الثلثة  
 ولو كان الخيار له او تصرف احدها سقط خياره ولو كان احدها وتصرف الاخر سقط خيار الثلثة  
**الثالثة** اذا مات من الخيار انتقل الى الورث من اعيان الخيار كان ولو جرح قام وليه  
 مقامه ولو مات العبد لم يقبض تصرفا كولي ولو كان الميت عملا مادام ثابت الخيار ولو كاه  
**الرابعة** المبيع يملك بالعقد قبله بقبض الخيار والا ولا يظهر له تجديد غنا كان للثمن  
 ولو فسخ العقد رجع على البائع بالغن ولم يرجع البائع بالخيار **الخامسة** اذا تلف المبيع قبل

القول في خيار الجدل  
 هو الذي يبرعه ولا يبرعه ولا يبرعه  
 وهو الذي يبرعه ولا يبرعه ولا يبرعه  
 وهو الذي يبرعه ولا يبرعه ولا يبرعه

القول في خيار الجدل  
 هو الذي يبرعه ولا يبرعه ولا يبرعه  
 وهو الذي يبرعه ولا يبرعه ولا يبرعه  
 وهو الذي يبرعه ولا يبرعه ولا يبرعه







كأنه كان يبيعها

فيما كان يبيعها

فيه واسم المشت في الابنية معن والدخ وفي دخول المتاجر فهد ودخولها  
 اشبه ولا يدخل الروح للمنتج الامع الشط ولو كان في الدار مثل او شجر لم يدخل البيع فان  
 قال سبوقها قبل يدخل ولا في هذا شيئا بل وقال وما دار عليه ما عليها او ما  
 لدخوله واذا استثنى غلظة فله الممل بها والخرج وتسمى اندما في الارض ولو باع  
 ارضا وفيها غل او شجر لم يحكم كذلك وكذا لو كان في ارض سوله كانت له حكم  
 تسخايف او لم يكن كمن يفتيه في الارض حتى يحدد ولو باع غلظا لم يثمنه لغيره  
 للبايع لان اسم الغلظة لا يتناولها ولقولهم موباع غلظا ثمرة للبايع الا ان  
 يشتريها المشتري ويبيعها للشري بغيره نظر الى الشك وكذا لو اشترى  
 موبعا فهو المشتري على ما افق به الاتفا ولو اشغل الغلظ بغير البيع فالشقة للثا  
 سوله كانت موبعة او لم يكن وسواء انقلعت بعد معاوضة كالاجارة والكلج  
 او بغير عوض كالحبة وشبهها والابار تحصل ولو تشقت بنفسها وابتزها اللواتج  
 وهو معتبر في الاثا ولا يعتبر في حق الغل ولا في غير الغل من انواع الشجر اقتضا  
 على موضع الوفاق فلو باع شجرة اثمرت للبايع على كل حال وفي جميع ذلك لم يثبت  
 الثمرة حتى يبلغ او ان اخذها وليس للمشتري ان ياكلها اذا كانت قد غلظت سواء  
 كانت ثمرة في تمام كالقطن والجوز او لم يكن الا ان يشتريها المشتري وكذا  
 كان المقصود من الشجر وهو قوله للبايع بغيره او لم يثبت **فروع الاول** اذا باع  
 الموبع بغيره كان المؤبر للبايع والاخر للمشتري وكذا لو باع المؤبر لواحد غير

والمدخل

فيما كان يبيعها

فمرة كان المشتري بغيره

فيما كان يبيعها

المؤبر

المؤبر لآخر **الثاني** بغيره الممنوع من الاصل يرجع فيها الى العادة الارطيا فكذلك  
**الثالث** يجوز سق التربة والاصول فان اشترى احدهما اجبر المتع فان الشقي  
 احدهما جازنا معطية للمتاع لكن لا يرد على قدر الحاجة فان اختلفا رجع فيه  
 الى العلة الخيرة **الرابع** في الاجار المخلوطة في الارض والعارن تدخل في بيع الارض لانها  
 مواضعها وفيه تردد **النظر الثاني** في التسليم اطلاق العقد يقتضي تسليم البيع  
 والثمن فان امتنع اقبل وان اشترى احدهما اجبر المتع وقبل جبر البايع الا في الاول  
 اشبه سوله كان الثمن عينا او دينا ولو اشترط البايع تأخير التسليم لمدة معينة  
 جاز ذلك ولو اشترط المشتري تأخير الثمن وكذا لو اشترط البايع سكي الدار او ديكوب  
 الدابة متى معينة كان ايضا جازا او القبض هو الغلبة سواء كان البيع لا ينقل  
 كالعقار او ما ينقل او يحول كالشوب وهو صر والدابة وقبل فيما ينقل القبض باليد  
 وبالحمل فيما يكال والانتقال به في الحيوان والاول اشبه واذا تلف البيع قبل تسليم  
 للمشتري كان مالا للبايع وكذا ان نقصت ثمنه بحيث فيه كان للمشتري  
 ردة في الاثر **مسائل** اذا حصل البيع ثمنه كان للنتاج  
 او ثمة الفل للقطعة كاذ ذلك للمشتري فان تلف الاصل سقط الثمن والمشتري  
 ولو تلف الثمن مع تقيط لم يلزم البايع رده **الثاني** اذا اختلط البيع بغيره في يد البايع  
 اختلط الا يميز فان دفع لم يجز للمشتري جاز ولا امتنع البايع قبل بغيره البيع لتعد  
 التسليم وعكس ان للمشتري بالخيار اثناء دفع وان شاء كان شريكا للبايع

في تلك الفترة فان كان يبيعها

فيما كان يبيعها

فيما كان يبيعها







الثوب فقال بل هذا فضا دعويان فبقي الثوب وبطل دعويها ولو اختلفت  
 اتيان وقيمة المشتري كان القول قوله وانه البايع في البيع وورثة المشتري في الثمن  
**الرابعة** اذا قال بعثك بعبد فقال بل بعتي او بعتي بغيره او قال بعتي قبل التفرغ  
 الاخر فالقول قوله من يدعي صحة العقد مع يمينه وعلى الاخر البينة **النظر الخامس**  
 الشروط وضابطه ما لم يكن مؤديا الى جهالة المبيع او الثمن ولا مخالفا للكتاب والسنة  
 ويجوز ان يشترط ما هو صالح اذا لم يخلت قدرة كفصارة الثوب وضابطه ولا يجوز ان  
 لا يدخل في مقدور كبيع الزرع على ان يجعله سنبلا وسبع الربط على ان يجعله ثرا ولا يبي  
 باشرط بتيقنه ويجوز ما يتبع المملوك بشرط ان يعقده او يديره او يملكه ولو شرط ان لا  
 او شرط ان لا يفتقها او لا يطأها قبل بيع البيع وبطل الشرط ولو شرط في البيع ان يقين انسان  
 بعض الثمن او كله صح البيع والشرط **تفريع** اذا شرط العتق في بيع المملوك فان اعتقه فقد تم البيع  
 وان امتنع كان للبايع خيار الفسخ وان مات العبد قبل عقده كان البايع بالخيار **النظر**  
**سادس** في التنازع من الحكم العقد الصبر لا يصح بيعها الا مع المعرفة بملكها او من زعمه  
 باعها اجزا منها متاعا مع الجهالة بغيرها كذا لو قال بعثك فغير منها بدهم او  
 بعثك ما كل فغير بدهم ولو قال بعثك فغير منها او فغير من مثله صح وسيم ما يكفي في التنازع  
 جائز كان يقول بعثك هذه الارض وهذه الساحة اجزا منها متاعا ولو قال بعثك ما كل  
 فزاع بدهم لم ينعى الا مع العلم بغيرها فان قال بعثك عشرة اذرع منها وعين المتنازع  
 جائز ولو اجمعه لم ينجز جهالة المبيع وحصول التنازع في اجزائها بخلاف الصبر ولو باعته فلهما

القصة  
 حاشية  
 حاشية

زرع اجمع فزاع  
 باعهم

ارضا على

ارضا على اجزائها معينة وكانت اقل من الثمن بالخيار بين بيع المبيع واخذها حصصا  
 من الثمن وقيل بل بكل الثمن والا فلا شبهة ولو زاد ثمن كان الخيار للبايع بين الفسخ  
 والثمن وكذا ما لا يتجاوز اجزاه ولو نقص ما يتجاوز اجزاه ثبت الخيار للمشتري بين  
 الرد واخذ حصصه من الثمن ولو جمع بين شيئين مختلفين في عقد واحد ثبت  
 كبيع سلفا واجارة وسبع او كالح واجارة صح ونقط العتق على قيمة المبيع واجارة  
 المثل وهو المثل وكذا يجوز بيع الثمن بغيره ولو قال بعثك هذا الثمن بغيره فكل  
 بهم كان جائزا **الفصل الخامس** في احكام العيوب فان ظهر عيب سابق على العقد  
 للمشتري خاصة بالخيار بين فسخ العقد واخذ الارض ويسقط الرد بالثمن من  
 العيوب والعلم بالعيوب قبل العقد وباسقاطه بعد العقد وكذا الارض ويسقط  
 الرد باحداثة فيه حد كالعقود وقطع الثوب سواء كان قبل العلم بالعيوب بعد  
 جود عيب بعد القبض ونبت الارض ولو كان العيب الحادث قبل القبض لم ينعى الرد  
 واذا المراد بيع العيوب لا في اعلام المشتري بالعيوب او المتري من العيوب مفصلة  
 ولو اجملا وانما اذا ابتاع شيئا صنفه وعلم بعيبه احدهم لم يجرى له العيب في دونه  
 ردها واخذ الارض وكذا المشتري اثنان شيئا كان طهارة او اسأله مع الارض في  
 لاحدا رده نسيبه دون صاحبه واذا طلى لامة ثم علم بعيبها لم يكن له ردها فان  
 كان العيب جلا لانه ردها معها نصف ثمنها وان كان الرطل ولا يرد مع الرطل في عيب  
 الجبل **القول** في اقسام العيوب والضابط ان كل ما كان في اصل الخلقة فزاد او نقص فله عيب  
 في الغاية المذكورة لم يكتف في العيب

حاشية  
 حاشية  
 حاشية

حاشية  
 حاشية  
 حاشية











والله اعلم بالصواب

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

فإنها مفاعلة من الرفع فإذا قال يعطك مائة ووضيعة درهم من كل عشرة فالفق  
سعون وكذا القول الموضحة العشرة ولولا من كل أحد عشر كان الثمن أحدا  
سعين الأجزاء من أحد عشر جزءا وهم **الفصل السابع** في الربو وهو ينفق  
البيع مع وصفين الخسبة والكيلو والوزن وفي الفرض مع اشتراط الفع مال الكس  
فياق **والا** لا فيقف بيا نه على امرى الا وله بيان الجنس وضابطه كخشب ينبت  
لفظ خاص كالخطة عتله والاربعه فحق بيع المتجاس من زباو وزن نقياو  
مع زيادة ولا يجوز سلاف احدها في الاخر على الاظهر ولا يشترط التقابض قبل  
المقرق الا في الصرف ولو اختلف الجنان جاز المتائل والتفاضل نقدا وفي النسيئة  
تردد ولا حوط المنع والخطة والشعير جنس واحد في الربو على الاظهر لثنا والماس  
الطعام هما نوع الفحل جنس واحد وان اختلفت انواعه وكذا ثمر الكروم وكل  
ما يعمل من جنس يحرم التفاضل فيه كالخطة بديقه والشعير بديقه والدليل على  
من التمر بالتمز كذا ما يعمل من العنب بالعنب وما يعمل من جنتين بجنس يبيعه بهما  
وبكل واحد منهما بشرط ان يكون في الثمن زيادة عن مجاشته والجم مختلف يجب  
اختلاف اسم العيون فلم يجر العنب والجوا من جنس واحد لدخولهما تحت لفظ العنب  
في لحم الضأن والعرج جنس لدخولهما تحت لفظ الغنم والابداهاها وبجانب واحد  
والحمام جنس واحد ويقوى عندي ان كل ما يتخص باسم منه فهو جنس على الفقه  
كالغياقي والرشاين وكذا السمك والرجني من كل جنس يخالف لاهلية والابن

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

والتحقيق في الحوادث الخاصة بالملك والخاصة  
بالدولة على ما تقتضيه المصلحة العامة







نقبا

[illegible][illegible]



والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب











لا يمكن التخصيص ولا بد أن يكون العبارة الدالة على الوصف معلومة بين المتعاقدين  
ظاهرة في اللغة حتى يمكن استعمالها عند اختلافها وإذا كان الشيء مما لا  
بالوصف لم يصح السلف فيه كاللحمية ومشتية والخبز في الجلود تزيد وتقل  
يخون مع المناهضة وهو خرج عن السلم ولا يخفى في البيل المعلى ويجوز  
في عينا قبل عتها ولا في الجواهر إلا في تعدد ضبطها وتفاوت الأثمان  
مع اختلاف أوضاعها ولا في العقار ولا في الضيق ويجوز السلم في الخضرة والبركة  
وكذا ما يفتيه الأخص في البيض والجود واللون في الخبز كالأصناف  
والألبان والسمون والشحم والأطياب والملايس والاشربة والأدوية بسيطة  
ومركباتا لم يشبه مقدار عقاقيرها في جنس مختلفين صفقة واحدة في  
الاسلاف في شاة لوبن ولا لحم سلقها فيه لبن أو شاة من شأنها في جود شاة  
ولها وقيل لا يجوز لأن ذلك مما لا يوجد له ما أدى إلى التفرق في جوارحه ولو لم يكن  
للمو في الاسلاف في جوارز القنز تردد **الشروط الثمانية** فيض ماس لما قبل الفرق شرط  
في صحة العقد ولو اتفق قبله بطل ولو قبض بعض الثمن ختم في المقوض وبطلت البتة  
ولو شرط أن يكون الثمن من ذنب عليه فيل لا يتبع ذنبه وقيل كره وعقل  
**الشرط الرابع** تقدير السلم بالكيل أو الوزن العامين ولو عدا على صغره جوهلة أن يكيا



بجهل لم يرفع ولو كان معينا ويجوز الاسلاف في الترتيب انما كان كذا كل من دفع وجب  
 بجهة الاسلاف في العدد عند الوجه لا لا يجوز في القعب اخذنا ولا في الخطب جزمنا  
 ولا في الجزو رجزنا ولا في الما رجزنا وكذا لا بد ان يكون راس المال مقدرا بالكيل الفاعل  
 او الوزن ولا يجوز الاقتصاد على شاهدة ولا يكفي دفع مجهول كقبضة من دراهم وقبة  
 من طعام **الشرط الثاني** تعيين الاجل فلا ذكر اجلا مجهولا كان يقول متى ارادت ان اجلا مجهولا  
 الزيادة والنقصان كعدم الحاج كان باطلا ولو اشتراه حالا قيل يطل ويقتل ويحرق وهو الذي  
 لكن بشرط ان يكون عام الوجود في وقت العقد **الشرط السادس** ان يكون وجوده غالبا وقت التعاقد  
 حله وان كان معدوما وقت العقد ولا بد ان يكون الاجل معلوما للمتعاقدين واذ قلنا ان  
 الى جادى حمل على اقرها وكذا الى ربيع وكذا الى الخمس المجمع ويحمل الشهر عند الاطلاق على  
 عقد بين الهلاليين ان تلتين يوما ولو قال الى شهر كذا حل بالجزء من ليلة الهلال نظر الى اول  
 ولو قال الى شهر ما ان كان في اول الشهر عند شهرهلة وان وقع العقد في اثناء الشهر انهم في الشهر  
 بقدر الغاي من شهر العقد وقيل بجهة تلتين يوما وهو شبه ولو قال الى يوم الخميس حل باليوم  
 منه ولا يشترط ذكر موضع التسليم على الا انه ولو كان في حرمه في **المفصل الثالث** في احكام  
 وفيه مسائل **الاول** اذا اسلف في شيء بين بيعه قبل حله ويجوز بعد وان لم يقبض على اوجه  
 من هذه على وعلى غيره على كراهية وكذا يجوز بيع بعضه وتوقيته وتولية بعضه فلا  
 غم باعنا لئلا كراهية **الثانية** اذا دفع المسلم اليه دون الصفة وبضئ السلم صح وبضئ السلم  
 شرط ذلك الاجل التبعي او لم يشترط وان اتي بمثل صفة وجب قبضه او ابراه المسلم اليه ولو اقبضه او لم يقبض  
 بشرط ان يكون العقد

بجهة

قبضه الحاكم ان اسلف المسلم اليه ذلك ولو دفع في الصفة وجب قبضه ولو دفع في الكمية  
 قبضه الزيادة اما لو دفع غيره فبجانبه لم يبرأ الا بالتراضي **الثالثة** اذا اشترى كرا من  
 طعام بمائة درهم بشرط تاجيل خبزين بطول الجوع على قباله ولو دفع خبزين بشرط الباقي  
 دين للمسلم اليه صح فيما دفع وبطل فيما قبال الدين وفيه تردد **الرابعة** لو شرط ان يضعها  
 للتسليم فتراضيا لقبضه في غير جائز وان امتنع احد المتعاقدين **الخامسة** اذا قبضه ففقد عين  
 وبقي المسلم اليه فظن وجده عيا فزده ناله ملكه عنه وما للحق ان التمس تسليمه اليه  
**السادسة** اذا وجد باس للمسا عيا فان كان من غير جنسه بطل العقد وان كان جنسه  
 رجع بالارشاء وان اختار المدان كان له **السابعة** اذا اختلفا في القبض هل كان قبل التعاقد  
 او بعد فالحق قبل من يدعي الصحة ولو قال البائع قبضته ثم ردته اليك قبل التعاقد  
 كان الصدا قوله مع عينية مرا عا لباية الصحة **الثامنة** اذا حل الاجل تأخر التسليم  
 ثم طالب بعدا بقطاعة كان بالخيار بين الفسخ والتعدي ولو قبض البعض كان له الخيار في  
 الباقي وله الفسخ في الجميع **التاسعة** اذا دفع الى صاحب الدين عرضا على ان يقضاه او  
 احتب بقبضته اليوم القبي **العاشر** يجوز بيع الدين بعد حله على الذي هو عليه وعلى غيره  
 فان باعها بغيره جاز صح وان باعها بمضمون حاله صح ايضا وان اشترط تاجيل قبل سيطرته  
 بيع دين بدين وقيل بكرة وهو شبه **الحادي عشر** اذا اسلف في شيء بشرط مع السلف  
 شيئا معلوما صح ولو اسلف في غم بشرط اصواف سمعتة قبل بيعه وفي الاوصاف  
 الاختبة ولو شرط ان يكون الثوب من غزل صامرة معينة ان الغلة من خارج معينة لم يبرأ به  
 الا بغيره

لا يبرأ به الا بغيره







لا يشترط اللفظ بل يكفي القبض  
صرح به الدكتور سعيد

[illegible][illegible]



ولو كان له ضمان كان عليه العبد كسدهم واذا اذن له في التجارة اقتصر على موضع الا  
فلو اذن له بقدر معين لم يرد ولو اذن له في الاتجار انصرف الى النقد ولو اطلق له  
النسيئة كان الثمن في ذمة المولى ولو تلف الثمن وجب للمولى عرضه واذا اذن له في التجار  
لم يكن ذلك اذنا للمولى المأذون لاقتدار الضرر في مال العبد الى ما يصح الاذن ولو اذن  
له في التجارة دون الاستدانة فاستدان وتلف المال كان له الزم العبد وتلف  
يستسرع بمجلا ولعلم ياذن في التجارة والاستدانة واستدان فتلف المال كان له  
لنفسه ينتج به ذمة المولى فلو ان آذا اقتضى واشترى اخيرا اذن كان له  
ولم يتعد العين وان تلفت شيئا ماذا اعتق وايسر الثاني اذا اقتضى مالا فاق  
المولى وتلف به ذمة كان المقرض يدين مطالبه المولى واتباع المملوك اذا اعتق  
وايسر **قائمة** اجرة الكلب وذلك المتاع على البائع واجرة ناقدا الثمن وولائه  
على المتاع واجرة بائع الامتعة على البائع ومشتريها على المشتري ولو بيع ثم  
اجرة ولو احرار المالك واذا باع واشترى فاجرة ما يتبع الامر ببيعة واجرة  
على الامر بالشرا لا ينولها الواحد واذا هلك المتاع في يد الدال لم يضمنه ولو  
فوطئ فيه وله اختلاف في النفيط كان القول قول الدال مع يمينه ما لم يكن القدر  
بينه وكذا التوثيق للنفيط واختلاف في القيمة

**كتاب الرهن**

والنظير له يستلحق فصولا **الاول** في الرهن وهو وثيقة لدين المتيقن  
والنظير له يستلحق فصولا **الاول** في الرهن وهو وثيقة لدين المتيقن  
والنظير له يستلحق فصولا **الاول** في الرهن وهو وثيقة لدين المتيقن  
والنظير له يستلحق فصولا **الاول** في الرهن وهو وثيقة لدين المتيقن

والنظير له يستلحق فصولا **الاول** في الرهن وهو وثيقة لدين المتيقن  
والنظير له يستلحق فصولا **الاول** في الرهن وهو وثيقة لدين المتيقن

والنظير له يستلحق فصولا **الاول** في الرهن وهو وثيقة لدين المتيقن  
والنظير له يستلحق فصولا **الاول** في الرهن وهو وثيقة لدين المتيقن

عنده او ما ادى هذا المعنى ولو عجز عن النطق كلفت الاشارة ولو كتب بعد  
والحالة هذه وعرف ذلك من قصد جاز والقيد هو الرضا بذلك الاتجار  
الا يهتاج سفر وحضر وهل القبض شرط لا يقبل فهو هو الاخر ولو قبض من  
غير اذن الراهن لم ينعقد وكذا لو اذن في قبضه ثم رجع قبل قبضه وكذا لو اذن بالقبض  
ثم جن او عجز عليه او مات قبل القبض ليس استدامة القبض شرطا فلو عاد الى الراهن او  
نصر فيه لم يخرج عن الرهانة ولو رهن ما هو في يد المهرن اذ لم يكن غنما تحقق  
القبض ولو رهن ما هو غائب لم يرد هنا حتى يحضر المهرن او القائم مقامه عند اذنه  
وقبضه ولو اقر الراهن بالاقتراض فقي عليه اذ لم يعمل كذبه ولو رجع لم يقبل بغيره  
ويصح دعاه لو ادى الحياطة على الاثر او يتبعه المهرن على المهرن على الاشياء  
يجوز تسليم المتاع الا برضا شريكه سواء كان ما ينقل او لا ينقل على الاشياء **الثاني** في الرهن  
ومن شرطه ان يكون غنما مملوكا يمكن قبضه ويصرفه سواء كان متاعا او منفرا فان لم يكن  
دينه لم ينعقد وكذا لو رهن متعة سكنى الدار وخدمت العبد في رهن للمدبر ترد  
والجيران رهن رتبة ابطال التدبير اما الوصع برهن خدمته مع بقاء التدبير يبر  
التفاتا الى الرقابة المتضمنة لجواز بيع خدمته وقيل لا لتعدد بيع المتعة منفردة وبها شبه  
ولو رهن ما لا يملك لم يضمن ويقف على اجازة المالك وكذا لو رهن ما يملك وما لا يملك  
مضى في ملكه ووقف في حقته الشريك على اجازته ولو رهن المسلم خمر لم يصح ولو كان عند  
ذوقه ولو رهنه الذي عند مسلم لم يصح ايها ولو وضعه على يد ذي على الاشياء ولو رهنه

والنظير له يستلحق فصولا **الاول** في الرهن وهو وثيقة لدين المتيقن  
والنظير له يستلحق فصولا **الاول** في الرهن وهو وثيقة لدين المتيقن

والنظير له يستلحق فصولا **الاول** في الرهن وهو وثيقة لدين المتيقن  
والنظير له يستلحق فصولا **الاول** في الرهن وهو وثيقة لدين المتيقن







غيرها من غير اذنها ولو سلم ضمن ولو استقر افضه الحاكم ولو كانا غائبين واراد تسليمه  
 الى الحاكم او عدل آخرين غير ضيق لم يجز ويضمن لو سلم وكذا لو كان احدهما غائبا وان كان  
 هناك عند سلمه الى الحاكم ولو دفعه الى غيره غير ذن الحاكم ضمن ولو وضعه على يد  
 لم يفرقه بها احدها ولو اذن له الاخر ولو باع المرتهن الرهن او العبد ودفع الثمن الى  
 المرتهن ثم ظهر ضيقه على يده يمكن للمشتري الرجوع على المرتهن اما المستحق الرهن استعاضا  
 المشتري الثمن منه واذا امانت المرتهن كان للراهن الامتناع من تسليمه الى المشتري فان  
 اتفقا على امين والاسلمه الحاكم الى من يرضيه ولو كان العبد نقله الحاكم الى امين  
 غيره وان اختلف المرتهن والمالك **الكسبي** في الرجوع وفيه مقاصد **الاقا** في الحكم  
 بالراهن لا يجزى للراهن التصرف في الرهن باستخدام ولا سكنى ولا اجارة ولو باع او وهب  
 وقف على اجارة للمرتهن وفي صحة العتق مع الاجارة تردد والوجه الجواز وكذا المرتهن في  
 عتقه مع اجارة الراهن تردد والوجه المنع لعدم الملك ما لم يسبق الاذن ولو وطى الراهن  
 الامه فاجلها صارت اتم ولله ولا يظلم الرهن وهو يتبع قبلا مادام الولي حيا وقبل  
 نعم لان حق المرتهن اسبق والا ولم يشبه ولو وطى الراهن باذن المرتهن لم يجز  
 عن الرهن بالوطى ولو اذن له في بيعها فباع بطل الرهن ولا يجب جعل الثمن رهنا ولو وطى  
 اذن الراهن للمرتهن في البيع قبل الاجل لم يجز للمرتهن التصرف في الثمن الا بعد خلاه  
 ولو كان بعد حله فباعه واذا اجل ونقده اذا كان للمرتهن البيع ان كان قبل  
 والا دفع امره الى الحاكم ليقره الى البيع فان امتنع كان له حبه وله ان يبيع عليه

في احكام  
 في احكام  
 في احكام

جملها

في احكام متعلقة بالرهن الرهن لا يزم من جهة الراهن ليلو له ان يضاعف الامع  
 اقتباس الدين او الاصل منه او يصرح للمرتهن باسقاط حقه من الرهن وان  
 بعد ذلك يبقى الرهن امانة في يد المرتهن ولا يجب تسليمه الا مع المطالبة ولو شرط  
 ان لم يؤت الا يكون الرهن مبيعا لم يصرح او يضمنه ثم جده ضمن ولم يزل الضمان  
 وكذا يبيع لو كان في يده يبيع فاسد ولو اسقط عنه الضمان صح وما يحصل الرهن  
 خزانة في الرهن ولو حلت الشجرة او الدابة او المملوكة بعد الاجرة كان كالمثل  
 رهنا كالاصل على اظهر لو كان في يد رهنا بين يدين متعاقبين ثم ادى احدهما  
 لم يجز ماله الرهن الذي يخصه بالدين الاخر وكذا لو كان له دينان وباحدهما  
 رهن لم يجز ان يجعل رهنا بهما ولا ان ينقله الى دين مستأنف واذا رهن بالبيع  
 باذن ضمنه بقيته ان تلف او قهر عادت ولو بيع بالكثر من مثله كان له المثل  
 بما يبيع به واذا رهن الفحل لم يدخل الثمن وان لم يدرى وكذا ان رهن الارض لم  
 النزع ولا الشجر ولا الفحل ولو قال بحقها دخل وفيه تردد ما لم يصرح وكذا ما يثبت  
 في الارض بعد رهنها سواء ائتمته الله سبحانه والراهن واجبت اذا لم يكن الغرض  
 من الشجر الرهن وهو يجب الراهن على ان الله قبلا ولا يقر نعم وهو لا يشبه ولو رهن  
 لقطعه مما يلفظ كالحياء فان كان الحق على قبل تجدد الثانية صح وان كانت خفا  
 تأخر يلزم منه احتياط الرهن بحيث لا يميز قبل يظل والوجه انه لا يظل وكذا  
 الحق في رهن الخطة ما يخرط والجرة ما يجزى واذا اجنى المرهن عدا غلقت الجناية

الرهن لا يثبت الا بالبيع  
 الرهن لا يثبت الا بالبيع  
 الرهن لا يثبت الا بالبيع

الرهن لا يثبت الا بالبيع  
 الرهن لا يثبت الا بالبيع  
 الرهن لا يثبت الا بالبيع

الرهن لا يثبت الا بالبيع























عقد شرط للتعهد لا ينفق التعهد بالمال لا قد يكون من عليه المضمون عنه مال موقوف  
 فيها ثلثة اقسام **الاول** ضمان المالكين ليعليه المضمون عنه مال وهو المسمى بالضمان  
 بقوله مطلق ويصح تحت ثلثة **الثاني** الضامن ولا بد ان يكون مكلفا جازا لا تصرف فلا يصح  
 ضمان الصبي ولا المجنون ولو ضمن المملوك لم يصح الا باذن مولاه ويثبت ما ضمنه في ذمة غيره  
 لا كسبه الا ان يشترط في الضمان باذن مولاه ولا يشترط ان يكون الضمان من مال معين  
 ولا يشترط على المضمون له ولا المضمون عنه وقيل يشترط والا فلا شبهة لكن لا بد ان يتبين  
 المضمون عنه ضمانا بما يصح معه العقد في الضمان عنه ويشترط رضا المضمون له  
 ولا عبرة برضا المضمون عنه لان الضمان كالقبض ولو انك بعد الضمان لم يطل على غيره  
 الاصح ومع تحقق الضمان ينتقل المالى لخدمة الضامن ويبرأ المضمون عنه ويوقف  
 المطالبة عنه ولو ابرأ المضمون له المضمون عنه لم يبرأ الضامن عن قبضه ولو ابرأ المضمون  
 فيه الملاءة او العلم بالاعمال او المسمى في امان اعصاه كان المضمون له في الضمان والعبود  
 على المضمون عنه والضمان المخرج لاجل ابراءه في الحال لا يترد ظاهر الجواز ولو كان الملاءة  
 حاكما فقتنه موجلا جازا سقطت مطالبة المضمون عنه ولا يطالب بالضامن لا بعد  
 الاجل ولو مات الضامن حل واخذ من تركته ولو كان الدين موجلا الى اجل فقتنه المخرج  
 من ذلك لاجل ابراءه ويرجع الضامن على المضمون عنه بما اذاه ان ضمن باذنه ولو ادى  
 بغير اذنه ولا يرجع اذا ضمن بغير اذنه ولو ادى باذنه وينقل الضمان بكتابه الضامن منضمه  
 الى القرينة الدالة لا مجردة **الثاني** حق المضمون وهو كل ما انشأ في الذمة سواء كان مستقرا

كالباع  
 كالباع  
 كالباع

ببيع بعد القبض وانقضاء الخيار او معض البطلان كالقن في مدة الخيار قبض  
 الثمن كان قبلة لم يقصر ضمانه عن البايع وكذا ما لم يلزمه لكن يولد الجواز  
 كالمعالة قبل فعل ما شرط وكذا السبق والرمية على تعدد وجهي ضمان ماله

الكتابة قبل ان لا يلزم ولا يولد الى اللزوم ولو قبل الجواز كان حسنا لتحقيقه في  
 ذمة العبد كما لو ضمن عنه مالا غيرا لالكتابة ويصح ضمان النفقة الماضية والحاضر  
 للزوجة لاستقرارها في ذمة النكاح دون المستقبل وفي ضمان الاعيان المضمون له  
 والمقبوض بالبيع الفاسد تردد واكثبه الجواز ولو ضمن ما هو امانة كالمضاربة وان  
 لم يقع لا نهائيت معنى يترد الاصل ولو ضمن ضامن ثم ضمن عنه آخره كذا المدة ضمانا  
 كان جائزا ولا يشترط العلم بكمية المالا فلو ضمن ما في ذمته صح على ان يشهد بانه ما تقدم  
 البيينة ان كان ثابتا في ذمته وقت الضمان لا ما يوجد في كتاب ولا ما يقرب المضمون  
 عنه ولا ما يحلف عليه المضمون له بريد الهين اما لو ضمن ما يتهد به عليه فصح لانه  
 لا يعلم شؤنه في الذمة وقت الضمان **الثالث** في اللواحق وهي مما لا ان ضمن

عمدة القن لزمه ذكره في كل موضع يثبت بطلان البيع من ارجاءه او بطلان الفسخ بالقبول  
 او تلف المبيع قبل القبض لم يلزم الضمان على البايع وكذا لو فسخ المشتري بغير بايع  
 اما لو طالب بالارشى يرجع على الضامن اما لو خرج لان استحقاقا قرأ ثابت عند  
 العقد وفيه تردد **الثانية** اذا خرج المبيع مستحقا يرجع على الضامن اما لو خرج  
 بعضه يرجع على الضامن بما قابله المستحق وكان الباقي بالخيار فان خرج  
 منه شيء يرجع على البايع

كالباع  
 كالباع  
 كالباع



والله اعلم بالصواب فان الحق مع الساجدين

[illegible]

وفى شروطه

ون شرطه واحكامه فالخلة عقد شرعي ليعمل بالمال من ذمة الى ذمة  
 بمثل وشرط فيها غرض المحل والمحال عليه والمحال ومع تحققه يتحول المال الى المحل  
 عليه ويرى المحل وان لم يبرأه المحل على الاظهر ويقع ان يجبل على من ليس عليه  
 دين لكن يكون ذلك بالضممان اشبه واذا حاله على المحل لم يجب القبول لكن لو قبل  
 لزم وليس له الرجوع ولو اقر اقل في الحولة جاهدا لجاله ثم بان فقر وقت الحولة  
 كان له الفسخ والعرد على المحل واذا اصابه عليه ثم احال المحل عليه بذل الذي صح  
 وكذا في تواتر الحولة واذا تحقق المحل الدين بعد الحولة فان كان مسئلة المحل عليه صح  
 عليه وان تبرع لم يرجع ويرى المحل عليه ويشترط في المال ان يكون معلوماً قابلاً  
 سواء كان له مثل كالطعام او اقل منه له كالعبد والنوب ويشترط تساوي المالين  
 ووضعا فتصا من السط على المحل عليه اذا لم يجب ان يدفع الاموال عليه وفيه  
 ولو اقل عليه فقبل وادى ثم طالب بما اذاه فعلى المحل ان له ان له عليه ما اذاه  
 المحل عليه فالقول له مع يديه ويرجع على المحل ويصح للموالة بما لا يكتسبه بعد حيا للمحل  
 وهو قبله قولا ولو باع السيد سلعة فاحلها بغيرها جاز ولو كان له على اجني دين  
 فاحل عليه بما لا يكتسبه صح لانه يجب تسليمه **وانما** احكامها فافاد **الاول** اذا اخلت  
 فقبض وقال المحل قصدت الركالة وقال الحق لا انا اخلتني فاعليك فالقول من المحل  
 لانه اعرف بالدين فيه ترد اداله ويقضى واختلفوا فقالوا وكذلك فقال بل اخلتني  
 فالقول من المحل قطعاً وما نفعلك من فالفقير له **الحال الثاني** اذا كان له دين على

ماري الما ليحيا  
 فموا علي سوف  
 له عليه ملا فامر  
 لما تبعد حيا الي  
 له علي احيي دين  
 لا اذ اخلت  
 فالف في الحبل

وَأَخْبَرَهُ الْعَلَامَةُ الْمَشْكُورَةَ عَالِمَ



اثنين وكل منهما كغيره لصاحبه وعليه للآخر من ذلك فاحاطوا بهما جميعا وان حصل الركن في المظنة  
**الثانية** اذا كان المشتري البائع بالثمن ثم رد البائع بالبيع السابق بطلت المظنة لانها تباع بالبيع  
 وترد فان لم يكن البائع قبض المالا فهو باق في ذمة المالك عليه المشتري وان كان البائع قبضه فقد  
 برى المالك عليه ويستعيد المشتري من البائع اما لو احوال البائع اجنبيا بالثمن على المشتري  
 فتح المشتري بالبيع او بامر جازم لم يطل الخ لانه انما تعلقت بغير المتباينين ولو ثبت بطلان  
 البيع بطلت المظنة في الموضعين **القسم الثالث** في الكفالة ويعتبر بضع الكفيل والكفيل كالمشتري  
 الكفيل عنه ويصح حاله وشروطه على الاظهر ومع الاطلاق يكون معجزة واذا اشترط  
 فلا بقاء يكون معلوما والكفيل له مطالبة الكفيل بالمكفول عاجلا وان كانت مطلقة  
 معجزة وبعد اجلا ان كانت موجهة فان سلمه تسليمها تاما ففي رأيي وان امتنع كان له حصة  
 يحضر او يودى ما عليه ولو كان في الحضر كان على كفاه له في الاحضار دون المالكين  
 فانه على كفاه الكفيل في الحضر وجب عليه ما شرطه المالك ومن اطلق عن يمينه صاحب الكفيل  
 فمراضع احضاره او اداء ما عليه ولو كان قاتلا لزمه احضاره او دفع الدية ولا بد من كون  
 الكفيل معينا فلو قال لكفلت احد هذين لم تصح وكذا لو قال لكفلت بزيدا وعمر وكذا لو قال لكفلت  
 بزيد فان لزم به فغير صحيح **القسم الرابع** في الحضر والجرم قبل الاجل وجب تسليمه  
 اذا كان لآخر فدية ولو لم يكن لآخر فدية لم يضمن ولو سلمه وكان ممنوعا من تسليمه بيد قاهر لم يضمن  
 الكفيل ولو كان مجبورا في حبس الحاكم وجب تسليمه لانه ممكن من استيفاء حقه واليمين كذلك  
 لو كان في حبس نظام **القسم الخامس** اذا كان للكفيل غائبا وكان الكفالة حالة انظر بقدر ما يمكنه الا

اليه

اليه والعود به وكذا ان كانت موجهة لآخر بعد حلولها بقدر ذلك **القسم السادس** اذا تكفل بغيره  
 مطلقا انصرف الى بلد العقد وان عين موضع الزم ولو دفعه في غيره لم يضمن وفيه اذ لم يغيره او غير ذلك  
 لم يكن في نقله كلمة ولا في تسليمه ضرورة **القسم السابع** لو انفقا على الكفالة  
 وقال الكفيل لاحق لك عليه كما انفق له في المكفول لان الكفالة تسري في شئ حتى ينفق  
 اذا تكفل رجلان جازم احدهما لم يضمن الاخر ولو لم يضمن الا احدهما كان كاحدا ولو تكفل رجلان  
 بجزء ثم سلم الى احدهما لم يضمن من الاخر **القسم الثامن** اذا مات المكفول لم يضمن الكفيل وكذا اذا  
 المكفول وسلم نفسه **القسم التاسع** لو قال الكفيل ابرأت المكفول فانكر المكفول لم يكن القيل فله  
 مع يمينه فلو رد اليمين الى الكفيل فخلف براء من الكفالة لتوليها المكفول من المالك **القسم العاشر**  
 لو تكفل الكفيل لآخر زمت الكفالة جازم **القسم الحادي عشر** لا يصح كفالة المجنون على تردد التساؤل  
 كفالة برأيه او بدنه او بوجه صحيح لانه لا يغيره بذلك عن العلة عرفا ولو تكفل بغيره او بوجه  
 وانفصل بغيره اذ لم يمكن احضار ما شرطه ولا يبرى الاجل **كتاب الضلع**  
 وهو عقد شرع يقطع التجارب وليس فرعا على غيره ولو افاذ فالدنة ويصح مع كل  
 ولا ينزل الا ما احل حراما وحراما جلالا وكذا يصح علم المصطلحين بما وقع له من  
 فيه ومع جهالتهم به دينان وعيناهما لا يرضى عن الطرفين مع استحالة التوسط لان  
 يتفقا على فسخه واذا اضطر الطرفان على ان يكون الرجوع والخير ان على احدهما ولا  
 سراس ما يصح ولو كان معهما درهمان فاذا عاها احدهما وادعى الاخر احدهما كان لهما  
 درهم ونصف والاخر باق وكذا لو اذعه انسان درهمين واخره درهمين واستخرج الجميع

في قوله ولو كان في حبس الحاكم وجب تسليمه لانه ممكن من استيفاء حقه واليمين كذلك  
 لو كان في حبس نظام  
 في قوله اذا كان لآخر فدية ولو لم يكن لآخر فدية لم يضمن ولو سلمه وكان ممنوعا من تسليمه بيد قاهر لم يضمن  
 الكفيل ولو كان مجبورا في حبس الحاكم وجب تسليمه لانه ممكن من استيفاء حقه واليمين كذلك  
 لو كان في حبس نظام

في قوله ولو كان في حبس الحاكم وجب تسليمه لانه ممكن من استيفاء حقه واليمين كذلك  
 لو كان في حبس نظام



فان خيرا حدها صاحبه فقد انصفه وان يقاسر اربعة قسم منها فاعطى صاحبها ثلثيها  
 من خمسة او اخر غلظه واذا بان احد العرضين مستحقا بطل الصلح ويعبر الصلح على عين بعين  
 او منفعة وعلى منفعة بعين ومنفعة ولو صلح على درهم بدنانير او بدراهم درهم ولم يكن  
 للبح ولا يميز ما يميزه العرف على الاشبه ولو تلف على رجل ثوب باقمته درهم فصالحه  
 درهمين صرح على الاشبه ان الصلح يقع عن الثوب لا عن الدرهم ولو ادعى بان ثوبه كان قيمته  
 ثم صلح للملك على سكتي سنة صرح ولم يكن لاحدهما الرجوع وكذا لو اقر له بدينار ثم صلح  
 له الرجوع لا نهضت في العارية ولا ان اشبه ولو ادعى اثنان دار في يد ثالث بسبب مشترك  
 كالميراث فصدف المدي على احدهما او صلح على ذلك النصف بعرض فان كان بائن صاحب  
 صرح الصلح في النصف اجمع وكان العرض بينهما وان كان لغيره فنهض صرح وهو الذي بطل  
 في حصة المشترك وهو الذي اجمع الاخر اما لو ادعى كل واحد منهما النصف من غير سبب موجب  
 للثبوت لم يشركا فيما يقر به لاحدهما ولو ادعى عليه فذكر فضله المدي على سبب موجب  
 او شجرة بمانه فيلحق به لان العرض هو الماء وهو مجهول وفيه وجه اخر ما ذكره جوازهم  
 ما لا يثبت اما لو صلح على اجزاء الماء الى سبط او ساحة صرح بعد العلم بالموضع الذي يجري  
 الماء منه واذا قلنا للمدي عليه صلح على عينه لم يكن اقرارا لانه قد يصرح بالاعتبار بالوقت  
 بعين ملكي كان اقرارا **والجني** بذلك احكام التبرع في الاملاك وهي سائر **الاجني**  
 اخراج الروائس والاجني الخاطف النافذة اذا كانت عالية لا تقصر بالمائة ولرعا  
 فيمنع

انما هو الذي يملكه  
 فيكون له ان يملكه  
 فيكون له ان يملكه  
 فيكون له ان يملكه

فيمنع من بيعه ولو كان له احد ثوب بعينه درهم ولا خرب ثلثين درهم فاشبه  
 فان خيرا حدها صاحبه فقد انصفه وان يقاسر اربعة قسم منها فاعطى صاحبها ثلثيها  
 من خمسة او اخر غلظه واذا بان احد العرضين مستحقا بطل الصلح ويعبر الصلح على عين بعين  
 او منفعة وعلى منفعة بعين ومنفعة ولو صلح على درهم بدنانير او بدراهم درهم ولم يكن  
 للبح ولا يميز ما يميزه العرف على الاشبه ولو تلف على رجل ثوب باقمته درهم فصالحه  
 درهمين صرح على الاشبه ان الصلح يقع عن الثوب لا عن الدرهم ولو ادعى بان ثوبه كان قيمته  
 ثم صلح للملك على سكتي سنة صرح ولم يكن لاحدهما الرجوع وكذا لو اقر له بدينار ثم صلح  
 له الرجوع لا نهضت في العارية ولا ان اشبه ولو ادعى اثنان دار في يد ثالث بسبب مشترك  
 كالميراث فصدف المدي على احدهما او صلح على ذلك النصف بعرض فان كان بائن صاحب  
 صرح الصلح في النصف اجمع وكان العرض بينهما وان كان لغيره فنهض صرح وهو الذي بطل  
 في حصة المشترك وهو الذي اجمع الاخر اما لو ادعى كل واحد منهما النصف من غير سبب موجب  
 للثبوت لم يشركا فيما يقر به لاحدهما ولو ادعى عليه فذكر فضله المدي على سبب موجب  
 او شجرة بمانه فيلحق به لان العرض هو الماء وهو مجهول وفيه وجه اخر ما ذكره جوازهم  
 ما لا يثبت اما لو صلح على اجزاء الماء الى سبط او ساحة صرح بعد العلم بالموضع الذي يجري  
 الماء منه واذا قلنا للمدي عليه صلح على عينه لم يكن اقرارا لانه قد يصرح بالاعتبار بالوقت  
 بعين ملكي كان اقرارا **والجني** بذلك احكام التبرع في الاملاك وهي سائر **الاجني**  
 اخراج الروائس والاجني الخاطف النافذة اذا كانت عالية لا تقصر بالمائة ولرعا



بياحه وكذا الداخل وكل خرج بعض هذا الذب النافذ ونشأنه ان يكون له ما يملكه  
 ولو استوعب من الذب ولو سقط ذلك الرقعة فنهض جاره المملوك ومن لم يكن  
 للال منعه لانها فيه شيء فيه تاسيس الى القعود في المسجد **الثانية** اذا القصر وضع  
 حائطه لم يجب على الجار اجابته ولو كان خشبة واحدة لكن يستحب له ان يجا  
 الرجوع قبل الوضع جماعة وبعد الوضع لا يجوز لان الماردية التابيد الجوار احسن  
 الضمان اما لو نهض لم يعد الطرح الا بان مستأنف وفيه قول اخر ولو صلح  
 على الوضع ابتداء جاز بعد ان يدرك غدة الخشب وفيه قول اخر **الثالثة** اذا قلنا

فيمنع من بيعه  
 فيمنع من بيعه  
 فيمنع من بيعه  
 فيمنع من بيعه



جاءا مطلقا لا يثبت في حلف عليه مع نكر لصاحبه فقفى له وان حلفا في كذا  
فقفى بينهما ولو كان متصلا بينا احدهما كان القول قوله مع عينه وان كان كذا  
جاء او جازع قولا لا يقف بها وقيل يقف مع اليمين وهو لا شبه ولا ترجح دعوى  
احدهما بالخارج التي للحيطان ولا الرعاذن ولما اختلفا في حق فقفى الله  
معاقدا لقطع عملا بالرواية **الرواية** لا يجوز للشريك في الحائط التصرف فيه بينا ولا  
ولا ادخال خفية الا باذن شريكه ولو ائتم لم يجز شريكه على المشاركة في عارته  
وكذا لو كانت الشركة في دواب او بيما وهو كذا لا يجوز صاحب السفل ولا العلوي على  
بناء الجدار الذي يحمل العلوي لو هدمه بغير اذن شريكه وجعل له عارته وكذا لو هدمه  
بأذنه وشرط عارته **الخامسة** اذا تنازع صاحب السفل والعلوي في جدران البيت فالقول  
صاحب البيت مع عينه ولو كان في جدران الغرفة فالقول قرصا جميعا مع عينه ولو تنازع  
في السقف قبل ان حلفا فقفى بهما وقيل لا يقرص صاحب السفل بينهما وهو حسن **السادس** اذا  
خرجت اعضاء شجرة الى ملك الجار يجب عطفها ان امكن والا فقفى من حقه ملكه  
وان امتنع صاحبها قطعها الجار لا يتوقف على اذن الحاكم ولو صلحه على ابقاءه في  
الملك لم يضر على تدان مال وصلحه على طرحه على الحائط جازع مع تقديم الزيادة والزيادة  
**الثاني** اذا كان لسان بيت اللان السفلي ولاخر بينه العليا وقدا عيا الدرجة وقف  
بالقضا العلوي مع عينه ولو كان تحت الدرجة ختمه كانا في دعواها سواء ولو تداعيا  
الصغير فقفى منه بما يملك فيه الى العلوي بينهما وما خرج عنه لصاحب السفل **الخاتمة** اذا  
تنازع

الرواية لا يجوز للشريك في الحائط التصرف فيه بينا ولا  
ولا ادخال خفية الا باذن شريكه ولو ائتم لم يجز شريكه على المشاركة في عارته  
وكذا لو كانت الشركة في دواب او بيما وهو كذا لا يجوز صاحب السفل ولا العلوي على  
بناء الجدار الذي يحمل العلوي لو هدمه بغير اذن شريكه وجعل له عارته وكذا لو هدمه  
بأذنه وشرط عارته  
الخامسة اذا تنازع صاحب السفل والعلوي في جدران البيت فالقول  
صاحب البيت مع عينه ولو كان في جدران الغرفة فالقول قرصا جميعا مع عينه ولو تنازع  
في السقف قبل ان حلفا فقفى بهما وقيل لا يقرص صاحب السفل بينهما وهو حسن  
السادس اذا خرجت اعضاء شجرة الى ملك الجار يجب عطفها ان امكن والا فقفى من حقه ملكه  
وان امتنع صاحبها قطعها الجار لا يتوقف على اذن الحاكم ولو صلحه على ابقاءه في  
الملك لم يضر على تدان مال وصلحه على طرحه على الحائط جازع مع تقديم الزيادة والزيادة  
الثاني اذا كان لسان بيت اللان السفلي ولاخر بينه العليا وقدا عيا الدرجة وقف  
بالقضا العلوي مع عينه ولو كان تحت الدرجة ختمه كانا في دعواها سواء ولو تداعيا  
الصغير فقفى منه بما يملك فيه الى العلوي بينهما وما خرج عنه لصاحب السفل  
الخاتمة اذا تنازع

تنازع

ركب الماتية وقابض لهما قضي للركب مع عينه وقيل هاسا في الدعوى  
ولا يقرى **الرواية** عاذا في في احدهما اكثر فها سواء وكذا لو تنازع عابدا وكذا  
عليه ثيابا لو تنازع عابدا ولا حدها جازع كان الترخيم لدعواه ولو تداعيا غرة  
على بيت احدهما وبما الى المعرفة الاخر كان الرجحان لدعوى صاحب البيت  
**كتاب الشركة** في النظر في فصل **الاول** في اقسام الشركة اقسامها اربعة اقسام  
المالك في الشيء الواحد على سبيل الشياء ثم المشترك قد يكون عينا وقد يكون منفعة  
وقد يكون حقا وسبيل الشركة قد يكون ارضا وقد يكون عقدا وقد يكون مزجا وقد  
يكون حيازة ولا شبهة في الجارية اختصاص كل واحد بما حاز فغير لو اقلعها شيعة او  
اغترقها فادفعه فحققت الشركة وكما لا يبين منج احدها بالآخر بحيث لا يثبت ان  
فيها الشركة اختيار كان المنج او اتفاقا ونييت في المالكين المتماثلين في الجسدي  
سواء كانا اثنان او عروضا **الثاني** لا مثاله كالشرب والخشب والعبد فلا يتحقق فيه المنج  
بل يقتضي بالارث الواحد العقد النافذة كالابتياع والاستيهاج للمالك الشركة  
لا مثاله باع كل واحد منهما حصته مما في يد بحصة مما في يد الاخر ولا تصح الشركة بالاعمال  
بالاعمال كالحياطة والساجدة نعم لو عملوا معا لاجد باجرة ودفع اليها شيئا واحدا  
عن اجرة تتحقق الشركة في ذلك الشيء ولا بالرجوع ولا شركة للغاوضة والفاصل  
بالاموال يتبادر الشريك في الربح والخسران مع تبادر ولكان لاحدهما زيادة في الربح  
من الربح بقدر راس ماله وكذا عليه من الخسارة ولو شرط لاحدهما زيادة في الربح  
من الربح بقدر راس ماله وكذا عليه من الخسارة ولو شرط لاحدهما زيادة في الربح

الرواية لا يجوز للشريك في الحائط التصرف فيه بينا ولا  
ولا ادخال خفية الا باذن شريكه ولو ائتم لم يجز شريكه على المشاركة في عارته  
وكذا لو كانت الشركة في دواب او بيما وهو كذا لا يجوز صاحب السفل ولا العلوي على  
بناء الجدار الذي يحمل العلوي لو هدمه بغير اذن شريكه وجعل له عارته وكذا لو هدمه  
بأذنه وشرط عارته  
الخامسة اذا تنازع صاحب السفل والعلوي في جدران البيت فالقول  
صاحب البيت مع عينه ولو كان في جدران الغرفة فالقول قرصا جميعا مع عينه ولو تنازع  
في السقف قبل ان حلفا فقفى بهما وقيل لا يقرص صاحب السفل بينهما وهو حسن  
السادس اذا خرجت اعضاء شجرة الى ملك الجار يجب عطفها ان امكن والا فقفى من حقه ملكه  
وان امتنع صاحبها قطعها الجار لا يتوقف على اذن الحاكم ولو صلحه على ابقاءه في  
الملك لم يضر على تدان مال وصلحه على طرحه على الحائط جازع مع تقديم الزيادة والزيادة  
الثاني اذا كان لسان بيت اللان السفلي ولاخر بينه العليا وقدا عيا الدرجة وقف  
بالقضا العلوي مع عينه ولو كان تحت الدرجة ختمه كانا في دعواها سواء ولو تداعيا  
الصغير فقفى منه بما يملك فيه الى العلوي بينهما وما خرج عنه لصاحب السفل  
الخاتمة اذا تنازع

الرواية لا يجوز للشريك في الحائط التصرف فيه بينا ولا  
ولا ادخال خفية الا باذن شريكه ولو ائتم لم يجز شريكه على المشاركة في عارته  
وكذا لو كانت الشركة في دواب او بيما وهو كذا لا يجوز صاحب السفل ولا العلوي على  
بناء الجدار الذي يحمل العلوي لو هدمه بغير اذن شريكه وجعل له عارته وكذا لو هدمه  
بأذنه وشرط عارته  
الخامسة اذا تنازع صاحب السفل والعلوي في جدران البيت فالقول  
صاحب البيت مع عينه ولو كان في جدران الغرفة فالقول قرصا جميعا مع عينه ولو تنازع  
في السقف قبل ان حلفا فقفى بهما وقيل لا يقرص صاحب السفل بينهما وهو حسن  
السادس اذا خرجت اعضاء شجرة الى ملك الجار يجب عطفها ان امكن والا فقفى من حقه ملكه  
وان امتنع صاحبها قطعها الجار لا يتوقف على اذن الحاكم ولو صلحه على ابقاءه في  
الملك لم يضر على تدان مال وصلحه على طرحه على الحائط جازع مع تقديم الزيادة والزيادة  
الثاني اذا كان لسان بيت اللان السفلي ولاخر بينه العليا وقدا عيا الدرجة وقف  
بالقضا العلوي مع عينه ولو كان تحت الدرجة ختمه كانا في دعواها سواء ولو تداعيا  
الصغير فقفى منه بما يملك فيه الى العلوي بينهما وما خرج عنه لصاحب السفل  
الخاتمة اذا تنازع

الرواية لا يجوز للشريك في الحائط التصرف فيه بينا ولا  
ولا ادخال خفية الا باذن شريكه ولو ائتم لم يجز شريكه على المشاركة في عارته  
وكذا لو كانت الشركة في دواب او بيما وهو كذا لا يجوز صاحب السفل ولا العلوي على  
بناء الجدار الذي يحمل العلوي لو هدمه بغير اذن شريكه وجعل له عارته وكذا لو هدمه  
بأذنه وشرط عارته  
الخامسة اذا تنازع صاحب السفل والعلوي في جدران البيت فالقول  
صاحب البيت مع عينه ولو كان في جدران الغرفة فالقول قرصا جميعا مع عينه ولو تنازع  
في السقف قبل ان حلفا فقفى بهما وقيل لا يقرص صاحب السفل بينهما وهو حسن  
السادس اذا خرجت اعضاء شجرة الى ملك الجار يجب عطفها ان امكن والا فقفى من حقه ملكه  
وان امتنع صاحبها قطعها الجار لا يتوقف على اذن الحاكم ولو صلحه على ابقاءه في  
الملك لم يضر على تدان مال وصلحه على طرحه على الحائط جازع مع تقديم الزيادة والزيادة  
الثاني اذا كان لسان بيت اللان السفلي ولاخر بينه العليا وقدا عيا الدرجة وقف  
بالقضا العلوي مع عينه ولو كان تحت الدرجة ختمه كانا في دعواها سواء ولو تداعيا  
الصغير فقفى منه بما يملك فيه الى العلوي بينهما وما خرج عنه لصاحب السفل  
الخاتمة اذا تنازع



هذا هو الحق في الشركة  
فإن الشركة لا تكون إلا بغير  
مصلحة لأحد من الشركاء  
فإن كان لأحد مصلحة  
فإنه لا شركة بل شركة  
مصلحة

تساوى المالكين أو التساوى في الشئ أو الخسران مع تفاوت المالكين في الشركة اعني  
النظر والتصرف الموقوف عليه وياخذ كل منها حصة ماله ويكون لها حصة في كل  
ما قابل عمله ماله وقيل يصح الشركة والنظر واللاظهر هذا ان العمل في المال لا يكون للكل  
لحددها وشروط الزيادة للعلم لا يصح ويكون بالقرض اشبه واذا اشترك للملك بجزء واحد  
التصرف فيه لا مع اذن الباقي فان حصل الاذن لاحدهم تصرف هو فيه دون الباقيين  
ويقتصر من التصرف على ما اذن له فان اطلق له الاذن تصرف كيف شاء وان عيّن له  
في جهة لم يجز له الاخذ في غيرها ومن من التجارة لم يعد الى سواها ولو اذن لكل واحد  
من الشركاء لصاحبها تصرف وان افرد ولو شرط الاجتماع لم يجز للانفراد ولو  
تعدى التصرف ما حده ضمن ولكل من الشركاء الرجوع في الاذن والمطالبة بالقيمة  
لانها غير لازمة وليس كل حدها المطالبة باقامة رأس المال بل يقتضا العين الموجودة  
ما لم يتفق على البيع والنظر والتأجيل في الشركة لا يصح ولكل منها ان يرجع فيه متى شاء ولا  
يقتضي الشركة ما لم يملكه الا مع التعدي او التفرط في الاحتفاظ وقيل لا يصح عليه  
في دعوى التلف سواء ادعى سببا ظاهرا كالغرق والحرق او خفيا كالسرقة وكذا الفرق في  
مع عيّن له ادعى على الخيانة او التفرط ويبطل الاذن بالجنون والموت **الثاني** في القيمة وهي غير  
الحق من غيره وليست ببعاء سواء كان فيها ردا ولم يكن ولا يصح الا اتفاق الشركاء في تقسيم  
فكل ما لا يضر في حصة بغير المتسهم القاسم لشريك القيمة ويكون بعدد الاسهام والقرعة اما ان  
لحداد الشركة التغير في القيمة بغير اتفاق الشركاء في الشركة لا يصح والعضا  
لا يملك على الشركة الا ما يملك على الشركة لا يملك على الشركة الا ما يملك على الشركة

هذا هو الحق في الشركة  
فإن الشركة لا تكون إلا بغير  
مصلحة لأحد من الشركاء  
فإن كان لأحد مصلحة  
فإنه لا شركة بل شركة  
مصلحة

لا يجوز

هذا هو الحق في الشركة  
فإن الشركة لا تكون إلا بغير  
مصلحة لأحد من الشركاء  
فإن كان لأحد مصلحة  
فإنه لا شركة بل شركة  
مصلحة

لا يجوز حصة ولا توافق الشركة على القيمة ولا تقسم الوقف لان الحق ليس بخصم المتقاضي  
ولكن المالك الواحد وقفا وطلاقا حصة لا تميزه الوقف من غيره **الثالث** في الحق هذا  
الباب وهي مالا **الاول** دفع انسان دابة واخر امانة الى سقاء على الاشتراك في الاصول فيوقف  
الشركة وكان ما يحصل المساقا ويحله لجزء مثل الدابة والزامية **الثانية** لو جازى صيدا واحطب  
واختص بهيته انه له ولغيره فلم تفت تلك الدابة وكان باجعله خاصة وهل يقتصر للحيث  
تلك المباح الى بيت التملك قيل لا وفيه تردد **الثالثة** لو كان بينهما مال باسوة فاذا احدهما  
لصاحبه في التصرف على ان يكون الرجوع بينهما نصفين لم يكن فلهما لا شركة للعاملين  
مالا لا لاس ولا شركة وان حصل الاتجار لا يكون بضاعة **الرابعة** اذا اشترى مالتين احدهما  
فادعى للخر له اشتراها وانكره فالقول قبل المشتري مع عيّن له ابعدها بهيته ولو ادعى انه  
اشترى لها فانكره لاشترى فالقول لا يفيق له بمثل ما قلناه **الخامسة** لو باع احد الشريكين سلعة  
بينهما وهو وكيل في القبض او دعى المشتري تسليم الثمن الى البايع وصنفه الشريك بغير  
من حقه وقبلت شهادة على القاضي في النصف الاخر وهو حصة البايع لا ارتفاع  
للمتعة عنه في ذلك الغد ولو ادعى عليه ان الشريك فصدقه البايع لم يبرأ المشتري  
من حقه وقيل من شئ من الثمن لان حصة البايع لم يسلم اليه ولا الى وكيله والشريك في الغد  
فقد اطلع عليه وقيل يقبل شهادة البايع والمنع في المسائلين اشبه **السادسة** لو باع  
شريك من شركته سلعة لغيره فباعها لغيره فباعها لغيره فباعها لغيره فباعها لغيره

هذا هو الحق في الشركة  
فإن الشركة لا تكون إلا بغير  
مصلحة لأحد من الشركاء  
فإن كان لأحد مصلحة  
فإنه لا شركة بل شركة  
مصلحة

هذا هو الحق في الشركة  
فإن الشركة لا تكون إلا بغير  
مصلحة لأحد من الشركاء  
فإن كان لأحد مصلحة  
فإنه لا شركة بل شركة  
مصلحة

لا يجوز











الحطب المتالف من الريح وكذا لو تلف قبل ذلك وفي هاترتة **الفاسعة** اذا قارض  
 اثنا واحد وشرط له النصف منها وتقاضا في النصف الاخر مع المتأخر في المال كان  
 فاسدا لقصد الشرط وفيه تردد **العاشرة** اذا اشترى عبد القراض قتلها القن قبل ان يبرأ  
 المالك منه دائما ويكون الجميع راسا ماله وقيل ان كان اذن له في الشراء المدة فكذلك ولا  
 كان باطلا ولا يلزم القن احدهما **الحادية عشر** اذا انقضى قدر الريح نظم احدهما القيمة فان  
 صح وان امتنع المالك لم يجز ان اقتسموا بقدر راس المال معه فخير والعامل اقل الامرين وان  
 المالك **الثانية عشر** لا يصح ان يشترى رب المالك من العامل شيئا من القراض ولا ان يأخذ منه من  
 بانفعة وكذا لا يشترى من عبد القن وله الشراء من المكاتب **الثالثة عشر** اذا دفع مال القراض  
 بشرط ان يأخذ له بضاعة قتيلا يصح ان العام في القراض لا يعمل الا يستحق عليه اجرة  
 وقبل يصح القراض بيطل بشرط ولو قيل يصحها كان حسنا **الرابعة عشر** اذا كان مال القراض مائة  
 فخر عشرة قروا لخال المالك عشرة ثم على بها الساعي فخرج كان راسا للمائة ستة وعشرين لا تسع لان  
 محسوب من راس المال فهو كالموجود فاذا المالك تقديري تعيين فاذا اقسم الخبران وهو عشرة  
 على تعيين كانت حصته عشرة للخرقة ديناراً وتعاين وضع ذلك من راس المال **الخامسة عشر**  
 لا يجوز المضاربة بشرط جارية بطاها او اذ اذن له المالك وقيل بجري مع اذن المالك  
 بعينه **السادسة عشر** اذا مات وفي يده اموال مضاربة فان علم بالاحد بعينه كان  
 به وان جهل كان في يده سواء وان جهل كونه مضاربة قضى به ميراثا **كتاب المزارعة**  
 والمساكنات المزارعة هي معاملة على الارض بحصة من حاصلها او عباها ان قبله

قبل القبض

حطب

الاراضي

في المزارعة

في المضاربة

في القرض

في البيع

في الشراء

في الهبة

في الوصية

في النكاح

في الطلاق

في الفسخ

في الغش

في السرقة

في الزنا

في القتل

في الجوارح

في العتق

في الميراث

في النكاح

في الطلاق

في الفسخ

في الغش

في السرقة

في الزنا

في القتل

في الجوارح

في العتق

في الميراث

في النكاح

في الطلاق

في الفسخ

في الغش

في السرقة

في الزنا

في القتل

في الجوارح

في العتق

في الميراث

في النكاح

في الطلاق

في الفسخ

في الغش

في السرقة

في الزنا

في القتل

في الجوارح

في العتق

في الميراث

في النكاح

في الطلاق

في الفسخ

في الغش

في السرقة

في الزنا

في القتل

في الجوارح

في العتق

في الميراث

في النكاح

في الطلاق

في الفسخ

في الغش

في السرقة

في الزنا

في القتل

في الجوارح

في العتق

في الميراث

في النكاح

في الطلاق

في الفسخ

في الغش

في السرقة

في الزنا

في القتل

في الجوارح

في العتق

في الميراث

في النكاح

في الطلاق

في الفسخ

في الغش

في السرقة

في الزنا

في القتل

في الجوارح

في العتق

في الميراث

في النكاح

في الطلاق

في الفسخ

في الغش

في السرقة

في الزنا

في القتل

في الجوارح

في العتق

في الميراث

في النكاح

في الطلاق

في الفسخ

في الغش

في السرقة

في الزنا

في القتل

في الجوارح

في العتق

في الميراث

في النكاح

في الطلاق

في الفسخ

في الغش

في السرقة

في الزنا

في القتل

في الجوارح

في العتق

في الميراث

في النكاح

في الطلاق

في الفسخ

في الغش

في السرقة

في الزنا

في القتل

في الجوارح

في العتق

في الميراث

في النكاح

في الطلاق

في الفسخ

في الغش

في السرقة

في الزنا

في القتل

في الجوارح

في العتق

في الميراث

في النكاح

في الطلاق

في الفسخ

في الغش

في السرقة

في الزنا

في القتل

في الجوارح

في العتق

في الميراث

في النكاح

في الطلاق

في الفسخ

في الغش

في السرقة

في الزنا

في القتل

في الجوارح

في العتق

في الميراث

في النكاح

في الطلاق

في الفسخ

في الغش

في السرقة

في الزنا

في القتل

في الجوارح

في العتق

في الميراث

في النكاح

في الطلاق

في الفسخ

في الغش

في السرقة

في الزنا

في القتل

في الجوارح

في العتق

في الميراث

في النكاح

في الطلاق

في الفسخ

في الغش

في السرقة

في الزنا

في القتل

في الجوارح

في العتق

في الميراث

في النكاح

في الطلاق

في الفسخ

في الغش

في السرقة

في الزنا

في القتل

في الجوارح

في العتق

في الميراث

في النكاح

في الطلاق

في الفسخ

في الغش

في السرقة

في الزنا

في القتل

في الجوارح

في العتق

في الميراث

في النكاح

في الطلاق

في الفسخ

في الغش

في السرقة

في الزنا

في القتل

في الجوارح

في العتق

في الميراث

في النكاح

في الطلاق

في الفسخ

في الغش

في السرقة

في الزنا

في القتل

في الجوارح

في العتق

في الميراث

في النكاح

في الطلاق

في الفسخ

في الغش

في السرقة

في الزنا

في القتل

في الجوارح

في العتق

في الميراث

في النكاح

في الطلاق

في الفسخ

في الغش

في السرقة

في الزنا

في القتل

في الجوارح

في العتق

في الميراث

في النكاح

في الطلاق

في الفسخ

في الغش

في السرقة

في الزنا

في القتل

في الجوارح

في العتق

في الميراث

في النكاح

في الطلاق

في الفسخ

في الغش

في السرقة

في الزنا

في القتل

في الجوارح

في العتق

في الميراث

في النكاح

في الطلاق

في الفسخ

في الغش

في السرقة

في الزنا

في القتل

في الجوارح























فأذا حلف سقطت دعوى الركب وثبت على الجرح المثل لا المسمى هو شبه وإن كان لا  
عقيل العقد من غير تعلق كالقول قول الركب لأن المالك يدعي عقدا وهذا ينكره **الشيخ**  
إذا استعاضنا بالمتنوع به في غنى فاستفهم به في غير ضمن وإن كان الجرح لفته اجرة مثله  
**الثانية** إذا جحد العارية بطل استيئانه ونزعه الضمان مع ثبوت الاعادة **الثالثة** إذا  
ادعى التلف فالقول قوله مع عينه ولو ادعى الرد فالقول قوله للمالك مع اليمين **الرابعة** في  
في العارية كان عليه قيمتها عند التلف إذا لم يكن لها مثل ويقبل اعلال القيم من حين التقرض  
الى وقت التلف والا فلا شبهة ولو اختلفا في القيمة كان القول للمستعير وقيل القول  
قوله للمالك والا فلا شبهة **كتاب الاجارة** وفيه فصول أربعة **الفصل** في عقد الاجارة  
فذلك المنفعة بعض معلوم وينتقل الى اجاب وقيل العارية الصريحة عن الاجارة  
آجرتك ولا يكفي ملكتك اما لو قال ملكتك سكنى هذه الدار سنة متلصحا وكذا أعزك  
لتحقق القصد الى منفعة ولو قال بعثتك هذه ولو اجارة لم يصح وكذا لو قال بعثتك  
سكنها سنة لاخصاص لفظ البيع بقل الاعيان وفيه تردد ولا جارة عقدا لأنه لا يجل  
لا بالتقالا باحد الاسباب المقتضية للفتح ولا بطل البيع ولا بالوعد به ما كان الانتفاع  
مكنا وهل يجل بالموت للشهود بين الاحياء نعم وقيل لا يجل بموت المجرى بطل موثقت  
وقال الآخرون لا يجل بموت احدى او شبهة وكلما صح اجارته صح اجارة الشراعية  
كالقصور والعين المستأجرة امانة لا ينفذها المستأجر لا يقرضه في اشتراطها ما من غير  
ذلك ترد واظهر للفتح وليس في الاجارة خيال للجلس لو شرط الخيال لاجدها او لها جاز سوا  
فمنه في الاجارة

كتاب الاجارة  
فذلك المنفعة بعض معلوم وينتقل الى اجاب وقيل العارية الصريحة عن الاجارة  
آجرتك ولا يكفي ملكتك اما لو قال ملكتك سكنى هذه الدار سنة متلصحا وكذا أعزك  
لتحقق القصد الى منفعة ولو قال بعثتك هذه ولو اجارة لم يصح وكذا لو قال بعثتك  
سكنها سنة لاخصاص لفظ البيع بقل الاعيان وفيه تردد ولا جارة عقدا لأنه لا يجل  
لا بالتقالا باحد الاسباب المقتضية للفتح ولا بطل البيع ولا بالوعد به ما كان الانتفاع  
مكنا وهل يجل بالموت للشهود بين الاحياء نعم وقيل لا يجل بموت المجرى بطل موثقت  
وقال الآخرون لا يجل بموت احدى او شبهة وكلما صح اجارته صح اجارة الشراعية  
كالقصور والعين المستأجرة امانة لا ينفذها المستأجر لا يقرضه في اشتراطها ما من غير  
ذلك ترد واظهر للفتح وليس في الاجارة خيال للجلس لو شرط الخيال لاجدها او لها جاز سوا  
فمنه في الاجارة

كانت معجزة

فقد ملك الوارث الولد ولا ينعق على الوصي لأنه لا يملك بعد الوفاة ولا يث  
لأنه رقب الا ان يكون ممن ينعق على الوارث ويكون اجارته فبرث لعقده قبل  
لا يصح الوصية في معصية فلما وصى بملك للكنايس او البيع او الكتابة ما يسمي لأن  
تورية او الخيلا او في مساعدة ظالم بطلت الوصية والوصية عقد جائز من طرف  
الموصى ما دام حيا سوا كانت بماله ولا ية ويتحقق الرجوع بالتصرح **بفعل**  
ما ينافي الوصية فلما وصى ما وصى به او وصى ببيعته او هبه واقبضه او هبه كان رجعا  
وكذا لو صرف فيه تصرفا أخرجه عن سماء كذا الوصي بطعام فخطبه او يدينق فخطبه  
وكذا الوصي يث في لفظ ما هو جود منه او بطعام فخرجه بغير حتى لا يخلو المولى والوصي  
فذلك قتيلا لم يكن رجعا **الثاني** في الموصى ويعتبر فيه كمال العقل والحرية فلا يصح وصية المجنون  
ولا الصبي الم يبلغ عشرين بلغا في صيته جاز في وجوه المعرفة لا لأبيه وغيرهم على  
الاختصاص إذا كان بصيرا وقيل يصح وإن بلغ ثمانيا والرواية شاذة ولو جرح الموصى فيه  
بما فيه هلاكا ثم وصى لم يقبل وصيته ولو وصى ثم قتل نفسه قبلت ولا يصح الوصية بالكتابة  
على الاطفال الا من لا ب او لجلد للاب خاصة ولا كتابة للإم ولا يصح منها الوصية عليهم  
ولو وصت لهم بماله ونصبت وصيا صحت تصرفه من ثلث تركتها وفي آخرها ما عليها  
من الحقوق ولم تقص على الا ولاد **الثالث** في الموصى وفيه اطراف **الرابع** في متعلق الوصية  
وهو ما عين او منفعة ويعتبر فيها الملك فلا يصح بالخرق والعتق ولا الكيل والارش ولا النكاح ولا العتق ولا العتق ولا العتق  
فيه ويقصد كل واحد منهم ببقته تلك تركته فادون ولو وصى بما زاد بطلت في ان ازيد

كتاب الاجارة  
فذلك المنفعة بعض معلوم وينتقل الى اجاب وقيل العارية الصريحة عن الاجارة  
آجرتك ولا يكفي ملكتك اما لو قال ملكتك سكنى هذه الدار سنة متلصحا وكذا أعزك  
لتحقق القصد الى منفعة ولو قال بعثتك هذه ولو اجارة لم يصح وكذا لو قال بعثتك  
سكنها سنة لاخصاص لفظ البيع بقل الاعيان وفيه تردد ولا جارة عقدا لأنه لا يجل  
لا بالتقالا باحد الاسباب المقتضية للفتح ولا بطل البيع ولا بالوعد به ما كان الانتفاع  
مكنا وهل يجل بالموت للشهود بين الاحياء نعم وقيل لا يجل بموت المجرى بطل موثقت  
وقال الآخرون لا يجل بموت احدى او شبهة وكلما صح اجارته صح اجارة الشراعية  
كالقصور والعين المستأجرة امانة لا ينفذها المستأجر لا يقرضه في اشتراطها ما من غير  
ذلك ترد واظهر للفتح وليس في الاجارة خيال للجلس لو شرط الخيال لاجدها او لها جاز سوا  
فمنه في الاجارة



ووصاية

انما يجوز الوارث ولو كان اجازة فاجاز بعضهم نفقة الاجازة في قدر حصته من الزيادة  
واجازة الوارث تعتبر بعد الوفاة في كل شيء قبل الوفاة فيه فلو كان لشهرها انما تملك الوارث  
واذا وصيت بعد الوفاة كان ذلك اجازة لغير الوارث واليها يندرج اجازة فلا يفتقر صحتها  
الى قبض ويجب العمل بما روي للموتى اذ لم يكن منافيا للشرع واعتبر الثلث وقت الوفاة  
لا وقت الوصية فلو وصي بشئ كان من مبالغ حلال الوصية ثم افتقر عند الوفاة لم يكن لها  
اعتبار ذلك لو كان في حلال الوصية فقيرا ثم ايسر وقت الوفاة كان الاعتبار بحال الوارث  
ولو وصي ثم قتل قاتلا او جرحه كات وصية ماضية من ثلث تركته ودينه وارثه جرحا  
ولو وصي الى انسان بالمضاربة بتركته او ببعضها على ان يرجع بينه وبين غيره فمضاربا  
صح وانما يشترط كونه قدرا للثالث فاذا والا لم يرد ولو وصي بواجب وغيره فان صح  
الثلث على الجميع وان قصر لم يجز الوارث يدعي الاجاب من الاصل وكان الباقي للثالث  
ويبدأ بالاول فالاول ولولا كان الكل غير واجب يبدى بالاول فالاول حتى يستوفي الثلث  
ولو وصي شخص ثلث ولا خير يبيع ولا خير يهدي ولم يجز الوارث ان يعطى الا بالاول وثلث  
الوصية لمن عناه ولو وصي بثلث الواحد وثلاثة لآخر كان ذلك رجوعا عن الاول والثالث  
وكل شقة الاول كاستحقاق بالقرعة ولو وصي بثلث ماليه دخل في ذلك من ماله  
من يملك بعضه واعقن نصيبه حسب قبضه ويقبضون عليه حصته شريكة ان احتمل ثلثه  
ذلك والا اعتق منهم من احتمل الثلث بغير اذنه فيها ضعف ولو وصي بشئ واحد  
لاثنين وهدى يد عن الثلث ولم يجز الوارث ان كان لها ما يحتمل الثلث ولو جعل لكل واحد

انما يجوز الوارث ولو كان اجازة فاجاز بعضهم نفقة الاجازة في قدر حصته من الزيادة  
واجازة الوارث تعتبر بعد الوفاة في كل شيء قبل الوفاة فيه فلو كان لشهرها انما تملك الوارث  
واذا وصيت بعد الوفاة كان ذلك اجازة لغير الوارث واليها يندرج اجازة فلا يفتقر صحتها  
الى قبض ويجب العمل بما روي للموتى اذ لم يكن منافيا للشرع واعتبر الثلث وقت الوفاة  
لا وقت الوصية فلو وصي بشئ كان من مبالغ حلال الوصية ثم افتقر عند الوفاة لم يكن لها  
اعتبار ذلك لو كان في حلال الوصية فقيرا ثم ايسر وقت الوفاة كان الاعتبار بحال الوارث  
ولو وصي ثم قتل قاتلا او جرحه كات وصية ماضية من ثلث تركته ودينه وارثه جرحا  
ولو وصي الى انسان بالمضاربة بتركته او ببعضها على ان يرجع بينه وبين غيره فمضاربا  
صح وانما يشترط كونه قدرا للثالث فاذا والا لم يرد ولو وصي بواجب وغيره فان صح  
الثلث على الجميع وان قصر لم يجز الوارث يدعي الاجاب من الاصل وكان الباقي للثالث  
ويبدأ بالاول فالاول ولولا كان الكل غير واجب يبدى بالاول فالاول حتى يستوفي الثلث  
ولو وصي شخص ثلث ولا خير يبيع ولا خير يهدي ولم يجز الوارث ان يعطى الا بالاول وثلث  
الوصية لمن عناه ولو وصي بثلث الواحد وثلاثة لآخر كان ذلك رجوعا عن الاول والثالث  
وكل شقة الاول كاستحقاق بالقرعة ولو وصي بثلث ماليه دخل في ذلك من ماله  
من يملك بعضه واعقن نصيبه حسب قبضه ويقبضون عليه حصته شريكة ان احتمل ثلثه  
ذلك والا اعتق منهم من احتمل الثلث بغير اذنه فيها ضعف ولو وصي بشئ واحد  
لاثنين وهدى يد عن الثلث ولم يجز الوارث ان كان لها ما يحتمل الثلث ولو جعل لكل واحد

منها

وصاية

منها شيئا بدعي بعتية الاول وكان النقص على المتأخر منها ولو وصي نصف ماله مثلا  
فلجان الوارث ثم قالوا انما يملك نصيبهم باطنه واحلفوا على ان لا يرد وفيه تردد  
ولو وصي بعد الوفاة فلجان الوارثية ثم ادعوا انهم ظنوا ان ذلك بقدر الثلث وانما  
يسير لم يلقث الى دعواه لان الاجازة هنا تضمنت معلوما واذا وصي بثلث ماله مثلا  
مشاعا كان للموتى من كل شئ ثلثه وان وصي بشئ معين وكان بقدر الثلث فقد  
الوصي له الميراث ولا اعتراض فيه للموتى ولو كان له مالا غلب اخذ من تلك العين ما  
يحتل الثلث من المال الحاضر ويقف الباقي حتى يحصل من الغائب لان الغائب موقوف للثلث  
ولو وصي بثلث عبد فخرج ثلثا استحقا انصرف الوصية الى الثلث الباقي فاحتلها  
العلم الوصية ولو وصي بما يقع اسمه على الحمل والمهرم انصرف الى الحمل فاحتلها بقصد العلم  
عن المهرم كما اذا وصي بغيره من عياله ولو لم يكن له لا يعود اليه ويقتل ويقتل من  
تلا عنه النصف المحرمة اما لو لم يكن فيه منفعه الا المحرمة بطلت الوصية وبطلت الوصية  
المملوكة لكل الصيد والماشية والحائط والزرع **الحرف الثاني** في الوصية للبهيمة من ثلث  
يجز من ماله فيه روايتان اشهرهما العشرة وفي رواية اخرى تسع الثلث ولو كان بينهم كان  
ولو وصي بشئ كان سدسا ولو وصي بوجه فبقي الوصي وبها جعله وجره البر وفيل يبيع  
ميراثا ولو وصي بشف معين وهذا الجعفن دخل الجعفن والحلية في الوصية وكذا الوارث  
بشدوق وفيه ثياب الوصية وفيها متاع او حجاب وفيه فاق فان الرعا وما فيها داخلان  
في الوصية وفيه فاق بعد الوارثية باخراج بعض ذلك من تركته لم تقع وهل يقع

منها شيئا بدعي بعتية الاول وكان النقص على المتأخر منها ولو وصي نصف ماله مثلا  
فلجان الوارث ثم قالوا انما يملك نصيبهم باطنه واحلفوا على ان لا يرد وفيه تردد  
ولو وصي بعد الوفاة فلجان الوارثية ثم ادعوا انهم ظنوا ان ذلك بقدر الثلث وانما  
يسير لم يلقث الى دعواه لان الاجازة هنا تضمنت معلوما واذا وصي بثلث ماله مثلا  
مشاعا كان للموتى من كل شئ ثلثه وان وصي بشئ معين وكان بقدر الثلث فقد  
العلم الوصية ولو وصي بما يقع اسمه على الحمل والمهرم انصرف الى الحمل فاحتلها بقصد العلم  
عن المهرم كما اذا وصي بغيره من عياله ولو لم يكن له لا يعود اليه ويقتل ويقتل من  
تلا عنه النصف المحرمة اما لو لم يكن فيه منفعه الا المحرمة بطلت الوصية وبطلت الوصية  
المملوكة لكل الصيد والماشية والحائط والزرع **الحرف الثاني** في الوصية للبهيمة من ثلث  
يجز من ماله فيه روايتان اشهرهما العشرة وفي رواية اخرى تسع الثلث ولو كان بينهم كان  
ولو وصي بشئ كان سدسا ولو وصي بوجه فبقي الوصي وبها جعله وجره البر وفيل يبيع  
ميراثا ولو وصي بشف معين وهذا الجعفن دخل الجعفن والحلية في الوصية وكذا الوارث  
بشدوق وفيه ثياب الوصية وفيها متاع او حجاب وفيه فاق فان الرعا وما فيها داخلان  
في الوصية وفيه فاق بعد الوارثية باخراج بعض ذلك من تركته لم تقع وهل يقع

منها شيئا بدعي بعتية الاول وكان النقص على المتأخر منها ولو وصي نصف ماله مثلا  
فلجان الوارث ثم قالوا انما يملك نصيبهم باطنه واحلفوا على ان لا يرد وفيه تردد  
ولو وصي بعد الوفاة فلجان الوارثية ثم ادعوا انهم ظنوا ان ذلك بقدر الثلث وانما  
يسير لم يلقث الى دعواه لان الاجازة هنا تضمنت معلوما واذا وصي بثلث ماله مثلا  
مشاعا كان للموتى من كل شئ ثلثه وان وصي بشئ معين وكان بقدر الثلث فقد  
العلم الوصية ولو وصي بما يقع اسمه على الحمل والمهرم انصرف الى الحمل فاحتلها بقصد العلم  
عن المهرم كما اذا وصي بغيره من عياله ولو لم يكن له لا يعود اليه ويقتل ويقتل من  
تلا عنه النصف المحرمة اما لو لم يكن فيه منفعه الا المحرمة بطلت الوصية وبطلت الوصية  
المملوكة لكل الصيد والماشية والحائط والزرع **الحرف الثاني** في الوصية للبهيمة من ثلث  
يجز من ماله فيه روايتان اشهرهما العشرة وفي رواية اخرى تسع الثلث ولو كان بينهم كان  
ولو وصي بشئ كان سدسا ولو وصي بوجه فبقي الوصي وبها جعله وجره البر وفيل يبيع  
ميراثا ولو وصي بشف معين وهذا الجعفن دخل الجعفن والحلية في الوصية وكذا الوارث  
بشدوق وفيه ثياب الوصية وفيها متاع او حجاب وفيه فاق فان الرعا وما فيها داخلان  
في الوصية وفيه فاق بعد الوارثية باخراج بعض ذلك من تركته لم تقع وهل يقع

منها شيئا بدعي بعتية الاول وكان النقص على المتأخر منها ولو وصي نصف ماله مثلا  
فلجان الوارث ثم قالوا انما يملك نصيبهم باطنه واحلفوا على ان لا يرد وفيه تردد  
ولو وصي بعد الوفاة فلجان الوارثية ثم ادعوا انهم ظنوا ان ذلك بقدر الثلث وانما  
يسير لم يلقث الى دعواه لان الاجازة هنا تضمنت معلوما واذا وصي بثلث ماله مثلا  
مشاعا كان للموتى من كل شئ ثلثه وان وصي بشئ معين وكان بقدر الثلث فقد  
العلم الوصية ولو وصي بما يقع اسمه على الحمل والمهرم انصرف الى الحمل فاحتلها بقصد العلم  
عن المهرم كما اذا وصي بغيره من عياله ولو لم يكن له لا يعود اليه ويقتل ويقتل من  
تلا عنه النصف المحرمة اما لو لم يكن فيه منفعه الا المحرمة بطلت الوصية وبطلت الوصية  
المملوكة لكل الصيد والماشية والحائط والزرع **الحرف الثاني** في الوصية للبهيمة من ثلث  
يجز من ماله فيه روايتان اشهرهما العشرة وفي رواية اخرى تسع الثلث ولو كان بينهم كان  
ولو وصي بشئ كان سدسا ولو وصي بوجه فبقي الوصي وبها جعله وجره البر وفيل يبيع  
ميراثا ولو وصي بشف معين وهذا الجعفن دخل الجعفن والحلية في الوصية وكذا الوارث  
بشدوق وفيه ثياب الوصية وفيها متاع او حجاب وفيه فاق فان الرعا وما فيها داخلان  
في الوصية وفيه فاق بعد الوارثية باخراج بعض ذلك من تركته لم تقع وهل يقع



ما يحتمل الثلث اذا وصى بثلثه عبداً مئة معينة فنفقته على الورثة لانها تابعة للثالث  
والوصي له المصروف في النفقة والورثة في الرقبة يبيع وعقود وغيره ولا يخلو الحق للمص  
له ولو وصى له النصف الا في من الشك والتل والحسان لامر فبانه يند على غيرها  
وكل لفظ وقع على شيء وقامتها ولا يظن انه الخيار في تعيين ما شاء منها انما  
اعطى قسماً ولا قسماً له الا واحدة انصفت الوصية الهامان الى اجناس كانت ولو  
باسم ماله كان الخيار في تعيين الخارثة ويجوز ان يعطى صغيراً او كبيراً  
او معيماً ولو هلك ماله بعد وفاته الا واحدة تعين للعطية فان ماتوا بطلت الوصية  
فان قتلوا لم يطلو كان الورثة ان يعينوا له من ثاقل ويضعوا قيمته ان صارت  
اليهم والا فلهما من الجاني ونبت الوصية بشاهدين مسلمين عدلين ومع الضرر  
وعدم عدل المسلمين يقبل شهادة اهل الذمة خاصة وبقيتها الشهادة بالمأشها  
واحده للمسلمين او شاهد وامرئتين يقبل شهادة الواحدة في ربع ما شهد به في  
اثنتين في النصف وثلث في ثلثة الارباع وشهادة الاربع في الثلث لا يثبت الوصية  
الا بشاهدين ولا يقبل شهادة النساء في ذلك وهذا يقبل شهادة شاهدين المسلمين  
فيه تردداً ظهر المنع ولو شهد انسانان عدلين له على حملة امته انه منه ثم ماتت فاق  
وشهد بذلك قبلت شهادتهما ولا يسترهما الولود وقيل لا يكره وهذا شبه ولا يقبل  
شهادة الوصي فيما هو وصي فيه ولا ما يجزى به نفعا او يستفيد منه ولا يكره  
وصية في اخراج ماله معين فتهد للثالث بما يخرج به الماله من الثلث لم يقبل الا

هذا هو الوجه في صحة الوصية بالثلث في ماله من الثلث لا يكره وهذا شبه ولا يقبل  
شهادة الوصي فيما هو وصي فيه ولا ما يجزى به نفعا او يستفيد منه ولا يكره  
وصية في اخراج ماله معين فتهد للثالث بما يخرج به الماله من الثلث لم يقبل الا

في الثلث ويكون الثلث نصيبه من الباقي بموجب الفرض والوجوب الاول وفيه دليل على صحة  
مجهورة واذا وصى بثلثه بغير الثلث رجح في التفسير الى الوارث كقوله اعطى خطاً  
من مالي او بقطا او نصيباً او قليلاً او كثيراً او جديلاً او جديلاً او جديلاً او جديلاً  
فما بين درهمين والدينار وقيل يخفى هذا التفسير فصار على موضع النقل والوصية بما التزم  
وفي الثلث افضل حتى انها بالربع افضل من الثلث وبالحسن افضل من الربع **فصل**  
اذا عين الوصي له شيئاً او ادعى ان الوصي فله من هذه الاثاظ او انكر الوارث كان الثلث  
في الوارث مع عينة ان ادعى عليه العلم ولا فلا بين **الطرف الثالث** في احكام الوصية  
اذا وصى بوصية ثم وصى اخرى مضادة للاولى على ما لا يخفى ولو وصى بثلث فقامت  
بلا فاق من سنة اشهر حتى الوصية به ولو كان لعنصر اشهر من حين الوصية لم يقهر وان  
جاء المدة بين السنة والعشر وكانت خالية من مولى وزوج حكم به للوصي ولو كان  
او وصى لم يحكم به للوصي لا لاحتمال الرجوع الى الوصية وتجدده بعد الوفاة  
ان كان في بطن هذه كذله درجهان وان كان اثني فلها درهم فان خرج ذكره في كان  
لها ثلثة دراهم اما لو قال ان كان للثاني فكذا وان كان اثني فكذا فخرج ذكره  
وان لم يكن لها شيء وقص الوصية بالثلث وبما تحل للملكية والشجر كما قص الوصية  
بكنى للداردة مستقبله ولو وصى بمجموعة عبداً ثم غر بستان او سكوا ولو في ذلك  
من المنافع على التأييد ومدة معينة فثبت للثالث من الثلث ولا كان الا في  
المنافع على التأييد ومدة معينة فثبت للثالث من الثلث ولا كان الا في

ان كان في بطن هذه كذله درجهان وان كان اثني فلها درهم فان خرج ذكره في كان  
لها ثلثة دراهم اما لو قال ان كان للثاني فكذا وان كان اثني فكذا فخرج ذكره  
وان لم يكن لها شيء وقص الوصية بالثلث وبما تحل للملكية والشجر كما قص الوصية  
بكنى للداردة مستقبله ولو وصى بمجموعة عبداً ثم غر بستان او سكوا ولو في ذلك  
من المنافع على التأييد ومدة معينة فثبت للثالث من الثلث ولا كان الا في



اذا اوصى بعقبي عبده وليس له سواهم اعنى ثلثهم بالقرعة ولو رتبهم اعنى الاول والا  
حتى يستوفى الثلث ويظل الوصية فيمن بقي ولو اوصى بعقبي عدة مخصوص من عبده  
استخرج ذلك العدد بالقرعة ويظل يجوز للورثة ان يتخيروا بقدر ذلك العدد والقرعة  
اعنى على اختيار وهو حسن **الثانية** لو اعنى مملوكه عند الوفاة ميتا وليس له سوا غيره  
حتى ينفق كله ويقتل بنفق ثلثه ويوصى للورثة في باقي ثمنه وهما شهر ولو اعنى ثلثه سعي  
بما فيه ولو كان له ما اعز اعنى الباقي من ثلث تركته **الثالثة** لو اوصى بعقبي رغبة  
مؤمنة وجب فان لم يجد اعنى من لا يعرف نسبها ولو ظنها مؤمنة فاعقنم بآبائها  
ذلك اجازت عن الوصى **الرابعة** لو اوصى بعقبي رغبة بغير معين فلم يجز له ان يوصي بغيرها  
وتوقع وجدها بما عين له ولو وجد باقلا اشتراها واعقنها ودفع اليها باقلى **الخامس**  
في الموصى له ويشترط فيه الوجود ولو كان معد ولم يبلغ الوصية له لا الوصى لم يمتد  
لمن ظن وجوده فبان ميتا عند الوصية وكذا لو اوصى لمات قبل المرأة او لم يولد من  
اولاد فلان يوصى الوصية للاجنبي والميراث يوصى الوصية للميت ولو كان اجنبيا  
لا يجزى مطلقا ومنهم من خص الحيوان بذكر الارحام والابناء شبه في الوصية للميت  
اطهر المنع ولا نص الوصية للمملوك الاجنبى ولا للميت ولا لام ولها ولا مكاتبته للشرع  
ولا للميت يورث من مكاتبته ولو اجاز له وصى بعقبي له وصى ومكاتبته ومكاتبته  
اتم ولها وبغيرها يوصى بمملوكه بعد خروجه من الثلث فان كان بقدر ثمنه اعنى في  
الموصى به ولو كان كانت ثمنه اقل اعطى الفائض وان كانت اكثر سعى للورثة فيما بقي من ثمنه  
واذا اوصى بغيره ما اوصى به المملوك بعد خروجه من الثلث فان كان بقدر ثمنه اعنى في  
الموصى به ولو كان كانت ثمنه اقل اعطى الفائض وان كانت اكثر سعى للورثة فيما بقي من ثمنه

وإذا اوصى بغيره ما اوصى به المملوك بعد خروجه من الثلث فان كان بقدر ثمنه اعنى في الموصى به ولو كان كانت ثمنه اقل اعطى الفائض وان كانت اكثر سعى للورثة فيما بقي من ثمنه

وإذا اوصى بغيره ما اوصى به المملوك بعد خروجه من الثلث فان كان بقدر ثمنه اعنى في الموصى به ولو كان كانت ثمنه اقل اعطى الفائض وان كانت اكثر سعى للورثة فيما بقي من ثمنه

المبلغ ثمنه ضعف ما اوصى به فان بلغت ذلك بطلت الوصية وقيل تصح ونهى  
في الباقي كيف كان وهو حسن واذا اوصى بعقبي مملوكه وعليه دين فان كانت ثمنه  
العبد بقدر الدين مرتين اعنى للملك وسعي في حصة اسداس ثمنه وان كانت ثمنه  
اقل بطلت الوصية بعقده والوجه ان الذين يقدم على الوصية فيبدأ به ويعق منه الثلث  
مما فضل عن الدين اما لو تجزعه عند موته كان الامر كما ذكر ولا عوارض عليه  
عن ابي عبد الله عليه السلام ولو اوصى كتاب عير المطلق وقدا دى بعض مكاتبته كان له  
الوصية بقدر ما اذاه ولو اوصى انسان لاتم ولدا حتى الوصية وهذا يعنى من الوصية  
او من نصيب ولها ينفق من نصيب ولها ويكون لها الوصية وقيل لا يعنى  
من الوصية لانه لا ميراث الا بعد الوصية واطلاق الوصية يقتضى التسوية فاذا اوصى  
لاولاده وهم ذكر وبنات فهم سواء وكذا لاختلاله وخالاته ولا لاهله وعجانه وكذا  
لو اوصى لاهله واخواله كانوا سواء على الاصح وفيه رعاية مهيبة اما ان يوصى بالفضل  
اتبع واذا اوصى لذى القربى كان للمعروفين بنسبه مصير الى العرف وقيل كان  
لمن يتقرب اليه الى آخره واتم له في الاسلام وهو غير مستند الى شاهد ولو اوصى  
بقدر لاهله لغية ولو قال لاهله بنيه دخل فيهم الاولاد والاباء والاجداد ولذا لا لغية  
لغيرهم فانما يوصى بنسبه ولو قال لغيره بنيه دخل فيهم الاولاد والاباء والاجداد ولذا لا لغية  
بطلت الوصية ولو وقع حياته كانت الوصية لورثته واذا اوصى للمسلم الفقير كان الفقرا

وإذا اوصى بغيره ما اوصى به المملوك بعد خروجه من الثلث فان كان بقدر ثمنه اعنى في الموصى به ولو كان كانت ثمنه اقل اعطى الفائض وان كانت اكثر سعى للورثة فيما بقي من ثمنه

وإذا اوصى بغيره ما اوصى به المملوك بعد خروجه من الثلث فان كان بقدر ثمنه اعنى في الموصى به ولو كان كانت ثمنه اقل اعطى الفائض وان كانت اكثر سعى للورثة فيما بقي من ثمنه

وإذا اوصى بغيره ما اوصى به المملوك بعد خروجه من الثلث فان كان بقدر ثمنه اعنى في الموصى به ولو كان كانت ثمنه اقل اعطى الفائض وان كانت اكثر سعى للورثة فيما بقي من ثمنه



اهله وله ولو كان كافرا انصرف الى فقرا تخلته ولو وصى لاسنان فمات قبل الوصي قبل  
 بطلت الوصية وقيل ان رجوع الموصي بطلت الوصية سواء رجع قبل موت الموصي او بعده <sup>وان</sup>  
 لم يرجع كانت الوصية لورثة الموصي له وهو اشهر الا في اثنين ولزم يختلف الموصي الى احد ارجع  
 الى ورثة الموصي ولو قال اعطى فلانا كذا ولم يبين الوجه وجب صرفه اليه بضمه ما شاء  
 ولو وصى في سبيل الله صرف اليه لجهته لا يخص بالقرابة والاولا شبه ويستحق الوصية لانه  
 القرابة وان كان او غيره واذا وصى للملاقب ترك على ما يشاء لا يرث ولا يعطى الا بعد مع جود  
 الاقرب **القاسم** في الاوصياء يعتبر في الوصي العقل والاسلام وهو يعتبر للعدالة فيلزم لان  
 الفاسق لا امانة له وقيل لان المسلم على امانة كافة الزكاة والاستيعاد ولا الهالة  
 تابعة لاختيار الموصي فيحقق بتعيينه اما لو وصى الى العبد ففسق بوقوع موت الموصي يمكن  
 العقل بطلان الوصية لان الوثوق بها كان باعتبار صلاحه فلم يحقق عند زواله فيخذ  
 يعزل الحاكم ويستنسب مكانه ولا يجوز الوصية الى المملوك الا باذن مولاه ولا يصح الوصية الى الصبي  
 منفردا ويصح منها الى البالغ لكن لا يصرف الا بعد بلوغه ولو وصى لثنتين احدهما صغيره وصرف  
 الكبير منفردا حتى يبلغ الصبي وعند بلوغه لا يجوز للبالغ التفرد ولو مات الصغير وبلغ فاسد  
 العقل كان للعاقب الا تفرد بالوصية ولم يدخل الحاكم لان الميت وصيا ولو تصرف البالغ  
 ثم بلغ الصبي لم يكن له نقض شيء مما أبرجه <sup>ان</sup> لان يكون منعا لما يقتضي الوصية ولا يجوز  
 الوصية الى الكافر ولو كان رجلا لم يجز ان يرص الى مثله ويجوز الوصية الى المرأة اذا  
 اجتمعت الشرايط ولو وصى الى اثنين فان اطلق او شرط اجتماعهما لم يجز لاحدهما التفرد

عن صاحب

عن صاحبه بشئ من التصرف ولو شاع لم يحض ما ينفرد به كل واحد منها عن صاحبه  
 الا ما لا يتعدى مثله كسوة البتيم وما كونه في الحيا كجبرها على الاجتماع فان تعسر اجازته <sup>شكلا</sup>  
 بها ولو اراد قسمة الماله بينهما لم يجز ولو مرض احدهما او عجز عن جم اليه الحاكم من يقرب اما ان  
 اوصى لم يقسم الحاكم الى الاخر وجاز له الانفاد لانه كناية الحاكم مع وجود وصي وفيه تردد  
 ولو شرط لها الاجتماع والا تفاد كان تصرف كل واحد منها ماضيا ولو انفرد ويجوز ان يقسما  
 الماله ويصرف كل واحد منهما ما يشاء كما يجز انفاده قبل القسمة ولو وصى اليه ان يبيع  
 الوصية مادام الموصي حيا بشرط ان يبلغه الرد ولو مات قبل الرد او بعده ولم يبلغ لم يكن  
 للرد اثر وكانت الوصية لانقضاء الوصي ولو ظهر من الوصي عجز عن المساعدة وان ظهر  
 وجب على الحاكم عزله ويقوم مكانه امينا والوصي امين لا يقضي ما يتلف الا عن مخالفة  
 بشرط الوصية او تفريط ولو كان للوصي دين على الميت جاز ان يستوفي ما في يده من غير ان  
 الحاكم اذ لم يكن له حجة وقيل يجوز مطلقا في شرايه لنفسه من نفسه تردد ولا شبه الجواز  
 اذا اخذ بالقيمة للعدل واذا اذن الموصي ان يوصي جاز له ان ياذن له لكن لا يقدر  
 فله ان يوصي فيه خلاف اظهر المنع ويكون النظر بوجه الحاكم وكذا الوفات انسان ولا وصي  
 له كان الحاكم النظر في تركه ولو لم يكن هناك حاكم جاز ان يوله من المؤمنين من يرضى به  
 وفي هذا تردد ولو وصى بالنظر ماله ولله الى الاجنبى وله ان يبيع وكانت الولاية الى  
 جد البتيم دون الوصي وقيل يصح ذلك في فقه الثلث مما ترك في اداء الحقوق واذا وصى بالنظر  
 في شيء معين اختصت ولايته به ولا يجوز له التصرف في غيره وجري الوكيل في الاختصاص







شعالمملكة **السابعة** اذا وصل بهار فانه تم فضايلت بر اقام مات الموصى بطلت  
 الوصية لانها خرجت عن اسم الدار وفيه ترد **الثامنة** اذا قالت اعطوا زيدا والفقرا  
 لكذا كان زيدا المصنف الوصية وقيل الاربع والا لا بعده **القسم الثاني** في تصرفات الموصى  
 في عطف المصنف على الموصى في الاربعة وقيل الاربعة والاربعة والاربعة والاربعة  
 من عن محلة ومبتغى والموصلة حكمها حكم الوصية لاجماعا وقد سلفت ولما تصرف الموصى  
 اذا قربت بما بعد الموت اما بمنزلة المريض اذا كانت تبرعا كالحبابة في المعاضات واليه

[illegible]

عنف كان حسنا اما وقت المرات في الحرب والطلاق للمراة وتزام الامواج في البحر  
فلا ارى الحكم يتعلق بها لغيره اعن اطلاق اسم المرض **وهنا** **الاول** اذا وجبت  
الواجب وحالي فان رجعها الثلث فلا كلام وان قصر يدك بالحق يستحق الثلث في  
كان النقص على الاخير **الثانية** اذا جع بين عطية بغيره ومخرجه فثبت الجزاء فان اتسع

لا يوصل فيها الملك الا بعد  
الكون

الف

الثالث الباقي والاصح فيما يحتمل الثالث وبطل ما قصر عنه **الثالثة** اذا باع كرا من طلع  
فئة ستة دنانير وليس جواه بكثر <sup>وهو كذا</sup> في قيمته ثلثه فالمحابة هنا نصف تركته بمعنى  
بعد الثلث فلور دنا السدس على الورثة لكان دينا والوجه في تصحيح الورثة على  
الورثة ثلث كرم ويرد على المشتري ثلث كرم فيبقى مع الورثة ثلثا كرتيهما  
ديناران ومع المشتري ثلثا كرتيهما البقية فيفضل معه ديناران وهي قد اثلث  
من ستة **الرابعة** لو باع عبدا قيمته ما كان بمائة وبيع من العقد وان مات والمبتاع  
الورثة صح البيع النصف في مقابلة ما دفع وهي ثلثة اسهم ستة وفي السدسين  
بالمحابة وهي مهران **الثالث** من ستة فيكون ذلك خمسة اسداس العبد وثلثه الزائد  
وهو سدس فيرجع على الورثة والمشتري بالخيار ان شاء فاضل بعض الصفقة وان  
اجاز ولم يبدل العوض عن السدس كان الورثة بالخيار بين الاتصاف والجابة لان  
حقهم في العين **الخامسة** اذا اعتقه من مرض الميرث وتردج ودخل باصح العنق

المثل تردد وعلى القول الآخر  
عقود ثبوت مهر المثل بقدر ما افق منها ربح  
الجميع ٢٢٢

حسن الصبا واليه

1831



اخذتها

*[Faint handwritten notes at the bottom of the page]*



هذا هو الباب الثاني من كتاب النكاح وهو من كتب الفقه

ينظر الرجل الى مثل ما خلا عن ربه شيئا كان او شا با وحنا كان او قبيحا لم يكن لربه ان  
وكذا المرأة والمرجلان ينظر الى جسده وجنته باطنا وظاهرا الى الخاتم ما عدا العروة  
وكذا المرأة ولا ينظر الى اجنبية اصلا الا لضرره ويجوز ان ينظر الى وجهها ويكفيها  
على كراهية مرق ولا يجز معاودة النظر وكذا الحكم في المرأة ويجوز عند الضرورة ان اذا  
امراد الشهادة عليها ويقتصر الناظر منها على ما يضطر الى الاطلاع كالطبيب في الخنابت  
اليه للعلاج ولو الى العورة دفعا للضرر **مسئلان** **الاول** هل يجوز للرجل ان ينظر الى المرأة  
المأكلة او الاجنبية قبل نكاحه ويحظر على الرجل ان ينظر الى المرأة المأكلة او الاجنبية  
للمرأة ما **الثاني** الا على الاجنبية من اجنبية المرأة لا انه عرق لا يجز المرأة النظر اليه  
لانها باوى المصير وتأول النكاح **الثاني** في مسائل تتعلق بهذا الباب وهي خمسة **الاول**  
الوطء في الليل فيه رايان احدهما الجواز وهي المشهور بين الاصحاب لكن على  
كل هذه شديدة **الثاني** العزل عن المرأة اذ لم يشترط في العقد فلم تاذن فيلزم  
ويجوز معه في وقتها والمرضى والعمام والمدم والاكتر من على المذموم من فقهه في نكاحه من اجنبية  
ويجوز معه ذب النطفة عشرة دنائير وقيل هي مكره وان وجبت المدة وهي اشبه  
**الثالث** اللجوء للرجل ان يترك وعلى امراته اكثر من ربيعة اشهر **الرابع** الدخول  
بالمرأة قبل ان يتلغ شعاعهم ولو دخل لم تحرم على الاصح لكن لو افضاها حرمت  
تخرج عن حبالته **الخامسة** يكره ان يطرق اهل ليلا **السادس** في خصا يفس النكاح على  
عليه واكره وهي خمسة عشرة خصلة منها ما هو في النكاح وهو تجاوز الايام بالعقد  
وربما كان الوجه الوفاق بعدله بينهما دون غيره والعقد بلفظ الصيغة ثم لا يثبت

مهر ابتداء

مهر ابتداء ولا انتهاء وجب التحليل لئلا يسهل بين امراته ومفارقة وتحرير نكاح  
الاماء بالعقد والاستبدال بفسائه والزيادة عليهن حتى نسخ ذلك بقوله انا  
احللتك امرأك والاية ومنها ما هو خارج عن النكاح وهو وجوب التحليل  
والاجنبية والوقوف قيام الليل وتحريم الصدقة الواجبة وفي المندوبة في  
خلاف وخاتمة الاعين وهي الغنى بها وابير له الوصال في الصوم وحض بانزاع  
عنه ولا ينام قلبه ويصبر وراة كما يبصر مائة وذكر اشياء غير ذلك من خصا  
صلى الله عليه وآله وهذه اظهرها **والثاني** بهذا الباب **مسئلان** **الاول** تحريم زنا  
صلى الله عليه وآله على غيره فاذا مات عن زوجة لم يحل اجبا او كذا القول  
للم يدخلها على الظاهر اما لو فارقها بفسخ او طلاق فيمخلاف والوجه انما  
لا يتحللها بالظاهر وليس يحرم من التمتع امهات ولا لسميته صلى الله عليه  
واكره **الثاني** الفقهاء من زعم انه لا يجب على النبي صلى الله عليه وآله التمتع  
بين امرأته لقوله تعالى من تشاء منهن وتوى اليك من تشاء وهو صديق  
لان في الاية احتمالا لا يبيح دلالتها اذ يحتمل ان يكون المشته في الايجاب متعلقة  
بالامهات **الفصل الثاني** في العقد والنظر في الصيغة والحكم **الاول** في النكاح  
يفتقر الى ايجاب وقبوله والين على المقصد المرفع للاختام والعبارة عن الايجاب  
لفظان زوجتك وانكحتك وفي معتك تردد وجوز ارجح والقبول ان يقبل  
قبل التزوج او قبل النكاح او ما شابهه ويجز الاقتصار على قبولت ولا بد من قبولها  
خلافا لبعض الن فقهه



الرشيد الملك

فأمر بالرد إلى الجبل  
وكانت قد أتت  
الملك في ذلك اليوم  
أن الملك قد أتت  
وكان قد أتت  
من الملك في ذلك اليوم

الرشيد الوفي



لجرة المتلوع استيفا المنفعة وبعضها سواء زادت عن المسمى ونقصت عنه ويكون ان  
 يستعمل الاجرة بان يقاطع على الاجرة وان يضمن الاجر النعمة **الثالث** ان يكون المنفعة  
 مملوكة اما للملك العين او منفردة والمستاجر ان يوجبه لان يشترط عليه استيفا  
 المنفعة بنفسه ولو شرط ذلك في العين للمستاجر الى غيره ضمنها ولو اجرة للمالك يتبعها  
 قبل بطلت وقبلت وقفت على اجارة المالك وهو حسن **الرابع** ان يكون المنفعة معلومة  
 اما بتقدير العكس كطاقة الثوب المعلوم واما بتقدير المدة كسكنى الدار والعلم على الدائمة  
 معينة ولو قدر المدة والعلو ان يستاجر ليعطى هذا الثوب في هذا اليوم قبل بطلان  
 استيفا العدة للمدة فلا يتفق وفيه تردد والاجرة الخاصة وهي التي يستاجر مدة معينة  
 لا يجرى له العمل لغير المستاجر لانه ولو كان مشتركا جاز وهو الذي يستاجر ليعمل به  
 المدة في يملك المنفعة بنفسه العقد كما يملك الاجرة به وهو يشترط اتصال مدة الاجارة بما  
 قبل نعم ولو اطلق بطلت وقبلت الاطلاق يقتضي الاتصال وهو شبه ولو عين شهرا متفرقا من  
 العقد بطلت ولو جاز وان سلم العين للمستاجر وضعت مدة يمكن فيها استيفا المنفعة  
 لزمنا الاجرة وفيه تفصيل وكذا لو استاجر دارا وسلمها وضعت المدة ولم يسكن او استاجر  
 لقلع ضربه فوضت المدة التي يمكن ايقاع ذلك فيها فلم يقلع للمستاجر استقرت الاجرة اما  
 لو اراد المالك عقيد العقد سقطت الاجرة ولو استاجر شيئا ففصل قبل قبضه بطلت الاجارة  
 وكذا لو تلفت عقيدته قبل قبضه المدة ثم تلفا وتجدد في الاجارة حرم فيها مضى  
 وبطلت الباقي ويرجع من الاجرة بما قابلا المتخلف من المدة ولا بد من تعيين ما يحل على المدة

وان كان شرط اجرة المتلوع  
 المتلوع ما تلفت من اجرة المتلوع  
 المتلوع ما تلفت من اجرة المتلوع  
 المتلوع ما تلفت من اجرة المتلوع

وان كان شرط اجرة المتلوع  
 المتلوع ما تلفت من اجرة المتلوع  
 المتلوع ما تلفت من اجرة المتلوع  
 المتلوع ما تلفت من اجرة المتلوع

اما بالمشاهدة واما بتقديره بالكيل او الوزن او ما يرفع الجاهلة ولا يكفي ذكر الحمل ولا  
 غيره عين التحقق الاختلاف في الخفة والنفق لا بد مع ذكر الحمل من ذكر طول مدة ضمه  
 وهو هو مكشوف او مغطى ذكر جنس غطائه وكذا لو استاجر دابة للعمل فلا بد من تعيينه  
 بالمشاهدة او ذكر جنسه وصفته وقدره وكذا لا يكفي ذكر الالات المحملة بالرجل بل  
 وجبها ولا يكفي اشتراط حمل الزاد ما لمعينه واذا افترق لوجه حمل له ما لم يشرط  
 انما يشترط ان لا يجرى له العمل لغير المستاجر لانه ولو كان مشتركا جاز وهو الذي يستاجر ليعمل به  
 المدة في يملك المنفعة بنفسه العقد كما يملك الاجرة به وهو يشترط اتصال مدة الاجارة بما  
 قبل نعم ولو اطلق بطلت وقبلت الاطلاق يقتضي الاتصال وهو شبه ولو عين شهرا متفرقا من  
 العقد بطلت ولو جاز وان سلم العين للمستاجر وضعت مدة يمكن فيها استيفا المنفعة  
 لزمنا الاجرة وفيه تفصيل وكذا لو استاجر دارا وسلمها وضعت المدة ولم يسكن او استاجر  
 لقلع ضربه فوضت المدة التي يمكن ايقاع ذلك فيها فلم يقلع للمستاجر استقرت الاجرة اما  
 لو اراد المالك عقيد العقد سقطت الاجرة ولو استاجر شيئا ففصل قبل قبضه بطلت الاجارة  
 وكذا لو تلفت عقيدته قبل قبضه المدة ثم تلفا وتجدد في الاجارة حرم فيها مضى  
 وبطلت الباقي ويرجع من الاجرة بما قابلا المتخلف من المدة ولا بد من تعيين ما يحل على المدة

وان كان شرط اجرة المتلوع  
 المتلوع ما تلفت من اجرة المتلوع  
 المتلوع ما تلفت من اجرة المتلوع  
 المتلوع ما تلفت من اجرة المتلوع

وان كان شرط اجرة المتلوع  
 المتلوع ما تلفت من اجرة المتلوع  
 المتلوع ما تلفت من اجرة المتلوع  
 المتلوع ما تلفت من اجرة المتلوع

وان كان شرط اجرة المتلوع  
 المتلوع ما تلفت من اجرة المتلوع  
 المتلوع ما تلفت من اجرة المتلوع  
 المتلوع ما تلفت من اجرة المتلوع

وان كان شرط اجرة المتلوع  
 المتلوع ما تلفت من اجرة المتلوع  
 المتلوع ما تلفت من اجرة المتلوع  
 المتلوع ما تلفت من اجرة المتلوع

وان كان شرط اجرة المتلوع  
 المتلوع ما تلفت من اجرة المتلوع  
 المتلوع ما تلفت من اجرة المتلوع  
 المتلوع ما تلفت من اجرة المتلوع



أربعة للتمتع استيفا المنفعة وبعضها سائر <sup>عن المسمى</sup> انقضت عليه ويكون ان  
 يستعمل <sup>الشيء</sup> الجيرة لان يقاطع على الجيرة وان يضم في المجمع <sup>الثالث</sup> ان يكون المنفعة  
 ملكة اما تملك العين او منفردة للمساكين او بجران <sup>او بجران</sup> بشرط عليه استيفا  
 المنفعة بنفسه ولو شرط <sup>في</sup> العين للمساكين الاخره منها ولو اجره المالك بتعا  
 قير بطلت وقيل وقفت على اجارة المالك وهو حسن <sup>الراجح</sup> ان يكون المنفعة معلومة  
 اما بتقدير العمل كالحياطة <sup>لن</sup> الثوب المعلوم واما بتقدير المد فكفى المدار العمل على المائدة  
 معينة ولو قدر المد والعمل ان يستاجر <sup>لن</sup> ليعطى هذا الثوب في هذا اليوم قير بطلان  
 استيفا العدة <sup>لن</sup> فلا يتفق وفيه تردد والاجر الخاص وهو الذي يستاجر منه معينة  
 لا يجوز له العمل لغير المتاجر كما بذره ولو كان مشتركا جاز وهو الذي يستاجر لغيره <sup>لن</sup>  
 المدد <sup>لن</sup> يملك المنفعة بنفس العقد كما يملك الجيرة به وهو بشرط اتصال المدد الاجارة  
 قير نعم ولو طلق بطلت وقيل الاطلاق يقضى اتصاله <sup>لن</sup> وهو ان يشترط ان يكون  
 العقد قير بطلت والوجه الجواز ان سلم العين للمساكين ومقت مدد يمكن فيها استيفا المنفعة  
 لزم الجيرة وفيه تفصيل وكذا الواستاجر دارا وسلمها ومقت المدد ولم يكن او استاجر  
 لغيره فقت المدد التي يمكن ايقاع ذلك فيها فلم يقلعه المتاجر استقرت الجيرة اما  
 لو ازال العقد العقد سقطت الجيرة ولو استاجر شيئا تلفق قير قبضه بطلت الاجارة  
 وكذا لو تلفت عقيقه ما لو انقضت بعقد المدد ثم تلفا وتجدد في الاجارة صح فيه امضي  
 وبطلت الباقي ويرجع من الاجرة بما قابل المتخلف من المدد ولا بد من تعيين ما يحل على المدد

العقد بطل والوجه الجواز ان سلم العين للمستاجر وضعت مدة يمكن فيها استيفاء الثمن  
لئن استجره وفيه تفصيل وكذا لو استاجر دارا وسلمها وضعت المدة ولم يكن او استاجر  
لغيره فثبت للمدة التي يمكن ايقاع ذلك فيها فلم يقلعه المستاجر سقطت الاجرة اما  
لو زال الامر عقيل العقد سقطت الاجرة ولو استاجر شيئا فقلقه قبل قبضه بطلت الاجارة  
وكذا لو تلفت عقيقه بطلت الاجرة ولو تلفت بعض المدة ثم تلفا وتجدد فخرج الاجارة صح في ما مضى  
وبطلت الباقي ويرجع من الاجرة بما قابل المتخلف من المدة ولا بد من تعيين ما يحل على الله

[illegible]

تتبعه السور في السور والافعة والادارة والقدرة  
 لا اله الا انت سبحانك ارجو ان يكون لك في الامور ان  
 نعمت ارايت في هذا خلافا لك في وجهه على ما  
 يكون في الامور التي  
 في الامور التي لا يكون فيها ولا يكون في الامور التي لا يكون فيها

خواجہ غلام احمد  
بیت اللہ، لاہور

فصل دوم در بحث احکام  
از امام جعفر صادق علیه السلام نقلی  
نشد و در بعضی کتب دیگر



١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

المجلس كان المجلس منتفخا التقدير  
فليس هو منسج الختار كما وانما  
والعنه كعشر العقه القيق  
الموجر شقيق المجرى العقبه  
منسج الفيق يدها العقبه  
لعمد القيق يدها العقبه  
فكها كعشر العقه القيق  
الموجر كعشر العقه القيق

العقيد في جنابة الملك انما يقضيها المولى اذا كانت متعلقة  
بشئ كان طيبا او شرا فانما ان الحكم المولى كان قد  
لم ولا يقضي اكثر من قيمته ولو كان قد اصابا لخرق الخرب  
لجانبه مع دفعه فيجب بها اذا اصاب الخرب

مع العلم بالقدس على



او نعد في **الثاسعة** اذا اسقط الاجرة بعد تحقيقها في الذمة حم ولو اسقط المبتفعة

لا جارة ويستفي المنفعة التي تؤول لها العقد ولا يرجع العبد على المولى بأجرة مناعلة

الاعاءة فيها للصب الفنزويلا غير قناعه وفيه تردد **الحاج** **عشر** اذا سلمه احمد ليعا

[illegible]

وان لم يكن ماله اجره بالعادة لم يلتفت الى صلاحها **الفصل العشر** في بيان ما يوجب عليه من اجرة

يتم بها **الربيع** في التنازع وفيه مسائل **الاول** اذا تنازعا في اصل الاجارة فالقول قول المالك

لواختلفا فيه لاجرة فالقول قول المستاجر **الثانية** اذا ادعى لصانع او ملائح والمكاتب

مع الممن لا نهم امنا وهو اشهر الهدايتين وكذا الوادعي المالك التفريط فانكره **الثالثة**

فإن الخط والاول والثاني ولو اراد الخطا فتنقه لم يكن له ذلك اذا كانت الخطوط من النوع الثاني

١٧  
نقص  
لواحد  
من الجمل

يستدعي بيان فصول **الاول** في العقد وهي استنباط في التصرف ولا بد في تحقيقه

قال وكلتني فقال نعم واشار بماء على الاجابة كفي في الاحباب **واما** القول

وكانت في السبع فاء ولدت الخ القيد عن الاحباب الميقدس فالص: ناز الالف

يَوْمَ لَا يُغْنِي عَنْكَ كَلَّتُ خَطَايَاكَ إِلَّا الْإِيمَانُ وَكَانَ فِي ذَلِكَ يَوْمٍ ضَعْفٌ

ليس في العرش ولو كان مطلقا لم يبح على فناء والوجه الجوار وهي عقد جابر من

الغزاة ولو لم يعلموا بغيرنا بالغزاة وقيل ان تغزوا اعلامه فاشهد انغزاة بالغزاة والاشهاد

الفصاص ثم عزلا فاقص قبل العلم بالغزل وقع الاقتصا من موقعه وبطل الوكال يتلف

العكالة به والعبارة من الغزل ان يقول عزلتك اولزت نيا بكتك اوفحت وابطلت

حالا وان يتناء الصبر دون المعصية وبخالف البصر ووقف على حارة المال الى

\_\_\_\_\_

لا اجمع له لانه علم ياذن فيه المالك وانته اعلم **كتاب العيالة** وهو

من ايجاب دال على القصد كقوله وكلنك او استينك او ما شاكل ذلك ولي

فدفعها الى كفة الميزان وارضيت او ما شاهاه وقد كان بالافعال كذا الى

وكانت في ذلك من العجائب ما لا يحيط به العقل واللب

بفتح نون و الجيم الالف و الشدة و تاء حاء الميم و الجار و الواو و الفاء و الميم و علف افتق و

فلذلك ان يغزل نفسه مع حضور المولى ومع غيبته والمولى ان يغزله بشرط ان يغزل

والاول انظر ولو تصرف الوكيل قبل الاعلام مضى تصرفه على المكل ولو وكل في استيفاء

انما غلبت الرأفة على العبد المملوك في بيعه وموت المرأة وكذلك الوعد الموكب بالانقضاء

وإن قصص وما جرى من ذلك وإطلاق الوكالة تقتضي الاستثناء من المناصفة

[illegible]



الطلاق واستيفاء القصاص وقبض الديات وفي الجهاد على وجهه في  
العدو مطلقا وفي اثبات حدود الأديان اما حدية الله سبحانه فلا وفي  
السبق والرياسة والعنف والكتابة والتدبير في الدعوى وأثبات الحق والعدل  
ولو وكل على كل قليل وكثير فلا يصح لما ينفرد من احتمال الضرب وقيل يجوز  
وينبغي الخيايا عبا والمصلحة وهو بعيد عن موضع الغرض نعم لو وكل على كل  
ما يملك صح لانه يملك بالمصلحة **الثالث** المثل كل بعينه فيه البلوغ والعقل وان يكون  
التصرف فيما وكل فيه ما يقع فيه النيابة فلا يصح وكالة الصبي عزا كان ولم يكن  
لربطه عشر اجاز ان يوكل فيما له التصرف فيه كالوصية والصدقة والطلاق على رتبة  
وكذا يجوز ان يوكل فيه وكذا لا يصح وكالة المجنون ولو عرض ذلك بعد التعديل  
ابطال الوكالة والتمسك بان يوكل لانه يملك التصرف في اكتساب وليس للعبث  
ان يوكل الاباد من مولاة ولو وكله انسان في شراء نفسه من مولاة صح وليس للموكل  
ان يوكل عن الموكل الاباد من الموكل ولو كان المملوك ما ذناله في التجارة جاز  
ان يوكل فيما جرت العادة بالتوكيل فيه لانه كما لما ذن فيه ولا يجوز ان يوكل في  
غير ذلك لانه يتوقف على صح الاذن من مولاة وله ان يوكل فيما يجوز ان تصرف  
فيه من غير اذن مولاة ما تقع فيه النيابة كالطلاق والحجر عليه ان يوكل فيما له التصرف  
فيه من طلاق وخلع وما شابهه ولا يوكل المحرم في عقد النكاح ولا ابتداء الصبي  
للأب والجدان يوكلان الى الد الصغير ويقع الوكالة في الطلاق للغائب لاجاز

الطلاق

الطلاق واستيفاء القصاص وقبض الديات وفي الجهاد على وجهه في  
العدو مطلقا وفي اثبات حدود الأديان اما حدية الله سبحانه فلا وفي  
السبق والرياسة والعنف والكتابة والتدبير في الدعوى وأثبات الحق والعدل  
ولو وكل على كل قليل وكثير فلا يصح لما ينفرد من احتمال الضرب وقيل يجوز  
وينبغي الخيايا عبا والمصلحة وهو بعيد عن موضع الغرض نعم لو وكل على كل  
ما يملك صح لانه يملك بالمصلحة **الثالث** المثل كل بعينه فيه البلوغ والعقل وان يكون  
التصرف فيما وكل فيه ما يقع فيه النيابة فلا يصح وكالة الصبي عزا كان ولم يكن  
لربطه عشر اجاز ان يوكل فيما له التصرف فيه كالوصية والصدقة والطلاق على رتبة  
وكذا يجوز ان يوكل فيه وكذا لا يصح وكالة المجنون ولو عرض ذلك بعد التعديل  
ابطال الوكالة والتمسك بان يوكل لانه يملك التصرف في اكتساب وليس للعبث  
ان يوكل الاباد من مولاة ولو وكله انسان في شراء نفسه من مولاة صح وليس للموكل  
ان يوكل عن الموكل الاباد من الموكل ولو كان المملوك ما ذناله في التجارة جاز  
ان يوكل فيما جرت العادة بالتوكيل فيه لانه كما لما ذن فيه ولا يجوز ان يوكل في  
غير ذلك لانه يتوقف على صح الاذن من مولاة وله ان يوكل فيما يجوز ان تصرف  
فيه من غير اذن مولاة ما تقع فيه النيابة كالطلاق والحجر عليه ان يوكل فيما له التصرف  
فيه من طلاق وخلع وما شابهه ولا يوكل المحرم في عقد النكاح ولا ابتداء الصبي  
للأب والجدان يوكلان الى الد الصغير ويقع الوكالة في الطلاق للغائب لاجاز

الموكل



الوكيل

على الاظهر ولو قال الموكل اصنع ماشئت كان ذلك على الماذن في التوكيل لانه تسليط  
 على ما يتعلق به المشية ويستحب ان يكون الوكيل تام البصيرة فيما وكل فيه عارفا باللغة  
 التي يجاز بها وينبغي للعالم ان يوكل عن السفهاء من يتولى الحكومة عنهم ويكره لذلك  
 المرافات ان يتولى المنازعة بنفسهم **الرابع** الوكيل يعتبر فيه البلوغ وكالا العقل  
 ولو كان فاسقا او كافرا او مرتدا ولو ارتد المسلم لم يبطل وكالته لان الارتداد  
 لا يمنع الوكالة ابتداء فلذا استدعته وكل ما لم يله ان يلبه بنفسه ونفع النيابة فيصح  
 ان يكون فيه وكيله فتصح وكالة المحمي عليه بتدبيره وفلس لا يصح نيابة المحمي  
 بالغير المحمي ان يفعله كابتداء الصيد وما سلكه وعقد الفسخ ويجوز ان يتولى المرافاة  
 في طلاق غيرها وهذا يصح طلاق نفسها قبل ولا فيه تردد ويصح كالتها في عقد  
 الفسخ لان عبارتها فيه معتبرة عندنا وبجواز وكالة العبد اذا اذن بوكالة ويجوز  
 ان يوكل موكلاه في اعتاق نفسه ولا يشترط عللة الوكيل ولا الوكيل في عقد الفسخ ولا  
 يتوكل الذي على المسلم الذي لا المسلم على العفو المشهور وهو يتوكل المسلم الذي على  
 المسلم فيه تردد والوجه الجواز على كراهية ويجوز ان يتوكل الذي على الذي يقصر  
 الوكيل من التصرف على اذنه فيه ويشهد العادة بالاذن فيه فلما ربيع السلفة  
 بدينار رتبة فباحا بدينارين نقدا صح وكذا لو باعها بدينارين نقدا الا ان يكون هناك عرض  
 صحيح يتعلق بالتأجيل اما الوارء يبيعه حالا فيباع موقلا لم يصح ولو كان اكثر ما عين لان  
 الاخر اخص يتعلق بالبيع والوارء يبيعه في سوق مخصوصه فيباع في غيره بالثمن الذي عين له

ان يكون فيه وكيله فتصح وكالة المحمي عليه بتدبيره وفلس لا يصح نيابة المحمي بالغير المحمي ان يفعله كابتداء الصيد وما سلكه وعقد الفسخ ويجوز ان يتولى المرافاة في طلاق غيرها وهذا يصح طلاق نفسها قبل ولا فيه تردد ويصح كالتها في عقد الفسخ لان عبارتها فيه معتبرة عندنا وبجواز وكالة العبد اذا اذن بوكالة ويجوز ان يوكل موكلاه في اعتاق نفسه ولا يشترط عللة الوكيل ولا الوكيل في عقد الفسخ ولا يتوكل الذي على المسلم الذي لا المسلم على العفو المشهور وهو يتوكل المسلم الذي على المسلم فيه تردد والوجه الجواز على كراهية ويجوز ان يتوكل الذي على الذي يقصر الوكيل من التصرف على اذنه فيه ويشهد العادة بالاذن فيه فلما ربيع السلفة بدينار رتبة فباحا بدينارين نقدا صح وكذا لو باعها بدينارين نقدا الا ان يكون هناك عرض صحيح يتعلق بالتأجيل اما الوارء يبيعه حالا فيباع موقلا لم يصح ولو كان اكثر ما عين لان الاخر اخص يتعلق بالبيع والوارء يبيعه في سوق مخصوصه فيباع في غيره بالثمن الذي عين له

اوضح الاطلاق

اوضح الاطلاق ثمن المتخلص اذ العرض تحصيل الثمن اما قال المبيع من فلان فباعه  
 من غيره لم يصح ولو تصاعف الثمن لان الاخر اخص في العزماء تتفاوت وكذا الوارء ان يشترى  
 بعين المال فاشترى في الثمن او بالثمن فاشترى بالعين لانه تصرف ليزون فيه وهو ما  
 يتفاوت فيه المقاصد اذ ابتاع الوكيل وقع الشراء عن الموكل لا يدخل في ملك الوكيل لانه  
 لم يدخل في ملكه لزم ان يتحقق عليه بوق له لو اشترى ما كان يتحقق ابو الموكل وملكه ولو  
 وكو سلم ذنبا في ابتاعه خمر لم يصح وكل من مضى بطل الشراء للموكل فان كان سواه عند العقد  
 على حدها وان لم يكن سواه فبقي به على الوكيل في الظاهر وكذا لو اكر الوكيل وكالة لغيره كان الوكيل  
 مبطلا فللمالك ظاهره باطنا وان كان محققا كان الشراء للموكل باطنا وطريق التخليص  
 ان يكون الموكل ان كان في فقد بعته من الوكيل فيصح البيع ولا يكون هذا تعليل البيع  
 على الشتر ويتقاضان وان امتنع الموكل من البيع جاز ان يستوفى عوضا اذ له الى البايع عن  
 موكل من هذه السلعة ويرد ما يفضل عليه او يرجع ما يفضل له ولو وكل اثنين فان شرط  
 الاجتماع لم يجز لاحدهما ان يفرق بينهما من التصرف وكذا لو اطلق ولوات احدهما بطلت  
 الوكالة وليس للمالك ان يقيم اليه امينا اما الوشرط الا ان يجرى له ان يتصرف غير  
 رأى صاحبه ولو وكل زوجة او عبد غيره ثم طلق الزوجة واعتق العبد لم تبطل الوكالة  
 اما لو اذن لعبد في التصرف في ماله ثم اعتقه يبطل الاذن لانه ليس له ان يجرى له ان يجرى له  
 تابع للمالك واذ اوكل انسانا في الحكومة لم يكن اذنا في قبض المالك اذ قد يوكل من لا يستأمن  
 المال وكذا لو وكل في قبض المال فالتكليف لم يكن ذلك اذنا في محالته لانه قد لا يجرى له  
 في

ان يكون فيه وكيله فتصح وكالة المحمي عليه بتدبيره وفلس لا يصح نيابة المحمي بالغير المحمي ان يفعله كابتداء الصيد وما سلكه وعقد الفسخ ويجوز ان يتولى المرافاة في طلاق غيرها وهذا يصح طلاق نفسها قبل ولا فيه تردد ويصح كالتها في عقد الفسخ لان عبارتها فيه معتبرة عندنا وبجواز وكالة العبد اذا اذن بوكالة ويجوز ان يوكل موكلاه في اعتاق نفسه ولا يشترط عللة الوكيل ولا الوكيل في عقد الفسخ ولا يتوكل الذي على المسلم الذي لا المسلم على العفو المشهور وهو يتوكل المسلم الذي على المسلم فيه تردد والوجه الجواز على كراهية ويجوز ان يتوكل الذي على الذي يقصر الوكيل من التصرف على اذنه فيه ويشهد العادة بالاذن فيه فلما ربيع السلفة بدينار رتبة فباحا بدينارين نقدا صح وكذا لو باعها بدينارين نقدا الا ان يكون هناك عرض صحيح يتعلق بالتأجيل اما الوارء يبيعه حالا فيباع موقلا لم يصح ولو كان اكثر ما عين لان الاخر اخص يتعلق بالبيع والوارء يبيعه في سوق مخصوصه فيباع في غيره بالثمن الذي عين له



من مائة فئات لم يكن له مطالبة الوتر  
أما لو قال وكنت في قبض حتى ج

تفرست  
**الحاشية** لو قال وكنت في قبض حتى لكى على فلان كان له ذلك ولو كفر في بيع فاسد  
لمعك الصحيح وكذا لو كفر في ابتعا له معيب وإذا كان لسان على غيره دين فركان يتعلم  
له به متاعا جان وييرا بالتسليم إلى البائع **الحاشية** فيها بسبب الوكالة ولا يحكم بالوكالة بعد  
الوكيل ولا بمقتضى العرف والمقسم بذلك بشبهه وحى نهان ولا يجب بشهادة النساء ولا شها  
وامرين ولا يشاهدون على قسمة شهود ولو شهد أحدهما بالوكالة في تاريخ والآخر في تاريخ  
آخر فثبت شهادتهما نظر إلى العادة في الاستهاد اذ جمع الشهود لذلك في الموضع الواحد فثبت  
وكذا لو شهد أحدهما في وكلة بالعبودية والآخر بالعبودية لأن ذلك يكون إشارة إلى المعنى الواحد  
ولو اختلفا في لفظ العقد بان يشهد أحدهما أن الموكل قال وكنت في قبضه والآخر أنه قال استقبلت  
لم يقبل لأنها شهادة على عقدي اذ صيغة كل واحد مخالفة للآخرى وفيه تردد اذ مر جمع إلى  
أنها شهادة في قبض مال الموكل عن كناية لفظ الموكل واخضر على إيراد المعنى جازان اذ اختلفت  
عبارة شهادتهما وإذا علم الحاكم بالوكالة حكم فيها بعله **تنبيه** لو ادعى الموكل أنه عثر على قبض ماله  
من غيره فان انكر العرف فلا يمين عليه وان صدقه فان كانت عيناه يوم التسليم ولحق  
اليه كانت للمالك استعادتهما فان تلفت كان لزام لهما مع انكاره بالوكالة ولا يرجع  
أحدهما على الآخر ولو كان الحق بينا وفيه تردد لكون هذا الودع لم يكن للمالك مطالبة الموكل  
لأنه لم يتبع عين ماله اذ لا يتعين إلا قبضه أو قبض وكيله وهو ينفى كل واحد من القبضين في لو ادعى  
لغيره ان يعطى الموكل ان كانت العين باقية او تلفت بغيره فثبت كذا إن عليه تلفت بغيره  
وكذا موضع يلزم العرف التسليم في لو اقر بيمينين ذالك **الحاشية** في الواجب وفيه مسائل **الاول**

الوكيل يمين

الوكيل يمين لا يمين مطلق في يد الأسم القضيطة والتعدي **الحاشية** إذا اذن لو وكيل ان يوكلا  
فان يوكلا من موكل كانا وكيلين لا يتصل وكالاتهما بمرتبة ولا يتصل بمرتبة أحدهما ولا بمرتبة  
صاحبه وان وكلين نفسه كان له عزله فان مات الموكل بطلت وكالاتهما وكذا ان مات الوكيل  
الاول **الحاشية** يجب على الوكيل تسليم ما في يده إلى الموكل مع المطالبة وعدم العذر فان امتنع من غير  
عذر ضمن وان كان هناك عذر لم يضمن ولو ادعى المالك العذر فآخر التسليم ضمن ولو ادعى وكيل  
ان تلف للمالك الاشياء او ادعى ان له قبض المطالبة فيلزمه الا يقبل دعواه ولو اقام بينة والوجه  
أنها تقبل **الحاشية** كمن في يده ما للغير لو ادعى أنه ان يتسليم حتى يشهد صاحب الحق  
بالقبض ويستوى في ذلك ما يقبل قوله في رده ولا يقبل الإيئنه من بين المحققين إلى  
التسليم أو اليمين وقيل الخوف بين ما يقبل قوله في رده وبين ما لا يقبله التسليم  
في الاول واجاز الاحتياط في الثاني لجمع الاستهاد والاحتياط **الحاشية** الوكيل في الاول إذا  
لم يشهد على الوكيل يمين ولو كان وكيله في قضاء الدين فلم يشهد له القبض ضمن وفيه  
**الحاشية** إذا ادعى الوكيل ما للموكل ضمنه ولا يتصل وكالاته لعدم التنا في ولو اجمعا  
فيه وسلم إلى المشتري برى من ضمانه لأنه تسليم ما دون في غير مجرى قبض المالك **الحاشية** إذا  
اذن للموكل لو وكيل في بيع ماله من نفسه فبما جاز وفيه تردد وكذا في النكاح **الحاشية** في الشائع  
وفي مسائل **الاول** إذا اختلفا في الوكالة فالقول في النكاح لأنه الأصل ولو اختلفا في التلف  
فالقول للموكل لأنه أمين وقد سخره بقاءه بالبيعة بالتلف غالبا فاقنع بقوله دفعا  
لا لزام ما قنع غالبا ولو اختلفا في القضيطة فالقول بغيره لكونه لغيره **الحاشية** الوكيل واليمين  
على

الحاشية لو قال وكنت في قبض حتى لكى على فلان كان له ذلك ولو كفر في بيع فاسد لمعك الصحيح وكذا لو كفر في ابتعا له معيب وإذا كان لسان على غيره دين فركان يتعلم له به متاعا جان وييرا بالتسليم إلى البائع الحاشية فيها بسبب الوكالة ولا يحكم بالوكالة بعد الوكيل ولا بمقتضى العرف والمقسم بذلك بشبهه وحى نهان ولا يجب بشهادة النساء ولا شها وامرين ولا يشاهدون على قسمة شهود ولو شهد أحدهما بالوكالة في تاريخ والآخر في تاريخ آخر فثبت شهادتهما نظر إلى العادة في الاستهاد اذ جمع الشهود لذلك في الموضع الواحد فثبت وكذا لو شهد أحدهما في وكلة بالعبودية والآخر بالعبودية لأن ذلك يكون إشارة إلى المعنى الواحد ولو اختلفا في لفظ العقد بان يشهد أحدهما أن الموكل قال وكنت في قبضه والآخر أنه قال استقبلت لم يقبل لأنها شهادة على عقدي اذ صيغة كل واحد مخالفة للآخرى وفيه تردد اذ مر جمع إلى أنها شهادة في قبض مال الموكل عن كناية لفظ الموكل واخضر على إيراد المعنى جازان اذ اختلفت عبارة شهادتهما وإذا علم الحاكم بالوكالة حكم فيها بعله تنبيه لو ادعى الموكل أنه عثر على قبض ماله من غيره فان انكر العرف فلا يمين عليه وان صدقه فان كانت عيناه يوم التسليم ولحق اليه كانت للمالك استعادتهما فان تلفت كان لزام لهما مع انكاره بالوكالة ولا يرجع أحدهما على الآخر ولو كان الحق بينا وفيه تردد لكون هذا الودع لم يكن للمالك مطالبة الموكل لأنه لم يتبع عين ماله اذ لا يتعين إلا قبضه أو قبض وكيله وهو ينفى كل واحد من القبضين في لو ادعى لغيره ان يعطى الموكل ان كانت العين باقية او تلفت بغيره فثبت كذا إن عليه تلفت بغيره وكذا موضع يلزم العرف التسليم في لو اقر بيمينين ذالك الحاشية في الواجب وفيه مسائل الاول







فان لم يبين

**باب اربعين** الباطن كان النظر الى الموقف عليهم بنا على القلب بالملك **الشمس**  
في شرائط الموقف عليهم ويعتبر في الموقف عليه شرط ثلثة ان يكون موجودا ومن  
يصح ان يلك وان يكون معينا ولا يكون الوقف عليه محملا فلو وقف على عيني  
استدام يصح كن يقف على من سيولد له او على حرام بفصل اما لو وقف على معلوم  
تابع المرحلة فانه يصح ولو بدا بالمعدوم ثم بعد على الموجود قبل المصير وقبل البيع  
الموجود والا ولد اشبه وكذا لو وقف على ما لا يحكم ثم على من ملك فيه تردد والمفع  
اشبه ولا يصح على الملوك ولا ينصرف الوقف الى من لا يلزم بقصد بالوقفية ويصح التمسك  
على المصلحة كالقطار والمساجد لان الوقف في الحقيقة على المسلمين لكن هو عرفي الى  
بعض مصالحهم ولا يفق السلم على الحرب ولو كان زنا لوقف على الذمي ولو كان  
اجنبيا ولو وقف على البيع والكتبا لم يصح وكذلك لو وقف على معنى الزكاة او قطع  
الطريق او شارب الخمر وكذا لو وقف على كسب ما يسمى بان بالتسمية ولا يجزى الا  
محترقة ولو وقف الكافر جاز والسلم اذا وقف على الفقراء اضرب الفقراء المسلمين  
دون غيرهم ولو وقف الكافر كذلك الا يضرب المحترقة ولو وقف على المسلمين لضرب  
المن صلى الى القبلة ولو وقف على المؤمنين اضرب الى الاثنى عشرة وقيل الى خمسة  
الكبار والا لما شبه ولو وقف على الشيعة ففي الامامية والجارية وفي غيره  
فرق الزيدية وهكذا اذا وصف الموقف عليه بنسبة دخل فيها كل من انطلق عليه  
ولو وقف على امامية كان للاثنى عشرة ولو وقف على زيدية كان للثلاثين

خط و کتابت: محمد علی



بإمامة زيد بن علي وكذا لو علمهم نسبة الخاب كان لكل من نسب الله بالأمه كالمها  
 فهو من نسب هاشم من ولدي طاب والمخارث والعباس والحب والطلالين  
 لمن ولدا بوطا لعلهم ويشترك المذكور والآن المسويين اليه من جهة الآخر الى  
 العرف وفيه خلاف للاصحاب ولو وقف على الجيران رجع الى العرف وقيل لمن يلى دار  
 الجارين نزعاً وهو حسن وقيل الى اربعين دار من كل جانب وهو مطروح ولو وقف  
 على مصلحة فبطل رسمها صرف في وجع التبر ولو وقف في وجع التبر واطلق صرف في الفقراء  
 والمساكين وكل مصلحة تقرب بها الى الله سبحانه ولو وقف على عموم صفه صرف في جميع  
 منهم وقيل لا يصح لانهم مجهولون والاول هو المذهب ولو وقف على التبر كان الوقف  
 فهو كالمصلحة وقيل لا يصح لانه يشترط فيه القرابة لا على الحد الأدنى وقيل يصح على دوى  
 القرابة والا فلا شبهة وكذا يصح على المرتبة في الميراث قد اشبهه للمنع ولو وقف ولم يذكر المصروف  
 بطل الوقف وكذا لو وقف على غير معين كان يقبل على أحد هذين او على أحد المستهدين  
 او الفريقين فالكل باطل واذا وقف على اولاده او اخوانه او ذوى قرابته اقضى الاختلاف  
 اشترك المذكور والآن والادنى والابعد والمساوي في القسمة الا ان يشترط به شيئاً  
 او اختصاصاً او تفضيلاً ولو وقف على اخيه له واعمه تساوى جميعاً واذا وقف على قريب  
 الناس اليه منهم الا بقران والولدان سفلوا فلا يكون لأحد من ذوى القرابة شيء ما لم يعد  
 للملكه وان تم الاجداد واخوه وان نزلوا في العام والآخر لا على ترتيب القرابة لكن يساوي  
 في الاستحقاق الا ان يعين التفضيل **القسمة الرابع** في شرط الوقف وهي اربعة الدوام في

وقف  
شروط الوقف

والاخي

ولا قايض واخراجاً عن نفسه فلو زعم بطل وكذا العلقه بصفته متوقفة  
 ولو كان الوجه لمن يقضى غالباً كان يقفه على زيد ويقصر ويسرقه الى بطون يقضى  
 غالباً او يطلقه في عقبه ولا يملكه بانصنع به بعد الانقراض ولو فعل ذلك فبطل الا  
 وقيل يجب له اجره حتى يقضى المستوفى وهذا شبه فاذا انقضى رجع الى ورثة  
 الوقف وقيل الى ورثة الموقف عليهم والا فلا ظاهر ولو قال دفعت اذا جاز الى  
 او ان قدم زيد لم يصح القبض شرط صحة فلو وقف ولم يقبض ثم مات كان ميراثاً  
 ولو وقف على اولاده الا صاعراً كان قبضه قبضاً عنهم وكذا الجرد للاب وفي الوقف  
 تركه اظهر الصحة ولو وقف على نفسه لم يصح وكذا لو وقف على نفسه ثم على  
 غيره فبطل الا على نفسه ويصح غيره والا فلا شبهة وكذا لو وقف على غيره بشرط  
 قضاء دينه او اداء مؤنته لم يصح اما لو وقف على الفقراء ثم صار فقيراً او على العقراء  
 ثم صار فقيرة ما صح للمساكين في الانتفاع ولو شرط عده اليه عند حاجته صح الشرط وبطل  
 الوقف وصار جسايعود فيه مع الحاجة ولو شرط اخرج من ميراثه بطل الوقف  
 ولو شرط ادخاله من يراد مع الموقف عليهم جاز سواء وقف على اولاده او على غيرهم اما لو  
 نقل عن الموقف عليهم الى من سجد لم يخرجه بطل الوقف وقيل اذا وقف على اولاده الا صاعراً  
 جاز ان يشترك معهم وان لم يشترط وليس بعقد القبض معبر في الموقف عليه الا في سقط  
 اعتبار ذلك في بقية الطبقات ولو وقف على الفقراء ان على الفقراء فلا بد من قبض ثم القبض  
 الوقف ولو كان الوقف على مصلحة كفي ايقاع الوقف عن شرط القبض وكان القبض الواجباً

وقف  
شروط الوقف



في تلك المصلحة ولو وقف سجدات الوقف ولو على واحد كذا الوقف على الفقير بغير  
 وقفا للفقير فيها ولو واحد ولو وقف الناسخ الصلوة في المسجد في الدفن ولم يلفظ  
 بالوقف لم يخرج عن ملكه وكذا المفظ بالعق لم يقبضه **النظر الثالث** في الواجب فيه  
**سأله** الوقف يتقلد ملك الوقف عليه لان فائدة الملك موجودة فيه والمنع من بيعه  
 البيع لا ينافيه كانه ام الولد وقد يصح بيعه على وجه الوقف حقيقة من عدم اعتقده  
 الحق لم يخرج عن ملكه ولو اعتقه الوقف عليه ليعتق انما اعتق حق المظنون به ولو  
 الشريك مضي الحق في حصته ولم يبق عليه لان الحق لا ينفذ فيه مباشرة فالأول  
 لا ينفذ سرايه ولم يبق من التملك باقتضائه الى الوقف عليهم فتلك من الرق وبقي من  
 مباشرة وسرايه بان الحق مباشرة الوقف على اخصار الملك في المباشرة والقبض  
 شريكه وليس كذلك انما كانه فانه انزال الرق شرعا فيبقى باقية وضمن الشريك  
 القيمة لانه يجري مجرى الكفالات وفيه تردد **الثانية** اذا وقف مولا كان ثقلته كسبه  
 شرط ذلك انه يشترط ولو يخرج عن اكتساب كانت ثقلته على الوقف عليهم ولو قبله المالك  
 كذلك كان اشبه لان ثقلته المالك تملك المالك ولو صار مفعولا ابقى عندنا فيسقط  
 عند الخصة ومن مولا ثقلته **الثالثة** لو جنى العبد الموقوف عدا الزمة القصاص فان كان  
 دون التصريح بالباقي وقفا وان كان تغيبا اقتصر منه وبطل الوقف وليس للمجنى عليه  
 وان كانت الجناية خطأ تعلقت بماله الموقوف عليه ليعتد باستيفاء ايقضه وقبلت على  
 كسبه لان المولى لا يعاقب عدا ولا يجني هذا الجناية ولا طريق الى عقبه فتوق وهو شبه  
 الما جنى

اما جنى عليه فان اوجب الجناية ارشانا فلم يجز من الوقف عليهم ان كانت ثقلته  
 وجب القصاص فان اوجب دية اخذت من الجاني في حال قيامها بمقتضى  
 نعم لان الدية عوض رقبته وهي ملك المظنون وقبله لا يكون للمجدين من الوقف  
 عليهم وهو شبه لان الوقف لم يتنا ولم القيمة **الرابعة** اذا وقف في سبيل الله انصرف الى ملكي  
 وصلة الى الثواب كالغزاة والجهاد والعموم وبناء المساجد والمقابر كذا القول في سبيل  
 وسبيل الثواب وسبيل الخير كان واحدا ولا يوجب جملة الفائدة اغلا **السادسة** اذا كان له  
 مولى من الرق او من المعتقد له ومن الرق سفلوه والذين اعتقهم ثم وقف على ماله  
 فان علم انه اراد احدا انصرف الوقف اليه وان لم يعلم انصرف اليها **السادسة** اذا  
 وقف على اولاد اولاده اشترك اولاد البنين والبنات ذكرهم وانما هم من غير قبيلة اما  
 لو قال من نسب اليهم لم يدخل اولاد البنات ولو وقف على اولاده انصرف الى اولاده  
 الصلبة ولم يدخل معهم اولاد الاولاد وقبله يشترك الجميع والا لم يدخل لان ملك  
 الولد لا يفهم من اطلاق لفظ الولد ولو قال على اولادى واولادى لخص  
 على المظنون ولو قال على اولادى فاذا انقضوا او انقضوا اولادى فعلى الفقراء  
 فالوقف لا اولاد فاذا انقضوا قبل يصرف الى اولاد اولاده فاذا انقضوا فالى الفقراء  
 وقبله لا يصرف الى اولاد الاولاد لان الوقف لم يتنا ولم يكن يكون انقضاهم شرط الفسخ  
 الى الفقراء وهو شبه **الثانية** اذا وقف مسجد فزك خربت القرية او المحلة لم يعد  
 الى ملك الوقف ولا يخرج العروة عن الوقف وكذا السبل ميتا فيسقط منه

يقضى

الما جنى



كان الكف للورثة **الفائدة** لو اخدمت الدار لم يخرج العريضة عن الوقف لا يخرج بها  
 ولو وقع بين الوقف عليهم خلف يميني خرابه جاز بيعه في لم يقع خلف لا يخرج  
 خرابه بل كان البيع الفع لم يوجب بيعه والرجل لمع ولو اقلعت بخلاف الوقف فيلحق  
 بيعها للنفعة لا لشفع الا بالبيع وقيل لا يخرج لان كان لا شفع بالاجارة للشفيع وشبهه  
 وهذا شبه **الفائدة** اذا اجر البطن لاداء الوقف مدة ثم انقضت في اثنا فان قلنا  
 الموت يبطل الاجارة فلا كلام وان تقدر على بطل هاتين مدة اظهره بطلان لهما  
 بينا ان هذه المدة ليست المخرجين فيكون البطن الثاني المخرجين الاجارة في الباقي  
 وبين الفرض فيه يرجع المستاجر على تركه الاولين بما قابله المختلف **الفائدة** اذا وقف  
 على الفقراء انصرف الى فقراء البلد ويحصر وكذا الوقف على عليين وكذا الوقف على  
 بنجاب منتشرة في صرف الخا لمخرجين ولا يخرج من لم يحضر اوضح للنفعة ولا يخرج  
 للوقوف عليه وعلى الامة الموقوفة لانه لا يتحقق عليها ولو اولى لها كان الوقف لا  
 قيمة عليه لانه لا يخرج على نفسه عزم وهو نصير ولقد قيل انهم يتعق بموتة ويؤخذ  
 القيمة من تركته لمن يليه من البطون وفيه تردد ويجوز ادراج الامة الموقوفة في  
 للمخرجين من ارباب الوقف لانه فائدة كاجر الدار وكذا ولها من ثمنها اذا  
 كان من هلك او من زنا ويخصه البطون الذين يولد معهم فان كان من حرب  
 صحيح كان حرام الا ان يتزوجوا بغيره في العقد ولو طهرها الخريشمة كان ولده حراما  
 وعليه قيمة الموقوف عليهم ولو طهرها الوقف كان كالاجنبي **اما** الصدقة فهو عقد

المستاجر اذا وقف على فقراء البلد ويحصر وكذا الوقف على عليين وكذا الوقف على بنجاب منتشرة في صرف الخا لمخرجين ولا يخرج من لم يحضر اوضح للنفعة ولا يخرج للوقوف عليه وعلى الامة الموقوفة لانه لا يتحقق عليها ولو اولى لها كان الوقف لا قيمة عليه لانه لا يخرج على نفسه عزم وهو نصير ولقد قيل انهم يتعق بموتة ويؤخذ القيمة من تركته لمن يليه من البطون وفيه تردد ويجوز ادراج الامة الموقوفة في للمخرجين من ارباب الوقف لانه فائدة كاجر الدار وكذا ولها من ثمنها اذا كان من هلك او من زنا ويخصه البطون الذين يولد معهم فان كان من حرب صحيح كان حرام الا ان يتزوجوا بغيره في العقد ولو طهرها الخريشمة كان ولده حراما وعليه قيمة الموقوف عليهم ولو طهرها الوقف كان كالاجنبي اما الصدقة فهو عقد

يفقر

السلامة

يفقر الى ايجاب وقبوله واقباضه ولو قبضها من غير رضا المالك لم يتعد اليه ومن  
 شرطها بنية القربة ولا يخرج الرجوع فيها بعد القبض على الاصل لان المقصود بها التبرع  
 وقد حصل في كل موضع منها والصدقة المفروضة محرمة على من هاتم الا صدقة الها  
 او صدقة غيره عند الاضطرار ولا بأس بالصدقة المفروضة عليهم مسائل **الفائدة** لا يخرج  
 الرجوع في الصدقة بعد القبض سواء عقد منها او لم يعرف من ربحها كانت او لا يخرج على  
 الاصل **الفائدة** يجوز الصدقة على الذمي وان كان اجنبيا لقوله ع على كل كيد  
 حرام اجمي ولقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولا في الدنيا ولا في  
 الآخرة من بعد ما وقفوا تحت راية منكم او اذا قاتلوكم في الدين فقاتلوه فانما جواز الصدقة عليه  
**الفائدة** صدقة المستأجر من الجاهل ان يتهم في ترك الموصاة فيظهرها دفعا  
 للتمهة **كتاب النكاح والعرا** وهو عقد يفقر الى ايجاب والقبول والقبض والحبس  
 وفادتها التسلط على اشقاء المنفعة مع بقاء المالك على كنهه ويختلف عليها  
 بحسب اختلاف الاصلان فان اذنت بالعتق عرا وبالا سكان فيلحق سكنى وبالمدة  
 فيلحق قبي ما من الارقباب او من رقبته المالك والعبارة عن العقدان بقوله  
 اسكنك او عرك او ارقبك او امارجى عري ذلك هذه الدار وهذه الارض  
 هذا المسكن عرك او عري او مدة معينة فيلزم بالقبض وقيل لا يلزم وقيل لا يلزم  
 فصدية القربة والا ولا اشهر ولو قال لك سكنى هذه الدار ما بقيت او ما بقيت جاز  
 ويرجع الى المسكن بعد موت الساكن على الاشياء ما لو قال فاذا مت رجعت الى  
 فانها ترجع قطعاً ولو قال عرك هذه الدار لك ولعقبك كان عرياً ولم ينتقل

كتاب النكاح والعرا















خسة فلا يظهر الاكل لافادة **الرابعة** اذا تم الفضل ملكا لفاضل العوض وله التصرف فيه كيف شاء وله ان يخصه وان يعلوه اصحابه ولو شرط في العقد اعلاه لم يلزم له ان يستوعبه **الخامسة** اذا قل عقد البيع لم يجب باعل اجرة الثمن ويقتضي المسمى الا بالبدل ولو كان البيع مستحقا وجب على الباخذ مثله وقيمة **السادسة** اذا فضل المثل الآخر الاصابة فقال الماطح الفضل بكذا اي لا يحسن لان المقصود بالفضل ازالة اثر الرأى وظهور اجتهاده فلو طرح الفضل بعوض كان تركا للمقصود بالفضل ليعطى للمعاوضة ويرد ما اخذ **كتاب الوصايا** والظرف في ذلك يستدعي فصلا **الاول** في الوصية وهي ملك عين او منفعة بعد الوفاة ويقسم الى ايجاب وقبول فالإيجاب كل لفظ دل على ذلك المقصد كقولك اعطى فلانا بعد وفاتي ولغلا في كذا بعد وفاتي او اوصيت له وينقلها الملك الى الوصي له بحيث الموصى وقبله الموصى له ولا يشترط بالموت من غير دعوى القبول على الاكثر وقيل قبل الوفاة جان وبعد الوفاة اكد وان اشترط القبول على الوفاة مالم يرد فيه فانه رد في جميع الوصى جائز لا يقبل بعده فانه اذ لا حكم لذلك الرد وان رد بعد الموت وقبل القبول بطلت وكذا لو رد بعد القبض وقبل القبول ولم يعد للميت والقبول قبل القبض قبل شرط وقيل لا بطلت وهما شبه اما لو قبل وقبل ثم رد لم يطل ابعاء الحق الملك واستقر له ولو رد بعضا وقبل بعضا صح فيما قبله ولو مات قبل القبول فام وانته مقامه في قبول الوصية **فروع** لو اوصى بجزائه وحلها من جزاوهي جائز منه فوات قبل القبول كان القبول للملوك وان قلنا ان شرط الوصية ان يخطره رقبته

[illegible]

وبنی معاودة الحقیقة فاقم بقیل العیار بالـ  
 ثم یکن منادى الحیوة والاعمال فلاح ان خرم من العباد  
 واولک حاکم ربکم فاسترح عودنا وادفع التور علی الخیار  
 فاقطع صیغ وان فمض فیکون کما سمر التلی کر  
 ویکون عند منقطع کذا والذی فی الی فی شعوبلا







المناخ وان تشاحا قدم اختيار الجسد ولو وقع في حالة واحدة ثبت عقد  
دون الاب **الثامنة** اذا تزوجها الولي بالجنين او الخصى صح ولها الخيار اذا بلغت  
وكذا الطفل عين بها احد العيب للجنبه للفسخ ولو تزوجها بمثل لم يكن لها الخيار  
اذا بلغت وكذا الطفل وتبيل بالمنع في الطفل لان نكاح الامه مشروط بخوف  
العتق واخبر في جانب الصبي **السابعة** لا يجوز نكاح الامه الا باذن مالكها  
لو كانت لامرأة في الدائم او المقتطع وقبل مجردها ان تزوج سعة اذا كانت امرأة  
من غير ذنبا ولا اشبه **الثانية** اذا تزوج الابن الصغير من لزمها العقد فان  
مات احدهما قبل الآخر ولو عقد عليها غير ابينها ومات احدهما قبل البلوغ بطل  
العقد وسقط المهر الارث فلو بلغ احدهما فزوى لزم العقد من جهته فان مات  
غير من تركته نصيب الآخر فان بلغ فاجاز لحلف انه لم يزوج الرغبة في الميراث ورث  
ولو مات الذي لم يزوج بطل العقد ولا ميراث **الثالثة** اذا اذن المولى للعقد في ليقا  
العقد صح واقضى الاطلاق لاقتصار على مهر المثل فان زاد كان الزائد في ذمته يزوج  
اذا تخبر به يكون مهر المثل على مولاه وقبله كسبه والا فلا ظهر وكذا العتق في نفقتها  
**العاشر** من تزوج بعضه ليس لمولاه الخيار على النكاح **الحادية عشر** اذا كانت الامه لمولى  
عليه كان نكاحها بيد وليه واذا زوجها لزم وليس للمولى عليه مع زوال الوكالة كذا  
ويستحب للمرأة ان تستاذن اباها في العقد بكن كان او ثيبا وان لم يكن اخاها اذا  
لم يكن لها اب ولا جد وان تغرد على اكبر اذا كانا اكثر من اخ ولو تزوج كل واحد

من الاكبر

من الاكبر ولا صغر وزوجا تخير خير **الاكبر** **الثالث** **الاولى** اذا تزوجها الا  
برجلين فان وكلتهما فالعقد للاول ولو دخلت بمن تزوجها اخبر بجلت الحق  
المولده والزهر مهرها واعيدت الى السابق وان اتفعا في حالة واحدة قبل العقد  
الاكبر هو حكم وان لم يكن اذنت لها اجازت عقد امها شأنا ولا يملكها اجازة  
عقد الاكبر وانما دخلت قبل الاجازة كان العقد **الثانية** لا ولاية للمولى  
المولود من زوجته فزوى لزمه العقد وان كره لزمها المهر ذمته تزوجها  
جوز على ما اذا ادعت الوكالة عنه **الثالثة** اذا تزوج الاجنبي امرأة فقلا الزوج  
رأى ذلك العاقد من غير اذنت فقالت بواذنت فالعقد صحيح  
القولان لا ينافيان في الصحة **الفصل الرابع** في اسباب التحريم وهي ستة **الاول**  
النسب ويحرم بالنسب سبعه اصناف من النساء الامم والحقة وان علت لا يملك  
اولادها والنسب للصلب وبناتها وان تزوجت وبنات الابن وان تزوجت وانما  
لاب كن وامها اوها وبناتها وبنات اولادهن والعات سواكن لغيرت ايه  
لا يبيها وامها وكذا الخوات اجداده وان علون والخالات للاب والام والها  
وكذا خالات الاب وامهم وان ارتفعن وبنات الاخ سواكن الاخ للاخ والام للام  
اوها وسواكن كانت بنته لصلبه او بنته او بنت ابنه وبناتهن وان ستن في مثلن  
من الرجال يحرم على النساء فيحرم الاب وان علا والولد وان سفل والاخ وابنه  
وابن اخوت والعلم وان علا وكذا الخ **الثاني** ثلثه **الاول** النسب ثبت مع النكاح

سقطت ميراث



من قبل نفسه فلن ينفذ في الثدي ثم لفظه وعاد فان كان اعرض ولا يرضع من  
 كان لا ينفذ الا عارض كالتقصير والا الحفاة الى ملاعبه والانتقال من الثدي الى  
 آخر كان الكلى رضة واحدة ولو منع قبل استكمال الرضعة لم يعتبر في العدد ولا بد  
 من ثلث الرضعات بمعنى ان المرأة الواحدة تنفد باكلها فلو رضع من واحدة  
 العدد ثم رضع من اخرى بطل حكم الاكل ولو تناول عليه عدة نساء لم ينشتر الحد ما  
 لم يكمل من واحدة خمس عشر رضعة ولا ولا يصير صاحب اللبن من اختلاف الرضعات  
 اياها اربعة اولا ولا المرضعة اياها ولا بد من ارضاعه من الثدي في ثلث اشهر  
 تحقيقا للمعنى لا ارضاعا فلو وجبة حلقه او اوصلا الى جوفه بحقنة وما ناكلها  
 لم ينشتر وكذا لو جبن فاكله جوبا وكذا يجب ان يكون اللبن بجاله فلو رجع بالحقن  
 في فم الصبي ما يعرض فانه يخرج حتى يخرج عن كونه لبنا لم ينشتر ولما ارضع من  
 ثدي الميت او رضع بعض الرضعات وهي حية ثم اكملها ميتة لم ينشتر لانها خرجت  
 بالمد من عن الحياض الاحكام هي كالبهيمة للمرضعة وفيه تردد **الشرط الثالث**  
 يكون في الحواشي ويراعى ذلك في الموضع لقوله عليه السلام لا رضاع بعد ظلام وهل يرى  
 ذلك في المد المرضعة لا يجوز ان لا يعتبر فلو رضع من ثديها اكثر من حواشي ثم ارضعت  
 له دون الحواشي نشتر الحرة ولو رضع العدد الا رضعة فتم الحواشي ثم اكمل بعدها كذا  
 لو كل الحواشي ولم يرضع الا خيرة لم ينشتر ينشتر اذا تم الرضعة مع تمام الحواشي **الشرط**  
**الرابع** ان يكون اللبن لفلان واحد فلو رضع لبن فلان واحد ما نهى عنهم بعضهم على  
 ان يكون اللبن لفلان واحد فلو رضع لبن فلان واحد ما نهى عنهم بعضهم على

الثاني ولسته اشهر  
 من وطى

ومع الشبهة ولا يثبت مع الزنا فلو زنا فاختلق من مائه ولد على الجرم لم ينشتر **الشرط الخامس**  
 وهو يحرم على الزاني والزانية الوجه انه يحرم لانه يختلق من مائه فلو زنا  
 لغة **الشرط** لو طلق زوجه فوطيت بالشبهة فان اتت به لا تلامس ستة اشهر  
 وطى المطلق الحق بالمطلق اما لو كان النكاح اقل من ستة اشهر المطلق اكثر من اقل  
 الحمل لم يلحق باحدهما وان احتمل ان يكون منها استخرج بالقرعة على قدر الشبهة  
 انه للثاني وحكم اللبن تابع للنسب لو اكل الولد ولا ينفذ استثنى عن صاحب الغرض كما  
 اللبن تابع ولو اقر به بعد ذلك عاد شبيه وان كان هو لا ينفذ **الشرط السادس** الرضاع  
 والظفر شرطه واحكامه انتشار الحرمة بالرضاع يتوقف على شرط **الاول** ان يكون  
 اللبن عن كساح فلو رضع لم ينشتر حرمة وكذا لو كان عن زنا او فحاح الشبهة تردد  
 اشبه تنزيها على النكاح الصحيح ولو طلق النكاح وهي حامل منه او رضع فاضعت  
 ولدا انتشر الحرمة كما لو كانت في حباله وكذا لو تزوج ودخل بها الزوج النكاح وحملت  
 اما لو انقطع ثم عاد في وقت يمكن ان يكون للثاني كان له دون الاول ولو انصل  
 حتى رضع الحمل من الثاني كان ما قبل الرضوع للاول وما بعد الرضوع للثاني **الشرط السابع** الكمية  
 وهي ان يثبت اللحم وشدة العظم ولا حكم لما دون الغرض الا في رواية شاذة وهي يحرم بالاعتقاف  
 وان يثبت احدهما ان لا يحرم ونشتر الحرمة ان يبلغ خمسة عشر رضعة او رضع يوما وبالبيلة  
 وبعض الرضعات المتكاثرة فيكون فلهذا ان يكون الرضعة كاملة وان يكون الرضعة متصلة  
 وان يرضع من الثدي ويخرج في ثقب الرضعة الى العرف وقبل ان يرضع الصبي في فم  
 من قبل

من قبل نفسه فلن ينفذ في الثدي ثم لفظه وعاد فان كان اعرض ولا يرضع من  
 كان لا ينفذ الا عارض كالتقصير والا الحفاة الى ملاعبه والانتقال من الثدي الى  
 آخر كان الكلى رضة واحدة ولو منع قبل استكمال الرضعة لم يعتبر في العدد ولا بد  
 من ثلث الرضعات بمعنى ان المرأة الواحدة تنفد باكلها فلو رضع من واحدة  
 العدد ثم رضع من اخرى بطل حكم الاكل ولو تناول عليه عدة نساء لم ينشتر الحد ما  
 لم يكمل من واحدة خمس عشر رضعة ولا ولا يصير صاحب اللبن من اختلاف الرضعات  
 اياها اربعة اولا ولا المرضعة اياها ولا بد من ارضاعه من الثدي في ثلث اشهر  
 تحقيقا للمعنى لا ارضاعا فلو وجبة حلقه او اوصلا الى جوفه بحقنة وما ناكلها  
 لم ينشتر وكذا لو جبن فاكله جوبا وكذا يجب ان يكون اللبن بجاله فلو رجع بالحقن  
 في فم الصبي ما يعرض فانه يخرج حتى يخرج عن كونه لبنا لم ينشتر ولما ارضع من  
 ثدي الميت او رضع بعض الرضعات وهي حية ثم اكملها ميتة لم ينشتر لانها خرجت  
 بالمد من عن الحياض الاحكام هي كالبهيمة للمرضعة وفيه تردد **الشرط الثالث**  
 يكون في الحواشي ويراعى ذلك في الموضع لقوله عليه السلام لا رضاع بعد ظلام وهل يرى  
 ذلك في المد المرضعة لا يجوز ان لا يعتبر فلو رضع من ثديها اكثر من حواشي ثم ارضعت  
 له دون الحواشي نشتر الحرة ولو رضع العدد الا رضعة فتم الحواشي ثم اكمل بعدها كذا  
 لو كل الحواشي ولم يرضع الا خيرة لم ينشتر ينشتر اذا تم الرضعة مع تمام الحواشي **الشرط**  
**الرابع** ان يكون اللبن لفلان واحد فلو رضع لبن فلان واحد ما نهى عنهم بعضهم على  
 ان يكون اللبن لفلان واحد فلو رضع لبن فلان واحد ما نهى عنهم بعضهم على

من قبل نفسه فلن ينفذ في الثدي ثم لفظه وعاد فان كان اعرض ولا يرضع من  
 كان لا ينفذ الا عارض كالتقصير والا الحفاة الى ملاعبه والانتقال من الثدي الى  
 آخر كان الكلى رضة واحدة ولو منع قبل استكمال الرضعة لم يعتبر في العدد ولا بد  
 من ثلث الرضعات بمعنى ان المرأة الواحدة تنفد باكلها فلو رضع من واحدة  
 العدد ثم رضع من اخرى بطل حكم الاكل ولو تناول عليه عدة نساء لم ينشتر الحد ما  
 لم يكمل من واحدة خمس عشر رضعة ولا ولا يصير صاحب اللبن من اختلاف الرضعات  
 اياها اربعة اولا ولا المرضعة اياها ولا بد من ارضاعه من الثدي في ثلث اشهر  
 تحقيقا للمعنى لا ارضاعا فلو وجبة حلقه او اوصلا الى جوفه بحقنة وما ناكلها  
 لم ينشتر وكذا لو جبن فاكله جوبا وكذا يجب ان يكون اللبن بجاله فلو رجع بالحقن  
 في فم الصبي ما يعرض فانه يخرج حتى يخرج عن كونه لبنا لم ينشتر ولما ارضع من  
 ثدي الميت او رضع بعض الرضعات وهي حية ثم اكملها ميتة لم ينشتر لانها خرجت  
 بالمد من عن الحياض الاحكام هي كالبهيمة للمرضعة وفيه تردد **الشرط الثالث**  
 يكون في الحواشي ويراعى ذلك في الموضع لقوله عليه السلام لا رضاع بعد ظلام وهل يرى  
 ذلك في المد المرضعة لا يجوز ان لا يعتبر فلو رضع من ثديها اكثر من حواشي ثم ارضعت  
 له دون الحواشي نشتر الحرة ولو رضع العدد الا رضعة فتم الحواشي ثم اكمل بعدها كذا  
 لو كل الحواشي ولم يرضع الا خيرة لم ينشتر ينشتر اذا تم الرضعة مع تمام الحواشي **الشرط**  
**الرابع** ان يكون اللبن لفلان واحد فلو رضع لبن فلان واحد ما نهى عنهم بعضهم على  
 ان يكون اللبن لفلان واحد فلو رضع لبن فلان واحد ما نهى عنهم بعضهم على

من قبل نفسه فلن ينفذ في الثدي ثم لفظه وعاد فان كان اعرض ولا يرضع من  
 كان لا ينفذ الا عارض كالتقصير والا الحفاة الى ملاعبه والانتقال من الثدي الى  
 آخر كان الكلى رضة واحدة ولو منع قبل استكمال الرضعة لم يعتبر في العدد ولا بد  
 من ثلث الرضعات بمعنى ان المرأة الواحدة تنفد باكلها فلو رضع من واحدة  
 العدد ثم رضع من اخرى بطل حكم الاكل ولو تناول عليه عدة نساء لم ينشتر الحد ما  
 لم يكمل من واحدة خمس عشر رضعة ولا ولا يصير صاحب اللبن من اختلاف الرضعات  
 اياها اربعة اولا ولا المرضعة اياها ولا بد من ارضاعه من الثدي في ثلث اشهر  
 تحقيقا للمعنى لا ارضاعا فلو وجبة حلقه او اوصلا الى جوفه بحقنة وما ناكلها  
 لم ينشتر وكذا لو جبن فاكله جوبا وكذا يجب ان يكون اللبن بجاله فلو رجع بالحقن  
 في فم الصبي ما يعرض فانه يخرج حتى يخرج عن كونه لبنا لم ينشتر ولما ارضع من  
 ثدي الميت او رضع بعض الرضعات وهي حية ثم اكملها ميتة لم ينشتر لانها خرجت  
 بالمد من عن الحياض الاحكام هي كالبهيمة للمرضعة وفيه تردد **الشرط الثالث**  
 يكون في الحواشي ويراعى ذلك في الموضع لقوله عليه السلام لا رضاع بعد ظلام وهل يرى  
 ذلك في المد المرضعة لا يجوز ان لا يعتبر فلو رضع من ثديها اكثر من حواشي ثم ارضعت  
 له دون الحواشي نشتر الحرة ولو رضع العدد الا رضعة فتم الحواشي ثم اكمل بعدها كذا  
 لو كل الحواشي ولم يرضع الا خيرة لم ينشتر ينشتر اذا تم الرضعة مع تمام الحواشي **الشرط**  
**الرابع** ان يكون اللبن لفلان واحد فلو رضع لبن فلان واحد ما نهى عنهم بعضهم على  
 ان يكون اللبن لفلان واحد فلو رضع لبن فلان واحد ما نهى عنهم بعضهم على

من قبل نفسه فلن ينفذ في الثدي ثم لفظه وعاد فان كان اعرض ولا يرضع من  
 كان لا ينفذ الا عارض كالتقصير والا الحفاة الى ملاعبه والانتقال من الثدي الى  
 آخر كان الكلى رضة واحدة ولو منع قبل استكمال الرضعة لم يعتبر في العدد ولا بد  
 من ثلث الرضعات بمعنى ان المرأة الواحدة تنفد باكلها فلو رضع من واحدة  
 العدد ثم رضع من اخرى بطل حكم الاكل ولو تناول عليه عدة نساء لم ينشتر الحد ما  
 لم يكمل من واحدة خمس عشر رضعة ولا ولا يصير صاحب اللبن من اختلاف الرضعات  
 اياها اربعة اولا ولا المرضعة اياها ولا بد من ارضاعه من الثدي في ثلث اشهر  
 تحقيقا للمعنى لا ارضاعا فلو وجبة حلقه او اوصلا الى جوفه بحقنة وما ناكلها  
 لم ينشتر وكذا لو جبن فاكله جوبا وكذا يجب ان يكون اللبن بجاله فلو رجع بالحقن  
 في فم الصبي ما يعرض فانه يخرج حتى يخرج عن كونه لبنا لم ينشتر ولما ارضع من  
 ثدي الميت او رضع بعض الرضعات وهي حية ثم اكملها ميتة لم ينشتر لانها خرجت  
 بالمد من عن الحياض الاحكام هي كالبهيمة للمرضعة وفيه تردد **الشرط الثالث**  
 يكون في الحواشي ويراعى ذلك في الموضع لقوله عليه السلام لا رضاع بعد ظلام وهل يرى  
 ذلك في المد المرضعة لا يجوز ان لا يعتبر فلو رضع من ثديها اكثر من حواشي ثم ارضعت  
 له دون الحواشي نشتر الحرة ولو رضع العدد الا رضعة فتم الحواشي ثم اكمل بعدها كذا  
 لو كل الحواشي ولم يرضع الا خيرة لم ينشتر ينشتر اذا تم الرضعة مع تمام الحواشي **الشرط**  
**الرابع** ان يكون اللبن لفلان واحد فلو رضع لبن فلان واحد ما نهى عنهم بعضهم على  
 ان يكون اللبن لفلان واحد فلو رضع لبن فلان واحد ما نهى عنهم بعضهم على



بعض وكذا لو ترك الفحل عشرة ارضعت كل واحدة واحدا او اكثر جرم السامع بينهم جميعا  
ولا ارضعت اثنين بل بين فحلين لم يجرم احدهما على الآخر وفي رواية اخرى مجرم  
وجرم ولا هذه المصعقة نسي على المرتضع منها وتحتل بغيرها لغيره لعلقة  
المسلة العفيفة الوحيدة ولا يسترضع الكافرة مع الاضطرار يسترضع الذميمة ويغيبها  
من شرب الخمر وكل لحم الخنزير ويكره ان يسلم كولا يتحل الى منزلهما ويتاكد لكلهما  
في انقطاع المحرمية ويكره ان يسترضع من ولا تها عن زنا وروحا انه اذا احلها لها  
فعلها طاب لبنها وزلت الكراهية وهذا **اذا** احكامه فما لا **اذا** حصل الرضا  
للمحرم انتشرت الحرمة من المصعقة فحلها الى المرتضع ومنه اليها فضاوت المصعقة  
له **اذا** والفحل با وياها اجدادها وجدات واولادها اخوة واخواتها اخوة واعما  
**اشارة** كل من استلب الفحل من كراهية ولا دة ورضا مجرم على هذا المرتضع  
وكذا من استلب المصعقة بالبنوة ولا دة وان تزلوا لا يجرم عليه من استلب اليها  
بالبنوة رضاء **الفحل** لا يترك اب المرتضع في اولاد صاحب اللبن ولا دة ولا رضاء  
ولا دة اولاد زوجه المصعقة ولا دة لانهم صادقات حكم ولده وهن يكره لاده  
الذين لم يرضعوا من هذا اللبن في ولا هذه المصعقة ولا دة فحلها في ولا  
الحريم الجواز اما لو ارضعت امرأة لبنا لقدم وبنتا لخرين جاز ان يترك اخوة كل واحد  
منهن في اخوة الاخر لانه لا نسب بينهم ولا رضاء **الرابعة** الرضاء للمحرم يمنع من الرضاء  
سابقا وبطله لاحقا فلو تزوج الرضيعه فارضعها من قبله منها فسد النكاح  
ولا ح ولا ح اذا كان لبن المصعقة ح

فان ارضعت

فان ارضعت المصعقة بالارضاع مثله ان سعت اليها فامتنعت فسد النكاح  
شعر المصعقة سقط مهرها لطلان العقد الذي باعتها ثبت المهر ولو  
تزوجت المصعقة ارضاعا بخلافه قبل كان للصغيرة نصف المهر لانه فحصل  
قبل الدخول ولا سقط لانه ليس من الزوجه والمزوج الرجوع على الرضيعه  
بما اذاه ان قضيت الفرج في الكلي ترد مسئلة النكاح في ضمان مسعقة الضم ولو  
له زوجتان كبيره كمصعقة فارضعها اكبره حرمتا ابان كان دخل بالكبيره لاجل  
الكبيره ح الكبيره مهرها ان كان دخل بها ولا فلا مهر لان الفرج جاء منها الصغيره  
وقد يراجع بها على النصف فاحتمل كذا لفظ في قد سبق ان الاخرى لم يكن يزوجها  
شعر المصعقة  
لو تزوجت المصعقة من غير حرمت الكبيره والمصعقة ان كان دخل بالكبيره والاحرمه الكبيره ولو  
له زوجتان وكبره صغيره فارضعها احدهما لزوجتين او لثلاث ارضعها الاخرى حرمت  
الاخرى والصغيرة دون الثانية لانها ارضعها وهي بنته وقيل لم يجرم ايضا لانها  
اقتات من كانت زوجته وهما ولي وفي كل هذه الصور يفسخ نكاح الجميع لتحقيق  
للمحرم واما التزويج فعلى ما صورناه ولو طلق زوجته فارضع زوجته الرضيعه  
حرمتا على **القاسم** لو كان له امرأه يطأها فارضع زوجته الرضيعه حرمتا جميعا  
وبنت من الصغيرة ولا يجرم به على الامه لانه لا ثبت للمولى ما في ذمة مولاه نعم  
لو كانت موطوءة بالعقد زوجت عليها وتعلق برقيتها وعقد كذا ذلك تردد ولو قلنا  
بوجوب العدة بالمهر ما قلنا ببيع المملوكه فيه لا يبيع بها ذمير **السادس** لو كان

فان ارضعت المصعقة بالارضاع مثله ان سعت اليها فامتنعت فسد النكاح  
شعر المصعقة سقط مهرها لطلان العقد الذي باعتها ثبت المهر ولو  
تزوجت المصعقة ارضاعا بخلافه قبل كان للصغيرة نصف المهر لانه فحصل  
قبل الدخول ولا سقط لانه ليس من الزوجه والمزوج الرجوع على الرضيعه  
بما اذاه ان قضيت الفرج في الكلي ترد مسئلة النكاح في ضمان مسعقة الضم ولو  
له زوجتان كبيره كمصعقة فارضعها اكبره حرمتا ابان كان دخل بالكبيره لاجل  
الكبيره ح الكبيره مهرها ان كان دخل بها ولا فلا مهر لان الفرج جاء منها الصغيره  
وقد يراجع بها على النصف فاحتمل كذا لفظ في قد سبق ان الاخرى لم يكن يزوجها  
شعر المصعقة  
لو تزوجت المصعقة من غير حرمت الكبيره والمصعقة ان كان دخل بالكبيره والاحرمه الكبيره ولو  
له زوجتان وكبره صغيره فارضعها احدهما لزوجتين او لثلاث ارضعها الاخرى حرمت  
الاخرى والصغيرة دون الثانية لانها ارضعها وهي بنته وقيل لم يجرم ايضا لانها  
اقتات من كانت زوجته وهما ولي وفي كل هذه الصور يفسخ نكاح الجميع لتحقيق  
للمحرم واما التزويج فعلى ما صورناه ولو طلق زوجته فارضع زوجته الرضيعه  
حرمتا على **القاسم** لو كان له امرأه يطأها فارضع زوجته الرضيعه حرمتا جميعا  
وبنت من الصغيرة ولا يجرم به على الامه لانه لا ثبت للمولى ما في ذمة مولاه نعم  
لو كانت موطوءة بالعقد زوجت عليها وتعلق برقيتها وعقد كذا ذلك تردد ولو قلنا  
بوجوب العدة بالمهر ما قلنا ببيع المملوكه فيه لا يبيع بها ذمير **السادس** لو كان







7<sup>th</sup> 1872







علاء الدح

والتاريخ المذكور في المتن المذكور

[illegible]



عقد الثانية ولو سلم قبل انقضاء عدة الاولى تخبر كل طرفيها وهي كذا <sup>عده</sup>  
اذا سلم الوثني ثم ارتد وانقضت عدتها على الكفر فقد بأت منه ولو سلمت في عدة  
ورجع الى الاسلام في عدة فيحق بها وان خرجت وهو كافر فلا يسير له عليها  
**الثامنة** لو مات احد من بعد اسلامه قبل الاختيار لم يطل اختيارها فان اختار  
ورث نصيبه عنها وكذا لو مثنى كل من كان له الاختيار فاذا اختار رجعا ورثته لان  
الاختيار ليس سبباً في عقد وانما هي تعيين لذات العقد الصحيح ولو مات مثنى  
قبل بطل الاختيار ولو جاز استعمال القرعة لان فيه من تأويل لو مات الزوج قبله  
كان عليهن الاحتداد منه لان متهن من تلمذه العدة ولما لم يحصل الامتنان  
المن العدة احتياطاً بعد الاجلين اذ كل واحدة منهن تخفى ان تكون هي الزوجة  
وان لا يكون فالعامل تعتد بعدة الوفاة ووضع العمل والمال اعتد بعد الاجلين  
من عدة الطلاق والوفاة **التاسعة** اذا سلم واسلمت لزوجة نفقة للرجوع حتى يختار  
فيقتطع نفقة البرق لا يفرض في حكم الزوجات وكذا لو سلمت او بعضهن وهو على  
كفر ولو لم يدفع النفقة كان هن المطالبة بها عن الحاضر والماضى سواء اسلم وبقى  
على الكفر ولا يلزم منه النفقة لو سلم ووفتهن التحقق منع الاستمتاع منتهن ولو اختلف  
الزوج في السابق الى الاسلام فالقرعة قوله الرجوع استصحاباً للبراءة الاصلية ولو مات  
ورثته اربع متهن لكن لما لم يتعين وجب بقاها لخصته عليهن حتى يصطحن والرجوع  
القرعة او التفرق ولو مات قبل اسلامه لم يوقف شيء لان الكا لا يرتب المسلم

هذا هو المختار في هذه المسألة  
والمراد من قوله لو سلمت في عدة  
هو لو سلمت في عدة الطلاق  
او في عدة الوفاة  
او في عدة الرجوع  
او في عدة الكفر  
او في عدة الاسلام  
او في عدة النكاح  
او في عدة الطلاق  
او في عدة الوفاة  
او في عدة الرجوع  
او في عدة الكفر  
او في عدة الاسلام  
او في عدة النكاح

ويكون بطلان

ويكون ان يقال ترتب من اسلم قبل القصة **العاشر** <sup>ط</sup> ورجع عا راساً باعتراف عبد الله  
ان اباؤ العبد لطلاق امراته واشتبهت له لا يرتد فان رجع وهي عدة في امرته  
بالنكاح الا لو كان رجع بعد العدة وقد تزوجت فلا يسير له عليها وفي العمل بها  
ترد مستند ضعف السند **الحادي عشر** لو مات احد من قبل العقد وهي سبع **الاولى** الكفاءة شرط في  
النكاح وهي التبرع في الاسلام وهو شرط النكاح في ايمان فيه روايتان الظاهر  
الاكتفاء بالاسلام وان تأكد استحياء الايمان وهو شرط الزوجة ان لا تكون المدة تأخذ من  
دين بعلمها نعم لا يقع نكاح الناصية العلن بعناء اهل البيت لا كتاب ما يعلم بطلان  
من دين الاسلام وهو شرط تمكن من النفقة قبله نعم وفيه لا يشبه ولا يحد بحسن  
الرجوع عن النفقة وهو شرط على الفسخ فيه روايتان اشتهر انه ليس لها ويجوز نكاح  
لمرة العبد والعربية العجمي الهاشمي غير الهاشمي بالعكس كذا ارباب الصنائع الدينية  
بذوات القربى واليسات ولو خطب المؤمن القادر على النفقة وجب لاجابته وان  
كان اخفض شياً ولو امتنع الوثن كان عاصياً ولو انسحب الرجوع اليه فبأن من غيرها  
كان للزوجة الفسخ وقيل ليس لها وهما شبه وذكره ان تزويج الفاسق وتأكد في غيرهما  
وان تزويج المؤمنة بالخالف ولا بأس بالمستضعف وهو الذي لا يعرف بعدا **الثانية** اذا  
تزوج امرأة ثم علم انها كانت زنت لم يكن له فسخ العقد ولا الرجوع على الوثن بالمهر مرفق  
ان لم يرجع وطأ الصبي عا استعمل من فرجها وهما في **الثالثة** لا يجوز التعرض بالخطبة  
لذات العدة الرجعية لانها زوجة ويجوز المطلقة ثلاثاً من الزوج وغيره ولا يجوز التعرض

هذا هو المختار في هذه المسألة  
والمراد من قوله لو سلمت في عدة  
هو لو سلمت في عدة الطلاق  
او في عدة الوفاة  
او في عدة الرجوع  
او في عدة الكفر  
او في عدة الاسلام  
او في عدة النكاح  
او في عدة الطلاق  
او في عدة الوفاة  
او في عدة الرجوع  
او في عدة الكفر  
او في عدة الاسلام  
او في عدة النكاح

هذا هو المختار في هذه المسألة  
والمراد من قوله لو سلمت في عدة  
هو لو سلمت في عدة الطلاق  
او في عدة الوفاة  
او في عدة الرجوع  
او في عدة الكفر  
او في عدة الاسلام  
او في عدة النكاح  
او في عدة الطلاق  
او في عدة الوفاة  
او في عدة الرجوع  
او في عدة الكفر  
او في عدة الاسلام  
او في عدة النكاح

هذا هو المختار في هذه المسألة  
والمراد من قوله لو سلمت في عدة  
هو لو سلمت في عدة الطلاق  
او في عدة الوفاة  
او في عدة الرجوع  
او في عدة الكفر  
او في عدة الاسلام  
او في عدة النكاح  
او في عدة الطلاق  
او في عدة الوفاة  
او في عدة الرجوع  
او في عدة الكفر  
او في عدة الاسلام  
او في عدة النكاح











[illegible]

ان يمشي ادم  
وقال ابن عباس

[illegible][illegible][illegible]

---



هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان العبد اذا كان تحت امره...

تدوم ملكاته من العلة **ومن الالحى** الكلام في الطلاق وهي علة الحق والبيع والطلاق  
اما الحق فاذا انقضت المحلولة كان لها فتح نكاحها سواء كانت تحت عبد او تحت  
ومن الاحكام من فرق وهو اشارة الى ما يقع على العبد والى عتق العبد لم يكن له  
خير ولا لمولاه ولا لزوجته حرة كانت او مملوكة لانها رقتة عبدا ولو تزوج عبدا  
امته ثم اعتق الامه ان عتقها كان لها الخيار كذا لو كان المالكين فاعتقا دفعة وحينئذ  
يجعل عتق الامه صداقها ويثبت عقده عليها بشرط تقديم لفظ العقد على الحق بان قوله  
تزوجتك اعتقك وجعلت عتقك مهر لك لا يفسد بالحق لو كان لها الخيار في  
القبول ولا امتناع وقيل لا بشرط لان الكلام المتصل بالجملة الواحدة وهو حينئذ  
بشرط تقديم العتق لان بضع الامه مباح لما ملكها فلا يستباح بالعقد مع تحقق الملك  
والا لما يشره وام الولد لا تنفق الا بعد وفاة مولاها من نصيب ولها من غير النصيب  
سعة في المتخلف ولا يلزم ولها السعي في قبول مولاها ولا اشارة لوليات ولها انما  
حتى جازيها وما دلت المحض انفق ويجوز بيعها مع وجود ولها في عتقها انما  
لمولاها غيرها وقيل يجوز بيعها بعد وفاتها في دينه وان لم تكن غناها اذ كانت الدين  
محيطه بتركه بحيث لا يفضل عن الدين شي اطلاقا ولو كان فنهاذ يافت من وجه المالك  
عتقها مهرها ثم اودعها فخلص ثمنها ومات بيعت في الدين وهل يعود ولها انما قيل  
ثم لو اشتهر هتاف من سلم والا شدة ان لا يطل العتق ولا النكاح ولا يرجع الى رقا الحق  
فيها **وانما** البيع فاذا باع المالك الامه كان ذلك كالطلاق في الخيار بين مضاء العقد

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان العبد اذا كان تحت امره...

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان العبد اذا كان تحت امره...

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان العبد اذا كان تحت امره...

وحيارة على العبد فاذا علم ولم يفسخ لم العقد وكذا حكم العبد اذا كان تحت امره  
تحت حرة فبيع كان للمشتري على راية فيها ضعف ولها ناسا لك فباعها لاثني  
كان الخيار لكل واحد من المتبايعين وكذا لو اشتراها واحد وكذا لو باع احدها  
الخيار للمشتري والبايع فلا يثبت عقدهما الا برضا المتبايعين ولو حصل بينهما  
كان للمولى الابن **سائل ثلث الاول** اذا تزوج امته ملك المهر بثبوته في ملكه  
فان باعها قبل الدخول سقط المهر لانفساخ العقد الذي ثبت المهر باعتباره فان  
اجاز المشتري كان للمهر لان اجازته كالعقد للثانف ولو باعها بعد الدخول كان  
المهر للمولود سواء اجاز الثاني او فسخ لا يستقر في ملك الاول وفيه فرق يختلفه  
ما ذكره **الثانية** لو تزوج عبدا بعترة ثم باعته قبل ان كان للمشتري الفسخ وعلى المولى نصف  
المهر ومن اصاب من انكر لا يبرئ **الثالثة** لو باع امه وادعانا ان حملها منه وانكر  
المشتري لم يقبل قوله في افساد البيع ويقبل في الختام الولد لانه اقرب لا يستقر به  
الغير وفيه تردد **وانما** الطلاق فاذا تزوج العبد باذن مولاه حرة او امه لم يبرأ من  
له اجازة على الطلاق ولا مسعة ولو تزوج امته كان عقدا صحيحا لا اباحة وكان  
الطلاق بيد المولى وله ان يفرق بينهما بغير لفظ الطلاق مثل ان يقول ففخت  
عقدكما او يا مرادها باعترا المصاحبة وهل يكون هذا اللفظ طلاقا فيؤثر حق كونه  
مرتين وبهتار رجعه حرمته عليه حتى تنكح غيره وقيل يكون فسخا وهو لا شبهة لفظها  
النكاح ثم باعها المالك امتت العدة وهو يجب ان يستبرأها المشتري بزيادة عن العدة

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان العبد اذا كان تحت امره...

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان العبد اذا كان تحت امره...



فيلزم لانها حكمنا ونلذ خلعها على خلا في الاصل وقيل ليس عليه استبراء الاستبراء  
 وهذا صحيح **واما** الملك فتقيد **الملك** ملك الرقبة يعني ان يطأ الانسان ملك  
 الرقبة ما زاد على ربع من غير حصر بان يجمع في الملك بين المرأة وامها لكن متى طي  
 واحدة حرمت الاخرى عينا وان يجمع بينهما وبين اختها بالملك ولو طي واحدة  
 حرمت الاخرى جميعا ولا يخرج الا في عن ملكة حكمة الثانية ويجوز ان يملك موطنة  
 الاب كما يجوز للمالك ملك موطنة ابنه ويحرم على كل واحد منهما وطئ من وطئها الا  
 عينا ويحرم على المالك موطنة اذا زوجها حتى يحصل الفرقة ويقضى عدتها ان كانت  
 ذات عدة وليس للمولى فتح العقد الا ان يبيعها فيكون المشتري الخيار وكذا لا يجوز له ان يطأ  
 النظر بها الى ما لا يجوز له المالك ولا يجوز له وطئ امه مشتركة بينه وبين غيره بالملك  
 ولا يجوز للمشتري وطئ امه الا بعد استبراءها ولو كان لها نيج فاحاز نكاحه لم يكن  
 له بعد ذلك فسخ وكذا لو علم فلم يعترض الا ان يوافق النيج ويختد منه ان كان  
 من ذوات العدة ولو لم يحن نكاحه لم يكن عليها عدة وكفاه الاستبراء في جواز النكاح  
 ويجوز ابتياع ذوات الانواع من اهل الحرب وكذا بناتهم وما يسيبه اهل الضلال  
 منهم **ثم** تشتمل على مسئلتين **الاول** كل من ملك امه بوجع من وجع الملك حرم  
 عليه وطئها حتى تسبى كما يجزى فان تاهرت الحبيصة وكان في ستمها من تحيض  
 اعتدت بحبسة واربعين يوما وبسط ذلك اذا ملكها احاديا امه حبيصةا وكذا  
 ان كانت لعبد واخرى سبى بها وكذا ان كانت لامرأة او ابنة او حاملا على كراهة

هذا اذا كان الزوج  
 حرم على المالك ان يطأ  
 موطنة ابنه

**الثانية** اذا ملك امه فاعتقها كان له العقد عليها فوطئها من غير استبراء او الاستبراء  
 افضل ولو كان وطئها واعتقها لم يكن لغيره العقد عليها الا بعد العدة وهي ثلثة اشهر  
 ان لم يسبق الاطهار **الثاني** ملك المتفعة والنظر في الصيغة والحكم اما الصيغة فان  
 يقبلها حللت لك وطئها او جعلتك في حل من وطئها ولا يستباح بلفظ العارية بل  
 يستباح بلفظ الاباحة فيه خلا فاقهر الجوز ولو قال وهبتك وطئها او غنك  
 او ملكتك فن اجاز لا باحة بل به الجوز هنا ومن اقصر على التحليل منع وهلاص  
 عقداي عليك متفعة فيه خلا ف بين الاصحاب مناه عصى الفرج عن الاستبراء  
 بغير عقد او الملك ولعل لا يربها الا في تحليل امته لمولى له او ابنته اجماعا  
 المنع وبنيها انه نوع من تملك والعبد بعد عن التملك والاخرى الجوز اذا  
 ملكه من غير الموطنة وبنيها النوع من اباحة والملوك اهلها الاباحة والاخرى  
 اشبه ويجوز تحليل المدة وام المالك ولو ملك بعضنا فاحلته نفسها لم تحل ولو كانت  
 مشتركة فاحلته الشريك فيل تحل والفرق انه ليس للمرأة ان تحل نفسها **واما** الحكم  
 فسا لا **الاول** يجب لا تقصر على غنا ولا لفظ وما شهد الحاد بدخوله تحتها فلو حل  
 له التحليل اقصر عليه وكذا لو حل له التحليل فلا يستبرأ المولى ولو حل له الوطء حل له  
 ما دون من ضره عقلا لا استبراء ولو حل له التحليل لم يطأ وكذا لو حل له الوطء  
 لم يمتنع ولم يوطع عدم الاذن كان عاصيا ولم يمتنع عرض البضع وكان الاول  
 نكاحا لم يملكها **الثانية** في ذلك المخلط ثم ان شرط الفرقة مع لفظ الاباحة فالوطء  
 حرم عليه فلو وطئها لم يملكها ولو وطئها لم يملكها ولو وطئها لم يملكها

هذا اذا كان الزوج  
 حرم على المالك ان يطأ  
 موطنة ابنه

هذا اذا كان الزوج  
 حرم على المالك ان يطأ  
 موطنة ابنه



ولا يسل على الابن ان لم يشترط فيجب على ابيه فكله بالقيمة ويجوز ان لا يسل على الابن  
**الثانية** لا يسل ان يطا الامه في البيت غيره وان نام بين امين ويكره ذلك في القره  
ويكره على الفاجرة ومن ولدت من الزنا **ويجوز** للشيخ النظر في امره خمسة **الا** ما رآه  
به النكاح وهو يستدعي بيان ثلث مقاصد **الثاني** العيوب وهي افة الرجل وامامه المرأة  
فعيوب الرجل ثلثه الجنون والخصا والعنق فالجنون سبيل لظلم الزوج على الفسخ وانما  
كان او دارا وكذا المتجبد بعد العقد وقبل الوطى وبعد العقد والوطى **الثاني** العيوب  
في المتجبد ان لا يعقل او فاته الصلوات وهما موضع التردد **والثاني** العيوب في المتجبد  
وفي معناه الوجاهة او ما يفسد به مع سبقه على العقد وان تجدد وليس بعقد والعنق  
مرض يضعف معه القره عن نشر العوض بحيث يجز عن الابلاج ويخبر به وان تجدد  
بعد العقد لكن بشرط الا يطا ان وجبته ولا غيرها فلو وطها ولم يفرغ من غير او امكنه  
وطى غير هاج عنه لم يثبت لها الخيار على الا طار وكذا لو وطها ذبرا وعن فلول  
هنا فيه الجنب فيه تردد منشا التمسك بمقتضى العقد والاشبه تسلطها به بتحقيق الجنب  
عن الوطى بشرط ان لا يبقى له ما يمكن معه الطى ولو قبل الحشفة ولو حدث الحشفة  
به وفيه قولان ولو بان خشي لم يكن لها الفسخ وتولد ذلك وهو حكم مع اسكان الوطى  
لا يترد الرجل بغير غير ذلك **وعيب** المرأة سبعة الجنون والخصا والبرص والكحل والامه  
والعرج والعرج اما الجنون فهو ساد العقل فلا يثبت للخيار مع هذه العيوب السبع ذواله ولا مع  
الاخرى العارضة مع غلبة الذم وانما ثبت للخيار مع هذه العيوب السبع ذواله ولا مع  
الاخرى العارضة مع غلبة الذم وانما ثبت للخيار مع هذه العيوب السبع ذواله ولا مع

العقد في الجنون والخصا وان كان  
بعد العقد ولا على شرط المتكبر  
رجل سكران سكت انقلب وامر تروى فيه  
مصحح قوام

يظهر منه

في النكاح العقدية

يظهر منه بعض الاعضاء وتناثر اللحم ولا تجزى قوة الاحتراق ولا يفرج الوجه  
ولا استدارة العين واما البرص فهو البياض الذي يظهر على صفحة البدن الغلبة للشمس  
ولا يقضى بالتسلط مع الاستبراء واما القره فقد قيل هو العقب وقيل عظم يد في الرحم  
يمنع الوطى ولا فلا شبهه فان لم يمنع الوطى قيل لا يفسخ به لا يمكن الاستبراء ولا يفسخ  
بالفسخ تمسكا بظهور المنقل يمكن واما الاقصاء فهو ضمير المسكين واحدا واما العرج  
وفيها تردد اظهره دخوله في اسباب الفسخ اذ يمنع الاعتداء وقيل لا يفسخ به لا يمكن الاستبراء ولا يفسخ  
على الفسخ وربما كان صوابا ان منع من الوطى اصلا فعدت الاستبراء اذ لم يمكن الزواله وهو المذكور  
او امكن واستغف من علاجه ولا ترده المرأة بغير هذه السبعة **المقصود** في الحكم  
العيب وفيه سائر **الاول** العيب الحارث في المرأة قبل العقد بسببه الفسخ وما يجز بعد العقد  
والوطى لا يفسخ به وفي المتجبد بعد العقد وقبل الدخول ترد اظهره انه لا يمنع الفسخ تمسكا بمقتضى  
العقد السليم عن معارض **الثانية** خيار الفسخ على العقب فلو علم الرجل والمرأة بالعيب قبل العقد  
بالفسخ لزوم العقد وكذا الخيار مع التدليس **الثالثة** الفسخ بالعيوب بطلاق فلا يطرده  
معه تخفيف المهر ولا يعد في الثلاث **الرابعة** يجوز للرجل الفسخ من دون الحاكم وكذا  
المرأة نعم مع ثبوت العنق يفتقر الى الحاكم لضرب الاجل وبها الفرق عند نقضائه  
وتعد الوطى **الخامسة** اذا اختلفا في العيب فالقول قوله منكبه مع عدم البينة **السادسة**  
اذا فسخ الزوج باحد العيوب فان كان قبلا للدخول فلا مهر ان كان بعد فسخها  
المسعى لا يفسخ بالوطى ثوبا مستقرا فلا يقط بالفسخ فالزوج عوبه على التدليس وكذا  
مهره ان كان قبل الدخول مستقرا

الوطى والفسخ في النكاح  
وجوب الفسخ في الزنا  
والادارة في الفسخ  
يعد رجل الدين الادارة  
الفسخ في النكاح  
الفسخ في النكاح  
الفسخ في النكاح  
الفسخ في النكاح

مع الامكان والافلا  
وان كان قبل العقد  
والفسخ في النكاح  
الفسخ في النكاح

بالفسخ  
بالفسخ  
بالفسخ  
بالفسخ



مؤلفه فی الجملہ و کلامی بعضی فوائدها  
مفید است از یک سو و از سوی دیگر  
مفید است از یک سو و از سوی دیگر

وبعد ولاحه

نعم الا ان بشرط البكارة ثم يبقى البشور على العقب



لزم مهر المثل سواء كان حدونه قبل العقد وبعده والاول اشبه **القول الثاني** في المهور  
 وفيه اطراف **الاول** في المهر الصحيح وهو كل ما يقع ان تملك عيناً كان او منفعة ويصح  
 العقد على منفعة المهر كلعلم الصنعة والسورة من القرآن وكل عمل جليل وعلى جارية  
 الزوج نفسه مدعة معينة وقيل بالمنع استناداً الى رواية لا تخلو من ضعف مع قصص  
 عن افادة المنع ولو عقدا المديان على خلع وتزويج لا يملكها ولو اسلم او سلم  
 احدهما قبل القبض فع القيمة لم يخرج عن ملك المسلم سواء كان عيناً او مضمناً او  
 لو كان مسلمين او كان الزوج مسلماً قبل بطل العقد وقيل يصح ويثبت لها مع  
 مهر المثل وقيل بقيمة المهر الثاني اشبه ولا تقدر في المهر بل ما تراضى عليه الزوجان  
 وان قل ما لم يقصر عن التقدير كحبة من خنطرة وكذا لا حد له في الكثرة وقيل  
 بالمنع من الزيادة عن مهر السنة ولو زاد رد اليها وليس بمعقد وكفى في  
 المهر شاهدة ان كان حاضراً ولو جهل وزنه وكيله كالصبر من الطعام و  
 القطعة من الذهب ويجوز ان يخرج امرأتين او اكثر بمهر واحد ويكون للمهر  
 بنهن بالنسوية وقيل يقدر على مهرها مثاهن وهو شبه ولو تزوجها على  
 خادم غير مشهور ولا من صوفة قيل كان لها خادم وسط وكذا لو تزوجها على  
 بيت مطلقاً استناداً الى رواية علي بن ابي حمزة او دار على رواية ابي عبد الله عن بعض  
 اصحابنا عن ابي الحسن عليه السلام ولو تزوجها على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه  
 وسلم ولم يسم مهرها كان مهرها خمسة درهم ولو سمى المرأة مهرها ولا يسميها شيئاً

راوى في بين كمال المهر الزوج او الزوجين  
 ويجوز كقوله بالسلام الزوجين

والله اعلم بالصواب  
 والى ذلك ذهبوا اذ كان او جارية  
 خادمة غير مشهورة ولا من صوفة

لزم ما سمي

بمهر المهر  
 لا يسميها ولا مهرها مهرها بشرط ان يعطى اباها مهره

لزم ما سمي لها وسقط ما سماه لا يسميها ولا مهرها مهرها بشرط ان يعطى اباها مهره  
 شيئاً معيناً قبل المهر والشرط بخلاف الاول ولا بد من تعيين المهر بما يقع المهر  
 فلو اصدقها تعليم سورة وجب تعيينها ولو اباها فسد المهر وكان لها مع الدخول  
 مهر المثل وهو يجب تعيين الحرف قبل نعم وقيل لا يلتزم الجاز وهو شبه ولو  
 امرت بتلقين غيرها لم يلزمه لان الشرط يتناولها ولو اصدقها تعليم صنعة  
 لا يجنبها او تعليم سورة جاز لانه ثابت في الذمة ولو تعدد التوصل كان عليه  
 اجرة التعليم ولو اصدقها طرفاً على انه خل قبان خمر قيل كان لها قيمة الخمر  
 عند استحاليه ولو قيل لها مثل الخمر كان حناً وكذا لو تزوجها على عبد  
 حراً او مستحقاً واذا تزوجها بمهر متراً او باخر جاز كان لها الاول والمهر مضمناً  
 على الزوج ولو تلف قبل تسليمه كان ضامناً له بقيته وقت تلفه على قوله لم يفسد  
 لنا ولو وجبت به عيناً كان لها رده بالعيب ولو عاب بعد العقد كانت بائناً  
 في اخذه او اخذ القعدة ولو قبل ليس لها القيمة ولها عينه وارثته كان حشاً لها  
 ان تمنع من تسليم نفسها حتى يقبض مهرها سواء كان الزوج موسراً او معسراً  
 هولاء ذلك بعد الدخول قبل نعم وقيل لا وهو لاشبه لان الاستمتاع حتى لزم  
 بالعقد ويستحب تقليل المهر وكبره ان يتجاوز السنة وهو خمسة درهم وكبره  
 ان يدخلها في زوجة حتى يقدم مهرها او شيئاً منه او غيره ولو هدية **الطرف**  
**الثاني** في التقاضي وهو ثمان نفق يرضى البضع وتقاضي المهر الثاني نفقها لا ينكر

بمهر المهر  
 لا يسميها ولا مهرها مهرها بشرط ان يعطى اباها مهره  
 لا يسميها ولا مهرها مهرها بشرط ان يعطى اباها مهره

التقاضي هو الزيادة بلا مهر











ولا يقتصر على القول على الاحكام التي عليه المال فلا يتقل عنه بعقد ما لم يملكه  
**عشر** لو كان المهر من جلا لم يكن لها الامتناع فليست مستعنت وحل لها ان تنفق قبل ان يملك  
لاستقرار وجوب التسليم قبل الحل وهو شبه **الحاشية عشر** لو اصدقتا قطعة من فضة  
فصاعها آتية ثم طلقها قبل الدخول كانت بالخيار في تسليم نصف العين او نصف القيمة  
لانه لا يجب عليها بدل الضعيف ولو كان الصداق ثوبا فاطمعت فصا لم يجب على الزوج  
اخذها وكان له الزامها بنصف القيمة لان الفضة لا يخرج بالصياغة كانت قابلية  
وليس كذلك الثوب **الحاشية عشر** لو اصدقتا تعليم سورة كان حقه ان يستقل  
بالكتابة ولا يكفي تبعا لنفقة نعم لو استقلت بثلاثة آتية ثم انقضت غيرها فثبت  
الاولى لم يجب عليه اعادة التعليم ولو استفادت ذلك من غيره كان لها الجرة التعليم  
كما لو تزوجها بنتى وتعلم عليه تسليمة **الحاشية عشر** يجوز ان يجمع بين طلاق وبيع  
في عقد واحد ويقتطع العوض عن الثمن ومهر المثل ولو كان معا ديار فقلت زوجتك  
نقسي وبعثك هذا الديار بدينار بطل البيع لانه ربا وقد المهر وجه البيع اما المختلف  
للمجنى صح الجميع **فروع الاول** لو اصدقتا عبدا فاعققتا ثم طلقها قبل الدخول فعليها نصف المهر  
قيمة ولده براءة قبل كانت بالخيار في الرجوع والاقامة على تدبيره فان رجعت اخذت نصفه  
وان ابنت لم يخرج من كان عليها قيمة النصف ولو دفعت النصفه ثم رجعت في التدبير قبل  
له العود في العين لان القيمة اخذت لكان الحيلة وفيه تردد مفتا اوستقر الملك ببيع  
القيمة **الثاني** اذا تزوجها الرقاب بثلث مهر المثل بطل المهر وها المثل وقيل صح التي  
وهو شبه **الثالث** لو تزوجها على مال شار اليه غير معلوم المهر فملك قبل قبضه قابلية

الزوج ان يقرن بثلث مهر المثل  
فان طلقها قبل قبضه فملك  
فان طلقها قبل قبضه فملك

منه صح وكذا لو تزوجها بمهر فاسد واستقرها بمهر المثل قابلية منه او من بعضه  
صح ولو لم تعلم كميته لانه اسقاط للجن فلم يقح فيه الجهالة ولو ابرأت من مهر المثل  
قبل الدخول لم يصح لعدم الاستحقاق **الحاشية** اذا تزوج الوالد ولده الصغير فان كان  
له مال فالمهر على الولد وان كان فقيرا فالمهر في عهدة الوالد ولو مات الوالد لم يخرج  
من اصل تركته سواء بلغ الولد والبسار ومات قبل ذلك فلدفع الاب للمهر ولم يلق البنت  
فطلق قبل الدخول استعاد الولد النصف دون الوالد لان ذلك يجرى مجرى المهر لم يكن  
لو ادعى المهر عن ولده الكبير تبرعا ثم طلق الولد رجع الولد بنصف المهر لم يكن  
لوالد امتناعه لعين ما ذكرناه في الصغير وفي المستلين تزوج الطرف **الحاشية** في الثاني  
وفيها سائر **الاولى** اذا اختلفا في اصل المهر فالقيل قبل الزوج مع عينة ولا شك  
قبل الدخول لاحقا لا تجرد العقد عن المهر لكن الاشكال لو كان بعد الدخول والقيل  
قوله ايضا نظر الى البراءة الاصلية ولا اشكال في قوله المهر ولو بان في واحد لان  
الاشكال يتحقق في الزيادة غير معلومة ولو اختلفا في قدر او وصفه فالقيل قبل  
**الحاشية** لو اعترف بالمهر ثم ادعى تسليمة ولا يثبتة فالقيل قبل المرأة مع عينة **فروع** لو دفع  
قدر مهرها فقلت دفعته هبة فقال لا صداقا فالقيل قبله لانه ابصر بنيته  
**الحاشية** اذا خلا فادعت المرافعة فان امكن الزوج اقامة الحينة بان ادعت  
ان المرافعة قبله وكانت بكرا فلا كلام والا كان القيل قبله مع عينة لان الاصل  
عدم المرافعة وهو منك لم يدعيه وقيل القيل قبل المرأة عملا بتأهدها للحال الصريح

لو ابرأت من مهر المثل  
فان طلقها قبل قبضه  
فملك المهر ولو ابرأت  
من مهر المثل قبل  
الدخول لم يصح  
لعدم الاستحقاق  
الحاشية اذا تزوج  
الوالد ولده الصغير  
فان كان له مال  
فالمهر على الولد  
وان كان فقيرا  
فالمهر في عهدة  
الوالد ولو مات  
الوالد لم يخرج  
من اصل تركته  
سواء بلغ الولد  
والبسار ومات  
قبل ذلك فلدفع  
الاب للمهر ولم  
يلق البنت فطلق  
قبل الدخول  
استعاد الولد  
النصف دون  
الوالد لان ذلك  
يجري مجرى المهر  
لم يكن لو ادعى  
المهر عن ولده  
الكبير تبرعا  
ثم طلق الولد  
رجع الولد بنصف  
المهر لم يكن  
لوالد امتناعه  
لعين ما ذكرناه  
في الصغير وفي  
المستلين تزوج  
الطرف الحاشية  
في الثاني وفيها  
سائر الاولى اذا  
اختلفا في اصل  
المهر فالقيل قبل  
الزوج مع عينة  
ولا شك قبل  
الدخول لاحقا  
لا تجرد العقد  
عن المهر لكن  
الاشكال لو كان  
بعد الدخول  
والقيل قوله  
المهر ولو بان  
في واحد لان  
الاشكال يتحقق  
في الزيادة  
غير معلومة  
ولو اختلفا في  
قدر او وصفه  
فالقيل قبل  
الحاشية لو اعترف  
بالمهر ثم ادعى  
تسليمة ولا يثبتة  
فالقيل قبل  
المرأة مع عينة  
فروع لو دفع  
قدر مهرها  
فقلت دفعته  
هبة فقال لا  
صداقا فالقيل  
قبله لانه  
ابصر بنيته  
الحاشية اذا  
خلا فادعت  
المرافعة فان  
امكن الزوج  
اقامة الحينة  
بان ادعت ان  
المرافعة قبله  
وكانت بكرا  
فلا كلام  
والا كان القيل  
قبله مع عينة  
لان الاصل عدم  
المرافعة وهو  
منك لم يدعيه  
وقيل القيل قبل  
المرأة عملا  
بتأهدها للحال  
الصريح



في كل ليلة واحدة  
في كل ليلة واحدة  
في كل ليلة واحدة  
في كل ليلة واحدة  
في كل ليلة واحدة

خلوة بالحداد والاول اشبه **الثالثة** لو احدهما تعليم سواهما عن فقات علي  
غير فالقوله قولها لانها منكدة لما يدعيه **الرابعة** اذا قامت المرأة بيته انه تزوجها في  
وقتين يعقدن فادعى الزوج تكرار العقد الواحد وذمت المرأة انهما عقدان فاقول  
قولها لان الظاهر معها وهما يجع عليه مهران قبله فلم عملا بمقتضى العقدين وقيل بل  
مهر ونصف والاول اشبه **النظر** **الثالثة** في القسم والشو والشفاق العقول في القسم  
والكلام فيه وفي المراجعة اما الاقل فحق لكل واحد من الزوجين حتى يجب على صاحبه  
القيام به فكم يجب على الزوج النفقة من الكسوة والمأكل والمفرب والاسكان فكذا يجب على  
الزوجة التمكن من الاستمتاع وتجب ما ينقضي منه الزوج والقيمة بين الزوجين حتى

على الزوج حر كان او عبدان لو كان عتقا او حرة او كذا لو كان مجنونا او مريضا عليه  
وان يعين للزوجات حقن من ذلك لانه مقام الزوج فيكون له من ذلك ما يكون له من ذلك  
الولي وقيل لا يجب القيمة حتى يبتدئ بها وهو اشبه من له زوجة واحدة فله ليلة واحدة  
من اربع وله ثلاث بعضها حيث شاء وللثنتين ليلتان وللثلاث ثلاث والفا  
له ولو كان له اربع كان لكل واحدة ليلة بحيث لا يحول له الاخلال بالمت اجمع العادة  
او السفر او ذنبن او ان بعضهن فيما يخص الآذنة وهل يجوز ان يجعل القيمة  
من ليلة لكل واحدة وقيل نعم والوجه اشتراط رضا من ولو تزوج اربعا دفعة  
وتبهن بالقرعة وقيل يبدأ من شاء حتى ياتي عليهن ثم تجب السوية على الترتيب وهو  
اشبه والواجب في القيمة لما جعلة لا المراجعة ويخص الزوج بالليل دون النهار  
وقيل يكون عندها في ليلتها ويظل عندها في صبيحتها وهو المسمى وان كانت الامه

في كل ليلة واحدة  
في كل ليلة واحدة  
في كل ليلة واحدة  
في كل ليلة واحدة  
في كل ليلة واحدة

في كل ليلة واحدة  
في كل ليلة واحدة  
في كل ليلة واحدة  
في كل ليلة واحدة  
في كل ليلة واحدة

في كل ليلة واحدة  
في كل ليلة واحدة  
في كل ليلة واحدة  
في كل ليلة واحدة  
في كل ليلة واحدة

مع الحرة او الحرائر فالحرة ليلتان والامه ليلة والكتانية كالامه في القيمة فلو كان  
عنده سلمة وكتانية كان لليلة ليلتان وللكتانية ليلة ولو كانت امه سلمة و  
ذمية كانتا سوا في القيمة **فروع** لو بات عند الحرة ليلتين فاعتقت الامه ووضعت  
بالعقد كان لها ليلتان لانها صاوت محل الاستحقاق ولو بات عند الحرة ليلتين  
ثم بات عند الامه ليلة ثم اعتقت لم تبث عندها اخرى لانها استوفت حقها ولو بات  
عند الامه ليلة ثم اعتقت قبل استيفاء الحرة قبل يقضي للامه ليلة لانها صاوت محل  
وفيها تردد وليس للموطع بالملك قيمة واحدة كانت او اكثر وله ان يطرف  
على الزوجات في يوتهن وان يستدعيهن الى منزله وان يستدعي بعضهن

المبعض ويخص الذكر عند الدخول سبع ليلي والنصف ثلاث ولا يقضي ذلك  
ولا يوسق اليه تزوجان او زوجات في ليلة قبل يبتدئ بها من شاء وقيل يقضي  
الاولا اشبه والثاني افضل ويقط القيمة بالسفر وقيل يقضي سفر القبل  
والا قامة دون سفر الغيبة ويستحب ان يقع بينهما اذا اراد استصحابا  
بعضهن وهل يجوز العدل عن خرج اسمها الى غيرها قبل لا لانها تعينت  
للسفر وفيه تردد ولا توقف قيمة الامه على ذن المالك لانه لا حظ له فيه  
ويستحب التسوية بين الزوجات في الانفاق واطلاق الوجه والمخاء ويكون  
في صبيحة كل ليلة عند صاحبها وان ياذن لها في حضور سموت ايها ولها  
وله منعها عن عيادة ايها وامها وعن الخروج من منزل له الا لحقها

في كل ليلة واحدة  
في كل ليلة واحدة  
في كل ليلة واحدة  
في كل ليلة واحدة  
في كل ليلة واحدة

في كل ليلة واحدة  
في كل ليلة واحدة  
في كل ليلة واحدة  
في كل ليلة واحدة  
في كل ليلة واحدة







كان حنا لان حكمها مقصود على اصلاح اما التفرقة فمرفوعة على الاذن مسلتا  
**الاول** ما يشترط الحكم ان يلزم ان كان سابقا ولا كان لها نقضه **الثانية** لو منعها شئامن  
 حقه في اثارها فقلت له بئلا يطعمها به صح وليس ذلك اكرها **النظر الرابع** في احكام  
 الاولاد وهي **الاول** في الحاق الاولاد بالنظر في اولاد البنات والموطرات بالملك  
 والموطرات بالتبعية احكام ولذا الموطرة بالعقد الدائم وهم يحدون بالزوج بشرط ثلثه  
 الدخول ومقتضى ستة اشهر من حين الوطى وان لم يجاوز اقصى الوضع وهو تسعة اشهر  
 على الاكثر وقيل عشرة اشهر من حين حسن يقضد الزوجان في كثير وقيل ستة اشهر من وقت  
 فلوله يدخل بها لم يلحقه وكذا لو دخل وجاءت به لا قدام ستة اشهر جيا كالا وكذا  
 لو انفقا على نقضا ما زاد عن تسعة اشهر او عشرة من زمان الوطى او ثبت ذلك **الثانية**  
 متفقته تزيد عن اقصى الحمل ولا يجوز له الحاق بنته والحال هذه ولو وطئها والى  
 فجو كان الولد لصاحب الفرس لا ينتفي عنه الا باللعان لان الذي لا ولد له حمل  
 في التخلو او في ولادة الفرس قول الزوج مع عينه ومع الدخول وانقضاء اقل  
 الحمل لا يجوز له نفى الولد لكان نعمة امه بالفرج ولا مع بقائه لم ينتف الا  
 باللعان ولو طلقها فاعتدت ثم جاءت بولد ما بين الفراق الحاقى مدة الحمل حتى  
 اذا لم توطأ بعقد ولا شبهة ولو زنى بامرأة فاحبلها ثم تزوج بها لم يجز الحاقه  
 وكذا لو زنى بامه فحبلت ثم ابتاعها ولم يزل له الاقرار بالولد مع اعترافه بالولد خلت  
 وولادة زوجته له فلما ذكره والحال هذه لم ينتف الا باللعان وكذا لو اختلفا في اللدة وكذا  
 ولم ينتف الا باللعان

امراته فاعتدت وتزوجت او باع امته فوطئها المشتري ثم جاءت بولد للزوج ستة  
 كاملا فهو للامرات وان كان ستة فصاعدا فهو للثاني **احكام** ولد الموطرة بالملك اذا طئ  
 الامه فجات بولد لستة اشهر فصاعدا نعمة الاقرار به لكن لو نفاه لم يلا عن امه  
 وحكم بنفيه ظاهرا ولو اعترف به بعد ذلك الحق به ولو وطئ الامه المولى واجتنب حكم الولد  
 للمولى ولو انتقلت الى مولى بعد وطئ كل واحد منهم لم يحكم بالولد لمن هو عنده ان جاء السنة  
 اشهر فصاعدا منديوم وطئها الا كان الذي قبل ان كان لوطئه ستة اشهر فصاعدا والا  
 كان قبله وهكذا الحكم في كل واحد منهم ولو وطئها المشتركة فيها في طهر واحد فولدت  
 وتداوع اقرع بينهم فمن خرج اسمه الحق به واغرم حصص الباقيين من قيمته في قيمته  
 يوم سقط حيا وان ادعاه واحد الحق به وان محصن الباقيين من قيمة الام والولد  
 ولا يجوز نفى الولد لكان العزل ولو وطئ امته ووطئها اخر فحبل الحق الولد للمولى  
 ولو حصل مع ولادته امارع بقلبها الطراز لانه ليس منه فلو لم يحبله الحاقه به ولا  
 نفيه بل ينبغي ان يوصى له بشئ ولا يبرأه ميراث الاولاد وفيه تردد **احكام** ولد  
 البهة الوطى بالشبهة يلحق به الشب فلو شتبهت عليه اجنبية فظن ان زوجته  
 مملوكة فوطئها الحق به الولد وكذا لو وطئ امه غيره لشبهة لكن في الامه يلزم منه  
 قيمة الولد يوم سقط حيا لانه وقت الحمل لولد وتزوج امرأه فظن انها خالية  
 او لظنها ميتة الزوج او طلاقه فبان انه لم يميت ولم يطلق ردت على الاولاد  
 الاعتدال من الثاني واختص الثاني بالاولاد مع الشرط سواء استندت في ذلك

اشبه  
 وهو في الاما في موطر  
 في قوله ان ولد  
 امته فجات بولد  
 لستة اشهر  
 فصاعدا نعمة  
 الاقرار به  
 لكن لو نفاه  
 لم يلا عن امه  
 وحكم بنفيه  
 ظاهرا ولو اعترف  
 به بعد ذلك  
 الحق به ولو  
 وطئ الامه  
 المولى واجتنب  
 حكم الولد  
 للمولى ولو  
 انتقلت الى  
 مولى بعد  
 وطئ كل واحد  
 منهم لم يحكم  
 بالولد لمن  
 هو عنده ان  
 جاء السنة  
 اشهر فصاعدا  
 منديوم  
 وطئها الا  
 كان الذي  
 قبل ان كان  
 لوطئه ستة  
 اشهر فصاعدا  
 والا كان  
 قبله وهكذا  
 الحكم في كل  
 واحد منهم  
 ولو وطئها  
 المشتركة  
 فيها في طهر  
 واحد فولدت  
 وتداوع اقرع  
 بينهم فمن  
 خرج اسمه  
 الحق به  
 واغرم  
 حصص الباقيين  
 من قيمته  
 في قيمته  
 يوم سقط  
 حيا وان  
 ادعاه  
 واحد الحق  
 به وان  
 محصن  
 الباقيين  
 من قيمة  
 الام والولد  
 ولا يجوز  
 نفى الولد  
 لكان العزل  
 ولو وطئ  
 امته ووطئ  
 ها اخر  
 فحبل الحق  
 الولد للمولى  
 ولو حصل  
 مع ولادته  
 امارع  
 بقلبها  
 الطراز  
 لانه ليس  
 منه فلو لم  
 يحبله  
 الحاقه به  
 ولا نفيه  
 بل ينبغي  
 ان يوصى  
 له بشئ  
 ولا يبرأه  
 ميراث  
 الاولاد  
 وفيه  
 تردد  
 احكام  
 ولد  
 البهة  
 الوطى  
 بالشبهة  
 يلحق  
 به الشب  
 فلو  
 شتبهت  
 عليه  
 اجنبية  
 فظن ان  
 زوجته  
 مملوكة  
 فوطئها  
 الحق  
 به الولد  
 وكذا لو  
 وطئ  
 امه  
 غيره  
 لشبهة  
 لكن في  
 الامه  
 يلزم  
 منه  
 قيمة  
 الولد  
 يوم  
 سقط  
 حيا  
 لانه  
 وقت  
 الحمل  
 لولد  
 وتزوج  
 امرأه  
 فظن  
 انها  
 خالية  
 او  
 لظنها  
 ميتة  
 الزوج  
 او  
 طلاقه  
 فبان  
 انه  
 لم  
 يميت  
 ولم  
 يطلق  
 ردت  
 على  
 الاولاد  
 الاعتدال  
 من  
 الثاني  
 واختص  
 الثاني  
 بالاولاد  
 مع  
 الشرط  
 سواء  
 استندت  
 في  
 ذلك



الحكم حاكم وشهادة الشهود واخبار المحققين **في القسم الثاني** في احكام الولادة والعلاكم  
في سنن الولادة فالواجب منها استبداد النساء بالمرأة عند الولادة دون الرجال  
لا مع عدم النساء وكأن بان يزوج وان وجد النساء والتكسنة على المولود ولا  
في اذنه اليمنى والاقامة في اليسرى وتحنكه بما الفرات وبترية الحسين عليه السلام  
فان لم يوجد ما الفرات فبما الفرات ولو لم يوجد الا ما ملج جعله في سنن التمرغ  
او اعلى ثم تيمية احد الاسماء المستحسنة وافضلها ما يتضمن عبودية لله سبحانه  
وبليها اسماء الانبياء واءه عليهم السلام وان يكنه مخافة التبرؤ وذوي استعجاب  
السمية يوم السابع ويكره ان يكنه ابا القاسم اذا كان اسمه محمداً وان كان عليه  
او يكنه او خالد او جاد او مالك او ضار **والاما** الباقي فثلثة سنن اليوم  
السابع والرضا والحضنة و سنن اليوم السابع اربعة الحلق والحلق ثقب  
الاذن والعقيقة **والاما** الحلق فن السنة حلق راسه يوم السابع مقداً على  
بالصدق لو نزل شره ذهاباً او فوضة ويكون ان يحلق من راسه موضع **والاما**  
موضع وهي القنان **والاما** الحنان فسبع يوم السابع ولو اخرج ان ولو لم يولد  
يختن وجب ان يختن نفسه والحنان واجب وحفظ الجوارى مستحب ولو لم  
الكافر غير مختنن وجب ان يختن ولو كان مستأجراً ولو املت امرأة ولم يختناتها  
واستحب **والاما** العقيقة فيختن يعق عن الذكر ذكر وعن الانثى انثى وهذا يجب  
العقيقة ولا ينعى الوجه الا استعجاب ولو صدق فيها لم يجز القيام بالسنة

بسم الله الرحمن الرحيم  
و قد علمت اني قد فعلت ذلك من اذن الله تعالى

ولا يجوز عنها آخرها حتى يمكن ولا يفسد الاستيعاب ويستحب ان يجتمع فيها  
 شروط الاضحية وان يخص العاقلة منها بالرجل والبرك ولولم تكن قائمة  
 اعطى الام تصديق بل ولولم يعنى الموالد استيعاب لدان يعنى عن نفسه اذا  
 بلغ ولومات الصبي يوم السابع فان مات قبل الزوال سقطت ولومات بعد لم  
 الاستيعاب ويكره للوالدين ان ياكلوا منها وان يكرشوا من عظامها بلا فصل  
**واما الرضاع** فلا يجب على الام رضاع الولد ولها المطالبة باجرة رضاعه ولا يستعمل <sup>للمرضع</sup>  
 اذا كانت بائنا وقيل لا يصح ذلك وهي في حاله والوجه الجواز يجب على الاب  
 اجرة الرضاع اذا لم يكن للولد مال ولا مه ان رضعه بنفسه وبغيرها ولها الاجرة  
 ولو لم يجاز امتة على الرضاع ونهاية الرضاع حولان <sup>سنة</sup> بل يجوز الاقتصار على <sup>احد</sup>  
 وعشرين شهرا ولا يجوز نقصه عن ذلك ولو نقص كان جوازا ويجوز الزيادة  
 على الحولين شهرا او شهرين ولا يجب على الموالد دفع اجرة ما اذا عن حولين  
 الام احقر بارضاعه اذا طلبت ما يطالب غيرها ولو طلبت زيادة كان للاب ترعه  
 وتسلمه اليه غيرها ولو تبرعت اجنبية بارضاعه فضيت الام ما يتبع فهي احوط  
 وان لم تره فلا بل تسليمه الى المتبرعة **فروع** لو ادعى الاب وجود منعه وانكرت  
 الام فالقول قوله لا با لانه يدفع عن نفسه وجوب الاجرة على تردد ويستحب ان يرفع  
 الصبي بلبن امه فيها افضل **اما** الحضانة فالام احق بالولد مدة الرضاع وهي  
 حولان ذكرها كان وانفى اذا كانت حرة مسلمة ولا حضانة للامه ولا للمكافرة

159,



مع السلم فاذا فصل فالولد الحق بالذكر والام الحق بالانثى حتى يبلغ سبع سنين وقيل  
 سبعة وقيل الام الحق بما لم يخرج والا فلا ظهر ثم يكون الاب الحق بها ولو تزوجت  
 الام سقطت حضانتها عن الذكر والانثى وكان الاب الحق بها ولو مات كانت الام الحق  
 بها من الوحي وكذا لو كان الاب مملوكا او كافرا كانت الام الحرة الحق بها وان تزوجت  
 ولو اعتق كان حكمه كغيره فقد اباوان والحضانة لابي الاب فان عدم قيل  
 كانت الحضانة للاقارب ويترتب بترتيب الارث نظر الى الآية وفيه تردد **فروع**  
 اربعة على هذا القول **الاول** قال الشيخ في الحقيقة اخت لابي واخت لامي كانت الحضانة  
 للاخت من الاب نظر الى كثرة النصب في الارث والاشكال في اصل الاستحقاق وفي الترجيح  
 ومنشأ في شاديها في الدرجة وكذا قال في ام الام مع ام الاب **الثاني** قال في جدي واختي  
 الجدة الاولى لانها ام **الثاني** قال اذا اجتمع عدة وخالة فيها سواء **الثالث** قال اذا حصل  
 جماعة متساوون في الدرجة كالعدة والخالة اقر **الرابع** لو اقرت الحضانة لثلاثة مسالا  
**الاول** اذا طلبت الام الرضاة لم يرد زائدة عن غيرها فله تسليمه الى الاجنبية وفيه عطف  
 حضنة الام تردد السقوط اشبه **الثانية** اذا بلغ الولد رشيدا سقطت ولاية الابني  
 عنه وكان الخيار اليه في الانضمام الى من شاء **الثالثة** اذا تزوجت سقطت حضانتها  
 فان طلقها رجعت اليه فالحكم باق وان بات منه قبل لم يرجع حضانتها والوجه الرجوع  
**النظر الخامس** في النفقات لا يجزى النفقة الا باحد اسباب ثلثة الزوجية والقربان  
 الملك **القول** في نفقة الزوج والكلام في شرطه وقد استوفيت النفقة والواجب والشرط

وهو قوله تعالى والاولاد الارحام بعضهم اقرب من بعض والاولاد من اولادهم والاولاد من اولادهم والاولاد من اولادهم

اثان **الاول** ان يكون العقد دائما **الثاني** التمكن الكامل وهي التولية بينها وبينه بحيث  
 لا يجمع موضعان لا وقتا فلا يثبت نفقة في زمان دون زمان او كان دون  
 اخر ما يوسع فيه الاستمتاع لم يحصل التمكن وفي وجوب النفقة بالعقد والتمكن  
 تردد اظهره بين الاصحاب وقرب الوجوب على التمكن ومن فروع التمكن ان  
 يكون صغيرا عديم وطى مثلها سواء كان زوجها كبيرا وصغيرا ولو لم يكن الاستمتاع منها  
 عادون الوطى لانه استمتاع نادر لا يرغب اليه في الغالب اما لو كانت كبيرة وزوجها  
 صغيرا فالاشيخ لا نفقة لها وفيه اشكال منشا في تحقق التمكن من طرفها ولا يشبه  
 وجوب الاتفاق ولو كانت مريضة او رتقا او قرا لم يسقط النفقة لا مكان **الاستمتاع**  
 با دون الوطى قبلا وظهورا لانه فيه ولوا تفرق الزوج عظيم الآلة وهي ضعيفة منع  
 من وطئها ولم يسقط النفقة وكانت كالرتقاء ولو ساوت الزوجية باذن الزوج لم  
 نفقتها سواء كان في واجب او مندوب او مباح وكذا لو ساوت في واجب بغير ذلك  
 الواجب اما لو ساوت بغير اذنه في مندوب او مباح سقطت نفقتها ولو وصلت وصا  
 او اعتكفت باذنه او في واجب وان لم ياذن لم يسقط نفقتها وكذا لو باذنت الى  
 شئ من ذلك لغيره لان له حقها ولو استمرت مخالفة تحقق النشوز وسقطت النفقة  
 وثبتت النفقة المطلقة الرجعية كما ثبت للزوج ونسقط نفقة البائن وسكنها  
 سواء كان عن طلاق او فسخ نعم ان كانت مطلقة حلالا لم لا نفقة عليها حتى  
 توضع وكذا السكنى وهذا النفقة للحول والامه قال الشيخ رحمه الله للحول ونظر لافا

وهو قوله تعالى والاولاد الارحام بعضهم اقرب من بعض والاولاد من اولادهم والاولاد من اولادهم















واب مهران كانت نفقته عليها بالسوية **الرابعة** اذا دفع بالنفقة الواجبة  
الحاكم فان امتنع حبة ولو كان له مال ظاهر جاز ان ياخذ من ماله ما يضر  
في النفقة وان كان له عرضا ومتاعا وعقارا جاز بيعه لان النفقة حق كالدين **الفصل**  
في نفقة المملوك يجب النفقة على مالكه لانسان من رقيق وبجيرة اما العبد والامة  
فلاهما بالخيار في الاتفاق عليها من خاصه ومن سبها ولا تقدر نفقتهما بل الواجب  
قدرا لكفاية من طعام وادام وكسوة ويرجع في جبرته لك كراهة الى عادة ما يليك انما  
السيد من اهل بلده ولو امتنع عن الاتفاق اجبر على بيعه او الاتفاق ويستوفى **الفصل**  
الفن والمدير وام الولد ويجوز ان يحتاج المملوك بان يضرب عليه ضريبة **فصل**  
الفاضل له اذا رضى فان فضل قدر كفايته وكراهة اليه ولا كان على المولى القيام  
ولا يجوز ان يضرب عليه بما يقصر كسبه عنه ولا ما لا يفضل معه قدر نفقته **فصل**  
اذا قام بها المولى واما نفقة البهائم المملوكة فواجبة سواء كانت مأكولة او لم يكن  
الواجب لقيامها بما يحتاج اليه فان اجترحت بالرعي والا علقها فان امتنع اجبر على  
بيعها او ذبحها ان كانت تقصد به الذبح او الاتفاق وان كان لها ولد رقيق عليها **فصل**  
من لبسها قدر كفايته ولو اجترحت بغيره من رعي او علف جاز اخذ اللبن **الفصل**  
في الايقاعات وهي احدى عشر كتابا **كتاب الطلاق** والنفقة **الفصل**  
والا فتام والملاحق وادراكه اربعة **الركن الاول** في المطلق ويعبر بشرط اربعة **الاول**  
البلوغ فلا اعتبار بعبرة الصبي قبل بلوغه عشرا وفيمن بلغ عشرا قلا وطلق السنة  
واحد اذن لا يوط

لو كان الزوج قد تزوج من قبل الطلاق  
والزوج قد تزوج من قبل الطلاق  
والزوج قد تزوج من قبل الطلاق

فان اذن الطلاق  
فان اذن الطلاق  
فان اذن الطلاق

رواية بالحيوان فيها ضعف **والطلاق** اذ لم يصح لاختصاص الطلاق بمالك البضع  
ونق ق زوال الحجر غالبا فلو بلغ فاسد العتد طلق وليه مع مراعات القبطه ومع  
قوم وهو بعيد **الشرط الثاني** العقل فلا يصح طلاق المجنون ولا السكران ولا من زوال عقله  
بالاغواء او شرب من قبل لعدم القصد ولا يطلق المولى عن السكران لان زوال  
عنده غالب وهو كالنائم ويطلق عن المجنون ولا يمكن له ان يطلق عنه السلطان  
او من نصبة للفرقة ذلك **الشرط الثالث** الاختيار فلا يصح طلاق المكره ولا يتحقق الاكره  
ما لم يكن امرا ثلثة كون المكره قادرا على فعل ما يتعد به وغلبة الظن انه يفعل ذلك  
مع امتناع المكره وان يكون ما يتعد به مضرا بالمكره خاصة بنفسه او من يجرى  
نفسه كالاب والابن سواء كان ذلك الضرب قتل او جرحا او شيئا اضر او خفيفا  
يجب اختلاف منازل المكرهين في منازل الاحتمال الا هاتان ولا يتحقق الاكره مع  
الضرب اليسير **الشرط الرابع** القصد وهو شرط في الصيغة مع اشتراط النطق بالصريح  
فلا يصح ان يطلق لم يقع كالسأهي والنائم والغافل ولو نسي ان له زوجة  
فقال نسائي طلق او زوجتي طلق ثم ذكر لم يقع به وقد ولو وقع وقال لم  
الطلاق قبل منه ظاهرا ودين بنيتها باطنا وان اخرج نفسه مالم يخرج من العتد  
لانه اخبار عن نيته في خروج الوكالة في الطلاق للغايب جائزا وللخاضع على  
اللاحق ولو كان في الطلاق نفسها قال الشيخ لا يصح والجواز اشبه **فصل** على الجواز  
لو قال طلق نفسك ثلثا فطلقت واحدة قبل يسطل وقبل يقع واحدة وكذا قال



في المصلحة العامة  
في المصلحة العامة  
في المصلحة العامة

طلق واحدة فطلقت لنا قبل بطلان وقبل يقع واحدة وهو شبه **الكن الثاني**  
في المطلقة وشروطها خمسة **الاول** ان تكون زوجة فلو طلق المولى بالملك لم يكن  
له حكم وكذا لو طلق اجنبية وان تزوجها وكذا لو طلق بالتمتع **الثاني**  
سواء عين الزوجة كقولها ان تزوجت فلا تة فهي طالق او طلق كقولها كل من  
اتزوجها **الثاني** ان يكون العقد دائما فلا يقع الطلاق بالامه المحلله ولا للمتع  
بها ولو كانت حرة **الثالث** ان يكون طاهر من الحيض والنقاس ويعتبر هذا في الحيض  
بها الخائل الخاص من زوجها لا الغائب عنها مدة يعلم انتقالها من الغرض الذي وطئها  
فيه الاخر فلو طلقها وهما في بلد واحد او غايبا دون المدة المعتبرة وكانت حائضا  
او نفيسا كان الطلاق باطلا علم بذلك او لم يعلم اما لو نفى من غيبته لم يعلم  
انتقالها فيه من طهر الى اخر ثم طلق صح ولو انفق في الحيض وكذا لو خرج في طهر لم يضر  
فيه جاز طلاقها مسلقا وكذا لو طلق التي لم يدخل بها وهي حائض كان جائزا ومن  
فهم بالبناء من فترة الحية التي يسوغ معها طلاق الغائب بشهر علة برؤية بعضدها  
الغالب في الحيض ومنهم من قدرها بثلاثة اشهر علة برؤية جميل عن ابي عبد الله  
عليه السلام والمحصل ما ذكرناه وكذا ما ذكرناه عن الامام المذكور وهو ان جازا وهو يحصل  
اليها بحيث يعلم **رابع** خيضا فهو بمنزلة الغائب **الرابع** ان يكون مستبارة فلو طلقها  
في طهر واقفا فيه لم يقع طلاقه ويسقط اعتبار ذلك في الياسه فيمن لم تبلغ الحيض  
وفي الحامل والمستبارة بشرط ان يمضي عليها ثلثة اشهر ثم تدامعت كالحمل والطلاق  
بشرط ان يمضي عليها ثلثة اشهر ثم تدامعت كالحمل والطلاق

في المصلحة العامة  
في المصلحة العامة  
في المصلحة العامة

المستبارة

المستبارة قبل يمضي ثلثة اشهر من حين المداومة لم يقع الطلاق **في المصلحة العامة**  
وهذا ان يقبل خلافه طالق او يشترطها بان يقع الاحتال فلو كان له واحدة فقال  
زوجتي طالق صح لعدم الاحتال ولو كان له زوجتان او تزوجت فقال زوجتي  
طالق فان نوى معينة صح وقبل تفسيره وان لم ينو قبل بطلان الطلاق لعدم  
التعيين وقبل يجر ويستخرج بالقرع وهو شبه ولو قال هذه طالق او هذه قال  
الشيخ رحمه الله الطلاق من شاء وبما قيل بالبطلان لعدم التعيين ولو قال  
طالق او هذه وهذه طلقت الثالثة ويعين من شاء **الاولى** او الثانية ولو كانت  
واحدة بالقرعة وبما قيل بالاحتمال في الاولى والاخرتين جميعا فيكون له ان يعين الطلاق  
الاولى والاخرتين معا ولا شك في ان الكلي يتشاء من عدم تعيين المطلقة ولو نظر الى  
زوجته واجنبية فقالا احديكما طالق ثم قال اردت الاجنبية قبل ولو كان له زوجة  
وجارة وكل منهما سعدى فقال سعدى طالق ثم قال اردت الجارة لم يقبل لان احدا  
يصلح لها ويقاع الطلاق على اعم صرف الى الزوجة وفي الفرق نظر ولو طلق اجنبية  
زوجته فقال طالق لم يطلق زوجته لانه قصد الخطابة ولو كان له زوجتان  
زيت وعرة فقال يا زيت فقال عرة فليك فقال طالق طلقت للسوية ولو قصد  
المجيبة طنا انما زيت فكم **قال** الشيخ يطلق الزيت وفيه اشكال لانه في  
الطلاق الى المجيبة لظنها زيت فلم يطلق المجيبة لعدم القصد ولا زيت لتوجه الخطا  
الى غيرها **الكن الثالث** في الصيغة والاصل ان النكاح عصمة مستفاد من الشرع  
ما ذكره

في المصلحة العامة  
في المصلحة العامة  
في المصلحة العامة

في المصلحة العامة  
في المصلحة العامة  
في المصلحة العامة



هذا هو الصحيح في الموضع المذكور

لا يقبل التعلق بغيرها على موضع الاذن والصيغة المتفقة لا تزال قبل المخرج  
انت طالق او فلا تنطابق وهذه اما شاكلها من اللفاظ الدالة على تعيين المطلقه  
فوقا لا انت الطلاق او طلاق او من المطلقات لم يكن شيئا ولم يردى به الطلاق وكذا  
لو قال المطلقه وقال الشيخ الا ترى انه يقع اذا نوى الطلاق وهو بعيد عن شبهه الا  
ولو قال طلق فلا تنفك لانهم قيل لا يقع فيه اشكال ينشأ من وقوعه عند سله  
هل طلق امرتك فيقول نعم ولا يقع الطلاق بالكتابة ولا بغيره بل مع القدر على  
التلفظ باللفظة المختصة ولا بالاشارة الاعم العجز عن النطق ويقع طلاق الاخر  
بالاشارة الدالة في رواية يلقى عليها القناع فيكون ذلك طلاقا وهي ثمانية لا يقع  
الطلاق بالكتابة من الخاص وهو قال في المذهب نعم لو عجز عن النطق فكتب نوايا  
به الطلاق صح وقيل يقع بالكتابة اذا كان غائبا عن الزوجة وليس بمجتمد ولو قال  
خليتي وبنيته او جلاي على اهلك او اهلكي او باني او حرام او شجرة او  
ثلاثة لم يكن شيئا نوى الطلاق او لم ينو ولو قال اعتدي ونوى به الطلاق وقيل  
بصح وهو رواية الجلي ومحمد بن مسلم عن ابي عبد الله ١٢ ومنعه كثير وهو الاشبه  
ولو خيرها وقصد الطلاق فان اختارته او سكنت ولو لحظت فلا حكم وان اختار  
انفسها في الحال قيل يقع الفرقه بائنة وقيل يقع رجعية وقيل احكم وعليه اكثر  
لو قيل هو طلق فلا تنفك لانهم يقع الطلاق ولو قيل هل فارقت او خليت  
انت فقال نعم لم يكن شيئا ينشأ في الصيغة بخلافها عن الشرط والصيغة وفيه  
لا يقع

هذا هو الصحيح في الموضع المذكور

هذا هو الصحيح في الموضع المذكور

وقيل يقع واحد بقوله انت طالق ويلغو التفسير وهو اشهر الراجح ولو كان  
المطلق مخالفا ليعقد الثلث لزمته ولو قال انت طالق للسهة صح اذا كان  
ظاهرا وكذا لو قال للبدعة ولو قيل لا يقع كان جسيما لان البدع لا يقع  
عندنا ولا اخر غير من **دفع** اذا قالت انت طالق في هذه الساعة ان كان الطلاق  
يقع بك قال الشيخ رحمه الله لا يصح تعليقه على الشرط وهو حق ان كان المطلق  
لا يعلم ان لو كان يعلمها على الوصف الذي يقع معه الطلاق ينسحق القول بالصح  
لان ذلك ليس بشرط بل اشبه بالوصف وان كان بلفظ الشرط ولو قال انت طالق  
اعد طلاق او اكمل او احسنه او اقمه او احسنه واقبحه صح ولم يضر فاع  
وكذا لو قال املا مائة او املا الدنيا ولو قال لرضا فلان فان عجز الشرط  
بطوان عجز الغرض لم يطل وكذا لو قال ان دخلت الدار بكسر الحرف لم يصح ولو  
فصح صح ان عرف الفرق فقصه ولو قال انما منك طالق لم يصح لانه ليس بمخلا  
لطلاق ولو قال انت طالق نصف طلقه او ربع طلقه او سدس طلقه لم يقع لانه  
لم يقصد الطلقة ولو قال انت طالق ثم قال اريدت ان اقول طاهره قيل منة ظاهرا  
ودين بالباطن بنيت ولو قال بك طالق او بملك لم يقع وكذا لو قال لك  
او صدك او وجهك وكذا لو قال ثلثك او نصفك او ثلثك ولو قال انشيت  
طالق قبل طلقه او بعدها او قبلها او معها لم يقع شي سوا كانت مدخلها  
او على العاصم

هذا هو الصحيح في الموضع المذكور











له وللشاهدين في التمسك **القصد الثاني** فيما يروى به تحريم ذلك اذا وقعت الثلاث  
 على الوجه المشترط حرمت المطلقة حتى تنكح زوجا غيره المطلق وبعبارة ذوالالتحريم  
 شرط الرجعة ان يكون الزوج بالغا في المهرين ترددا شبهة انه لا يحل وان يها  
 في القبل وطيا موجبا للفسخ وان يكون ذلك بالعقد لا بالملك ولا بالاجرة وان  
 يكون العقد دائما لا مئة ومع استكمال الشرايط من ولستحريم الثلاث وحلها  
 ما دون الثلاث فيه روايتان أشهرها انه يهدم فلو طلق مرة وتزوجت المطلقة ثم  
 تزوج بها الا ولم يثبت معه على ذلك مستانقات وبطل حكم سابقه ولو طلق  
 الثانية ثلاثا فزوجت بعد العدة دمتا ثم بات منه والست حل لا لمكانها  
 بعقد مستأنف وكذلك مشترك والامة اذا طلقت مرتين حرمت حتى تنكح زوجا  
 غيره سواء كان تحت حرا وعبد ولا يحل للمولى ولو طلق المولى وكذا لا يحل لو ملكها  
 المطلق لسبق التحريم على الملك ولو طلقها مرة ثم اعتقت ثم تزوجها او رجعها  
 بقيت معه على واحدة استصحابا للحال الاول فلو طلقها اخرى حرمت على من  
 يحلها والخفى يحل المطلقة ثلاثا اذا وطئ وحصلت فيه الشرايط وفي رواية  
 لا يحل ولو وطئ الفحل قبل فاكسل حلت للمأ والمحقق اللدة فيها ولو تزوجها  
 المحل فان تدينها في الردة لم يحل لا فسخ عده بالردة وفي **الاول** لو  
 مدة فادعت انها تزوجت وفارقتها وقضت العدة وكان ذلك ممكنا في تلك المدة  
 قبل يقر لان في جملة ذلك ما لا يعلم لانها كالوطئ وفي رواية اذا كانت ثمة

انما هو المولى على المطلقة التي حرمت عليه التمسك لان الزوج  
 الاول لا يملكها مرة ولا يملكها في وقت طلاقها ولا يملكها في وقت  
 رجوعها ولا يملكها في وقت طلاقها ولا يملكها في وقت رجوعها  
 وانما هو المولى على المطلقة التي حرمت عليه التمسك لان الزوج  
 الاول لا يملكها مرة ولا يملكها في وقت طلاقها ولا يملكها في وقت  
 رجوعها ولا يملكها في وقت طلاقها ولا يملكها في وقت رجوعها

صلى

صدق **الثاني** اذا دخل المحلل فادعت الاحصاء فان صدقها حلت للاولى  
 كذا يروى في بعض الاول ما يغلب على ظنه من صدقها او صدق المحلل ولو طلق  
 يعمل الاول بقولها على كل حال كما نحن لتعد اقامة البينة بما تدعيه **الثاني**  
 لو طلقها محترما كالوطئ في الاحرام او في الصوم الواجب قبل لا يحل لانه منهي عنه  
 فلم يكن مراد الشارع وقيل يحل التحقق النكاح المستند الى العقد الصحيح **القصد**  
**الثالث** في الرجعة يصح المراجعة نظرا لقبوله راجعتك وقولا كالوطئ ولو طلق  
 او لم يشترط كان ذلك رجعة ولم يفتقر استباحته الى تقديم الرجعة لانها  
 ولو نكح المطلقة كان ذلك رجعة لانه يتضمن التمسك بالزوجية ولا يحل لانها  
 في الرجعة بلا يمين لو قال راجعتك اذا شئت او ان شئت لم يضع ولو اذنت  
 وفيه تردد ولو طلقها رجعية فانك فراجع لم يصح كما لا يصح ابتداء الرجعة  
 وفيه تردد ايضا من كون الرجعة زوجة ولو اسلمت بعد ذلك استأنفا  
 ان شاء ولو كان عنده ذمية فطلقها رجعية ثم رجعها في العدة قبل لا يحل لان  
 الرجعة كالعقد المستأنف والوجه الجواز لانها لم تخرج عن زوجية فهي كالمستأنفة  
 ولو طلق وراجع فأنكرت الدخول بها اذ انعمت انه لا علة عليها ولا رجعة  
 وادعى هو الدخول كان القبول قولها مع يمينها لانها تدعى الطاهر ورجعة لا  
 بالاشارة الدالة على المراجعة وقيل يأخذ القناع من راسها وهو شاذ واذا  
 ادعت انقضاء العدة بالحيف في زمان محقق فانكر القبول قولها مع يمينها

انما هو المولى على المطلقة التي حرمت عليه التمسك لان الزوج  
 الاول لا يملكها مرة ولا يملكها في وقت طلاقها ولا يملكها في وقت  
 رجوعها ولا يملكها في وقت طلاقها ولا يملكها في وقت رجوعها  
 وانما هو المولى على المطلقة التي حرمت عليه التمسك لان الزوج  
 الاول لا يملكها مرة ولا يملكها في وقت طلاقها ولا يملكها في وقت  
 رجوعها ولا يملكها في وقت طلاقها ولا يملكها في وقت رجوعها

صلى



له وللتساوين في التمس **القصد الثاني** فيما يراه به تحريم ذلك اذا وقعت الثلاث  
 على الرجعة المشترط حرمت المطلقة حتى تنكح زوجا غير المطلق وبعينه نكاح التحريم  
 شرط الرجعة ان يكون الزوج بالغا في المهرين ترددا شبهه الله لا يحل وان يطأها  
 في القبل وطيا موجبا للفسخ وان يكون ذلك بالعقد لا بالملك ولا بالباحة وان  
 يكون العقد ايمالا سعة ومع استكمال الشرايط من ولست تحريم الثلاث وهره  
 ما دون الثلاث فيه روايتان أشهرها انه يهدم فلو طلق مرة وتزوجت المطلقة ثم  
 تزوج بها الا ولدت معه على تلك مستأنفات وبطل حكم السابقه ولو طلق  
 الثانية ثلاثا فتنكحت بعد العدة دلتها ثم بأت منه واسلمت حل للملكها  
 بعقد مستأنف وكذلك كل مشترك اذا طلق مرتين حرمت حتى تنكح زوجا  
 غيره سواء كان تحت حرام وعبد ولا يحل للمولى ولا يحل للملك  
 المطلق لسبق التحريم على الملك ولو طلقها مرة ثم اعتقت ثم تزوجها او رجعها  
 بقيت معه على واحدة استصحبا بالجماع الا في فلو طلقها لغير حرمت على حتى  
 يحللها والخضى يحلل المطلقة ثلاثا اذا وطئ وحصلت فيه الشرايط وفي رواية  
 لا يحل ولو وطئ الفحل قبل فاكسل حلت للملا وللخضى الله فيهما ولو تزوجها  
 المحل فارتدت فوطئها في الردة لم يحل لا نقض عده بالردة وفي **الاول** لو  
 مدة فادعت انها تزوجت وفارقتها وقضت العدة وكان ذلك ممكنا في تلك المدة  
 قبل يقبل لان في جملة ذلك ما لا يعلم الا انها كالوطئ وفي رواية اذا كانت نكحة

انما هو المحل في الثلاث  
 الاول في قوله لا يحل للملك  
 الثاني في قوله لا يحل للملك  
 الثالث في قوله لا يحل للملك

صدق **الثاني** اذا دخل المحلل فادعت الاحصاء فان صدقها حلت للملا ولو  
 كذبها قبل يعمل الا ولا ما يغلب على ظنه من صدقها او صدق المحلل ولو قبل  
 يعمل الا لا يغلبها على كل حال كما نكحنا لثقة اقامة البينة بما تدعيه **الثاني**  
 لو طأها محرما كالوطئ في الاحرام او في الصوم الواجب قبل لا يحل لانه منهي عنه  
 فلم يكن مراد الشارع وقيل يحل للتحقق النكاح المستند الى العقد الصحيح **القصد**  
**الثالث** في الرجعة يصح المراجعة نظقا كقبوله راجعتك وقولا كالوطئ ولو قبل  
 او لم ينفذ كان ذلك رجعة ولم يفتقر استباحته الى تقديم الرجعة لانها في  
 ولو نكح المطلقة كان ذلك رجعة لانه يتضمن التمس بالزوجة ولا يحل لانها  
 في الرجعة بلا يستحق لو قال راجعتك اذا شئت وان شئت لم يضع ولو انك شئت  
 وفيه تردد ولو طلقها رجعية فارتدت فراجع لم يصح كما لا يصح ابتداء الرجعة  
 وفيه تردد ايضا من كون الرجعة زوجة ولو اسلمت بعد ذلك استأنفات  
 ان شاء ولو كان عنده ذمية فطلقها رجعية ثم رجعها في العدة قبل لا يحل لان  
 الرجعة كالعقد المستأنف والوجه الجواز لانها لم تنكح عن زوجية فهي كالمستأنة  
 ولو طلق وراجع فأنكرت الدخول بها او كفت عن الله لاعتق عليها ولا رجعة  
 وادعى هو الدخول كان القبول قولها مع يمينها لانها تدعى الطاهر رجعة لا تحريم  
 بالاشارة الدالة على المراجعة وقيل يأخذ القناع من راسها وهي شاذ واذا  
 ادعت انقضاء العدة بالخيف في زمان محقق فأنكر القبول قولها مع يمينها

انما هو المحل في الثلاث  
 الاول في قوله لا يحل للملك  
 الثاني في قوله لا يحل للملك  
 الثالث في قوله لا يحل للملك















العدة **الرابع** اذا تمت بولد بعد مضي ستة اشهر من دخول النكاح فيه والولد  
 الاول وذكر انه وطها سر لم يلقفت الى دعواه قال الشيخ يرفع بينهما وهو بعد **نكاح**  
 لا يرفعها الزوج لو مات بعد العدة وكذا لا يرفع في التردد لو مات احدهما في  
 العدة ولا يرفع الا **الفصل السادس** في عده الاما والاسبوع عده الامه في الطلاق  
 مع الدخول **قوله** وانها طهران وقيل حيضتان والا فلا شهر واقل زمان ينقضه  
 عدتها ثلثة عشر يوما ولحظتان والبعث في اللحظة الثانية كما في الحرة وان كان  
 لا يحض وهي في سن من غيض اعتدت بشهر ونصف سواء كانت تحت حرام او حلال  
 ولو اعتقت ثم طلفت فعدتها عده الحرة وكذا لو طلفت طلاقا رجعا ثم اعتقت  
 في العدة اكلت عده الحرة ولو كانت بائنا اتمت عده الامه وعده الذمية كالحرة  
 في الطلاق والوفاء وفي رواية تعدد عده الامه وهي شاذة وعده الامه من  
 الوفاة شهران وخمس ايام ولو كانت حاملا اعتدت باعدها لاجل ان ولدها  
 ام ولد لمولاه كانت عدها اربعة عشر يوما ولو طلقها الزوج رجعة ثم مات  
 وهي العدة استأنفت عده الحرة ولو لم تكن ام ولد استأنفت للوفاء عده الامه  
 ولو كان الطلاق بائنا اتمت عده الطلاق حسب ولومات زوج الامه ثم انقضت  
 اتمت عده الحرة تغليباً بجان الحرة ولو كان المولى يطأها ثم دنها اعتدت بعد  
 وفاته باربعة اشهر وعشرة ايام ولو اعتقها في حياته اعتدت بثلاثة اشهر  
 من يجب استبراءها اذا ملكت بالبيع يجب استبراءها ولو ملكت بغيره من استنعام

اشهر

هو الذي لا يجب له الاستبراء  
 عده حرة ولو كان المولى يطأها ثم دنها اعتدت بعد وفاته باربعة اشهر وعشرة ايام ولو اعتقها في حياته اعتدت بثلاثة اشهر من يجب استبراءها اذا ملكت بالبيع يجب استبراءها ولو ملكت بغيره من استنعام

او

في العدة  
 في العدة  
 في العدة

او صلح او ميراث او غير ذلك ومن سقط استبراءها هناك يسقط في الاقسام  
 الاخر ولو كان للانسان زوجة فابتاعها بطل نكاحها وحل وطها من غير  
 استبراء ولو ابتاع المملوك امة واستبراءها كفي ذلك في حق المولى لو اراد  
 وطها واذا كاتب الانسان امة حرم عليه وطها فاذا انقضت الكتابة حلت  
 ولا يجب الاستبراء وكذا لو اراد المولى ان المملكة ثم عاد المريد لم يجب الاستبراء  
 ولو طلق امة بعد الدخول لم يجب المولى الوطى الا بعد الاعتداد ويكفي للعدة  
 عن الاستبراء ولو ابتاع حرة فاستبراءها فاسلمت لم يجب استبراء ثاني وكذا  
 لو ابتاعها واستبراءها محرم بالبيع كفي ذلك في استبراء وطها اذا احل **الفصل**  
**السابع** في الواجب وفيه مسائل **الاول** لا يجوز لمن طلق رجعا ان يخرج الزوجة  
 من بيته الا ان ياتي بفاحشة وهوان تفعل ما يجب به الحد فخرج لا قامت  
 اذ في ما يخرج له ان يودي اهلكه ويحرم عليها الخروج ما لم تضطر ولو اضطرت  
 الى الخروج خرجت بعد انقضاء الليل وعادت قبل الفجر ولا يخرج في حجة مندية  
 لا باذن ولا يخرج في الوجع **الثاني** ياذن كذا فيما تضطر اليه ولا يملكها الا بالخروج  
 يخرج في العدة البائنة ابن خات **الثانية** نفقة الرجعية لا ترفع في زمان للعدة وكذا  
 ومكنا لهما في ماسلة كانت او ذمية اما الامه فان ارسلها مولاها ليلادها فلها  
 النفقة والسكنى لوجود التمكن اذام ولو منعها ليلادها فلها نفقة لعدم التمكن  
 ولا نفقة البائنة ولا سكنى الا ان يكون حاملا فلها النفقة والسكنى حتى تضع وتخت

في العدة  
 في العدة  
 في العدة



العدة مع الوطى بالبنهة وهل يثبت النفقة لو كانت حاملا فالانكاح نعم وفيه اشكال  
 يشا من ثم اختصاص النفقة بالمطلقة الحامدون غيرها من البانيات **ففي** في سكن  
 المطلق **الاول** لو خدم السكن وكان مستورا او استاجرا فانقض المدة جازله لخرجها  
 ولها المخرج لانه اسكان غير بائع ولو طلقت في سكن وذلك مستحقها جازله المخرج عند  
 الطلاق الى السكن يناسبها وفيه تردد **الثاني** لو طلقها ثم باع المتناسخ كان معدة  
 بالاقراء لم يضر البيع لانها يستحق سكني غير معلومة فتحقق المجاهلة ولو كانت معدة با  
 حرج لا يقع المجاهلة **الثالث** لو طلقها ثم جرح عليه الحاكم قبل حيا حق بالسكني انقض حقها  
 على الغرماء وقبل مضى مع الغرماء بمسحقها من اجرة المثل والوجع عليه ثم طلق كانت  
 اسرع مع الغرماء اذ لا مية **الرابع** لو طلقها في سكن لغيره استحق السكن في مده فان  
 كان له غرماء مضى مع الغرماء باجرة مثلها فان كانت معدة بالاشهر فالنفقة  
 معلوم وان كانت معدة بالاقراء او بالجل مضى مع الغرماء باجرة سكني اقل للجل  
 او اقل الاقراء فان اتفق والا اخذت نصيب الزايد وكذا لو فسد الجل قبل اقل المدة  
 رجع عليها بالنقا وت **الخامس** لو مات فوريث السكن جماعة لم يكن لهم قسمة اذا  
 كان بقدر سكنها الا باذنها او مع انقضاء عدتها لانها استحق السكن في مده على صفته  
 والوجه انه لا سكني بعد الوفاة ما لم تكن حاملا **السادس** لو امرها بالانتقال ففقدت  
 رجلها وعياله لم تطلق وهي في الاقل اعتدت فيه ولو انتقلت وبقي عياله او  
 رجلها ثم طلقت اعتدت في الثاني ولو انتقلت الى الثاني ثم رجعت الى الاول

والنفقة من قبل الزوج ولو كانت حاملا فالانكاح نعم وفيه اشكال  
 يشا من ثم اختصاص النفقة بالمطلقة الحامدون غيرها من البانيات  
 المطلق الاول لو خدم السكن وكان مستورا او استاجرا فانقض المدة جازله لخرجها  
 ولها المخرج لانه اسكان غير بائع ولو طلقت في سكن وذلك مستحقها جازله المخرج عند  
 الطلاق الى السكن يناسبها وفيه تردد الثاني لو طلقها ثم باع المتناسخ كان معدة  
 بالاقراء لم يضر البيع لانها يستحق سكني غير معلومة فتحقق المجاهلة ولو كانت معدة با  
 حرج لا يقع المجاهلة الثالث لو طلقها ثم جرح عليه الحاكم قبل حيا حق بالسكني انقض حقها  
 على الغرماء وقبل مضى مع الغرماء بمسحقها من اجرة المثل والوجع عليه ثم طلق كانت  
 اسرع مع الغرماء اذ لا مية الرابع لو طلقها في سكن لغيره استحق السكن في مده فان  
 كان له غرماء مضى مع الغرماء باجرة مثلها فان كانت معدة بالاشهر فالنفقة  
 معلوم وان كانت معدة بالاقراء او بالجل مضى مع الغرماء باجرة سكني اقل للجل  
 او اقل الاقراء فان اتفق والا اخذت نصيب الزايد وكذا لو فسد الجل قبل اقل المدة  
 رجع عليها بالنقا وت الخامس لو مات فوريث السكن جماعة لم يكن لهم قسمة اذا  
 كان بقدر سكنها الا باذنها او مع انقضاء عدتها لانها استحق السكن في مده على صفته  
 والوجه انه لا سكني بعد الوفاة ما لم تكن حاملا السادس لو امرها بالانتقال ففقدت  
 رجلها وعياله لم تطلق وهي في الاقل اعتدت فيه ولو انتقلت وبقي عياله او  
 رجلها ثم طلقت اعتدت في الثاني ولو انتقلت الى الثاني ثم رجعت الى الاول

نقل

نقل متاعها ثم طلقت اعتدت في الثاني لانه صار من ماله ولو خرجت من الاول  
 قبل الوصول الى الثاني اعتدت في الثاني لانها ما موية بالانتقال اليه **السابع** البديلة  
 تعتد في المنزل الذي طلقت فيه قبل ان تحمل الثاني ولو لم يزلت معهم دفعا لغير  
 الاقراء وان بقي اهلهما فيه اقامت معهم ما لم يغفل الخوف بالاقامة ولو رجل اهلها  
 وبقي من فيه مودة فالاشبه جواز النفقة دفعا لغير الوحدة بالاقراء **الثامن** لو  
 طلقها في السفينة فان لم يكن مسكنا اسكنها حيث شا وان كانت مسكنا اعتدت في  
**التاسع** اذا كنت من ماله ولم تقابل بمسكن فليس لها المطالبة بالاجرة لانه الظاهر  
 منها المتعلق بالاجرة وكذا لو استاجرت مسكنا وسكنت فيه لانها استحق  
 السكني حيث يسكنها لا حيث يتخير **المسئلة الثالثة** لا نفقة للزوجة عنها وان  
 حاملا وورثي انه يتفق عليها من نصيب الحمل وفي الرواية بعد ولها  
 ان بقيت حيث شاءت **المسئلة الرابعة** لو تزوجت في العدة لم يضر ولم ينقطع  
 عدة الاول فان لم يدخل بها الثاني ففيه عدة الاول وان وطئها الثاني علما  
 بالتحريم فالحكم كذلك حملت او لم تحمل ولو كان جاهلا ولم يعلم انتم عدة اول  
 لانها سبق واستأنفت اخريه للثاني على شهرين او حملت وكان  
 ما يدعي على انه لاولا اعتدت برضعه له وللثاني ثلثة اقراء بعد رضعه  
 وان كان هناك ما يدعي على انه للثاني اعتدت برضعه له واكملت عدة الاول  
 بعد الوضع ولو كان ما يدعي على انتفائه عنها اتمت بعد وضعه عدة الاول

والنفقة من قبل الزوج ولو كانت حاملا فالانكاح نعم وفيه اشكال  
 يشا من ثم اختصاص النفقة بالمطلقة الحامدون غيرها من البانيات  
 المطلق الاول لو خدم السكن وكان مستورا او استاجرا فانقض المدة جازله لخرجها  
 ولها المخرج لانه اسكان غير بائع ولو طلقت في سكن وذلك مستحقها جازله المخرج عند  
 الطلاق الى السكن يناسبها وفيه تردد الثاني لو طلقها ثم باع المتناسخ كان معدة  
 بالاقراء لم يضر البيع لانها يستحق سكني غير معلومة فتحقق المجاهلة ولو كانت معدة با  
 حرج لا يقع المجاهلة الثالث لو طلقها ثم جرح عليه الحاكم قبل حيا حق بالسكني انقض حقها  
 على الغرماء وقبل مضى مع الغرماء بمسحقها من اجرة المثل والوجع عليه ثم طلق كانت  
 اسرع مع الغرماء اذ لا مية الرابع لو طلقها في سكن لغيره استحق السكن في مده فان  
 كان له غرماء مضى مع الغرماء باجرة مثلها فان كانت معدة بالاشهر فالنفقة  
 معلوم وان كانت معدة بالاقراء او بالجل مضى مع الغرماء باجرة سكني اقل للجل  
 او اقل الاقراء فان اتفق والا اخذت نصيب الزايد وكذا لو فسد الجل قبل اقل المدة  
 رجع عليها بالنقا وت الخامس لو مات فوريث السكن جماعة لم يكن لهم قسمة اذا  
 كان بقدر سكنها الا باذنها او مع انقضاء عدتها لانها استحق السكن في مده على صفته  
 والوجه انه لا سكني بعد الوفاة ما لم تكن حاملا السادس لو امرها بالانتقال ففقدت  
 رجلها وعياله لم تطلق وهي في الاقل اعتدت فيه ولو انتقلت وبقي عياله او  
 رجلها ثم طلقت اعتدت في الثاني ولو انتقلت الى الثاني ثم رجعت الى الاول







من ذلك جنسه وصفه وقدره ويكفي للحاضر المشاهدة وينصرف لاطلاق الخصال  
 نقد البلد ومع التعيين ولو خالها على الف ولم يذكر للمراد لا قصد  
 ضد الخلع ولو كان الفداء مما لا يملكه المسلم كالحرف ضد الخلع وقيل يكون رجعيًا وهو  
 حق ان اتبع المطلق والا كان الطلاق لحق ولو خالها على خلع فبان خمر صريح  
 كان بقدر خلا ولو خال على حمل الدابة او الجارية لم يقع وبقي بطلان الفداء منها  
 ومن يكملها ومن يقسمه باذنها وهل يخرج من المتبرع فيه تركة ولا شبهه المسموع انما  
 قال بطلانها على الف من مالها وعلى ضمانها او على عبدها هذا وعلى ضمانه صح فان لم  
 يقع البذل صح الخلع وضمن المتبرع وفيه تردد ولو خالعت في مرض المحت صح ان  
 بذلت اكثر من الثلث وكان من الاصل وفيه قولان الزائد عن مهر المثل من الثلث  
 وهو شبه ولو كان الفداء ارضاع ولد صح شرط تعيين المدة وكذا لو طلقها  
 على نفقته بشرط تعيين القدر الذي يحتاج اليه من الماكي والكسرة والمدة ولو مات  
 قبل المدة كان المطلق استيفاء ما بقي فان كان رضاعا رجع باجره مثله وان كان  
 ارضاعا رجع بمثل ما كان يحتاج اليه في تلك المدة مثلاً او قيمته ولا يجب عليها دفعه  
 دفعة بل ادراة في المدة كما كان يستحق عليها البني ولو تلف العوض قبل القبض لم يلا  
 استحقاقه وانما مثله او قيمته ان لم يكن مثلاً ولو خالعتها بعوض موصوف فان  
 وجد ما دفعته على الرجف والا كان له رده والمطالبة بما وجد ولو كان رجعيا  
 انما دفعته المرأة على الوصف فيها

من ذلك جنسه وصفه وقدره ويكفي للحاضر المشاهدة وينصرف لاطلاق الخصال  
 نقد البلد ومع التعيين ولو خالها على الف ولم يذكر للمراد لا قصد  
 ضد الخلع ولو كان الفداء مما لا يملكه المسلم كالحرف ضد الخلع وقيل يكون رجعيًا وهو  
 حق ان اتبع المطلق والا كان الطلاق لحق ولو خالها على خلع فبان خمر صريح  
 كان بقدر خلا ولو خال على حمل الدابة او الجارية لم يقع وبقي بطلان الفداء منها  
 ومن يكملها ومن يقسمه باذنها وهل يخرج من المتبرع فيه تركة ولا شبهه المسموع انما  
 قال بطلانها على الف من مالها وعلى ضمانها او على عبدها هذا وعلى ضمانه صح فان لم  
 يقع البذل صح الخلع وضمن المتبرع وفيه تردد ولو خالعت في مرض المحت صح ان  
 بذلت اكثر من الثلث وكان من الاصل وفيه قولان الزائد عن مهر المثل من الثلث  
 وهو شبه ولو كان الفداء ارضاع ولد صح شرط تعيين المدة وكذا لو طلقها  
 على نفقته بشرط تعيين القدر الذي يحتاج اليه من الماكي والكسرة والمدة ولو مات  
 قبل المدة كان المطلق استيفاء ما بقي فان كان رضاعا رجع باجره مثله وان كان  
 ارضاعا رجع بمثل ما كان يحتاج اليه في تلك المدة مثلاً او قيمته ولا يجب عليها دفعه  
 دفعة بل ادراة في المدة كما كان يستحق عليها البني ولو تلف العوض قبل القبض لم يلا  
 استحقاقه وانما مثله او قيمته ان لم يكن مثلاً ولو خالعتها بعوض موصوف فان  
 وجد ما دفعته على الرجف والا كان له رده والمطالبة بما وجد ولو كان رجعيا  
 انما دفعته المرأة على الوصف فيها

فبان رجعيا

فبان رجعيا

فبان رجعيا رده وطلب مثله او قيمته وان شاء امسكه مع الارض وكذا  
 لو خالها على عبد على انه جنسي فبان رجعيا او ثوب على انه نفق فبان رجعيا  
 اما لو خالها على انه ابريسم فبان كذا ناصح الخلع وله قيمة الا بريسم وليس له  
 اساك الكتان لا اختلاف الجنس ولو دفعت الفيا قالت طلقتي بهما متى شئت  
 لم يصح البذل ولو طلق كان رجعيًا والا فلا لها ولو خالعت اثنتين بفدية واحدة  
 صح وكانت بينهما بالسوية ولو قالنا طلقنا بالي فطلق واحدة كان له النصف  
 ولو عقب بطلاق الاخرى كان رجعيًا ولا عرض له لتاخر الجواب عن الاستئذان  
 المقضي للتجديد ولو خالها على عين فبات مستحقه قبل بطل الخلع ولو قبل يصح  
 يكون له القيمة او المثل ان كان مثليًا كان حنا ويصح البذل من الامة فان اذن  
 مولاهما انصرف الاطلاق الى الاغتداء بمهر المثل ولو بذلت زيادة عنه قبل يصح  
 ويكون لازمة لذمتها اتبع بها بعد العتق واليسار وتصح باصل البذل مع عدم  
 الاذن ولو بذلت عينا فاجاز المولى صح الخلع والبذل والاصح الخلع دون  
 البذل وان متها قيمته او مثله تتبع به بعد العتق ويصح بذلك المكاتب المطلقه  
 ولا اعتراض لمولاها اما المشروطه فكما يقين **النظر الثالث** في شرائط ويعتبر في الخلع  
 شروط اربعة البلوغ وكمال العقل والاختيار والعقد فلا يقع مع الصغر ولا مع  
 الجنون ولا مع الاكراه ولا مع السكر ولا مع الغضب الرافع للقصد ولو خالعت ولو اطلق  
 بعوض صح ان لم يكن طلاقا وبطل مع القول بكونه طلاقا وبغيره المختلف ان تكون طار

فبان رجعيا



بالرجوع

بالرجعة نعم لو رجعت في العذبة فرجع جازا ستياف الطلاق **السابعة** اذا قالت  
طلقتني ثلاثا بلف وظلمها قال الشيخ لا يصح لا بطلاق بشرط والوجه انه طلاق في  
مقابلة البلد فلا يعد شرطاً فان قصدت الثلاث ولا يصح البلد والى طلقها ثلاثا  
محصلا لا لم يفعل ما سألته وقيل يكون له الثلاث لو وقع الواحدة اما لو قصدت  
الثلاث التي تخلفها رجعتان صح فان طلق ثلاثا فله الالف وان طلق واحدة  
فله ثلث الالف لا يباحلته في مقابلة الثلاث فانقصت تقسيط المقادير على  
الطوائف بالسوية وفيه تردد ومنها جعل البلدة في مقابلة الثلاث بما هي  
فلا يقتضي التقسيط مع الانفرد ولو كانت معه على طلبة فقالت طلقني ثلاثا  
بالف طلق واحدة كان له ثلث الالف وقيل له الالف ان كانت عاملة وثلثت  
ان كانت جاهلة وفيه اشكال **الثامنة** لو زالت طلقني واحدة بالف طلق ثلاثا  
وقعت واحدة وله الالف ولو زالت طلقني واحدة بالف فقال انسي طالق فقال  
نطالق طلفت بالاولى وبقي الباقي فان قال الالف في مقابلة الاولى فالا لاه له  
فكانت المطليقة بائنة ولو قال في مقابلة الثانية كانت الاولى رجعية وبطلت الثالثة  
والعذبة ولو قال في مقابلة الكل قال الشيخ وجعت الاولى وله ثلث الالف وفيه  
اشكال لو من حبسوا بقاعه ما التمس **التاسعة** اذا قالوا بها طلقها وانت بريء من  
صدقتها وطلق صح الطلاق رجعي ولم يلزمها الابراء ولا يفهمه ارباب **العاشر**  
اذا وكلت في خلوعها مطلقا انتفى خلوعها بهم المثل نقدا بقية البلد وكذا الزوج

بالرجعة نعم لو رجعت في الغذية فرجع جازا استيفاء الطلاق **السابعة** اذا قالت  
طلقتك ثلاثا بالف وطلقها قال الشيخ لا يصح لا نه طلاق بشرط الوجه انه طلاق  
مقابلة البتة فلا يعد شرطاً فان فصلت الثلاث ولا لم يصح البتة ولا ينفك ثلاثاً  
مرسلاً لا لم يفعل ما سألته وقيل يكون له الثالث لو وقع الواحدة أم لا قصدت  
الثلاث التي يتخللها رجعتان صح فان طلق ثلاثا فله الاول وان طلق واحدة  
فبطلت الثلاث الا ان طلق واحدة ففقدت الرجعة وهو متفق  
يقوله ثلث الاول لا يباحلته في مقابلة الثلاث فاقضى تقسيط المهر على  
الطلاق بالأسيرة وفيه تردد مثلاً جعل الجدة في مقابلة الثلاث بما هي  
فلا يقتضي التقسيط مع الانفراق ولو كانت معه على طلاقه فقاتل طلق ثلاثا  
بالف فطلق واحدة كان له ثلث الاول ويقوله الاول ان كانت عاملة والثالث  
ان كانت جاهلة وفيه اشكال **الثانية** لو قالت طلقني واحدة بالف فطلق ثلاثا  
وقعت واحدة وله الاول ولو قالت طلقني واحدة بالف فطلق ثلاثا فطلق  
ثلاثا فطلقت بالاولى وبقي الباقي فان قال الاول فله مقابلة الاولى فالا فله  
فكانت لتطبيقه باينة ولو قال في مقابلة الثانية كانت الاولى رجعية وبطلت الثانية  
والغذية ولو قال في مقابلة الكل قال الشيخ وقعت الاولى وله ثلث الاول وفيه  
اشكال لمن حيث ابقاها عما التمس **الثامنة** اذا قال ابوها طلقها وانت برى  
في المصنف في المصنف



اذا وكل في الخلع فاطلق فان بذله وكيلها زيادة عن مهر المثل بطل البذل وقمع  
الطلاق رجوعا ولا يقمن الركيل ولو خالعهما وكيل الزوج باق من مهر المثل بطل  
الخلع ولو طلق بذل البذل لم يقع لانه فعل غير ما ذوق فيه **ويصح** بالاحكام  
مسائل الشراء وهي ثلث **الاول** اذا اتفقا في العقد واختلعا في الجنس فالعقد صحيح **الثاني**  
**الثاني** لو اتفقا على ذكر القدر دون الجنس واختلعا في الالة بطل العقد وقيل على  
الرجل البينة وهو شبه **الثالث** لو خالعا على الف في ذمتك فقالت بل في  
ذمتي فبطل العقد **والثاني** لا يملك البينة لانه اعلم بما ارادت بالبدل  
وكذا لو قالت بل خالعا فلان والعرض عليه اما لو قالت خالعا بكذا وضعت  
فلان او بن فلان عني فلان لمنها الالف المالك بينة لانه ادعى محضه ولا يثبت  
على فلان شئ بمجرد دعواها **والثاني** **المبارات** فهو ان يقبل بارتك على كذا فان  
ظالم وهي ترتيب على كراهة كل واحد من الزوجين صاحبه ويشترط انا بلفظ  
الطلاق فليقتصر المباري على لفظ المبارات لم يقع به ذوقه ولو قال بدلا من ذلك  
فاستجبت او ابتك او غير من الالفاظ صح ان اتبعه بالطلاق اذا المقضى للفرقة  
التلفظ بالطلاق لا يثبت ولو اقتصر على له است طالق بكذا صح وكان مبارات  
اذ هي عبارة عن الطلاق بعوض مع منافاة بين الزوجين ويشترط في المباري  
والمبارية ما شرط في الخالاع والمخالعة ويقع المطلق مع العوض بائنة ليل المبيع  
معها رجوع الا ان ترجع الزوجية في القدية فيرجع ما دامت في العدة ولم يزوج

في ذمتها البينة حكم بالبينة في شئ  
الزوج وبطل الزوجية من قبل الزوجين

في القدية

مهر المثل  
مهر المثل  
مهر المثل

في القدية ما لم تنقض عدتها والمبارات كالخلع لكن المبارات ترتب على كراهية  
كل واحد من الزوجين صاحبه وترتب الخلع على كراهية الزوج وبطل  
في المبارات بقدر ما وصل اليها منه ولا يحل له الزيادة وفي الخلع حازن  
ويبقى الفرقة في المبارات على التلفظ بالطلاق اتفقا قاتما وفي الخلع  
على الخلاف **كتاب الظهار** والنظر فيه يستدعي بيان امر خمسة **الاول**  
في الصيغة وهو ان يقول انت على كذا ظهرا حتى كذا الوقت هذه ان ما شاكل ذلك  
من الالفاظ الدالة على تبنيها لا عبرة باختلاف الالفاظ الصلوات كقوله  
انت مني وعندك ولوشبهها يظهر احدى المحرمات سبا او ذمعا كالايم ان  
الاخت فيه واثبات اشهرها الرقوع ولوشبهها بيد امه او شعرها او بطنها  
قيل لا يقع اقتصار على منطوق الآية وبالواقع رواية فيها ضعف اما لوشبهها  
بغيره بامعنا لفظه الظاهر لم يقع قطعاً ولو قال انت كذا حتى او مثالي قيل  
يقع ان قصد به الظهار وفيه اشكال منه اختصاص الظهار بمهر الشراء من  
النكاح في الحد يعقضى العقد ولوشبهها بغيره بالمصاهرة بغير ما سبق  
الزوجة وبنت زوجته المدخول بها وزوجة الاب والابن لم يقع الظهار  
وكذا لوشبهها باخت النجدة او عمتها او خالتها ولو قال كظها لي او اخي  
او عني لم يكن شيئا كذا لوقات هي انت على كظها لي حتى ويشترط في وقته  
حضور عدلين يسمعان نطق المظاهر ولو جعله عينا لم يقع ولا يقع الا بمجرى

الظهار ان لا يقع في النكاح واللعين صحتها واحدة في اللفظ  
وعينها في النكاح واللعين صحتها واحدة في اللفظ  
فان كانا كذا كانت كذا في النكاح واللعين صحتها واحدة في اللفظ  
فان كانا كذا كانت كذا في النكاح واللعين صحتها واحدة في اللفظ

مهر المثل  
مهر المثل  
مهر المثل

في ذمتها البينة حكم بالبينة في شئ  
الزوج وبطل الزوجية من قبل الزوجين

الظهار ان لا يقع في النكاح واللعين صحتها واحدة في اللفظ  
وعينها في النكاح واللعين صحتها واحدة في اللفظ  
فان كانا كذا كانت كذا في النكاح واللعين صحتها واحدة في اللفظ  
فان كانا كذا كانت كذا في النكاح واللعين صحتها واحدة في اللفظ



فولعله بانقضاء الشهادة دخول الجعة لم يقع على القول لا يظهر قبل يقع وهذا  
 نادى به يقع في اضرار قبل لا وفيه اشكال منتهى الفسك بالعمد وفيه  
 موقفا على الشرط ترد ظاهر الجواز ولو قيد بمدة كان يظهر منها شهر او سنة قال  
 الشر لا يقع وفيه اشكال مستندا الى عموم الآية وبما قبل ان تصرف المدة عن زمان  
 الترخيم لم يقع في تخصيص للعموم بالحكم المخصص وفيه ضعف **ففي** لو قال البت  
 وهو كذا شهر او على ميعاد ويظهر الفارقة انما انقضت المدة عن عدة الزهراء وسواها في الكفارة  
 طالق كظهر احيى وقع الطلاق ولو قصد في الظاهر لم يقصد فالاشيخ ان قصد  
 الطلاق والظاهر احيى اذا كانت المطلقة رجعية فكانت طالق طالق ان كظهر احيى فيه  
 ترد لان الآية لا تستعمل بوقوع الظاهر ما لم يكن اللفظ الصريح الذي لا احتمال فيه  
 وكذا لو قال طالق حرام كظهر احيى ولو ظاهر احيى زوجته ان ظاهره في ظاهره  
 الضرر وقع الظاهر ان ولو ظاهرها ان ظاهره فلا تاجبية وقصد الظن لفظ  
 الظاهر صريح الظاهر عند ما جهتها به وان قصد الظاهر الشرع لم يقع الظاهر وكذا  
 لو قال الجنية ولو قال فلا تاجبية من غير وصف فتزوجها وظاهرها قال الاشعري يقع الظاهر  
 وهو حسن **الثاني** في المظاهر ويعرفه البلع وكل العقل واختيار والقصد  
 فلا يقع ظاهرا لطفلا ولا المجنون ولا المكره ولا فاقدا لقصد بالكر والافاء  
 والغضب ولو ظاهره ونوى الطلاق لم يقع طلاق لعدم اللفظ المعبر ولا  
 ظاهرا لعدم القصد ويصح ظاهرا لغيره بالجبين ان قلنا بتجريم ما عدا الوحي مثل  
 الملازمة وكذا يصح من الكافر ومنعه الشيخ التقاطا الى تعدد الكفارة **المعقد**  
 المقتضى طالع من الجبوت

ضعيف لا مكانها بتقديم الاسلام ويصح من العدد **الثالث** في المظاهر ويشترط ان  
 يكون منكوبة بالعقد ولا يقع بالاجنية ولو علقه على النكاح وان يكون ظاهرا  
 طهرا لم يجامعها فيه اذا كان زوجها حاضرا وكان مثلهما يحضرون كان غايها حرم  
 كذا لو كان حاضرا وهي بايسة او لم تبلغ وفي اشتراط الدخول تردد والمروى في الاشهاد  
 والقول لا يستند التمسك بالعموم وهل يقع بالمتنع بها فيه خلاف ولا يظهر  
 وفي الموطوعة بالملك تردد والمروى انه يقع كقايعة بالحرمة ومع الدخول يقع  
 لو كان الوحي وبنا صغيرة كانت او كبيرة بجذوة او عاقلة وكذا يقع بالرفق والمروى  
 الحق لا تولى **الرابع** في الاحكام وفيه مسائل **الاول** الظاهر بتجريم لا تصاف بالمكره  
 لا عقاب فيه لتعقبيه بالعبث **الثانية** لا يحيا الكفارة بالاستغفار وانما يحيا بعد  
 عدم اتفقوا لا ينفي التجريم كما هو معتق من الفقهاء حقيقة انه يتعلق بالتجريم فان كان المراد  
 وهو ارادة الوطو والاقرب ان لا يستعمل لها بل معنى الوجوب بتجريم الوحي  
 حتى يكفر ولو وطئ قبل الكفارة لم يكره فان كان الوحي بتكرير الكفارة  
**الثالثة** اذا طلقها رجعيًا ثم راجعها لم يخل حتى يكفر ولو خرجت من العدة ثم  
 تزوجها ووطئها فلا كفارة وكذا لو طلقها باناء وتزوجها في العدة وطئها وكذا لو  
 ماتا او مات احدهما او امرا تداخيا **الرابعة** لو ظاهر من زوجته الامنة ثم ابتاعها  
 فقد بطل العقد ولو وطئها بالملك لم يجب الكفارة ولو ابتاعها من مولاها غير الزوج  
 فصح سقط حكم الظاهر ولو تزوجها الزوج بعقد متأنف لم يجب الكفارة **الخامسة**  
 اذا قال طالق على كظهر احيى انشاء زيد فقال ثلث وقع على القول بدخول الشرط في

المعقد المقتضى طالع من الجبوت  
 المقتضى طالع من الجبوت  
 المقتضى طالع من الجبوت  
 المقتضى طالع من الجبوت

المقتضى طالع من الجبوت  
 المقتضى طالع من الجبوت  
 المقتضى طالع من الجبوت  
 المقتضى طالع من الجبوت



ولولا ان شاء الله لم يقع ظهرا **السادسة** لو ظهر من رجب بلفظ واحد وكان عليه  
 عن كل واحدة كفارة ولو ظهر من واحدة مائة رجب عليه بكل مرة كفارة فوجبه  
 الظهار او تابعه ومن فقها ثمانية من فضل ولو ظهرها قبل التكفير لم يزد من كل واحد  
 واحدة **السابعة** اذا اطلق الظهار مائة عليه الوطى حتى يكفر ولو علقه بشرط جاز  
 الوطى لم يحصل الشرط ولو وطى قبله لم يكفر ولو كان الوطى هو الشرط ثبت الظهار  
 فعليه ولا يستقر الكفارة حتى يعود وقبل يجب بغير الوطى وهو بعين **الثامنة** يحرم  
 الوطى على المظاهر ما لم يكفر سواء كفر بالعتق او الصيام او الاطعام ولو وطئها  
 في خلاص الصوم استأنفت وقال شاذي من لا يبطل التتابع لو وطئ ليلها وهو كاط  
 وهل يحرم عليه ما دون الوطى كالقبلة والملازمة فيلزم لانه ما سته وفيه  
 اشكال ايضا من اختلفوا في **التاسعة** اذا عجز المظاهر عن الكفارة او ما يقرب منها  
 عدا الاستعفاء بغير يحرم عليه حتى يكفر بغير تجزئة الاستعفاء **العاشر**  
 ان صرت المفاهرة فلا اعتراض وان دفعت امرها الى الحاكم خیر بين التكفير  
 والرجعة والطلاق وانظر ثلثة اشهر من حين المرافعة فان انقضت المدة  
 ولم تخبر احداهما صديق عليه في المطعم والمنزب حتى يختار احدهما ولا يجزى على  
 الطلاق تضييقا ولا يبطل عنه **والحج** بذلك النظر في الكفارات وفيه مقاصد  
**الاول** في ضبط الكفارات قد سبق الكلام في كفارات الاحرام فلذلك كرسى  
 ذلك وهي مرتبة وتجزى وما يحصل فيه الامران وكفارة للجم فالمرتبة ثلاث

كفارات

كفارات الظهار وقتل الخطأ ويجزى في كل واحدة العتق فان عجز بالصوم شهرين  
 متتابعين فان عجز بالطعام ستين مسكينا وكفارة من افطروها من قضاء  
 شهر رمضان بعد ان لا اطعام عشرة مساكين فان عجز صام ثلثة ايام  
 متتابعات والحجزة كفارة من افطروها من شهر رمضان مع وجوبه  
 باحدا لاسباب الموجهة للتكفير وكفارة من افطروها ثلثة صومه على شهر  
 الربايتين وكذا كفارة للعتق في العهد وفي النذر على التردد والواجب  
 في كل واحدة عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا  
 على الاظهر وما يحصل فيه الامران كفارة اليقين وهي عتق رقبة او اطعام عشرة  
 مساكين او كسوتهم فان عجز صام ثلثة ايام وكفارة للجم هي كفارة قتل المؤمن  
 عدا ظملا وهي عتق رقبة وصوم شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا  
**المقتضا الثاني** فيما اختلف فيه وهي سبع **الاول** من حلف بالبراءة فعليه كفارة  
 الظهار فان عجز فكفارة يمين وقيل يا نعم ولا كفارة وهو شبه **الثاني** جزم المرأة  
 شعرها في المصائب عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين  
 مسكينا وقيل مثل كفارة الظهار ولا يزد من وى وقيل يا نعم ولا كفارة  
 استضعفا للرباية وتساكيا بالاصل **الثالث** يجب على المرأة في ست شعورها  
 في المصائب وخدش وجهها وشق الرجل ثوبه في موت وليه او زوجته  
 كفارة يمين **الرابع** كفارة الخيض مع التمتع والعلم بالخير والتمكّن من التكفير  
 الاقصى لا كفارة في ذلك ولا يجزى لشيء غير

في كل واحدة عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا  
 على الاظهر وما يحصل فيه الامران كفارة اليقين وهي عتق رقبة او اطعام عشرة  
 مساكين او كسوتهم فان عجز صام ثلثة ايام وكفارة للجم هي كفارة قتل المؤمن  
 عدا ظملا وهي عتق رقبة وصوم شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا  
**المقتضا الثاني** فيما اختلف فيه وهي سبع **الاول** من حلف بالبراءة فعليه كفارة  
 الظهار فان عجز فكفارة يمين وقيل يا نعم ولا كفارة وهو شبه **الثاني** جزم المرأة  
 شعرها في المصائب عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين  
 مسكينا وقيل مثل كفارة الظهار ولا يزد من وى وقيل يا نعم ولا كفارة  
 استضعفا للرباية وتساكيا بالاصل **الثالث** يجب على المرأة في ست شعورها  
 في المصائب وخدش وجهها وشق الرجل ثوبه في موت وليه او زوجته  
 كفارة يمين **الرابع** كفارة الخيض مع التمتع والعلم بالخير والتمكّن من التكفير  
 الاقصى لا كفارة في ذلك ولا يجزى لشيء غير



قبل يستحب قبل يجب وهي الاحوط ولو وطى امته كفر بلائمة امداد من لطفها  
 الخامس من تزويج امرأة في عدتها فارقها وكفر بجسمه اصح من دقيق وقتها  
 خلاف والاستحباب اشبه **السادس** من نام عن العشاء حتى جاؤ نصف الليل  
 اصح صايما على رايه فيها ضعف ولعل الاستحباب اشبه **السابع** من نذر صوم  
 يوم فخر عنه اطعم مسكينا مدين فان عجز تصدق بما استطاع فان عجز استغفر الله  
 وربما اكره ذلك قدم بناء على سقوط النذر مع تحقق العجز **المقصد الثالث** في خصال  
 الكفارة وهي العتق والاطعام والصلوات **القول** في العتق وتعيين على الواجد  
 في الكفارات المرتبة ويتحقق الوجدان بملك الرقبة وملك الثمن مع امكان الاتيان  
 ويعتبر الرقبة ثلثة اوصاف **الوصف الاول** الايمان وهو معتبر كفارة القتل  
 في غيرها على التردد والاشبه اشتراطه والمراد بالايمان هنا الاسلام او حكمة لا يشترط  
 في الاجزاء الذكر والانثى والصغير والكبير والطرفة حكم المسلم ويجزى اذا كان  
 ابوا مسلمين واحدهما ولو حين يدين له في رواية لا يجزى في القتل خاصة الابناء  
 الحنف وهو حسنة فلا يجزى الجمل ولو كان ابواه مسلمين وان كان يحكم المسلم  
 واذا بلغ المملوك الحرس وابواه كافران فاسلم بالاشارة حكمه بالسلامة واجزاء  
 ولا يقتصر مع وصف الاسلام في الاجزاء الحي الصلوة وكيفية الاسلام الاجزاء  
 بالنيها دين ولا يشترط تجري ما عدا الاسلام ولا يحكم بالسلامة المستحب من اطفال  
 الكفار سوا كان معه ابواه الكفار ان اؤلفوا به **السابع** المسلم ولو اسلم للمرضى

العتق ان المراد بالاجان مع الاقرار بالدين  
 الدين في نفسه المستحق الخاص الذي يبركون  
 ماعدا انما عتقوه فلا يجزى بغيره

المراد بالاحتسب في العتق  
 والبالغ العاقلة

وهو من المملوك الذي يدين له  
 وانما في العتق وهو من المملوك  
 الذي يدين له

لم يحكم بالسلامة

لم يحكم بالسلامة على تردد وهل يفرق بينه وبين ابويه قبل ان يصبوا اليه  
 يترلاه عن عزه وان كان يحكم الكافر **الوصف الثاني** السلامة من العيب فلا  
 الا عي ولا اجنم ولا المقعد ولا المنكح به لتحقيق العتق بحصول هذه الاشياء  
 ويجزى مع غيره ذلك من العيوب كالاصم والاخرس ومن قطعت احدى يديه  
 احدى رجله ولو قطعت رجله لم يجز لتحقيق الا فعدا ويجزى ولدان تامنعه  
 قوم استقلا لوصفه بالكفر والقصور عن صفة الايمان وهو ضعيف  
**الوصف الثالث** ان يكون تام الملك فلا يجزى المدبر ما لم ينقض يده يبره قاله  
 في الميسر والخلاف يجزى وهو اشبه ولا المكاتب المطلق اذا ادنى من كتابته  
 شيئا ولو لم يرد او كان مشروطا قال في الخلاف لا يجزى ولعله نظر الى نقصان  
 الرقبة لتحقيق الكتابة وظاهر كلامه في النهاية انه يجزى ولعله اشبه مجزئ  
 بتحقيق الرقبة ويجزى الآبق اذا لم يعلم موته وكذا يجزى المستبدل لتحقيق  
 ولو اعتق نصفين من عبيدين مشتركين لم يجزى الا يستحق ذلك شبهة ولو اعتق  
 شققتا من عبيد مشترك نفذ العتق في نصيبه فلو نوى الكفارة وهو من الاجزاء  
 ان قلنا انه يعتق بنصف عتاق النقصان قلنا لا يعتق الا باداء قيمته حصه  
 الشريك فهل يجزى عند ادائها قبل ان تحقق عتق الرقبة ويجه تردد منشا تحقيق  
 عتق النقصان اجزا بسبب بذل العوض لا بالاعتاق وان كان معصرا عتق نصيبه  
 ولا يجزى عن الكفارة ولو ايسر بعد ذلك الاستفراغ الرقبة في نصيب الشريك

وان لم ينقض يده يبره  
 وان لم ينقض يده يبره

العتق ان المراد بالاجان مع الاقرار بالدين  
 الدين في نفسه المستحق الخاص الذي يبركون  
 ماعدا انما عتقوه فلا يجزى بغيره



وإن اجتمعت أجناس مختلفة على الأشباه ولو كانت الكفارات من جنس واحد  
قال الشيخ يجرى فيه التكفير مع القرية ولا ينقل إلى التعيين وفيه اشكال المال  
فلا شبهة بالمذهب أنه لا بد منه من نية التعيين ويجوز تجديدها إلى الزوال  
**فتح** على القول بعدم التعيين **الاول** لو عتق عبدا من إحدى كفاراته صح لعنقه  
نية التكفير لا بعبارة بالسبب مع اتحاد الحكم **الثاني** لو كان عليه كفارات ثلثة  
مساوية في الصوم والعق والصدقة فاعتق ونوى القرية والتكفير ثم عتق  
شهرين متتابعين بنية القرية والتكفير ثم عتق فاطم ستين ميكة كذا لك  
بري من الثلث ولزم بعين **الثالث** لو كان عليه كفارة ولم يدر أيها قتلا  
أو ظمها فاعتق ونوى القرية والتكفير **الرابع** لو شك بين نذر وظهار فزى  
التكفير لم يجرى له أن النذر لا يجرى فيه نية التكفير ولو نوى ابرا ذمته من  
أيها كان جاز ولو نوى العتق مطلقا لم يجرى لأن احتمال ارا ذمة القطع  
عند الإطلاق وكذا لو نوى الرجوع لأنه قد يكون لا عن كفارة **الخامس**  
لو كان عليه كفارتان وله عتبان فاعتقها ونوى نصف كل واحد منهما عن  
كفارة صح لأن كل نصف يتحد عن الكفارة المارة به ومخر الباقي عنها  
بالسراية وكذا لو عتق نصف عبدا عن كفارة معينة صح لأنه ينعق كله  
دفعه أما لو نوى اباة أو غيره ممن ينعق عليه ونوى به التكفير فالعيب  
يجزى وفي الخلاف لا يجزى وهو شبهة لأن نية العتق يترتب في ملك المعق لا في  
عقد الأجزاء وهو المختار به

وإن اجتمعت أجناس مختلفة على الأشباه ولو كانت الكفارات من جنس واحد  
قال الشيخ يجرى فيه التكفير مع القرية ولا ينقل إلى التعيين وفيه اشكال المال  
فلا شبهة بالمذهب أنه لا بد منه من نية التعيين ويجوز تجديدها إلى الزوال  
**فتح** على القول بعدم التعيين **الاول** لو عتق عبدا من إحدى كفاراته صح لعنقه  
نية التكفير لا بعبارة بالسبب مع اتحاد الحكم **الثاني** لو كان عليه كفارات ثلثة  
مساوية في الصوم والعق والصدقة فاعتق ونوى القرية والتكفير ثم عتق  
شهرين متتابعين بنية القرية والتكفير ثم عتق فاطم ستين ميكة كذا لك  
بري من الثلث ولزم بعين **الثالث** لو كان عليه كفارة ولم يدر أيها قتلا  
أو ظمها فاعتق ونوى القرية والتكفير **الرابع** لو شك بين نذر وظهار فزى  
التكفير لم يجرى له أن النذر لا يجرى فيه نية التكفير ولو نوى ابرا ذمته من  
أيها كان جاز ولو نوى العتق مطلقا لم يجرى لأن احتمال ارا ذمة القطع  
عند الإطلاق وكذا لو نوى الرجوع لأنه قد يكون لا عن كفارة **الخامس**  
لو كان عليه كفارتان وله عتبان فاعتقها ونوى نصف كل واحد منهما عن  
كفارة صح لأن كل نصف يتحد عن الكفارة المارة به ومخر الباقي عنها  
بالسراية وكذا لو عتق نصف عبدا عن كفارة معينة صح لأنه ينعق كله  
دفعه أما لو نوى اباة أو غيره ممن ينعق عليه ونوى به التكفير فالعيب  
يجزى وفي الخلاف لا يجزى وهو شبهة لأن نية العتق يترتب في ملك المعق لا في  
عقد الأجزاء وهو المختار به

وإن اجتمعت أجناس مختلفة على الأشباه ولو كانت الكفارات من جنس واحد  
قال الشيخ يجرى فيه التكفير مع القرية ولا ينقل إلى التعيين وفيه اشكال المال  
فلا شبهة بالمذهب أنه لا بد منه من نية التعيين ويجوز تجديدها إلى الزوال

وإن اجتمعت أجناس مختلفة على الأشباه ولو كانت الكفارات من جنس واحد  
قال الشيخ يجرى فيه التكفير مع القرية ولا ينقل إلى التعيين وفيه اشكال المال  
فلا شبهة بالمذهب أنه لا بد منه من نية التعيين ويجوز تجديدها إلى الزوال







بالدفع و دفع

بیت دیندی حواله ای صدق  
ای محرمات

بسم الله الرحمن الرحيم

والتفويض اليه















اما لو قال بحسبنا باريك الله فيك واحسن الله اليك لم يكن اقرا واذا اطلق  
 وانكرا للدخول فادعته وادعت انها حاكمة فان قامت بيته انه ارخصها  
 لاعتبارها وحرم عليه وكان عليه المهر بان لم يتم بيته كان عليه المهر ولا  
 عليها ما نه سوط وقيل لا يثبت اللعان ما لم يثبت الدخول وهو الوجه ولا يكفي  
 ارجاء السترة ولا يتوجه عليه الحد لانه لم يقذف ولا نكح لها بل عزمه لا قرار به  
 ولمع هذا اشد ولو قذف امراته ونفى الولد واقام بيته سقط الحد ولم ينفك  
 لا باللعان ولو طلقتها بايانات بولدين بولدين في الظاهر فليخفف الآ باللعان ولو  
 وات بولد لدون سنة اشهر من دونه دخل الثاني في البيعة اشهر فاذا من قران  
 الا ولم ينف عنه الآ باللعان **الركن الثاني** في الملاءعة وبعبارة كنه بالغا  
 وفي لعان الكافر روايتان اشهرها انه يصح وكذا القراء المملوك ويصح لعان  
 الاخير اذا كان له اشارة معقولة كايصح طلاقه واقراره وما توقف شاذ  
 من انظر الى تعذر العلم بالاشارة وهو ضعيف اذ ليس حال اللعان بزيادة عن حال  
 الاقرار بالقتل ولا يصح اللعان مع عدم النطق وعدم الاشارة المعقولة والنفي  
 ولد المحض لم ينف الآ باللعان ولو اذنت فلاعت صح والآ كان النسب ثابتا  
 والنزوحية ولو انك ولد الشبهة انتفى عنه ولم يثبت اللعان واذا عرف انتفا  
 الحول لا خلا لشرط الاحتياط وبعضها وجب انكار الولد واللعان للولد يلحق  
 بنسبه من ليس منه ولا يجوز انكار الولد للشبهة ولا للظن ولا لمخالفة صفات

علم من علم العلم ان كنهها عليه حد وان ذلك  
 المهر لا يثبت ولا حد مع البهيم من دون ذلك الا بغير  
 المذهب وان كان في رواية عن جعفر عن احمد بن الحارث  
 علم انها اذا قامت بيته انه ارخصها المهر ولا

العلم من العلم ان كنهها عليه حد وان ذلك  
 المهر لا يثبت ولا حد مع البهيم من دون ذلك الا بغير  
 المذهب وان كان في رواية عن جعفر عن احمد بن الحارث  
 علم انها اذا قامت بيته انه ارخصها المهر ولا

الولد

العلم من العلم ان كنهها عليه حد وان ذلك  
 المهر لا يثبت ولا حد مع البهيم من دون ذلك الا بغير  
 المذهب وان كان في رواية عن جعفر عن احمد بن الحارث  
 علم انها اذا قامت بيته انه ارخصها المهر ولا

الولد صفات الواطي **الركن الثالث** في الملاءعة وبعبارة فيها البلوغ وكذا العقل  
 والملاءعة من العلم والخبر وان يكون منكوبة بالعقد الدائم وفي اعتبار الدخول  
 خلاف المروي انه لا لعان وفيه قولان الجان وقال الثالث شوبه بالحد فلو نفي الحد  
 وبثب اللعان بين الحرة والمملوك وفيه رواية بالمنع وقال الثالث يثبت نفق الولد دون  
 القذف ويصح لعان الحامل لا يقام عليها الحد لا بعد الوضع ولا نصير لامة فراشا بالملك  
 وحل نصير فراشا بالوطي فيه روايتان اظهرها انها ليس فراشا ولا يلحق ولدها ملك  
 الآ باقراره ولو اعترف بوطيها ولم ينفاه لم يقف على لعان **الركن الرابع** في كيفية اللعان  
 ولا ينفق الا عند الحاكم ان من نصبه لذلك ولو تراضيا برجل من العامة فلا عن شيئا  
 جاز وبثب حكم اللعان بنفس الحكم وقيل يعتبر برضاها بعد الحكم وصحة اللعان ان  
 يشهد الرجل بالله اربع مرات انه لمن المصادقين فيما راعها به ثم يقبل عليه لعنة  
 الله ان كان من الكاذبين ثم تشهد المرأة بالله اربع مرات انه لمن الكاذبين فيما راعها به ثم  
 تقبلان غضبه عليها ان كان من الصادقين ويشتمل اللعان على واجب ومنه  
 فالواجب التلفظ بالشهادة على الوجه المذكور وان يكون الرجل قائما عند التلفظ  
 وكذا المرأة وقيل يكونان جميعا قائمين بين يدي الحاكم وان يبدأ الرجل او لا باللفظ  
 على الترتيب المذكور وبعد المرأة وان يعيها بما يشي الا احتمال ذكر اسمها واسم  
 ايها ان صفاها المميز لها عن غيرها وان يكون النطق بالعربية مع القنء ووجه غيرها  
 مع التعذر واذا كان الحاكم غير عارف بتلك اللغة اقتصر الى حضور مترجمين ولا يكفي

العلم من العلم ان كنهها عليه حد وان ذلك  
 المهر لا يثبت ولا حد مع البهيم من دون ذلك الا بغير  
 المذهب وان كان في رواية عن جعفر عن احمد بن الحارث  
 علم انها اذا قامت بيته انه ارخصها المهر ولا

العلم من العلم ان كنهها عليه حد وان ذلك  
 المهر لا يثبت ولا حد مع البهيم من دون ذلك الا بغير  
 المذهب وان كان في رواية عن جعفر عن احمد بن الحارث  
 علم انها اذا قامت بيته انه ارخصها المهر ولا

العلم من العلم ان كنهها عليه حد وان ذلك  
 المهر لا يثبت ولا حد مع البهيم من دون ذلك الا بغير  
 المذهب وان كان في رواية عن جعفر عن احمد بن الحارث  
 علم انها اذا قامت بيته انه ارخصها المهر ولا

بغير فيها اللعان











فان حرلم يفتق مع الملك الا ان يجعل قدامه ولو جعل العرش بعد التتويج بينكم

ليس ارادوا ان يخلصوا من اهل البيت  
 بل ارادوا ان يخلصوا من اهل البيت  
 واما قوله تعالى واما قوله تعالى  
 واما قوله تعالى واما قوله تعالى  
 واما قوله تعالى واما قوله تعالى

این کتاب در فهرست کتابخانه  
مکتب اربعه است که در  
مکتب اربعه است که در  
مکتب اربعه است که در

والله اعلم  
الحق والعدل  
الجميع

[illegible]


في بعد التعميم  
في تبيين الفقه  
في شرح  
في الفقه  
في الفقه  
في الفقه

وهابت حربة  
وهو اللزقة  
عنون في كفا  
عنون الموزن

ففي هذا التنا  
فق أحدهم به  
والأول أمرنا

من انصرف الجدا  
فان خرجا  
بين الحاسه  
الى

من الحنفی



ان يجعل لنا ولو جعل الله لنا  
خلعت واراعق مملوك ولله  
من ياكل الخبز والقمح  
فنه او كان الولد بالغاً رشيداً لم يولد  
بنايه ولو شرط اعادته في الرق ان  
يكون له الشرط سائياً ولا يشترط فيه ما يشترط في غيره

ولا الوجه اللزوم ومن وجب عليه  
الوجه سبع سنين استغنى عنه ويستغنى

فان وعظ من لم يعد على الكتاب  
الاول في الاصحاحين قوله  
يعني عن الكتاب سبع اعاءه  
لم ملك يملكه فلك جاعة قلوبهم  
يعني شيئا لا يذيقهم شط النذر

فلا تفرحوا بكونكم احراراً بل فرحوا بانتم قد اقمتم على الله تعالى  
 فبما انتم احراراً فاعملوا الصالحات لعلكم تحسنون

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لاهله



فان حرام لم يفتن مع الملك الا  
بما قال انت حر ان فعلت او ان

المعنى  
بغير صريح ولو اعتقه ولم يقم له على  
المراد  
وان  
على المعصية في نقل الحق منه الى  
بشرطه

مع الخافعة علما بالشرط وقيل  
ولشرط خفية زمان معين صح  
مطالبة باخرج من الخدمة  
لم يجزه التدبير واذا اتى على

مطلقا ويلعق عني قلم الحيا  
سواء مضى عليه سبع سنون او اربع  
المستضعف ومن اعنى من  
سانى الاولى لو قد اعنى او  
وقيل يخفى ويعنى وقيل لا

له ما ليك فاعق بعضهم ثم  
الذين باشر عقهم خاصة  
عن ملكه اخذت اليدين ولولو

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله رب العالمين  
 والصلاة والسلام على  
 سيدنا محمد وآله  
 وبعد  
 فاعلموا ان الله قد  
 جعل في كل شيء  
 حكمة

مجله علمی و پژوهشی

٣  
 انزل الله الوحي على الانبياء  
 من الانبياء على النبي صلى الله عليه وسلم  
 عليه السلام  
 انزل الله الوحي على النبي صلى الله عليه وسلم  
 انزل الله الوحي على النبي صلى الله عليه وسلم  
 انزل الله الوحي على النبي صلى الله عليه وسلم

والحق والبرهان  
المحقق والمحقق



حصصها

في الاخير انتم السعي في تلك باقية بجمع السعي  
فليس هو ولا يتعصب الرقية في ذلك وفيه فاعلم  
سواء كان من سرا او معرا  
وهو فضل الشيخ ع

بل کائنات را می دانم از این است که در این عالم  
 الهی من حیث الخلق و بطور الفانی و  
 غرض از این است که در این عالم  
 او را که در این عالم



الورثة يعقون مملوك لم مضى العتق في نصيبه فان شهد آخر وكانا مريضين فقد  
 العتق فيه ملكه ولا مضى في نصيبه ولا يكلف احدهما شراء المالك **باب** اذا كان المالك قاذرا  
 ملك الرجل والمراة احدا لا يبيعون وان على الواحد الا ولاد ولا ترانا او اناثا وان تزولا  
 العتق في الحال وكذا المملك الرجل احدى المحرمات عليه نسا ولا يعق  
 على المرأة سوى العورين ولو ملك الرجل من جهة الرضاع من يعق عليه في ذل  
 انعم العتق ويثبت العتق حين يتحقق للملك ومن يعق كذا بالملك يعق  
 كذا بالملك يشعروا بعتقه بملك ذلك البعض واذا ملك شقفا من يعق  
 عليه لم يقوم عليه ان كان معسرا وكذا لو ملكه بغير اختيار ولو ملكه اختيارا  
 فكان موسرا قال الشيخ يقوم عليه وفيه تردد **فان** اذا اوصى بعتق  
 او مجنون من يعق عليه فللمولى ان يقبل ان لم يتوجه به ضام على المولى  
 عليه فان كان فيه ضام بين القول لا غبطة كالوصية بالمضى للمقتضى  
 الفقير نقصا من وجوب النفقة **الثاني** لو اوصى له بعض من يعق عليه  
 وكان معسرا جاز القول ولو كان للمولى عليه موسرا قبل لا يقبل لانه يلزم  
 اشتراكه والوجه القول بالاشبه انه لا يقوم عليه **باب** العواض في  
 العتق الجناح والاعتقاد وسلام المملك في ذل الحرب سابقا على ماله  
 ودفع قيمة الموارث وفي عتق من مثله ماله تردد والمروى انه يعق  
 في قد يكون الاستيلاء سببا للعتق فلذا ذكر الفصل الثلثة في كتاب واحد

بالنسيان يعق عليه

العتق في الزمان لا يعق في الزمان  
 العتق في الزمان لا يعق في الزمان  
 العتق في الزمان لا يعق في الزمان

العتق في الزمان لا يعق في الزمان  
 العتق في الزمان لا يعق في الزمان  
 العتق في الزمان لا يعق في الزمان

العتق في الزمان لا يعق في الزمان  
 العتق في الزمان لا يعق في الزمان  
 العتق في الزمان لا يعق في الزمان

لان شرطها

لان شرطها ازالة الرق **كتاب التدبير** والمكاتبه والاستيلاء  
 هو عتق العبد بعد وفاة المولى وفي صحة تدبيره بعد وفاة غيره كزوج  
 المملوك في وفاة من يجعل له خدمته ترددا ظهر الجواز ومستند  
 والعلم به يستند على ثلثة مقاصد **الاول** في العبارة وما يحصل به التدبير  
 الصريح انت حر بعد وفاتي واذا ماتت فانت حرة وعتق او عتق ولا عبرة  
 باختلاف ادوات الشط وكذا لا عبرة باختلاف الالفاظ التي يعقب بها  
 التدبير كقوله هذا او هذه اوت اولان وكذا لو قال عتق من اوتى وقت  
 اوتى حين وهو يقسم المطلق كقوله اذامت والى مقيد كقوله اذامت في  
 سفرى هذا او مرضى هذا ان في سفرى او سفرى او شري وكذا ولو قال  
 مدبر واقصر لم يعق ما لو قال اذامت فانت حرة وكان لا اعتبار  
 لا بما تقدمه او بان المملك لشريكين فقال لا اذامتا فانت حرة فمضى كل  
 واحد منهما الى نصيبه وصح التدبير ولم يكن معلقا على شرط ويعق  
 بموتها ان خرج نصيب كل واحد منهما من ثلثه ولو خرج نصيب احدهما  
 ختم وبقي نصيب الاخر وبعضه بقا فله مات احدهما ختم نصيبه من ثلثه  
 وبقي نصيب الاخر حتى يموت ويشط في الصيغة المذكورة **شرطان** **الاول**  
 انية فلا حكم بعبارة الساهي والغالط ولا السكن ولا المخرج الذي لا  
 له وفي اشتراطية القرية تردد والوجه انه غير مشروط **الشرط الثاني** تخليها

العتق في الزمان لا يعق في الزمان  
 العتق في الزمان لا يعق في الزمان  
 العتق في الزمان لا يعق في الزمان

العتق في الزمان لا يعق في الزمان  
 العتق في الزمان لا يعق في الزمان  
 العتق في الزمان لا يعق في الزمان

العتق في الزمان لا يعق في الزمان  
 العتق في الزمان لا يعق في الزمان  
 العتق في الزمان لا يعق في الزمان



عن الشطر والصفة على قول مشهور للاصحاب بل على قولهم المسافر فانت  
بعد وفاتي واذا اهل شهر رمضان مثلا لم يعقد وكذا الوقت بعد وفاتي سنة  
او شهر كذا الوقت اذا اديت الى والى ولدي كذا فانت حر بعد وفاتي لم يكن تدبير  
ولا كتابة والمدبرة حق له وطها والتصرف فيها فان حلت منه لم يطل التذ  
فان مات مولاهما عتقت برؤاها من الثلث فان عجز الثلث عتقت ما بقى منها من نصيب  
الولد ولو حلت لم يلزم سواء كان عن عقد او نكاح او شبهة كان مدبرا كانه  
والا لم يردى وكذا المدبر اذا اتى بن ليل مملوك فهو مدبر كانه ولد برها  
مدبرا لاحتمال تجرده ولو اتى له ولد ستة اشهر كان مدبرا لتحقيق الحمل بعد  
التدبير ولو دبرها حاملا قيل ان علم بالحمل فهو مدبر والا فهو رق ومضى  
رواية الرثاء وقيل لا يكون مدبرا لانه لم يعقد بالتدبير وهذا شبه **الثاني**  
في المباشرة ولا يصح التدبير الا من بالغ عاقل قاصد مختار جائز التصرف في الولد  
القي لم يقع تدبيره وراى انه اذا كان مميلا لعشر سنين صح تدبيره لا يصح تدبير  
المجنون ولا المكرة ولا السكران ولا المساهى وهل يصح التدبير من الكافر لا شبهة نعم  
حزبا كان او ذميا ولو دبر المسلم ثم ارتد لم يطل تدبيره ولو مات في حال اعدته  
عتق للمدبر هذا اذا كان اسر تداه لاحق فطرة ولو كان عن فطرة لم يعق المدبر ولو

للولى

المولى يخرج ملكه عنه وفيه تركة ولو ارتد لا عن فطرة ثم برح على تركه  
ولو كان عن فطرة لم يصح واطلق الشيخ الجواز وفيه اشكال ايضا من ذوالملك  
لم يرتد عن فطرة ولو دبر الكافر كافر فاسلم بيع عليه سواء رجع في تدبيره او لم يرجع  
ولو مات قبل بيعه وقيل الرجوع في التدبير يحرر من ثلثه ولو عجز الثلث تحرر بالجملة  
الثلث وكان الباقي للوارث وان كان مسلما استقر ملكه وان كان كافرا بيع عليه  
يصح تدبيره لآخرين بالاشارة وكذا رجوعه ولو دبر صحبا ثم خرب ورجع بالاشارة  
المعروفة **الثالث** في الاحكام وهي سائر الاول التدبير بصفة الوصية يجوز الرجوع  
فيه فلا اكفاله رجعت في هذا التدبير وفلا كان يهب او يعق او يرقى ولا  
كان مطلقا او مقيدا وكذا لو باعه بطل تدبيره وقيل ان رجع في تدبيره ثم باع صح بيع  
رقبه وكذا ان قصد بيعه الرجوع وان لم يقصد معنى البيع في خديته دون رقبته  
وتحرر بموت مولاه ولو اكل المولى تدبيره لم يكن رجوعا ولو ادعى المملوك التدبير  
**الثاني** فخلط لم يطل التدبير في نفس الامر **الثانية** للمدبر عتق بموت مولاه من ثلث  
مال المولى فان خرج منه والاخر من المدبر بقبضه الثلث ولو لم يكن سواه عتق  
ثلثه ولو دبر جماعة فان خرجوا من الثلث ولا عتق من يجهل الثلث وبدا بالاك  
فالاول ولو جهل الثلث استخرجوا بالقرعة ولو كان على الميت دين يستوعب الثلثة  
بطل التدبير وبيع المدبر وفيه والايح منهم بقدر الدين وتحرر ثلث من بقى  
سواء كان الدين سابقا على التدبير ولا حقا على الاخر وكما يصح الرجوع في التدبير

ان كان المدبر مملوكا لم يملكه مولاه ولو كان حرا لم يملكه مولاه ولو كان مملوكا لم يملكه مولاه ولو كان حرا لم يملكه مولاه

ان كان المدبر مملوكا لم يملكه مولاه ولو كان حرا لم يملكه مولاه ولو كان مملوكا لم يملكه مولاه

المدبر















مولا لم يقدر ان اذن له حرد وكذا لو اذن له ولم يكن في قوله ضرب بان كان  
 مكتبا يستغنى بكسبه واذا قبله فان ادى مال الكفاية عتق المكاتب وعتق الكسبي  
 عتقه وان عجز ففسخ للمولى استرقها وفي استرقاين الاب ترد **الرابعة** اذا جنى  
 عبد المكاتب لم يكن له ان يفك بالادب ولو فسخ عن قيمة الاب لانه تعجيب بالادب  
 ماله الصنف فيه ويستبقى ما لا ينقطع به لانه لا يتصرف في ابيه وفي هذا ترد  
**المقصد الثاني** في جنابة المكاتب الجنابة عليه وفيه قسمان **الاول** في سائر الاقسام  
 وهي سبع **الاولى** اذا جنى المكاتب على مولاه عدا فان كانت نكاحا فاقصاص المولى  
 فان اقصى كمال لوبات وان كانت طرعا فاقصاص المولى فان اقصى فالكفاية  
 بجالها وان كانت الجنابة خطأ فهي تعلق برقبته وله ان يفدى نفسه بالارش  
 لان ذلك يتعلق بصلته فان كان ما في يده بقدر الحقيق فمع الادب يعتق  
 وان قصد دفع الارش الجنابة فان طهر عجزه كان لمولاه فسخ الكتابة وان لم يكن له لا فسخ  
 مالا أصلا وعجزه فان فسخ المولى سقط الارش لانه لا يثبت للمولى في ذمة المملوك  
 ماله وسقط ماله الكتابة بالفض **الثانية** اذا جنى على اجنبي عدا فان عفى فالكفاية  
 بجالها وان كانت الجنابة نكاحا فاقصاص المولى كان كالمولات وان كانت خطأ  
 كان له فك نفسه بالارش الجنابة ولو لم يكن ماله فلا جنى بعهده في ارش الجنابة  
 الا ان يفديه السيد فان فداه فالكفاية بجالها **الثالثة** لو جنى عبد المكاتب خطأ  
 كان للمكاتب فكه بالارش ان كان دون قيمة العبد وان كان اكثر لم يكن  
 له ان يفديه السيد فان فداه فالكفاية بجالها **الثالثة** لو جنى عبد المكاتب خطأ

الا ان يكون في العتق له ولو كان  
 المملوك ابا المكاتب لم يكن له فكه  
 بالارش

له ذلك كالمس له ان يتابع بزيادة عن ثمن المثل **الرابعة** اذا جنى على جماعة فان  
 كان عبدا كان لهم القصاص وان كان خطأ كان لهم الارش متعلقا برقبته فان كان  
 ما في يده يوم بالارش فله ان يفك رقبته وان لم يكن له مالا شيئا فقيمة بالخص  
**الخامسة** اذا كان للمكاتب اب وهو دقة فقتل عبدا لم يكن له القصاص ولا يقص  
 منه عتق المولد ولو كان للمكاتب عبد فجنى بعضهم على بعض جاز له الاقتصاص  
 جميعا **المادة السابعة** اذا قتل المكاتب فهو كالمولات وان جنى على  
 عدا وكان الجاني هو المولى فلا قصاص عليه الارش وكذا ان كان اجنبيا عدا وان كان  
 مملوكا ثبت القصاص وكل موضع يثبت فيه الارش فهو المكاتب لانه من كسبه  
**السادسة** اذا جنى عبد المولى على مكاتبه عدا فاداه الاقتصاص للمولى منه ولو كان  
 خطا فامراد الارش لم يملك منه لانه بمنزلة الاكساب ولو اراد الابرا وتوقف  
 على رضاء السيد **واما** المطلق فاذا ادعى من مكاتبته شيئا تحريمه بحسبه فان جنى  
 هذا المكاتب وقد تحريمه منه شيئا جنابة على جنى عتق منه ولو جنى على مملوك  
 لم يقص منه لما فيه من الحرية ولزمه من ارش الجنابة بقدر ما فيه من الحرية تعلق  
 برقبته منها بقدر رقبته ولو جنى على مكاتب ساو له اقصى منه وان كانت حرة تعلق  
 الزيد لم يقص وان كانت اقل اقصى منه وان كانت الجنابة خطأ تعلق بالمعاذ بقدر  
 الحرية وبرقبته بقدر رقبته والمولى ان يفدى نصيب الرقبة بنصيبها من ارش الجنابة  
 سواء كانت الجنابة على عبدا وحسب ولو جنى عليه من فلا قصاص وعليه الارش وان

في قوله اذا جنى على جماعة فان كان عبدا كان لهم القصاص وان كان خطأ كان لهم الارش متعلقا برقبته فان كان ما في يده يوم بالارش فله ان يفك رقبته وان لم يكن له مالا شيئا فقيمة بالخص



كان رقما اتفق منه **المقصود الثالث** في احكام المكاتب في العتق والاصح الوصية بقرينة  
 في المكاتب كما لا يخفى نعم لو اوصاف الوصية الى عتقه في الرق جاز كان لو قال العتق  
 وخفت كتابته فقد وصيت لك به ويجوز الوصية بمالك المكاتب ولو جمع بين العتق  
 لو احدى اثنين جاز **الثانية** لو كانت مكاتبه فاسد ثم اوصى به جاز ولو اوصى به **الثالثة** اذا  
 بما في ذمته لم يصح ولو قال فان قبضت منه فقد وصيت به لك مع **الثالثة** اذا  
 اوصى ان يوضع عن مكاتبه اكثر ما بقي عليه وصية بالنصف والزيادة  
 للوصية المتبعة في تعيين الزيادة ولو قال الضعفا عنه اكثر ما بقي عليه ومثله فهو  
 وصية بما عليه وبطلت في التايد ولو قال الضعفا عنه مائة فان شاء وابقي شيئا  
 صرح وان شاء الجميع قبل لا يقع ويبقى منه شيئا بقرينة حال اللفظ **الرابعة** اذا قال الضعفا  
 عنه اوسط فبقرينة فان كان فيها اوسط عند اوقته انصرف اليه وان اجمع الاخران  
 كل الى غير الجواز في تعيين ايها شاء او قيل يستعمل القرعة وهو حسن وان لم يكن  
 اوسط لا قدره لا عدد اجمع بين تعيين ليتحقق الاوسط فيؤخذ من الابدل  
 والثالث ومن الستة الثالث والرابع **الخامسة** اذا عتق مكاتبه في مرضه او ابراه  
 من ماله الكتابة فان برأ فقد اتم العتق والا براء مات خرج من ثلثه وفيه  
 من اصل التركة فان كان الثلث اكثر من قيمته وماله الكتابة يعق  
 وان كان اقل اعتبر الاخر فان خرج الاكثر من الثلث عتق والى الاكثر  
 وان قصر الثلث عن الاخر عتق منه ما تحمله الثلث وبطلت الوصية في النكاح

لو كان العتق في مرضه او ابراه من ماله الكتابة فان برأ فقد اتم العتق والا براء مات خرج من ثلثه وفيه من اصل التركة فان كان الثلث اكثر من قيمته وماله الكتابة يعق وان كان اقل اعتبر الاخر فان خرج الاكثر من الثلث عتق والى الاكثر وان قصر الثلث عن الاخر عتق منه ما تحمله الثلث وبطلت الوصية في النكاح

في الباقي علم

في باقي الكتابة وان عتق كان للثمة ان سرقها منه بعد ما بقي عليه **السادسة** اذا  
 اوصى بعتق المكاتب ثقات وليس له سواء ولم يحرم ماله الكتابة يعق ثلثه سجلا  
 ولا ينظر يعق الثلث حلولة الكتابة لانه ان ادعى حصره للثمة الماله وان عتق استقر  
 ثلثه وبقي ثلثاه مكاتبه عتق اداء ما عليه **السابعة** اذا كان ثلثه عتق ثلثه  
 لانه معاملة على ماله بما له جرت المكاتبه بجري الهبة وفيه في الاخر ان من اصل الماله  
 بناء على القيل بان المتبرع من الاصل فان خرج من الثلث نفقت الكتابة فيه  
 اجمع ويعتق عند اداء الماله وان لم يكن سواء صح في ثلثه وبطلت في الباقي **ثامنا**  
 الاستيلاء فيستدعي بيان امرين **الاول** في كيفية الاستيلاء ويتحقق بعلو ثلثه  
 منه في ملكه ولو املامة غيره لم يملكها لم تصرام ولله ولو املها حرم ملكها  
 قال الشيخ تصرام وله وفي رواية ابن ماجة لا تصرام وله ولو على المهرين تخلت  
 دخلت في حكم امهات الاولاد وكذا لو على الذمي امته فخلت منه ولو اسلمت  
 عليه وقيل بجلايته وبينها ويجعل على امرأة ثقة والاولا شبه **الثاني** في الاحكام  
 المتعلقة بام الولد وفيه مسائل **الاولى** ام الولد مملوكة لا تتحرر بعت المولى بل ومن  
 نصيب ولها لكن لا يجرى للمولى بيعها مادام ولدها حيا الا في ثمن رقبته اذا كان  
 دينها على المولى ولا وجه لاداء الامنا ولو مات ولدها وجعت طلقا وجاز  
 فيها بالبيع وغيره من التصرفات **الثانية** اذا مات مولاها ولدها حيا جعلت في  
 نصيب ولدها وعتقت عليه ولو لم يكن سواها عتق نصيب ولدها منها وسعت

لو كان العتق في مرضه او ابراه من ماله الكتابة فان برأ فقد اتم العتق والا براء مات خرج من ثلثه وفيه من اصل التركة فان كان الثلث اكثر من قيمته وماله الكتابة يعق وان كان اقل اعتبر الاخر فان خرج الاكثر من الثلث عتق والى الاكثر وان قصر الثلث عن الاخر عتق منه ما تحمله الثلث وبطلت الوصية في النكاح



في الباقي وفي رواية تقوم على ذلك ان كان من روى هي **الثالثة** اذا  
 اوصى لام ولد قبل يعقوب من نصيب ولها وهما شبه **الرابعة** اذا جنت ام ولد  
 خطأ تعلقت الجنابة برقبتهان للمولى فكما انكم يفتكها في اقل الامر من ان الجنابة  
 وبقمتها وتبدل بشي الجنابة وهما شبه وان شاء فخرها الى الجنابة عليه وفي رواية  
 عن ابي عبد الله عليه السلام جانيها في حقها الناس على سبيلها ولو جنت على جماعة  
 فالجنايات للمولى ايضاً من فديتها او سلبها الى الجنابة عليهم او سلبهم على قود  
**الخامسة** روى محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام في رواية نصرانية اسلمت  
 عند رجل ولدت منه غلاماً او ابناً فاعققت وتزوجت نصرانياً فنصرت  
 ولدت فقال لها لانها من سيدها وتجب حتى تقسم فاذا ولدت فاقطعها  
 في النهاية يفعل بها ما يفعل بالمرتبة والرواية شاذة **كتاب الاقرار**  
 والنظر في الامكان واللاحق وان كانه **الرابعة الاولى** في الصيغة وفيها مطلقان  
**الاول** في الصيغة الصريحة وهي اللفظ المتضمن للاخبار عن حق واجب كقولك  
 على ان عندي ان في ذمتي او ما اشبهه ويصح الاقرار بغیر العربية اضطراراً واختياراً  
 ولو قال لك فلان ان شئت وان شئت لم يكن اقراً وكذا لو قال ان قدّم زيد وكذا  
 ان رضي فلان او ان يشهد ولو قال ان تشهد لك فلان فهو صادق لزمه الاقرار  
 في الحال لانه اذا صلف وجب الحق وان لم يشهد واطلاق الاقرار بالمؤقت ينصرف  
 الى ميزان البلد وكذا الكبر وكذا اطلاق الذهب والفضة ينصرف الى مقدار الثمن

والاقرار هو التمسك باليمين واليمين هي التمسك باليمين واليمين هي التمسك باليمين واليمين هي التمسك باليمين

في بلد الاقرار

في بلد الاقرار ولو كان قد كان غالبان او زمان مختلفان وهما في الاستعانة  
 سواء رجع في التعيين الى المقر ولو قال له على درهم ودرهم لزمه اثنتان وكذا  
 درهم او قال درهم فديهم اما لو قال فوق درهم او مع درهم او قبل درهم او بعد  
 لزمه درهم واحد لانه ان كان يدين او ادعى درهم فيقتص على المتقين وكذا  
 لو قال درهم في عشرة ولم ير الضرب ولو قال عصية ثوباً في مئة لم يخطئ ولو قال  
 في غيبة او ثياباً في غيبة لم يبدخ الطرف في الاقرار ولو قال له على عبد  
 عليه عامة كان اقراً به لان له احليه الامساك وليس كذلك لو قال له ادله  
 سرج ولو قال له فغير حنطة بل تعين شعير من مئة القفزان وكذا لو قال له  
 الثوب بل هذا الثوب اما لو قال له قفني بل قفزان لزمه القفزان ان حبس ولو  
 قال له درهم بل درهم لزمه واحد ولو اخر لميت بما لا قاله وان شئت له غير  
 هذا الزم التسليم اليه وان قال له على الف اذا جاءك اس الشهر لزمه الف  
 وكذا لو قال اذا جاءك اس الشهر فله على الف ومنهم من فرق وليس ثبنا  
 ولو قال المالك بعثك اليك فاذا احلف الولد انعتق المملوك ولم يلزمه  
 الثمن ولو قال ملكك هذه الدار من فلان او غصبتها منه او قبضتها  
 منه كان اقراً له بالدار وليس كذلك لو قال ملكتها على يده لانه يحتمل  
 المعونة ولو قال كان فلان على الف لزمه الاقرار لانه اخبار عن فعل  
 الاستحقاق فلا يقيد بعونه في السقوط **الثاني** في البهيمة وفيه سائر **الاول**

والاقرار هو التمسك باليمين واليمين هي التمسك باليمين واليمين هي التمسك باليمين واليمين هي التمسك باليمين

لزم

لزم



اذا قال له على مال الزم التفسير فان فسر بما يقوله قبل ولو كان قليلا ولو فسر  
 بما لم يجز العادة قبل له كقوله الجوزة والوزة لم يقبل وكذا لو فسر السلم بما لا يحل  
 ولا ينفع به كالحجر الخنزير وجلد الميتة لانه لا تعد ما لا وكذا لو فسر بما ينفع  
 به ولا يحل كالحجر الخنزير او العقود اما لو فسر بكل الصيد او الماشية او كل البع  
 قبل ولو فسر برد السلام لم يقبل لانه لم يجز العادة بالاختيار عن ثبوت مثله في  
 الذمة **الثانية** اذا قال له على ثمن فسر بجلد الميتة او الخنزير النجس قبل يقبل  
 لانه ثمن ولو قبل لا يقبل لانه لا يثبت في الذمة كان حينا ولو قال له جلد الميتة او  
 عظيم او خظيرا ونفس قبل فسر ولو بالقليل ولو قال له كنيسة قال الشيخ يكون ثلثين  
 رجوعا في تفسير كثيرة الى رواية المذور وربما خضعها بعض الاصحاب بموضع  
 الودود وهو حسن وكذا لو قال عظيم حنا كان كقوله عظيم وفيه تردد  
 فلو قال اكثر مما لفلان الزم بقدره وزيادة ويجمع في تلك الزيادة الى المقرب  
 لو قال كنت اظن ماله عشرة قبل ما بنى عليه اقراره ولو ثبت ان فلان يزيد  
 عن ذلك لان الانسان يخبر عن وجهه والماله قد يخفى على غيره صاحبه ولو  
 قال غصبتك شيئا قال اردد نفسك لم يقبل **الثالثة** الجمع للثمن يجعل على  
 الثلاثة كقوله له على درهم او دينارين ولو قال ثلاثة الاف واقصر كان ثلثين  
 الجوزة اليه اذا فسر بما يصح ملكه **الرابعة** اذا قال له الف ودرهم ثبت الدرهم  
 ورجع في تفسير الالف اليه وكذا لو قال له الف ودرهمان وكذا لو قال له درهم

قالوا له الف ودرهمان  
 ثم فسر الف بغير درهم

او عشرة

او عشرة ودرهم اما لو قال مائة وخمسون درهما كان الجميع درهما بخلاف  
 مائة ودرهم وكذا لو قال الف وثلاثة دراهم وكذا لو قال الف ومائة درهم  
 او الف وثلاثة وثلثون درهما ولو قال على درهم والفا كانت الالف مجزئة **الخامسة**  
 اذا قال له على كذا كان اليه الفير كما لو قال ثمنى ولو فسر بالذهب نصبا او رقا  
 كان اقرارا بدهم وقيل ان نصب كان له عشرة وقد يمكن هذا مع ان  
 على المقصد وان خفضا حمل بعض الذم على اليه تفسير الحقيقة وقيل بدهم  
 مائة درهم من مائة ليجزى لكسر لست ادري من اين نشأ هذا الشرط ولو قال كذا  
 كذا فان اقصر قاله التفسير ان اتبعه بالدرهم نصبا او رقا لزمه درهم  
 وقيل ان نصب لزمه احد عشر ولو قال كذا كذا درهما نصبا او رقا لزمه  
 درهم وقيل ان نصب لزمه احد وعشرون والوجه الاقتصار على اليقين  
 الاصح العلم بالقصد **السادسة** اذا قال هذه الدار لاحد من الزم البيان  
 فان عين قبل ولو دعاها الاخرى اخضعين ولو ادعى على المقر العلم كان  
 له احلافه ولو اقر للاخر لزمه الضمان وان قال لا علم دفعها اليهها وكانا  
 خصمين ولو ادعى اياها علمه كان القول قوله مع يمينه **السابعة** اذا قال  
 هذا الثوب او هذا العبد لزيد فان عين قبل منه وان انكر المقر له كان القول  
 قوله المقر مع يمينه والحكم ان نزاع ما اقر به وله اقراره في **الثامنة** اذا قال  
 لفلان على الف غم دفع اليه وقال هذه التي كنت اقرت بها كانت وجبة ف

ان كان من مائة درهم  
 او مائة وخمسون  
 او مائة ودرهم  
 او مائة وثلثون  
 او مائة وثلثون  
 او مائة وثلثون

هذا الثوب او هذا العبد  
 لزيد فان عين قبل منه  
 وان انكر المقر له كان  
 القول قوله المقر مع  
 يمينه



انكر المقر له كان المقر له في الموضع عنه وكذا لو قال لك في ذمتي الف رجاء بها  
وقلها في ذمتي وديعة وهذه بدلتها انما قال لك في ذمتي الف وهذه هي التي اقرت  
بها كانت وديعة لم يقبل لان ما في الذمة لا يكون وديعة وليت كالا في ولا  
كالا في ولا في ذمتي الف ودفعها وقال كانت وديعة وكنت اظنها باقية فها  
تالفة لم يقبل لانه مكذب اقراره اما لو ادعى تلفها بعد الاقرار بقيل **التاسعة** اذا اقا  
له في هذه الدار مائة قبل ورجع في نصير الكيفية اليه فان انكر المقر له شيئا من  
نصير كان المقر له قوله المرقع بينه **العاشر** اذا قال له في ميراث ابى او من ميراث  
ابى مائة كان اقراره ولو قال له في ميراثى من ابى اثنين ميراثى من ابى لم يكن اقرارا  
وكان كالموعد بالهبة وكذا لو قال له من هذه الدار الف وقلنا من دارى لم يقبل  
ولو قال له في مالى الف لم يقبل ومن الناس من يقر في ذمتي الف في دارى بان بعض الدار  
لا يسمى دارا وبعض المالى يسمى مالا ولو قال في هذه المسائل بحق واجبا وبسبب صحيح  
ما جرى مجراه فصح في الجميع **الثالث** في الاقرار المستفاد من الجواب فلو قال له عليك  
الف فقال له نعم او قبضتها كان اقراره لعلو قولها لغيرها لم يكن اقرارا ولو قال له نعم واجل  
او بلى كان اقرارا ولو قال له انا مقرب لولم ولو قال انا مقرب فاقصر لم يلزمه نظر في الا  
ولو قال لا اشتريت متقا واستوهبت فقال له نعم فهو اقرار ولو قال لا يسرى عليك كذا  
فقال بلى كان اقرارا ولو قال له نعم اقرارا وفيه تردد من حيث يستعمل الامران استعمل  
ظاهر **الرابع** في صيغ الاستثناء وقواعده ثلث **الاولى** الاستثناء من الاثبات نفي

انكر المقر له كان المقر له في الموضع عنه وكذا لو قال لك في ذمتي الف رجاء بها  
وقلها في ذمتي وديعة وهذه بدلتها انما قال لك في ذمتي الف وهذه هي التي اقرت  
بها كانت وديعة لم يقبل لان ما في الذمة لا يكون وديعة وليت كالا في ولا  
كالا في ولا في ذمتي الف ودفعها وقال كانت وديعة وكنت اظنها باقية فها  
تالفة لم يقبل لانه مكذب اقراره اما لو ادعى تلفها بعد الاقرار بقيل

له في هذه الدار مائة قبل ورجع في نصير الكيفية اليه فان انكر المقر له شيئا من  
نصير كان المقر له قوله المرقع بينه **العاشر** اذا قال له في ميراث ابى او من ميراث  
ابى مائة كان اقراره ولو قال له في ميراثى من ابى اثنين ميراثى من ابى لم يكن اقرارا  
وكان كالموعد بالهبة وكذا لو قال له من هذه الدار الف وقلنا من دارى لم يقبل  
ولو قال له في مالى الف لم يقبل ومن الناس من يقر في ذمتي الف في دارى بان بعض الدار

لا يسمى دارا وبعض المالى يسمى مالا ولو قال في هذه المسائل بحق واجبا وبسبب صحيح  
ما جرى مجراه فصح في الجميع **الثالث** في الاقرار المستفاد من الجواب فلو قال له عليك  
الف فقال له نعم او قبضتها كان اقراره لعلو قولها لغيرها لم يكن اقرارا ولو قال له نعم واجل  
او بلى كان اقرارا ولو قال له انا مقرب لولم ولو قال انا مقرب فاقصر لم يلزمه نظر في الا  
ولو قال لا اشتريت متقا واستوهبت فقال له نعم فهو اقرار ولو قال لا يسرى عليك كذا  
فقال بلى كان اقرارا ولو قال له نعم اقرارا وفيه تردد من حيث يستعمل الامران استعمل

ظاهر **الرابع** في صيغ الاستثناء وقواعده ثلث **الاولى** الاستثناء من الاثبات نفي

النفي

النفي اثبات **الثانية** الاستثناء من الجنب جاز من غير الجنب على تردد **الثالثة** كفى  
في صحة الاستثناء ان يبقى بعد الاستثناء بقية سواء كان اقرارا او نفي **تفريع** على القاع

الاولى اذا قال له على عشرة الادبها كان اقرارا ببعده ونفيها للدهم ولو قال له  
الادبها كان اقرارا بالعدم ولو قال له ماله عندي شئى الادبها كان اقرارا بالعدم  
وكذا لو قال له ماله الادبها لم يكن اقرارا بنفى ولو قال له خمسة الاشياء والاولى

كان اقرارا باثنين ولو قال له عشرة الاخوة الاثلاثة كان اقرارا باثنيته ولو كان لا  
الاخير بقية الاول رجعا جميعا الى المستثنى منه كقوله على عشرة الادبها او واحدا او احدا

فيصطقان من الجمل الاولى ولو قال لفلان هذا النوب الاثنية او هذه الدار الاثنية  
البيت او الخاتم لاهذا الفضة صح وكان الاستثناء بل اظهر وكذا لو قال له هذا الدار  
لفلان والبيت لى والخاتم والفضة اذا انفصل الكلام ولو قال له هذه العبيدان بى الا

واحدا كلفا البيان فان عين صح ولو انكر المقر له كان المقر له قوله المرقع بينه وكذا  
لومات احدثهم وعين الميت قبل منه ومع المنازعة فالقول له قوله المرقع بينه

**تفريع** على الثانية اذا قال له الف الادبها فان منعنا الاستثناء من غير الجنب  
فهو اقرار بربع مائة وتسعة وتسعين درهما فان الجزاء كان نصير الالف اليه فان

فهره ابى يصح وضع قيمة الداهم منه صح وان كان يستوعب قبل يبطل الاستثناء لانه  
عقب الاقرار بما يبطله فيصح الاقرار ويبطل المبطل وقيل لا يبطل كلفا نصير

بما يبقى منه بقية بعد اخراج قيمة الداهم ولو قال له الف درهم الا انى فان

النفي اثبات **الثانية** الاستثناء من الجنب جاز من غير الجنب على تردد **الثالثة** كفى  
في صحة الاستثناء ان يبقى بعد الاستثناء بقية سواء كان اقرارا او نفي **تفريع** على القاع

الاولى اذا قال له على عشرة الادبها كان اقرارا ببعده ونفيها للدهم ولو قال له  
الادبها كان اقرارا بالعدم ولو قال له ماله عندي شئى الادبها كان اقرارا بالعدم  
وكذا لو قال له ماله الادبها لم يكن اقرارا بنفى ولو قال له خمسة الاشياء والاولى

كان اقرارا باثنين ولو قال له عشرة الاخوة الاثلاثة كان اقرارا باثنيته ولو كان لا  
الاخير بقية الاول رجعا جميعا الى المستثنى منه كقوله على عشرة الادبها او واحدا او احدا

فيصطقان من الجمل الاولى ولو قال لفلان هذا النوب الاثنية او هذه الدار الاثنية  
البيت او الخاتم لاهذا الفضة صح وكان الاستثناء بل اظهر وكذا لو قال له هذا الدار  
لفلان والبيت لى والخاتم والفضة اذا انفصل الكلام ولو قال له هذه العبيدان بى الا

واحدا كلفا البيان فان عين صح ولو انكر المقر له كان المقر له قوله المرقع بينه وكذا  
لومات احدثهم وعين الميت قبل منه ومع المنازعة فالقول له قوله المرقع بينه

**تفريع** على الثانية اذا قال له الف الادبها فان منعنا الاستثناء من غير الجنب  
فهو اقرار بربع مائة وتسعة وتسعين درهما فان الجزاء كان نصير الالف اليه فان



المجنون بطل الاستثناء وان لم تعتبر كلفنا المقر بان قيمة الثوب فان بقي بعد قبضته  
 شيء من الكلف صح ولا كان فيه الوجهان ولو كانا مجسدين كلفه له الفكا  
 شيئا كلف تقيهما وكان النظر فيهما كما قلناه **فصل** في الثالث لوقال له درهم  
 درهم لم يقبل الاستثناء ولو قلنا درهم درهم الادب فان قلنا الاستثناء صح  
 الى المجنون كان اقرارا بدهم وان قلنا يرجع الى الاخير وهو الصحيح كان اقرارا  
 بدهم وبطل الاستثناء **النظر الثاني** في المقر لا بد ان يكون مكافئا لاختار  
 جازا التصرف ولا تعتبر عدلته فالصبي لا يقبل اقراره وان كان باذن وليه اما  
 لو اقر بما له ان يفعله كالوصية صح ولو اقر المجنون لم يصح وكذا المكره والمكر  
 اما المجنون عليه للسفه فان اقر بما لم يقبل يقبل فيما عداه كالخلع والطلاق  
 اقراره يقبل في الحد لا في المال ولا يقبل اقرار المملوك بما لا يملك ولا جناية  
 ارشانا وقصا صا ولو اقر بما لا يقع به اذا اعتق ولو كان ما ذواته في التجارة فاقر  
 بما يتعلق بها قبل لانها ملك التصرف فيملك الاقرار ويؤخذ ما اقر به قاضيه فان  
 كان اكثر لم يضمه ماله وتبع به اذا اعتق ويقبل اقرار المغيب وهو يشارك المقل  
 الغيب او يأخذ حقه من الفاضل فيه تردد وقبول وصية المريض للثلاث وان لم يجز  
 الوفاة وكذا اقراره للوارث والاجنبي مع التهمة على اظهر القرائن ويقبل اقرار  
 بالمبهم ويحكم المقر بانه فان امتنع حبس وضيق عليه حتى يبين وقال الشيخ فيل  
 له ان لم يفعليته ناكلا فان اصرح حلف المقر ولا يقبل اقرار الصبي البالغ حتى يبلغ

انما هو الذي  
 في قوله  
 في قوله

في قوله  
 في قوله  
 في قوله

في قوله  
 في قوله  
 في قوله

الحمد لله

في قوله  
 في قوله  
 في قوله

الحمد لله يحتمل البلى **النظر الثالث** في المقر وهو ان يكون له اهلية التملك  
 اقراره بقبضته لم يقبل ولو قال بقبضتها صح ويكون اقرار المالك وفيه اشكالان لا يجب  
 بقبضتها ما لا يستحقه المالك كادخل الجانيات على سايقها او ركبها ولو اقر بعد قبضته  
 المقر لم يلا لان الجاني عليه التصرف ولو اقر المحلل صح سواء اطلق او بين بيا  
 محتملا كالاثر او الوصية ولو نسب الاقرار الى السب الباطل كالجناية عليه  
 فالوجه الصحة نظر الى مبداء الاقرار والغايات بطلان تملك المحل ما اقر به  
 وجوده حيا ولو سقط ميتا فان فيه الميراث رجح الى اقره فان قاله  
 وصية رجح الى ونة الموصي ان اقر بطول بيانه ويحكم بالمال للمحل بعد سقوطه  
 حيا دون ستة اشهر من حين الاقرار ويبطل استحقاقه لو دللنا كمن منعه  
 المحل وان وضع فيها بين الاقل والاكثر ولم يكن للمرأة زوج ولا مال حكم للميراث  
 لتحقيقه حملا وقت الاقرار وان كان لها نكاح او مولى قبل لا يحكم له لعدم  
 بوجوده ولو قيل يكون له ميراث على غالب القرائن كان حسنا ولو كان المحل اقر  
 تساويا فيما اقر به ولو وضع احدهما ميتا كان ما اقر به للاخر لان الميت كالعدم  
 واذا اقر بملك لم يكن اقرارا بوجوبه اتمه ولو كانت مشهورة بالحرية **النظر الرابع**  
 في اللواحق وفيه مقاصد **الاول** في تعقيب الاقرار بالاقرار اذا كان في يده  
 على ظاهر التملك نقلا هذه لقائل ان يلعان قضي بالاولى وعزم قيمتها  
 الثاني لانه حال بينه وبينها فهو كالمستلف وكذا لو ادعته غيبتها من فلان بل

في قوله  
 في قوله  
 في قوله

في قوله  
 في قوله  
 في قوله



من فلان اما لو قال غصبها من فلان وهي اعلان لزمه تسليمها الى المصطفى  
 منه ثم لا يضمن ولا يحكم للمقرع بالملك كما لو كانت دار في يد فلان واقر بها الحاج  
 الاخرى لكنا لو قال هذه لزيد غصبها من عمر ولو اقر بعبد لسان فانكر المقر  
 له قال الشيخ يعنى لان كل واحد منهما انكر ملكيته فبقى بغير مالك ولو قيل يفي  
 على الرقبة المجهولة للمالك كان حسنا ولو اقر ان المولى اعترف عبدا ثم اشتبه  
 قال الشيخ مع الشراء ولو قيل يكون ذلك استقذا الاشياء كان حسنا ويعنى انه  
 باثرا سقط عنه لواحق ملك الاول ولو مات هذا العبد كان للمثري من  
 تركته قدر الثمن مقاصية لان المثري ان كان صادقا فالاولى للمولى ان كان  
 قتل الثمن على اليقين وما فضل يكون موقفا **المقصد الثاني** في تعقيب الاقرار  
 بما يقضى طاهر الا بطل الدفعية **مسألة الاولى** اذا قال له عنك وذيعه وقد  
 هلك لم يقبل اما لو قال له عنك فانه يقبل ولو قال له عنك فاني  
 خرا وختر بملكك **المسألة الثانية** اذا قال له على الف وقطع ثم قال من عتق  
 لم اقبضه من الف ولو وصل فقال له على الف من عتق مبيع وقطع ثم  
 قال لم اقبضه قبل سواء عين المبيع او لم يعينه فبما احتمل التسوية بين الضم  
 ولعله اشبه **المسألة الثالثة** لو قال له انما ابيعت بخيار او كلفت بخيار وضعت بخيار  
 قبل اقراره بالعقد ولم يثبت الخيار **المسألة الرابعة** اذا قال له على داهم فاقضه صح اذا

انقل

انقل بالاقرار كالا ستثناء ويرجع في قدر القيصه اليه وكذا لو قال داهم  
 نيف لكن يقبل بغيره بما فيه فضة ولو ضم بما لا فضة فيه لم يقبل **المسألة الخامسة** اذا قال له على عشرة ابلات عشرة  
 اذا شهد بالبيع وقبض الثمن ثم انكر فيما بعد وادعى انه شهد بتعا للعادة  
 ولم يقبض فقبل لا يقبل دعواه لانه مكذب لا قراره وقيل يقبل لانه ادعى ما هو  
 معتاد وهو شبه اذ ليس هو مكذبا لا اقرار بل مدعى شيئا اخر فيكون  
 على المثري اليقين وليس كذلك لو شهد الشاهدان بايقاع المبيع وشا  
 القرض فانه لا يقبل انكاره ولا يتوجه اليقين لانه اكداب للثبينة **المقصد الثالث**  
 في الاقرار بالنسب فيه **مسألة الاولى** لا يثبت الاقرار بنسب الولد الصغير حتى يكون  
 الثبينة ممكنة ويكون المقرع مجهولا لا يمانعه فيه منافع فلهذا يثبت ثبنته  
 فلو اشفى امكان الولادة لم يقبل الاقرار بنبوة من هو اكبر منه او مثله  
 في السن او اصغر منه بما لم يخفى العادة بل لانه بمنزلة او اقر بنبوة والامارة  
 له وبنها مسافة لا يمكن الوصول اليها في مثل عمره وكذا لو كان الطفل معلوما  
 النسب لم يقبل اقراره وكذا لو نازعه منافع في نبوة لم يقبل بنبوة ولا يعتبر  
 تصديق الصغير وهل يعتبر تصديق الكبر فظاهر كلامه في النهاية لا في الميسر  
 يعتبر وهو الاشبه فلو انكر الكبير لم يثبت النسب ولا يثبت النسب في غير الولد  
 الا بتصديق المقرع واذا اقر بغير الولد للصلب **مسألة** لو قال له وصلة المقرع  
 فقرارنا بينها ولا يتعدى التوارث الى غيرها ولو كان له ورثة مشهورين

انقل بالاقرار كالا ستثناء ويرجع في قدر القيصه اليه وكذا لو قال داهم  
 نيف لكن يقبل بغيره بما فيه فضة ولو ضم بما لا فضة فيه لم يقبل  
 اذا شهد بالبيع وقبض الثمن ثم انكر فيما بعد وادعى انه شهد بتعا للعادة  
 ولم يقبض فقبل لا يقبل دعواه لانه مكذب لا قراره وقيل يقبل لانه ادعى ما هو  
 معتاد وهو شبه اذ ليس هو مكذبا لا اقرار بل مدعى شيئا اخر فيكون  
 على المثري اليقين وليس كذلك لو شهد الشاهدان بايقاع المبيع وشا  
 القرض فانه لا يقبل انكاره ولا يتوجه اليقين لانه اكداب للثبينة







من نصيب التي وجبه ولو اذ خمسة والكل احدى الاول لم يلق اليه من هاهنا  
نصيب واحد منهم **كتاب الجعالة** والنظر في الاجاب والاحكام  
اللاحق **اما** الاجاب فهو ان يقول من رد عبدي اوفى الف الف ففعل كذا  
يقع في قبوله ويصح على كل عمل مقصود محقق ويجوز ان يكون العمل بجهل لا  
عقد جازين كالمضاربة اما العوض فلا بد ان يكون معلوما بالكيل او الوزن او العدد  
ان كان ما جرت العادة بعبه ولو كان مجهول ثبت بالرد اجرة المثل كان بقبول  
رد عبدي فله ثوب او دابة ويعتبر في الجعالة لا يستجاء وفي العامل كان  
تخصيل العمل ولو عين الجعالة لم احدث غير كان عمله ضابعا ولو بيع بجهل  
وجب عليه الجعالة مع الرد ويستحق الجعالة بالتسليم فلو جاء به الى البلد ففهم يستحق  
الجعالة والجعالة جائزة قبل التمسك بالقبول فلو جاء في طريق العامل لان في  
الجاعل الا ان يبلغ اجرة ماعمل ولو عقب الجعالة على عمل معين باجره وانما  
العوض ان يقص عمل بالاجرة **اما** الاحكام فبالاول لا يستحق العامل الاجرة  
اذا ابتدأ الجاعل او لا فلو حصلت الضالة في يد اسيان قبل الجعالة لم يستحق  
وكذا لو سعى في التخصيل بغيره **الثانية** اذا ابتدأ جعلا فان عبده فعله تسليم مع الرد  
فان لم يعبه لم يتم الرد اجرة المثل الا رد الا بقبول على رواية ابي سيار عن ابي عبد الله  
ان النبي صلى الله عليه واله جعل في الاقبى دينا واذا اخذ في بيعه  
فان بعدد ما يبيع في الشئ رحمه الله في المبسوط هذا على الافضل لا الوجوب والعمل

على الرواية

على الرواية ولو نقصت قيمة العبد وبيد الحكم في البيع كذلك ولم اظهر فيه مستقاما  
لو استدعي المولى ولم ينفذ الاجرة لم يكن للراد شئ لا يقص به العمل **الثالثة** اذا قال  
قد عبدي فله دينا وفردة جماعة كان الدنيا لهم جميعا بالسوية لان العمل  
من الجميع لا من كل واحد ما لو قال من دخل داري فله دينا وفردة جماعة كان  
لكل واحد دينا لان العمل حصل من كل واحد فوقع **الاول** لو جعل لكل واحد  
من ثلثة جعلا او بدين من الاخر فاني به جميعا كان لكل واحد ثلث ما جعل له  
كان اربعا كان له المبيع او حصة فله الشئ وكذا لو ساء في الجعلة **الثاني** لو جعل  
لبعض ثلثة جعلا معلوما وبعضهم مجهول فاني به جميعا كان لصاحب المعلوم  
ثلث ما جعل له وللمجهول ثلث اجرة مثله **الثالث** لو جعل الواحد جعلا على الرقعة  
اخرى الرد كان للجعول الم نصف الاجرة لانه عمل نصف العمل وليس الاخر شئ لانه  
بيع وقال الشيخ يستحق نصف اجرة النذر وهو بعيد **الرابع** لو جعل جعلا معينين  
لهم من سافة معينة فزده من بعضها كان له من الجعلة بنسبة السافة ولو جنى  
بذلك سائلا النزاع وهي ثلث **الاول** لو قال شارطني فقال المالك لم اشاركك  
فالقول قوله المالك مع عبده وكذا القول قوله لو جاء باحد الاقربين فقال للمالك  
لم اتصد هذا **الثانية** لو اختلفا في قدر الجعول او جفته فالقول قوله الجاعل مع عبده  
وقال الشيخ ثبت للعامل اجرة النذر ولو قيل ثبتت اقل الامر من الاجرة والقدر  
المسعى كان حسنا كان بعض من عاصره يثبت مع اليقين ما ادعاه الجاعل على

لو جعل لكل واحد من ثلثة جعلا او بدين من الاخر فاني به جميعا كان لكل واحد ثلث ما جعل له  
كان اربعا كان له المبيع او حصة فله الشئ وكذا لو ساء في الجعلة  
لو جعل لكل واحد من ثلثة جعلا او بدين من الاخر فاني به جميعا كان لكل واحد ثلث ما جعل له  
كان اربعا كان له المبيع او حصة فله الشئ وكذا لو ساء في الجعلة



خطا لان فادع عليه اسقاط دعوى العامل لا يثبت ما يدعيه الحالف **الثالث**  
اختلاف السعي بان قال حصلت في يدك قبل الحلف فلا جعل لك فالقول قول  
المالك عسك بالاصل **كتاب الاعيان** والنظر في امور اربعة **الاول** ما يعقد  
لا يعقد اليمين الا بالله او باسمه الذي لا يتناكه فيها غيره او مع امكان ذلك  
ينصرف اطلاقها اليه فالله كقولنا مقلب القلوب والذي نفى بيده والذات  
الجبية وبراء الشهد **الثاني** كقولنا بالله والرحمن والاول الذي ليس قبله شيء **الثاني**  
كقولنا والرب والخالق والبارئ والرازق وكل ذلك يعقد به اليمين المقصد  
ولا يعقد بما لا ينصرف اطلاقه اليه كالموجود والحي والسميع والبصير ولو نرى  
بها الحلف لانه مشترك فلم يكن لها حرمة القسم ولو قال وقدرة الله وعلم الله فان  
قصده المعاني المرجية لم يحل لم يعقد اليمين وان قصد كونه قادرا على ما جزم به  
القسم بالله القادر للعالم وكذا يعقد بقره وجلالته وعظمته الله وكبر الله  
وفي الكل تريد ولو قال القسم بالله او احلف بالله كان يمينا وكذا لو قال قسمت بالله  
او احلفت بالله ولو قال لم احدث الاخبار عن يمين ماضية قبل لانه اخبار عن يمينه  
ولو لم ينطق بلفظ الحلال لم يعقد وكذا اشهد الا ان يقول اشهد بالله وفيه  
للشك قولان ولا كذلك لو قال لعنهم بالله فانه ليس من الفاظ القسم ولو قال  
لعن الله كان قسما وانعقدت به اليمين ولا يعقد اليمين بالطلاق ولا بالعنان  
ولا بالتخريم ولا بالظهار ولا بالجرم ولا بالكعبة والمصحف والقرآن ولا بدين

كلا بان

ولا بالبقى والائمة وكذا وحق الله فانه حلف بحقه لا به ويجل يعقد وهو عهد  
ولا يعقد اليمين الا بالنية ولو حلف بغير نية لم يعقد سواء كان يصريح او كتم  
وهي يمين اللعن والاستثناء بالمشية توقف اليمن عن الانعقاد اذا اتصل  
باليمن وان فصل بما جرت العادة ان الحالف لم يستوف غرضه ولو نزل عن  
ذلك بغيره حكمه حكم اليمين ونفا الاستثناء وخيه رواية مجيئة وشروطه  
النطق ولا تكفي النية ولو قال لا دخل الدار الا ان يشاء زيد فقد عقدت اليمين  
وجعل الاستثناء مشية زيد فان قال زيد قد شئت لا تدخل وقتت اليمين  
لان الاستثناء من الاثبات نفى ولو قال لا دخلت الدار الا ان يشاء فلان فقال  
قد شئت ان تدخل فقد سقط حكم اليمين لان الاستثناء من النفي اثبات ولا  
يدخل الاستثناء في غير اليمين وهل يدخل في الاقرار فيه تردد ولا شبهة ان  
تدخل والحرف التي يقسم بها الباء والواو والتاء وكذا لو خفض ونرى  
القسم من دون النطق بجوف القسم على تردد واشبهه الانعقاد ولو قال  
الله كان يمينا وفي يمين الله تردد من حيث هو جمع يمين ولعل الانعقاد شبه  
لانه موضع القسم بالعرف وكذا ايم الله ومن الله وم الله **الثاني** الحالف  
ويعتبر فيه البلوغ وكمال العقل والاختيار والقصد فلا يعقد يمين الصغير  
لا المجنون والمكرب والسكران ولا الغضبان الا ان يملك نفسه ويعقد اليمين  
بالقصد ويصح اليمين من الكافر كما يصح من المسلم وقاله الخلاف لا يصح

اليمينات التي لا تملك

اليمينات التي لا تملك

اليمينات التي لا تملك











المراد بعبارة العباد  
الذين هم في الجوارح  
بغيره ان لم يكن

بنيته ولو حلف لا دخلت على زيد يتأخر دخوله عليه وعلى غيره ناسيا او جاهلا  
بكونه فيه فلا حث وان دخل مع العلم حث سواء نوى الدخول على غيره خاصة  
اولم ينو الشجر رحمه الله فصل وهل يحث بدخوله عليه في مسجد وفي الكعبة  
قال الشيخ لا لان ذلك لا يسمى بيتا في العرف وفيه اشكال يفتي على ما نفعه دعوى  
العرف اما لو قال لا كلت زيدا فسلم على جماعة فيهم زيد وعلمه بالنية صح وان  
اطلق حث مع العلم **السادسة** قال الشيخ اسم البيت لا يقع على الكعبة ولا على الحرام  
لان البيت ما جعل بازا السكنى وفيه اشكال يعرف من قوله تعالى وليطوفوا بالبيت  
العتيق وفي الحديث نعم للبيت نعم البيت الحرام فكذلك الدهليز والصفحة **الفصل الرابع**  
في مسائل العقود **الاولى** العقد اسم للايجاب والقبول فلا يتحقق الا بهما فاذا حلف  
ليبيعن لا يبين الا مع حصوله الايجاب والقبول وكذا لو حلف ليبيعن في الشجر في الحنة  
في لان الحداهما التبرين بالايجاب وليس بمعقد **الثانية** اطلاق العقد ينصرف الى  
العقد الصحيح دون الفاسد ولا يبرأ البيع الفاسد لو حلف لبيعن وكذا غيره **الثالثة**  
قال الشيخ المبة اسم لكل عطية تنسب بها كالهبة والفضل والعري والوقف والصدقة  
وتنحى تمنع الحكم في العري والصدقة اذ يتناولان المنفعة والمبة يتناول العري هو في  
الوقف والصدقة ترد مشاهه متابعة العرف في افراد كل واحد باسم **الرابعة** اذا حلف  
لا يفعل لم يتحقق الحث الا بالمباشرة فاذا قال لا بعت او لا شربت فكل فيه لم يحث اما  
لو قال لا بعت بيتا فبنا البناء باسمه او استجاره فكل يحث نظر الى العرف والوجه

ان لا يحث

ان لا يحث  
على ما  
يقتضيه  
الحكم

انه لا يحث ولو قال لا ضربت فامس بالضرب لم يحث وفي السلطان تردوا شبهه انه  
لا يحث الا بالمباشرة ولو قال لا استخدم فلا تأخذ به بغيره انه لا يحث ولو نوى كل افعاله  
في البيع ان الشراء ففيه ترد والاقرب الحث لمتحقق المعنى المشتق منه **الخامسة** لو قال  
لا بعت الخمر فباعه قيل لا يحث ولو قيل يحث كان حثا لان العيون تنصرف الى صورة  
البيع فكانه حلف ان لا يوقع الصورة وكذا لو قال لا بعت بالذرة فباعها ولو حلف ليقين  
لخرم تعقد بينه **المطلب الخامس** في مسائل متفرقة **الاولى** اذا لم يقين لما حلف وقام  
الحث الا عند غلبة الظن بالوقوع فتعين قبل ذلك الوقت بقدر يقاومها اذا قال لا  
حقه او لا عطيت شيئا لا صوم من لا صليين **الثانية** اذا حلف ليضرب عبدك مائة سوطا  
يجزى الضغف والوجه انصرف اليه الى الضرب بالالة المعتادة كالسوط والخشبة نعم  
مع الضرورة كالحرف على نفس المصرب يجزى الضغف هذا اذا كان الضرب مصلحة كما  
على اقامة الحد والتعزير والمأمورية اما التاديب على شيء من المصالح الدينية فبالا  
العنف ولا كفارة ويعبر في الصفات ان يصيب كل قضيب جسد ويكفي ثلث وصولها  
اليه ويجزى ما يسمى به ضاربا **الثالثة** اذا حلف لا ركبت دابة العبد لم يحث بركوبها  
لانها ليست له حقيقة وان اضيف اليه فغلب المجاز اما لو قال لا ركبت دابة المكارم  
بركوبها لان تصرف المولى يقطع عن امواله وفيه ترد **الرابعة** البشارة اسم للاختيار  
الاول بالشيء الثاني فلو قال لا عطيت من بشرتي بقدم زيد فبشر جماعة دفعة لم يحث  
ولو تابعوا كانت العطية للافراد وليس كذلك لو قال من احبني فان الثاني خير من الاول







اولم ياذن اذ اذن له باليمين فقد انعقدت فلو حث باذنه فكفر بالصوم لم يكن للمولى  
 منعه ولو حث من غير اذنه كان له منعه ولو لم يكن الصوم مضرا وفيه تردد **الفتا**  
 اذا حث بعد الحرية كثر كالحث ولو حث ثم اعتق فلا اعتبار بمجال الاداء فان كان موقفا  
 ككفر بالعتق او الكسوة او الاطعام ولا ينقل الى الصوم الا مع العجز عن الاطعام هذا  
 في الحرية وفي الحرية يكفر باي خصاها شاء **كتاب النذر** والنظر في  
 الناذر والصيغة ومتعلق النذر ولو احق ما الناذر فهو البالغ العاقل المسلم فلا  
 يقع من الصبي ولا من المجنون ولا من الكافر ليعتد بنية القرية في حقه واشترط في  
 النذر ان يكون نذرا فاسلم سجي العفا فينظر في نذر المرأة بالنظرات انما النذر وكذا  
 يتوقف نذر المملوك على ان المالك فلما لم ينعقد وان عتقه لانه وقع فاسدا وان  
 اجاز المالك ففي صحته تردد اشبهه الزموم وينظر فيه القصد فلا يقع من الكثرة ولا <sup>السكران</sup>  
 ولا الغشيان الذي لا قصد له واما الصيغة فهي **ما بت واما جزاء** وتبع **فالتبرق** <sup>كأن</sup>  
 شكرا للنعمة كقولنا ان اعطيت ما لا اول ولا اقدم المسافر فله على كذا وكذا يكون <sup>دفع</sup>  
 للبلية كقولنا ان رعى المريض ان تحيط في المكس فله على كذا وكذا ان يجازي بقوله ان <sup>فليت</sup>  
 كذا فله على كذا وان لم افعل كذا فله على كذا والتبع ان يقول الله على كذا ولا ريب  
 في انعقاد النذر بالاقوالين وفي الثالث خلافه لان انعقاد امره وينتظر مع الصيغة  
 نية القرية فلو قصد منع نفسه بالنذر لا ينعقد لم ينعقد ولا بد ان يكون الشرط في النذر  
 سابقا لقصد الشكر والجزاء طاعة ولا ينعقد النذر بالطلاق ولا العتاق **واما** متعلق <sup>ان النذر</sup>

النذر في النذر  
 النذر في النذر  
 النذر في النذر  
 النذر في النذر

ان النذر في النذر  
 ان النذر في النذر

النذر

النذر فضابطه ان يكون طاعة مقدما للناذر فهو اذن يختص بالعبادات كالصوم  
 والصلاة والصدقة والعتق **النا** ففقدوا لونه في ما شيا من  
 تعين من بلد النذر فيلزم من الميقات ولو جرحا مع القية اعاد ولو كذب بعضا  
 قضى ما ركب وقيل ان كان ذلك النذر مطلقا اعاد ما شيا وان كان معينا <sup>لنذر</sup>  
 لونه كفارة خلف النذر والا فلا من يركب ولو عجز الناذر عن المشي جرحا وكذا وهل  
 يجب عليه سياق بدنة قبل نذر وقيل لا يجب بل يستحب وهو الاشبه ويحت لونه  
 ان جرحا كباقي المشي ويقف باذنه المشي في الضيقة لانه اقرب الى شبه الماشي والوجه  
 الاستحباب لان المشي يقطع هنا عادة ويسقط للمشى عن ناذره بعد طواف في السنة  
**ففي** لو نذر ان يمشي الى بيت الله الحرام انصرف الى بيت الله تعالى بمكة وكذا لو نذر  
 الى بيت الله واقصر وفيه قول بالابطال لان ينوي الحرام ولو قال ان امشي الى  
 بيت الله حاجا وان لا معتمرا قيل ينعقد بصدء الكلام وتلغى الضميمة وقال  
 الشيخ يسقط النذر وفيه اشكال ينشأ من كون قصد بيت الله طاعة ولو قال  
 ان امشي واقصر فان قصد مضعا انصرف الى قصد وان لم يقصد لم ينعقد  
 نذره لان المشي ليس طاعة في نفسه ولو نذر ان يركب والدراج به ان جرح عنه ثم  
 مات جرحا بالولد او عنه من صلب ماله ولو نذر ان جرح ولم يكن له مال فجرح عن  
 غيره اجزا عنها على تردد **مسائل** الصوم لو نذر صوما ايام متعددة وكان مخيرا  
 بين السابيع والتفريق الا مع شرط التتابع والمباداة بها افضل والتاخير جاز <sup>ان النذر</sup>







القصر يوم ماله وتصدق أو لا فإنا لا نحقق يعلم انه قام بقدر ما لم ومن  
 نذر ان يخرج شيئا من ماله في سبيل الخير تصدق به على فقراء المؤمنين أو حج  
 أو زيارة أو في شيء من مصالح المسلمين **مسألة** الهدى إذا نذر ان يهدي بئذ انظر  
 الاطلاق الى الكعبة لانه استعمال الظاهر عرف الشريعة ولو نذر يهدي بئذ ولو نذر  
 الى غير الحرمين لم ينعقد ولا يفسد طاعة الهدى الى التمسك له ان يهدي أو ياتي من النعم هديا ويذكر ان له ان يهدي ولو  
 ولو نذر ان يهدي واقصر انصرف **مسألة** يضيء ويقل يذمه ما يجري في الاضحية والاولى اشبه ولو نذر ان يهدي الى بيت الله  
 سبحانه غير النعم قبل بطل التذمة وقبل سماع ذلك ويصرف في مصالح البيت اما لو نذر  
 ان يهدي عبدا او جارية او دابة بيع ذلك ويصرف منه في مصالح البيت او  
 المستهد الذي نذر له وفي معونة الحاج او الزائر ولو نذر غير الهدى بمكة حرام  
 وهل يتعين التفرقة بها قال الشيخ نعم علما بالاحتياط وكذا بمنى ولو نذر غير هدي  
 هذين قال الشيخ لا ينعقد ويقتضى انه ينعقد لانه قصد الصلوة على فقراء تلك البقعة  
 وهرطاعة ولو نذر ان يهدي بئذ فان نذر من الاصل نذر ولو نذر ان لم ينزلها  
 عبارة عن الاتي من الاصل وكل من وجب عليه بئذ في نذر فان لم يجد لزمه  
 بقرة فان لم يجد سبع شياء واما الواجب فقال **الاول** يذم بخالفة الله بالنعقد  
 كفارة عين وقيل كفارة من افطر في شهر رمضان والاولى اشهر واذا يذم الكفارة  
 اذا خالف عاملا مختارا **الثانية** اذا نذر صوم سنة معينة وجب صومها اجمع الا  
 العيدين وايام التشريق ان كان بمنى ولا يصام هذه الايام ولا تقضى ولو كان

الى غير الحرمين لم ينعقد ولا يفسد طاعة الهدى الى التمسك له ان يهدي أو ياتي من النعم هديا ويذكر ان له ان يهدي ولو  
 ولو نذر ان يهدي واقصر انصرف

يؤم

يؤم من لزمه صيام ايام التشريق ولو انظر عاملا لغيره عد في شيء من ايام سنة فضا  
 وبني ان لم يشترط المتابع وكفر ولو شرط استأنف وقال بعض الاصحاب ان تجاوزه  
 النصف جاز البناء ولو فرق وهو محكم ولو كان لعنه كالمرض والحض والفساونا  
 على الحالين ولا كفارة ولو نذر صوم الدهر صح ويقط العيدين وايام التشريق  
 بمنى ويقطع السفر وكذا الحائض في ايام حيضها ولا يجب القضاء اذ لا وقت له والسفر  
 القصر ونكاحه لا يقطع به المتابع ولا يقطع بالاختيار ولو نذر سنة معينة  
 كان بخلافين التواني والتفرقة ان يشترط المتابع وله ان يصوم اثني عشر شهرا  
 والشهرا عدا بين الهلالين او ثلثون يوما ولو صام شهرا وكان ناقصا فله  
 يوم بئذ عن العيد قليل يومين وهو حسن وكذا لو كان بمكة في ايام التشريق  
 فقام في الحج فقام يوم العيد وايام التشريق ولو كان ناقصا فقام خمسة ايام  
 لو صام سنة واحدة اتمها شهرا ويومين بئذ لا عن شهر رمضان وعن العيدين  
 ولم يقطع المتابع بذلك لانه لا يمكنه الاحتراز منه ولو كان بمنى فقام ايام  
 التشريق ايضا ولو نذر صوم شهر متابعا وجب ان يتوحي ما يصح ذلك فيه  
 ان يصح فيه متابع خمسة عشر يوما ولو شرع في ذي الحجة لم يجز لان المتابع ينقطع  
 بالعيد **الثالثة** اذا نذر ان يصوم اول يوم من شهر رمضان لم ينعقد نذره لانه  
 صيامه مستثنى بغير النذر وفيه تردد **الرابعة** نذر المعصية لا ينعقد ولا يجزئ  
 كفارة كمن نذر ان يذبح آدميا ايا كان او اما لو ولد او نسبا او اجنيا وكذا لو نذر

المتابع يذ

بالعيد **الثالثة** اذا نذر ان يصوم اول يوم من شهر رمضان لم ينعقد نذره لانه  
 صيامه مستثنى بغير النذر وفيه تردد **الرابعة** نذر المعصية لا ينعقد ولا يجزئ  
 كفارة كمن نذر ان يذبح آدميا ايا كان او اما لو ولد او نسبا او اجنيا وكذا لو نذر



ليقتلن ذبيحة لهما او يذبحا ان يتركب خطيئة او يتركب فسادا في ذلك  
لغوا ينعقد ولو نذرا في طرف على ربيع قدس في باب الحج والا قرب الله ينعقد  
**الخامسة** اذا نذر نذرا سقط فحضره فلو نذر الحج فسد سقط النذر وكذا  
لو نذر صوما ففجر لكن في هذا روي انه يصديق عن كل يوم بقدر من طعام **السادسة**  
العهد حكم اليمين وصورة ان يقبله عاهدت الله او على عهد الله ان يمتنع كان  
كذا فعلى كذا فان كان ما عاهد عليه واجبا او مندوبا او ترك مكره او اجتنابا محرم  
لزم ولو كان بالعكس لم يلزم ولو عاهد على مباح لزم كاليمين ولو كان فعله او لمكان  
تركه فليصنع الاولى ولا كفارة وكفارة المخالفة في العهد كفارة يمين وفي رواية  
كفارة من افطر يوما من شهر رمضان وهي الاشهر **السابعة** النذر والعهد ينعقدان  
بالنطق وهل ينعقدان بالعمية بالاعتقاد قال بعض اصحاب نعم والوجه انهما  
لا ينعقدان الا بالنطق ثم قسم الايقاعات القسم الرابع في الاحكام وهي ثمانية كتابا  
**كتاب الصيد والذباحة** والنظر في الصيد يستلزم بيان امور ثلاثة **الاول**  
فيما يترك صيد وان قتل ويختص من الحيوان بالكل المعلم دون غيره من جوارح  
السياب والطير فلو اصطاد بغير كالفهد والذئب او غيرها من السباع لم يحل منه الا ما كان  
ذكوره ولو كان فيه سلاح وكذا السم اذا لم يكن فيه نسل ولا يخرج وفيه سم  
ان يسمى الصيد بما هو اكبر منه وفيه بل يكون وهو **الثاني** في احكام الاصطياد  
لو رسل المسلم والوثني اليها فقتله لم يحل سواء اتفق بينهما مثل ان يرسل  
الى رجل الكوفة فقتل بغيره او الى رجل البصرة فقتل بغيره او الى رجل البصرة فقتل بغيره

فيما يترك صيد وان قتل ويختص من الحيوان بالكل المعلم دون غيره من جوارح  
السياب والطير فلو اصطاد بغير كالفهد والذئب او غيرها من السباع لم يحل منه الا ما كان  
ذكوره ولو كان فيه سلاح وكذا السم اذا لم يكن فيه نسل ولا يخرج وفيه سم  
ان يسمى الصيد بما هو اكبر منه وفيه بل يكون وهو الثاني في احكام الاصطياد  
لو رسل المسلم والوثني اليها فقتله لم يحل سواء اتفق بينهما مثل ان يرسل  
الى رجل الكوفة فقتل بغيره او الى رجل البصرة فقتل بغيره او الى رجل البصرة فقتل بغيره

السم الذي لا يترك ولا يضره

ان كان حادا

ان كان حادا فخرق اللحم ويشطر في الكلب باحة ما يقتله ان يكون معلما ويتحقق ذلك  
بشرط ثلاثة ان يرسله في ارضه وينجزها في ارضه ولا ياكل ما يسكه فان اكل اكل  
لم يفسح في اباحة ما يقتله وكذا لو شرب دم الصيد واقتصر ولا يذبح من نسل ولا يحل  
به متصفا بهذه الشروط ليتحقق حصولها فيه ولا يكفي اتفاقا مرة ويشطر في  
المرسل بشرط اربعة **الاول** ان يكون مسلما او يحكمه كالصبي فلو رسل المجوسي  
او الوثني لم يحل اكل ما يقتله وان رسل اليهودي والنصراني فيه خلافا ظاهرا **الثاني**  
ان يرسله للاصطياد فلو استرسل من نفسه لم يحل مقتله نعم لو خرج  
الاسترسل فوقف ثم اغراه صح لان الاسترسل لا تقطع بوقفه وصار الاغرا **الثالث**  
مستاقا ولا كذلك لو استرسل اغراه **الثالث** ان يسمى عند ارساله فلو ترك التسمية  
علا لم يحل ما يقتله ولا يضر لو كان شيئا ولا يرسل واحد يسمى اخر لم يحل  
الصيد مع قتله له ولو سمي اخر كلبه ولم يسم واشتركه في قتل الصيد لم يحل  
**الرابع** ان لا يغيب الصيد وجبته مستقرة فلو وجد مقتولا او ميتا بعد  
لم يحل لاحتمال ان يكون القتل لامنة سوا وجه الكلب واقفا عليه او بعيدا  
منه ويحرم الاصطياد بالشرك والجمالة والفساك لكن لا يحل منه الا ما كان  
ذكوره ولو كان فيه سلاح وكذا السم اذا لم يكن فيه نسل ولا يخرج وفيه سم  
ان يسمى الصيد بما هو اكبر منه وفيه بل يكون وهو **الثاني** في احكام الاصطياد  
لو رسل المسلم والوثني اليها فقتله لم يحل سواء اتفق بينهما مثل ان يرسل  
الى رجل الكوفة فقتل بغيره او الى رجل البصرة فقتل بغيره او الى رجل البصرة فقتل بغيره

ان كان حادا فخرق اللحم ويشطر في الكلب باحة ما يقتله ان يكون معلما ويتحقق ذلك  
بشرط ثلاثة ان يرسله في ارضه وينجزها في ارضه ولا ياكل ما يسكه فان اكل اكل  
لم يفسح في اباحة ما يقتله وكذا لو شرب دم الصيد واقتصر ولا يذبح من نسل ولا يحل  
به متصفا بهذه الشروط ليتحقق حصولها فيه ولا يكفي اتفاقا مرة ويشطر في  
المرسل بشرط اربعة الاول ان يكون مسلما او يحكمه كالصبي فلو رسل المجوسي

ان يرسله للاصطياد فلو استرسل من نفسه لم يحل مقتله نعم لو خرج  
الاسترسل فوقف ثم اغراه صح لان الاسترسل لا تقطع بوقفه وصار الاغرا الثالث  
مستاقا ولا كذلك لو استرسل اغراه الثالث ان يسمى عند ارساله فلو ترك التسمية  
علا لم يحل ما يقتله ولا يضر لو كان شيئا ولا يرسل واحد يسمى اخر لم يحل  
الصيد مع قتله له ولو سمي اخر كلبه ولم يسم واشتركه في قتل الصيد لم يحل

ان يسمى الصيد بما هو اكبر منه وفيه بل يكون وهو الثاني في احكام الاصطياد  
لو رسل المسلم والوثني اليها فقتله لم يحل سواء اتفق بينهما مثل ان يرسل  
الى رجل الكوفة فقتل بغيره او الى رجل البصرة فقتل بغيره او الى رجل البصرة فقتل بغيره

ان يسمى الصيد بما هو اكبر منه وفيه بل يكون وهو الثاني في احكام الاصطياد  
لو رسل المسلم والوثني اليها فقتله لم يحل سواء اتفق بينهما مثل ان يرسل  
الى رجل الكوفة فقتل بغيره او الى رجل البصرة فقتل بغيره او الى رجل البصرة فقتل بغيره

ان يسمى الصيد بما هو اكبر منه وفيه بل يكون وهو الثاني في احكام الاصطياد  
لو رسل المسلم والوثني اليها فقتله لم يحل سواء اتفق بينهما مثل ان يرسل  
الى رجل الكوفة فقتل بغيره او الى رجل البصرة فقتل بغيره او الى رجل البصرة فقتل بغيره

ان يسمى الصيد بما هو اكبر منه وفيه بل يكون وهو الثاني في احكام الاصطياد  
لو رسل المسلم والوثني اليها فقتله لم يحل سواء اتفق بينهما مثل ان يرسل  
الى رجل الكوفة فقتل بغيره او الى رجل البصرة فقتل بغيره او الى رجل البصرة فقتل بغيره



او هيمن او اختلفا كان يرسل احدهما كلبا واخرهما سوا انفتحت الاصابة  
 في وقت واحد في وقتين اذا كان الشريك واحدة من الاثنين قاتلا ولو اختلفت السبل  
 فلم يعلق حيوته مستقرة ثم ذققت عليه الاخرى لان القاتل هو المسلم ولو اختلفت السبل  
 لم يجل ولو اشتهب الجاني جرحا تغلبا للجرحه وان كان مع المسلم كلبان قاتلا احدهما  
 واستل الاخر فقتل لم يجل ولو دعى سهما فان وصلته الرمح الى الصيد فقتل حل  
 وان كان لولا الرمح لم يصل وكذا لو اصاب السهم الارض ثم وثب فقتل ولا اعتبار  
 في حل الصيد بالمسلم لا المعلم فان كان المسلم مسلما فقتل حل ولو كان للمعلم يجل  
 او وثيقا ولو كان المسلم غير مسلم لم يجل ولو كان المعلم مسلما ولو لم يكن له على  
 صيد وتسمى فقتل غير حل وكذا لو ارسل على صيد كلبا ففرقت عن صغار فقتلها  
 حلت اذا كانت ممنوعة وكذا الحكم في الالة اما لو ارسله ولم يشاهد صيدا فانفق  
 اصابة الصيد لم يجل ولو تسمى حيا كانت الالة كلبا او سلاخا لانه لم يقرب الصيد  
 فجرى مجرى استئصال الكلب والصيد للمسلم يجل فقتل الكلب له ان الالة في غير موضع  
 الذكاه هو كلبا كان ممنوعا وحيا او ثنيا وكذا لك ما يصول به البهائم او يترك  
 في يده ويثبها او يتعد رذيله او غيره فانه يكتفى بغيرها في استباحتها ولا يختص  
 الفرجح بموضع من جسدها ولو رمى فخرالم ينقض فقتل لم يجل وكذا لو رمى طائرا  
 وفرخا لم ينقض فقتلها حل الطائر دون الفرجح ولو تقاطعت الكلاب الصيد  
 ادراكه لم يجرم ولو رمى صيدا قترى من جبل او وقع في الماء فمات لم يجل

والغيب والغيب والغيب والغيب  
 والغيب والغيب والغيب والغيب

العقر في كرون وريش كرون وريش خرابه

ان يكون

ان يكون موته من السقط نعم او صيد حيوة غير مستقرة حل لانه مجرى مجرى الذبوح  
 ولو قطعت الالة منه شيئا كان ما قطعته منه ميتة ويذكر ما بقي ان كان حيوة مستقرة  
 ولو قطعت بنصفين فلم يتركها حلالا ولو تحرك احدهما فالحلال هو الذي لم يتحرك  
 ان لم يكن في التحرك حيوة مستقرة وهو شبهه في رواية يترك كل ما فيه الرأس والذبي  
 يترك الاكثر من الاصغر وكلاهما اذا **الثالث** في اللواحق وفيه **مسألة** الاصل  
 بالالة للعضو حرام ولا يجرم الصيد ويملكه الصايد دون صاحب الالة عليه  
 اجرة مثلا سوا كانت كلبا او سلاخا **القضية** واذا عقر الكلب يملكه من وقع العقر  
 بخسايب فحل على الاصح **القضية** اذا ارسل كلبا او سلاخه فخرجه وادركه حيا  
 فان لم يكن فيه حيوة مستقرة فهو في حكم الذبوح وفي الاخبار اذ في مالك ذلك  
 ان يجده يركض رجلا او يطرف عينه او يتحرك ذنبه وان كانت مستقرة والزمان  
 ينسحق للمسلم يجل اكله حتى يدركه ويؤان لم يكن معه ما ينفخ به ترك الكلب  
 يقتله ثم يأكله ان شاء اما اذا نزع الزمان لذبحه فحل حلالا ولو كانت حيوة مستقرة  
 واذا حصر الراعي غير منقطع ملكه وان لم يقبضه فلو اخذ غير ملكه الثاني وجب  
 دفعه الى الالة **قضية** الذبابة فالنظر فيها ايا في الاركان واما في اللواحق **مسألة**  
 فقتله الذئب والالة وكيفية الذبح **قضية** الذبائح فقتل هذه الاسلام او حكمه  
 الوثني والمذبح كان الذبائح ميتة وفي الكسائي روايات اشهرها للمسلم فلا يترك  
 ذباجة اليهودي ولا النضلي ولا المجوسي وفي رواية ثالثة ان كل ذباجة الذبي

ان كان من سائر حيواته فاستقر  
 حرمه من سائر حيواته

من اوصفت الذئب ان يكون  
 فاصده او قاتله او ذبحه



[illegible]

الحمد لله المستودع  
و في النور كذا كذا  
القول في شرحه  
والله اعلم

[illegible]

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

که دفع شود  
عقده







مع الذكاة حتى يتبع **الثالث** في سائر من احكام الصيد وهي عشرة **الاول** ما ثبت في آله الصيد كالحبالة والشبكة يملكها ناصبه او كذا كما يعاقب والاصطياد ولا يخرج عن ملكه باقتلانه بعد انبائه نعم لا يملكه يتوحد في ارضه ولا يعتنه في داره ولا يوجب التملك الى سفينة ولو اتخذ موحلة للصيد فثبت بحجب لا يملكه الشخص لم يملكه بذلك لانها ليست آله معتادة وفيه تردد ولو اعلق بابا او خرج له اوفى مضيق لا يعتنه قبضه ملكه وفيه ايضا اشكال ولا يعتن الاية انه لا يملك هنا اعم القبض باليد او الآلة ولو اطلق الصيد من يده لم يخرج عن ملكه فان نزع اطلاقه وقطع بنيه عن ملكه هلك ملكه غير باصطياده الاية لا لا يخرج عن ملكه بنية الاخراج وقيل يخرج كالوقوف منه شيء حقيقا فاعلم فانه يكون كالبيع له لعل بين الحالبين فربا **الثانية** اذا امكن الصيد التماثل طارا او عابا لا يجزئ قبضه عليه الا بالاتباع المتضمن للاسراع لم يملكه الاول وكان لمن اسكه **الثالثة** اذا رمى القوس صيدا فانبته وصيره في حكم المذبوح ثم قتله الثاني فهو الاول ولا شيء على الثاني لان يفسد لحمه او يسيئ منه ولو رماه الاول فلم يشته ولا صيره في حكم المذبوح ثم قتله الثاني فهو له الاول وليس على الاول ضمان شيء مما جاهد ولو اشتهه الاول ولم يصيره في حكم المذبوح فقتله فهو متلف فان كان اسباب محال الذكاة فذكاه على الوجهين الاول ولو على الثاني الارش وان اسابه في غير المذبوح فعليه قيمته ان لم يمتصة قصة والا كان له الارش وان جرحه الثاني ولم يقتله وان ادركه كانه قد قتل

خلاص الاول وان لم يدرك كانه منبته لانه تلف من فعلين احدهما  
والآخر مخطو كانه قتل كلب لم ويجيى وبما الذي يجب على الجارح فالذي ظهر  
لأن الاول ان لم يقه على كانه فعلى الثاني قيمته بما معيها المعيا لانه  
قد ناهى فعلى الثاني نصف قيمته معيها ولعل فقه هذه المسئلة يكسبنا  
فرض فرضه وهى دابة قيمتها عشرة حتى عليها مضاربت تساوى تسعة  
ثم حتى آخر مضاربت الى ثمانية ثم سرت للجناياتن فيها احتمالات حتى  
لا يخلو احدهما من خلل وهو ما التام الثاني بكامل قيمته معيها لا  
الاول غير مضمرة بقدر ان يكون مسلحا وهو ضعيف لانه مع اهل التمسك  
جرى بحري المشارك بجنايته واما التسوية في الضمان وهي حيف على الثاني  
ان التام الاول بنجمة ونصف والثاني بنجمة وهي حيف ايضا وان التام  
الاول بنجمة والثاني بأربعة ونصف وهو تضيق على المالك وان التام  
واحد منها بنسبة قيمته يوم جنى عليه وضم القيمةين بسط العجز  
عليهما فيكون على الاول غير اسمهم من تسعة عشرة وهو ايضا التام  
بزيادة لوجه لها والارب ان يقال يلزم الاول بنجمة ونصف والثاني  
اربعة ونصف لأن الارش يدخل في قيمة النفس فيدخل نصف الارش  
جناية الاول في ضمان النصف ويحق عليه نصف الارش مضافا الى النصف  
نصف القيمة وهذا ايضا لا يخلو من ضعف ولو كان احدي الجناياتن  
الاول منى وهدا ايضا لا يخلو من ضعف ولو كان احدي الجناياتن  
الاول منى وهدا ايضا لا يخلو من ضعف ولو كان احدي الجناياتن







ويؤتى ليلته ويضم علفا طاهرا ويضى السمك المحلل حلالا لبعض المحرم حرام ومع لا  
 ين كما كان خشنا لا ما كان ملس **القسم الثاني** في البهائم ويؤكل من الانسية الا في البر  
 والغنم ويؤكل الجمل والبقر والحمير والاهلية على تفاوت بينها في الكراهية وقد عرفت  
 التحريم للمحلل من وجوه اربعة الجمل وهوان يغتذى عنه الانسان لا غير فيجوز  
 حتى يسهى ويقتل ويؤكل والتحريم الخس في الاستبراء خلاف المشهور باستثناء  
 باريين يوما في البقرة بعشر في البقرة والناقة في الاربعين والاولاظهر  
 والناقة بعشرة فيل سبعة والاولاظهر وكيفية ان يربط ويعلق علفا طاهرا  
 هذه المدة **الثاني** ان يشرب لبن خنزيرة فان لم يستدركه ويستحب تبرؤه بسبعة ايام  
 وان اشتد حمه ولم ينسله **الثالث** اذا طلى الانسان حيوانا ما كره لا حرم لحمه  
 ولحم نسله فان اشتبه بغيره قسم فريقتين اقرع عليه ثم بعد اخرى حتى يتقى  
 واحدة ولو شرب شئ من هذه الحيوانات حرام لم يجرم لحمه بل يغسل ويؤكل ولا يؤكل  
 ما في جوفه ولو شرب بول لم يجرم ويغسل ما في بطنه ويجرم الكلب والسودا هيا كان  
 او وحشا ويؤكل ان يذبح بدمه ما دنا به من النعم ولو كل من الوجنة القوي  
 الكلب في الجبلية والحمير والاعوان والسماميين ويجرم منها ما كان سباعا وهما  
 له نظرا وان يذبح به فليؤكل كالاسد والتمر والعهد والذئب او ضعيفا  
 كالغلب والضمع وان اوى يجرم الا شرب والضب والخنازير كلها كالحية والفا  
 والعقرب والجرذان والخنازير والصرصور والذباب والبراغيث والقمل  
 يجرم الجمل والاراء المملوك والذئب الجمل كجاء الفارة  
 كذا يجرم

والحمير

والوزن من اوزان كوكب  
 والوزن من اوزان كوكب

وكذا يجرم اليربوع والقنفذ والخنزير والسمود والضب والظفار واللعفاء  
 والحلقة وهي دوسية تقع في الرمل تشبه باصابع العذاري **القسم الثاني**  
 الطير والحرام منه اضافة **الاول** ما كان ذا خلب قوي يعطى به على الطير كالبوا  
 والصقور والعقاب والشاكين والباشق او ضعيف كالنسر والرخمة والفا  
 وفي الغراب ورايان ويؤكل يجرم الا بقع والكبي الذي يكن الخنازير  
 النازع وهو غراب الزرع والغباف وهو صغير منه الى الغيرة **القسم الثاني**  
 ما كان صغيرا كثيرا من دفتقه فانه يجرم ولو شاديا او كان للضعف  
 لم يجرم **الثاني** ما ليس فاقصه ولا حوصلة ولا صبيغة فهو حرام وما له  
 احناق فهو حلال ما لم ينص على تحريمه **الثالث** ما ينبت وله التحريم عين كالحق  
 والطاوس ويؤكل الهدد وفي الخطاف ورايان والكراهية اشبه ويؤكل  
 والقنبرة والجرار والغلظ منه كراهية الصرصة والصوم والنفراق وان  
 لم تحرم فلا بأس بالحمام كالكراي واللباسي والورشان وكذا لا بأس  
 بالجلل والنداج والقمير والقطا والطيهج والدجاج والكر وان والكر  
 الصغرى ويعتبر طير لما ما يعتبر في الطير الجبل من غلبة الدفعا وسانا  
 للضعف او حصول احد الامور الثلاثة القاذرة والحوصلة والصبيغة فيؤكل  
 مع هذه العلامات وان كان ياكل السمك فان اعتلف احد هذه عنه الانسان  
 محضا لحقه حكم الجمل ولم يجل حتى يستبرأ فيستبرأ البطة وباشبهها تحريم

والوزن من اوزان كوكب  
 والوزن من اوزان كوكب  
 والوزن من اوزان كوكب

والوزن من اوزان كوكب  
 والوزن من اوزان كوكب

والوزن من اوزان كوكب  
 والوزن من اوزان كوكب



والدجاجة وما اشبهها بثلاثة ايام وما خرج عن ذلك يستبرأ بما ينزل عنه  
حكم الجلد اذ يوفيه ثنى موطئ ويحرم الثنايين والذباب والبق وبقي  
ما ياكل حلال وكذا بيض ما يحرم حرام ومع الاختباء بكل ما اختلف طرفاه لا  
ما اتفق والمجتم حرام وهي التي تجعل عريضا وتسمى بالثياب حتى تمت والمصيبة  
وهي التي تجزع وتجبر حتى تمت **القسم الرابع** في الحاميات ولا حصر للحلال منها  
فلنضبط الحرم وقد سلف منه شطر في كتاب المكاسب وذكرنا خمسة انواع **الاول**  
في الميتات وهي مما جازعنا نعم فيجعل منها ما لا يتحل الحية فلا يصدق عليه الموت  
وهو الصوف والشعر والوبر والوبر الذي وهل يعتبر فيها الجزا والرجل ان جرت  
فهي طاهرة وان استلبت غسلة منها موضع الاتصال وقيل لا يحل منها ما يقطع والا  
اشبه والقني والظلف والسن والبيض اذا اكتم القتر الا على ولا يغير في اللبن  
روايتان احدهما الحلال وهي صحتها طريفا ولا شبه الحرم لغيره مما ذات الميت  
واذا اخلط الذي بالميت وجب الامتناع منه حتى يعلم الذي بعينه وهل سباع  
من يتحل الميتة قبل نعم وربما كان حيا ان قصد بيع الذي حب وكل ما بين في  
حي فهو ميتة يحرم كله واستعماله وكذا ما يقطع من الياق الغنم فانه لا ياكل  
لا يجوزنا الاستصباح به بخلاف المدهن النجس بوقوع النجاسة **الثاني** الحريات  
من الذي يحرمه الطحال والعصيب والفريز والدم والاثنيان وفي الفتنة في  
المرارة والمنية تردوا شبهة التحريم لما فيها من الاستغاثات اما الفرج والخصام

والمنية

والعليا

حدودها انما هي كحدودها  
كحدودها انما هي كحدودها  
والكلية لهم

والعليا والفريز وذات اشاج وخزف الدماغ والحيق ومن لا صاحب  
من حريمها والرجل الكاهية ويكره الكلي اذا كان القلب والعروق ولو شوي  
الطحال مع اللحم ولم يكن مثقوبا لم يحرم اللحم وكذا لو كان اللحم فقه لما كان  
مثقوبا وكان اللحم تحت حرم **الثالث** الاعيان النجسة كالاعدات النجسة  
كذا كل طعام منج بالخمر او النبيق المسكر والفقاع وان قلا وقعت فيه نجاسة  
وهو ما يع كالبولساو باشره الكفار وان كانا اهل ذمة على الاصح **الرابع**  
الطين ولا يلامنه ثنى عدا ربة الحسين عليه السلام فانه نجس للاستغناء ولا نجاسة  
فيه الحقيقة وفي الاخرى رواية بالخران وهي نجسة لما فيها من المنفعة المظنة  
اليها **الخامس** السموم القاتلة قليلا وكثيرا اما لا يقتل قليلا ولا يفيق ان  
الصفونيا في تناول القيراط والقيراطين الى ربيع الدينار في جملة الخواص  
المسهر فهذا لا بأس بقنا ولا لعيلة السلامة ولا نجس القطن الى موضع  
المخاطرة كالمثقال من السقونا والكثير من شحم الخنظل او الشوكين فانه لا نجس  
لما يتضمن من قشر المزعج وفساده **القسم الخامس** في المائعات والحرم منها خمسة  
**الاول** الخمر وكل مسكر كالبندب والبنج والفضض والقنصق والمزهر والحقاق قليلا  
وكثيرا ويحرم العصير اذا غلا سواء غلا من قبل دهن او النار ولا يخلو في  
يذهب ثلثا او ينقلب خلا وما خرج بها او احدها او ما وقع فيه من المائعات  
**الثاني** الدم المسفوح نجس فلا يخل تناوله واليسفوح كدم العصفان

يذهب ثلثا او ينقلب خلا وما خرج بها او احدها او ما وقع فيه من المائعات  
الثاني الدم المسفوح نجس فلا يخل تناوله واليسفوح كدم العصفان



وان لم يكن نجسا فهو حرام لا يستحبانه وما لا يدفعه الحيوان للذبح يستحب  
 في اللحم طاهر ليس نجس ولا حرام ولو وقع قليل من دم كالا فيه واودون  
 في قوته وهي على النار قبل حله مرة اذا ذهب الدم بالغلغلان ومن كاهي  
 من منع الدابة وهي حن اما ما هو نقي جامدا كاللحم والنسج لا بأس به اذا غسل  
**الثالث** كل ما حصل فيه من النجاسات كالدم او البول او العذرة فان كان ما يغا  
 حرم وان كثرة ولا طريق الى نظيره وان كان له حالة جود فترقت النجاسة فيه  
 جامدا كاللبس الجامد والسمن والعسل بقيت النجاسة وكشط ما يكتسبها و  
 الباقي يحل ولو كان المائع دهنا جاز الاستصباح به تحت السماء ولا يحل الاكل  
 وهذا ذلك النجاسة دخانه الاقرب لا بل هو نجس ودواخل الاعيان النجسة  
 عندنا طاهرة وكذا كل ما حالته النار فحضره رمادا او دخانا على قدر نجس  
 بسم الا دهان النجسة ويجوز فيها لكن تجب اعلام المشتري بنجاستها وكذا ما  
 عوت فيه حيوان له نفس سائلة اما ما لا نفس له كالذباب والخنافس فليجوز  
 بموتها ولا ينبغي ان يقع فيه والكفار نجاس ينجس المائع عياشهم له سواء كان  
 اهل الحرب او اهل دمة على اشهر الدوابتين وكذا لا يجوز استعمال ما ينهم  
 التي استعملوها في المانيات ودعى انه اذا اراد مواكبة الجحش من غسل  
 بيه وهي شاة ولو وقعت بمسكة لها نفس سائلة في قدر نجس فيها او في  
 المائع وغسل الجامد اكل ولو نجس بالماء النجس يحل لم يظهر بالذبح والذبح

على الاشهر

على الاشهر **الرابع** الاعيان النجسة كاللبس ما لا يدخله نجسا كان الحيوان  
 كالكلب النجس برأطها كالا سدا الفرو وهل يحرم ما يوكل قبل غسله لا  
 الا بل فانه نجس لا يستفاد بها فيلحق الجحش مكان طهارته والاشبه النجس  
 لمكان استنجائها **الخامس** البان الحيوان الحرام كلبن اللبوة واهله والذئبية  
 يكره لبن ما كان لحمه مكرها كلبن الاذن ما نفعه وجامدة وليس يحرم **الضيق**  
 في اللواحق وفيه مسالا **الاول** لا يجوز استعمال شعر الخنزير اختيارا فان اضطر  
 استعماله لادس فيه وغسل به ونجس لا يستفاد بجلود الميتة وان كان نجسا  
 ولا يصلي من ماؤها وترك الاستفا به افضل **الثانية** اذا وجد لحم لا بد  
 اذ كى هوام ميت قبل بطرح في النار فان انقبض فهو كى وان انبط فهو  
 ميت **الثالثة** لا يجوز ان يأكل الانسان من ما لا يغير الا باذنه وقد خفف  
 عدم الاذن في الشاوي من سبقت من تحفته الاية اذا لم يعلم منه الكراهية  
 ولا يجوز منه وكذا ما يربه الانسان من الفحل وكذا الزرع والشجر على قدر  
 من تناوله خيرا ونجس نجسا فبها فيه طاهر لم يكن متلويا بالنجاسة وكذا  
 لو التحل به وان نجس فدمه طاهر لم يتلون بالنجاسة ولو جهل يتلون فهو  
 على اصل الطهارة **السادسة** اهل البيت اذا باع خرا او خنزير غم اسلم ولم يقبض  
 فله قبضه **السابعة** يحل الخنزير اذا انقلبت خلاصا سواء كان بعلاج او من قبل  
 وسواء كان مما يعالج به عينا باقية او مستهلكة وان كان يكره العلاج ولا

لا يجوز استعماله لادس فيه وغسل به ونجس لا يستفاد بجلود الميتة وان كان نجسا  
 ولا يصلي من ماؤها وترك الاستفا به افضل  
 اذا وجد لحم لا بد  
 اذ كى هوام ميت قبل بطرح في النار فان انقبض فهو كى وان انبط فهو  
 ميت  
 لا يجوز ان يأكل الانسان من ما لا يغير الا باذنه وقد خفف  
 عدم الاذن في الشاوي من سبقت من تحفته الاية اذا لم يعلم منه الكراهية  
 ولا يجوز منه وكذا ما يربه الانسان من الفحل وكذا الزرع والشجر على قدر  
 من تناوله خيرا ونجس نجسا فبها فيه طاهر لم يكن متلويا بالنجاسة وكذا  
 لو التحل به وان نجس فدمه طاهر لم يتلون بالنجاسة ولو جهل يتلون فهو  
 على اصل الطهارة  
 اهل البيت اذا باع خرا او خنزير غم اسلم ولم يقبض  
 فله قبضه  
 يحل الخنزير اذا انقلبت خلاصا سواء كان بعلاج او من قبل  
 وسواء كان مما يعالج به عينا باقية او مستهلكة وان كان يكره العلاج ولا



فما ينقلب عن نفسه ولو القى في الخرج لا حتى استهلكه لم يحل ولم يطره وكذا لو القى في الخرج  
 فاستهلكه الخنزير وقيل يحل اذا ترك حتى يصير الخرج خلا ولا وجه له **السابعة** او في الخنزير الحب  
 والقرع والخرف غير المعصور لا يحل استعمالها لاستبعاد تخلطها بالزهر الجواز بعد الله  
 في الحفاصة وعلها ثلثا **الثامنة** لا يحرم شئ من الرزق بيات ولا خبز وان شتم منها  
 راحة المسكر كوجب الزمان والنفاح لانه لا يسكر كثيرا **التاسعة** يكره اكل ما يثره الحب  
 والمخاض اذا كانا غير ما عوين وكذا يكره اكل ما يعلل لجه من لا يتوفى الخجاسات والبر  
 يستحق الدواب شيئا من المسكرات ويكره الاسلاف في العيص فان يسان على عجله  
 من يستعمل شره قيل ان يذهب ثلثاه اذا كان مسلما وقيل لا يحل مطلقا ولا يثبت  
 في كونه الاستغناء بجماء الحب الحارة ومن اللزج النظم جالا واضطرار وكل ما  
 من شاة له فالبحر فيه مع الاختيار ومع الضرورة يجوز التناول لقوله تعالى  
فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه وقوله فمن اضطر في حاجة غير باغ  
 لا اثم وقوله وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطرتم اليه فليكن النظم المضطر كقصة  
 الاستباحة اما المضطر فهو الذي يخاف التلف لو لم يتناول وكذا لو خاف المرض بالآفة  
 وكذا لو خشي الضعف المؤدى الى التخلّف عن الرفقة مع ظهور اماراة العطب او ضعف  
 الركوب المؤدى الى خوف التلف فينبذ يحل له تناول ما ينزل تلك الضرورة ولا يخفى  
 ذلك في عامن الجربان الا ما سذكرو ولا يترخص المباحي وهو الخاف على الامام  
 وقيل لا يبيح الميتة ولا العادي وهو قاطع الطريق وقيل الذي يعد وشعة واما  
 من سلك طريقا بين مكة والمدينة فله ان يترك طريقه ويأخذ بغيره

هذا هو الحق في هذه المسألة  
 ومن لا يملكها من غيره فله ان يتركها  
 على قدر حاجته من غير ان يبيعها  
 بغيره ان كان لا يجد غيرها

في هذه المسألة  
 من سلك طريقا بين مكة والمدينة  
 فله ان يترك طريقه ويأخذ بغيره

كيفية الاستباحة فالما دون فيه حفظ الرزق والبقاء وحرام لان القصد حفظ الرزق  
 وهل يحل التناول للحفظ قبل نعم وهو الحق فلما اراد التمتع والمخالطة خرقا للفظ  
 لم يحل ولو اضطر الى طعام الغيرة لم يله التمن وجب على صاحبها الطعام بذلك  
 لان في الامتناع اعانة على قتل السلم وهل له المطالبة بالتمن فلا لان بذله وجب  
 فلا يلزم العوض فان التمن مجردا وطبخ مثله وجب دفع التمن ولا يجب على  
 صاحب الطعام بذله لو امتنع من بذله العوض لان الضرورة المبيحة لا تقتضيه بحال  
 ثالثا بالتمن من البذل وان طلب زيادة عن التمن قال الشيخ لا يجب الزيادة  
 ولو قيل كان حشا لا ارتفاع الضرورة بالتمن ولو امتنع صاحب الطعام والمخالطة  
 هنا جاز له قتاله ودفع الضرورة العطب ولو اطاقه فاشتره بازيد من التمن  
 كراهة لا رافد الدماء قال الشيخ لا يلزمه لم يتبدل الاثن المثل لان الزيادة لم يطل  
 اختيارا وفيه اشكال لان الضرورة المبيحة للاكل لا تدفع باسكان الاختيار ولو قيل  
 ميتة وطعام الغيرة فان بذله له الغير طعامه بغير عوض او عوض هو قادر عليه  
 لم يحل الميتة ولو كان صاحب الطعام غائبا او حاضرا لم يملكه وقوى صاحب على  
 دفعه عن طعامه اكل الميتة فان كان صاحب الطعام ضعيفا لا يمنع اكل الطعام  
 وضمنه ولم يحل الميتة وفيه تردد واذ لم يجد المضطر الا ميتة ميتا حل له امساك  
 الرزق من لحمه ولو كان حيا يحقون الدم لم يحل ولو كان مباح الدم حل له ميتة  
 من الميتة ولو لم يجد المضطر ما يسك رمقه سوى نفسه قيل باكل من المواضع

الذين يتركون الرزق وسائر ما لا يحل من الرزق  
 والذين يتركون الرزق وسائر ما لا يحل من الرزق

من سلك طريقا بين مكة والمدينة  
 فله ان يترك طريقه ويأخذ بغيره

من سلك طريقا بين مكة والمدينة  
 فله ان يترك طريقه ويأخذ بغيره



كالخنز وليس شيئا اذ فيه دفع الضرر بالضرر ولا كذلك جواز قطع الاكل لان الخنزير  
هناك انما هو لقطع السراية الحاصلة وهذا احداث سراية ولو اضطر الى الخمر او غيره  
البول ولم يجد عينا لا الخمر في الشجر في ط لا يجوز دفع الضرر بها وفيه يجوز ذبحها  
ولا يجوز التداوى بها ولا ينقض من الابنية ولا يفتى من الادوية معها نهي من المكركلا  
ولا شرعا ويجوز عند الضرورة ان يتداوى به العين **فان** في الادب يستحب في الدين  
قبل الطعام وبعد وسمع لك بالشد يد والسرية عند الشدة وعند الضرورة  
وان يسع على كل لون بافراده ولو قال بسبب الله على قلبه واخر اجزاءه ويستحب  
الاكل باليمين مع الاختيار وان يبدأ صاحب الطعام وان يكون آخر من يتبع وان يبدأ  
في غسل اليدين بمن على عينه ثم يدور عليهم الى الاخير بان يجمع غسالة الايدي في  
اناء واحد وان يستلقى الاكل بعد الاكل ويجعل رجلا اليمنى على اليسرى ويكون الاكل **شكرا**  
والتمني من المأكول ويبدأ بالاناء الا اذا طهر ما لما يتبع من الاكل ويكون الاكل على الشئ  
والاكل باليسان الاكل على يادة يشرب عليها نهي من المكركلا والفقهاء **كأن الغضب**  
والنظرة السبب والحكم والواحد **لاؤك** فالغضب هو الاستقلال بانبات اليد على ما  
الغيرعد وانا ولا يكفي دفع يد المالك للملمس الغاصب بدع عليها فلم يمنع غيره من  
اساك الدابة المرسلة فتلف لم يضمن وكذا لو منع من الحق على باطله او منع  
عن بيع متاعه فقصت قيمة السوقية او تلفت عينه اما لو فقد على باطله او كركب  
دابة ضمن ويصير غضب العقار ويضمنه الغاصب ويتحقق غضبه بانبات اليد عليه

مستقلا

مستقلا من دون اذن المالك وكذا لو اسكن غيره فلو سكن الدار مع مالكها  
لم يضمن الاصل وقال الشيخ يضمن النصف وفيه تردد **دنيا** عدم الاستقلال  
من دون المالك عما يضمن وكذا لو لم يملك بمقدرة دابة فقاده ضمن ولا  
يضمن لو كان صاحبها ركبها وغضب الامة الحاصر غضب لو لها  
لثبوت بدع عليها وكذا يضمن حمل الامة المتباعدة بالبيع الفاسد ولو نقل  
اليدي الغاصبة الغضب يضمن المالك في الزمان اتم شأوا وان اتم الجميع  
بدلا واحدا والخمر لا يضمن بالغضب ولو كان صغيرا ولو اصابه حرق او  
عرق او موت في يد الغاصب من غير سببه لم يضمنه وقال الشيخ رحمه الله في كتاب  
الجراح يضمنه الغاصب اذا كان صغيرا وتلف بسبب كل في الحية والعقرب وفيه  
الفايط ولو استخدم الخنزير لاجرة ولو جسرهما فاعلم يضمن اجرة ما لم يتفقد  
به لان ساقعة في ذنبه ولو استاجر لعل فاعقله ولم يستعمل فيه فقد والكتب  
ان الاجرة لا تستقر لخطا ما قلناه ولا كذلك لو استاجر دابة فحبسها فميتت لا تسقط  
ولا يضمن الخمر اذا غضبت من سلم ولو غضبها الكافر يضمن اذا غضبت من  
ذمى مسترا ولو غضبها السلم وكذا الخنزير يضمن الخمر بالقيمة عند المستحق لا بال  
ولو كان المتلف ذميا على ذمى وفي هذا تردد وهذا اسباب تجزئ معها القاتل  
**الا** لم يباشره الا تلافى سواء كان المتلف عينا كقتل الحيوان للمالك وتخزين الثياب  
او منفعة كسكنى الدار وكوب الدابة وان لم يكن هناك غضب **الثاني** التضييق

ولو كان الساكن ضعيفا عن مقاومة  
المالك لم يضمن ولو كان المالك مع  
الغضب

الساكن لا يضمن الا اذا كان مع  
المالك ولو كان المالك مع  
الساكن لا يضمن الا اذا كان مع  
المالك

الساكن لا يضمن الا اذا كان مع  
المالك ولو كان المالك مع  
الساكن لا يضمن الا اذا كان مع  
المالك

الساكن لا يضمن الا اذا كان مع  
المالك ولو كان المالك مع  
الساكن لا يضمن الا اذا كان مع  
المالك



كل فعل يحصل التلف بسببه كخسر البئر في غير الملك وكطرح المعاري في الممالك لكن  
 اذا اجتمع السبب والمباشر قدم المباشر **القانون الثاني** على ذي السببين خسر في ملك  
 ملك غيره عدوانا فدفع غيره فيها اذ انما قصدا ما يجنيه الدفع على النافع <sup>بضم</sup>  
 المكون للمالكين باثرا لا تلاف والقصمان على ان الكهنة لان المباشر ضعيف <sup>الملك</sup>  
 فكان ذو السببين اقوى ولوا سببا في ملكه ما فاعرق ما لا غيره اوضح نافية فاحرق  
 لم يضمن ما لم يجاز فخره حاجته اختيار مع علمه او غلبة ظنه ان ذلك موجب فيه  
 للتعدى الحاضر وينفع على السبب **القانون الثالث** لو القى جسيما في سبعة وجوه  
 يضعف عن الفرائض لو قتل السبع **القانون الرابع** لو غصب شاه قات ولها جرمها  
 ففي الضمان تردد وكذا لو جسد مالك الدابة عن حارسها فانفق تلفها وكذا لو  
 لو غصب دابة فباعها **القانون الخامس** لو فك القيد عن الدابة فتردت او عن  
 العبد المجنون فابق ضمن لانه فعل بقصد به الاتلاف وكذا لو فتح قفصا  
 طائر فطار مبادرا او بعد ملكه وكذا لو فتح بابا على الفسق او انزل القيد  
 عن عبد عاقل فابق لان التلف بالمباشر لا بالسبب وكذا لو ولد السارق والى  
 وكذا المظرف ضالا ما فيه ضمن اذا لم يكن بحسبه الا الوكا وكذا لو سلا منه ما كان  
 الارض محتلة فان دفع ما فيه ضمن لان فعله سبب مستقلا بالاتلاف اما لو فتح  
 راس المظرف فقليلة الرجز واذا ذاب بالشمس ففي الضمان تردد ولعل الاشبه <sup>بضم</sup>  
 لان الرجز والشمس كالمباشر فيظن حكم السبب من الاسباب الغيب بالعقل <sup>القانون</sup>

لو قتل سبع في سبعة وجوه يضعف عن الفرائض  
 لو فك القيد عن الدابة فتردت او عن العبد المجنون فابق ضمن  
 لو سلا منه ما كان الارض محتلة فان دفع ما فيه ضمن

والقبض

والقبض بالسوم فان القابض يضمن وكذا استيفاء المنفعة بالاجارة الفاسدة  
 سبب لغمان اجرة المتل **القانون الثاني** في الحكم يجب رد الغصوب مادام باقيا ولو  
 فسر كالمحتبة شتد خل في البناء او الالح في السفينة ولا يلزم المالك اخلا الفينة  
 وكذا لو مزجه مزجا شق غير كمنج الخطئة بالشيء الدخن بالذهب فكلف تمينه  
 واعادته ولو خاطف به بخيوط مفصولة فان امكن نزاعها لزم ذلك ويضمن  
 ما يحدث من نقصي ويخفى تلفها بانتماعها لضعفها ضمن القيمة وكذا لو خاطف  
 بها جرح الحيوان له حرمة لم يمتنع الا مع الأمن عليه بحسبه تلفا او شقا ضمنها  
 ولو حدثت في الغصوب عيب مثل سواك القمار او تحريق الثوب لزم مع الكثرة <sup>القانون</sup>  
 ولو كان العيب غير سنقر كعفن الخطئة فالله الشئ يضمن قيمة الغصوب ولو لم يزل  
 رد العين مع ارض العيب الحاصل ثم كمل ان زاد دفع الزيادة كان حسنا ولو كان  
 مجالا له رده ولا يضمن تفاوت القيمة السوقية فان تلف الغصوب ضمنه الغاصب  
 مثله ان كان متليا وهو باقيا ويضمن قيمة اجزا له فان تعدد المتل ضمن قيمته  
 يوم الاجباض لا يوم الاغصاب ولو اوعى من حكم الحاكم بالقيمة فزادت او نقصت  
 ما لم يلزم ما حكم به الحاكم وحكم بالقيمة وقت تسليمها لان الثابت في الذمة ليس الا  
 المتل وان لم يكن متليا ضمن قيمته يوم قبضه وهو اختيار اكثر <sup>القانون</sup>  
 البسوط والخلاف يضمن اعلا القيم من حين الغصب الحرجي التلف وهو من  
 ولا عبرة بزيادة القيمة ولا بقصاها بعد ذلك على تردد في الذهب والفضة يضمنها

القانون الثاني

القانون الثاني  
 في الحكم يجب رد الغصوب مادام باقيا ولو فسر كالمحتبة شتد خل في البناء او الالح في السفينة ولا يلزم المالك اخلا الفينة وكذا لو مزجه مزجا شق غير كمنج الخطئة بالشيء الدخن بالذهب فكلف تمينه واعادته ولو خاطف به بخيوط مفصولة فان امكن نزاعها لزم ذلك ويضمن ما يحدث من نقصي ويخفى تلفها بانتماعها لضعفها ضمن القيمة وكذا لو خاطف بها جرح الحيوان له حرمة لم يمتنع الا مع الأمن عليه بحسبه تلفا او شقا ضمنها ولو حدثت في الغصوب عيب مثل سواك القمار او تحريق الثوب لزم مع الكثرة ولو كان العيب غير سنقر كعفن الخطئة فالله الشئ يضمن قيمة الغصوب ولو لم يزل رد العين مع ارض العيب الحاصل ثم كمل ان زاد دفع الزيادة كان حسنا ولو كان مجالا له رده ولا يضمن تفاوت القيمة السوقية فان تلف الغصوب ضمنه الغاصب مثله ان كان متليا وهو باقيا ويضمن قيمة اجزا له فان تعدد المتل ضمن قيمته يوم الاجباض لا يوم الاغصاب ولو اوعى من حكم الحاكم بالقيمة فزادت او نقصت ما لم يلزم ما حكم به الحاكم وحكم بالقيمة وقت تسليمها لان الثابت في الذمة ليس الا المتل وان لم يكن متليا ضمن قيمته يوم قبضه وهو اختيار اكثر البسوط والخلاف يضمن اعلا القيم من حين الغصب الحرجي التلف وهو من ولا عبرة بزيادة القيمة ولا بقصاها بعد ذلك على تردد في الذهب والفضة يضمنها



منها وقال الشيخ رحمه الله يقضيان بقدر البذل كما لو تلف ما مثله والموت  
 للمثل فان كان بقدر البذل لم ينفك المصنف في الجنس فتمنه بالنقد وان كان من  
 جنسه وانفق المصنف والنقد ونماحه وان كان احدهما اكثر فتم بغير جنسه  
 ليس من الربى ولا نظمت ان الربا يختص البيع بدهن ثابت في كل معاوضة على ان  
 متفق المصنف لو كان في المصنوع صنعة لها قيمة غالبا كان على الغاصب ثلث  
 الاصل بقيمة الصنعة وان زاد عن الاصل روبا كان او غير روبا لان للصنعة  
 قيمة تظهر لو ان بليت عد وانا ولو من غير غاصب ان كان الصنعة مبيعة لم يضمن  
 ولو كان المصنوع دابة فحق عليها الغاصب او عات من قبل الله سبحانه  
 بها مع ان النقصان في ثمنها ويقتضي قيمة القاصي وغيره في الارض ولا يقدح في  
 ان يضمن من اعضاء الدابة بل يرجع الى الارض السوق وروى عن ابن الدابة  
 نصف قيمتها في العينين كمال قيمتها وكذا كل ما كان في البعث منه اثنان في  
 الرجوع الى الارض السوق اشبه ولو عصب عبدا ان امه فقتله او قتلته فاعلم  
 قيمته ما لم يتجاوز دية الحر ولو تجاوزت لم يضمن الزيادة ولو قتل يضمن الزائد  
 بسبب الغصب كان جنسا ولا يضمن المقتل غير الغاصب سوى قيمته ما لم يتجاوز دية  
 الحر ولو تجاوزت دية الميت فانه لا يضمن عن الجنابة طلبة الغاصب لزيادة  
 دون الحاقه بالموثبات في بيع ضمن قيمته ولو تجاوزت دية الحر ولو لم يضمن

يدعها مع ان النقصان في ثمنها ويقتضي قيمة القاصي وغيره في الارض ولا يقدح في  
 ان يضمن من اعضاء الدابة بل يرجع الى الارض السوق وروى عن ابن الدابة  
 نصف قيمتها في العينين كمال قيمتها وكذا كل ما كان في البعث منه اثنان في  
 الرجوع الى الارض السوق اشبه ولو عصب عبدا ان امه فقتله او قتلته فاعلم

قوله لو عصب عبدا ان امه فقتله او قتلته فاعلم  
 قيمته ما لم يتجاوز دية الحر ولو تجاوزت لم يضمن الزيادة ولو قتل يضمن الزائد

عليه عائد

عليه بما دون النفس فان كان مثيلا قال الشيخ عتق وعليه قيمته وبقية ثمنه  
 من الاقتصار بالعتق في التمثيل على مباشرة المولى وكل جنابة ديتها مقدرة في  
 الحر فهي مقدرة في المملوك بحسب قيمته وما ليست مقدرة في الحر فهي الحكمة  
 ولو قيل يلزم الغاصب اكثر الامر من المقتدر والارث كان حسنا اما لو اشتق  
 قيمته قال الشيخ رحمه الله كان المالك مخيرا بين تسليمه او اخذ القيمة وبين امساكه  
 ولا يخفى له شوية بين الغاصب في الجنابة وغيره وفيه التردد ولو اؤدت قيمة  
 المملوك بالجنابة كالحصاة او قطع الاصبع الزائدة رده مع دية الجنابة لانها  
 مقدرة والبعث في المدين والمكاتب المشروط وام الولد كالبعث في الفق واذا  
 تعذر تسليم المصنوع دفع الغاصب البذل ويملكه المصنوع منه ولا يملك  
 الغاصب العين المصنوعة ولو عاد كان لكل واحد منهما الرجوع وعلى الغاصب  
 الاجرة ان كان عماله اجره في العادة من حين الغصب الى حين دفع البذل  
 الى حين اعادة المصنوع والا فلا شبهة ولو غصب ثوبين ينقص قيمة كل واحد  
 منها اذا انفرد عن صاحبه كالحفنين فتلف احدهما ضمن لثالث بقيمة منضم  
 ورد الباقي ما نقص من قيمته بالانفراد وكذا لو شق ثوبا بنصفين فنقصت  
 قيمة كل واحد منهما بالثمن ثم تلف احدهما اتا لخذ فردا من خفيين يابا  
 عشرة قلف في يد بقي الاخر في يد المالك ناقصا عن قيمته بسبب الانفرد  
 قيمة التالف لئلا لو كان منضم الى صاحبه في ضمان ما نقصت قيمة الاخر في

ما دون عوضه من العينين وبيع سكره في  
 والعرض لوجه غير سكره



ولا يملك العين الموصوبة بتفويضها واخراجها عن الاسم والمنفعة سواء كان ذلك بفعل الغاصب او بفعل غيره كالخطف والتطعن والكتايع والبيع ولو غصب ما كولا فاطعه المالك او شاة فاستدعاه الى ذبحها مع جهل المالك ضمن الغاصب فان اطعه غير المالك قبل يفرم ايها شاة لكن ان اعزم الغاصب لم يرجع على الاكل وان اعزم الاكل يرجع الاكل على الغاصب ولو فرم وقيل بل يضمن الغاصب من راس ولا ضمان على الاكل لان فعل المباشرة ضعيف عن التضمن لمضامة الغاصب فكان السبب قوي ولو غصب فخرا فاتراه على الاكل كان الولد لصاحب الفخا وان كانت للغاصب ولو نقص الفعل بالضراب ضمن الغاصب النقص وعليه اجرة الضراب وقا المشرح المبسوط لا يضمن الاجرة والا كاشبه لا يملك بحومة عندنا ولو غصب ماله اجرة وبقي في يده حتى نقص كالشرب بخلاف ذلك فغيره لمن له الاجرة والارض ولم يتدخل خلاسا كان النقصان بسبب الاستعمال لم يكن وان اكل من ثمره نقص ضمن النقصان ولو اكل على عصبه نقص وزنه فالشرح لا يلزم ضمان النقص لانها بقية الرطوبة لا قيمة لها بخلاف الاول والحق في رد **النظر الثاني** في الواحق وهي نوعان الاول في الواحق الاحكام وهي **الاولى** اذا زادت قيمة المعصوب بفعل الغاصب فان كانت انما كتعليم وخطا في الثوب وساجة الغرل وطحى الطوام رده ولا تملك له ولو نقصت فبشي من ذلك ضمن الارش وان كان عينا كان له اخذها واعادة المعصوب

او ارش له لو نقص ولو صنع الثوب كان له ازالة الصنع بشرط ضمان الارش وان نقص الثوب لصاحب الثوب ازالته ايضاً لانه في ملكه بغير حق ولو اراد احدها بالمصاحبة بقيمتها لم يجبا جابة احدها الاخر لو غصب احدها صاحبه لم يجب على الموهوب القبول ثم ينزكان فان لم تنقص قيمة مالها فالحاصل لها وان زاد فذلك وان زادت قيمة احدها كانت الزيادة لصاحبها وان نقصت قيمته بالصنع لزم الغاصب الارش ولا يلزم المالك ما نقص عن قيمة الصنع ولو بيع مصبوغا بنقصان من قيمة الصنع لم يمتحن الغاصب غلام الا بعد توفية المعصوب منه قيمة ثوبه على الكاكي ولو بيع مصبوغا بنقصان عن قيمة الثوب لزم الغاصب اتمام قيمة **الثالثة** اذا غصب دهناً كان زيت والسمن فخلطه عتله وهما شريكان وان خلطه باد وبنا او جرد قيل يضمن المثل لثمنه تسليم العين وقيل يكون شريكاً في فضل الجرد ويضمن المثل في فضل الرذاة الا ان يرضى المالك باخذ العين اموالاً فخلطه بغير جنسه فكان مستهلكاً ضمن **الثالثة** في النقصان مضمونة بالغصب وهي مملوكة للمعصوب منه وان تجددت في يد الغاصب كانت كاللبن والشعر والولد والثمر او منافع كسقي الدار وركوب الدابة وكذا منفعة كل ماله لجرة بالعادة ولو منعت الدابة في يد الغاصب او تعلم المملوك صنعة او علمت زادت قيمته ضمن الغاصب تلك الزيادة فلم يزلت او منعت الصنعة او ما علمه فنقصت قيمته كذلك ضمن الارش وان رد العين ولو تلفت ضمن <sup>العين المعصوبة</sup>

ان يضمن المالك على النقص ولو كان ملكه على النقص ولو كان ملكه على النقص ولو كان ملكه على النقص ولو كان ملكه على النقص



الصفة ثم عادة الصفة والقيمة لم يضمن قيمة الزيادة التالفة لأنها انجبرت

ما لم تزد به القيمة كالسمن المفطر اذا زال والقيمة على حالها او زائدة **الرابعة** على وقت الافراط

لا يملك المشتري ما يقبضه بالبيع الفاسد ويضمنه ما يتحدد من منافعه

حين قبضه الى حين تلفه ان لم يكن مثليا ولو استري من غاصب ضمن العين

والمنافع ولا يرجع على الغاصب ان كان عالما وللمالك الرجوع على اهل ائثاره

الغاصب لا يستقر التملك فيه وان كان المشتري جاهلا بالغصب رجح على  
 الغاصب

البائع بما دفع من الثمن و للمالك مطا لبته بالملك اذا منلا او قيمه ولا يرجع لمشتري

العاصب على المشتري و لو طالب المشتري لم يرجع على العاصب وما يقدره المشتري

مما يحصل له في مقابلته نعمه السعة والنعمة فله الرجوع به على لبايع فله

مطابق

يرجع على المشتري وفيه احوال آخر اما ما حصل للمشتري في مقابلته نفع كسكني

الدار وثمره الشجرة والصوف واللبن فقد قيل يضمن العاصب لا غير لانه سبب

اطعه المالك وقبض له الزام ايماننا اما الغاصب فلم يكن الجعولة واما المشتري فلما كان  
 حيا لم يكن يشتري العتاق على الغاصب

الاتلاف فان رجع على الغاصب رجع على المشتري لا يستقر الاتلاف في يده وان رجع

فان كانا جاهلين بالتحريم لزمه مهر مثلها للنهوض فلو عثر بفتحها ان كانت بكرا

نصف الغرض ان كانت نيتا وبما فصر بعض الاصحاب هذا الحكم على الوجه يعقد

الأمران وعليه أجره القتل من حين عصها الى حين عودها ولو قبلها

[illegible][illegible]

فمن الغاصب للمالك دية جنين أمه ولو كان الغاصب أو الأمه عاملاً من

المعاني لا تغني عن العلم وهو كونه العبدية



هذا الرجل ولا مهر وقيل يلزمه عوض المولى لانه المالك والا لا شبه الا ان تكون  
 بكن فيلزمه ان يشي البكارة ولو جلت لم يلحق به المولى فكان رعا المولاها وضمن  
 الغاصب ما يقص بالولاية ولو مات ولدها في يد الغاصب ضمنه ولو وضعت ميتا  
 قتلها وضمن لاننا لانعلم حاته قبل ذلك وفيه تردد ولو كان سقطه بجناية جاني القتل  
 دية جنتين الا انه على ما نذكره في النجائيات ولو كان الغاصب لما وهى جاهله لم يلحق  
 به المولى وجب الحد **المهر** ولو كان با لعل حتى به المولى سقط عنه الحد والمهر  
 عليها الحد **الباقية** لو غصب جنانا فله ان يرضه او يرضه فاستقره قبل الزرع والفرج  
 للغاصب وقيل للمغصوب منه وهو شبه ولو غصب صغيرا فصار خمرائمه صار خلا  
 كان المالك ولو نقص قيمة الخمر عن قيمة الصغير ضمن الا ان يشي **الباقية** اذا  
 غصب رضا فحقها او غيرها فالزرع وغناه للزرع وعليه اجرة الارض وان ذل  
 غرضه ونزعه وطعم الحفر ان يشي الارض ان نقصت ولو بئله صاحب الارض  
 قيمة الغرض لم يجب على الغاصب اجابته وكذا لو بئله الغاصب لم يجب على  
 صاحب الارض قبوله ولو هبته ولو حفر الغاصب في الارض بئرا كان عليه طمها  
 مع كراهة المالك **قيل** انهم غصبوا من ذلك التردى ولو بئله المالك منعه كان  
 حشاا العفان يسقط عنه برضا المالك باستقائها **الباقية** اذا جعل دابة  
 في دار لا يخرج الا بغيره فان كان حصصها بسبب من صاحب الدار ادم المهر من اولا  
 والاخراج ولا ضمان على صاحب الدابة وان كان من صاحب الدابة ضمن المهر  
 ضمان

وكذا

هذا الرجل ولا مهر وقيل يلزمه عوض المولى لانه المالك والا لا شبه الا ان تكون  
 بكن فيلزمه ان يشي البكارة ولو جلت لم يلحق به المولى فكان رعا المولاها وضمن  
 الغاصب ما يقص بالولاية ولو مات ولدها في يد الغاصب ضمنه ولو وضعت ميتا  
 قتلها وضمن لاننا لانعلم حاته قبل ذلك وفيه تردد ولو كان سقطه بجناية جاني القتل  
 دية جنتين الا انه على ما نذكره في النجائيات ولو كان الغاصب لما وهى جاهله لم يلحق  
 به المولى وجب الحد **المهر** ولو كان با لعل حتى به المولى سقط عنه الحد والمهر  
 عليها الحد **الباقية** لو غصب جنانا فله ان يرضه او يرضه فاستقره قبل الزرع والفرج  
 للغاصب وقيل للمغصوب منه وهو شبه ولو غصب صغيرا فصار خمرائمه صار خلا  
 كان المالك ولو نقص قيمة الخمر عن قيمة الصغير ضمن الا ان يشي **الباقية** اذا  
 غصب رضا فحقها او غيرها فالزرع وغناه للزرع وعليه اجرة الارض وان ذل  
 غرضه ونزعه وطعم الحفر ان يشي الارض ان نقصت ولو بئله صاحب الارض  
 قيمة الغرض لم يجب على الغاصب اجابته وكذا لو بئله الغاصب لم يجب على  
 صاحب الارض قبوله ولو هبته ولو حفر الغاصب في الارض بئرا كان عليه طمها  
 مع كراهة المالك **قيل** انهم غصبوا من ذلك التردى ولو بئله المالك منعه كان  
 حشاا العفان يسقط عنه برضا المالك باستقائها **الباقية** اذا جعل دابة  
 في دار لا يخرج الا بغيره فان كان حصصها بسبب من صاحب الدار ادم المهر من اولا  
 والاخراج ولا ضمان على صاحب الدابة وان كان من صاحب الدابة ضمن المهر  
 ضمان

وكذا ان لم يكن من احدها تقرض ضمن صاحب الدابة الهدم لانه لمصلحة  
 ولو ادخلت دابة راسها في قعره واقترع في اخراجها المكسر القدر فان كانت  
 يد المالك الدابة عليها او في حفظها ضمن وان لم يكن يد عليها او كان حشاا  
 القدر ومفرطاً مثل ان يجعل قعره في الطريق كسرت القدر عنها ولا ضمان في الكسر  
 وان لم يكن من احدها تقرض ولم يكن المالك معها او كانت القدر في ملك حشاا  
 كسرت وضمن صاحب الدابة لان ذلك لمصلحة **الباقية** قال الشيخ رحمه الله  
 في المبوط اذا اخني على جانيه جاز ان يسد جميع بغيره **المالك** الجاني عيا  
 للاجماع وفي دعوى الاجماع نظر **الباقية** اذا جنى العبد المغصوب عدا فقتل  
 ضمن المغاصب قيمته وان طلب الى الدم الدية المهر الغاصب اخل لا مري  
 من قيمته ودية النجاية وان اوجب قصاصا فمادون النفس فاقضى  
 منه ضمن الغاصب الا ان يشي وان عفى على ماله ضمن الغاصب اقل الامرين  
**الباقية عشر** اذا قتل المغصوب الى غير بلد الغصب لزمه اعادته واخطب  
 المالك الاجرة عن اعادته لم يلزم الغاصب ان يلقى بها لثقل ولو رضى المالك  
 به هناك لم يكن للغاصب قهره على اعادة **الباقية** في مسائل القنانع  
 وهي **الاولى** اذا تلف المغصوب واختلفا في القيمة فالقول قول المالك  
 مع عينة وهي قول الاكثر وقيل القول قول الغاصب وهو شبه اما لو ادعى  
 ما يعلم كذبه فيه مثل ان يقول غن الجارية حبة او درهم لم يقبل **الباقية**

هذا الرجل ولا مهر وقيل يلزمه عوض المولى لانه المالك والا لا شبه الا ان تكون  
 بكن فيلزمه ان يشي البكارة ولو جلت لم يلحق به المولى فكان رعا المولاها وضمن  
 الغاصب ما يقص بالولاية ولو مات ولدها في يد الغاصب ضمنه ولو وضعت ميتا  
 قتلها وضمن لاننا لانعلم حاته قبل ذلك وفيه تردد ولو كان سقطه بجناية جاني القتل  
 دية جنتين الا انه على ما نذكره في النجائيات ولو كان الغاصب لما وهى جاهله لم يلحق  
 به المولى وجب الحد **المهر** ولو كان با لعل حتى به المولى سقط عنه الحد والمهر  
 عليها الحد **الباقية** لو غصب جنانا فله ان يرضه او يرضه فاستقره قبل الزرع والفرج  
 للغاصب وقيل للمغصوب منه وهو شبه ولو غصب صغيرا فصار خمرائمه صار خلا  
 كان المالك ولو نقص قيمة الخمر عن قيمة الصغير ضمن الا ان يشي **الباقية** اذا  
 غصب رضا فحقها او غيرها فالزرع وغناه للزرع وعليه اجرة الارض وان ذل  
 غرضه ونزعه وطعم الحفر ان يشي الارض ان نقصت ولو بئله صاحب الارض  
 قيمة الغرض لم يجب على الغاصب اجابته وكذا لو بئله الغاصب لم يجب على  
 صاحب الارض قبوله ولو هبته ولو حفر الغاصب في الارض بئرا كان عليه طمها  
 مع كراهة المالك **قيل** انهم غصبوا من ذلك التردى ولو بئله المالك منعه كان  
 حشاا العفان يسقط عنه برضا المالك باستقائها **الباقية** اذا جعل دابة  
 في دار لا يخرج الا بغيره فان كان حصصها بسبب من صاحب الدار ادم المهر من اولا  
 والاخراج ولا ضمان على صاحب الدابة وان كان من صاحب الدابة ضمن المهر  
 ضمان



اذ تلف فادعى المالك صغيرين بها الثمن كعقر الصنفه فالقول قبل الغاصب مع  
 لان الاصل يشهد له اما اذا ادعى الخاص عينا كعقد وشبهه وانكر المالك فالقول قبله  
 مع يمينه لان الاصل الصحيح سى ان كان المعضوب من جوده او معدوما **الثالثة** اذا ادعى الغاصب  
 شيئا ثم استقل اليه بسبب صحيح فقال للمشتري بعثك ما لا املك واقام بينة هل سمع بینه  
 قبل لانه مكذب لها بما شتر البيع وقيل ان اقتصر على لفظ البيع ولم يضم اليه من الالفاظ  
 ما يقتضى ادعاء الملكية قبلت ولا ردت **الرابعة** اذا مات العبد فقال الغاصب ردته  
 قبل موته وقال المالك بعد موته فالقول قبل المالك مع يمينه وقاله الخلاف وان عدلنا في  
 هذه بالقرعة كان جائزا **الخامسة** اذا اختلفا في تلف المعضوب فالقول قبل الغاصب  
 مع يمينه فاذا حلف طالبه المالك بالقيمة لتعذر لعين **السادسة** اذا اختلفا فيما على العبد  
 من ثوب او خاتم فالقول قبل الغاصب مع يمينه لان يدعى على البيع **كتاب الشفعة**  
 وهي استحقات احد الشريكين حصته شرهه بسبب انتقالها بالبيع والنظر في ذلك بعد  
 حصة مقاصد **الاول** ما ثبت فيه الشفعة وثبت في الارضين كالمساكن والعياصم  
 المساكن اجاعا وهل ثبت فيما يتقل كالشباب والالات والسفن والحيوان قبل عدم  
 لكافة القصة واستنادا الى رواية يرفى عن بعض رجاله عن ابي عبدالله عليه السلام  
 وقيل لا يقتصر في التسلط على مال المسلم بموضع الاجزاء واستصحابا للرواية للشان  
 اليها وهما شبه اما الشجر والنخل والابنية فثبت فيه الشفعة تبعاً للارض ولو ادعى البيع  
 قبله على القولين ومن الاحكام من اوجب الشفعة في العبد ولو غير الحر

وقد ثبت في غير هذا الطريق ان المالك اذا ادعى الصغيرين بها الثمن كعقر الصنفه فالقول قبل الغاصب مع يمينه لان الاصل يشهد له اما اذا ادعى الخاص عينا كعقد وشبهه وانكر المالك فالقول قبله مع يمينه لان الاصل الصحيح سى ان كان المعضوب من جوده او معدوما

وقد ثبت في غير هذا الطريق

في غير هذا الطريق والعام وانصرف قضيته تردد ان يشبه انها لا تثبت وبغير  
 ما لا يشفع به بعد قضيته والمضطر لا يجبر على القيمة ولو كان الخادم او الطريق  
 او النهر ما لا يتطل منفعة بعد القيمة اجبر الممنوع وثبت الشفعة وكذا لو كان مع  
 البني يباين ارض بحيث لم يلزم لاحدها وفي ذلك الدلائل المتابع في الشفعة  
 اذا بيع مع الارض تردد اذ ليس من عادته ان يتقل ولا يدخل الجبال التي تركت عليها  
 الدلاء في الشفعة الاعلى القول بغير الشفعة في المبيعات ولا تثبت الشفعة في القرعة  
 وان بيعت الخلل النجس فثبت له الاصل والارض وثبت في الارض المقسومة بالاشترار  
 في الطريق او الشرب اذا بيع معا ولو اذنت الارض المقسومة بالبيع لم تثبت الشفعة في  
 الارض وثبت في الطريق او الشرب ان كانا واسعا يمكن فتمت ولو باع عرصة مقسومة  
 وشقها من اخرى صفقة فالشفعة في النقص خاصة بحصة من الثمن ولا ينظر انتقال الشفعة  
 بالبيع فلو جعله صداقا او صدقة او هبة او صلى اذ لا شفعة ولكانت الدار وقفا لبعضها  
 طلقا فبيع المطلق لم يكن للموقوف عليه شفعة ولو كان واحدا لانه ليس له للقرعة على  
 الخصوص وقال المرتضى رحمه الله ثبت الشفعة **الثاني** في النفع وهو كل شريك بحصة  
 مشاعه قادر على الثمن ويشترط فيه الاسلام اذا كان المشتري مسلما فلا تثبت الشفعة بال  
 ولا يباينهم ومما اجمع الشركاء في طريقة او نهر وثبت بين شريكين وهل ثبت لما  
 عن شفع واحد فيه افعال احدها نعم ثبت مطلقا على عدد الرخس والثاني ثبت في  
 مع الكثرة ولا تثبت في العبد الا لو احدى الثالث لا تثبت في ثمن مع الزيادة على الواحد وهو

في غير هذا الطريق والعام وانصرف قضيته تردد ان يشبه انها لا تثبت وبغير ما لا يشفع به بعد قضيته والمضطر لا يجبر على القيمة ولو كان الخادم او الطريق او النهر ما لا يتطل منفعة بعد القيمة اجبر الممنوع وثبت الشفعة وكذا لو كان مع البني يباين ارض بحيث لم يلزم لاحدها وفي ذلك الدلائل المتابع في الشفعة اذا بيع مع الارض تردد اذ ليس من عادته ان يتقل ولا يدخل الجبال التي تركت عليها الدلاء في الشفعة الاعلى القول بغير الشفعة في المبيعات ولا تثبت الشفعة في القرعة وان بيعت الخلل النجس فثبت له الاصل والارض وثبت في الارض المقسومة بالاشترار في الطريق او الشرب اذا بيع معا ولو اذنت الارض المقسومة بالبيع لم تثبت الشفعة في الارض وثبت في الطريق او الشرب ان كانا واسعا يمكن فتمت ولو باع عرصة مقسومة وشقها من اخرى صفقة فالشفعة في النقص خاصة بحصة من الثمن ولا ينظر انتقال الشفعة بالبيع فلو جعله صداقا او صدقة او هبة او صلى اذ لا شفعة ولكانت الدار وقفا لبعضها طلقا فبيع المطلق لم يكن للموقوف عليه شفعة ولو كان واحدا لانه ليس له للقرعة على الخصوص وقال المرتضى رحمه الله ثبت الشفعة الثاني في النفع وهو كل شريك بحصة مشاعه قادر على الثمن ويشترط فيه الاسلام اذا كان المشتري مسلما فلا تثبت الشفعة بال ولا يباينهم ومما اجمع الشركاء في طريقة او نهر وثبت بين شريكين وهل ثبت لما عن شفع واحد فيه افعال احدها نعم ثبت مطلقا على عدد الرخس والثاني ثبت في مع الكثرة ولا تثبت في العبد الا لو احدى الثالث لا تثبت في ثمن مع الزيادة على الواحد وهو

في غير هذا الطريق والعام وانصرف قضيته تردد ان يشبه انها لا تثبت وبغير ما لا يشفع به بعد قضيته والمضطر لا يجبر على القيمة ولو كان الخادم او الطريق او النهر ما لا يتطل منفعة بعد القيمة اجبر الممنوع وثبت الشفعة وكذا لو كان مع البني يباين ارض بحيث لم يلزم لاحدها وفي ذلك الدلائل المتابع في الشفعة اذا بيع مع الارض تردد اذ ليس من عادته ان يتقل ولا يدخل الجبال التي تركت عليها الدلاء في الشفعة الاعلى القول بغير الشفعة في المبيعات ولا تثبت الشفعة في القرعة وان بيعت الخلل النجس فثبت له الاصل والارض وثبت في الارض المقسومة بالاشترار في الطريق او الشرب اذا بيع معا ولو اذنت الارض المقسومة بالبيع لم تثبت الشفعة في الارض وثبت في الطريق او الشرب ان كانا واسعا يمكن فتمت ولو باع عرصة مقسومة وشقها من اخرى صفقة فالشفعة في النقص خاصة بحصة من الثمن ولا ينظر انتقال الشفعة بالبيع فلو جعله صداقا او صدقة او هبة او صلى اذ لا شفعة ولكانت الدار وقفا لبعضها طلقا فبيع المطلق لم يكن للموقوف عليه شفعة ولو كان واحدا لانه ليس له للقرعة على الخصوص وقال المرتضى رحمه الله ثبت الشفعة الثاني في النفع وهو كل شريك بحصة مشاعه قادر على الثمن ويشترط فيه الاسلام اذا كان المشتري مسلما فلا تثبت الشفعة بال ولا يباينهم ومما اجمع الشركاء في طريقة او نهر وثبت بين شريكين وهل ثبت لما عن شفع واحد فيه افعال احدها نعم ثبت مطلقا على عدد الرخس والثاني ثبت في مع الكثرة ولا تثبت في العبد الا لو احدى الثالث لا تثبت في ثمن مع الزيادة على الواحد وهو











ويكون الدرك مع ذلك على المشتري وليس للتفيع فيه البيع ولو بقي الفرض <sup>منه</sup> ولا يملك  
 من البائع لم يصح ولو اخذ المبيع او عاب فان كان بيعه على المشتري او ففعل <sup>منه</sup>  
 مطالبة التفيع فيه بالخيار بين الاخذ بكل الثمن او التمسك ولا نقاش للتفيع <sup>منه</sup>  
 كانت في المبيع او مقولة عنه لان لها نصيبا من الثمن وان كان العيب يفسد <sup>منه</sup>  
 بعد للطالبة ضمنها المشتري وقبل لا يضمنها لانه لا يملك بنفس المطالبة بل باخذ  
 والا لما شبه ولو غرر المشتري او بنى فطالب التفيع بحقه فان رضى المشتري بطل  
 غرضه لو بناه فله ذلك ولا يجزى لسلام الارض والتفيع ان ياخذ بكل الثمن او يبيع  
 فان امتنع المشتري من الاخذ كان التفيع محملا بين اذ لته ودفع الارض وبين  
 بن لقيته الغرض والبناء ويكون له مع رضى المشتري بين التمسك والتفيع <sup>منه</sup>  
 واذا زاد ما يدخل في الشفعة تبعا كالودي المتباع مع الارض قصر غرضه <sup>منه</sup>  
 من التفيع يعظم فالزيادة للتفيع اما الغناء المفصل كسكنى الدار وثمره الخواص  
 للمشتري ولو حل التحل بعد الاتباع فاخذ التفيع قبل التناهي فالاشترى <sup>منه</sup>  
 الطلع للتفيع لانه يحكم الشفعة والاشبه اختصاص هذا الحكم بالمبيع ولو باع  
 شقصين من دارين فان كان التفيع واحدا فاخذ منها او ترك جائز وكذا ان  
 اخذ من احدهما وعفى عن شفعته من الاخرى وليس كذلك لو عفى عن بعض شفعته  
 من الدار الواحدة ولو بان الثمن مستحقا فان كان الشراء بالعين فلا شفعة لتحقق  
 البطوان وان كان في الذمة ثبتت الشفعة لثبوت الاتباع ولو دفع التفيع الثمن

فان كان البيع على المشتري او ففعل  
 فان كان البيع على المشتري او ففعل  
 فان كان البيع على المشتري او ففعل

مستحقا

مستحقا لم يتطل شفعته على التقديرين ولو ظهر في المبيع عيب فاخذ المشتري <sup>منه</sup>  
 اخذ التفيع باعلا الارض فان امسكه المشتري معيبا ولم يطالب به لا رشاخذه  
 التفيع بالثمن وترك ما يثبت **الاول** لو قال اشترت النصف بمائة فترك  
 ثم بان انه اشترى الربع بخمسين لم يتطل الشفعة وكذا لو قال اشترت الربع بخمسين  
 فتركه ثم بان انه اشترى النصف بمائة لم يتطل شفعته لانه قد لا يكون معه الثمن  
 الذي يدفعه لا يرغب المبيع **الثانية** اذا بلغه البيع ففلا اخذت بالشفعة  
 فان كان عالما بالثمن مع وان كان جاهلا لم يصح ولو قال اخذت بالثمن العا  
 ما بلغ لم يصح مع الجهالة تقصيا من الغرر **الثالثة** يجب تسليم الثمن او لا فان  
 امتنع التفيع لم يجب على المشتري التسليم حتى يقبض **الرابعة** لو بلغ ان المشتري  
 اثنان فترك فبان واحدا او واحد فبان اثنين او بلغه انه اشترى لنصفه  
 فبان لغيره او بالعكس لم يتطل الشفعة لاختلاف العرض في ذلك **الخامسة**  
 اذا كانت الارض مشغولة بنوع يجب ببقية التفيع بالخيار بين الاخذ <sup>منه</sup>  
 في العاشرين الصبر حتى يحصل له في ذلك غرضا وهو الانتفاع بالمال  
 وتعد الانتفاع بالارضا المشغولة وفي جواز التأخير مع بقاء الشفعة زيدا  
**السادسة** اذا سأل البائع التفيع الا قاله فاقاله لم يصح لانها انما تصح بين المتك  
 المتعاقدين **المفصل الرابع** في لواحق الاخذ بالشفعة وفيه مسائل **الاول** اذا  
 اذا اشترى ثمن من رجل قال في المبسوط للتفيع اخذه بالثمن عاجلا وله التأخير

منه







الغالب فان صدق فلا بحث وان انكره فلفظ قوله مع عينة وينتزع النقص وله اجرة  
من حين قبضه الى حين رده وينجع الاجرة على البائع ان ثا لانه سبب التلافى وعلى  
الشفيع لانه المباشر للتلافى فان رجح على مدعى الوكالة لم يرجح الوكيل على الشفيع وان  
رجح على الشفيع رجح الشفيع على الوكيل لانه غره وفيه قول آخر هذا شبهة والمواشع  
شخصا بآلة ودفع اليه عوضا بآلة عشره لزم الشفيع تسليم ماله ان يدعى لانه ياخذ  
بما تضمنه العقد **وقد** الواجب البحث فيما يطالب به الشفعة بطل بترك المطالبة مع  
العلم وعدم العذر فيقال لا يطل الا ان يصرح بالاستقاط ولو بطلت الملية والاولى  
ولو لم يكن الشفعة قبل البيع لم يطل مع البيع لانه اسقاط ما لم يثبت وفيه تردد ولا يطل الا اذا  
لوثقه على البيع او بارك على المشتري او اذن المشتري في الاتباع فيد التردد  
لان ذلك ليس بالبلغ من الاسقاط قبل البيع ولو بلغه البيع بما يمكن اثباته به كالنكاح  
او بتهلة شاهدي عليه فلم يطالب وقال الم اصدق بطلت شفعته ولم يطل  
ولو اخرج صبي او فاسق لم يطل وصدق في كل واحد من ذلك بطلت شفعته **وقد**  
عنده لان الواحد ليس حجة ولو جهل قبل الثمن بطلت الشفعة لعدم تسليم الثمن  
ولو كان للبيع في بلان اواخر المطالبة توقعا للوصل بطلت الشفعة ولو بان الثمن  
مستحقا بطلت الشفعة لطلان العقد وكذا لو صادف الشفيع والمشتري على غصينة  
الثمن او اقر الشفيع بغصينة منع من المطالبة وكذا لو تلف الثمن المتعين قبل  
قبضه لم يحقق التطلان على تردد في هذا من حيل الاسقاط ان يبيع بزيادة على الثمن

ويبيع

ويدفع بالثمن عوضا قليلا فان اخذ الشفيع لزمه الثمن الذي تضمنه العقد وكذا لو ابيع  
بثمن زائد فقبض بعضا وبراءه من الباقي وكذا لو انعكس النقص بغير البيع لاجبة او  
الصحيح ولو ادعى عليه الابتاع فصدقه قال ان ثبت الثمن فالقول قوله مع عينة  
واذا حلفه بطلت الشفعة اما لو قال لم اعلم كمينه الثمن لم يكن جوابا صحيحا  
جوابا غيره وقال الشيخ يرد الباعين على الشفيع **للقصد الخامس** في الشافع وفيه  
مسائل **الاولى** اذا اختلفا في الثمن ولا عينة فالقول قوله المشتري مع عينة لانه  
الذي ينزع الثمن من يده وان اقام احدهما بينة فصوله ولا تقبل شهادة البائع  
لا حدها ولو اقام كل منهما بينة حكم بينة المشتري وفيه احتمالا للقضا بينة ه  
الشفيع لانه الخارج ولو كان الاختلاف بين المتبايعين ولا حدها بينة حكم  
بها ولو كان لكل منهما بينة فالما للشيخ الحكم فيها بالقرعة وفيه اشكالا لخصاص  
القرعة بموضع اشتباه الحكم ولا اشتباه مع الفتوى بان القول قوله البائع مع عينة  
مع بقا السلعة فتكون البينة بينة المشتري واذا قضى الثمن تخير الشفيع في الاخذ  
بذلك وفي الترتيب **الثانية** قال في الخلاف اذا ادعى انه باع نصيبه من اجنبي يكون لا الشفعة وان ترددت  
فانكر الاجنبي قضى بالشفعة للمشتري بظاهر الاقرار وفيه تردد من حيث وقف البعثة فان ترددت لم يمس  
الشفعة على ثبوت الاتباع ولعل الاولى شبهة **الثالثة** اذا ادعى ان شركه ابتاع  
بعده فانكره فالقول قوله للمكسر مع عينة فان حلف لا يتحقق عليه شفعة  
حان ولا كلف للمشتري انه لم يشتر بعده ولو قال كل منهما انا اسبق في الشفعة  
فانكره لم يمس



فكأنها مبيع ومع عدم البينة يحلف كل منهما لصاحبه وتثبت الدال بينهما ولو كان  
 لاحدهما بينة بالشر مطلقا لم يحكم بها اذ لا فائدة فيها ولما شهدنا لاحدهما بالانقضاء  
 على صاحبه قضى بها ولو كان لها بينتان بالاتباع مطلقا او في تاريخ واحد فلا  
 ترجيح ولم يثبت بينة كل واحد منهما بالتقدم قبل يستعمل القرعة وهذا سقطنا  
 وبقي الملك على الشراكة **الرابعة** اذا ادعى الاتباع ونزع الشريك انه وريث واقاما  
 البينة فالناشر يقرع بينهما لتحقيق الغرض ولو ادعى الشريك الاتباع قدمت بينة  
 النفع لان الاتباع لا يثبت الا بالبينة ولو شهدت بالاتباع مطلقا وشهدت  
 ان الموضع او دعه ما هو ملكه في تاريخ متأخر فالناشر قدمت بينة الاتباع  
 اقربت بالملك ويكتب الموضع فان صدق قضى بينة وسقطت الشفعة وان  
 شهدت بينة الاتباع مطلقا قضى بينة الشفعة ان البائع باع وهو ملكه و  
 شهدت بينة الاتباع مطلقا قضى بينة الشفعة ولم يرسل الموضع لانه لا ينفى  
 للمرسلة **الخامسة** اذا تصادف البائع والمشتري ان الثمن غصب اكر الشفعة  
 فالقول قوله ولا يمين عليه الا ان يدعى عليه العلم **كتاب احياء الموات**  
 والنظر في اربعة اركان **الاول** في الارضين وهي اما عامرة واما موات فالعاصم  
 ملك المالك لا يجوز النصف فيه الا بآذنه وكذا ما به صلاح العامر كالطريق  
 الشرب والقناه ويسمى في ذلك ما كان من بلاد الاسلام وما كان من بلاد  
 الشرك عيونا ما في بلاد الاسلام لا يفتن وما في بلاد الشرك بملك بالعبودية  
 فاما الموات

فكأنها مبيع ومع عدم البينة يحلف كل منهما لصاحبه وتثبت الدال بينهما ولو كان لاحدهما بينة بالشر مطلقا لم يحكم بها اذ لا فائدة فيها ولما شهدنا لاحدهما بالانقضاء على صاحبه قضى بها ولو كان لها بينتان بالاتباع مطلقا او في تاريخ واحد فلا ترجيح ولم يثبت بينة كل واحد منهما بالتقدم قبل يستعمل القرعة وهذا سقطنا وبقي الملك على الشراكة

فاما الموات

فاما الموات فهو المالك لا يتشفع به لعلته اما لا تقطاع الماء عنه ولا سبلا  
 الماء عليه ولا استيغامه وغير ذلك من منافع الانقضاء فهو للامام لا يملكه احد  
 وان احياه ما لم ياذن له الامام واذنه مشروط فحق اذن ملكه المحل اذ كان مسلما  
 ولا يملكه الكافر ولو قبل يملكه مع اذن الامام كان حسنا والارض **المشقة**  
 عنق للمسلمين قاطبة لا يملك احد رقبته ولا يصح بيعها ولا هبتها ولو كانت خارجة  
 احياءها لان المالك لها معروف وهو المسلمون قاطبة وما كان منها مواتا وقت الشرح  
 فهو للامام وكذا كل ارض لم يجر عليها ملك مسلم وكل ارض جري عليها ملك مسلم  
 فهي له ولو رثته بعدوان لم يكن لها مالك معروف فهي للامام ولا يجوز احياءها الا  
 باذنه ولو ادعى مبادر فاحياها من دون اذنه لم يملك وان كان الامام غائبا  
 كان المحمي الحق بها مادام قائما بعلمه فان لم يكن له فبأذن من اذن بها فاحياها غيره ملكها  
 ومعظم الامام يكون له رفع يد عنها وماه يقرب العاصم من الموات يصح احياءه  
 اذ لم يكن مرفقا للعاصم ولا حيا مشروط في القتل بالاحياء بشرط خمسة **الاول** ان يكون  
 على يد المسلم فان ذلك يمنع من مباشرة الاحياء لغیر المقتول **الثاني** ان لا يكون حرعا  
 كالطريق والشرب وحريم البين والعين والحابط وجد الطريق لمن اتيك ما يجتاج  
 اليه في الارض المباحة خمسة اذرع وقيل سبع اذرع والثاني يتبع هذا المقدار  
 وحريم الشرب بمقدار مطرح ترابيه والمجاز على حافته ولو كان النهر في ملك الغير  
 فادعى الحريم قضى له مع بينة لانه يدعى ما يشهد به الظاهر فيه تردد وحريم  
 فاما الموات

فكأنها مبيع ومع عدم البينة يحلف كل منهما لصاحبه وتثبت الدال بينهما ولو كان لاحدهما بينة بالشر مطلقا لم يحكم بها اذ لا فائدة فيها ولما شهدنا لاحدهما بالانقضاء على صاحبه قضى بها ولو كان لها بينتان بالاتباع مطلقا او في تاريخ واحد فلا ترجيح ولم يثبت بينة كل واحد منهما بالتقدم قبل يستعمل القرعة وهذا سقطنا وبقي الملك على الشراكة

فكأنها مبيع ومع عدم البينة يحلف كل منهما لصاحبه وتثبت الدال بينهما ولو كان لاحدهما بينة بالشر مطلقا لم يحكم بها اذ لا فائدة فيها ولما شهدنا لاحدهما بالانقضاء على صاحبه قضى بها ولو كان لها بينتان بالاتباع مطلقا او في تاريخ واحد فلا ترجيح ولم يثبت بينة كل واحد منهما بالتقدم قبل يستعمل القرعة وهذا سقطنا وبقي الملك على الشراكة

فكأنها مبيع ومع عدم البينة يحلف كل منهما لصاحبه وتثبت الدال بينهما ولو كان لاحدهما بينة بالشر مطلقا لم يحكم بها اذ لا فائدة فيها ولما شهدنا لاحدهما بالانقضاء على صاحبه قضى بها ولو كان لها بينتان بالاتباع مطلقا او في تاريخ واحد فلا ترجيح ولم يثبت بينة كل واحد منهما بالتقدم قبل يستعمل القرعة وهذا سقطنا وبقي الملك على الشراكة



بمن العطف او يعرف فاما من غير المشايخ شيوخ والذين الف ذراع في الارض الحق وفي  
الصليبة خصاله ذراع وقيل حد ذلك ان لا يضر الناس في باله ولا في الاكل والشرب وحريم القمار  
في المباح مقدار مطر <sup>قوله</sup> فانه نظر الى سائر الحاجات كواستلهم وقيل الدار مطر نزلها  
ومصب مياهها ومسلك الدخول والخروج وكل ذلك انما ثبت له حريم اذا اشرك في المباح  
اما ما يعلو في الاملاك المعروفة <sup>قوله</sup> فلا فروع لاجل ارضاء عرس في جانبها عرس بغير ارضاء  
الى المباح او شجره وقدر اليه لم يكن لغريم احياء ولو حاول احياء كان للغريم منه  
**الثاني** ان لا يسميه الشارع مشعرا لعبادة كعرفه ونحوه والمشرعان الشارع دل على  
موتها للعبادة فالنوع لعلها نفوت لذلك المتفعة اما لو عرفها ما لا يضر ولا يكره  
لضمها عا يحتاج اليه المتعبون كالسير لم يمنع منه <sup>قوله</sup> **الامام** ان لا يكون مما اقطع  
امام الاصل ولو كان من افعالها من تجوزها اقطع النبي <sup>قوله</sup> الذي يحصر موت في حصر  
قرب الزبير فانه يفيد اختصاصا ما نافع من المباحة فلا يصح رفع هذا الاختصاص  
بالاحياء <sup>قوله</sup> **الامام** ان لا يسبق اليه سابق بالتجديد فان التجديد اولوية لاملأ للرفقة في  
ان ملك به التصرف حتى لو تجدد عليه من يريه احياء كان له منعه ولو قاهر فاحيا  
لم يملك والتجديد هو ان ينصب عليها المروءة ويحيط بها عايط ولو اقتصر على التجديد  
واهل العادة اجبره الامام على حد الامرين اما احياء او التخليه بينها وبين غيره  
لو امتنع اخبرها السلطان من يده لئلا يعطها ولو ابدد اليها من احياء لم يصح ما  
السلطان يده ان ياذن في احياء والنبي <sup>قوله</sup> ان يجزئ نفسه ولغيره من المصلح كالشجر  
فوقه جميع الشجر والاهل م

الصدقة

الصدقة وكذا عند الامام الاصل وليس لغريمها من المسلمين ان يجزئوا احياء  
لم يملك ما دام الحي شجرًا وما حياه النبي <sup>قوله</sup> او الامام لمصلحة فزال جاز تقصير وقيل  
ما يجزئ النبي خاصة لا يجزئ تقصير لان حياه كالتص <sup>قوله</sup> **الطرف الثاني** في كيفية الاحياء و  
الرجوع فيه الى العرف لعدم التخصيص شرعا ولغة وقدر عرف الله اذا قصد سكنى الخ  
فاحاط ولو تجتنب او قصد سكف ما يمكن سكناه سمي حياه وكذا لو قصد الخطم  
فاقتصر على الخيط من دون السقف وليس يعلق الباب شرطا ولو قصد الزرع علفي  
في ثلثها التجزئ عرسا وسقف الماء اليها سابقا او ما شابهها ولا ينظر حيايتها  
زراعها لان ذلك انتفاع كالسكنى ولو عرس ارضان ثبت فيها العرس سابق الماء اليها  
تحقق احياء وكذا لو كانت سباحة فغرس شجرها واصطفاها وكذا لو قطع الماء والقار  
وهيها العارف فان العادة قاضية بتسمية ذلك كله احياء الا ان اخرجها بذلك الى الانتفاع  
الذي هو ضد الموات ومن فقهاءنا الآن من يسمي التجزئ احياء وهو بعيد <sup>قوله</sup> **الطرف الثالث** في  
المنافع المشتركة وهي الطرق والمساجد والوقوف المطلقة كالمدارس والمساكن اما التي  
تفادتها الاستطراف والناس فيها شرع فلا يجوز الانتفاع فيها بغير اذنها لا يقوت منفعة  
لاستطراف كالجلوس غير للشر بالمارة واذا قام بطل حقه ولو عاد بعد ان سبق الى  
لم يكن له النفع اما ان قام قبل استيفاء عرضه لم حاجة ينوي معها العود قيل كان احق  
بكانه ولو جلس للبيع او الشراء فالوجه المنع الا في الموضع المسعة كالرحاب نظر الى  
العادة ولو كان كذلك فقام ودخله بان فهو حاق به لئلا يتفرق معاملته فيفسد  
قوله فعدا لولا الموضع فاصح ان

قوله فعدا لولا الموضع فاصح ان



وقبل بطل حقه ذلك بسبب اختصاص وهو ان ليس السلطان ان يقطع ذلك كالا  
 احياء ولا ينجح واما الجبل فمن سبق الى مكان منه فهو حق به مادام جالساً فله حق  
 مغاير بطل حقه ولو عاد وان قام نوباً للعدو فان كان رحله باقياً فيه فهو حق به  
 والا كان مع غيره سواء وقيل ان كان قام بتحديد طابعه ان ائالة نجاسة ومانا بهيمة لم  
 ولو استبق اثنان فمناضيا فان امكن الاجتماع جاز وان تقاسرا اقرع بينهما والملك  
 والربط فمن سكن بيتاً ممن له سكنى فهو حق به وان نظا وقت المدة ما لم يشترط الوقت  
 ايلاً فله الحق في الخروج عند انقضائه ولو اشترط مع السكنى الفشاء على العلم فاحل النكاح  
 فان استمر على الشرط لم يجز ان عاجله وله ان يمنع من يسكنه مادام متصفا بما به يستحق  
 السكنى ولو فارق بعد ذلك لم يرد عليه العدة وفيه تردد ولعل الاقرب سقوط  
 الاصل لوليه **الطرف الرابع** في المعادن والمظاهر وهي التي لا ينفق الى اظهر كالمخ والنفط  
 والقبائل ملك بالاحياء ولا يختص بها المخرج في جواز قطع السلطان للمعادن والمياه  
 وكذلك اختصاص المقتطع بها ومن سبق اليها ملك اخذ حاجته ولو سابق اثنان فاما  
 فالسابق اولى ولو توافيا وامكن ان ياخذ كل منهما ما يغنيه فلا يجزى ولا اقرع بينهما  
 مع التعارض وقبل قسم ومن حق من سبقها يتا من يخص المعادن بالامام فهي منه ومن سواها  
 قوله شرط ان الامام وكل ذلك لم يثبت ولو كان الجانب المصلحة ارض موات لما  
 حفر فيها بئير وسبق الماء اليها صار ملكاً للجميع ملكها بالاحياء واختص بها المخرج  
 في حفرها بئير وسبق الماء اليها صار ملكاً للجميع ملكها بالاحياء واختص بها المخرج

ان كان رطوبته وان قوتها  
 حقه وان كان في رطوبته  
 وان كان في رطوبته  
 وان كان في رطوبته

اظهرها

اظهرها الامام مع المعادن الباطنة التي لا تظهر الا بالعمل كالمعادن الذهب والفضة  
 والنحاس فهي ملك بالاحياء وبموجب الامام اقطاعها قبل ان تملك حقيقة احياها  
 ان يبلغ نيلها ولو جرحها وهوان يعمل فيها عملاً لا يبلغ به نيلها كان الحق بها  
 ملكها ولو اهل الجبر على تمام العمل ورفع يد عنها ولو ذكر عندنا انظر السلطان  
 بقدر زواله ثم الزمة احداً من **فريق** لو احيا ارضا فظهر فيها معدن ملكه  
 بتعاليها لانه من اجزائها واما الماء فمن حفر بئراً في ملكه او مباح لملكها فحق  
 اختص بها كالجواز اذ بلغ الماء فقد ملك البئير والماء ولم يجز لغيره القطع اليه  
 ولو اخذ منه اعاده وبموجب بئره كيلاً وزناً ولا يضمن بئره اجمع لغيره بئره  
 لا تخلطه بما يتخلف ولو حفرها لا للملك بل للاستفاد فهو حق بمدة  
 مقامه عليها وقبل يجب عليه بذل الفاضل من ما فيها من حاجته وكذا قبل  
 في ماء العين والنهر ولو قبل لا يجب كان حسناً واذ اثار في من سبق اليها فهو  
 الحق بالاستفاد بها وامامها العين والبار والفيض فالناس فيها سواء ومن  
 منها شيئاً باناء او احازة في حوضه او مصنعه فملكه وهذا سائل **الا** ما يقضه  
 النهر المملوك من الماء المباح فالاشيخ لا يملكه الاخر كما اذا جرى السيل الى ارض  
 مملوكة بل الحافز فيه الى بما فيه من غيره لا يملكه عليه فاذا كان فيها جماعة فان  
 وسعهم ان تضامونه فلا بحث وان تعارضوا قسم بينهم على عدة الصياغ وقبل  
 قسم على قدر اصابهم من النهر كان حسناً **الثانية** اذا استجد جماعة نهر فبا الحفر بئراً  
 في حفرها بئير وسبق الماء اليها صار ملكاً للجميع ملكها بالاحياء واختص بها المخرج

مسألة  
 لو حفر بئراً في ملكه  
 ولو حفر بئراً في ملكه  
 ولو حفر بئراً في ملكه

لو حفر بئراً في ملكه  
 ولو حفر بئراً في ملكه  
 ولو حفر بئراً في ملكه



اوليه فاذا وصلوا من مخرج الماء ملكو وكان بينهم على قدر الحقيقة على عمل **الثالثة**  
 اذا لم يبق لهم المخرج او سيل الوادي يبقى ما عليه دفعة يدى بالاول وهوالذي  
 بلى فوته فاطلق كل من الى الشراك والمخرج الى القمم والمخيل الى الساق ثم يسل الى  
 من دونه ولا يجب ان ساه قبل ذلك ولو ادى الى تلف الاخيرة **الرابعة** لما جازا  
 ايضا مئة على سيل هذا الوادي لم يشارك السابقين وقسم له ما يفضل عن  
 كفايتهم وفيه تردد **كتاب القطة** الملقط اما انسانا واما حياوانا  
 او غيرها فالقسم الاول يسمى لقطا وملتقطا ومنه وذا ويخص المظفر فيه فيلته  
 مقاصد **الاول** في اللقط وهو كل صبي صباغ لا كاذله ولا يرث فيقول الحكم  
 بالقطا الطفل غير الممين وسقطه في طرف البالغ العاقل وفي الطفل  
 من ذؤ اشبهه جواز التقاطه لصغره وعجزه عن دفع ضرره ولو كان له مال  
 وجد اقام اجبر الموجد منهم على اخذه وكذا لو سبق اليه ملتقط ثم فاعه  
 آخرهم الا فاعه وكذا لو لقط مملوكا ذكرا او انثى لزمه حفاة وايضا الى  
 صاحبه ولو اذن منه اوضاع من غير تقييد لم يضمن ولو كان يتفرط ضمن ولو اخلقا  
 في التفرط ولا بدية فالقيل قبل الملقط مع عتله ولو اتفق عليه باعته في الحقيقة  
 اذا اعتد استيفاء **الثاني** في الملقط ويصح فيه البلوغ والعقل والحرية فلا حكم  
 لا لقاط الصبي ولا للمجنون ولا العبد لانه متغول استيلاء المولى على متاعه  
 ولو اذن له المولى صح كل ما اخذه المولى ودفعة الله وهو يبيع الاسلام قبل بطلانه

هذا هو المقصود من كتاب القطة  
 وهو كل صبي صباغ لا كاذله ولا يرث  
 فيقول الحكم بالقطا الطفل غير الممين  
 وسقطه في طرف البالغ العاقل  
 وفي الطفل من ذؤ اشبهه جواز  
 التقاطه لصغره وعجزه عن دفع  
 ضرره ولو كان له مال وجد اقام  
 اجبر الموجد منهم على اخذه  
 وكذا لو سبق اليه ملتقط ثم فاعه  
 آخرهم الا فاعه وكذا لو لقط  
 مملوكا ذكرا او انثى لزمه حفاة  
 وايضا الى صاحبه ولو اذن منه  
 اوضاع من غير تقييد لم يضمن  
 ولو كان يتفرط ضمن ولو اخلقا  
 في التفرط ولا بدية فالقيل قبل  
 الملقط مع عتله ولو اتفق عليه  
 باعته في الحقيقة اذا اعتد  
 استيفاء الثاني في الملقط  
 ويصح فيه البلوغ والعقل  
 والحرية فلا حكم لا لقاط  
 الصبي ولا للمجنون ولا العبد  
 لانه متغول استيلاء المولى  
 على متاعه ولو اذن له المولى  
 صح كل ما اخذه المولى ودفعة  
 الله وهو يبيع الاسلام قبل  
 بطلانه

لا سبيل للكار

لا سبيل للكار على الملقط المحكم باسلامه ظاهرا لانه لا يرضى عن ادعائه  
 عن الدين ولو كان الملقط فاسقا قيل شرعه الحاكم بينه ويدفعه الى عدل  
 لان حقناته استيمان ولا امانة للفاسق ولا شبه انه لا يرضى ولو الملقطة  
 بدوى لا استقرار له في موضع التقاطه او حضري يد السفيه فيلته من  
 يده لما لا يرضى ضياع شبهة فانه انما يطلب في موضع التقاطه والوجه الجواز ولا  
 ولا الملقط عليه بل هو باهية سوقي من شاء واذا وجد الملقط سلطا نابق  
 عليه استعان به والاستعان بالمسلمين وبذلك الحقيقة عليهم واجد على الكفاية  
 لانه دفع ضرره مع التمكن وفيه تردد فان تعذر الامان اتفق عليه الملقط  
 ورجع بما اتفق اذا ايسر اذ انى الرجوع ولو اتفق مع امكان الاستعانة بغيره  
 تباع لم يرجع **الثالث** في احكامه وهي سائر **الاول** قال الشيخ رحمه الله اخذ اللقط  
 واجب على الكفاية لانه تقاوى على اليد ولا نه دفع ضرره المفسر والوجه  
**الثاني** للقط يملك كالكبير بينه والى على الملك كيد البالغ لان له اهل التملك  
 فاذا وجد عليه ثوب قضى به له وكذا ما يجد تحته او فوقه وكذا ما يملك مستند  
 في ثيابه ولو كان على يابه او جمل او وجد في حية او خطاط قضى له بذلك وما  
 في الحية والخطاط وكذا لو وجد في داء الملك لها وفيها يوجد بين يديه الى  
 جانبيه تردد اشبهه انه لا يقضى له وكذا البحث لو كان على ذكته وعليها  
 وعدم القضاء هنا اوضح خصي اذا كان هناك يد منصرف **الثالثة** لا يجب ان يناد

هذا هو المقصود من كتاب القطة  
 وهو كل صبي صباغ لا كاذله ولا يرث  
 فيقول الحكم بالقطا الطفل غير الممين  
 وسقطه في طرف البالغ العاقل  
 وفي الطفل من ذؤ اشبهه جواز  
 التقاطه لصغره وعجزه عن دفع  
 ضرره ولو كان له مال وجد اقام  
 اجبر الموجد منهم على اخذه  
 وكذا لو سبق اليه ملتقط ثم فاعه  
 آخرهم الا فاعه وكذا لو لقط  
 مملوكا ذكرا او انثى لزمه حفاة  
 وايضا الى صاحبه ولو اذن منه  
 اوضاع من غير تقييد لم يضمن  
 ولو كان يتفرط ضمن ولو اخلقا  
 في التفرط ولا بدية فالقيل قبل  
 الملقط مع عتله ولو اتفق عليه  
 باعته في الحقيقة اذا اعتد  
 استيفاء الثاني في الملقط  
 ويصح فيه البلوغ والعقل  
 والحرية فلا حكم لا لقاط  
 الصبي ولا للمجنون ولا العبد  
 لانه متغول استيلاء المولى  
 على متاعه ولو اذن له المولى  
 صح كل ما اخذه المولى ودفعة  
 الله وهو يبيع الاسلام قبل  
 بطلانه



هذا هو المقطع  
الذي هو المقطع  
الذي هو المقطع

عند اخذ اللقيط لانه امانة فهو لا يستبدل **الرابعة** اذا كان المسلمون مالاً فقروا  
في الاتفاق عليه الخاذن الحاكم لانه لا ولاية له في ماله فان باء في نفق عليه من غير  
سواه يقرضه مالا غير لا يقرضه ولو منع الحاكم جاز لا اتفاق عليه فلا ضمان للمحقق  
الضريبة **الخامسة** للمحقق في الاسلام يحكم باسلامه ولو ملكها اهل الكفر اذا كان فيها  
سلم نظر الحاكم لان بعد تغليب الحكم الاسلام وان لم يكن فيها مسلم فهو لقا  
ان وجد في دار الشرك ولا مستوطن هناك من المسلمين **السادسة** عاقلة اللقيط  
الامام اذا لم يظهر له نسب ولم يتولى احد اسوا حتى عمدا اخطا مادام صغيرا اذا  
بلغ ففي حق القضا ص وفي خطائه الدية على الامام وفي غيره العمد وفي ماله ولو  
عليه وهو صغير فان كانت على النفس فالدية ان كانت خطأ والقضا صان كان  
عمدا وان كانت على الطرف فالدينج لا تقبل ولا تغا المية لانه لا يدعي ماله  
عند بلوغه ولو قبل بجهل استغفار الوفا المدية مع العينة ان كانت خطأ والقضا ص  
ان كانت عمدا كان حسنا اذ لا معنى للتأخير مع وجود السبب لا يتوقف ذلك للمحقق  
الولاية له في غير الحضانة **السابعة** اذا بلغ فقته قاذف وقايات بق فقال  
بلح للشيخ فقل ان احدهما لاحد لان الحكم بالحرية يتوقف بل على الظاهر وهو  
فيحقق الاشتباه الموجب لسقوط الحد الثاني عليه الحد تعويلا على الحكم بحرية الظاهر  
والامر الشرعية منوط بالظاهر فيثبت الحدكوت القضا ص والآخر شبه **الثامنة**  
يقول اقرار اللقيط على نفسه بالرق اذا كان بالغار شيدا ولم يعرف حريته ولا كان  
عقبا

هذا هو المقطع

لها **التاسعة** اذا ادعى احب بنوته قبل ان كان المدعى بان لم يقم بنية لانه محرم  
الشك ان حق به حر كان المدعى عبدا مسلما كان او كافرا وكذا لو كان اما ولو لم يكن  
شبه الامع التصديق كان حسنا ولا يحكم برقه ولا يكفر اذا وجد في دار الاسلام  
يحكم بكفره ان اقام الكافر بنية بنوته ولا يحكم باسلامه لمكان الدار وان لم يثبت  
والاقل والى **السادس** بذلك احكام التزيم ومسالمة **الاول** لو اختلف في الاتفاق فالتزم  
قبل للمقطع مع عينة في قلة التعريف فان ادعى زيادة فالقيل قبل للمقطع مع عينة  
في الزيادة ولو انكر اصل الاتفاق فالقيل قبل للمقطع ولو كان له مالا فلك اللقيط انفاقه  
عليه فالقيل قبل للمقطع مع عينة لانه امينة **الثانية** لو تباح ملقطان مع تساهل  
في الشريط اقرع بينهما اذا لا يتجان ودما افتح الاشتراك ولو ترك احدهما للاخر  
ولم يفتقر الترك الخاذن الحاكم لان ملك الحضانة لا يبعد **الثالثة** اذا القطعتان  
وكلا واحد منهما لم يفرق اقرع بينهما ولو تباخا فيه اقرع بينهما سواء كانا صريين او احدهما  
حاضرين او احدهما وكذا ان كان احدا للمقطعين كافرا اذا كان للمقطع كافرا ولو  
احدهما فيه علامة لم يحكم له **الرابعة** اذا ادعى بنوته اثنان فان كان لاحدهما بنية حكم بها  
وان اقام كل منهما بنية اقرع بينهما وكذا لو لم يكن لاحدهما بنية ولو كان للمقطع احدهما فلا  
ترجح باليد لا حكم له في القسب بخلاف الملالان للبدنية **الخامسة** اذا اختلفت كافرا  
او حر وعبد في دعوى بنوته فالأشهر يرجح المسلم على الكافر والمحر على العبد وفيه تردد  
**القسم الثاني** للمقطع من الحيوان والنظر في الماخوذ والاخذ والحكم ما لا يلحق

هذا هو المقطع  
الذي هو المقطع  
الذي هو المقطع



واحد

كل حيوان مملوك ضائع اخذ ولا يد عليه يسمى مائة في صورة الجواز مكره الاجتهاد  
 يتحقق التلقين فانه طلق ولا يشهد به من يدين من تجده على الملقط والمقتضى  
 فالبيع لا يرد اذا وجد في كلاء وما امكن ان كان صحيح القبله عليهم خفة جلاءه وكشفه  
 سواء فلا يحمي فلو اخذ ضمن ولا يبرأ الى ارساله ويبرأ الى سلمه الى صاحبه ولو فقد  
 سلمه الى الحاكم لانه منصوب للمصالح فان كان له حيا لم يسله فيه ولا باعه وحفظه  
 لصاحبه وكذا حكم الدابة وفي البقرة والحمار ترد اظهر المسألة لان ذلك فيهم من مخفي  
 المنع من اخذ البعير هو ان يترك البعير من جهله في غير كلاء وما اذا اخذ لانه كاتاف  
 في ملكه لا يرد ولا ضمان لانه كالمباح وكذا حكم الدابة والبقرة والحمار اذا ترك من جيبه  
 في غير كلاء وما اذا نشأ ان وجدت في القلابة اخذها الواجد لانها لا تمنع من صغير  
 السباع في مرفضة للشف والخذ بالخيار ان شاء ملكها ويضمن على ترد دون  
 احبها امانته في يده لصاحبها ولا ضمان وان شاء دفعها الى الحاكم ليحفظها او يبيعها  
 ويوصل عنها الى المالك وفي حكمها كل ما يمنع من صغير السباع كاطفال المالكين  
 البقر والخيل والحمار على ترد ولا يرد العزلان والبعائم اذا ملكا غمضلا القفا  
 الى عجمة ماله السلم ولا يمتنعان عن السباع بسرعة العدى ولو وجد الضوال  
 في العرائن لم يحمل اخذها ممنوعة كانت كالا ولا يمكن كالصغيرين الا بقر البقر  
 اخذها كان بالخيار بين اسائها لصاحبها امانته وعليه نفقتها من غير رجوع بها  
 وبين دفعها الى الحاكم ولو لم يجد حاكما اتفق وجع بالشفقة وان كانت شاة جسيما

والمالك اذا وجد في كلاءه من غير كلاءه  
 او وجد في كلاءه من غير كلاءه  
 او وجد في كلاءه من غير كلاءه

ثلاثة ايام

ثلاثة ايام فان لم يات صاحبها باعها الواحد ونصديق بينهما ويجوز التقاط  
 الصيد ويلزمه تعديبه سنة ثم يفتق به ان شاء ويضمن قيمته **الثاني** في الواجد  
 ويقتض اخذ الضالة لكل بالغ وعادل اما الصبي والمجنون فقطع النضر رحمه الله فيها الجواز  
 لا القساق ويتنوع ذلك العلى ويتولى التعريف عنها سنة فان لم يات مالكا فان  
 كان الغبطة في عليكه وقيمته اياها فلو والايقاها امانته وفي العبد ترد دانيه  
 الجواز لان له اهلية الحفظ وهي شرط الاسلام لا يشبهه ولا يولى منه بعدم اشتراط  
 العبدية **الثالث** في الاحكام وهي سائر **الاولى** اذا لم يجد الاخذ سلطانا يفتق على الضالة  
 من نفسه ورجوع به قبل لا يرجع لان عليه الحفظ وهو لا يتم الا بالاتفاق والرجوع  
 الرجوع دفعه لتوجه الضرب بالاتفاق **الثانية** اذا كان للملقط رفع كالمظفر الذين  
 والمخدمة فالذي النهاية كان ذلك بازا ما اتفق وقيل نظير الثقة وقيل لا  
 في نقصان وهو شبه **الثالثة** لا تضمن الضالة بعد الجواز اجمع قصد التملك ولو  
 حفظها لم يضمن لاعم القيرط او السعد ولو قصد التملك ثم نوى الاحتفاظ لم يملكها  
 ولو قصد الحفظ ثم نوى التملك لم يملكها **الرابعة** قال الشرح رحمه الله اذا وجد مملوكا  
 او مراهقا لم يرد وكان كالضالة المستعنة ولو كان صغيرا اخذته وهذا لان  
 على معروض الملك **الخامسة** من وجد عبدا في غير مصر فاحضر من شهد على غيبه بصفته  
 لم ينع اليه لاحتمال الشاري في الارصاف ويكلف احضار الشهود ليسهوا بالعين ولو  
 تقدم احضارهم لم يجز حمل العبد الى بلادهم ولا يبعه على من يحمل ولو اراد الحاكم ذلك صلا

والمالك اذا وجد في كلاءه من غير كلاءه  
 او وجد في كلاءه من غير كلاءه  
 او وجد في كلاءه من غير كلاءه

بمن يملك كذا كذا  
 بغير كذا كذا  
 بغير كذا كذا

بمن يملك كذا كذا  
 بغير كذا كذا  
 بغير كذا كذا







مؤلفه من غير ان يكون له في نفسه  
مقتضى ان يكون له في نفسه  
مقتضى ان يكون له في نفسه

والعقبات وكيفته ان يقر له ذهب او فضة او ثوب او ما شاكل ذلك  
من الالفاظ ولما دخل في الايام كان احوط كان يقر من ضاع له ما لا يقر  
فانه بعد ان يدخل عليه بالتحسين ونعائنا ايام المواسم والجمعات كالاعباد ولا  
يلج وموضعه موطن الاجتماع كالشاهد وبواب الساجد والجماع كالسوق  
ويكر داخل المساجد ويكر ان يعرف بنفسه ومن يستنبه او من يتاجر **الفائدة**  
اذا دفع اللقطة الى الحاكم فيها فان وجد مالها دفع الثمن اليه والا رده على

الملقط لان له ولاية الصدقة والتملك **الفائدة** فلا يجب التعريف الا بعد التملك  
ففيه اشكال ينشأ من خفاها عن المالك ولا يجوز تملكها الا بعد التعريف ولو لم يعرف  
بقيت في يد احدها وهي امانة في يد الملقط في دفعه الى الحاكم لا بالتعريف او

تلقفها من المالك ويادها له متصلة كانت الزيادة او منفصلة ويجوز تعريفه  
ان نرى التملك ولا ضمن ان نرى امانة ولو نرى التملك في المالك لم يكن له  
الاستماع ومطالبة بالتملك او القيمة ان لم يكن من قبله في الملقط العين جاز له

القضاء المنفصل ولو عابت بعد التملك فاساد ردها مع الارش جاز تعريفه اشكال لان الحق  
بغير العين فلم يملكه اخذها بعينه **الفائدة** اذا سقط العبد ولم يعلم المولى ففرضه  
ثم تلقفها فعلق الضمان برقبته يتبع بذلك اذا اعتق كالقرض الفاسد ولو علم المولى

قبل التعريف ولم يتقربها منه ضمن لتعريفه بالاهل الا اذا لم يكن امينا وفيه تردد ولو عرفها  
ولم يكن امينا ضمن العبد ملكها المولى انشاء وضمن ولو نزعها المولى لزمه التعريف وله التملك بعد الحول  
بالملك او بقرينة الاستماع

والصدقة

ان الصدقة مع الضمان اذ بقاها امانة **الفائدة** لا تدفع اللقطة الا بالينة و  
لا يكتفى بالعرف ولو وصفت صفات لا يطلع عليها الا المالك غالباً متللاً  
وكافاً او عفاصها او نفيها فقد هان فان تبرع الملقط بالتسليم لم يمنع في  
العرف خطره بغيره من الخطر واللعن من اللعن جازاً او عطفه فان كان  
اعتصم لم يجز **فان** لو ردها بالوصف ثم اقام اخرا بالينة بها انتزعتها فان كانت  
بالبينة كان له مطالبة الاخذ بالعرض لصاد القبض وله مطالبة الملقط لملكها

الحيلة لكن لو طالب الملقط رجع على الاخذ ما لم يكن اعترف له بالملك ولو  
الاخذ لم يرجع على الملقط **الفائدة** لو اقام واحد بينه وبينه فدفعت اليه ثم اقام آخر  
بينه بها ايضا فان لم يكن ترجيح افع بينهما فان خرجت للثاني انتزعت من

الاول وسلمت اليه ولو تلف لم يضمن الملقط ان كان دفعها بحكم الحاكم ولو كان  
دفعها باجتهاده ضمن اما لو قامت البينة بعد الحول وتلك الملقط ودفع العوض الى  
الاول ضمن الملقط للثاني على كل حال لان الحق ثابت في نفسه لم يتعين بالدفع الى

الاول ورجع الملقط على الاول بالتحقق بطلان الحكم **كتاب القرض والضمان**  
في القرضات والمقاصد والمواضع والمقدمات اربع **الفائدة** في موجب القرض  
وهي ما نسب او سبب لسبب ثلاث **الاول** الابواب والولدان وتزول **الفائدة**

الاخرة والادهم وان تناها والاحداد وان على **الفائدة** الاخرى والاعوام والسنين  
نوعية ولا والاولى تلك من سبب ولا العتق ثم لا تضمن الحق ثم ولا الامانة ولا  
الوارث فلهم من لا يثبت الا بالقرض وهم الامم من بين الاساب الا على الورث

فان كان له من سبب لا يثبت الا بالقرض وهم الامم من بين الاساب الا على الورث

المورد بالاجتهاد في السبب وقربها بالاجتهاد في السبب  
فان اختلف السببان في القرض والتملك الا بعد التعريف ولو لم يعرف  
والاولى السبب بالتملك والاولى السبب بالتملك

المورد بالاجتهاد في السبب وقربها بالاجتهاد في السبب  
فان اختلف السببان في القرض والتملك الا بعد التعريف ولو لم يعرف  
والاولى السبب بالتملك والاولى السبب بالتملك



والزوجة والزوج من بين الاماكن من بيت تارة بالفرج واخرى بالام  
والامام من بين الاماكن من بيت تارة بالفرج واخرى بالام  
والامام من بين الاماكن من بيت تارة بالفرج واخرى بالام  
والامام من بين الاماكن من بيت تارة بالفرج واخرى بالام

والزوج والزوج من بين الاماكن من بيت تارة بالفرج واخرى بالام  
والامام من بين الاماكن من بيت تارة بالفرج واخرى بالام  
والامام من بين الاماكن من بيت تارة بالفرج واخرى بالام  
والامام من بين الاماكن من بيت تارة بالفرج واخرى بالام

والزوج والزوج من بين الاماكن من بيت تارة بالفرج واخرى بالام  
والامام من بين الاماكن من بيت تارة بالفرج واخرى بالام  
والامام من بين الاماكن من بيت تارة بالفرج واخرى بالام  
والامام من بين الاماكن من بيت تارة بالفرج واخرى بالام

والزوج والزوج من بين الاماكن من بيت تارة بالفرج واخرى بالام  
والامام من بين الاماكن من بيت تارة بالفرج واخرى بالام  
والامام من بين الاماكن من بيت تارة بالفرج واخرى بالام  
والامام من بين الاماكن من بيت تارة بالفرج واخرى بالام

والزوج والزوج من بين الاماكن من بيت تارة بالفرج واخرى بالام  
والامام من بين الاماكن من بيت تارة بالفرج واخرى بالام  
والامام من بين الاماكن من بيت تارة بالفرج واخرى بالام  
والامام من بين الاماكن من بيت تارة بالفرج واخرى بالام

والزوج والزوج من بين الاماكن من بيت تارة بالفرج واخرى بالام  
والامام من بين الاماكن من بيت تارة بالفرج واخرى بالام  
والامام من بين الاماكن من بيت تارة بالفرج واخرى بالام  
والامام من بين الاماكن من بيت تارة بالفرج واخرى بالام

والقتل

والقتل والرق والكفر المانع هو ما يخرج به معتقده عن سمة الاسلام فلا يرث  
ذني لا يرث ولا مرتد مسلما ويرث المسلم الكافر مسلما او مرتدا ولهيات كافر وله  
ورثة كفار وراثت مسلم كالتبعية السلم ولو كان منقبة او ضامن جريحه ودية الكافر  
وان قريب ولو لم يخلط الكافر مسلما ورثة الكافر اذا كان احديا ولو كان للبيت مرتدا ورثة  
الامام مع عدم الوارث السلم وفي رواية يرثه الكافر حتى شاذة ولو كان المسلم ميراثا كفا  
لم يرثه ورثة الامام مع عدم الوارث السلم واذا السلم الكافر على ميراث قبل قيمته شاذ  
احدا لم يكن ساقيا في التذمة وانقر به ان كان اولي ولو سلم بعد التذمة او كان الميراث

واحدا لم يكن له نصيب اما لو لم يكن له وارث سوى الامام فاسلم الوارث فهو ولي من  
الامام لم يرثه ولو يبيع ويشتري كان قبل نقل التركة البيت ما لا امام يرثه وان كان بعد  
لم يرثه وقيل لا يرث لان الامام كالميراث الواحد ولو كان الوارث زوجا او زوجة  
آخر كافر فان اسلم اخذ ما فضل عن نصيب الزوجة وفيه اشكال يشاء من عدم المكان

ولو قبل يشاء مع الزوجة دون الزوج كان وجهان مع زوجة الزوجة يمكن القسمة مع  
والزوج يرثه عليه ما فضل فلا يقتل في زوجة قسمة يكون كسمة سلمة ولو كان كافر او اخت سلمة  
واخ كافر يساوي اربع الاول اذا كان احدا يرثه لطفه لمسلم احكم باسلامه وكذا لو سلم احد

وهو طفل ولو بلغ مانع عن الاسلام قهر عليه ولو اصر كان مرتدا **الثانية** لو خلف خفي  
اولاد اصغار وابناء وابنتين مسلمين كان لابن الابن ثلثا التركة ولابن الاخت الثلث  
ويشق الاثنان على الاقل بنسبة حقهما فان بلغ الاقل مسلمين فهم اثنان بالتركة على

والزوج والزوج من بين الاماكن من بيت تارة بالفرج واخرى بالام  
والامام من بين الاماكن من بيت تارة بالفرج واخرى بالام  
والامام من بين الاماكن من بيت تارة بالفرج واخرى بالام  
والامام من بين الاماكن من بيت تارة بالفرج واخرى بالام

والزوج والزوج من بين الاماكن من بيت تارة بالفرج واخرى بالام

والامام من بين الاماكن من بيت تارة بالفرج واخرى بالام

والامام من بين الاماكن من بيت تارة بالفرج واخرى بالام

والامام من بين الاماكن من بيت تارة بالفرج واخرى بالام







ممنوع ضامن

المراد بالسؤال المتكثرة في القرآن فانها مستحقة الى ان ينفصل  
فقرنا الشفاء ونصفه ونصف فقره والآخر ونصفه ونصف  
نصفه الى







هذا هو الوجه الثاني في بيان ما قلناه من ان الزوجين اذا تزوجا فلهما ولدان...

والابوين كل واحد الباقي للبنت ولو كانت زوجة اخذ كل ذي فرض فرضه والباقي  
يرد على البنت والا بوي دون الزوج وسع الاخوة الباقي على البنت والا باعا والباقي  
احد الابوين معها كان للمالبية ارباعا ولو دخل معها زوج او زوجة كان العاقل قد ادى  
البنت واحد الابوين دون الزوج او الزوجة ولو كان بنتان فصاعدا فلا بوي السدان  
واللبنين فصاعدا الثلثان بالسوية ولو كان معهم زوج او زوجة كان لكل واحد منها  
نصيبه الا وفي للا بوي السدان والباقي للبنين فصاعدا ولو كان احد الابوين  
له السدس للبنين فصاعدا الثلثان والباقي برء عليهم اخا سا ولو كان زوج كان  
النقص اخلا على البنين فصاعدا ولو كان زوجة كان لها نصيبها وهما الثلثان  
والباقي بين احد الابوين والبنت اخا سا ولو كان مع الابوين زوج فله النصفان  
لم يكن اخوة ولا لام ثلث الاصل ان لم يكن اخوة والباقي للاب وسع الاخوة لها السدس والباقي  
للاب ولو كان معها زوجة فلها الربع ولا لام ثلث الاصل ان لم يكن اخوة والباقي للاب  
وسع الاخوة لها السدس والباقي للاب سائر الا اذا كان الاولاد يقيمون مقام ابا  
في مقامه الابوين بشرط ان يبايعوه في تزويجهم عدم الابوين من الاخوة والا حكمهم  
فلا جنادا باهم ولا اعمام ولا اخوانا ويترتب من ذلك ان لا يزوجون الا بغير موافقة  
مع من هو اقرب منه الى الميت ويرث كل واحد منهم نصيب من يقرب به فيرث  
ولما لبنت نصيب امه ذكرنا ان اوائتي وهو النصفان ان انفرد او كان مع الابوين  
يرد عليه كما يرد على امه ههنا هو جوده ويرث ولدان نصيب ابيه ذكرنا ان

الواقف

في المأخوذ جميع المال ان انفرد وما فضل عن حصص الغرضين ان كان معه وارثه الابوين  
او احدهما والزوج او الزوجة ولو انفرد الابوين والا البنت كان لا ولد  
الابن والا البنت كان لا ولد الابن الثلثان والا ولد البنت الثلث على الاقل  
لو كان زوج او زوجة كان له نصيبه الا في والباقي بينهم لا ولد البنت الثلث  
ولا ولد الابن الثلث **الثانية** ولا البنت يقسمون نصيبهم للملكة مثل حظ  
كما يقسم اولاد الابوين قبل يقسمونه بالسوية وهو مذكور **الثالثة** يجرى الوالد  
الاكبر من تركه في ثياب بدنه وخاتمه وسيفه ومصحفه وعليه قضاء ما  
من صلوة او صيام ومن شرط اختصاصه ان يكون سفيها ولا فاسدا الراي

هذا هو الوجه الثالث في بيان ما قلناه من ان الزوجين اذا تزوجا فلهما ولدان...  
هذا هو الوجه الرابع في بيان ما قلناه من ان الزوجين اذا تزوجا فلهما ولدان...  
هذا هو الوجه الخامس في بيان ما قلناه من ان الزوجين اذا تزوجا فلهما ولدان...  
هذا هو الوجه السادس في بيان ما قلناه من ان الزوجين اذا تزوجا فلهما ولدان...  
هذا هو الوجه السابع في بيان ما قلناه من ان الزوجين اذا تزوجا فلهما ولدان...  
هذا هو الوجه الثامن في بيان ما قلناه من ان الزوجين اذا تزوجا فلهما ولدان...  
هذا هو الوجه التاسع في بيان ما قلناه من ان الزوجين اذا تزوجا فلهما ولدان...  
هذا هو الوجه العاشر في بيان ما قلناه من ان الزوجين اذا تزوجا فلهما ولدان...  
هذا هو الوجه الحادي عشر في بيان ما قلناه من ان الزوجين اذا تزوجا فلهما ولدان...  
هذا هو الوجه الثاني عشر في بيان ما قلناه من ان الزوجين اذا تزوجا فلهما ولدان...  
هذا هو الوجه الثالث عشر في بيان ما قلناه من ان الزوجين اذا تزوجا فلهما ولدان...  
هذا هو الوجه الرابع عشر في بيان ما قلناه من ان الزوجين اذا تزوجا فلهما ولدان...  
هذا هو الوجه الخامس عشر في بيان ما قلناه من ان الزوجين اذا تزوجا فلهما ولدان...  
هذا هو الوجه السادس عشر في بيان ما قلناه من ان الزوجين اذا تزوجا فلهما ولدان...  
هذا هو الوجه السابع عشر في بيان ما قلناه من ان الزوجين اذا تزوجا فلهما ولدان...  
هذا هو الوجه الثامن عشر في بيان ما قلناه من ان الزوجين اذا تزوجا فلهما ولدان...  
هذا هو الوجه التاسع عشر في بيان ما قلناه من ان الزوجين اذا تزوجا فلهما ولدان...  
هذا هو الوجه العشرون في بيان ما قلناه من ان الزوجين اذا تزوجا فلهما ولدان...







[illegible]

ولما يكون لها دلالة الاب خاصة وفي طرف الزيادة يحصل التردد وعلى  
 والواجب معهم لاجداد فانهم كما يقاسمهم الاخوة وقد يشاء **المرتبة الثالثة** كما  
 والاخوة للعلم يثبت المالا اذا انفرد وكذا العمان والاعام ويقسمون للمال بالسوية  
 وكذا العمة والعمتان والعمان وان اجتمعوا فللكر مثل حظ الانثيين ولو كان منقر  
 قلعة او العلم من الام والسنس والمأزاد على الواحد الثلث يستوي فيه الذكر والانثى والباقي  
 العلم او العين او الاعام من الاب والام بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ويسقط الاعام للاب  
 بالاعام للاب والام ويقومون مقامهم عندهم ولا يثبت ابن عم معهم ولا منقر  
 مع اقرب الآف مسئلة واحدة وهي ان عم لاب وام مع عم لاب فابن العلم وفي ما دامت  
 الصغرة بجالها فلا ينضم اليها ولو خال تغيرت الحال وسقط ابن العم ولو انفرد الحال كان  
 الماله وكذا الخالات والاخوات وكذا الخالة والخاتنة والخالات ولو اجتمعوا  
 فالذكر والانثى سواء ولو انفردوا كان لمن يتقرب بالام السدس ان كان واحدا والثلث  
 ان كان اكثر للذكر والانثى سواء وفيه والباقي للخالة من الاب والام بينهم للذكر مثل الانثى  
 ويسقط الخولة من الاب اجمع عدم الخولة من الاب والام ولو اجتمعوا الاخوة الاعام  
 كان للاخوة الثلث وكذا الوكان واحدا ذكر كان او انثى والاعام الثلثان وكذا الوكان  
 واحدا ذكر كان او انثى فان كان الاخوة مجتمعين فالمال بينهم للذكر مثل حظ الانثى وان كانوا  
 متفرقين فلن يتقرب بالام سدس الثلث ان كان واحدا ونشأن ان كان اكثر بينهم بالسوية والباقي  
 لمن يتقرب منهم بالاب والام ولا يقع ان كان من جهة واحدة فالما بينهم للذكر مثل حظ الانثى

ولله الحمد



وان كان مستقرين فلن تقرب منهم بالام السدان كان واحدا والثلاث كانا اكثر  
بينهم بالسوية والباقي للاعام من قبل الاب والام بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وسقط  
من تقرب الاب منفردا مع عدم من يقرب بالاب والام بالاولى ولما اجتمع عم الاب  
عنه وخاله وخالته وعم الاب وعمها وخاله وخالته فانها كانت لها ثلث من تقرب  
الثلاث بينهم بالسوية ومن يقرب بالاب الثلثان ثلثه لخال الاب وخالته بينهما بالسوية  
بين العم والعمه بينهما للذكر ضعف الانثى فيكون اصل الفريضة ثلاثة ثلثه على كل من  
فقطرب اربعة في تسعة نصيبه وثلثان في ثمانية نصيبا وثلثه في ثمانية نصيبا  
حسب **الاولى** عمومة الميت وعماته واولادهم وان نزلوا وخولته وخالاته واولادهم  
وان نزلوا احق بالميراث من عمومة الاب وعماته وخولته وخالاته واحق من عمومة  
الام وعماتها وخولتها وخالاتها لان عمومة الميت وخولته واولادهم يقومون مقام بالهم  
فاذا عدم عمومة الميت وعماته وخولته وخالاته واولادهم وان نزلوا قام مقامهم عمومة  
الاب وعماته وخولته وخالاته وعمومة الام وعماتها وخولتها وخالاتها واولادهم وان  
وهكذا كل يظن منهم وان نزلوا الى من البطن العليا **الثانية** اولاد العمومة المتقرنين ياخذون  
نصيب اباؤهم فبما العم الام لم السدان ولو كانا شيئين للام كان لهم الثلث والباقي لبني  
العم والعمه او لبني العمومة والعات للاب والام وكذا البنت في بني الخولة **الثالثة** اذا  
اجتمع للوارث سببان فان لم يمنع احدهما الآخر ورث بهما مثل ان عم لاب هو ابن خاله  
لام ومثل ان عم هو زوج او بنت عم هي زوجة ومثل ان عم لاب هو خاله لام وان منع احدهما

فانما تقرب بالام السدان كان واحدا والثلاث كانا اكثر  
بينهم بالسوية والباقي للاعام من قبل الاب والام بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وسقط  
من تقرب الاب منفردا مع عدم من يقرب بالاب والام بالاولى ولما اجتمع عم الاب  
عنه وخاله وخالته وعم الاب وعمها وخاله وخالته فانها كانت لها ثلث من تقرب  
الثلاث بينهم بالسوية ومن يقرب بالاب الثلثان ثلثه لخال الاب وخالته بينهما بالسوية  
بين العم والعمه بينهما للذكر ضعف الانثى فيكون اصل الفريضة ثلاثة ثلثه على كل من  
فقطرب اربعة في تسعة نصيبه وثلثان في ثمانية نصيبا وثلثه في ثمانية نصيبا  
حسب **الاولى** عمومة الميت وعماته واولادهم وان نزلوا وخولته وخالاته واولادهم  
وان نزلوا احق بالميراث من عمومة الاب وعماته وخولته وخالاته واحق من عمومة  
الام وعماتها وخولتها وخالاتها لان عمومة الميت وخولته واولادهم يقومون مقام بالهم  
فاذا عدم عمومة الميت وعماته وخولته وخالاته واولادهم وان نزلوا قام مقامهم عمومة  
الاب وعماته وخولته وخالاته وعمومة الام وعماتها وخولتها وخالاتها واولادهم وان  
وهكذا كل يظن منهم وان نزلوا الى من البطن العليا **الثانية** اولاد العمومة المتقرنين ياخذون  
نصيب اباؤهم فبما العم الام لم السدان ولو كانا شيئين للام كان لهم الثلث والباقي لبني  
العم والعمه او لبني العمومة والعات للاب والام وكذا البنت في بني الخولة **الثالثة** اذا  
اجتمع للوارث سببان فان لم يمنع احدهما الآخر ورث بهما مثل ان عم لاب هو ابن خاله  
لام ومثل ان عم هو زوج او بنت عم هي زوجة ومثل ان عم لاب هو خاله لام وان منع احدهما

الاخر ورث من جهة المانع مثل ان عم هو اخ فانه يرث بالاخوة خاصة **الرابعة** اذا دخل  
الزوج على الخالة والخالات والعمومة والعات كان للزوج والزوجة الصيب  
الاعلى وللمن تقرب بالام نصيبه الاصل من اصل الميراث وما يبقى فهو لثلاثة الاب  
والام فان لم يكنوا فلثلاثة الاب خاصة **الخامسة** حكم اولاد الخن لثة مع الزوج او  
الزوجة حكم الخولة فلما كان زوج او زوجة وبني الخواله وبني الاعام فللزوج او  
نصيبا ونصيبا وبني الخواله ثلثا لاصل والباقي لبني الاعام **القصة الثانية** في سائر  
من احكام الارواح **الاولى** الزوجة ترث ما دامت في حيا الزوج وان لم يدخل بها  
وكذا يرثها الزوج فلوطقت رجعية قارنا اذا مات احدهما في العدة لانها في حكم  
الزوجة ولا ترث البائن ولا ترث كالمطهرة ثلثا والى لم يدخل بها والى بالية في  
في منها من يخلف والمخلعة والمباركات والمعتدة عن وطى الشبه او الفسخ **الثانية**  
الزوجة مع عدم الولد الربع ولو كن اكثر من واحدة كن شريكا فيه بالسوية ولو كان  
له ولد كان لهن الثمن بالسوية وكذا لو كانت واحدة لا يرثن عليه شيئا **الثالثة** اذا  
طلق واحدة من اربع وتزوج اخرى ثم انشبهت المطلقة في الاولى كان للاخير ربع الثمن  
مع الولد والباقي من الثمن بين الاربع بالسوية **الرابعة** اذا زوج الصبية ابرها او جدها  
لا يجرها ورثها الزوج وورثته وكذا لو تزوج الصغيرين ابرها او جدها لا يجرها ورثها  
ولو زوجها غيره الاب والجدة كان العقد موقفا على رضاها عند البلوغ والورث  
ولو مات احد هما قبل ذلك بطل العقد ولا ميراث وكذا لو بلغ احدهما

فانما تقرب بالام السدان كان واحدا والثلاث كانا اكثر  
بينهم بالسوية والباقي للاعام من قبل الاب والام بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وسقط  
من تقرب الاب منفردا مع عدم من يقرب بالاب والام بالاولى ولما اجتمع عم الاب  
عنه وخاله وخالته وعم الاب وعمها وخاله وخالته فانها كانت لها ثلث من تقرب  
الثلاث بينهم بالسوية ومن يقرب بالاب الثلثان ثلثه لخال الاب وخالته بينهما بالسوية  
بين العم والعمه بينهما للذكر ضعف الانثى فيكون اصل الفريضة ثلاثة ثلثه على كل من  
فقطرب اربعة في تسعة نصيبه وثلثان في ثمانية نصيبا وثلثه في ثمانية نصيبا  
حسب **الاولى** عمومة الميت وعماته واولادهم وان نزلوا وخولته وخالاته واولادهم  
وان نزلوا احق بالميراث من عمومة الاب وعماته وخولته وخالاته واحق من عمومة  
الام وعماتها وخولتها وخالاتها لان عمومة الميت وخولته واولادهم يقومون مقام بالهم  
فاذا عدم عمومة الميت وعماته وخولته وخالاته واولادهم وان نزلوا قام مقامهم عمومة  
الاب وعماته وخولته وخالاته وعمومة الام وعماتها وخولتها وخالاتها واولادهم وان  
وهكذا كل يظن منهم وان نزلوا الى من البطن العليا **الثانية** اولاد العمومة المتقرنين ياخذون  
نصيب اباؤهم فبما العم الام لم السدان ولو كانا شيئين للام كان لهم الثلث والباقي لبني  
العم والعمه او لبني العمومة والعات للاب والام وكذا البنت في بني الخولة **الثالثة** اذا  
اجتمع للوارث سببان فان لم يمنع احدهما الآخر ورث بهما مثل ان عم لاب هو ابن خاله  
لام ومثل ان عم هو زوج او بنت عم هي زوجة ومثل ان عم لاب هو خاله لام وان منع احدهما



فرضي ثم مات الاخ <sup>الميت</sup> قبل البلوغ ولو مات الذي رضى عن المصيب لآخر من تركه  
وتريضي بالحق فان بلغ وانكر فقد بطل العقد ولا ميراث وان اجاز صح وحلف  
انه لم ينع الخ الرضى الرغبة في الميراث **الخامسة** اذا كان للزوج من الميت ولد  
ورثت من جميع ما ترك ولو لم يكن له ثمن من الارض شيئا واعطيت حصتها من  
الالات والابنية وقيل لا تمنع الامن الدود والمساكن وخرج المرتضى فلا تافا  
وهو تقويم الارض وتسليم حصتها من القيمة والقول لا ولا **الخامسة**  
تخرج المريض مشروط بالادخل فان مات في مرضه ولم يدخل بطل العقد ولا ميراث  
لها ولا ميراث وهي رواية نادرة عن احمد **المقصد الثالث** في الميراث بالولا  
وهو ثلاثة اقسام **الاول** ولا العتق انما يرث المنعم اذا كان متبرعا ولم يتبرأ  
من ضمان جريته ولم يكن للمعتق وارث مناسب فلو اعتق في واجبا للقاء  
والندم لم يثبت للمنع ميراث وكذا لو تبرع واشترط سقوط الضمان وهل  
يشترط في سقوطه الاشهاد بالبرائة الجحلا ولو تبرأ منه فاعتق كان سائبة ولو كان  
للمعتق وارث مناسب قريبا او بعيدا فافرض او غيره لم يرث المنعم اما لو كان  
زوج او زوجة كان سهم الزوجية لصاحبه والباقي للمنع او من يقيم مقامه  
عند عده واذا اجتمعت الشروط ورثة المنعم ان كان واحدا وان كان اكثر  
فهم شركاء بالولا بالخصص رجالا كان المعتقون او نساء او رجالا ونساء  
ولو عظم المنعم قال ابن بابويه يكون الولا للاولاد الذكور والاناث وهو جن

ومثله

ومثله الخلاف لو كان رجلا وقال المفيد رحمه الله الولا للمولود الذكور  
دون الاناث رجلا كان المنعم او امرأة وقال الشيخ رحمه الله في الشهادة  
يكون الولا للمولود الذكور دون الاناث ان كان المعتق رجلا ولو كان امرأة  
كان الولا لعصبتها وبقولهم رحمه الله تشهد له وايات ويرث الولا الابوين  
والاولاد ومع الافراد لا يشترط ان يكون من الاقارب ويقوم اولاد الاولاد مقام  
ابائهم عند عدمهم وباخذ كل منهم نصيب من يتقرب به كما لميراث في غير الولا  
ومع عدم الابوين والوالدين الاخوة وهل يرث الاخوات على تردد اظهر نعم  
الولا لجهة كلية النسب ويشترط الاخوة والاجداد والجدة ومع عدمهم الاحكام  
والعمات وبنوهم ويشترطون اقرب فالاقرب ولا يرث الولا من يتقرب اليهم  
من الاخوة والاخوات والاحوال والخالات والاجداد والجدة ومع عدمهم قرابة  
المنعم يرث مولى المولى فان عدم قرابة مولى المولى لانيه دون امه والمنعم لانيه  
المعتق ولو لم يخلف وارثا ويكون ماله للمام دون المخرى ولا يصح بيع الولا  
ولا هبته ولا اشتراطه في بيع **مسائل ثان** **الاول** ميراث ولد المعتقة لمن اعتقهم  
ولو اعتقوا خلاص امهم ولا يتنج ولا هم ولو حملت بهم بعد العتق كان لهم  
مولى امهم اذا كان ابوهم رفا ولو كان حرا في الاصل لم يكن لمولى امهم ولا  
ولو كان ابوهم معتقا فولاهم لمولى الاب وكذا لو اعتق ابوهم بعد ولا هم  
انتج ولا هم من مولى امهم الى مولى الاب **الثانية** لو تزوج مملوك بمعتقة ولدها



فولاد الولد لمولها فلو مات الاب واعقب الخد فالشيخ ينجي الولد الى معق  
 الحق لانه قائم مقام الاب وكذا لو كان الاب باقيا ولو اعقب الاب بعد ذلك  
 انجزل الولد من مولد الجد الى مولد الاب لانه اقرب **الثالثة** لو انكر المعق  
 ولد زوجته المعققة فلا عنته فان مات الولد ولا مناسب له كان ولادة  
 لمولى امه ولو اعترف به الاب بعد ذلك لم يرث الاب ولا المنعم على الاب  
 لان وان عاد فان الاب ينفق لامن يتقرب به **الرابعة** ينجي الولد من مولد  
 الام الى مولد الاب فان لم يكن فلعصبته للمولى فان لم يكن عصبته فللمولى عصبته  
 مولى الاب لا يرجع الى مولد الام فان فقد المولى وعصبتهم وكان هناك ضامن  
 كان له ولا كان الولد للام **الخامسة** امرأة اعقت مملوكا فاعقب المعق لغيره  
 مالا ولد ولا مناسبه فيرثه **السادس** لو مات الثاني ولا مناسب له فيرثه المعققة  
 فان لم يكن الا ولد ولا مناسب كان ولا الثاني مولود مولاه ولو انشئت اباهما فالتق  
 ثم اعقب ابوها آخر ومات ابوها ثم مات المعق ولا يرث له سولها كان ميراث  
 للمعق لها النصف بالتسمية والباقي بالرد لا بالنصيب فلنارث الولد والى المعق  
 وان كن اناثا ولا كان الميراث لها بالولاء **السابعة** لو اد العبد بتين من معققة  
 فانشرا اباهما الحق عليها لو مات الاب كان ميراثها بالتسمية والرد لا بالولاء لانه  
 لا يجمع الميراث بالولاء مع النسب لو ماتا او احدهما والاب موجود كان الميراث بينهما  
 ولو لم يكن موجودا كانت ميراث السابقة لاختيارها بالتسمية والرد ولا ميراث للولاء لو وجد

فان كان الميراث لهما بالولاء  
 فانه ينفق عليهما  
 ولو لم يكن موجودا كانت ميراث السابقة لاختيارها بالتسمية والرد ولا ميراث للولاء لو وجد

الثانية لو مات الاب والابن الاخرى ولا وارث لها هل يرثها مولى امها خيرة ولا مستقلة  
 هل انجزل الولد اليها يعق أم لا ولعل الاقرب انه لا ينجيها اذ لا يجمع استحقاق  
 الولد بالنسب والعق **الثانية** لو اشترى احد الولدين مع امه مملوكا فاعتقاه  
 فمات الاب ثم مات المعق كان لمن اشتراه مع امه ثلاثة ارباع من تركته ولا خيرة  
**الرابعة** اذا ولد العبد من معققة ابنا فمات الابن لمعق امه فلن ارثه الابن  
 عبدا فاعقده كان ولادة له فلن ارثه معققة ابا المنعم فاعقده انجزل الولد من مولد  
 الام الى مولد الاب وكان كل واحد منهما مولى الآخر فان مات الاب فيرثه  
 لانه فان مات الابن ولا مناسب له فولاد المعق امه فان مات المعق ولا  
 مناسبه فولاد الابن الذي باشر عتقه ولو ماتا لم يكن لها مناسب فالشيخ  
 يرجع الولد الى مولد الام وفيه تردد **الفصل الثاني** ولا تضمن الجيرة ومن تولى  
 الواحد يضمن حقه ويكفل ولا له صم ذلك ويثبت به الميراث لكن لا يتعدى  
 الضامن ولا يضمن الاسارية لا ولا عليه كالمعق في الكفارات والندم  
 لا وارث له اصلا ولا يرث هذا الامع فقد كل مناسب مع فقد المعق فهو كى  
 من الامام ويرث معه الزوج والزوجية نصيبها الاعلى فاذا اعدم الضامن كان  
 الامام وارثا من لا وارث له وهو القسم الثالث من الولاء فان كان موجودا اذ لم  
 له نصيب به مائتا وكان على علم يعطيه قفرا بلده وضعفا جيرانه بمرعوان  
 كان غايبا قسم في الفقراء والمساكين ولا يدفع الى غيره سلطان الحق الامع للفرق







في ذكره اذا كان على الكراهية فانه لا يجوز له ان يتركها ولو كان على الكراهية فانه لا يجوز له ان يتركها ولو كان على الكراهية فانه لا يجوز له ان يتركها

الرجل ونصف ميراث امرأة وعليه دلت رواية هشام بن سالم عن ابي عبد الله  
عليكم في نساء على عيسى وذا الميراث المرتضى ورحمها الله بعد صلابة فان كان  
جنباً وامراً وان اختلفا فهو ذكر وهي رواية شرح القاضي حكاية لفعل على  
واختار رحمها الله بالاجماع والرواية ضعيفة والاجماع لم يتحققه اذ لم يعرف ذلك  
فان انفرد اخذ المال وان كان اكثر فعلى القربة يقرب فان كان اذكر او  
اثنا فاما لساوا وان كان بعضهم انا فالتكليف كمثل حظ الاثنين وكذا يعرف  
لوقيل بعد الاصلاع وعلى اختيارها يكونان سواء في المال ولو كانا مائة لساواهم  
في الاستحقاق ولو اجتمع مع الحنفى ذكر يقين فيل يكون للذكر اربعة اسهم وللحنفى  
ثلاثة ولو كان معها انثى كان لها سهمان وقيل بل يقسم الفريضة مابين ويقرب  
في مرة ذكر واخرى انثى ويعطى نصف النصيبين وطريق ذلك ان ينظر في  
اقل عدد يمكن قسمه فريضة منه ونصف يخرج احداً الفريضة في الآخر مثلاً  
ذلك حنفى وذكر فريضة ذكرين فطلب مالا له نصف ونصف نصف وهو  
اربعة ثم فريضة ذكر وانثى فطلب مالا له ثلث وثلثه نصف وهو ستة  
وهما متفقان بالنصف فنقرب نصف احد الحنفين في الآخر فيكون انثى  
فحصل الحنفى ثارة النصف وهو ستة وثلاثة الثلث وهو اربعة فيكون  
عشرة ونصف خمسة وهو نصيب الحنفى ويبقى سبعة للذكر وكذا لو كان بل  
الذكر انثى فانها تقسم من اثني عشر ايضا فيكون للحنفى سبعة وللانثى خمسة ولو كان

في ذكره اذا كان على الكراهية فانه لا يجوز له ان يتركها ولو كان على الكراهية فانه لا يجوز له ان يتركها ولو كان على الكراهية فانه لا يجوز له ان يتركها

مع الحنفى

مع الحنفى ان بنت فاذا فرضت ذكرين وبنات كان المال خاساً واذا فرضت  
ذكرين وبنتين كان ارباعاً فنقرب اربعة خمسة يكون عشرين لكن لا يقسم  
الحنفى نصف صحيح فنقرب مخرج النصف وهو اثنان في عشرين فيكون اربعين

ونقص الفريضة من غير كسوف ان تقرب زوج او زوجة صحيح مسألة الحنفى ومثاله  
او لا دون الزوج او الزوجة ثم ضربت مخرج نصيب كل واحد في اربعة وجمعت مثلاً  
ان بنت وحنفى وزوج وقد عرفت ان سهام الحنفى ومشاركه او بعون فنقرب

مخرج سهم الزوج وهو اربعة في اربعين فيكون مائة وستين يعطى الزوج الربع اربعين  
وبقي مائة وعشرين فكل من حصل له اسهم ضربته في ثلثه فما اجتمع فهو نصيبه من مائة و

وان كان ابوان واحدهما مع حنفى فلا يوفى السدان تارة وهما الحنفان اخرى في  
اجتمع ابوان وحنفى فمخرج فريضة ذكر الاربعة مائة وستين للابوين ثمان وثلثان وثلثان وثلثان  
خمس في ستة فيكون للابوين اربعة عشر وللحنفى تسعة عشر ولو كان مع الابوين حنفى

فصاعداً كان للابوين السدان والباقي للحنفين لانه لا ردهما ولو كان احداً ابوين كان  
الرد عليهم الخاساً وانقرت الى عدد صحيح منه ذلك والعلم في سهم الحنفى من الاخر والابوين

كما ذكرناه في الاول اما الاخر من الام فلا حاجة في حسابهم الى هذه المكلف لان ذكرهم  
في اثناسهم سواء في الميراث وكذا الاخوال في كونهم الاباء والاجداد خاساً بعد لان الكراهة

تكتشف عن حال الحنفى الا ان يبنى على ما روى عن شرح في المرأة التي ولدت ولدت  
وقال الشيخ رحمه الله ان الحنفى نفعاً وان رجة كان له نصف ميراث الزوج ونصف

في ذكره اذا كان على الكراهية فانه لا يجوز له ان يتركها ولو كان على الكراهية فانه لا يجوز له ان يتركها ولو كان على الكراهية فانه لا يجوز له ان يتركها

في ذكره اذا كان على الكراهية فانه لا يجوز له ان يتركها ولو كان على الكراهية فانه لا يجوز له ان يتركها ولو كان على الكراهية فانه لا يجوز له ان يتركها



في قوله تعالى على آخرة الله ويخرج بعد الدعاء فخرج على عليه الصلاة  
 وآله وسلم على حق واحد يوطئ أحدها فان ابتها فها واحد وان ابتها أحدها  
 فها اثنان **الثالثة** للحل برت ان لا حيا وكذا لو سقط بجنابة أو غير جنابة فخرج الحركة  
 الا حيا ولو خرج نصفه حيا والباقي ميتا لم يرت وكذا لو تحرك حركة لا تملك على  
 استقرار الحيا فحركة المذبح وفي رواية ربيع عن ابي جعفر عليه السلام اذا تحرك تحركا  
 يقايرت ويرت وكذا في رواية ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام ولا يتحرك كونه حيا عند  
 موت المردوث حتى انه لو دلل لستة اشهر من موت الواطئ ويرت او لم يتحرك ولم يتحرك  
**الرابعة** اذا ترك البون او أحدها او زجا او زوجة وترك حلا اعطى في الفريضة نصيبهم  
 الا وفي واجب الباقي فان سقط ميتا اكل لكل منهم نصيبه **الخامسة** قال الشيخ رحمه الله لو كان  
 الميت ابن موجد وحمل اعطى الموجود الثلث وقفا للحل ثلثان لانه لا غلبة للذكر وما  
 زاد نادر ولو كان الموجود انثى اعطيت الحرة حتى يبين للحل وهو من **السادسة** في تبيين  
 يرتها ابواه ومن يملك بها جميعا او بالاب بالنسب والسب **السابعة** اذا انفارقا اثنان من  
 بعضهم من بعضهم ولا مكلفان البينة ولو كانا معروفيين بغير ذلك المسبب يقول  
 قائلها **الثامنة** المحققة بمرقس بماله وفي قوله تعالى فاقولوا لا يملأ من سنين وهو ثابت  
 عثمان بن عيسى عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام وفي رواية ضعف وقيل شاع داره  
 بعد عشرين سنة وهذا اختيار المفيد وهي رواية علي بن مهزيار عن ابي جعفر عليه السلام في بيع  
 قطع من داره والاستدلال بمثل هذه تعف وقال الشيخ رحمه الله ان دفع الى الخائنة

ان يكتول به جان وفي رواية اسحاق بن عمار عن ابي الحسن عليه السلام اذا كان الرجل مسلما فمات  
 فان جاء رده عليه وفي نسخة قوله في طريقها سهل بن زياد وهو ضعيف وقالا  
 في الخلاف لا يقتضي يمضي مدة لا يعيش مثله اليها يجري العادة وهذا **الثاني**  
 في برت الرقي والمهدوم عليهم وهما يرت بعضهم من بعض اذا كان لهم ان لا حيا  
 ماله وان كانا يتوارثون واشبهه بالخالف تقدم موت بعض على بعض فاعلم ان لم يكن  
 مالا لم يكن بينهم موارثة وان كان احدهما يرت دون صاحبه كما خوي لا حيا للميت  
 سقط هذا الحكم وكذا لو كان الموت لآخر سبيل علم قرآن من تها او تقدم احدهما على  
 الاخر في برت هذا الحكم بغير سبب الهدم والرقى مما يحصل منه الاشتباه تردد وكلام  
 الشيخ في النهاية يؤيد في بطلانه مع اسباب الاشتباه اذا ثبت هذا فحق حصول الشرايط  
 يرت بعضهم من بعض ولا يرت الثاني ما يرت منه وقال المفيد رحمه الله يرت  
 ما يرت منه والاول واضح لانه انما يرت ما يمكن والتوارث ما يرت يستدعي الحياء بعد  
 فرض الموت وهو غير ممكن عادة ولما روي انه لو كان لاحدهما مال صار للمال صار للميت  
 لمن لا مال له وفي وجوب تقديم الاضعف في الموت تردد وقال في الاجناد كجبي  
 وفي المبسوط لا يتغير به حكم غيرنا تنبع الان في ذلك وعلى ذلك المفيد رحمه الله يظهر  
 فائدة التقديم وما ذكره في الاجناد اشبه بالصواب ولو ثبت كان الوجوب تعديا  
 فلم يرت زوج وزوجة فرض موت الزوج او لا ويعطى الزوج ثم يفرض الزوجة  
 ويعطى الزوج نصيبه من تركتها الاصلية لا ما ورثته وكذا لو عرق اب وابن يورث

في قوله تعالى على آخرة الله ويخرج بعد الدعاء فخرج على عليه الصلاة  
 وآله وسلم على حق واحد يوطئ أحدها فان ابتها فها واحد وان ابتها أحدها  
 فها اثنان **الثالثة** للحل برت ان لا حيا وكذا لو سقط بجنابة أو غير جنابة فخرج الحركة  
 الا حيا ولو خرج نصفه حيا والباقي ميتا لم يرت وكذا لو تحرك حركة لا تملك على  
 استقرار الحيا فحركة المذبح وفي رواية ربيع عن ابي جعفر عليه السلام اذا تحرك تحركا  
 يقايرت ويرت وكذا في رواية ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام ولا يتحرك كونه حيا عند  
 موت المردوث حتى انه لو دلل لستة اشهر من موت الواطئ ويرت او لم يتحرك ولم يتحرك  
**الرابعة** اذا ترك البون او أحدها او زجا او زوجة وترك حلا اعطى في الفريضة نصيبهم  
 الا وفي واجب الباقي فان سقط ميتا اكل لكل منهم نصيبه **الخامسة** قال الشيخ رحمه الله لو كان  
 الميت ابن موجد وحمل اعطى الموجود الثلث وقفا للحل ثلثان لانه لا غلبة للذكر وما  
 زاد نادر ولو كان الموجود انثى اعطيت الحرة حتى يبين للحل وهو من **السادسة** في تبيين  
 يرتها ابواه ومن يملك بها جميعا او بالاب بالنسب والسب **السابعة** اذا انفارقا اثنان من  
 بعضهم من بعضهم ولا مكلفان البينة ولو كانا معروفيين بغير ذلك المسبب يقول  
 قائلها **الثامنة** المحققة بمرقس بماله وفي قوله تعالى فاقولوا لا يملأ من سنين وهو ثابت  
 عثمان بن عيسى عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام وفي رواية ضعف وقيل شاع داره  
 بعد عشرين سنة وهذا اختيار المفيد وهي رواية علي بن مهزيار عن ابي جعفر عليه السلام في بيع  
 قطع من داره والاستدلال بمثل هذه تعف وقال الشيخ رحمه الله ان دفع الى الخائنة

وكفل

في قوله تعالى على آخرة الله ويخرج بعد الدعاء فخرج على عليه الصلاة  
 وآله وسلم على حق واحد يوطئ أحدها فان ابتها فها واحد وان ابتها أحدها  
 فها اثنان **الثالثة** للحل برت ان لا حيا وكذا لو سقط بجنابة أو غير جنابة فخرج الحركة  
 الا حيا ولو خرج نصفه حيا والباقي ميتا لم يرت وكذا لو تحرك حركة لا تملك على  
 استقرار الحيا فحركة المذبح وفي رواية ربيع عن ابي جعفر عليه السلام اذا تحرك تحركا  
 يقايرت ويرت وكذا في رواية ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام ولا يتحرك كونه حيا عند  
 موت المردوث حتى انه لو دلل لستة اشهر من موت الواطئ ويرت او لم يتحرك ولم يتحرك  
**الرابعة** اذا ترك البون او أحدها او زجا او زوجة وترك حلا اعطى في الفريضة نصيبهم  
 الا وفي واجب الباقي فان سقط ميتا اكل لكل منهم نصيبه **الخامسة** قال الشيخ رحمه الله لو كان  
 الميت ابن موجد وحمل اعطى الموجود الثلث وقفا للحل ثلثان لانه لا غلبة للذكر وما  
 زاد نادر ولو كان الموجود انثى اعطيت الحرة حتى يبين للحل وهو من **السادسة** في تبيين  
 يرتها ابواه ومن يملك بها جميعا او بالاب بالنسب والسب **السابعة** اذا انفارقا اثنان من  
 بعضهم من بعضهم ولا مكلفان البينة ولو كانا معروفيين بغير ذلك المسبب يقول  
 قائلها **الثامنة** المحققة بمرقس بماله وفي قوله تعالى فاقولوا لا يملأ من سنين وهو ثابت  
 عثمان بن عيسى عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام وفي رواية ضعف وقيل شاع داره  
 بعد عشرين سنة وهذا اختيار المفيد وهي رواية علي بن مهزيار عن ابي جعفر عليه السلام في بيع  
 قطع من داره والاستدلال بمثل هذه تعف وقال الشيخ رحمه الله ان دفع الى الخائنة

ان يكتول به جان وفي رواية اسحاق بن عمار عن ابي الحسن عليه السلام اذا كان الرجل مسلما فمات  
 فان جاء رده عليه وفي نسخة قوله في طريقها سهل بن زياد وهو ضعيف وقالا  
 في الخلاف لا يقتضي يمضي مدة لا يعيش مثله اليها يجري العادة وهذا **الثاني**  
 في برت الرقي والمهدوم عليهم وهما يرت بعضهم من بعض اذا كان لهم ان لا حيا  
 ماله وان كانا يتوارثون واشبهه بالخالف تقدم موت بعض على بعض فاعلم ان لم يكن  
 مالا لم يكن بينهم موارثة وان كان احدهما يرت دون صاحبه كما خوي لا حيا للميت  
 سقط هذا الحكم وكذا لو كان الموت لآخر سبيل علم قرآن من تها او تقدم احدهما على  
 الاخر في برت هذا الحكم بغير سبب الهدم والرقى مما يحصل منه الاشتباه تردد وكلام  
 الشيخ في النهاية يؤيد في بطلانه مع اسباب الاشتباه اذا ثبت هذا فحق حصول الشرايط  
 يرت بعضهم من بعض ولا يرت الثاني ما يرت منه وقال المفيد رحمه الله يرت  
 ما يرت منه والاول واضح لانه انما يرت ما يمكن والتوارث ما يرت يستدعي الحياء بعد  
 فرض الموت وهو غير ممكن عادة ولما روي انه لو كان لاحدهما مال صار للمال صار للميت  
 لمن لا مال له وفي وجوب تقديم الاضعف في الموت تردد وقال في الاجناد كجبي  
 وفي المبسوط لا يتغير به حكم غيرنا تنبع الان في ذلك وعلى ذلك المفيد رحمه الله يظهر  
 فائدة التقديم وما ذكره في الاجناد اشبه بالصواب ولو ثبت كان الوجوب تعديا  
 فلم يرت زوج وزوجة فرض موت الزوج او لا ويعطى الزوج ثم يفرض الزوجة  
 ويعطى الزوج نصيبه من تركتها الاصلية لا ما ورثته وكذا لو عرق اب وابن يورث

في قوله تعالى على آخرة الله ويخرج بعد الدعاء فخرج على عليه الصلاة  
 وآله وسلم على حق واحد يوطئ أحدها فان ابتها فها واحد وان ابتها أحدها  
 فها اثنان **الثالثة** للحل برت ان لا حيا وكذا لو سقط بجنابة أو غير جنابة فخرج الحركة  
 الا حيا ولو خرج نصفه حيا والباقي ميتا لم يرت وكذا لو تحرك حركة لا تملك على  
 استقرار الحيا فحركة المذبح وفي رواية ربيع عن ابي جعفر عليه السلام اذا تحرك تحركا  
 يقايرت ويرت وكذا في رواية ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام ولا يتحرك كونه حيا عند  
 موت المردوث حتى انه لو دلل لستة اشهر من موت الواطئ ويرت او لم يتحرك ولم يتحرك  
**الرابعة** اذا ترك البون او أحدها او زجا او زوجة وترك حلا اعطى في الفريضة نصيبهم  
 الا وفي واجب الباقي فان سقط ميتا اكل لكل منهم نصيبه **الخامسة** قال الشيخ رحمه الله لو كان  
 الميت ابن موجد وحمل اعطى الموجود الثلث وقفا للحل ثلثان لانه لا غلبة للذكر وما  
 زاد نادر ولو كان الموجود انثى اعطيت الحرة حتى يبين للحل وهو من **السادسة** في تبيين  
 يرتها ابواه ومن يملك بها جميعا او بالاب بالنسب والسب **السابعة** اذا انفارقا اثنان من  
 بعضهم من بعضهم ولا مكلفان البينة ولو كانا معروفيين بغير ذلك المسبب يقول  
 قائلها **الثامنة** المحققة بمرقس بماله وفي قوله تعالى فاقولوا لا يملأ من سنين وهو ثابت  
 عثمان بن عيسى عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام وفي رواية ضعف وقيل شاع داره  
 بعد عشرين سنة وهذا اختيار المفيد وهي رواية علي بن مهزيار عن ابي جعفر عليه السلام في بيع  
 قطع من داره والاستدلال بمثل هذه تعف وقال الشيخ رحمه الله ان دفع الى الخائنة



الاب ثم يورث الابن ثم ان كان كل واحد منها اولى من بقية الموارث انتقل الماله  
 كل واحد منها الى الآخر ومنه الى ورثته كان له اخوة من ام واب له اخوة فالاولاد  
 يتقو الى الاولاد وكلنا ماله الاولاد الاصل يتقو الى الولد ثم يتقو ما صار الى كل واحد  
 الى اخيه وان كان لاحدهما اولاد واحد منهما شريك في الارث كان اب والابن  
 الاولاد غير من عرق والولد اولاد فان الاب يرث مع الاولاد السدس ثم يفرز من  
 الاب يرث الابن مع اخوته نصيبه ويتقو ما بقي من تركته مع هذا النصيب الى اولاده  
 ولو كان الوارثان يتساويان في الاستحقاق كاخوين لم يقدم احدهما على الآخر  
 كما تساوى في الاستحقاق ويتقو ماله كل واحد منها الى الآخر فان لم يكن لها وارث  
 فميراثها للامام عليهم وان كان لاحدهما وارث انتقل ما صار اليه الى ورثته واصلها  
 الى الآخر الى امام **الرابع** في ميراث المحبي المحبي قد يتكسب المحرمات بشبهة دينه  
 فيحصل له النسب الصحيح والفاقد والسبب الصحيح والفاقد ونفى الفاسد ما يذكر عن  
 نكاح محرم عندنا لا عندهم كما اذا تكلمت فاولادها ولها نسب الولد فاسد وسبب ربهما  
 فاسد فن لا يصح من لا يرثه ابا يصح من النسب والسبب هو المحلى عن ميراثه  
 عبد الرحمن ومتابعيه ومنهم من يولاهم بالنسب صحيحه وفاسده وبالسبب الصحيح الفاسد  
 وهو اختيارنا لفضلين شاذان من القديس ومن تابعه ومذهب شيخنا المفيد رحمه الله  
 وهو حسن والشئ ابو جعفر رحمه الله يرث بالامرني صحيحها وفاسدها وعلى هذا القول  
 لو اجمع الامران لواحد ورث بها مثلام هي زوجة لها نصيب الزوجية وهو الربع مع

العرف في ميراث المحبي يحصل بالتقدير اسلامه  
 واختاره جمهور في شرح الاسلام او على تقدير انفسهم اليه وان  
 كانا على المحبي سنة

الولد

الولد والثلث نصيب الامومة من الاصل فان لم يكن متا ذلك كالأب فالباقي يورثها  
 بالامومة وكذا بنتي وجناتها الثمن والصفى والباقي يورثها بالقرابة الى الام  
 ولو كان الولد كان لها السدس والثلث والصفى وما يفضل وعليها بالقرابة  
 على ابوين وكذا اختها زوجة لها الربع والصفى الباقي يورثها بالقرابة الى الام  
 مشارك ولو اجمع السبيان واحدهما يمنع الآخر ورث من جهة المانع مثل بنت  
 اخت من ام فها نصيب البنت دون الاخت لانه لا ميراث عند الاخت مع بنت وكذا  
 بنت هي بنت لها نصيب البنت دون بنت البنت وكذا امرأه هي بنت من  
 اب لها نصيب الاخت دون العمة وكذا عمة هي بنت عمة لها نصيب العمة  
**الاولى** المسلم لا يرث بالانجاس ولو تزوج محرمة لم يوارثا ناسا كان محمدا  
 عليه كادام من الرضا عة او مختلفا في حكم الذي بها او المتخلقة من ماء الزاني  
 وسواء كان الزوج معتقدا للحملي او لم يكن **الثانية** يرث بالنسب الصحيح والفاقد  
 النبهة لا لعقد الصحيح في النكاح **ثالثة** في حساب الغرائض وهي شتم على قفا  
**الاول** في غناج الفروض الستة وطريق الحساب ونفى المخرج اقل عدد يخرج منه ذلك

الجراحيها في اذخنة النصف من اثنين الربع من اربعة والثلث من ثمانية والثلث  
 والثلثان من ثلثة والسدس من ستة وكله نصيبه حصلها نصفان النصف والثلث  
 في من اثنين وان اشتملت على ربع ونصف او ربعين ما بقي في من اربعة وان اشتملت  
 على ثمن ونصف وثلث ما بقي في من ثمانية وان اشتملت على ثلث وثلثين او ثلثين  
 على ثمن ونصف وثلث ما بقي في من ثمانية وان اشتملت على ثلث وثلثين او ثلثين

كذا في ميراث الامومة من الاصل فان لم يكن متا ذلك كالأب فالباقي يورثها  
 بالامومة وكذا بنتي وجناتها الثمن والصفى والباقي يورثها بالقرابة الى الام  
 ولو كان الولد كان لها السدس والثلث والصفى وما يفضل وعليها بالقرابة  
 على ابوين وكذا اختها زوجة لها الربع والصفى الباقي يورثها بالقرابة الى الام  
 مشارك ولو اجمع السبيان واحدهما يمنع الآخر ورث من جهة المانع مثل بنت  
 اخت من ام فها نصيب البنت دون الاخت لانه لا ميراث عند الاخت مع بنت وكذا  
 بنت هي بنت لها نصيب البنت دون بنت البنت وكذا امرأه هي بنت من  
 اب لها نصيب الاخت دون العمة وكذا عمة هي بنت عمة لها نصيب العمة











في الصحيح

[illegible]

100





الظاهر انه لا يفتقد لا فتاة الى الذين بين الحسب وتعد ذلك مع التي فيها تفتقر  
 للفرقة قال في البسط نعم ولا قرب ان ليس شرطاً وحيثما حال **الاول** يشترط في ثبوت الولاية اذن  
 الامام ومن فرض الولاية الامام ولو استحق اهل البلد قاضيا لم يثبت ولا نعم له ولا حتى  
 بواجب من الرعية فتزاعا اليه حكمهم او لم يثبت ولا يشترط رضاها بعد الحكم ويشترط  
 ما يشترط في القاض من التصديق عن الامام وبعم الجواز كل الاحكام ومع عدم الامام بعد  
 قضاء الفقيه من قضا اهل البيت عليهم السلام للصفات المشترطة في الفقيه العرفي  
 عليهم السلام تاجوا قاضيا فاني قد جعلته قاضيا فيما كره اليه ولو عدل والمال هذه الولاية  
 الجوز كان محظرا **الثانية** ترى القضاء من حيث هو من نفسه باقام بشرط وجوب  
 وجوبه على الكفاية واذ علم الامام ان بلاد الخراسان قاض لزمه ان يعف له قاضيا  
 ويأتم اهل البلد بالاتفاق على سعة ويجوز ان يملك طلب الاجابة ولو وجد  
 بالشرائط فامتنع لم يجر مع وجوه مثله ولو الرعية الامام قال في الخلاف لا يمكن له ان يمتنع  
 لان ما يلزم به الامام واجب ونحن نمنع الامام ان الامام لا يلزم بالامر انما  
 لو لم يوجد غيره تعين هو الرعية لاجابة ولو لم يعلم به الامام وجب له بنفسه  
 لان القضاء من باب الامر بالمعروف وهو يجوز ان ينفذ ما لا يلي القضاء قبله  
 لانه كالرعية **الثالثة** اذا وجد اثنان متفان تاف في الفضل مع استكمال الشرائط  
 للعبارة فيها فان قلنا لا فضل جاز وهو يجوز العود الى المفضل فيه ترد  
 والوجه الجواز لان خلاه يجوز بغير نظر الامام **الرابعة** اذا اذن له في الاستخلاص جاز  
 غير مكر

ولو منع

والشيخ لم يخرج مع اطلاق التولية ان كان هناك امرأة قبله على الاذن مشروعة  
 الولاية التي لا يضيها اليد الواحدة جاز الاستنابة ولا فلا استناد الى ان القضاء في  
 على الاذن **الخامسة** اذا وفي من لا يتعين عليه القضاء فان كان له كفاية من ماله فلا  
 لا يطلب الرق من بيت المال ولو طلق لانه من المصالح وان تعين  
 للقضاء ولم يكن له كفاية تجاز له اخذ الرق وان كان له كفاية قبل لا يجوز اخذ الرق  
 لانه يؤدي فضا اما الرخذ الج من المتحاكم فيه خلاف الوجه القليل في عدم  
 التعيين وحصره الضرورة قبل يجوز ولا وفي المنع ولو اخذ حد الشرط لم يجر  
 واما الشاهد فلا يجوز له اخذ الاجرة للغير **قائمة** عليه مع **الفن** ويجوز له  
 والقاسم كاتب للقاضي والمتهم وصاحب الديوان والى بيت المال ان ياخذ  
 الرق من بيت المال لانه من المصالح وكذا من كل الناس ويرى ومن يعلم القرآن  
 والادب **السادسة** ثبتت ولاية القاضي بالاستفاضة وكذا ثبت بالاستفاضة  
 القسب والملك المطلق والموت والطلاق والعنف والعنف ولو لم يستف  
 بعد موقوف لانه عن موضع من القضاء له او لغيره من الاسباب اشهد  
 الامام او من نصبه الامام على الامام على ما شاهد من سنة ما عهد اليه  
 معه ليشهد له الولاية ولا يجوز له الولاية قبل دعواه مع عدم البيعة وان ثبت  
 له الامارات لم يحصل اليقين **السابعة** يجوز نصب القاضين في البلاد الواحدة  
 منها جهة على انفرادهم وهو يجوز التشارك بينهما في الولاية الواحدة قبل المنع  
 ان ينفذ

في قوله لا يضيها اليد الواحدة جاز الاستنابة ولا فلا استناد الى ان القضاء في  
 على الاذن الخامسة اذا وفي من لا يتعين عليه القضاء فان كان له كفاية من ماله فلا  
 لا يطلب الرق من بيت المال ولو طلق لانه من المصالح وان تعين للقضاء ولم يكن له كفاية  
 تجاز له اخذ الرق وان كان له كفاية قبل لا يجوز اخذ الرق لانه يؤدي فضا اما الرخذ الج من  
 المتحاكم فيه خلاف الوجه القليل في عدم التعيين وحصره الضرورة قبل يجوز ولا وفي المنع  
 ولو اخذ حد الشرط لم يجر واما الشاهد فلا يجوز له اخذ الاجرة للغير قائمة عليه مع الفن  
 ويجوز له والقاسم كاتب للقاضي والمتهم وصاحب الديوان والى بيت المال ان ياخذ الرق من بيت  
 المال لانه من المصالح وكذا من كل الناس ويرى ومن يعلم القرآن والادب السادسة ثبتت ولاية  
 القاضي بالاستفاضة وكذا ثبت بالاستفاضة القسب والملك المطلق والموت والطلاق والعنف والعنف  
 ولو لم يستف بعد موقوف لانه عن موضع من القضاء له او لغيره من الاسباب اشهد الامام او من  
 نصبه الامام على الامام على ما شاهد من سنة ما عهد اليه معه ليشهد له الولاية ولا يجوز له  
 الولاية قبل دعواه مع عدم البيعة وان ثبت له الامارات لم يحصل اليقين السابعة يجوز نصب  
 القاضين في البلاد الواحدة منها جهة على انفرادهم وهو يجوز التشارك بينهما في الولاية الواحدة  
 قبل المنع ان ينفذ



هذا هو الحق في كل وقت  
وكل حال في كل حال

المادة في اختلاف التعيين في الاختيار والوجه الجواز لان القضاء بنية تتبع اختيار القدر  
**القائمة** اذا حدث به ما يمنع الانعقاد انقضت وان لم يشهد الامام كالجنون والفسق  
 والكل لم ينفذ حكمه وهو يجوز ان يعزل افرأه الوجه لان ولايته استقرت شرعا ولا  
 ينقضها اما الرأى الامام او النائب عنه لوجه من وجوه المصالح او لوجه من هذه  
 ثم منه نظرا فانه جاز مراعاة الصلحة **السادسة** اذا مات الامام قال الشيخ رحمه الله  
 في الخلائق الذي يقتضيه منه انزال القضاء اجمع وقال في البسط لا ينعزلون  
 لان ولايتهم ثبتت شرعا فلا يزول بموته ولا بالاشبه ولو مات القاضي لا يصح له ان يعزل  
 النائب الا الاستأبنة مشروطة باذن الامام فالنائب عنه النائب عن الامام فلا ينعزل  
 الواسطة والقول بانزاله اشبه **العاشر** اذا اقتضت المصلحة تولية من لم يستكمل  
 الشرايط انعقدت ولايته مراعاة الصلحة في نظر الامام كما اتفق لبعض القضاة في زمان  
 علي عليه السلام وربما منع من ذلك فانه لم يكن يقضى الى من يستقصيه ولا يرتضيه بل  
 يشاركه فيما ينفذ فيكون حكم الحاكم في الواقعة لا المصوب **الحادية عشر** كل من لا  
 شهادته لا ينفذ حكمه كالولد على الوالد والعبد على مولاه والخم على خصمه ويجوز  
 حكم الاب على ولده والابن على اخيه وله كما يجوز شهادته **النظر الثانية** في الكفاية  
 وهي قسمان مسخية ومكرهية فالمسخية ان يطلب من اهل ولايته من بياله عاججا  
 اليه في امور بلاه وان يسكن عند وصوله في وسع البلد لئلا يتردد الخصوم عليه ويؤذي  
 متساويا وان ينادى بقدر ومكان كان البلد واسعا كيتشر خبر فيه الاباء والبناء والقبلى

يطلب ان يكون من اهل البلد  
وأن يكون له من المال ما يسكنه  
وأن يكون له من العلم ما يفي به

هذا هو الحق في كل وقت  
وكل حال في كل حال

للقضاء موضع بارز مثل رتبة اوقضا ليسهل الرضا اليه في بيانه بالحق  
 ينادى الحاكم للخصم من حج الناس وروايتهم لان نظرا لاوله سقط بولايته ولو حكم في  
 المسجد صلى عند دخوله تحية المسجد ثم جلس مستد بالقبلة ليكون وجه الخصوم اليه  
 وقيل يستقبل القبلة لقوله عليه السلام خير الجاهل استقبل الا ولا يظهر ثم ينادى عن  
 اهل الجحش ويثبت اسمهم وينادي في البلد بذلك ليحضر الخصوم ويجعل ذلك  
 وقتا فاذا اجتمعوا اخرج اسم واحد وبالله عن موجب حجة وعرض قوله على  
 فان ثبت لحجة موجب لعاده والا اشاع حاله بحيث ان لم يظهر له خصم اطلقه وكذا  
 لو احضر محسنا فقال لا خصم لي فانه ينادى في البلد فان لم يظهر له خصم اطلقه وقيل  
 بجلفه مع ذلك ثم ينادى عن الاوصياء على الايتام ويعتد معهم ما يجب من تعيين ان  
 انفاذا ولفظ ولايه اما المولى المبيع او المولى المبيوع او المولى المبيوع او المولى المبيوع  
 عجز عن نظره انما الحاكم الحائض لا يملك الايتام الذين عليهم الحكم ولا مولى المبيوع  
 ودعيته وما لم يجد عليه شهود الحائض وسعد المصطفى عتار ولاه او يستبدل  
 به بحسب ما يقتضيه رايه ثم يقر المصالح واللفظ يبيع ما يجتري لفسد وما يبيع  
 نفقته منه ويسلم ماعرفه الملقط حولا ان كان شئ من ذلك في بيانه سابقا  
 ويستبق عدا ذلك مثل الجاهل الا ان كان محظوظا على اربابها لم يرفع اليهم عند  
 الحضور على الوجه المحتجرا ولا يحضر من اهل العلم من يشهد حكمه فان اخطأ  
 لان التصيب عندنا واحد ويجوز ان يثبت من المالك النظر في دفع القضي  
 اما ان لم يظهر له خصم

اما ان لم يظهر له خصم  
فانه لا ينفذ حكمه















استيفاء على المطالبة ولو لم يسمع هو من الحاكم ما حلفه لم يعد ذلك اليمين  
 وواعدها الحاكم ان التمس المدعى ثم للكل ما ان يحلفا ويرد او يحلف فان حلف سقط  
 المدعى ولو نظر المدعى بعد ذلك بما لا الغريم لم يحلف مقاصته ولو عاهد المطالبة  
 اثم ولم يسمع دعواه ولم يقام بينة بما حلف عليه المنكلم تسمع وقيل يعمل بها ما لم يترك  
 المنكسر سقط الحق باليمين وقيل ان شئ بينة سمعت وان حلف والاول هو الذي  
 نكنا لو اقام بعد خلاف فبها وبينة معه اليمين وهذا اذا مالوا الكذب الحالف  
 نفسه جاز مطالبة وحل مقاصته ما يتجدد له مع امتناعه عن التسليم وان رد  
 اليمين على المدعى لزم الحلف ولو نكل سقطت دعواه وان نكل المنكسر عفا عنه  
 لم يحلف ولم يرد للمحاكم ان حلف ولا جعلت ناكلا ولا يكره ذلك لثلاثا استقام  
 لا وضها فان اصر قتل يقضي عليه بالنكول وقيل بل يرد اليمين على المدعى فان حلف  
 ثبت حقه وان امتنع سقط ولا يظهر وهو الذي ولو بئد المنكسر بينة بعد  
 النكول لم يلتفت اليه ولو كان للمدعى بينة لم يقل الحاكم لضها لان الحق لم يزل  
 يجوز وهو حسن ومع حصولها لا يياها الحاكم ما لم يلتزم المدعى ومع اقامه با  
 ويقول ان غدا يخرج فاقب الشهادة لا يحكم الا بمسئلة المدعى ومن بعد ان يعرف عدالة البينة حكم بعد الا  
 ثم وسئل الاطباء في اجابة سؤالا للمدعى ولا يستحلف المدعى مع البينة الا ان يكون الشهادة على ميت فيستحلف  
 ثلثا فان تعدد الجرح على بقا الحق في ذمته استقام ولو شهدت على صبي او مجنون او غائب ففي ضم  
 اليمين الى البينة وقد شبهه انه لا يمين ويدفع الحاكم من مال الغائب قبل الحق بعد

تكملة القاض

يتكلم القاض بالملا ولد كذا المدعى ان له بينة غايته خير الحاكم بين الصبر والجلد  
 الغريم وليعلم ملازمته ولا مطالبة بكفيل او ما السكوت فان اعتمد ان الم الحبيب  
 فان عاند جرح حتى يبين وقيل يخرج حتى يجيب قتل يقبل الحاكم له اما اجبت  
 واما جعلت ناكلا وردت اليمين على المدعى فان اصر يرد الحاكم اليمين على المدعى  
 والا ولم يرد ولا خيرا على عدم القضاء بالنكول ولو كان براءة من طرفي او  
 خرس قسما الى معرفة جوابه بالاشارة الشديدة لليقين ولو استغفلت اشارة  
 بحيث يحتاج الى الترجيم بكفا الواحد وتفقر في الشهادة بالاشارة الى جهة  
**سائل** تتعلق بالحكم على الغائب **الاول** يقضي على من غاب عن مجلس القضاء مطلقا  
 سافرا كان او حاضرا وقيل يعترف الحاضر بعد حضور مجلس الحكم **الثانية** يقضي على  
 الغائبة حقوق الناس كالديون والعقود ولا يقضي في حقوق الله تعالى كالزنا  
 والوطا لها مبنية على التخفيف ولو اشتمل الحكم على الحقين قضوا بما يخص الناس  
 كالسيرة يقضي بالغرم وفي القضاء بالقطع تردد **الثالثة** لو كان صاحب الحق غائبا  
 الوكيل فادعى الغريم التسليم الى الوكيل ولا بينة ففي الامام تردد بين الوقوف في الحكم  
 لاحتمال الاداء وبين الحكم والغاء دعواه لان التوقف يؤدى الى تفقد طلب الحق  
 بالوكلا ولا شبه **المقصد الرابع** في كيفية الاستحلاف والبحث في امور ثلاثة **الاول**  
 في اليمين ولا يستحلف احد الا بالله ولو كان كافرا وقيل لا يقتصر في الجحيم على لفظ  
 الجلالة لانه يسمى التوكلها بل يفهم الى هذه اللفظة الشريفة ما يزيل الاحتمال لا يجزئ

لو كان من حضره

كان من حضره



الامع العذر كالمريض المانع وشبهه في سبب الحكم من يخلصه من منزله وكذا  
المادة التي لا عادة لها بالبريد الى جميع الرجال والمنفعة باحد الا عذر **الدين**  
في بين المنكر والمدعي اليهين يتوجه على المنكر نفي بلا على الخبر على المدعي مع الرد  
ومع الشاهد الواحد وقد يتوجه مع اللين في دعوى الدم ولا يمين للمدعي فيه  
المدعي لا تنفاه القيمة عنها ومع فقد ها فالمنكر مستند الى البراءة الاصلية فيه  
اولى باليمين ومع توجهها يلزمه الحلف على القطع مطردا <sup>على نفي فعل الغير</sup> الا على نفي فعل الغير  
فانها لا تنفي العلم فلا مدعى عليه ابتداء او فرض او جناية فانكر حلف على الجرم و  
لوا دعى على سببه الميت لم يتوجه اليه يمين مالم يدع عليه العلم فيكفيه الحلف <sup>في كونه</sup> الا على  
لو قيل قبض وكيلك المدعي ولا شاهد له فلا يمين عليه الا مع الرد او مع التكرار  
قوله فان ردها المنكر توجهت فيحلف على الجرم ولو لم يملك سقطت دعواه اجزاء وفي  
رد المنكر اليهين ثم ينطق قبل الاحلاف قال الشيخ ليس له ذلك الا برضى المدعي وفيه  
تردد منتهاه ان ذلك تعريض لا اسقاط ويكفي مع **الدين** الحلف على نفي الاستحقاق  
لانه ياتي على المدعي فلا دعى عليه غصبا او اجارة مثلا فاجاب باني لم اعصيه لم  
استاجر قبل يلزم الحلف على وفق الجواب لانه لا يجب به الا وهو قادر على الحلف  
والوجه انه ان تطوع بذلك صح وان اقتص على نفي الاستحقاق كفي ولو ادعى المنكر لبرا  
او لا قباض فقد انقلب مدعيه والمنكر فيكفي المدعي اليهين على نفي الحلف والمخلف  
على نفي ذلك كان اكذ لكه غير انهم وكما يتوجه الجواب عن الدعوى فيه توجه

الامع

الامع العذر كالمريض المانع وشبهه في سبب الحكم من يخلصه من منزله وكذا  
المادة التي لا عادة لها بالبريد الى جميع الرجال والمنفعة باحد الا عذر **الدين**  
في بين المنكر والمدعي اليهين يتوجه على المنكر نفي بلا على الخبر على المدعي مع الرد  
ومع الشاهد الواحد وقد يتوجه مع اللين في دعوى الدم ولا يمين للمدعي فيه  
المدعي لا تنفاه القيمة عنها ومع فقد ها فالمنكر مستند الى البراءة الاصلية فيه  
اولى باليمين ومع توجهها يلزمه الحلف على القطع مطردا <sup>على نفي فعل الغير</sup> الا على نفي فعل الغير  
فانها لا تنفي العلم فلا مدعى عليه ابتداء او فرض او جناية فانكر حلف على الجرم و  
لوا دعى على سببه الميت لم يتوجه اليه يمين مالم يدع عليه العلم فيكفيه الحلف <sup>في كونه</sup> الا على  
لو قيل قبض وكيلك المدعي ولا شاهد له فلا يمين عليه الا مع الرد او مع التكرار  
قوله فان ردها المنكر توجهت فيحلف على الجرم ولو لم يملك سقطت دعواه اجزاء وفي  
رد المنكر اليهين ثم ينطق قبل الاحلاف قال الشيخ ليس له ذلك الا برضى المدعي وفيه  
تردد منتهاه ان ذلك تعريض لا اسقاط ويكفي مع **الدين** الحلف على نفي الاستحقاق  
لانه ياتي على المدعي فلا دعى عليه غصبا او اجارة مثلا فاجاب باني لم اعصيه لم  
استاجر قبل يلزم الحلف على وفق الجواب لانه لا يجب به الا وهو قادر على الحلف  
والوجه انه ان تطوع بذلك صح وان اقتص على نفي الاستحقاق كفي ولو ادعى المنكر لبرا  
او لا قباض فقد انقلب مدعيه والمنكر فيكفي المدعي اليهين على نفي الحلف والمخلف  
على نفي ذلك كان اكذ لكه غير انهم وكما يتوجه الجواب عن الدعوى فيه توجه

وان كان المدعي والادعي



اليمين على ما يقضى على المنكر به مع الكول كالعتق والملك والدين وغيره ذلك  
 وهذا على القبول بالقضاء بالنكول وعلى القبول بالاختيار اليمين على المنكر  
 لا يقضى مع اليمين وعليه مع النكول **سائر القاتل** لا يتوجه اليمين  
 على الوارث ما لم يدع عليه العلم بموت المورث والعلم بالحق وأنه ترك في  
 يد مالا ولو ساعد المدعى على عدم أحد هذه الامور **يتوجه اليمين** ولو ادعى  
 عليه العلم بموته أو بالحق كفاه الحق أنه لا يعلم نعم لو ثبت الحق والوفاء ب  
 ادعى في يد مالا حلف الوارث على القطع **الثانية** اذا ادعى على المملوك ما لم يملك  
 ماله ويستحق في ذلك دعوى المالا والجنانية **الثالثة** لا تتم الدعوى في الحد  
 ولو ادعى عليه ما لم يملكه ولا يتوجه اليمين على المنكر نعم لو قذفه بالزنا ولا يثبت فإجاء  
 عليه قال في الموسط جازان يحلف لثبوت الحد على القاذف وفيه اشكال لادعائه  
 في حد **الرابعة** منكر البقرة تتوجه عليه اليمين لاسقاط الغرم ولو نكل لم يملك  
 دون القطع بنا على القضاء بالنكول لا ظهر الا حلف المدعى ولا يثبت الحد  
 على المولى وكذا لو قام شاهد وحلف **الخامسة** لو كان له بينة فاعرض عنها المولى  
 فهو النكول ولا تسقط البينة وتنفق باليمين فهو له الرجوع قبل الا يقرب تدد  
 ولعل الا في الجنان وكذا البحث لو قام شاهد فاعرض عنه وقنع باليمين المنكر **سادس**  
 لو ادعى صاحب الضاب ببالد في اثناء الحول قبل قوله ولا يمين وكذا الرجوع عليه  
 فادعى القضاء وكذا لو ادعى المدعى لاسلام قبل الحول ما لو ادعى الصغير والحري في

من ادعى على منكر البقرة  
 ولو ادعى عليه ما لم يملكه  
 فاعرض عنها المولى  
 فهو النكول ولا تسقط  
 البينة وتنفق باليمين  
 فهو له الرجوع قبل الا  
 يقرب تدد

الاسات

باليمين على ما يقضى على المنكر به مع الكول كالعتق والملك والدين وغيره ذلك  
 وهذا على القبول بالقضاء بالنكول وعلى القبول بالاختيار اليمين على المنكر  
 لا يقضى مع اليمين وعليه مع النكول **سائر القاتل** لا يتوجه اليمين  
 على الوارث ما لم يدع عليه العلم بموت المورث والعلم بالحق وأنه ترك في  
 يد مالا ولو ساعد المدعى على عدم أحد هذه الامور **يتوجه اليمين** ولو ادعى  
 عليه العلم بموته أو بالحق كفاه الحق أنه لا يعلم نعم لو ثبت الحق والوفاء ب  
 ادعى في يد مالا حلف الوارث على القطع **الثانية** اذا ادعى على المملوك ما لم يملك  
 ماله ويستحق في ذلك دعوى المالا والجنانية **الثالثة** لا تتم الدعوى في الحد  
 ولو ادعى عليه ما لم يملكه ولا يتوجه اليمين على المنكر نعم لو قذفه بالزنا ولا يثبت فإجاء  
 عليه قال في الموسط جازان يحلف لثبوت الحد على القاذف وفيه اشكال لادعائه  
 في حد **الرابعة** منكر البقرة تتوجه عليه اليمين لاسقاط الغرم ولو نكل لم يملك  
 دون القطع بنا على القضاء بالنكول لا ظهر الا حلف المدعى ولا يثبت الحد  
 على المولى وكذا لو قام شاهد وحلف **الخامسة** لو كان له بينة فاعرض عنها المولى  
 فهو النكول ولا تسقط البينة وتنفق باليمين فهو له الرجوع قبل الا يقرب تدد  
 ولعل الا في الجنان وكذا البحث لو قام شاهد فاعرض عنه وقنع باليمين المنكر **سادس**  
 لو ادعى صاحب الضاب ببالد في اثناء الحول قبل قوله ولا يمين وكذا الرجوع عليه  
 فادعى القضاء وكذا لو ادعى المدعى لاسلام قبل الحول ما لو ادعى الصغير والحري في

من ادعى على منكر البقرة  
 ولو ادعى عليه ما لم يملكه  
 فاعرض عنها المولى  
 فهو النكول ولا تسقط  
 البينة وتنفق باليمين  
 فهو له الرجوع قبل الا  
 يقرب تدد



ولما منع البعض ثبت نصيب من حلف دون المتنع ولا يحلف من لا يحلف  
 عليه يقينا ولا يثبت ما لا يعرفه فلما ادعى غيره الميث ما لا علم على آخر مع شاهد كان  
 يحلف العايد يثبت وان امتنع لم يحلف الغريم وكذا لو ادعى العايد وهذا اقام شاهد  
 انه لا يدين لم يحلف لان عينه لا يثبت ما لا يعرفه ولو ادعى الجماعة ما لا يدين لهم حلفها  
 مع شاهدهم ثبت الدعوى ونسب بينهم على الفرضية ولو كان وصية ضمير بالنية  
 الا ان ثبت التفصيل ولو امتنعوا لم يحكم لهم ولو حلف بعض اخذ ولم يكن المتنع  
 معه شركة ولو كان في الجمل يثبت عليه توقف نصيبه فان كل واحد حلفه يثبت  
 وان امتنع لم يحكم له وان مات قبل ذلك كان لورثته الحلف واستيفاء نصيبه من المتنع  
**الاول** لو قال هذه الجارية مملوكتي وام ولدي حلف مع شاهده و يثبت بغيره  
 الولد لانه ليس الا و يثبت لها حكم ام الولد باقراره **الثانية** لو ادعى بعض الورثة  
 ان الميت وقف عليهم دارا وعلى تسليم فان حلف المدعى مع شاهدهم قضى لهم  
 وان امتنعوا حكم بما اقرت اثارا كان نصيب المدعين وقفا وان حلف بعض يثبت  
 نصيب الحالف وقفا وان الباقي طلقا تقضى منه الدين وتخرج منه الرضا  
 وما فضل من الرضا وما يحصل من الفاضل للدين يكون وقفا ولو انقضى المتنع كان  
 للبطن الذي لا يدينه الحلف مع الشاهد ولا يظلم حقه بامتناع الاول **الثالثة**  
 اذا ادعى الواقفة عليه ولادة بعدة وحلف مع شاهده يثبت الدعوى ولا  
 الاكاد بعدا بقرائنه بين متناقفة لان الثبوت الاول اعني من تجد يده وكذا

اذا العرف

بعض الباطن فصار الى الافتراض المصلح المالى او ادعى الفتن لا يثبت  
 الاكاد افتقر البطن الثاني الى اليقين لان البطن الثاني بعد وجوبها تقوى  
 كما لو جرد وقت الدعوى ولو ادعى حقه فله ان يوقف عليهم وعلى ولا يدينهم  
 فله ان يوقف عليهم ما لا يدينهم ولا يدينه ما لا يوقف وباعا ولا يثبت حصته  
 الولد لم يحلف لانه يلقى الوقف على الواقف فله ان يوقف على ما كان موجودا وقت الدعوى  
 ويوقفه الربع فان كل واحد حلفه يثبت نصيبه فلو كان ربع ربع على الاخوة  
 لانهم اقربوا اصل الوقف عليهم ما لم يحصل المزامر وبما اذا جرى مجرى المعقود  
 وفيما اشكاله يثبت من اعترف الاخوة بعدا استحقاق الربع ولو مات احد الاخوة قبل  
 بلوغ الطفل غلب له الثلث من حين وفات الميت لان الوقف صار ثلثا وثلاثين  
 له الربع من حين الوفاة فان بلغ وحلف اخذ الجميع وان رد كان الربع الى حين الوفاة  
 لغيره الميت والاخيرين والثلث من حين الوفاة للاخيرين وفيما اشكاله لا يثبت  
**الرابعة** لو ادعى عبدا او ذكرا انه كان لربا وشقه فانه المنشئت فلا الشيخ يحلف مع شاهده  
 ويستقر وهو عبده لانه لا يدعى الا **الخامسة** لو ادعى عبدا او ذكرا انه كان لربا وشقه فانه المنشئت فلا الشيخ يحلف مع شاهده  
 كان خطأ او عبدا الخطأ حلف وحكم له وان كان عبدا مريبا للخصم لم يثبت اليقين  
 الواحدة وكانت شهادة الشاهد لربا وجان له اثبات دعواه بالصامة **خاتمة**  
 تشمل على فضلين **الاول** في كتاب قاضي الى قاضي الحكم الحاكم الى الاخيرة بالكتابة لا يثبت  
 او الشهادة بالكتابة فلا عبرة بها الا كان التثنية والاعمال فاشهد فهو ان يدينه

اذا العرف







ولو احال على الكتاب بعد ثبوتها اشهدنا على فلان نفسه انه حكم بذلك في كتابنا  
من ضبط الشيء المشهور به بما يرفع الجهاالة <sup>عنه</sup> <sup>منه</sup> على الثاني وقف الحكم حتى يرضع  
المدعى لو تغيرت حاله الاولى بموت او عجز لم يقدح ذلك في العمل بحكمه وان تغيرت  
نفس لم يعمل بحكمه <sup>وغير ما سبق</sup> انفاذه على من كان ضمه ولا اثر لتعجز المالكين اليه <sup>ولا اثر</sup>  
بما لم يمت عنه البينة بان الاول حكم به واشهدهم به على هذا الا لازم لكل حاله <sup>فقط</sup>  
الثاني ما حكم به غيره من القسام مسائل <sup>الاول</sup> اذا اقر المحكوم عليه انه هو المتهود عليه  
الزوم ولو اكد وكانت الشهادة بوصف محتمل لا يتلوا غالبا فالقول قولهم مع بينة ما لم يقرم ذلك  
المدينة وان كان الوصف ما يتعلل لفقار الامداد ولم يلف الى ابيكاره لا يخلو خلافه <sup>فقط</sup>  
ولو ادعى في البلد ما ياله في الاسم والتسليف اما انه كان المساوي حيا فان <sup>فقط</sup>  
كانت رتبة الغريم الزم واطلق الاول وان اكد وقف الحكم حتى يبين وان كان المساوي  
متا وهذا كدلالة شهيد بالبرقة اما لان الغريم لم يعاصره واما لان تاريخ الحق سائر  
من <sup>الاول</sup> <sup>الاول</sup> وان احتج بوقف الحكم حتى يبين <sup>الثانية</sup> للمتهود عليه ان يمتنع من التسليم  
حتى يثبت القاض ان لم يبين عليه بالحق <sup>فقط</sup> لا يلزم الاستعداد ولو قيل يلزم لان  
حسنا حيا للمادة الساكنة او كونه ملحقا به <sup>الثالثة</sup> لا يجزئ على المستدفع المجرى مع  
الاولا لانها محتملة لو ثبتها المصير مستحقا كذا العقول في البايع اذا التزم المشتري كتاب  
الاصل لا نه حجة له على البايع الاول الفرض لو خرج المبيع مستحقا <sup>الفصل الثاني</sup> في الرهن  
من احكام القسم والنظر في القاسم والمقسم والكيفية واللائق <sup>الاول</sup> في قسم الامام

من <sup>الاول</sup> <sup>الاول</sup> وان احتج بوقف الحكم حتى يبين <sup>الثانية</sup> للمتهود عليه ان يمتنع من التسليم  
حتى يثبت القاض ان لم يبين عليه بالحق <sup>فقط</sup> لا يلزم الاستعداد ولو قيل يلزم لان  
حسنا حيا للمادة الساكنة او كونه ملحقا به <sup>الثالثة</sup> لا يجزئ على المستدفع المجرى مع  
الاولا لانها محتملة لو ثبتها المصير مستحقا كذا العقول في البايع اذا التزم المشتري كتاب

الانص

لن يشيخه ما كان على عياله لم يشترط فيه البلوغ وكل ما لا يعقل ولا يمان في  
العقالة والمعركة بالحساب ولا يشترط الحرية ولو تعلق الخصمان بقاسم لم يشترط العدا  
وفي التراضي بقسمة الكافر يشترط فيه الحيوان كما لو تراضيا بانفسهما من غير قاسم  
المشتركة من قبل الامام بمضى قسمة بنفس القرعة ولا يشترط رضاها بعدها وفي  
غيره يقف الزوم على الرضا بعد القرعة وفي هذا اشكال من حيث ان القرعة <sup>سبلة</sup>  
التي عين الحق وقد اثارها الرضا ويجري القاسم الواحد الم يكن في القسمة ربة  
ولا يمتنع اثنين في قسمة الركة كما يمتنع تقوما فلا ينفرد به الواحد وبسقط اعتبار  
الثاني مع رضا الشريك واجرة القاسم من بيت المال فان لم يكن امام او كان و  
لا سعة في بيت المال كانتا جرة على المتقاسمين فان استاجر كل واحد منهما با  
مقينة فلا يمتنع وان استاجر في عقد واحد ولم يعينوا نصيب كل واحد من  
الاجرة لم يمتنع الاجرة بالحصص وكذا لو لم يقصدا اجرة كان لاجرة المنزل عليهم  
بالحصص لا بالسوية <sup>الثانية</sup> في المقسم وهو اما متساوي الاجزاء كذات المثال  
مثل الحبوب والادهان او متفان بها كالانجار والعقاد فلا يلجئ المتسرع  
مطالبته الشريك بالقسمة لان الانسان له ولاية الانتفاع بما له ولا انفرا اكل نقعا  
ويقسم كيلا وزنا متساويا وتفاضلا يدويا كان او غيره لان القسمة عين حتى لا يبع  
والثاني ان يتضرر الكل والبعض ولا يتضرر كلهم وفي الاول لا يجزئ المتسرع كالمجاهر  
والعضا بالضيقة وفي الثاني ان التمس تضرر جبين لا يتضرر وان امتنع المتضرر <sup>بلا وجه</sup>

من <sup>الاول</sup> <sup>الاول</sup> وان احتج بوقف الحكم حتى يبين <sup>الثانية</sup> للمتهود عليه ان يمتنع من التسليم  
حتى يثبت القاض ان لم يبين عليه بالحق <sup>فقط</sup> لا يلزم الاستعداد ولو قيل يلزم لان  
حسنا حيا للمادة الساكنة او كونه ملحقا به <sup>الثالثة</sup> لا يجزئ على المستدفع المجرى مع  
الاولا لانها محتملة لو ثبتها المصير مستحقا كذا العقول في البايع اذا التزم المشتري كتاب







لو كان الدار على ما سبق فطلب احد الشريكين قسمها بحيث يكون لكل واحد منهما نصيبين  
 فالقول بالقسمة على التعدد لا جاز او اجبر المتع مع انتهاء القدر ولو طلب الفرد بالقتل  
 او القتل اجبر المتع وكذا لو طلب في حصة كل واحد منهما منفرد **الثانية** لو كان بينهما الارض  
 زرع فطلب حصة الارض حسب اجبر المتع لان الزرع كالمتاع في الدار ولو طلب حصة الزرع  
 فالاشيخ اجبر الاخر لان تعدد ذلك بالسهم غير ممكن وفيه اشكال من حيث يمكن التعدد  
 بالتقويم اذ لم يكن فيه جهالة اما لو كان بهما لم يظهر لم يصح القسمة لتحقيق الجمالة ولو كان  
 سنبلا قال ايضا لا يصح وهو يشك في اجاز زرع عندنا **الثالثة** لو كان بينهما قرحان  
 متعددة وطلب واحد قسمتها بعضا في بعض لم يجبر المتع ولو طلب حصة كل واحد على انفراد لغير  
 الاخر كذا لو كان بينهما حطب مختلف في القسم القرح الواحد وان اختلفت اشجارها فقام  
 كالدرا الواسعة اذا اختلفت لبنيتها ولا يقسم الدكاكين المتجارة بعضها في بعضها لاجاز  
 املاك متعددة يقصد كل واحد منها بالسكنى على انفراده في كل افرجة المتباينة **الرابع** في  
 الاوقاف وهي ثلث **الاولى** اذا ادعى بعد القسمة الغلط سمع دعواه عليه فان اقام بيته سمعت  
 حكمه بطلان القسمة لان ما يقع من الحق ولم يحصل ولو عدلها قال القسمة لان له ان ادعى  
 على شريك العلم بالغلط **الثانية** اذا اقسام ثم ظهر لبعض سخطا فان كان معينا مع احدهما بطلت القسمة  
 لبقاء الشراكة في النصيب الاخر ولو كان فيها بالسوية لم يطل لان قابلية القسمة باقية وهو اذ ادعى  
 واحد من الحقين ولو كان فيها بالسوية بطل لتحقيق الشراكة وان كان المسحق متاعا معهما فالتسحق  
 وكان احدهما لا يطرد في ادعاء المسحق والثاني بطل لانها وقعت من دون اذن الشريك وهو لا  
 يملك

الثالثة

**الثالثة** لقسمة الميراث تركته ثم ظهر على الميت ومن فان قام الورثة بالدين لم يطل القسمة وان اختلفوا  
 تقطعت وقوى منها الدين **المقصود الرابع** في احكام الدعوى وهو يستدعي بيان مقالة  
 ومقاصد اما المقاصد فتشتمل على فصلين **الاول** في الدعوى وهو الذي يترك لو ترك **المقتضى**  
 وقيل هو الذي يدعى خلاف الاصل او ما خفيا فكيف عرفناه فالملك في مقابلته وفيه نظر  
 البهوى والعقل وان يدعى لنفسه او لمن له ولاية الدعوى عنه ما يصح تملكه وهذه في  
 الدعوى فلا تسمع دعوى الصغير ولا الجنون ولا دعواه مالا يقره الا ان يكون ويكلا او  
 وصيا او وليا او حاكما او امينا لحاكم ولا تسمع دعوى المسلم حرا او خيرا ولا بد من كونه  
 المدعى صحيحا لانه في دعوى حصة لم تسمع حتى يدعى الا قباضا وكذا لو ادعى رهنا  
 ولو ادعى المنكر من الحاكم او المنهول ولا بيعة فادعى علم المنهول له ففي رتبة اليمين  
 ففي العلم رتبة دانيه عدم الترجيح لانه ليس حقا لازما وبيعت بالترك ولا باليمين المرددة  
 ولا بغيرها اذ كذا لو القسمة المنكر بين المدعى منقمة الى الشهادة لم يجبا جابته له في  
 البيعة بشعوت الحق وفي الاقسام بالخيار عن دعوى الاقرار رتبة منقمة ان لا رتبة **الثانية**  
 في ضم الامر بالادعاء فتصير ظاهرة ولا يفتقر حصة الدعوى الى الكشف في كلام وغيره  
 وبما اتفقت الى ذلك في دعوى القتل فانها لا يستلزم ولو اقتصرت على قولها  
 هذا زوجي لم يفي دعوى النكاح ولا يفتقر ذلك الى دعوى شئ من حقوق الزوجية كان  
 ذلك تضمن دعوى الزمان الزوجية ولو انكر النكاح لزمه اليمين ولو ادعى قسمة عليه على  
 القول بالترك ولو ادعى القول بالآخر لزمه اليمين عليها فاذا اختلفت ثبتت الزوجية وكذا الشيا

في دعوى القسمة لا بد من العلم بالغلط  
 في دعوى القسمة لا بد من العلم بالغلط

في دعوى القسمة لا بد من العلم بالغلط



الملك هو المدعى والواضح ان هذه بنت امة لم تنعم دعواه لاحتمال ان يكون ذلك  
غير ثم نصير ذلك لوقا لا للمدعى ملكا لاحتمال ان يكون حرة او ملكا لغريمه وملكه  
الهيئة بذلك ما لم يصرح بان البنت ملكة وكذا الهيئة ومثله لوقا لانه ثم تخلو  
لوقا من التفرقة في يد ابنت المملوكة لم يحكم عليه بالافرا لوقا ثم بما ينافي الملك لا  
كذلك لوقا لهذا الغرض من فطن فلان او هذا الذي في حنطة **الفصل الثاني** في  
التوصل الى الحق من كانت دعواه عينا في يد امان فله ان يقرها او لوقا لم يترقب  
ولا يقف ذلك على ذلك لوقا الحق دينا وكان الغريم مقرا بان لا يستقل  
المدعى بان تراعه من قول الحاكم **فصل** لان الغريم يحرم في حبات القضاء فلا  
الحق في شيء من دون تعيينه او تعيين الحاكم مع امثاله ولو كان الاين جاحدا والمقر  
بينة ثبت عند الحاكم والوصول اليه ممكن ففي جواز اخذ حرة وشبهه الجواز  
الذي ذكره الشيخ في الخلاف والمبسوط وعليه دعوى الاذن في الاقتصار ولو لم يكن  
له بينة ونقد الوصول الى الحاكم وجد الغريم من جنس ما له اقتصر مستقلا بالاستيفاء  
لغيره لان المالك ودعيته عنه ففي جواز الاقتصار تارة وشبهه الكراهية ولو كان المالك  
من غير جنس الموجود جاز اخذه بالقيمة العادلة وبسقط اعتباره رضا المالك بالاطاعة  
كما بسقط اعتباره رضا في الجنس يجوز ان يتولى بيعها وقبض دينه من ثمنها دفعا  
الترقب بها ولو تلفت قبل البيع فالشيخ لا يبيح بيعه بها انه لا يضمنها والوجه في  
لا يضمنها ما اذا فيه المالك ويتقاضى ثمنها مع التلف **مسئلتان** **الاول** من كان

ما لا يدرك احد  
ان يثبت في حقه ملكا  
منه من غير ان يثبت له ملكا  
منه من غير ان يثبت له ملكا

لا لا يكتفى عليه فحق له ومن بانه ان يكون ليس بين جماعة فيسلون على حكم  
مفتولون لا ويقولون منهم هرب فانه يقضى بانه **الثانية** لو انكرت سفيقة  
في الجرحا الخرج البحر فهو كاهل وما اخرج بالغوص فهو لخرجه وبه رواية في حقه  
ضعف **المقصد الاول** في الاختلاف في دعوى الملاك وفيه مسائل **الاول** لو تنازعا  
عينا في يدها ولا بينة قضى بما بينهما نصفين وقيل يحلف كل منهما لصاحبه ولو كانت  
يد احدهما عليها قضى بما للشئ مع مينة ان القسم الحضم ولو كانت يدها خادجة  
فان صدق من هو في يدها احلف وقضى له وان قال احلف ما قضى بما بينهما نصفين  
واحلف كل واحد منهما لصاحبه ولو دفعها اقرت في يده **الثانية** يتحقق التعارض في  
الشهادة مع تحقق التضاد مثل ان يشهد شاهدان بحق لنيد ويشهدا لآخران  
ان ذلك الحق بعينه لعرف او يشهدا له باع ثوبا مخصوما لعرف عندوة ويشهد  
آخران ببيعه لآخر له في ذلك الوقت ومهما امكن التوفيق بين الشهادتين  
وفى فان تحقق التعارض فاما ان يكون العين في يدها او يدها احدهما او يد  
ثالث ففي الاول يقضى بما بينهما نصفين لان يد كل واحد على النصف وقد  
اقام الآخر بنية فيحق له بما في يد غيره وفي الثاني يقضى بما لآخر دون  
ان تشهدا له بالملك المطلق وفيه قول آخر ذكره في الخلاف ويعيد ولو شهدا  
بالسبيل يقضى لصاحب اليد المقضا على عليم في الدابة وقيل يقضى للمالك  
لا بينة على شيء اليد لا يمين على المدعى ولا بقوله عا واليمين على منكر التفصيل

والقبض المستفاد في قوله ان يثبت له ملكا  
منه من غير ان يثبت له ملكا  
منه من غير ان يثبت له ملكا

والقبض المستفاد في قوله ان يثبت له ملكا  
منه من غير ان يثبت له ملكا  
منه من غير ان يثبت له ملكا

ان يثبت في حقه ملكا  
منه من غير ان يثبت له ملكا  
منه من غير ان يثبت له ملكا



فأشركه وهذا في ما لو شهدت للثبوت بالسبب الخارج بالملك المطلق فإنه يفتى  
لصاحب اليد سواء كان له أو كان له الشئ ونساجة الشئ الكنان أو بغيره كالبيع والوصاية  
فيكون له يفتى بالخارج وإن شهدت بنية الملك المطلق عملا بالخبر لا يشبهه ولو كانت في بيتان  
فتفتى ربح البينين عدالة فإن تساوى ففتى لاكثرهما فهو ربح المساوي عددا وعلة  
يقع بينهما فمن خرج اسمه الحلف وفتى له ولو امتنع لحلف الآخر وفتى له وإن كلف  
به بينهما بالسبب وقاله للبسط يفتى بالقرعة أن شهدت بالملك المطلق ويقسم بينهما  
أن شهدت بالملك المطلق لم يعد ولو اختصت أحدهما بالقبض فتفتى بها دون الآخر فلا  
السبب يفتى ويتحقق التعارض بين الشاهد والشاهد والمزتين ولا يتحقق بين شأ  
وشاهدتين وبما قاله الشيخ نادرا شعاعا رضوان ويقع بينهما ولا بين شاهدين مرتين  
وشاهدتين يفتى بالشاهدتين أو الشاهد والمزتين دون الشاهد والمزتين وكل  
موضع قضيا فيه بالقيمة فاما هو موضع يمكن فرضها لا لأمور دون ما منتهى كذا إذا  
رجلان زوجة والشهادة يقدم الملك إلى من الشهادة بالحادث مثل أن يشهد أحدهما  
بالملاك في الحال والآخر يقدمه واحد بالقديم والآخرى بالأقدم فالترجيح لجانب الأقدم  
وكذا الشهادة بالملك إلى من الشهادة باليد لا محتملة وكذا الشهادة بملك إلى من  
الشهادة بالقبض **الثالثة** إذا دعي شيئا فقال المدعي عليه هو فقلنا لا تنفذ عندنا  
حاضر كان المقلد أو غائبا فإن قال المدعي حلفه أنه لا يعلم أنها لى ترجعت اليه لأننا  
الغرم لم امتنع لا القضاء بالعين ولو كلف أو دعي قال الشيخ لا يحلف ولا يغمز ولو كلف لا يثبت

لغيرهم

المدعي لم لا نجاء بين المالك وماله بأقراره لغيره ولو أنكر المقلد حفظها العام لا يثبت  
عن المقلد ولم يثبت ملك المقلد ولو أقام المدعي البينة فتفى له ما لو أقام المدعي عليها  
لمجمل لم تنفع الخصومة والزم البيان **الرابعة** إذا دعي له أجرة الدابة ودعي آخر أنه  
أياها تحقق التعارض قيام البينين بالمدعيين وعلى بالقرعة مع شأ والبينين  
في عدم الترجيح **الخامسة** لو ادعى دار في يانسان وأقام بنية أنها كانت في يه أسرو منده  
شهر قبل لا يسمع هذا البينة وكذا لو شهدت له بالملك أسرو لأن ظاهر اليد لأن الملك فلا يفتى  
بالحتم وبغيره اشكاله ولا على لا يثبت القبول ما لو شهدت بنية المدعي أن صاحب اليد عصبه  
أو استأجرها منه حكم بالأنه شهدت بالملك بسبب يد الثاني ولو قال عصبى أياها وقال  
الآخر يد أياها وأقام البينة فتفى المصعب منه ولم يضمن المقلد أن الحيوان لم يحصل بأمره  
بل بالبينة **المقصود الثاني** في الاختلاف في العقد إذا التقى على استيجارها ومعيته ثم رعاها  
واختلفا في الأجرة وأقام كل منهما بنية بما قدمه فإن تقدم تاريخ أحدهما عليه لأن الثاني  
يكون باطلا وإن كان التاريخ واحدا تحقق التعارض إذا لم يكن في الوقت الواحد وقع  
عقدتين متباينين وح يقع بينهما ويحكم من خرج اسمه مع عيته هذا اختيار شيخنا  
في الميسر وقال آخر يفتى بنية الموجب لأن القول للمستأجر لو لم يكن بنية أدهمها  
عليها في ذمة المستأجر فيكون القول قوله ومن كان القول قوله مع عدم البينة كانت  
البينة في طرف المدعي وح نقول هو مدعي زيادة وقد أقام البينة بما فيجب أن يثبت في  
القولين تردد ولو ادعى استيجار دار فقال الموجب جريك بيتا منها قال الشيخ يفتى بنية



وقيل ان الميراث في الميراثين والاولا شبه لان كلاهما مبيع ولما قام كل منهما ببيته  
 لتحقق القايض مع اتفاق التاريخ ومع التفاريت يحكم الا بغيره لكن ان كان القوة  
 بينة البيت حكم باجرة البيت باجرته وباجارة بقية الميراث لنفسه من الاجرة  
 ولما دعي كل منهما انه اشترى دارا معينة واقضى الميراث وهي في يد البايع قضى بالقوة  
 مع تاريخ البيعتين عدالة وهذا ربحا وحكم لمن خرج اسمه مع عينه ولا يقبل  
 قول البايع لاحدها ويلزمه اعادة الثمن على الآخر لان قضا الثمن يمكن فترحم البيعتين  
 فيه ولو كذا عن البيعتين فثبت بينهما ويرجع كل منهما بنصف الثمن وهما ان يقضى الا  
 نعم ليعوضا ليس قبل قبض ولو خرج احدهما كان للآخر خذ الجميع اصدى الميراثين في يوم  
 ذلك لم يرد اقربه الميراثين ولو ادعى اثنا او ثلثا اشترى من كل منهما هذا الميراث وقام  
 كل منهما ببيته فان اعترف لاحدهما قضى عليه بالثمن وكذا ان اعترف بها قضى عليه بالثمنين  
 ولو انكر وكان التاريخ مختلفا او مطلقا قضى بالثمنين جميعا مكان الاحتال ولو كان  
 التاريخ واحدا تحقق القايض ولا يكون الملك الواحد في الوقت الواحد لاثنين ولا يمكن  
 ايقاع عقدين في الزمان الواحد ويقضى بينهما من خرج اسمه احلف وقضى له ولو امتنع  
 من البيعتين قسم الثمن بينهما ولو ادعى الميراث المبيع من زيد وقضى الميراث واحد اخر شره من  
 عمر وقضى الثمن ايقضا وقاما بينين متساويين في العدالة والعدة والتاريخ فالتمس اية تحقق  
 فتح يقضى القدر ويحلف من خرج اسمه ويقضى له ولو كذا عن البيعتين قسم الميراث بينهما ويخرج  
 كل منهما على بايعه بنصف الثمنين والرجوع بالثمنين ولو خرج احدهما جاز ولم يكن للاخر

التمنين ممكن

احيل

الخليل في النصف الاخر لم يرجع الى بايعه ولما دعي عبد الله ان يملكه اعترف بها  
 ان مولاه باعه منه واقام البيعة قضى لاسبق البيعتين تاريخا فان اتفقا قضى بالقوة مع  
 ولو امتنع من البيعتين فثبتت نصفه حرا ونصفه رقا للمدعي ابتاع ورجع بنصف الثمن  
 ولو خرج عن كل واحد منهما على بايعه الا قرب نفع على بايعه الا قرب نفع شاة البيعة بها  
 عتقه **سأله** لو شهد المدعي ان القابة ملكه منه فدللت سنها على قتل من  
 قطعوا واكثر سقطت البيعة لتحقيق كذبها **الثانية** اذا ادعى دابة زيد وادعى بيته  
 اشترها من عمر فان شهدت البيعة بالملكية مع ذلك او لشري او بالسليم قضى للمدعي  
 وان شهدت بالشر لا غير فلا يحكم لان ذلك قد يفعل فيما ليس بك فلا تدفع اليد للمعلمة  
 وهو قرضي وقيل يقضى له لان شرا دلالة على النصف السابق الدال على الملكية **الثالثة** الصغير  
 المجهول النسب كان في يد واحد ادعى رقية قضى بدلك ظاهرا **قضى** بدلك ظاهرا وكذا  
 لو كان في يد اثنين اما ان كان كبيرا وانكر فاقبل قوله لان الاصل الحرية ولو ادعى اثنان  
 رقية واعترف بها قضى عليه وان اعترف لاحدهما كان مملوكا له وفي الآخر **الرابعة** لو ادعى  
 كل واحد منهما ان الذبيحة له وفي يد كل واحد بعضها وقام كل منهما ببيته قبل قبض الكل واحد  
 بما في يده الاخر وهو لا يبق بدهبنا كذا لو كان في يد كل واحد شاة وادعى كل منهما الجميع  
 اقام البيعة قضى لكل منهما بما في يده الاخر **الخامسة** لو ادعى شاة في يد عمرى واقام بيته فقتلها  
 نعم اقام الدعا كانت في يده بيته انها لم تبالا الشيخ يقضى الحكم ونقاد وهربا على القضاء لصاحب  
 اليد مع التعارض والاولى انه لا يحقق **السادسة** لو ادعى دار في يد زيد وادعى عمر نصفها واقام

لو كان داره في يد عمر وادعى داره في يد زيد وادعى عمر نصفها واقام







انظر في قوله بئس الذي يدين مدعي اللغو بها ويحلف ومع الاستماع يقسم بين يديها  
 صاحب الثالث وهو ثبات بقرع بين مدعي اللغو وبينه في خرج اسمه احلف واعطى ولو شاعا  
 قسم بينها ثم يجمع دعوى التلا في مدعي المصنف فصاحب التلحين يدعي عليه في غيره  
 عشرة ومدعي التلحين يدعي اثنتين ويحلف بدستة لا يدعيها الا مدعي الجميع فيكون له فيها  
 لا يخرج ثم يحلف وان استعوا الخلف ما ادعاه ثم يجمع التلحين على يد مدعي التلحين  
 وهو ثمانية عشر فدعي التلحين يدعي منه عشرة ومدعي المصنف يدعي ستة ويدعي المدعي  
 يقارن ما اوفى للآخرين ويحلفوا فان استعوا من الايمان قسم ذلك بين مدعي اللغو  
 في احد قسمها بما ادعاه ثم يجمع التلحين على يد مدعي اللغو في التلحين يدعي منه  
 المصنف يدعي ستة ومدعي التلحين يدعي اثنتين فيخلص به فان كان فيما فيخلص  
 ستة وتلحين من اصل اثنتين وسبعين ومدعي التلحين عشرة ومدعي المصنف التلحين  
 ومدعي التلحين اربعة هذا ان استمع صاحب القرعة من المدين ومقارعة **السابعة**  
 تدعي المدين وان استماع البيت فحق المدين فامته له البينة ولو لم يكن بينة قبل كل واحد  
 منها على نفسه قاله لليسر يحلف كل واحد منهما لصاحبه ويكون بينهما بالتسوية  
 ما يتفق الرجل او النساء او يعللها وسواء كانت العاقلها والصاحبه او غيرها كانت  
 العاقلها او لصاحبه وسواء كانت الزوجية باقية بينهما او لا ويستوي في ذلك  
 ما يصح للرجل من وجوب والوارث وقاله الخوفا يصح للمراة وما يصح لها قسم بينهما وفي  
 دعايتها المرأة لانها تافى في المنع من اهلها وما ذكر في الخلاف من انها لا

بين الاصحاب

بين الاصحاب في دعوى الواسية انه اذا رها بعض ما في يده عن متاع او غيره كلف البينة  
 من الاصاب وفيه رواية بالفرق بين الاب وغيره ضعيفة **المقصود الثالث** في دعوى اللغو  
 في قوله **الاول** ان الاستماع من المدين في دعوى اللغو على مقدم اسلام احد الطرفين  
 الاب وادعي الاخر فانه اذا خرج في التلحين على مقدم اسلام مع بينة التلحين  
 ان اخاه اسم قبل سميت اليه وكذا لو كانا مملوكين فاعقبا وتفقوا على تقديم احد  
**الثانية** وانفقوا ان احدهما اسلم في شعبان والاخر في رمضان ثم قام القسم  
 مات الاصيل شويعضان وقال المتأخرات بعد دخول رمضان كان الاصيل الحيوة  
 والتمكة بينهما نصفين **الثالثة** وادعي اخل بها له ولا حية الفاء  
 ادنا عن ابها واقام بينة فان كانت كاملة وشهدت انه لا وارث لها لم  
 اليه المصنف وكان الباقي في يدهن كانت العاقل في يده في الخلافة يجعل في يد  
 حتى يعود ولا يلزم القابض للنصف قامة ذهبن بما قبض ونفى بالكمال  
 المعرفة المتقائمة والخير الباطنة ولو لم تكن البينة كاملة وشهدت انها لا  
 وارثا غيرها انما تسلم حتى يثبت الحاكم عن الوارث مستقصيا بحيث لو كان وارثا  
 لظهر وجب سلم الى الحاضر نصيبه ويضمه استظهر او لو كان ذوقه في اعطى  
 مع اليقين بانساق الوارث نصيبه تاما وعلى التقدير الثاني تعطية اليقين لو كان  
 له وارث فيعطى النزع الربع والوجه ربع الثمن مجلا عن غير يقين وبعد  
 البحث تم الحصة مع التقمين ولو كان الوارث من بجب غيره كالاخ فان اقام



البينة الكاملة اعطى المالك وان اقام بينة غير كاملة اعطى بعد البينة **الاستصحاب**  
 باليمين **الرابعة** اذا ماتت امرأة وابناها فلها ما خلفها ماتت الولد ولا ثم للمرأة والميراث  
 والزوج نصفان وقال الزوج بديات المرأة ثم الولد فالما الى قضى ان ينفذ  
 البينة ومع عدمها لا يقضى احدى الدعوى بين الامانة والمرات لا مع تحقق حياة الوالد  
 فلا تزني الام من الولد ولا الابن من امه وتكون ذكوة الابن لابيه وتركه الزوج  
 بين الاخ والزوج **الخامسة** لو ماتت المرأة مبرأة من ابى وقالت الزوجة هذه فقلت  
 ياها ابوك ثم اقام كل منها بينة قضى ببينة المرأة لانها تشهد بما يمكن خفاء وعلى  
 الاخرى **المقصد الرابع** في الاختلاف في الولد اذا وطئ ثنائ امرأة وطيا يلحق بالنسب  
 اما بان يكون زوجة لاحدهما ومشبهاة على الاخرى مشبهة عليها او يعقل كل واحد  
 منها عليها عقدا فاسد ثم تاتي بولد من احداهما فاسمها على ما يقع الحمل  
 تحت يقرع بينهما ويلحق بمن تعينه القرعة سواء كان الوطيان مسلمين او كافرين او  
 عديين او حرة او مختلفين في الاسلام والكفر والحرية والرق او ابنة او ابنه هذا  
 اذا لم يكن لاحدهما بينة ويلحق النسب بالفراش المنفرد والدعوى المنفرد والفراش  
 المشترك والدعوى المشتركة يقضى فيه بالبينة ومع عدمها بالقرعة **كتاب**  
**الشهادات** والنظر في اطراف خمسة **الاول** في صفات الشهود ويشترط ستة  
 اوصاف **الاول** البلوغ فلا تقبل شهادة الصبي الميمى بكلفا وقيل تقبل مطلقا  
 اذا بلغ عشرة وهو متروك او اختلفت عبارة الاصحاب في قبول شهادتهم في الجراح

والقتل ونحوه

والقتل ونحوه **الثاني** العقل فلا تقبل شهادة احمق ولا مجنون ولا غافل ولا سكران ولا  
 ومثله روى محمد بن حمران عن ابي عبد الله ع وقال لا تشفع في النهاية **الثالث** ما يثبت  
 والعقاص وقال في الخلاف يقبل شهادة احمق في الجراح **الرابع** ما يثبتوا انهم على الجراح  
 والتعجب على الدنيا **الخامس** لا يحد خطا ولا ولا لا قصاصا على القبول في الجراح بالشرط  
 القتل يبلوغ العشر بقا الاجتماع اذا كان على مباح فمكنا موضع القاتل وعدم اختلاف  
**السادس** في العقل فلا تقبل شهادة المجنون لاجا من ياله الجنون او وادوا فلا يثبت  
 في الما فانه لكن بعد استظهار الحاكم بما يتيقن معه حضوره ذهنة واستكمال فطنة  
 وكذا من يعرض له الهوى في الجراح يسمع الشئ ونفى بعضه فكون ذلك مقبولا في  
 اللفظ وقال المعناه ثم يجزى استظهار عليه حتى يستثبت ما يشهد به وكذا المفقول  
 في جيلته البلية فيها استعظام لعدم فطنة من يابى الامور لا ولا اعراض عن شهادة  
 ما لم يكن الامر الجرح الذي يتحقق الحاكم استنبات الشاهد له وان لا يهوى مثل **الثاني**  
 الايمان فلا تقبل شهادة غير المؤمن وان نصف بالاسلام لا على المؤمن ولا غيره  
 لا تصاف بالفتن والظلم المانع من قبوله الشهادة نعم تقبل شهادة الذي خاص في  
 الرعية اذا لم يوجد من غير المسلمين من يشهد بها ولا يشترط كون الموجه في الرعية  
 وباشرة اظهر غاية مطرحة وثبت الايمان بمعرفة الحاكم او قيام البينة او الاقرار وحده  
 تقبل الذي على الذي يحد ولا ولا تقبل على غير الذي وقيل تقبل شهادة كاملة  
 على مسلمين وهما شهاد على رواية سماعة والمنع اشبه **الثاني** العدالة اذ لا حظ لبينة

الجراح

والجرح

والجرح



ان لم يكن الاصل على وجه الحقيقة من غير ان يكون له أصل في الحقيقة والادراك في ذاته  
فان كان كذلك فيجب ان يكون له أصل في الحقيقة والادراك في ذاته  
فان لم يكن الاصل على وجه الحقيقة من غير ان يكون له أصل في الحقيقة والادراك في ذاته  
فان كان كذلك فيجب ان يكون له أصل في الحقيقة والادراك في ذاته

مع انما هو الفسق ولا يثبت ذواتها بمراقبة الكبار كالقتل والزنا واللواط وعصب  
العضوة وكذا بمراقبة الصغار مع الاحرار وفي الاغنياء كان في الشدة فقد لا يفتق  
لا تفكاري الا في بعضا فاشترط ان تمام الاشق وفيما يفتح لا يمكن التدارك بالاستغفار  
والاول اشبه وربما تهم ويهم ان الصغار لا يطلق على الذنب الامع الاحياء وهذا الامر  
عمر حقيق فان اطلاقها بالنسبة ولو فارق اصلاح ولا يفتح في العدالة ترك المشروبات  
ولو اصره عن الجميع ما لم يبلغ يؤذن بالتهاون بالنسب وهما **الاولى** كل مخالف في  
من صلب العقائد بحد شهادة سواء استند في ذلك الى التقليد والاعتقاد ولا تده شهادة  
المخالفة الغرض من معتقدي الحق اذ لم يخالف الاجماع ولا يفتق وان كان خليا في اجتهاد  
**الثانية** لا تقبل شهادة القاذف ولو تابيت قبلت وحدها لثبوت ان يكلف نفسه وان كان صا  
وبقي باطلا وقيل يكذبها ان كان كاذبا ويخطئها في الملاء ان كان صادقا والاولى مرده في  
اشترطا اصلاح العيون يادة عن الشهادة ولو لا قرب الكفا بالاستمرار لان بقاء على الشهادة  
اصلاح ولو ساعته ولو اقام بيعة بالصدق وصدقه المقدوف فلاحده عليه ولا ية **الثالثة**  
اللعب بالالات القمار كلها حرام كالشطرنج والنرد والابرة وغيره لك سوا الفصل  
او اللهي والقار **الرابعة** شارب المسكر شهادة ويضوق همها ان او نبينا او تها في  
او قضيا ولو شرب منه قطرة وكذا القناع وكذا العصير في اغلا من نفسه او بالثاء ولو لم  
الا ان يخلصا يذهب ثلثاه اما غير العصير من التمر والبصرة فالاصل انه حلال لم يسكن  
لا يابن بانخاذ الخمر للتحليل **الخامسة** ما صدقت المستعمل على الترجيع للطرب يفسق فاعلى

شهادة

في الشهادة والامتناع سواء استعمل في شرفه ولا يابن بالحقا ويحرم من الشهادة ان كان  
مجاهدا ومن اقتبسها بامارة معرفته غير حلاله وما عناه ما يحرم والكتاب منه ما  
الزنى والعدو والصحيق ولا عبوة لك من اللات اليه حرام يفسق فاعلى وصحته  
ويكونه في الاصل لك والمقتات خاصة **السادسة** في الجسد مصيبه وكذا بقضه  
المؤمن والظن هو بذلك فادع في العدالة **السابعة** لصالح المجدي للرجال في غير  
الحربا غنيا ما يمنها ترويه الشهادة ولا كاشا عليه والافتراضية ترويه والحقا  
مرفوق كذا يكره التهم بالذهب والحق للرجال **الثانية** في اتخاذ الحمام للافرن اعلا  
الكس ليس محرم وان اتخذها للفرجة والتطير فهو مكروه والزها وعلها انما  
**العاشر** لا ترويه شهادة احد من ابناء الصانع المكروهة كالصياغة ومع ان  
وكونه ربا للصانع القيمة كالجماعة والحياكة ولو بلغت في الزنا كذا  
والثاء دلات ان شئت بشهادة مستندا او تقوايه **والخامس** **تعلق** الشهادة فيحقق  
المقصود ببيان مسائل **الاولى** لا تقبل بشهادة من عجز عنها فنعفا كالشريك  
فيما هو شريك فيه وصاحب الدين اذا شهد بحجبي عليه ويستبدل به المادف  
لقد الوحي فيما هو عجز فيه وكذا لا تقبل شهادة من عجز عن الشهادة  
احد العاقلة يوجب شهود الجماعة وكذا شهادة المكيمل والوحي يوجب شهود المك  
على الموصلي الموكمل **الثانية** العداقة المبدئية لا يمنع القبول فان المدا قبل  
شهادته على الكافر اما الدينية فانما تمنع قضيت فستأ ان لم يفتقر في يفتقر العدا

ولا يابن بانخاذ الخمر للتحليل







هذا هو الحق لا يفتقر الى دليل ولا يحتاج الى شاهد ولا يحتاج الى قاض ولا يحتاج الى غيره من هذه الاشياء

الا فبالان آله السمع الله كما لا يفتقر الشرف والفضل والرضاع والولادة والثرى والارط فلا يصيرنا هذا بشئ من ذلك الاع لا شاهد وقيل فيه شهادة الاحم وفي رواية يوحنا بالان قوله لا يتاكد وهي نادرة وما يكفي فيه السماع فالتب والمعتد الملك المطلق لعنه الرقعة عليه مشاهدة في الغلب ويتحقق كل واحد من هذه بشئ الى من جاعلة لا يجمعهم قبل الموعدة ويستفيض ذلك حتى يتاخر العلم وفي هذا عند ترد وقال الشيخ لو شهد عدلان فصا عدسا راسا متعلا ومنا هذا اصل لا شاهد على شهادتهما لان ثمة الاستفاضة الظن وهو حاصل بها وهو ضعيف لان الظن يحصل بالواحد **فخرج** لسمعته بقوله لكبير هذا ابني وهو سكت او قال هذا ابني وهو سكت قاله المبسوط صا متعلا لان سكوته في ذلك نص في قوله عرفا وهو جدي لاحتمال الخفاء **فخرج** على القيد بالاستفاضة **الاول** الشاهد بالاستفاضة لا يشهد بالسبب في البيع والجهة والاستقام لان ذلك لا يثبت بالاستفاضة فلا ينعى الملك اليه مع اثباته بالشهادة المستندة الى الاستفاضة اما الخفاء الى الميراث حتى لا يثبت عن الموت الذي يثبت الاستفاضة عنده في الميراث وعنده في الميراث فيكون له نصيب في ميراثه وهو نفع في الميراث والنفقة والنفقة تكون لان الملك اذا ثبت بالاستفاضة لم يقدر الضميمة مع حصولها فيقف جواز الشهادة **الثاني** اذا شهد بالملك مستندا الى الاستفاضة هل يقدر على شهادة اليد والمصرف الوجه لا اما لو كان لواحد يد ولاخر سماع مستفيض فالوجه ترجيح اليد لان السماع قد يحصل ايضا في اختصاص المطلق للملك وغيره فلا يثبت اليد بالمحصل **الثاني** لا يثبت المصنف بالبناء والهدم والاجارة بغير مانع يشهد له بالملك المطلق اما في حصول السماع

هذا هو الحق لا يفتقر الى دليل ولا يحتاج الى شاهد ولا يحتاج الى قاض ولا يحتاج الى غيره من هذه الاشياء

يداد ولا خلافه في جواز الشهادة له باليد وهو يشهد له بالملك المطلق قولا نعم وهو يثبت وفيه اشكال من حيث ان اليد لا يجب للملك لم يسمع دعوى من يقول الدار التي في هذا لي الا لا يسمع لوقاله هذا **الثانية** الوقف والتكاح يثبت بالاستفاضة اما على ما قلناه فلا ريب فيه واما على الاستفاضة المعقدة لقابالظن فلان الوقف للتأ بيد فلو لم يسمع فيه الاستفاضة لبطت الوقف مع امتداد الاوقات وفناء الشهود واما التكاح فلا يثبت بان خديجة عليها السلام زوجة النبي كما نفى ثم فاعلم ان التكاح ولو قيل ان النجاسة تثبت القاب كان لان تقيد القاب لا يثبت الا اذا استند السماع الى محسوس ومن المعلوم ان المحسوس لم يجز عن شاهد العقد ولا عن اقرار النجاسة بل تقيد الطبقات مستعمل الى الاستفاضة التي هي من طبقة الاولى واعلم هذا استد بالصل **الثالثة** الاخرى يصح منه تحيل الشهادة وادواها وبقي على ما يقتضيه الحاكم من اثباته فان جهلها اعتمد فيها على ترجمة العارف باثباته نعم يقدر على ما يثبت ولا يكون المترجمان شاهدين على شهادة من يثبت الحكم بشهادة اصلا لا بشهادة المترجم **الثالث** ما يفتقر الى السماع والمشاهدة كالنكاح والبيع والشراء والقطع والاجارة فان حاسة السمع تكفي في فهم اللفظ ويحتاج الى البصر لمعرفة الالفاظ ولا يثبت شهادة من اجتمع له الحاستان اما الاع في قبل شهادته في العقد فقطع التحقيق الآلة الكافية في فهمه فان انضم الى شهادته معرفتان جاز له الشهادة على العاقبة مستندا الى خبرهما كما يشهد المبصر على تعريف غيره ولو لم يحصل ذلك وعرف هر صحت ادراك معرفة بغير ولعنها اشتباه فلا يقبل لان الاصوات تماثل والوجوه تماثل فاقبل ان الاحتمال

هذا هو الحق لا يفتقر الى دليل ولا يحتاج الى شاهد ولا يحتاج الى قاض ولا يحتاج الى غيره من هذه الاشياء















فإن رجعا معا فثبت بالادلة فان رجعا أحدهما ضمن النصف ولو ثبت بشاهد  
 واحد ثبت فوجه ما ضمن الرجل النصف وضمن كل واحدة الربع ولو كان عشرين مع  
 شاهد جمع الرجال ضمن السدين وفيه تردد **الثاني** لو كان الشهود ثلثة ضمن كل واحد  
 منهم الثلث ولو جمع منفردا أو بما خفوا أنه لا يضمن لأن الباقي ثبوت الحق ولا يضمن الثاني  
 ما حكم به بشهادة غيره للمشهر له والاول والخيار والشيخ وكذا لو شهد رجل عشرين  
 فإن ضمن قبل على كل واحدة نصف السدين لا يتركهم في نقل المال ولا يشكوا فيه كالأول  
**الثالث** لو حكم قسامة بنية بالرجع مطلقا لم ينقض الحكم لاحتمال التجدد بعد الحكم  
 ولو تغير العتق وهو مقدم على الشهادة فنقض ولو كان سبب الشهادة وقبل الحكم  
 لم ينقض لقصاصه الذي فوض إليه ترددوا الأشهر أنه لا يضمن مع حكم الحاكم  
 وأذنه ولو قبل بعد الحكم وقبل الأذن ضمن الذية أماله كان ما لا فائدة فيها  
 ارتكفت العير باجمعه وان كانت ثلثة نفع الشهود له لأنه ضمن بالقبض **الثاني**  
 التصاريح لو كان معترفا بالشيخ ضمن الإمام ويرجع به على الحكم له إذا **الثاني**  
 وفيه اشكال موجب استغناء الفاعل عن المحكوم له بتلف المالك فيه فلا وجه  
 لغاى الحكم **سائر الأقسام** إذا شهد اثنان أن الميت اعتق أحدهما ليك ويقتضيه الثلث في  
 الخزان أو الوثنية أن العتق لغيره ويقتضيه الثلث فان قلنا بالخبر من الأصل عتقا  
 وان قلنا بخبر من الثلث فقد اعتق أحدهما فان عرفنا السابق صح عتقه وبطل **الثاني**  
 وان جعل استخرج بالقرعة ولو اتفق عتقا في حالة واحدة فالشيخ يقرع بينهما **الثاني**

وإذا انقض الحكم فان كان قسما او جعلا فلا فدية  
 والدية في بيت المال ولو كان المباشرة

المفرق ولو اختلفت قيمتهما اعتق المفرق فان كان الثلث صح وبطل الآخر وان  
 كان أزيد صح العتق منه في القدر الذي يجهل الثلث وان نقصا كلنا الثلث في الآخر **الثاني**  
 إذا شهد شاهدان بالوصية لزيد وشهد من ورثته عدلان أنه رجع عن ذلك و  
 أوصى لحالد فالشيخ يقبل شهادة الرجوع لأنها لا يجزأ نفعها وفيه اشكال لمن جئنا  
 برخص من يدها فها عزم المدعي **الثاني** إذا شهد شاهدان لزيد بالوصية وشهدا  
 بالرجوع وأنه أوصى لعمرو وكان عمرو أن يخلع مع شاهد لا يشهد أنه منفرد **الثاني**  
 الأولى **الرابعة** لو أوصى بيمينين منفردتين فتشهد آخران أنه رجع عن أحدهما فالشيخ  
 لا يقبل لعدم التعيين في كل واحدة شهد به بيمينين **الثاني** إذا ادعى العتق  
 وأقام بيته فيقتصر على البيعتين **الثاني** لو شهد رجلان أنهما عتقا فلهم البيعتان  
 وكذا قالوا قام مدعى المالا شاهدا واحدا وأدعى له آخر وسلحيل الغريم لأنه ممكن  
 من اثبات حقه باليمين وفي الكل اشكال لأنه تعجيل العقوبة قبل ثبوت  
 الدعوى **كتاب الحد** **الحد** والتعزيرات كل ما له عقوبة مقدرة يستحقها  
 وما يكسب ذلك يستحق تعزيرا وأسباب الأول ستة الزنا وما يتبعه والعنف والسرقة  
 وشرب الخمر وقطع الطريق والثاني أربعة البغي والردة وإتيان البهائم وارتكاب  
 ما سوى ذلك من المحارم فلتفرق لكل قسم بابا عما يتدخل أو سبق **باب الأول**  
 في حد الزنا والنظر في الموجب والحد واللواحق أما الموجب فهو بالإجماع أن الإنسان ذكره  
 في فرج امرأة محصنة من غير عقد ولا ملك ولا شبهة ويتحقق ذلك بغيبوبة الجفنة



فلو كان ذلك في نكاح الحرة بالعلم بالتحريم والاختيار والبلوغ في نكاح النكاح  
 مضافا الى ذلك الاحتضان كون الزوج شربة كالحكم والمصلحة والمصلحة والوجوب  
 والى لد فوطي مع الجهل بالتحريم فلا حد ولا ينقض العقد بانقراضه شبهة في  
 الحد ولو استأجرها للوطي لم يسقط بغيره ولو اتهم الحد به سقط ولا يسقط في كل  
 موضع يتهم الحد به وجد على قرينة امرأة فظنها زوجه فوطيها ولو شبهت له  
 فوطيها الحد، ووجه في رواية بقاء عليها الحد بها وعليه سئل وهي تزني ولا يسقط  
 لو باحة نفسها فوطيها لم يسقط الحد مع الاكراه وهي تتحقق في طرف المرأة قطعا  
 وفي تحقق في طرف الرجل تردد والاشبه امكانه لما عرفت من سبل الطبع المرجح  
 بالشرع وبينة المكرهة على الوطى مثل مهرها على الاظهر ولا يثبت الاحتضان  
 الذي يوجب معه الرجم حتى يكون الوطى بالقاهر وبطاعة الزوج المملوك بالعقد الدائم  
 او الرق متكاملا منه بعد وعليه ويردح وفي رواية يجرى به في مسافة التفويض  
 وفي اعتبار كمال العقد خلاف فلو طرأ الخوف عاقلة وجب عليه رجعا كان او جلدا  
 هذا اختيار الشيخين وفيه تردد ويسقط الحد بغيره الزوجية ولا يكلف المذنب بينة  
 ولا يمين ولا يمين ما يصرح به بالنظر الى المصلحة والاحتضان في المرأة كالا حرة في  
 الرجل لكن يمين فيها كالعقد الجماع فلا رجم ولا حد على حد الزنا ولو كانت  
 وان زناها العاقلة لا يوجب المطلقة رجعة من الاحتضان ولو تزوجت عاتلة كانت  
 عليها الحد تاما وكذا الزوج ان علم التحريم والعلة ولو جهل فلا حد ولو كان احدهما

حلقا تاما

حد حلقا تاما ولو اهل ولما عد على حد حلقا تاما اذا كان مكرها في حلقه  
 بالطلاق المبين عن الاحتضان ولو راجع المخلع لا يزوج عليه الرجم الا بعد الرجوع  
 المملوك المرافق والمختار اقامته ويجب الحد على الا حرة او ادعى الشهادة فيولا تقبل  
 والاشبه القبول مع الاحتضان وبينة الزنا بالقرار والبيعة اما الاقرار فبشرط بلوغ  
 المذنب كماله والاختيار والحرة وتكون الاقرار اربعة اربعة بمجالس واثارة وبالايع  
 لم يجب الحد وجب التعزير ولو اقر اربع في مجلس واحد فالاشنع في الخلاف والمسئلة  
 وفيه تردد ويستوى في ذلك الرجل والمرأة ويقوم الاشارة للبيعة الاقرار في الاشهر بقاء  
 النطق ولو قال زينت بقله لم يثبت الزنا في طرفه حتى يكبر اربعة وهي يثبت القذف  
 للمرأة فيه تردد ولو اقر بعد ولم يبينه لم يكلف البيان وضرب حتى يذهب عن نفسه و قيل  
 لا يحتاج به المأية ولا ينقص عن ثمانين واما كان صوابا في طرفه الكثرة لكن ليس بصواب  
 في طرفه القصاص لجواز ان يريد بالحد التعزير وفي القبول والمضاجعة ازار واحد  
 والمعاقبة رايان احدهما ما تعلقه والاخرى دون الحد وهي شهر ولو اقر بما يجب  
 الرجم ثم انكر سقط الرجم ولو اقر بعد غير الرجم لم يسقط بالانكار ولو اقر بعد ثم تاب كان  
 الامام بخيرا في اقامته رجعا كان او جلدا ولو حملت لا يعل لم تحد الا ان يقر بالزنا اربعة  
 امثا البينة فلا يكفي من اربعة رجال او ثلثة وامرأتين ولا تقبل شهادة النساء منفردا  
 ولا شهادة رجل وست نساء وتقبل شهادة رجلين واربع نساء وبينة بالجلد الا ان  
 ولو شهد ما دون الاربع لم يجب حد كل واحد منهم بالفرقة ولا يدين شهادتهم من ذلك



بالمشاهدة الواجبة كالمطالبة المتكلمة من غير عقد ولا ملك ولا شبهة ولا يثبت بها  
ولا تعلم فيها سبب التحليل ولولم يشهدوا بالمعاينة لم يجدوا الشهادة عليه وحده الشهادة  
ولا بد من قوادهم على الفعل وان كان الواحد والمكان الواحد فلو شهد بعضهما  
وبعض لا يثبت او شهد بعض باننا في زاوية من بيت وبعض في زاوية اخرى او شهد  
بعض يوم الجمعة وبعض في يوم السبت فلا جد ويجوز الشهادة للقذف ولو شهد بعض  
انه اكرهها وبعض بالمطوعة فتثبت الحجة على الزاني وجهاً واحداً ثبت للاتفاق  
على اننا الموجب للحد على كلا التقديرين والاخر لا يثبت لان الزنا بقيد الاكره غير يقيد  
المطوعة فكلاهما شهادة على فعلين ولو اقام الشهادة بعض في وقت حد والقذف  
ولم يرتفع اتمام البينة لانه لا خفي حد ولا يقع تقادم الزنا في الشهادة وفي  
بعض الاخبار ان نأخذ عن سنة اشهر لم سمع وهو طرح ويقول شهادة الارب على اثنين  
فازاد من الاحتياط تفريق الشهادة في الاقامة بعد الاجتماع وليس بلانهم ولا تقطع  
الشهادة بقصد بقاء الشهادة عليه ولا يتكلم به ومن تاب قبل البينة سقط عنه الحد  
ولو تاب بعد قيامها لم يقط حدًا كان او رجعا **النظر الثاني** في الحدودية مقامان **الاول**  
في اقسامه وهو قتل او رجم وجرم وتغريب اما القتل فيجب على من زنا بامرأة بحد  
بحكم كالام والبنف وشبههما والذمى اذا زنا بعلمه وكذا من زنا بامرأة مكرها لها  
ولا يعتبر في هذا المعاضع الاحصان بل يقبل على كل حال الشك ان او شابا وبنات  
فيه الحر والعبد والمسلم والكافر وكذا في الزنا بامرأة امه او ابنته وهل يعتبر على

فكره

الحد بغير علمه وقيل بل يحد ثم يقتل ان لم يكن مختصا بحد ثم يحد ثم يقتل ان كان  
مختصا بحد يقتضى للتلدين والاقرار بحد ما الرجم في حد الحصن اذا زنا بالغة عاتلة  
كان شيخا او شبيخة يحد ثم يحد ثم يحد ثم يحد ثم يحد ثم يحد ثم يحد ثم يحد ثم يحد  
يجمع له بين الحدين وهو شبهه ولو زنا البائع المحصن بغير البينة الغرة والمجنونة فعليه الجلاء  
وكذا المرأة لو زنا بها طفلا او زني بها المجنون فعليه الجلاء اما ما في نسخة من طرق المحققين من  
المروءة ان يثبت الجلاء والتعزيب فيجوز على الذكر الحر المحصن بحد ما يحد ويجزى له  
عن مصرع الى آخره اما ملكا كان او غير مملوك وقيل من الغريب بمن ملك ولم يدخل في  
على الكبرياء والاشبه عبارة عن غير محصن وار لم يكن ملكا اما المرأة فعليه الجلاء  
ولا تغريب عليه ولا جزاء للمملوك يحد ثم يحد ثم يحد ثم يحد ثم يحد ثم يحد ثم يحد  
لا يحد على احدها ولا تغريب ولو تاب من الحر ان اقيم الحد مرتين وقتا في الثالثة وقيل في  
الرابعة وهو وافي اما المملوك فاذا اقيم عليه الحد سبعا فكل في التاسعة وقيل في التاسعة  
وهو وافي في الزنا المتكرر حد واحد وان زنا بغيره فكل في كل امر واحد وهو مطرحة  
في الذي يذم في رقة الامام ان اهل بيته ليقبحوا الحد على حقه ثم وان شاء اقام الحد  
بموجب شتم الاسلام ولا يقام الحد على الحامل حتى تقطع وتخرج عن نفاسها وترفع اليد  
ان لم يتفق لم يرضع ولو وجد له كاذبا اقامه الحد ويرجم المريض والمستعاضة ولا يحد  
احدها اذا لم يجز في حد ولا رجوع فقيام من الرتبة ويتوقع بها البهلاء وان اقتضت المصلحة  
ضرب بالضرب المشتمل على العدد ولا يشترط وصولا كشمخ المجدد ولا في آخر الجوارفة

وان كثر في رواية او يصرح عن  
جعفر بن زنا بامرأة فزنا  
فلا يحد







القابل والمضروب اذا كان كل منهما بالغاً وعاقل ويستوي في ذلك الحر والعبد والمسلم والمجنون  
 والمجنون وغيره ولو كان البالغ بالصبى وقبلاً البالغ بالصبى وكذا لو كان المجنون  
 ولو لا بعبده حقاً قتلاً او جلداً ولو ادعى العبد الاكراه سقط عنه دون المولى ولو لا المجنون  
 بعد قتل العاقل في شقته على المجنون قولان اشبهها السقوط ولو لا ان الذي علم قتل وان  
 لم يوق ولو لا بمنه كان الاقام مجتبرين اقامت الحد عليه وبين دفعه الى اهله ليعتقوا عليه  
 حدتهم وكيفية اقامته هذا الحد لاعتق ان كان اللواط ايقاباً وفي رواية ان كان مجتسماً  
 وان كان غير مجتسماً جلده والاولا يشترط ان اقام مجتبرين بالسيوف والخزف او رجا والقتل  
 شتم ورفع ومن ان يهرق من شأه او الف الجداً وعليه ويجوز ان يجمع بين احدهما وبين تحريقه وان لم يكن القابل  
 كالنخل او بين الميتين فيد مائة جلدة وقاية النهاية يرجح ان كان مجتسماً ويجوز ان  
 لم يكن والاولا يشترط ويستوي فيه الحر والعبد والمسلم والكافر والمجنون وغيره فلو كان المفعول  
 وتخلل الحد من قبل في الثالثة والرابعة وهما شبهة والمجتمعان تحت ازار واحد مجتبرين  
 وليس بينهما دم يعزبان من ثلثي سوطا الواسع وتسويين سوطاً ولو كان ذلك منهما في  
 التعزيب حد في الثالثة وكذا يعرف من قبل خلا بالسوا مجتبرين بشهوة واذا تاب اللواط قبل  
 قيام البينة سقط الحد ولو تاب بعد اقامة البينة ولو كان مكرراً كان الاقام مجتبرين العقوبة  
 والحد في السعي بانه جلدة حرة كانت او امة مسلمة او كافرة مجتسمة او غير مجتسمة لا عقوبة ولا حد  
 وقاية النهاية ترجح مع الاحصان وتحديد عدمه والاولا ولو اذكر المساحقة مع اقامة  
 ثلثا قلت في الرابعة ويسقط الحد بالتوبة قبل البينة ولا يسقط بعدها ومع الاقرار ولو لم يكن

الامام

الاقام مجتبرين او اجبتان اذا وجدنا في ازار مجتدين سريته كل واحد دون الذي كان له  
 الفعلية والتمتع من بين اقيم عليها الحد في الثالثة فان عادتا قال في النهاية قتله  
 الاقتصار على التعزيب احتياطاً في التعزيب على الدم مسلمان **الاول** لا قتله في حد ولا تحريقه  
 مع الامكان والامور من توجه ضده لا شفاعاً في اسقاطه **الثانية** لو دعي له وجب فيه  
 كبر الخيل قال في النهاية على المرأة الرجيم وعلى الصبية جلدها مائة بعد الوضوء ويحق للولد  
 بالرجل يذم المرأة المهر الا الرجيم فعلى ما مضى من التهمة والاشارة الاقتصار على الحد لا  
 حدا لصبية فوجبة ثابتة وهي المساحقة والمخوق الا فلا تامة من غير ان وقد تعلق  
 منه الولد فيلحق به ما المهر فلا تامة في اذهاب العدة وديتهما هوذا ما وليت كالاية  
 في سقوط دية العدة لان الزانية اذنت في الاقتصار وليست هذه الا او انكر بعقلنا خزين  
 ذلك ونحن ان المساحقة كالاية في سقوط دية العدة وسقوط النسب **واما العباد**  
 وعلى الجمع بين الرجال والنساء للزنا وابن الرجال والرجال للمواط وبنت بالاقار من بين  
 مع بلوغ المقر وكلا حرته واختاره ان شهادة شاهدين ومع ثبوت شح على العقوبة  
 حتى سبعون جلدة وفيما يخلق راسه ويشهر ويستوي فيه الحر والعبد والمسلم والكافر  
 والمجنون باق مرة قال في النهاية ثم وقال المفيد لا يقع في الثانية والا لم يرد في الثالثة  
 فتجوز وليس عليها جرة ولا شهرة ولا تعلق **الباب الثالث** في حد القذف والنظر في امر ابنة  
**الاول** في الموجب وهو الذي ياتي بالزنا او اللواط كقول من بنت او لمط او لمط بكه او ات ثلث  
 او لا يطا ومنكح في ذم وما يندى هذا المعنى من جامع معرفة القائل بوضع المظنة

الرجيم والعقيم كراهية من يسهل من

القول في الزنا والاقار من بين

القول في القيادة والقيادة والقيادة



كبره المواجهة ولم يوضع المقدف لغة ولا عرفا يثبت به المتغير ولا العرف  
 ولا حرام وحلت بك امك في حيفها او يقبل الزوجت لم اجدك عناء او يقبل القاطن  
 ياشار الحرف هو مستطاهر بالستر او باخترايا وضع او باحقير ولو كان المقول مستحقا  
 للاستحقاق فلا حد ولا تعزير وكذا كل ما يجب اذى كقولهم يا احفم او يا ابرص **لكن**  
 يستحق فلان يستحق ويستحقه ما رخص الاستحقاق بل كروا بين وبينكم ولا تفتنوا  
 في القاذف ويعتبره البلوغ وكل لا العقل فلوقد نصيتم مجدا وعزير وان خذ مسلما  
 بالغافرا وكذا المجنن وهل يشترط وجوب الكمال المبرية قبل نعم رقب لا يشترط فعل  
 الا لا يثبت نصف الحد وعلى الثاني يثبت الحد كاملا وهو في النكاح والحدود في الجزية  
 والحدود في القاذف فان ثبت احدهما على غيره وان جعل فيه تردد اظهر ان القيد في  
 القاذف لطرق الاحتمال **الثالث** المقدف ويشترط فيه الاحصاء وهذه عبارة  
 عن البلوغ وكل العقل والمهية والاسلام والعفة فزاسكلها وجب بقدر الحد  
 ومن قدها او بعضها فلا حد وفيه التعزير كمن قذف صبيا او عملا او كافرا او منطها  
 بالزنا ناسي ان القاذف باذنا او صبيا مسلما او كافرا حرا او عبدا ولو قال المسلم يا ابن  
 الزانية او اوك زانية وكانت امه كافرة او امه كاذبة النهاية عليه الحد تاما لمهية ولدها  
 والاشبه التعزير ولو قذف الاب ولده لم يجد وعزير وكذا لو قذف زوجة المصيبة ولا يشترط  
 الا ولده نعم لو كان لها ولد من غير كان لهم الحد تاما ويحد الولد لو قذف باه والام لم  
 ولدها وكذا الاقارب **الرابع** في الاحكام وفيه مسائل **الاولى** اذا قذف جماعة واحدا بعد  
 واحد فكل واحد حد ولو قد فهم بلفظ واحد وجا فاجتمعين فليكل حد واحد ولو قذفوا

المصيبة القدرع وهو الذي القيرة لوصف  
 والاشبه القاذف

كبره

كبره المواجهة ولم يوضع المقدف لغة ولا عرفا يثبت به المتغير ولا العرف  
 ولا حرام وحلت بك امك في حيفها او يقبل الزوجت لم اجدك عناء او يقبل القاطن  
 ياشار الحرف هو مستطاهر بالستر او باخترايا وضع او باحقير ولو كان المقول مستحقا  
 للاستحقاق فلا حد ولا تعزير وكذا كل ما يجب اذى كقولهم يا احفم او يا ابرص **لكن**  
 يستحق فلان يستحق ويستحقه ما رخص الاستحقاق بل كروا بين وبينكم ولا تفتنوا  
 في القاذف ويعتبره البلوغ وكل لا العقل فلوقد نصيتم مجدا وعزير وان خذ مسلما  
 بالغافرا وكذا المجنن وهل يشترط وجوب الكمال المبرية قبل نعم رقب لا يشترط فعل  
 الا لا يثبت نصف الحد وعلى الثاني يثبت الحد كاملا وهو في النكاح والحدود في الجزية  
 والحدود في القاذف فان ثبت احدهما على غيره وان جعل فيه تردد اظهر ان القيد في  
 القاذف لطرق الاحتمال **الثالث** المقدف ويشترط فيه الاحصاء وهذه عبارة  
 عن البلوغ وكل العقل والمهية والاسلام والعفة فزاسكلها وجب بقدر الحد  
 ومن قدها او بعضها فلا حد وفيه التعزير كمن قذف صبيا او عملا او كافرا او منطها  
 بالزنا ناسي ان القاذف باذنا او صبيا مسلما او كافرا حرا او عبدا ولو قال المسلم يا ابن  
 الزانية او اوك زانية وكانت امه كافرة او امه كاذبة النهاية عليه الحد تاما لمهية ولدها  
 والاشبه التعزير ولو قذف الاب ولده لم يجد وعزير وكذا لو قذف زوجة المصيبة ولا يشترط  
 الا ولده نعم لو كان لها ولد من غير كان لهم الحد تاما ويحد الولد لو قذف باه والام لم  
 ولدها وكذا الاقارب **الرابع** في الاحكام وفيه مسائل **الاولى** اذا قذف جماعة واحدا بعد  
 واحد فكل واحد حد ولو قد فهم بلفظ واحد وجا فاجتمعين فليكل حد واحد ولو قذفوا

العفة والعفة العفة والعفة  
 العفة باكل من العفة



هذا هو الحق في الدين  
والله اعلم بالصواب  
والله اعلم بالصواب  
والله اعلم بالصواب

في المطالبة فكل واحد حقه وهذا الحكم في التعزير كذلك قال جماعة منهم ولا معنى للاختلاف  
هنا وكذا لو قالوا بان الزانيين فالحد لها ويحد لها واحدا مع الاجتماع على المطالبة وحدها  
مع التعاقب **الثانية** حلالا في صورتين من حيث الما من المذكور في الاشارة الى  
والزوج **الثالثة** لو قالوا بانك ان لا يطأ او لا يطأ ذانية فالحد لها لا للمراجه فان سقا  
للاستيفاء والعقد فلا يخفى وان سبق المالك في النهاية له المطالبة والعقد وفيه  
اشكال لان المسحق موجود له ولاية المطالبة فلا يتسلط الاب كانه غير من الحقوق  
**الرابعة** اذا اوردت الجماعة لم يسقط بعضه بعضا لبعض واللبا قين المطالبة بالحد  
تماما ولو بقي واحدا ما لم ينفى الجماعة ان كان المسحق واحدا فعفي فقد سقط الحد من الحق  
ان يعقوب بن يوسف حقه ووجهه ان ليس للحاكم الاعتراض عليه ولا يقيم الا بعد المطالبة  
**الخامسة** اذا اكمل الحد ينكر القذف مرتين فبلغ الثالثة وفيه اربعة وهو اوله ولو  
قذف فخذ دعاه الذي قلت كان صحيحا وجب بالثاني التعزير لا ان ليس بصحيح والقذف  
للتكرار يجب حد واحد لا **السادسة** لا يسقط الحد عن القاذف الا باليمين المدققة  
تهديق مسحق الحد والعص او قذف زوجته سقط الحد بذلك وبالعان **السابعة**  
الحد فان جلد حرا كان او عبدا ويجلد بنيه او لا يجرد ويص على الضرب المتوسط  
ولا يبلغ به الضرب في الزنا وانه لا قاذف للنجس شهاده وتوقيت القذف بنها ودة عدلين او  
الاقرار مرتين ويتوسط المقر الكلف والحرة ولا خيار **الثامنة** اذا قاذف اثنتان يسقط الحد  
وعنه **التاسعة** قتل لا يعزى الا قتاد مع الشارب بالانقلاب والتعريض الا مضافا لان ينجس حد

والله اعلم بالصواب  
والله اعلم بالصواب  
والله اعلم بالصواب  
والله اعلم بالصواب

قته

قتله في حقه الامام بما يراه ويلحق بذلك مسائل **الاولى** من سب النبي حازم  
قتله لم يخف لخصه على نفسه او ما له او غيره من اهل الايمان وكذا من سب احد الاجمة  
عليهم **الثانية** من ادعى النبوة وجب قتله وكذا من قال لا ادرى محمد بن عبد الله عاصدي  
الا وكان على هذا الاسلام **الثالثة** من عمل بالشيعة يقتل ان كان مسلما ولو قذفت كان كافرا  
**الرابعة** بكرة ان يناد في تاذيب الصبي على عشرة اسواط وكذا الملوك يقتل ان ضرب عبدا  
غير حد حدانمه اعتصاقه وهو على استجاب **الخامسة** كل ما فيه التعزير من حقوق الله فينت  
بشاهدين او الاقرار مرتين على قوله ومن قذف امرته او عبدا عندك لا يجزي **السادسة** كل من  
فعل محرما وترك واجبا فلا مام تعزيره بما لا يبلغ الحد وتقديره الى الامام ولا يبلغ  
به حد الحد في العبد في العبد **الابع** في حد المسكر القفاق وبما حقه ثلثة **الاول**  
في الموجب وهو ثلثة المسكر والقفاق اختيارا مع العلم بالتحريم اذا كان المشرك  
كالا فخذ قودا بربعة شطرا التنا واللعن الذرب والاصطياع واخذ من وجبة  
والادوية وغنى بالمسكر ما من شأنه ان يسكر فان الحكم يتنا والام القطرة منه ويسقى  
في ذلك الحمر جميع المسكرات القوية والزبينية والعسلية والمنز الموهلة من النعيم  
او الخبطة والذرة وكذا لو عمل شنين او ما زاد ويتعلق الحكم بالعصير اذا عمل ولم  
يقف بالزهد لا يذهب بالغليان ثلثاه او يقل خيلا وما عداه اذا حصلت فيه الشدة  
المسكرة التمر اذا غلا ولم يبلغ حد اسكار فحق تحريمه تردد والاشبه بقاؤه على  
التحليل حتى يبلغ وكذا البحث في الزبيل اذا نفع بالماء فعلى من نفعه او انزالا

هذا هو الحق في الدين  
والله اعلم بالصواب  
والله اعلم بالصواب  
والله اعلم بالصواب



في حق الميراثات المصححة عليها كالميتة والمذموم والربا والحكم المصحح في حق الميراثات  
 فان انكسرت لك لا مستحلا عرق **الثانية** من قبل الحد او التعزير فلا بد له وقيل يجب  
 تحليته للمال والا لم يرد **الثالثة** لو قام الحاكم الحد بالقتل فبان فسيق الشاهد بان  
 الميت في بيت المال ولا يضمنها الحاكم ولا عاقبته ولو انفذ الى الحامل لا قامة الحد فان جفت  
 خرقا قال الشيخ **د**ية الجنتين في بيت المال وهو في لا يخطأ الحاكم في بيت المال فيقول  
 على عاقلة الامام وهي قضية عمر مع علي عليم ولو امر الحاكم بضرب المحدث زيادة عن  
 الحد فأت فعله نصف الميتة فيما له ان لم يعلم الحد لانه شبه العمد ولو كان  
 سهوا فالنصف على بيت المال ولو امر بالاقتصاص على المحدث والحداد عمدا فأت فأن  
 على الحداد في ماله فان زاد سهوا فالدية على عاقلة وفيه احتمالا **الخامسة** في السرقة  
 والكلام في السارق والمسرقة والمخنة والحد واللواحق **الاول** في السارق ويقتطع  
 في وجوب الحد عليه شرط **الاول** البلوغ فلو سرق الطفل لم يحد ويؤوب ولو تكررت  
 سرقة وفي النهاية يعفى عنه اقلان عاذا **د**تب فان عاد حكمت انا مله حتى تدعى فان  
 عاد قطعت انا مله فان عاد قطع كما يقطع الرجل ويجهنا وايات **الثاني** العقل فلا يقطع  
 المجنون ويؤوب ولو تكررت منه **الثالث** ارتقاء الشبهة فلو توهم الملك فبان غير الملك  
 لم يقطع وكذا لو كان المالا مشتركا ناخذ ما يظن انه قد نصيبه **الرابع** ارتقاء الشركة  
 فلو سرق من مال الغنمة فيروا بيان احدهما لا يقطع والاخرى ان زاد ما سرقة عن فقه  
 نصيبه بقية النصا وقطع والتفصيل حسن ولو سرق من المال المشترك قد نصيبه لقطع

شارح الحديث

في حق الميراثات المصححة عليها كالميتة والمذموم والربا والحكم المصحح في حق الميراثات  
 فان انكسرت لك لا مستحلا عرق **الثانية** من قبل الحد او التعزير فلا بد له وقيل يجب  
 تحليته للمال والا لم يرد **الثالثة** لو قام الحاكم الحد بالقتل فبان فسيق الشاهد بان  
 الميت في بيت المال ولا يضمنها الحاكم ولا عاقبته ولو انفذ الى الحامل لا قامة الحد فان جفت  
 خرقا قال الشيخ **د**ية الجنتين في بيت المال وهو في لا يخطأ الحاكم في بيت المال فيقول  
 على عاقلة الامام وهي قضية عمر مع علي عليم ولو امر الحاكم بضرب المحدث زيادة عن  
 الحد فأت فعله نصف الميتة فيما له ان لم يعلم الحد لانه شبه العمد ولو كان  
 سهوا فالنصف على بيت المال ولو امر بالاقتصاص على المحدث والحداد عمدا فأت فأن  
 على الحداد في ماله فان زاد سهوا فالدية على عاقلة وفيه احتمالا **الخامسة** في السرقة  
 والكلام في السارق والمسرقة والمخنة والحد واللواحق **الاول** في السارق ويقتطع  
 في وجوب الحد عليه شرط **الاول** البلوغ فلو سرق الطفل لم يحد ويؤوب ولو تكررت  
 سرقة وفي النهاية يعفى عنه اقلان عاذا **د**تب فان عاد حكمت انا مله حتى تدعى فان  
 عاد قطعت انا مله فان عاد قطع كما يقطع الرجل ويجهنا وايات **الثاني** العقل فلا يقطع  
 المجنون ويؤوب ولو تكررت منه **الثالث** ارتقاء الشبهة فلو توهم الملك فبان غير الملك  
 لم يقطع وكذا لو كان المالا مشتركا ناخذ ما يظن انه قد نصيبه **الرابع** ارتقاء الشركة  
 فلو سرق من مال الغنمة فيروا بيان احدهما لا يقطع والاخرى ان زاد ما سرقة عن فقه  
 نصيبه بقية النصا وقطع والتفصيل حسن ولو سرق من المال المشترك قد نصيبه لقطع



ولذلك لا يسلط قصاب قطع **بالناس** ان يحرك الحز منفردا او مشاركا فلهذا يخرج  
 حوله بقطع **بالناس** ان يخرج المشاة بنفسه او مشاركا ويحقق الخارج بالقبيل لان ذلك  
 ثم يخرج من خارج او يضعه على دابة او على جناح طائر من شانه العود اليه ولو اقصيه  
 غير مبرأ خارجة تعلق بالامر المقطع لان الصبي كآلة **السابع** ان لا يكون والدان ولدا  
 ويقطع الولد لورق من مال الوالد وكذا يقطع الاقارب وكذا الام لورق من مال الوالد  
 ان ياختار سرا فلهذا ظهر واخذ لم يقطع وكذا المستامن لو حيا ويقطع النكاح لم  
 والملوك مع قيام المدينة وحكم الان في ذلك كل حكم **السادس** لا يقطع الواهب اذا سرق  
 الهن وان استحق المرحون الامساك ولا المجر العين المستأجرة وان كان ممنوعا من الاخذ  
 مع **بملك المسفحة** لانه لم يحقق اخراج النصاب من مال الموقوف **مسألة** لا يخرج **الطانية**  
 لا يقطع عبدا لان سرقته ماله ولا عبدا للقيمة بالسرقه منها لان فيه زيادة ضرر بغيره  
 بما يحسم لغيره **والله** يقطع الاجير اذا اضر المالك من دونه وفي رواية لا يقطع وهي جملة  
 على حالة الاستئجار وكذا الزوج اذا سرق من نعيته والزوج في الضيفه فلا احدما  
 لا يقطع مطلقا وهما المهرج والاخر يقطع اذا اضر من دونه وهما شبه **الرابعة** لو اخرج  
 قتالا صاحب منزله سرقته وقاد الخرج وهبه او اذنت في اخراجه سقط الحد للثبته وكذا القدر  
 قوله صاحب المنزل مع بيته في المالا وكذا الوفا المالا والى وانك صاحب منزله فالقوله قوله  
 ويخرج المخرج ولا يقطع لمكان التهمة **الثاني** في السرقة لا يقطع فيما يقص عن ربع دينار  
 يقطع فيما بلغ ذهابا لخاصة مضربا عليه المسكة او قيمته ربع دينار باكان او طعاما او ذكرا

او غيره وكان اصله الاباحة ولم يكن مضابطه ما يملك المسلم وفي الطريق ويجوز ان لا يقطع  
 بسقوط الحد ضعيف ومن شرطه ان يكون محررا بقولا او غلق او فن وقيل كل موضع ليس  
 لغيره الا للخط الذي لا يذنه فاليرجى قالا يقطع سارقا لما اخذ من الاربعه والخمسة  
 والواضع الماذونة غنياتها كالمسجد وقيل اذا كان المالك مرعيا له كان محررا كما قطع لغيره  
 سارق يبرئ صفوان في المسجد وفيه تردد وهل يقطع سارق سارة الكعبة قاله الخلفاء  
 والمبسوط نعم وفيه اشكال لان الناس في غنياتها شيع ولا يقطع من سرق من جيبه ان اوكها  
 ويقطع لو كان باطنين ولا يقطع في ثمره على شجرها ويقطع لورق بعد اخرجها ولا على من ق  
 ما كثر في عام جماعة ومن سرق صغيرا فان كان مملوكا قطع وان كان حرا فباع لم يقطع وقيل  
 يقطع دفعا لفساده ولو اعان بيتا فقبه المعير وسرق منه مالا المستعير قطع وكذا لو  
 بيتا وسرق منه مالا المستاجر ويقطع من سرق مالا موقوفا مع مطابقة الموقوف عليه لانه  
 مملوك له ولا يصير المملوك محررا بمرعات صاحبها ولا الغنم باغراق الرعي عليها وقيل  
 آخر للخنزير ولو سرق بالخنزير او من ابنيه قاله المبسوط يقطع لانه محرر بالعادة وكذا  
 اذا كان **الانسان** في داره وابوابها مفتحة ولو نام زال الخرب وفيه تردد ويقطع سارق الكفن  
 لان القبر جودا وهل يشترط بلوغ قيمته نصا باقتيل نعم وقيل يشترط في المرة الاولى وفي  
 الثانية وقيل لا يشترط والاولا شبه ولو بنى ولم يخذل عزه ولو كثر عند الفعل وفات **السلطان**  
 كان له فدية الربع **الثالث** ما يثبت ويثبت بتهادة عدلين وبالاقرار مرتين ولا يكفي المرة  
 ويشترط المقر المبلوغ وكلام العقل والحرية والاختيار فلو اقر العبد لم يقطع لما يقتضيه من **الكل**



على العقب والذراعين لا يثبت به حد ولا عزم فلو ردت السرة بعد ان يجرى الى الارض  
 بالضرب قاية النهاية يقطع وقال بعض الاصحاب يقطع لتطرق الاحتمال الى الارض  
 اذ من الممكن ان يكون للمالفة يد من جهة السرة وهذا حسن ولو اقررت من وجه قطع  
 الحد وبجتمت الاقامة ولم العزم فلو اقررت لم يجز الحد وجب العزم **الرابع** في الحد  
 قطع الاصابع الاربع عن اليد اليمنى وتترك له الراحة والابهام والوسطى فانه يقطع  
 رجله اليمنى من مفصل القدم ويترك له العقب يقطع عليها فان سرق فانه يجلس  
 دائما ولو سرق بعد ذلك قتل ولو تكررت السرة فالحرق الواحد كان ولا يقطع  
 اليسار مع وجود اليمنى بالقطع اليمنى ولو كانت شاة بين قطع اليمنى على المقربين ولو كان  
 له يسار فاقالة المبسط قطعت يمنة وفي رواية عبد الرحمن بن حجاج عن ابي عبد الله عليه السلام لا يقطع  
 والا للشيبة اما لو كان له يمين حين القطع فنهيت لم يقطع اليسار لتعنى القطع باليمين  
 ولو سرق ولا يمين له قاله النخعي فنهيت يسار وفي المبسط يسقط الى رجله ولو لم يكن يسار  
 قطعت رجله اليسرى ولو سرق ولا يمين له ولا رجل له حبس في الكحل اشكال من حيث انه يحفظ  
 من موضع القطع فيقف على ذن الشرج وهو مغشوق ويسقط للحد بالشدة قبل سيرة ويجتم  
 لو تاب بعد البينة ولو تاب بعد الاقرار قبل تجتم القطع ويقتل بغير الاقامة في الاقامة والعقد  
 على رواية فيها ضعف ولو قطع الحد اديان مع العلم فعليه القصاص ولا يسقط قطع اليمنى  
 بالسرة ولو نظمت اليمنى فغلى الحداد القية وهو يسقط قطع اليمنى قاية المبسط لا تعلق  
 القطع بها قبل دهاها وفي رواية محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام ان عليا عليه السلام قال لا يقطع

شاة وكذا النخعي  
 شاة او كان

يمينه وقطع

على السرة فلو ردت السرة بعد ان يجرى الى الارض  
 بالضرب قاية النهاية يقطع وقال بعض الاصحاب يقطع لتطرق الاحتمال الى الارض  
 اذ من الممكن ان يكون للمالفة يد من جهة السرة وهذا حسن ولو اقررت من وجه قطع  
 الحد وبجتمت الاقامة ولم العزم فلو اقررت لم يجز الحد وجب العزم **الرابع** في الحد  
 قطع الاصابع الاربع عن اليد اليمنى وتترك له الراحة والابهام والوسطى فانه يقطع  
 رجله اليمنى من مفصل القدم ويترك له العقب يقطع عليها فان سرق فانه يجلس  
 دائما ولو سرق بعد ذلك قتل ولو تكررت السرة فالحرق الواحد كان ولا يقطع  
 اليسار مع وجود اليمنى بالقطع اليمنى ولو كانت شاة بين قطع اليمنى على المقربين ولو كان  
 له يسار فاقالة المبسط قطعت يمنة وفي رواية عبد الرحمن بن حجاج عن ابي عبد الله عليه السلام لا يقطع  
 والا للشيبة اما لو كان له يمين حين القطع فنهيت لم يقطع اليسار لتعنى القطع باليمين  
 ولو سرق ولا يمين له قاله النخعي فنهيت يسار وفي المبسط يسقط الى رجله ولو لم يكن يسار  
 قطعت رجله اليسرى ولو سرق ولا يمين له ولا رجل له حبس في الكحل اشكال من حيث انه يحفظ  
 من موضع القطع فيقف على ذن الشرج وهو مغشوق ويسقط للحد بالشدة قبل سيرة ويجتم  
 لو تاب بعد البينة ولو تاب بعد الاقرار قبل تجتم القطع ويقتل بغير الاقامة في الاقامة والعقد  
 على رواية فيها ضعف ولو قطع الحد اديان مع العلم فعليه القصاص ولا يسقط قطع اليمنى  
 بالسرة ولو نظمت اليمنى فغلى الحداد القية وهو يسقط قطع اليمنى قاية المبسط لا تعلق  
 القطع بها قبل دهاها وفي رواية محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام ان عليا عليه السلام قال لا يقطع

يمينه وقطع







هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما لا يخفى على الخلق من حقائق الدين والادب والسياسة والعلوم  
التي هي من لوازم الدين والادب والسياسة والعلوم التي هي من لوازم الدين والادب والسياسة والعلوم

في قطعها على ما لا يخفى على الخلق من حقائق الدين والادب والسياسة والعلوم  
التي هي من لوازم الدين والادب والسياسة والعلوم التي هي من لوازم الدين والادب والسياسة والعلوم

**الفصل الثاني** في بيان ما لا يخفى على الخلق من حقائق الدين والادب والسياسة والعلوم  
التي هي من لوازم الدين والادب والسياسة والعلوم التي هي من لوازم الدين والادب والسياسة والعلوم

والله اعلم بالصواب

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما لا يخفى على الخلق من حقائق الدين والادب والسياسة والعلوم  
التي هي من لوازم الدين والادب والسياسة والعلوم التي هي من لوازم الدين والادب والسياسة والعلوم

في قطعها على ما لا يخفى على الخلق من حقائق الدين والادب والسياسة والعلوم  
التي هي من لوازم الدين والادب والسياسة والعلوم التي هي من لوازم الدين والادب والسياسة والعلوم

**الفصل الثالث** في بيان ما لا يخفى على الخلق من حقائق الدين والادب والسياسة والعلوم  
التي هي من لوازم الدين والادب والسياسة والعلوم التي هي من لوازم الدين والادب والسياسة والعلوم

والله اعلم بالصواب

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما لا يخفى على الخلق من حقائق الدين والادب والسياسة والعلوم  
التي هي من لوازم الدين والادب والسياسة والعلوم التي هي من لوازم الدين والادب والسياسة والعلوم



[illegible]

قتل الحسين عليه السلام  
 وبعثت به جملته الى الشام  
 وكتب اليه في ذلك  
 من قبله وبعث به جملته  
 الى الشام وكتب اليه في ذلك

الراعي

إلى أبيهم المال لك دفع إليه وهما شبه وبنت هذان شهدا <sup>دعوتهم</sup> وعطين عليلين ولا يثبت فيها  
 النساء <sup>بكر</sup> ان قدن وان ضمن وبالأقرار <sup>دعوتهم</sup> ولو مرة وان كانت المأنة ولا يثبت التعريض <sup>بكر</sup>  
 الأقرار وقيل لا يثبت إلا بالأقرار مرتين وهو غلط ولا يمكن مع غلظ التعريض فلا خلاف في صحة <sup>دعوتهم</sup>  
 وطى الميتة من بات آدم كوطى الحية فنعلى الأثم من الحد واعتبا لا إحصان وعلمه هنا  
 الجناية <sup>دعوتهم</sup> الخس في غلط العقوبة زيادة الحد بمائة الإمام ولو كانت زوجة انقضت  
 التأديب على التعريض وسقط الحد بالشبهة وزعم عبد الحجة بن عتبة خلاف قال بعض الأصحاب  
 ثبت بشاهدين لا يشاهدان على فعل واحد بخلاف الزنا بالحيضة وقال بعض لا يثبت إلا بأربعة  
 لا شهادة زنا ولا شهادة الواحد فلف فلا يبلغ الحد بكلمة تاليع وهما شبه  
 الأقرار فتابع الشهادة فمن استبرغ الشهود أربعة اعتبر به الأقرار منه <sup>هنا</sup> ومن قصر على <sup>هنا</sup>  
 قالة الأقرار كذا لك سلطان <sup>الأثر</sup> من لا يثبت كان كاللايط الحى يعبر بقليل <sup>الظاهر</sup> من  
 استغنى بدينه وعمره وتقديره متوسط بطل الإمام وزعموا ثباته على علم ضيق يد حتى حوت  
 وزوجه من يتسلل وهو يترك براسه على الأثم من الأثم وبنت بشهادة عليلين أو الأقرار  
 والقرعة وقيل لا يثبت بالمرأة وهما <sup>دعوتهم</sup> **باب الثالث** في الدفاع لئلا يذعن عن نفسه وخبره  
 وما للمعا استطاع ويجعل اعتماد الإسهل على نفع الخصم بالصريح اقتصر عليه ان كان في موضع  
 المنجذون لم ينفذ عنه على اليد وان لم يعين فبالعصا فان لم يكف بالسلاح ويذهب  
 المدفع هدد بالرجحان أو قتلا وسعى في ذلك الحر العبد ولو قتلا الدافع كان الشاهد  
 ولا يباي ما لم يتحقق قصد الميده له دفعه مادام مقبلا ويتعين الكف مع ابداره والى خبره

فوجوه بعد الموت فقال كمال الحجة لا تغربوا فيهم حتى يهتدوا







هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة  
الشيخ الفاضل في نسخة  
الشيخ الفاضل في نسخة  
الشيخ الفاضل في نسخة

فكان له في الحلق والسم القاتل والضرب بالسيف والسكين والمثقل والخز والمثقلة والجمع  
في القتل والواجب الاجرة **واما السبيل** مرتبة **الاولى** نقره الجاني بالسيب وفيه صول **الاولى** ما  
بهم يقتل قتل ما يقصد به القتل غالباً وكذا لو رام بجرح الخنجر وكذا لو خنقه بجبل لم ينج  
عنه حتى مات او اسل منقطع القبل وضعا حتى مات ما لم يجر نفسه بسيف لا يقتل مثلاً غالباً  
ثم اسل فمات ففي القصاص تردد والاختيار القصاصان فمات القتل والمية ان لم يقصد و  
اشبه القصد **الثانية** اذا ضرب بعضا مكر اما لا يحتمل مثله بالنسبة الى بدنه وما نه فافرض  
عيا ولو ضربه دون ذلك فاعقبه مضاضات فالجرح كالا ولو مثل لوجبه ومنعه الطعام  
الشراب فان كان مده لا يحتمل مثله البقاء فيها فمات **الثالثة** لو طر حرق النار فمات قتل به  
كان قادراً على الخروج لا تدفع فيه ولا نمان على نفسه وينقح ان لا يدبر اجراماً لا مستقل  
اما لو لم تترك الخروج تخاذلاً فلا قد لا تمان على نفسه وينقح ان لا يدبر اجراماً لا مستقل  
باتلاف نفسه ولا كذا لو جرح فترك المداواة فمات لان المداواة مع ترك المداواة من الجرح  
المضمر والذلف من النار ليس بجرح الا لعل بالاحراق المجرى الذي لو لا المكث لما حصل كذا  
الجرح لو طر جرح في الجثة ولو قصده فترك شدة او القاء في ماء فامسك نفسه تحت مع القدرة  
فلا قصاص ولا دية **الرابعة** السرقة عن جناية العمد ترجب القصاص مع السأوى فلو قطع يده  
عزل ضرب قتل الجراح وكذا لو قطع اصبعه عداً لا تقتل غالباً ضربت **الخامسة** لولا القنصين  
على عدا على انسان عدا وكان الوقوع مما يقتل غالباً فهلك لا سقوط على الوقوع القود ولو لم يكن يقتل  
غالباً بان خطأ شبهه العمد فبدا لدية مغلطة ودم الملقى نفسه ههنا **السادسة** قال لا ينبغي لا

الشيخ الفاضل في نسخة  
الشيخ الفاضل في نسخة  
الشيخ الفاضل في نسخة

للشيخ في الاجاز

الشيخ في الاجاز ما كان له في الحلق والسم القاتل والضرب بالسيف والسكين والمثقل والخز والمثقلة والجمع  
في القتل والواجب الاجرة **واما السبيل** مرتبة **الاولى** نقره الجاني بالسيب وفيه صول **الاولى** ما  
بهم يقتل قتل ما يقصد به القتل غالباً وكذا لو رام بجرح الخنجر وكذا لو خنقه بجبل لم ينج  
عنه حتى مات او اسل منقطع القبل وضعا حتى مات ما لم يجر نفسه بسيف لا يقتل مثلاً غالباً  
ثم اسل فمات ففي القصاص تردد والاختيار القصاصان فمات القتل والمية ان لم يقصد و  
اشبه القصد **الثانية** اذا ضرب بعضا مكر اما لا يحتمل مثله بالنسبة الى بدنه وما نه فافرض  
عيا ولو ضربه دون ذلك فاعقبه مضاضات فالجرح كالا ولو مثل لوجبه ومنعه الطعام  
الشراب فان كان مده لا يحتمل مثله البقاء فيها فمات **الثالثة** لو طر حرق النار فمات قتل به  
كان قادراً على الخروج لا تدفع فيه ولا نمان على نفسه وينقح ان لا يدبر اجراماً لا مستقل  
اما لو لم تترك الخروج تخاذلاً فلا قد لا تمان على نفسه وينقح ان لا يدبر اجراماً لا مستقل  
باتلاف نفسه ولا كذا لو جرح فترك المداواة فمات لان المداواة مع ترك المداواة من الجرح  
المضمر والذلف من النار ليس بجرح الا لعل بالاحراق المجرى الذي لو لا المكث لما حصل كذا  
الجرح لو طر جرح في الجثة ولو قصده فترك شدة او القاء في ماء فامسك نفسه تحت مع القدرة  
فلا قصاص ولا دية **الرابعة** السرقة عن جناية العمد ترجب القصاص مع السأوى فلو قطع يده  
عزل ضرب قتل الجراح وكذا لو قطع اصبعه عداً لا تقتل غالباً ضربت **الخامسة** لولا القنصين  
على عدا على انسان عدا وكان الوقوع مما يقتل غالباً فهلك لا سقوط على الوقوع القود ولو لم يكن يقتل  
غالباً بان خطأ شبهه العمد فبدا لدية مغلطة ودم الملقى نفسه ههنا **السادسة** قال لا ينبغي لا

**الاولى**

**الثانية**

**الثالثة**

**الرابعة**

**الخامسة**

**السادسة**







في ذمة القصاص اعمانا وهو يدخل قصاص الطرف في قصاص النفس واضطرت قوي  
الاصل فيه ففي النهاية يقتضيه ان فرق ذلك وان ضربه بتر واحدة لم يكن عليه كثر  
من القتل وهي رواية محمد بن قيس عن احمد بن حنبل في المبرط والحولاف يدخل قصاص الطرف في  
قصاص النفس وهي رواية ابو عبيد عن ابو جعفر وموضع اخر من الكتابين لو قطع يد  
رجل ثم قتل قطع ثم قتل والا فرب ما تقتضيه النهاية لثبت القصاص بالجناية الاولى  
ولا كذا لو كانت الضربة واحدة وكذا لو كان بسلامته كمن قطع يد غيره ضربت اليه نفسا  
في النفس لا في الطرف **مسائل** من الاشتراك **الاولى** اذا اشترك جاني في ثمن واحد تلتزم  
به والاولى بالخيار بين اكل الجميع بعد ان يرو عليهم ما فضل عن ذمة المقتول فياخذ كل  
واحد منهم ما فضل عن ذمته عن جانيته وبين قتل البعض ويروى الثاني الباقي ذمة ضام  
وان فضل للمقتولين فضل قام به اليه ويحقق الشركة بان يفتل كل واحد منهم ما فضل **الثانية**  
او ما يكون له شركة في الرأية مع القصد الى الجناية ولا يثبت التام في الجناية بل يرجع  
واحد جرحا والاخر راءة ثم سري الجميع فللجناية عليهم بالسرية ولو طلب الذية كانت الذية عليهم  
نصفين **الثانية** يقتصر من الجماعة في الاطراف كما يقتصر في الفرس فلو جمع  
جماعة على قطع يد او قلع عينه فله الاقتصار منهم جميعا بعد رد ما يفضل لكل واحد منهم  
عن جانيته وله الاقتصار من اقدم ذمة الباقي ذمة جانيته ويتحقق الشركة في ذلك  
بان يحصل الاشتراك في الفعل الواحد فلو نفر كل واحد قطع جز من يده لم يقطع يد  
احدهما وكذا لو جعل احدهما الذمة فرق يده والاخر تحت يده واعهدا حتى انهما قتلوا

في الذمة على الجاني لان كلاهما منفرد بجانيته لم يشترك الاخرية فكذلك القصاص فثبت  
حسب **الثالثة** لا يشترك في قتل امرأتان قتلته ولا رد اذ لا فاضل لهما عن ذمته ولو كان  
اكثر كان للورثى قتلته بعد رد فاضل ذمتهم بالسرية ان كن متساويات في الذمة  
والا اكل لكل واحدة ذمتها بعد وضع ارض جانيتهما ولو اشترك رجل وامرأة فعلى  
كل واحد منهما نصف الذمة والموت قتلها ويقتصر الجاني في المقتعة بقسم الذمة  
اثنان وليس بمعتق ولو قتل المرأة فلا رد وعلى الجاني نصف الذمة ولو قتل الرجل ردت  
المزة عليه نصف ذمته وقيل نصف ذمتها وهو ضعيف وكذا في جميع يجب الرد فانه يكون  
مقتدا على الاستيفاء **الرابعة** اذا اشترك حر وعبد في قتل عبد قال في النهاية لا ذمة  
قتلها ان يقتلها ويرد الى السيد العبد فتمنه او يقتلوا العبد يردى سيد العبد الى ذمة  
المقتول خمسة الف درهم ويسلم العبد اليهم ويقتلوا العبد وليس له الا على الحر سبيل  
والاشبه ان مع قتلها يرد ذمة الى الحر نصف ذمته ولا يرد على مولاه العبد شيء ما لم يكن  
قيمتة ان يرد من نصف ذمة الحر ذمة عليا لا يرد وان قتلوا العبد كانت قيمته زيادة  
عن نصف ذمة المقتول ذمة الى مولاه الراية فان استعبد الذمة والا كان تمام الذمة  
لا وليا الا في هذه الاختلاف للاصحاب وما اختاره ابن القيم **الخامسة** اذا  
عبد وامرأة في قتل حر فلا وليا قتلها ولا رد على المرأة ولا على العبد الا ان يرد قيمته  
نصف الذمة قيمة على مولاه الراية ولو قتل المرأة كان لهم استيفاء العبد الا ان يكون  
قيمتة فائدية عن نصف ذمة المقتول فيرد على مولاه ما فضل وان قتلوا العبد فقتله



جناية او اقل فلو رد وعلى المرأة دية جنايتها وان كانت قيمتها اكثر من نصف  
الدية ردت عليه المرأة ما فضل من قيمته فان استوجب دية للزواج والا كان القاضي  
ليرثه المقتول **والفصل الثاني** في الشروط المعتمدة في القصاص هي خمسة الاولى  
التساوي في الحرية والرق فيقتل الحر الحر والحرمة مع رد فاضل دية والحرمة بالحرمة والحر  
ولا يخذل ما فضل على الاثر ويقض المرأة من الرجل في الاطراف من غير رد ويساوي  
دينها ما لم يبلغ ثلثي دية الحر ثم يرجع الى النصف فيقتصر لها منه مع رد الثاوي <sup>العبد</sup> <sup>لا يقتل</sup>  
بالعبد وبالامة والامة بالامة والعبد لا يقتل حر بعبد ولا امة ويقتل اعداء قتل  
العبد قتل بحما الجارة ولو قتل المولى عبداً كفر وعزروه لم يقتل به يقتل بغيره قيمته <sup>لا يقتل</sup>  
بما في المستند ضعف وفي بعض الروايات ان اعداء ذلك قتل به ولو قتل عبد العبد عمداً <sup>تجاوز</sup>  
قيمه يوم قتل ولا يجاوز بها دية الحر ولا بقيمة المملوكة دية الحر ولو كان ذمياً الذي <sup>تجاوز</sup>  
بقيمة الدار دية مولا ولا بقيمة الاثني دية الذمية ولو قتل العبد حرقت له ولا يضمن  
المولى جنايته لكن للمولى بالخيار بين قتله واسترقاقه وليس له لاه قتل مع كراهية المولى  
والرجح خرا كان الجريح الاقصا منه فابطل للدية فكذا مولا بارش الجناية ولو استمع  
كان الجريح استرقاقاً ان احاطت به الجناية وان قصرت عنها كان له ان يسترق منه <sup>بالدية</sup> <sup>تجاوز</sup>  
من قيمته وان شاطب ببعده ولمن ثمنه ارش الجناية فان زاد ثمنه فالزيادة للمولى <sup>لا يقتل</sup>  
العبد عبداً فالقرد لمولا فان قتل جاز ان طلب اللية تعلق برقمته الجاني فان شاق  
القيتان كانت لمولى المقتول استرقاقاً ولا يضمنه مولا لكن لو تبعه فكذا بقيمة الجناية <sup>لا يقتل</sup>

لان يضمنه

كانت قيمة القاتل اكثر من لاه منه بقدر قيمة المقتول وان كانت قيمته اقل للمولى المقتول <sup>لا يقتل</sup>  
استرقاقاً ولا يضمن مولى القاتل شيئاً اذا لمولى لا يعقل عبداً ولو كان القتل خطأ كان للمولى  
القاتل بالخيار بين فكه بقيته ولا يخير المولى المجنى عليه وبين دفعه وله منه ما يقض عرقته  
المقتول وليس عليه ما يعقد ولو اختلف الجاني ومولى العبد في قيمته يوم قتل فالقول قوله  
الجاني مع عينة اذا لم يكن للمولى بينة والمدة بركة لقن فلو قتل عبداً قتل وان شاء المولى  
او الواجبات استرقاقاً كان له ولو قتل خطأ فان فكه مولا بارش الجناية والاسكاه للزواج  
واذا مات الذمي بدينه هل يضمن قتل لاه كالهوية وقد جرح عن ملكه بالجناية  
فيقتل الذمي بدينه ولا يطل بل ينعقد ومع القول بعقده هل يسعى في ذلك رقبته  
فيه خلاف الاشهر يسعى ربما قال بعض الاصحاب يسعى في دية المقتول <sup>لا يقتل</sup>  
وهم والمكاتب ان لم يورث من مكاتبته شيئاً او كان مشروطاً فمولا لقن وان كان  
مطلقاً قتل ذمياً ما لا الكتابة شيئاً تخبر منه مجانباً فاه اقل خرا قتل <sup>لا يقتل</sup>  
قتل مولى كالا قرد وتعلق الجناية بما فيه من الرقية مبعضة فيسعى في نصيب  
الحرية ويسترق الباقي منه او يبيع في نصيب الحر ولو قتل خطأ فعلى الامام بقتله  
ما فيه من الحرية والمولى بالخيار بين فكه نصيب الرقية من الجناية وبين تسليم  
حصته الرقية ليقاض بالجناية وفي رواية علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر  
عليه السلام اذا اضعف ما عليه فهو بمنزلة الحر وقد رجحنا الاستصان <sup>فرضا</sup>  
في غيره والعبد اذا قتل مولا جاز للمولى قتله وكذا لو كان الحر عبداً قتل <sup>جنا</sup>



الاخر كان مجزأين قتل القاتل وبين العقب **سائل** است **الاولى** لو قتل حريين فلو كانا  
الا قتل والسرطان للطالبة بالية ولو قطع يمين رجل ومثلها من اخر قطعت يمينه **الاول**  
ونسائه بالثاني ولو قطع يدا ثلث قبل يقطع القصاص الى الية وتقتل قطعت رجله بالثالث  
وكذا لو قطع راسه او ارجله ولا يذبح ولا دجل كان عليه الية لغوات محل القصاص ولو  
قتل العبد حريين على التعاقب كان لا وليا الاخر في رواية اخرى بشر كان فيه لم يحكم بالاول  
وهذه اشبه ويكفي في الاختصاص ان يجزأ الى سترافه ولو لم يحكم له الحاكم ومع اختيار  
و في الاول ولو قتل بعد ذلك كان للثاني **الثانية** قيمة العبد مضمومة على نصائه كان دية  
المترسومة على نصائه فكل ما فيه منه واحد فقيمة كل قيمته كاللسان والذكر والا نف  
وما فيه اثنان ففيها قيمته وفي كل قيمته واحد نصف قيمته وكذا ما فيه عشرة ففي كل واحد  
ديته وبالجملة المراسل للعبد فيما له دية مقفلة وما لا تقدر له فقيمة الحكومة فاذا جازى  
على العبد بما فيه دية فلو كان بالخيال بين اسكه ولا يثني له وبين دفعه واخف قيمته ولو قطع  
يد رجله دفعه الزمة القيمة واسكه ولا يثني له ما لو قطع يد فليس له الزمة بنصف قيمته  
وكذا كل جناية لا يصح عقوبته ولو قطع يد طاع ورجل اخر فالبعض لا يصح يدفع اليها ويثنيها  
الدية او يسكه كما كانت الجنايات من واحد والاولى له الزام كل واحد بدمية جنايته ولا يجب  
دفعه **الثالثة** كل موضع يقتل فيه المولى ثمانية فكل جناية زادت عن قيمة المولى الجاني  
لو نقصت والشيخ قول اخر انه يقتل باقل الامرين والاولى له **الرابعة** لو قتل عبد واحد وبني  
كل واحد ملك فان اختار القود قبل يقدم الاول لان حقه سابق ويسقط الثاني بقتله

بقرات محل الاستحقاق وقيل بشر كان فيه لم يجزئ في الاول الاسترقاق فربما الجناية للثاني  
فيكون للثاني وهو اشبه فان اختار الاول المالا ضمن المولى يعلق حق الثاني برقبته و  
كان له القصاص فان قتل بقي المالا في دية الجاني ولو لم يضمن ورجع الاول باسترقاقه  
به حق الثاني فان قتل يسقط حق الاول وان استرق اشترك العوليان ولو قتل عبد **ثاني**  
فقط بغير القيمة ملك فيه بقدر قيمة حصته من المقتول ولم يسقط حق الثاني من القود  
مع رد قيمة حصته شرى **الخامسة** لو قتل عشرة اعبد عبدا فعلى كل واحد عشر قيمته **ثاني**  
مولاة العتق ادعى المولى كل واحد ما فضل عن جنايته ولو لم ترد قيمة كل واحد عن جنايته  
فلارد وان طلب الدية فعلى كل واحد بالخيال بين فكله بارش جنايته وبين تسليطه  
وان استوعبت جنايته قيمته والا كان للمولى المقتول من كل واحد بقدر ارش جنايته ويرد  
على ماله ما يقبل من حقه ويكون له ولو قتل المولى بعضا جازا وبرد على كل واحد عشر الجناية  
فان لم ينهض ذلك بغيرته من يقتل اتم من المقتول ما يعثر او اقصر على قتل من ينهض  
الرد بغيرته **السادسة** اذا قتل العبد خرا عدا فاعقر مولاة صح ولم يسقط القود ولو قتل الاجير  
للا يثني حق المولى من الاسترقاق كان حسنا وكذلك البحث في بيعه وهبته ولو كان غلاما  
قيل ببيع العتق ويضمن المولى الدية على رواية عري شمر عن جابر عن ابي جعفر **سادس** ضعف  
وقيل لا يصح الا ان يقدم ضمان الدية او دفعها **فروع** الاول في السرقة الاول اذا جنى الحر على المولى  
فقتل الى نفسه فلا يثني كالمقتول ولو حرمته وسرت الى نفسه كان المولى اقل الامرين من قيمة الجناية  
او الية عند السرقة لان القيمة ان كانت اقل فهي المستحقة له والزيادة حصلت بعد الحرية فلا



الموت فانه انقضت مع السرقة لم يلزم الحاق تلك النقصه لان دية الطرف تنقص دية النفس  
مثل ان يقطع واحد يده وهو في فعلية نصف قيمته فلو كانت قيمته الفالكان على الحاق  
خمسائه فليحترق ويطع اخر يده وتالث رجله ثم سري الجميع سقطت دية الطرف وبقيت  
دية النفس هي الف درهم الاول والثاني ومعدان كان يارمه النصف فيكون للموت الثلث للموت  
الثلاث من الدية ويقول له اقل الا حربي هاسن تلك القيمة وثلاث الدية والا شبه **الثاني**  
لو قطع حن يده فاعتق ثم سرت فلا فرق لعدم التساوي وعليه دية حن لم لا ينال جنايته  
فكان الاعتبار بها حين الاستفرا والمسيء نصف قيمته وقت الجناية ولو سرت المحقق عليه  
ما زاد فلو قطع حن اخر رجله بعد العتق وسري الجراحان فلا قصاص على الاول في الطرف  
في النقص لا لم ينج القصاص في الجناية فلم يوجب سريتها او على الثاني العقوبة بعده نصف دية  
لم يسقط العقوبة بمشاكله الا في الشراية كما لا يسقط بمشاكله الاب والاجنبي وبمشاكله المسلم  
الذي قتل الذي **الثالث** لو قطع يده وهو رقيق ثم قطع رجله وهو حر كان على الحاق نصف  
قيمه وقت الجناية لم يلاوه وعليه القصاص في الجناية حال الحرية فان قصص المعتق جاز في  
طالب بالدية كان له نصف الدية يخص به دون الموت ولو سرت فلا قصاص في الاول لعدم **السابع**  
والقصاص في الرجل لا نه مكان وهل يثبت العقوبة في السرقة عن قطعين لعدم الجواب  
العقوبة واشبهه بنوبة مع رده ما يستحق الموت ولو اقره الزوجه على لا قصاص في الرجل اذا لم يولي  
نصف قيمة المجنى عليه وقت الجناية وكان الفاضل للعوانيت فيجمع له الاقصاص وفاضل دية  
اليدان كانت ديتها زائدا عن نصف قيمة العبد **الرابع** **الثاني** التساوي في الدين فلا يقتل مسلم بكافر

فما كان

في حيا كان او مستأن او حربيا ولكن يعترف ويعزم دية العتق وقيل ان اعتق قبل اهل  
الدية جاز الا قصاصا بعد ردة فاضل دية ويقتل الذي بالذي وبالدية به بعد  
فاضل الدية والدية بالدم من غير جرح عليها بالفاضل ولو قتل الذي مسلما عدا  
دفع هو ماله الى ولياء المقتول وهم يخبرون بين قتل واسترقاقه في استرقاق ولله الصغار  
تردد اغنيهاه بقايم على الحرية ولو اسلم قبل استرقاق لم يكن لهم الاقتل لوقته وهو سلم  
ولو قتل الكافر فزاد اسلم القاتل لم يقبل به والزم الدية ان كان المقتول ذابية ويقتل  
الرسلة بل الدية لتساويهما في الاسلام **سابع** من لواحق هذا الباب **الذي** لو قطع مسلم  
يد دعي عدا فاسلم الذي وسرت اليه فلا قصاص ولا فرق وكذا لو قطع يد عديم عتق  
وسرت لان التساوي ليس بجاصل وقت الجناية وكذا الصبي لو قطع يد بالغ ثم بلغ وسرت  
جنايته لم يقطع لان الجناية لم تكن موجبة للقصاص حال حصرها وبقيت دية العتق لان  
الجناية وقعت مضمونة وكان الاعتبار بها حين الاستفرا **الثانية** لو قطع يد حربي  
او يد مرتد فاسلم ثم سرت فلا فرق ولا دية لان الجناية لم تكن مضمونة فلم يضمن سريتها  
ولو سري ذميا بهم فاسلم ثم اغتصبه فأت فلا فرق وفيه الدية وكذا لو سري بدافعت  
واصابه فأت او سري حربيا او مرتدا فاصابه بعد اسلامه فلا فرق وبقيت الدية لان **صا**  
صادفت مسلما محققا الدم **الثالثة** اذا قطع المسلم يده مثل فوسر من تداسقط القصاص  
في النفس ولم يسقط القصاص في اليد لان الجناية حصلت موجبة للقصاص فلم يسقط باقتراض  
الاعتقاد ويستوى في القصاص فيها وليا لمسلم فان لم يكن استوفاه الاثم وقائه الميسر الذي



يقضي عليه من قبله لا قود ولا ذية لان قصاص الطرف وذية يدخلان في قصاص الطرف  
وذيتها والفقير هنا ليست مضمونة وهو يشك بما انه لا يلزم من دخول الطرف في قصاص الطرف  
سقط ما يثبت من قصاص الطرف لما منع من قصاص النفس اما لو عاد الى الاسلام وان  
كان قبل ان يحصل سرية ثبتت القصاص في النفوس ان حصلت سرية وهو مرتد ثم عاد وتمت  
السرية حتى صارت نفسا ففي القصاص تردد واشبهه ثبوت القصاص لان الاعتبار في  
الجناية المضمونة بما لا يستقر به وقت لا قصاص لان وجوبه مستند الى الجناية وكل السر  
هذه بعض ما ملك لا نه حصل في حال الرد ولو كانت الجناية خطا وبثت الذمة لان الجناية  
صا دقت بحقوق الدم وكانت مضمونة في الاصل **الرابعة** اذا قتل مرتد ذميا ففي قتله  
تردد من ان يحرم المرتد بالاسلام ويقبح ان يترك في الكفر كما يقتل الضارب في اليقين  
لان الكفر كالملة الواحدة اما لو رجع الى الاسلام فلا قود لعدم التساوي حال الجناية عليه  
ذية الذي **الخامسة** لو قتل ذميا مرتدا قتيلا لا نه محقق الدم بالنسبة الى الذمى بالقتل  
مسلم فلا قود قطعا وفي الذمة تردد والاقرب انه لا ذية ولو وجب على مسلم قصاص قتيله  
غير الذي كان له عليه القود ولو وجب قتل ذميا او لواط فقتل غير الامام لم يكن عليه ذية  
ولا ذية لان عليا عليه السلام قال الرجل قتل رجلا والذمى انه وجبه مع امرائه عليك القود الا  
ان تافى بيديته **الشرط الثالث** لا يكون القاتل ايا فلو قتل والده لم يقتله وعليه الكفارة  
والذية والتعزير وكذا لو قتل اب الاب وان علا ويقتل الولد بابيه وكذا الام يقتل بيه  
ويقتل بها وكذا الاقارب كالاجداد والحيدات من قبلها والافراد من الطرفين والاعمام

موتها والاختلاف في الحالات **فرع** الاول لو ادعى ثبوت ذمة لا يجزى ولا يثبت قتل احدهما  
قبل القرعة فلا قود يحقق الاحتمال في طرف القاتل لو قتلاه فالاحتمال بالنسبة الى  
كل واحد منهما باق وبما حذر الاستناد الى القرعة وهو يجمع على الدم فلا قود ولا ذية  
ادعياءه ثم رجع احدهما وقتلاه توجه القصاص على الراجع بعد رد ما يفضل من ذمة  
وكان على الاب نصف الذمة وعلى كل واحد كفارة القتل بافتراده ولو ولد له ولولو على  
فرش مدعين له كالأمة او للموتى بالاشبهة في الظاهر لو قتل واحد قتيلا في القرعة لم  
لتحقق الاحتمال بالنسبة الى الكل واحد منها ولو رجع احدها ثم قتله لم يقتل الرابع  
والفرق ان البنية هنا ثبتت بالفرش لا بمجرد الدعوى وفي الفرق تردد ولو قتل الرجل  
زوجته هل ثبت القصاص لولدها منه فلا لا نه لا يملك ان يقتض من والده ولو قتل  
بملك هذا المكن اقتضاد بالمنع على من بالحق وكذا البعث لو قتلها الزوج ولا واثبت  
الاولاد منها اما لو كان لها ولد من غير قتل القصاص بعده نصيبك له من الذمة فلا  
استيفاء الخدم كالملا ولو قتل احد الولدين اباه ثم اخذاه فقتل منها على الاخر اقرب فان  
تشاف في القصاص فرج بينهما وقدم في الاستيفاء من اخذته القرعة ولو به احدهما فاقص  
كان لورثة الاخر القصاص منه **الشرط الرابع** كمال العقل فلا يقتل المجنون سواء قتل مجنونا  
او عاقلا وبثت الذمة على ما قلناه وكذا الصبي لا يقتل بصبي ولا بالغ اما لو قتل العاقل  
ثم جث لم يسقط عنه القود وفي رواية يقتض من الصبي ذال بلغ عشرة اربعة ارجح ان يبلغ  
خمس اشبار فيقام عليه التعزير والوجه ان عدل الصبي خطأ محقق يلزم ارشده العاقل



حق يطلع عليه عشرة سنة في كل سنة والى والى بعد بلوغه او افاقة فقد اختلفت في ذلك  
عائلا فذكرنا القرائن الجارية مع عينه لان الاحتمال ان كان محققا فلا يثبت معه القتل فيثبت  
الدية على القاتل ولو قتل البالغ الصبي قبله البالغ على الاصح ولا يقتل العاقل المجنون وثبت الدية على  
ان كان عمدا او شبهها بالعقد وعلى العاقل ان كان خطأ محض او قصد القاتل دفعة كان عمدا  
وفي رواية دية ميت الملك في ثبوت القود على السكان ترد والثبت اشبه لانه كالصالح في ثبوت  
الاحكام اما من بيع نفسه او ثوب مرقدا لا تعدر فقد اختلف المشيخ رحم الله بالسكان وفيه ترد  
ولا ترد على النائم لعدم القصد فكونه معذرا في سببه وعليه الدية وفي الاجمعي قد اظهر انه  
كالصالح في وجوب القصاص جملة وفي رواية الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام ان جناية خطأ يلزم العاقل  
**الخطأ الخامس** ان يكون القاتل محققا الدم احتملنا من المرد بالنظر الى السلم فان السلم لو قتل لم  
يقتل وكذا كل من ابلغ الشروع قتل ومثل من هلك بسراية القصاص والحد **الفصل الثاني** في دية  
القتل وما يثبت به ويشترط في المدعي البلوغ والرشد حالة الدعوى ووقت الجناية اذ قد يتحقق  
صحة الدعوى بالسمع المتواتر وان يدعى على من يصح منه مباشرة الجناية فلما دعي على غايب لم يقتل  
وكذا لو ادعى على جماعة يتبعه اجتماعهم على قتل الواحد كاهل البلد ويقتل دعواه لو دمج الى المكان  
ولو جازها الدعوى بتعيين القاتل ونصفه القاتل ونزعه سمعت دعواه وهو سمع منه مقتضرا  
على طلق القتل فيه ترد واشبهه القبول ولو قتل قتله احدى من سمع اذ لا خبر في اختلافه ولو  
اقام بيته سمعت الاثبات **الاول** ان لو قتل الواث احدهما **مسألة** لو ادعى ان قتل  
جماعة لا يعرف عددهم سمعت دعواه ولا يقضي القود ولا بالدية لعدم العلم بحصة المدعي عليه الجناية

ويقتضى

ويقتضى الصلح حقا للدم **الثانية** لو ادعى القتل ولم يبين عمدا او خطأ الا قتل بها سمع في مقتضى القصاص  
وليس ذلك تلقينا بل تحقيقا للدعوى ولو لم يبين قتل باحت دعواه وسقط البيعة بذلك  
اذا لا يمكن الحكم بها وفيه ترد **الثالثة** لو ادعى على شخص القتل وسفروا ثم ادعى على اخرهم بجمع الثانيين  
الاول او شركه لا كذا به نفسه بالدعوى الاولى وفيه للشيخ من **الرابعة** لو ادعى قتل العمد فقتل  
بالخطأ لم يطل اصل الدعوى وكذا لو ادعى بالخطأ وفسره بما لا يخطأ وبثبت الدعوى بالقرار  
او البيعة او القسامة **السادس** ان القاتل يقتل المرأة وبعضها صحا في شرط الاقرار مرتين ويعتبر في المقرين  
وكذا العقل والاختيار والحرة **السابعة** ان المجنون يقتل او سقه فيقتل اقرار بالعمد ويستوفى بيعة القصاص  
**باب الخطأ** فيثبت ولكن لا يشترك الغريم ولو اقر واحد يقتل عمدا واخر بغير خطأ تخير المدعي  
تصديق احدهما والى على الاخير بغير ولو اقر بقتل عدا فاقترع من هذا الذي قبله ورجع الى  
دعوى عنها القصاص والدية وفي القاتل من بيت المال وهي قضية الحسن عليه السلام **باب البيعة**  
فلا يثبت ما يجب به القصاص لا بشاهدين ولا يثبت بشاهد وامرئين ويقتل بحجة الية وهو  
ولا يشاهد ويمين ويثبت بذلك ما جعية الدية كقتل الخطأ والشاهمة والمقتول في الخطأ  
والجافية ولا يقبل الشهادة الاضافية عن الاحتمال كقتل صر به بالسيف فأت او قتل اذ اهر  
فات في حاله او قتل بغيره ايضا منها حرمات وان طالت اللعة ولو اكل المدعي عليه ما شهد البيعة  
لم يلتفت الى انكاره وان صدقها وادعى الموت بغير الجناية كان القتل قتل مع عينه وكذا الحكم في  
الجراح فانه لو قتل بالشاهد صر به فان صدق قبل ولو قتل بالاختصاص ثم اقر قاتله بجرم او صر بغيره  
مشجعا لم يقبل لاحتمال ان يكون من غير وكذا لو قتل بجرحي دمه اما لو قتل فاجري دمه فثبت قتل



اصاله قات قات في الدامية دون ما زاد ولو قال لا ويحجب فوجدنا في  
 سقط القضاة بعد المساواة في الاستيفاء ويرجع الى الدية وبما حذر لا يقتضيه  
 وفي ضعف لانه استيفاء في محل لا يتحقق توجه القضاة فيه وكذا لو اقطع يده ووجد  
 مقطوع اليدين ولا يكفي قوله فاصححه ولا يجبه حتى يقطع هذه الموضع وهذه النتيجة  
 كاحتمال غيرها كالبها واصغر في شرطيهما التوارد على الوصف الواحد فلو شهد احدهما ان قتل  
 غيره والاخر عتبه او بالكلين والاخر استقا وبالفتر في مكان مع ولا خلاف في عدمه لم يقبل  
 وهل يكون ذلك لو قال في الموضع وفيه اشكال لكانا فيهما اما لو شهد احدهما بالاخر ان  
 الاخر بالشهادة لم يثبت وكان لو لم يعدم الشك وبها مسائل **الاول** لو شهد احدهما بالاخر  
 بالقتل مطلقا وشهد الاخر بالاخر ان قتل **الثاني** لو شهد احدهما بالقتل وكلف المدعي عليه البيان كان القتل  
 لم يقبل منه لانه كذا في البينة وان قال احدهما قتل في الخطا وصلى الوفا فلا يجزئ في  
 قول الجاني مع عتبه ولو شهد احدهما بالقتل وشهادة الاخر ان قتل **الثاني** لو شهد احدهما بالقتل المطلق واكثر  
 العهد وادعاه الولى كانت شهادة الواحد لو لم يثبت للمدعي دعواه بانضمام ان شاهد **الثاني**  
 لو شهد احدهما بقتل على اثنين فتشهد المشهود عليهما على شاهدين انهاهما القاتلان على وجه لا يتحقق  
 معه التزوج لو ان تحقق لا يفتقر في سقاط الشهادة فان صدق الولى والاوين حكم له في  
 شهادة الاخرين وان صدق الجميع اصبحت الاخرين سقط الجميع **الثالث** لو شهد لمن يرثه  
 ان زيد اجره بعد ان كان بالقتل ولا يقبل قبل تحقق الشهادة على تردد ولو ادعت بعد  
 الاقامة فادعاء الشهادة قبل لا تنقضاء التهمة ولو شهد لمن يرثه وهو مريض قبلت

والفرق ان

والفرق ان الدية يستحقها ابدا وفي الثانية يستحقها عن ملك الميت **الاول** لو شهد  
 شاهدان من العاقل بقتل شاهد من القتل فان كان القتل عدا او شبهه او كانا من  
 لا يصل اليهما العقل حكم بهما وطرحت شهادة القتل وان كانا من يعقل عنه لم يقبل  
 يدفعان عنها الغرم **الخامسة** لو شهد شاهدان ان قتلوا اخرين على غير ان قتل سقطة **السادس**  
 ووجب الدية عليها نصفيين ولو كان خطأ كانت الدية على كليهما ولعله احتياطي  
 عتمة الدم لمعارض من الشهادة يتصادم البينين ويجعل هذا وجها اخر وهو تخيير  
 الولى في تصديقهما او كلاهما فان كانا كل واحد بقتل منفردا والا لاول **السابعة** لو شهد  
 انه قتل زيدا عدا فاقراخا نه هو القاتل او المشهود عليه فالحق قتل المشهود عليه وفي  
 المقر نصف دية ولو قتل القرين لانه لا قتل الا قتل واحد لا قتل واحد بقتل منفردا بعد ان يرد على الشهادة  
 نصف دية دون المقر ولو اراده الدية كانت عليها نصفيين وهذه رواية من راجع عن  
 وفي قتلها اشكال لا تنقضاء الشك وكذا في الزميهما بالدية بضعفين والقول بجحفي الولى في  
 احدهما وجه قوي غير ان الرواية من المشاهير **السابعة** قال في المبسوط لو ادعى قتل العور واقام  
 شاهدا وامر اثنين ثم عقا لم يصح لا دعوى بقتل وفيه اشكال لان العقل لا يتوقف على شئ  
 الحق عند الحاكم **ثاني** ان القليلة فيستدعي الحق فيها مقاصد **الاول** في اللوث والقسام مع  
 انتفاء التهمة والولى اخلاق المنكرين واحدة ولا يجزئ قليل ولو فعلوا معصية من اللوث  
 والوث اما ان يغلب سماع القتل بصدق المدعي كالشاهد ولو واحد كما لو وجد مستحطابا  
 وعند ذل سلاح عليه الدم وفي دار قوم وفي محلة منفردة عن البلد لا يدخلها غير أهلها

لو شهد احدهما بالقتل وشهادة الاخر ان قتل  
 لو شهد احدهما بالقتل وشهادة الاخر ان قتل  
 لو شهد احدهما بالقتل وشهادة الاخر ان قتل



في القصاص من المجرم  
 في القصاص من المجرم  
 في القصاص من المجرم  
 في القصاص من المجرم  
 في القصاص من المجرم

في القصاص من المجرم ولو وجد في قرية مطروقة فمقتله من حارة القوت  
 أو في بلدة منقرعة مطروقة فإن القوت فإن كان هناك عدوة فهو لوث ولا خلاف  
 لأن الاحتمال مستحق هنا ولو وجد بين قريتين فاللوث لا قرب بها اليه ومع  
 في القرب فيما سواه في اللوث ما من وجد في زحام على قطرة أو بين جدران وضع  
 قد يته على بيت المال وكذا الوجه جامع عظيم أو شارع وكذا لو وجد في فلاة فلا  
 اللوث بشهادة الصبي ولا الفاسق ولا الكافر ولو كان مأمونا في محلة من أهل الجوار  
 من الصاق أو النساء مع ارتفاع المطاوعة ومع فطن ارتفاعها كان لوثا ولو كان الجارة  
 صبيانا أو كفارا لم يثبت اللوث ما لم يبلغوا حد النفاق ويشترط في اللوث خلوصه عن الذنوب  
 فلم وجد القريب القليل في سلاح مسلح بالدم مع سبع من شأنه قتل الإنسان بطل اللوث  
 لتحقيق الشك ولو قال الشاهد قتل أحد هذين كان لوثا ولو قال قتل أحدهما لم يكن  
 لوثا في الفرقين تردد ولا يشترط في اللوث وجود أثر القتل على الأثنية ولا في القسامة  
 المدعى عليه مسئلتان الأولى لو وجد قتل في داء وفيما بعده كان لوثا ولو في القسامة  
 لغارة التسلط بالقتل ولا فتكا كالجناية لو كان **في القسامة** لو ادعى الولي وحده  
 من أهل الدار قتل جاراته دعواه بالقسامة فلا تكون فيها أثر القتل كأن القتل في  
 قدامه عنده ولم يثبت اللوث لأن اللوث بشرط الواسع كان موجودا في تلك الدار لا يثبت  
 ذلك إلا بأقراره أو باليمين **في القسامة** في كبتها وهي العمد حمول ميسا فان كان له  
 قوم حلف كل واحد مينا أن كان أعدا القسامة وإن نقصوا عنه كرت عليهم الإيمان

القسامة بين القتل والنفقات  
 جميع نهضة  
 هذا هو القسامة في اللوث في شيعتي أن يروى من شاة  
 زكاة يحصل بها القسامة

في القصاص من المجرم  
 في القصاص من المجرم  
 في القصاص من المجرم  
 في القصاص من المجرم  
 في القصاص من المجرم

في القصاص من المجرم ولو كان المدعى عليه من أهل الجوار  
 من سركي بينهما وهو في الحكم والتفصيل أظهر المنهج ولو كان المدعى عليه  
 عليه الجوار بالسيرة في العبد والمحرر والعتر في الخطاء ولو كان المدعى عليه أكثر من  
 واحد فقيمة تزداد الظاهر أن على كل واحد حصين مينا أن لو انفرد كل واحد منهم  
 يتوجب عليه دعوى بأقراره أما لو كان المدعى عليه واحدا فاحضرن قومه  
 يشهدون مينا تحلف كل واحد منهم مينا ولو كان أقل من اثنين كرت عليهم  
 الإيمان حتى يكفى العدد ولو لم يكن للولي قسامة ولا حلف هو كان له خلاف  
 المنكر حمين مينا أن لم يكن له قسامة من قومه وفي كان له قوم كان كاحدهم ولو منع  
 عن القسامة ولم يكن له من يقسم الدم الدعوى وقيل له رد اليمين على المدعى  
 القسامة في الأعضاء مع الشهادة ولم قد ها قبل حمول مينا احتياط أن كانت الجناية  
 تبلغ الدية أو لا فنبشها من حمين مينا وقال الآخرون سنة إيمان فيما فيه دية النفس  
 وبجداية في سنة فيما فيه دية الدية وهي رواية أصلا لطيفة ويشترط في القسامة  
 علم المقسم ولا يكفي الظن وفي قبول قسامة الكافر على المسلم تردد أظهر المنع ولو لم يكن  
 العبد مع اللوث اثبات دعواه بالقسامة ولو كان المدعى عليه حرا منسكا بهر الكفا  
 ويقسم المكاتب في عبده كالحري ولو أوردنا الولي منع من القسامة ولو حالف وقعت  
 موقعا لأنه لا يمنع الاكتساب ويشكل هذا بما أن الإرتداد يمنع الأثر فيخرج عن  
 الولاية فلا قسامة ويشترط في اليمين ذكر القاتل والمقتول والرفع في نسبتها بما ينيل

ثبت إيمان بما فيه



الاحتمال في الاصل او الشك ونوع الفتى اما ان كان من اهل كلف ولا مسح بجم  
 معه القصد وهو ان في المين ان الشك فيه لا يوجب طهره في دفع التيمم الخالف والاختلاف فيه  
 لا يوجب **الثالث** في احكامه الواجب على اثنين وله على احدى الوتر حلف تحسين عينا واثنين  
 دعواه على ذي الوتر وكان على الاخر عينا واحدة كالدعوى في غير التيمم ان لا اذ  
 ذي الوتر رد عليه نصف دينه ولو كان احدا الوترين غايبا وهذا لو  
 حلف الحاضر تحسين عينا وثبت حقه ولم يحلف بغيره ولو حضر الغايب حلف بقدر  
 ضيقه وهو خمس عشرة عينا وكذا لو كان احدهما صغيرا ولو كلف احدا الوترين  
 صاحبه لم يقدح ذلك في الوتر وحلف لا يثبت حقه تحسين عينا واذا مات الوتر  
 قام وارثه مقامه فان مات في اثناء الايمان فالأشتر يستأنف الايمان لانه لو ان  
 لا يثبت حقه يمين غيره **سائل الاول** لو حلف مع الموت واستوفى اليمين ثم شهد ثمان  
 انه كان غايبا في حال القتل غيبة لا يقدح في بعضها القتل بطلت القسامة واستعدت  
 اليمين **الثانية** لو حلف واستوفى اليمين ثم قال هذه حرام فان ضرر بكن في المين استعدت  
 وان ضرر بان لا يرى القسامة لم يعتضه وان ضرر بان اليمين ليست للباذل فان عين  
 المالك الرتم دفعها اليه ولا يرجع على القاتل بمجرد قوله وان لم يعين الوقت في دفع  
**الثالثة** لو استوفى بالقسامة فقال لا حلفا قبلته متفرقا في الخلاف كان الوتر الجاني  
 وفي البسوط ليس له ذلك لانه لا يقسم الا مع العلم فهو مكلف **المقر الرابعة** اذا التيمم على  
 الوتر حبه حتى يجزئ يمينه ففي جابته تردد ومستند الجواز ما رواه السكوني عن علي

ان حلف التيمم في ظلال الزم الوتر  
 على الوتر وقطعة الدماء او غيره لذلك  
 عليه السلام

عليه السلام ان التيمم على الله عليه وآله كان يجزئ حقة التيمم ستة ايام فان جاء الايام بينته  
 وثبتت ولا حلف سبيل وفي السكوني ضعف **الفصل الرابع** في كيفية الاستيفاء فتلى العون حجب  
 القصاص لا اليمين فعلى الوتر على ما لم يسقط القود ولم يثبت اليمين الا مع رضى الجاني  
 ولم يشترط المالا يسقط القود ولم يثبت اليمين ولو قبل الجاني لم يكن للوتر غيره ولو  
 اليمين قبلها الجاني صح ولو امتنع لم يجز له ان يرضى الوتر باليمين جاز المفاواه بالزيادة  
 ولا يقضى بالقصاص ما لم يقف التلف بالجناية ومع الاستيفاء يقتصر على القصاص الجاني  
 لا في النفس يثبت القصاص من يثبت المالا بعد الزوج والزوجة فان طهر نصيبها من اليمين  
 في غيرها خطأ او قبل لا يثبت القصاص الا العصاة ودين الاخر والاختلاف من الامم من  
 يتقرب بها وهو الاخر ويقتل لغير النفس عفو ولا قود وكذا يثبت اليمين من يثبت المالا ويجزئ  
 فيه كالاخوين الزوج والزوجة بنات من اليمين على التقديرين ولو كان الوتر  
 واحدا جاز له المبادرة والاوى توقفه على اذن الامام وقيل يحرم المبادرة ويعزى  
 ويتأكد الكراهية في قضاها الطرف وان كانوا جماعة لم يجز الاستيفاء الا بعد الاجتماع  
 بالوكالة او بالاذن الواحد وقال الشيخ رحمه الله يجوز لكل منهم المبادرة ولا توقف على اذن  
 الاخر لكن يضمن حصصه لم ياذن ويشفى للامام ان يجزئ عن الاستيفاء شاهدين **فصل**  
 احتياطيا ولا قسامة الشهادة ان حصلت بجحد وبعترة الالة لئلا يكون سمي **فصل**  
 في قضاها الطرف ولو كانت سموة فخصت منها جناية بسبب التيمم ضمنه ومنع من الاستيفاء  
 بالالة العترة تجنبا للتعذيب ولو فعل اسأى لا يثنى عليه ولا يقتضى الاستيفاء ولا يجزئ

القصاص كسائر ما يوجب حجب  
 القصاص والعقوبة بالزجرين

عترة الجاني في قسامة  
 وهي ما عدا ما لا يوجب القصاص  
 جنب الجمع معصيات

العترة العترة والعترة  
 العترة العترة والعترة

ان حلف التيمم في ظلال الزم الوتر  
 على الوتر وقطعة الدماء او غيره لذلك  
 عليه السلام



في القصاص

فان كان المقتصر على عتق واحد كان جناية بل لا يرى ان المقتصر على عتق واحد  
 واجبة من قيم الحد ومن بيت المال فان لم يكن بيت مال او كان هناك ما هوام كان  
 على الجاني عليه ولا يضمن المقتصر من بيت القصاص في المقتصر وان قال المقتصر ان يقتصر من بيت  
 فان قال الخطا ات اخذت منه دية العتق وان لم يجر العتق منه في دعوى الخطا كان  
 قول المقتصر مع يمينه وكل من جرم بينهم القصاص في الشقي حتى في الطرف ومن لا يقتصر  
 في القتل يقتضيه في الطرف وههنا مسائل **الاولى** اذا كان له وليا لا يولي عليهم كانوا  
 شركاء في القصاص فان حضر بعض وغاب الباقي قال الشيخ الحاضر استيفاء بشرط ان  
 يضمن حصص الباقي من الدية وكذا لو كان بعضهم صغارا ولو كان الولي صغيرا  
 وله باع جدم يكن لاحد ان يستوفى حتى يبلغ سواء كان القصاص في النفس وفي  
 الطرف وفيه اشكاله قال المجيب المقتضى حتى يبلغ الصبي ويفيق الجنون وهو أشد  
 اشكالا من **الاولى الثانية** اذا نادى على المولى فاهم القصاص ولو اختار بعضهم  
 الدية واجاب القاتل جاز فاذا سلم سقط القود على رواية والمشهور انه لا يسقط  
 وللاخرين القصاص بعد ان يردوا عليه يصيب من فاداه ولو امتنع من بدل المصيب  
 من يدا لدية جاز لمن اراد القود ان يقتض بعد رد نصيبه بكم ولو عفى البعض  
 لم يسقط القصاص من الباقي ان يقتصر ما بعد رد نصيبه عفا على القاتل **الثالثة**  
 اذا اقرا احد الوالدين ان يشرك عفا عن القصاص على المولى يقبل او اراه على الشريك  
 ولا يسقط القود في حق احدهما او للآخران تقتل لكن بعد ان يرد نصيبه بكم فان صدقه

فالرد له

فان كان المقتصر على عتق واحد كان جناية بل لا يرى ان المقتصر على عتق واحد  
 واجبة من قيم الحد ومن بيت المال فان لم يكن بيت مال او كان هناك ما هوام كان  
 على الجاني عليه ولا يضمن المقتصر من بيت القصاص في المقتصر وان قال المقتصر ان يقتصر من بيت  
 فان قال الخطا ات اخذت منه دية العتق وان لم يجر العتق منه في دعوى الخطا كان  
 قول المقتصر مع يمينه وكل من جرم بينهم القصاص في الشقي حتى في الطرف ومن لا يقتصر  
 في القتل يقتضيه في الطرف وههنا مسائل **الاولى** اذا كان له وليا لا يولي عليهم كانوا  
 شركاء في القصاص فان حضر بعض وغاب الباقي قال الشيخ الحاضر استيفاء بشرط ان  
 يضمن حصص الباقي من الدية وكذا لو كان بعضهم صغارا ولو كان الولي صغيرا  
 وله باع جدم يكن لاحد ان يستوفى حتى يبلغ سواء كان القصاص في النفس وفي  
 الطرف وفيه اشكاله قال المجيب المقتضى حتى يبلغ الصبي ويفيق الجنون وهو أشد  
 اشكالا من **الاولى الثانية** اذا نادى على المولى فاهم القصاص ولو اختار بعضهم  
 الدية واجاب القاتل جاز فاذا سلم سقط القود على رواية والمشهور انه لا يسقط  
 وللاخرين القصاص بعد ان يردوا عليه يصيب من فاداه ولو امتنع من بدل المصيب  
 من يدا لدية جاز لمن اراد القود ان يقتض بعد رد نصيبه بكم ولو عفى البعض  
 لم يسقط القصاص من الباقي ان يقتصر ما بعد رد نصيبه عفا على القاتل **الثالثة**  
 اذا اقرا احد الوالدين ان يشرك عفا عن القصاص على المولى يقبل او اراه على الشريك  
 ولا يسقط القود في حق احدهما او للآخران تقتل لكن بعد ان يرد نصيبه بكم فان صدقه

انما يرد في القاتل



لأنه من السلطان ولو قيل بغيره كان أحوط وهل يجزئ على الوجه الصحيح من قبل الله  
بالاعتناء بغيرهم دفعا لشبهة الاختلاف بين الوجه تسليم الوجه أن كان للولي ما يعنى  
به غير ابن الأحم والتأخير أن لم يكن ولو قتل المرأة قصاصا فماتت حاملا فالدية على  
ولو كان المباشر أهلا به وعلم الحاكم ضمن الحاكم **التاسعة** لو قطع يد رجل ثم نزل آخر قطعا  
وكذا لو بدأ بالقتل فوصل إلى استيفاء الحقين ولو سعى القطع في الجرح عليه والمالهذه  
كان للولي نصف الدية من تركته الجاني لأن قطع اليد بدله عن نصف الدية وقيل لا يجزئ  
في تركته الجاني شيء لأن الدية لا تثبت في العمد الأصلية ولو قطع يديه فاقص ثم سرت  
جرحته الجاني عليه جاز لوليها القصاص في النفس ولو قطع يده يدي يدي يدي فاقص المسلم ثم  
جرحته المسلم كان للولي قتل الذمى ولو طأ إلى الدية كان له دية المسلم الأديبة الذي  
أربعائة درهم وكذا لو قطعت المرأة يد رجل فاقص ثم سرت جرحته كان للولي  
ولو طأ إلى الدية كان له ثلاثة أرباعها ولو قطعت يديه وجرحته فاقص ثم سرت  
جرحته كان لوليها القصاص في النفس ولو طأ إلى الدية كان له استوفى ما يقوم مقام الدية في  
في هذا كله تردد لأن النفس دية على أفرادها وما استوفى فاه وقع قصاصا **العاشر** إذا هلك  
قاتل العمد سقط القصاص ههنا سقط الدية فالدية للسلطانهم وتردد في الخلاف في رواية  
أبي بصير أنه لم يقد عليه حتى ماتت اختت من ماله وألفن الأقربى كقريب الجاني **الحادية عشر**  
لو اقصر من قاطع اليد ثم مات الجاني عليه بالسراية ثم الجاني وقع القصاص بالسراية ومفعه وكذا  
لو قطع يده ثم قتل قطع الولي يد الجاني ثم سرت الحقة المار يرى القطع إلى الجاني ولا يتم

ولو قطع الجاني عليه لم يقع سرية الجاني قصاصا لأنها حاصل قبل سرية الجاني عليه **الحادية عشر**  
**الثانية عشر** لو قطع يدانسان فعلى المقتول ثم قتل القاطع فلولي القصاص  
في النفس بعد رد دية اليد وكذا لو قتل موقوف اليد قبل بعد أن يرده عليه دية  
اليدين كان الجاني عليه اخذ دية أو قطعت في قصاص ولو كانت قطعت بغير  
جناية ولا أخذ لها دية قتل القاتل من غير رد وهي رواية سفيان بن عيينة في  
وكذا لو قطع كفي بغير أصابع قطعت كفه بعد رد دية الأصابع ولو ضرب وكفى الدم  
الجاني قصاصا وتركه ظنا أنه قتل وكان به رمق فعالج نكته وبه لم يكن  
للولي القصاص في النفس حتى يقتل منه بالجرح أو لا وهذه رواية إبان بن عثمان  
عن ابن عمر عن اجدها في إبان بن عثمان مع إسناده السند ولا جرحه ضربه الجاني  
باليدين له لا قصاصا ولا كان له قتل كالموطن أنه إبان بن عثمان ثم تبين خلاف  
فمنه بعد فصله هذا القتل ولا يقتض من الولي أنه فعلى ما **الثالثة عشر**  
قصاص الطرف وموجب الجناية بما يتلف العضو المبالا والألف بما قد يتلف غا  
مع فصل الألف ويشرط في جواز لا قصاص المساوي في الإسلام والحرية أو يكون  
الجاني عليه ككل فقتل الرجل من المرأة ولا يأخذ الفضل ويقتل لها من بعد  
رد القاتل في النفس الطرف ويقتل الذمى من الذمى ولا يقتل من مسلم **الحادية عشر**  
من العبد ولا يقتل العبد من الحر كما لا يقتل في النفس المساوي في السادة فلا  
يقتل اليد الصحيحة بالسراية ولو لبها الجاني بقطع السراية بالصحة إلا أن

عبد الله عليه السلام

أقصى الجرحه التي تحصل



أهل الجرح <sup>التي</sup> لا يحتمل ذلك لأن الدية تقضي من خطر الخطأ <sup>و</sup> ويقطع العينين باليمين  
 فاقطع يمين يمين قطعته يمين يمين ولا يقطع رجله سناد إلى الخلف  
 لو كذا الوقع أي جماعة على التعاقب قطعت يده ورجلاه بالاول فالاول كان لمن  
 بقي الدية ويعبر بالتساوي بالمساحة في الشحاح طولاً وعرضاً ولا يعتبر تركه ولا يبرح  
 حصل له ثم الشجة لتفاوت الرؤوس في التمن ولا يثبت القصاص فيها فيه تغير كالجائفة  
 والماصرة ويثبت في الحارضة والباضعة والتمحيق والموضوعة وفي كل جرح لا تغير  
 في اخذه وسلامة النفس معه غالباً فلا يثبت في الهاشمة ولا المنقلة ولا في كسر شئ  
 من العظام لتحقيق التعزير وهل يجوز الاقتصار قبل الاندمال قال في البسط لا  
 لما لا يؤمن من السرية الموجبة للدخول الطرف فيها وقال في الحلاق بالجواز مع استحباب  
 الصغر هو شبه ولو قطع عدة من اعضائه خطأ جاز اخذ ديانتها ولو كانت اعضاء  
 الدية وقيل يقتصر على دية النفس حتى يندمل ثم يستوفى الباقي احيى فيكون له ما اخذه  
 وهو ان لا يدي دية الطرف تدخل في دية النفس فاقطع **وكيفية** القصاص في الجرح ان يقطعا  
 بجيها وشبهه ويعلم طرفاه في موضع الاقتصار ثم يثنى من موضع احدى العلامتين  
 الى الاخرى فان شق على الجاني جاز ان يستوفى منه في اكثر من دفعة ويؤجر القصاص  
 في الاطراف من شدة الحر والبرد الى اعتدال النهار ولا يقتصر الا بجدية ولو قطع عين  
 انسان قبل ان يقطع عين الجاني يديه الاولى انتم لها جديدة معوجة فانه سهل ولو كان  
 الجرح يستوعب عضو الجاني ومن يده عنه لم يخرج في القصاص الى العضو الاخر واقتصر على

العض

والعين وقطع العينين <sup>سبعة</sup> بخلاف الى اصل الجرح ولو كان المجني عليه خلعوا <sup>سبعة</sup>  
 الجذبة لم يستوعب في القصاص واقتصر على قتل مساحة الجناية وان قطعت اذنه  
 راضاً فاقص ثم المصفا المجني عليه كان الجاني انما التحقق المائدة وقيل لا لانها  
 ميتة وكذا الحكم لو قطع بعضها ولو قطعها فتملقت بجذبة ثبت القصاص في  
 المائدة ممكنة ويثبت القصاص في العين ولو كان الجاني اعور خلقته وان عي <sup>الجاني</sup>  
 اعماه ولا ردة اما لو قطع عينه الصحيحة وذو عينين اقتصر به عين واحدة ان شأه  
 له مع ذلك نصف الدية قبل لا لقوله تعالى والعين بالعين وقيل نعم كما بالاحاد  
 والاولى والاولى ولو ذهب ضل العين دون الحذقة توصل في المائدة وقيل يطرح على  
 الاجفان فطن ببلبل ويقا بالمرأة <sup>بحاجة</sup> بحرية من جهة التمر حتى يد وبالشطرة  
 تبقى الحذقة ويثبت في الحاجب وشعر الدرس والحية فان ثبت فلا تقصاص وفي قطع  
 الذكر يتارح في ذلك ذكر الشاب والشخص والصبي والبالغ والفحل والذي سكت  
 خصياه والاخلف والمختون <sup>نعم</sup> لا يقاد الصبي بذكر المعين ويثبت بقطعه ثلث  
 الدية وفي الخصيتين القصاص وكذا في احدىهما الا ان يجتني ذهاب شفعة اخرى  
 فيؤخذ ويهاوي يثبت الشفري كما يثبت في الشفتين ولو كان الجاني رجلاً فلا تقصاص  
 وعليه ديتها وفي رواية عبد الرحمن بن سياره عن ابي عبد الله عليه السلام ان لم يوت  
 ديتها قطعت لها فرجة وهي متركاة ولو كان المجني عليه خشي فان تبين ان تركه  
 فنجى عليه رجلاً كان في ذكره وانثىه القصاص وفي الشفري الحكمة ولو كان الجاني



ثم لا كان في المذاكير الكلية وفي الشرف الحكومية لانهما ليسا أصلا ولتبيين  
 أمرهما فصار على الرجل فيهما وعليه في الشرف دينها وفي المذاكير الاثنين  
 ولو جئت عليه امرأة كان في الشرف القصاص وفي المذاكير الحكومية ولو لم يصح  
 يستبان حاله فان طال بالقصاص لم يكن لتحقيق الاحتمال ولو طال بالدية اعطى  
 اليقين وهو دية الشرف ولو تبين بعد ذلك انه رجل اكمل له دية المذاكير الاثنين  
 والحكومة في الشرف وانما اعطى الحكومة في الباقي ولو طال الطالب بدية عضف بقاء  
 القصاص في الباقي لم يكن له ولو طال بالحكومة مع بقاء القصاص صح ويعطى اقل  
 الحكومتين ويقطع العضف الصحيح بالمجدوم اذا لم يسقط منه شيء وكذا يقطع الالف  
 الشام بالعام له كما يقطع الاذن الصحيح بالصما ولو قطع بعض الالف فبشأن  
 الى اصله واخذ ما من الجاني بحسب السداد يستوعب ان الجاني يتعذر ان يكون فيها  
 وكذا ثبتت القصاص في احد المتخمين وكذا البعث في الادن وتؤخذ الصحيح في المتخمين  
 وهو اتخذه الجزومة قبل لا يقتصر الى حد الخرم والحكومة فيما بقي ولو قبل يقتصر  
 ردية للخرم كان حسنا وثبت في النكاح القصاص فان كانت سن متفرعة عادت ناقصة  
 او متفرعة كان فيها الحكومة وان عادت كما كانت فلا قصاص ولا دية ولو قبل بالارض  
 كان حسنا ما سن الصبي فينظر بها سنة فان عادت ففيها الحكومة والا كان فيها القصاص  
 وقبل في سن الصبي بغير مطلقا ولو مات قبل الياس من عودها قضى وان كان بالارض  
 لو اقتصر البائع بالسن فعادت من الجاني لم يكن الجاني انما الياس ليست بحسبه ويستمر  
 من

في الانسان الشاوي في الجوف فلا يقبل سن بصرى ولا بالعكس ولا اصلية بزيادة وكذا  
 لا يقبل زيادة بزيادة مع تغير الحولين وكذا حكم الاصابع الاصلية والاربعية في قطع  
 الاصبع بالاصبع مع تساويهما وكل عضو يؤخذ قوام مع وجوده يؤخذ الدية مع  
 فقد صح مثل ان يقطع اصبعين وله واحدة او يقطع كفا تاما ولو لم يقطع اصبع  
 سائر **الاول** اذا قطع يدا كاملة وبه ناقصة اصبعها كان المجني عليه قطع الناقصة  
 وهل ياخذ دية الاصبع فانه في الخلا فنعيم وفي البسوط البسولة ذلك الا ان يكون اخذ  
 ديتها ولو قطع اصبع رجل قسرت الى كفها ثم اندملت ثبتت القصاص فيها وهله  
 القصاص في الاصبع واخذ الدية في الباقي الوجه لا لامكان القصاص فيها ولو قطع  
 يد من مفصل الكف ثبتت القصاص ولو قطع معها بعض الذراع اقصر في اليد  
 وله الحكومة في الزايد ولو قطعها من المرفق اقتصر منه ولا تقتصر في اليد واخذ  
 ارش الزايد والفرق بين **الثانية** اذا كان للقاطع اصبع زائدة والمقطوع كذلك  
 القصاص لتحقيق التساوي ولو كانت الزائدة للجاني فان كانت خارجة عن الكف  
 اقتصر منه ايضا لانها تسلم للجاني وان كانت في سميت الاصابع منفصلة ثبتت القصاص  
 في الجسد وفي الزايدة ودون الكف وكان في الكف الحكومة ولو كانت متصلة بعض  
 الاصابع جازا لا قصاص فيما عدا الملتصقة وله دية اصبع والحكومة في الكف اما  
 لو كانت الزايدة للمجني فله القصاص ودية الزايدة وهو ثلث دية الاصلية ولو كانت  
 له اربع اصلية وخامسة غير اصلية لم يقطع يد الجاني اذا كانت اصابعه كاملة اصلية في



يقطعها

لا يصح من اربعة اقسام اما ان كانت الاصلح للجاني اذ  
لما في تحت القصاص لان التناقص من خذ بالكل ولو اختلف محل الزيادة  
فقط تحقق القصاص كما لا يقطع اياهم بخلافه ولو كان لا يملكه طرف فان قطعها  
كان الجاني مساوية تحت القصاص لتحقيق التساوي والا اقتصر واخذ من الطرف  
الاخر ولو كان الطرفان الجاني لم يقدسه وكان للجاني اذ املكه وهو له دية  
الا يصح ولو قطع من واحد اذ املكه العليا ومن الاخر الوسطي فان سبق صاحب  
العليا اقتضى وكذا في الاخر الوسطي فان سبق صاحب الوسطي اخر فان اقتضى  
صاحب العليا اقتضى صاحب الوسطي بعد ولو عفى كان لصاحب الوسطي  
القصاص اذ اذ دية العليا ولو باد صاحب الوسطي قطع فقد استوفى حقه  
في زيادة فعلية دية الزيادة ولصاحب العليا على الجاني دية املكه **الثالثة** اذا  
قطع عينا بدلا لا قطعها المجني عليه من غير علم فالمرء المبسوط يقتضي هذا  
سقوط العقود وفيه تردد لان المتعين قطع المبنى فلا تجزئ اليسرى مع وجودها  
وعلى هذا يكون القصاص في المبنى باقيا ولو خرج حتى تسلم اليه لتوقيف امر  
السرية بتوارده القطعين **فاما** الدية فان كان الجاني مع الامر باخراج الميتين فخرج  
الياسر مع العلم بانها لا تجزئ فصلها خارجها فلا دية ايضا ولو قطعها مع  
العلم فالمرء المبسوط يقتضي العقود الى الدية لانه بدلهما للقطع وكانت شبهة في سقوط  
العقود وفيه اشكال لانه اقدم على قطع لا يملك فيكون كما لو قطع عضو غير اليد وكل

موضع

يقتضي قطع دية الجاني ويضمن السرية ولا يقع بها العلم بغيره **والثانية** انما  
فيها اربعة اشخاص العلم لابد انما انكر الباء في القبول قبل الباء لانها صريحة في  
على كمالها بدلا لا يقع بدلا وكان على القاطع ديتها وله القصاص في الميتين لانها  
وفي هذا تردد ولو كان المقتصر بمنزلة اذ الله الجاني غير العوض فقطعه هدمها اذ  
ليس المجنون ولاية الاستيفاء فيكون الباء لم يطلحق نفسه ولو قطع بين مجنون وقرب  
المجنون فقطع بينه قبل وقع الاستيفاء موقعه وقيل لا يكون قصاصا لان المجنون ليس  
له اهلية الاستيفاء وهذا شبه ويكون قصاص المجنون باقيا على الجاني ودية جنايته  
على عاقلة **الرابعة** لو قطع يد رجل ورجله خطأ واختلفا فقالا العلى مات بعد الامر  
وقال الجاني مات بالسرية فان كان الزمان قصيرا لا يحتمل الانتهاء فالقول قبل الجاني  
مع ميمته وان امكن الانتهاء فالقول قبل العلى لان الاحتمالين مكافيان والاصل في  
الدينين ولو اختلفا في الدية فالقول قبل الجاني ما لو قطع يده فمات وادعى الجاني انه  
واضحى العلى السرية فالقول قبل الجاني ان مضت مدة يمكن الانتهاء ولو اختلفا في الدية  
قول العلى وفيه تردد ولو ادعى الجاني انه شرب سما فمات وادعى العلى موته من السرية فاحتمل  
فيهما سواء ومثل الملقوف في الكساء اذا قتله بنصفين وادعى العلى انه كان حيا وادعى الجاني  
انه كان ميتا فالاحتمال متساويان فيرجح قول الجاني بما ان الاصل عدم النعمان وفيه احتمال  
ضعيفا **الخامسة** لو قطع اصبع رجل ويد آخر اقتولا ولا تغم الثاني ورجع بدية اصبع ولو  
اليد او لا تغم الاصبع من اخر اقتصم للافق والرم الثاني دية الاصبع **السادسة** اذا قطع اصبع



في الجاني قبل الاصل فان اذملت فلا قصاص ولا دية لانه اسقط الحق ثابت عند الاصل  
 ولو لم يصب من الجناية سقط القصاص والدية لانها لا تثبت الاصل والحق ولو لم يصب من الجناية  
 ثم شئت الى الكف سقط القصاص في الجميع ولدية الكف ولو لم يصب من الجناية كان للولي القصاص  
 في النفس بعد ما غلبت عليه ولو صرح بالعرف صح فيما كان تابنا وقت الاجراء وهو دية المخرج **انما**  
 القصاص في النفس الدية فيه تردد لانه ابراء مما لا يتجوز في الخلاف يصح العفو عنها وما يتجوز  
 عنها ولو لم يصب من القصاص ما ضا من الثلث لانه بمنزلة الوصية **السابعة** اذ جرح عبد على جرح  
 تعلق برقبته فان قال ابراء لم يصح وان برأ السيد صح لان الجناية وان تعلقت برقبته العبد  
 فانه ملك للسيد وفيه اشكال من حيث ان الاجراء اسقاط لما في الدية ولو لم يصب من الجناية  
 هذه الجناية صح ولو ابراء قال الخطاء المحض لم يبرأ ولو ابراء العاقلة او قال العفوت عن انفس  
 هذه الجناية صح ولو كان القتل شبيه العمد فان ابراء القاتل او قال العفوت عن هذه الجناية صح  
 ولو ابراء العاقلة لم يبرأ القاتل **كتاب الديارات** والمنظر في امر ربيعة **الاول** في  
 اقسام القتل ومقادير الديارات القتل عمد وقد سلف مثاله وشبيهه العمد مثلاً ان يضرب القتيل  
 فيموت وخطاه محض مثلاً ان يرمي طائراً فيصيب انساناً وضابط العمد ان يكون عامداً في فعله  
 وقصد وشبيه العمد ان يكون عامداً في فعله بخطيئة قصد والخطاه المحض ان يكون  
 بخطيئة فيها وكذا الجناية على الاطراف تقسم هذه الاقسام ودية العمد مائة بعين مسان  
 الاباء ومانيا بقره او مائتا حلة كل حلة ثوبان من بريد اليمن او الف دينار او الف شاة  
 او عشرة آلاف درهم ويستأدى في سنة واحدة من مال الجاني مع التراضي للدية وهي مغلظة

في السن

في السن والاستيفاء ولذا ينقل من ابل البلاد ومن غيرها وان يعطى من ابله او من ابل  
 او على اذالم يكن مريضاً كانت بالصفة المشترطة وهل يقبل القيمة السوقية  
 مع وجود الابلية تردد والاشبه لا وهذه الستة اصولية تنسبها وليس بعضها  
 مشروط بعدم بعض الجاني بخير بدلا لها شاء **ودية** شبيه العمد ثلث وثلثون  
 وثلث وثلثون بنت لبون واربع وثلثون ثنية طروقة الفحل وفي رواية ثلثون  
 بنت لبون لاعل عليها وثلثون حقة واربعون خلفة وهي الحامل ويضمن هذا  
 الدية الجاني دون العاقلة قال المفيد رحمه الله تستأدى في سنتين وفي ائذ  
 مخففة عن العمد في السن والاستيفاء ولو اختلفت في المواسم رجع الى اصل المغة  
 ولو تبين الغلط لنم الاستدراك ولو ازلعت بعد الاحضار قبل التسليم لنم الاتي  
 وبعد الاقراض لا يلزم ودية الخطاء المحض عشرون بنت مخاض وعشرون ابن  
 لبون وثلثون بنت لبون وثلثون حقة وفي رواية خمس وعشرون بنت مخاض  
 وخمس وعشرون بنت لبون وخمسين عشرون حقة وخمسين وعشرون جذعة و  
 ويستأدى في ثلث سنين سواء كانت الدية تامة او ناقصة او دية طرفي فهي  
 مخففة في السن والصفة والاستيفاء وهي على العاقلة لا يضمن الجاني منها  
 شيئا ولو قتل في شهر الحرام الزم دية وثلثا من اى الاحناس كان تغليظا وهل  
 يلزم مثل ذلك في حرم مكة قال الشنجان نعم ولا تعرف التغليظ الاطراف **وبع**  
 لو رمى الحبل الى الحرم فقتله فيه لزم التغليظ وهل يغلظ مع العكس فيه تردد

من ابله او من ابل  
 من ابله او من ابل  
 من ابله او من ابل



ولا يقتض من الملقى الى الحرم و يضيّق عليه في المطعم والمشرّب حتى يخرج  
 ولو جنى في الحرم أقصى منه لا شهك له الحرمه وهى يلزم مثل ذلك في مشاهد  
 الأجمة عليهم السلام قاله في النهاية ودية المرأة على النصف من جميع الجنائ  
 ودية ولداننا اذا ظهر الاسلام دية السلم وقيل دية الذمى وفي مستند ذلك  
 ضعف ودية الذمى ثمانية درهم يهوديا كان او نصرانيا او مجوسيا ودية نساء  
 على النصف وفي بعض الروايات دية اليهودى والنصراني والمجوسى دية المسلم في  
 بعضها دية اليهودى والنصراني اربعة آلاف درهم والنسج وحمه الله نزلها على  
 يعتاد قتلهم فيغلظ الامام اللية بما يراه من ذلك حسا للجرة ولا دية لغيره على  
 الذمة من الكفار ذوى عهد كان او اهل حرب بلغتهم الدعوة او لم تبلغ  
 دية العبد قيمته ولو تجاوت دية الحر ردت اليها ولو اخذ من مال الجاني  
 الحران كانت الجناية عدا او شبهها ومن عاقلته ان كانت خطأ ودية اعضائه  
 وجراحاته مقيمة على دية الحر فانه دية ففى العبد قيمته كاللسان والذكر كن  
 لو جنى عليه جان بما فيه قيمته لم تكن لمولاه المطالبة الا مع دفعه وكل ما فيه  
 مقدّر في الحرم دية فهو في العبد كذلك من قيمته ولو جنى عليه جان بما لا يستحق  
 قيمته كان لمولاه المطالبة بدينه الجنائى مع اسكان العبد وليس له دفع العبد والدية  
 يقتصر ولا لا يقتصر فيه من الحر فقيمة الارث ويصير العبد اصلا للحر فيه ولو جنى عليه  
 العبد على الحر خطاء لم يضمن للمولى ودفعه ان شاء او فذاه بارتى الجنائى والجنائى في ذلك

الميراث

الميراث لا يخفى الميراث عليه وكذا لو كانت جنائيه لا يستحب دينه بخبر لا في دفع الارث  
 الجنائى او تسليم العبد ليسترق منه بقدر تلك الجنائى ويستوفى ذلك كله القبح  
 المدبر ذكره كان او انثى وفي ام الولد تركة وعلى ما مضى **الشرع** في موجبات الضمان  
 والبحث اما في المباشرة او التسيب او تناحم الموجبات اما المباشرة فضابطها الاكلا  
 لامع القصد اليه لكن روى عن عاصم فاصاب انسانا فكل لضرب للتاديب فيستوفى  
 منه وتبين هذه الحجة بمسائل **الاولى** الطبيب يضمن ما يتلف بعلاجه ان كان قاصدا  
 او عالج طفلا او مجنونا لا ياذن الدولى بالغا ولم ياذن ولو كان الطبيب عارفا بالذ  
 له المريض في العلاج فآذ الى التلف قتل فقل لا يضمن لان الضمان سقط  
 بالاذن ولا نه فعلا سايع شرعا وقيل يضمن لمباشرة رجوع الاطلاق وهو  
 فان قلنا لا يضمن فلا بحث وان قلنا يضمن فهو يضمن في ماله وهل يبرأ بالاد  
 قبل العلاج قيل نعم برواية السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين  
 من طبيب او تيطر فلناخذ الجزاء من وليه والا فهو ضامن ولان العالج  
 فيما يحس الحاجة اليه فلو لم يشع الا برأ فعنه العلاج وقيل لا يبرأ لانه اسقط  
 الحق قبل شقته **الثانية** النائم اذا تلف نفسا با تقلا به او بجرته قيل يضمن  
 الدية في ماله وقيل في ماله العاقلة وهو شبه **الثالثة** اذا اعتنى بنحوته جاز  
 في قبل او دبر وضما فانت ضمن الدية وكذا الذوجة وفي النهاية ان كان متهم  
 لم يكن عليها شئ والرواية ضعيفة **الرابعة** من حمل على راسه متاعا فسكره او لطمه

واما ما يبرأ



لها ثامن جانيته في ماله **الخامسة** من صالح يتابع فبات فلا بد ان يكون  
 مريضاً او مجنوناً او طفلاً او اعقل البالغ العاقل الكامل واجاه باليمين لوجه  
 الضمان ولو قيل بالتسوية في الضمان كان حسنا لانه سبب الاتلاف ظاهر قاله  
 الشيخ والدية على العاقل وفيه اشكال من حيث قصد الصالح الى الاخافه فهو  
 عمدا لخطا وكذا البحث لو شهد سيفه في وجه انسان اما لو فرقا لقي نفسه في يده  
 او على سيفه قال الشيخ لا ضمان لانه الجاه الى الحرب لا الى الوقوع فهو المباشرة اهلا  
 نفسه فيسقط حكم التسبب وكذا لو صادفه في هرو سبغ فاكله ولو كان المطلوب  
 اعني ضمن الطالب دية لانه سبب الجحى وكذا لو كان مبصرا وقع في بئر لا يعلمها  
 او انخسف به السقف واضطر الى مضيق فاقترعه الاسد لانه يقف في المضيق  
 غالبا **السادسة** اذا صدمه فبات المصدوم فديته في ماله الصادم اما الصادم لو كان  
 فهدرا اذا كان المصدوم في ملكه او في موضع مباح او طريق واسع ولو كان في  
 طريق المسلمين ضيق قبل يضمن المصدوم دية لانه فرطه بوقوفه في موضع ليس له  
 الوقوف فيه كما اذا جلى الطريق المضيق وعشره انسان هذا اذا كان لا ضمن  
 ولو كان قاصدا وله سند وجع فدمه هده وعليه ضمان المصدوم **السابعة** اذا  
 اصطدم حران فانا فلو ربه كل واحد منهما نصف دية ويسقط النصف وهو قوله  
 نصيبه لان كل واحد منهما تلف بفعله وفعل غيره ويستحق في ذلك الفارسان والارجلان  
 والفارس والارجل وعلى كل واحد منهما نصف قيمة فريه الاخران تلفت بالقتل

ديق

ويبيع النقصان المذبة وان قصد القتل فهو عمدا اما لو كان ناصيبا والكل ربه  
 متهما فخصف دية كل واحد على عاقلة الاخر ولو اذكها وليها قال الضمان على عاقلة  
 للضبيين لا ثم له ذلك ولو اذكها اجنبي فضمنان دية كل واحد منها بتأني على  
 المركب ولو كانا عبيدين بالعين سقطت جنايتهما لان نصيب كل منهما هدم وما على  
 صاحبه ذات بلفه ولا يضمن الولى ولو اصدم حران فبات احدهما فعلى اقلنا  
 يضمن الباطن نصفه في التالف وفي رواية عن ابي الحسن من يملك يضمن الباقي  
 في دية الميت والرواية شاذة ولو تصادم حاملان سقط نصف دية كل واحد منهما  
 ويثبت نصف الدية للاخرى اما الجاني فيقتل في ماله كل واحدة دية جنين كامل **الثامنة**  
 اذا ضرب بين الرماة فاصابه سهم فالدية على عاقلة الرامي ولو ثبت له قاله حنا رزم  
 لما روى ان ضبنا ذقن باعية صاحبه فخطره فوقع ذلك الى على عليم فاقام بينة  
 انه قال حنا ذقن رعيته القصاص قاله فداعه من حنره ولو كان مع المات  
 صابى فخره من طريق التهم لا قصدا فاصابه فالضمان على من قربه لا على البكر  
 لا رعيته السلف وفيه تردد **التاسعة** روى السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام ان عليا  
 من حنا تاقط جشفه غلام والرواية مناسبة للذهب **العاشر** لو وقع من علم غير مقتله  
 فان قصد وكذا لو وقع يقتل غالبا فهو قاتل عمد وان كان لا يقتل غالبا فهو شبه بالعمد  
 يلزمه الدية في ماله وان وقع مضطرا الى الوقوع او قصدا لوقوع غيره لاك فهو خطا محض  
 الدية فيعلى العاقله اما لو القاه الهوى ان يلقى فلا ضمان والواقع هده على المقديرات

حنا رزم  
 رواه في حنا رزم  
 حنا رزم



ولو دفعه دافع فدية المدفع لومات على الدافع امانية الاصل الاصلها على  
الدافع ايضا في النهاية دية على الواقع ويخرج بها على الدافع وهي رواية عبد الله  
سنان عن ابي عبد الله عليه السلام **الحادي عشر** روى ابو جعفر عن سعد الاسكاف عن ابي بصير  
قال فقتل ابراهيم بن عيسى في جارية دكت اخرى فقتلها ثلثة فقتلت المركوبة  
وصعدت الركبة فماتت ان ديتها نصفان على الناحية والمخنة وابو جعفر  
ضعيف فلا استناد الى نقله وفي المعتق على الناحية والقائمة ثلثة الدية  
الثلث لركبها عينا وهذا وجه حسن وخرج متأخرا وجها ثانيا فالوجه الدية على  
الناحية ان كانت ملحقة للقائمة وان لم تكن ملحقة فالدية على القائمة وهو  
وجه ايضا يريان المشهور بين الاصحاب هو الاول **من** الدلائل **الاول** من دعا  
غيره فما خرج من منزله لئلا يهمله ضامن حتى يرجع اليه فانه علم وهو ضامن لدية  
وان وجد مقتولا او دعي قتله على غيره واقام بينه وقد براء وان عدم البينة ففي القدر  
تردد ولا حرج الا قد عليه الدية في ماله وان وجد ميتا ففي ردم الدية تردد  
الا انه لا يضمن **الثاني** اذا اعدت الظن والولد فأكبر اهل صنف ما لم يثبت كذا  
فيلزمها الدية واخضاره بعينه او من يجهل انه هو ولو استاجرت اخرى ودفعته بغير  
اذن اهل بيته خبر ضمن الدية **الثالث** لو اقبلت الظن فقتلته لزمها الدية في ماله  
ان طلبت بالمطالبة الخبز لو كان للضريبة فدية على اقلها **الرابع** روى عبد الله  
طحي عن ابي عبد الله عليه السلام في نص دخل على امرأة نجع الثياب ووطئها فقتلها  
فقتل النص

روى ابو جعفر عن سعد الاسكاف عن ابي بصير  
قال فقتل ابراهيم بن عيسى في جارية دكت اخرى فقتلها ثلثة فقتلت المركوبة  
وصعدت الركبة فماتت ان ديتها نصفان على الناحية والمخنة وابو جعفر  
ضعيف فلا استناد الى نقله وفي المعتق على الناحية والقائمة ثلثة الدية  
الثلث لركبها عينا وهذا وجه حسن وخرج متأخرا وجها ثانيا فالوجه الدية على  
الناحية ان كانت ملحقة للقائمة وان لم تكن ملحقة فالدية على القائمة وهو  
وجه ايضا يريان المشهور بين الاصحاب هو الاول

فقتل النص

فقتل النص وحمل الثياب فخرج فمات عليه فقتلته فقتلها نصفان موالية دية القتل  
وعليه فيما ترك اربعة الاف درهم لمكانها على زوجها وليس عليها في قتله حتى فدية  
الدية فوات محل القصاص لانها قتلتها دفعا عن المال فلم يقع قصاصا او مجابا  
المال دليل على ان مهر المثل في مثل هذا لا يقتله بخبرين دينار بل بمهر امثالها  
ما بلغ وتترك هذه الرفاية على ان مهر امثالها لقاتلة هذا القدر وروى عنه عن  
ابي عبد الله عليه السلام في امرأة ادخلت ليلة البناء بها صديقا الى جملتها فلما اراد الزوج  
مواقعتها اتاها الصديق فاقبلا فقتل الزوج فقتلته الزوج هي فقال يضمن دية  
الصديق وقتل بالزوج وفي يضمن دية الصديق تردد اخره ان دمه هذا  
**الخامسة** روى محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام عن علي عليه السلام في اربعة شهداء المسكر  
فخرج اثنان وقتل اثنان فقتل دية المقتولين على الجرحين حين بعد ان يفرج  
الجرحين من الدية وفي الرواية السلوكي من ابي عبد الله عليه السلام انه جعل دية  
المقتولين على قبايل اربعة واخذ دية جراحة الباقيين من دية المقتولين  
ومن الحمل ان يكون عليه قد اطلع في هذه الواقعة على وجوب هذا الحكم **السادسة**  
روى السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام ومحمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام عن علي عليه السلام  
في ستة غلمان كانوا في القرية ففرق واحد فشهد اثنان على الثلاثة ثم اثم غرقوا  
وشهد الثلاثة على الاثنين فقتلوا بالدية ثلاثة اخراس على الاثنين وخمسين  
على الثلاثة وهذه الرواية متروكة بين الاصحاب فان صح نقلها كانت حكاية واقعة

الوجه في التوكيد واحدة جمال الروي وحدث تزيين في الباب  
ولا يشترط والسنن صحيح  
يجب البصر



فلا يصدق الا حتمًا ما يجب الاختصاص **البحث الثاني** في الاسباب ونهايتها  
 كما حصل التلف لكن علة التلف غير كغيره اليقين ونصب المسكين والماء الجريان التلف  
 عنه بسبب العشاء والنقص لصورها مسائل **الاول** لو وضع حجر في ملكه او كان  
 مباح لم يضمن دية العائنه لو كان في ملك غيره او طريق سلوك ضمن في ماله وكذا  
 لو نصب سكين فأت العائنه بها وكذا لو حفر بئر او القى حجرا ولو حفر في ملك غيره وفي  
 المالك سقط الضمان عن الحافر ولو حفر في الطريق المملوك لمصلحة المسلمين فلو كان  
 لان الحفر لذلك سابق ومن حسن **الثاني** لو بني جدار في الطريق فيوان كان باذن الامام  
 لم يضمن ما يتلف لو بسببه والا قرب استبعاد الفرض **الثالث** سلم ولله لعلم بالاحتياط  
 بالتفريط ضمنه في ماله لانه تلف بسببه ولو كان بالغا رشيدا لم يضمن لان التفريط  
 منه **الرابع** لو رمى عشرة بالمجنين يقتل الحجر احدثهم سقط نصيبه من الدية لمشاركة  
 ضمن الباقي تسعة اعشار الدية وتعلق الجنائية بمن يد الجبالدين من اسك  
 القتب وساعد بغير ملء ولو قصدوا اجتياها بالرمي كان عمدا موجبا للعقاص ولو  
 بقصدوا كان خطأ وفي النهاية اذا اشترك في هدم الحائط ثلاثة فوقع على احد  
 ضمن الاخران دية لان كل واحد ضامن لصاحبه وفي الرواية بعد ولا يشبه الا  
**الخامس** لو اصطدمت سفينتان بتفريط القيمين وهما مالكان فلكل منهما على صاحبه  
 نصف قيمة ما تلف صاحبه وكذا لو اصطدم الخيلان فالتلفا او تلف احدهما او  
 لو كان عيسيا مالكين ضمن كل منهما نصف السفينتين وما فيها لان التلف بينهما

والضمان

فلا يصدق الا حتمًا ما يجب الاختصاص **البحث الثاني** في الاسباب ونهايتها  
 كما حصل التلف لكن علة التلف غير كغيره اليقين ونصب المسكين والماء الجريان التلف  
 عنه بسبب العشاء والنقص لصورها مسائل **الاول** لو وضع حجر في ملكه او كان  
 مباح لم يضمن دية العائنه لو كان في ملك غيره او طريق سلوك ضمن في ماله وكذا  
 لو نصب سكين فأت العائنه بها وكذا لو حفر بئر او القى حجرا ولو حفر في ملك غيره وفي  
 المالك سقط الضمان عن الحافر ولو حفر في الطريق المملوك لمصلحة المسلمين فلو كان  
 لان الحفر لذلك سابق ومن حسن **الثاني** لو بني جدار في الطريق فيوان كان باذن الامام  
 لم يضمن ما يتلف لو بسببه والا قرب استبعاد الفرض **الثالث** سلم ولله لعلم بالاحتياط  
 بالتفريط ضمنه في ماله لانه تلف بسببه ولو كان بالغا رشيدا لم يضمن لان التفريط  
 منه **الرابع** لو رمى عشرة بالمجنين يقتل الحجر احدثهم سقط نصيبه من الدية لمشاركة  
 ضمن الباقي تسعة اعشار الدية وتعلق الجنائية بمن يد الجبالدين من اسك  
 القتب وساعد بغير ملء ولو قصدوا اجتياها بالرمي كان عمدا موجبا للعقاص ولو  
 بقصدوا كان خطأ وفي النهاية اذا اشترك في هدم الحائط ثلاثة فوقع على احد  
 ضمن الاخران دية لان كل واحد ضامن لصاحبه وفي الرواية بعد ولا يشبه الا  
**الخامس** لو اصطدمت سفينتان بتفريط القيمين وهما مالكان فلكل منهما على صاحبه  
 نصف قيمة ما تلف صاحبه وكذا لو اصطدم الخيلان فالتلفا او تلف احدهما او  
 لو كان عيسيا مالكين ضمن كل منهما نصف السفينتين وما فيها لان التلف بينهما

فمنه الزيادة  
 من الزيادة  
 من الزيادة

سمران







هذا هو الوجه الثاني في بيان  
الوجه الثاني في بيان  
الوجه الثالث في بيان

ضمائه مع ركبانه السفينة فامتدعا فان قالوا ردت السواقي قبل وانسية  
والركبان ان رضوا منهم الضمان ولو قالوا قد اذنا الى فانكرنا بعد الاقاصد  
مع اليقين وضمن الجميع ومن لواحق هذا الباب الاول ان يبينه فليقع واحد  
في يمينه الاسد وتعلق ثنان وتعلق الثاني ثنالك والثالث برابع فافترسهم الاسد  
فمنه واثان احدهما رواية محمد بن قيس بن ابي جعفر عليهم السلام فافترسهم للمؤمنين عليهم  
في الاول فرسية الاسد وعزم اهل تلك الدية للثاني وعزم الثاني لاهل الثالث  
ثلاث الدية وعزم الثالث لاهل الرابع الدية كاملة والثانية رواية سمع عن ابي عبد الله  
عليهم السلام ان عليا عليهم السلام قال لا بد من ربح الدية وللثالث نصف  
الدية وللرابع الدية الكاملة وجعل ذلك على عاقلة الذين اذعنوا والاخرة ضعيف  
الطريق الى سمع في اذن ساقطه والاول مشهور لكنها حكم في واقعة ويمكن  
ان يقال على الاول الدية للثاني لاستقلاله باتلافه وعلى الثاني دية الثالث  
على الثالث دية الرابع لهذا المعنى ان قلنا بالتشريك بين مباشر الامساك والثالث  
في الجذب كان على الاول دية ونصف وثالث وعلى الثاني نصف وثالث وعلى الثالث  
ثالث دية ونصف لاخير ولو جذب انسان غيره الى بئر فوقع المجذوب فأت الجاذب  
بوقعه عليه فالجاذب هذه لومات المجذوب ويضمنه الجاذب استقلاله باتلافه  
لوماته فالله عليه دية الثاني في ماله ولجذب الثاني ثالثا فاقرب وقع  
كلهم على صاحبه فالاول مات بفعله والثاني فتنسقط نصف دية فيضمن الثاني

النصف

النصف والثاني مات بجذبه والثالث عليه وجذب الاول فيضمن الاول نصف دية  
ولا ضمان على الثالث والثالث الدية فان بجحنا المباشرة فدية على الثاني وفي شركتنا  
بين القابض والجاذب الدية على الاول والثاني نصفين ولوجذب الثالث رابعا  
فأت بعض على بعض فلا ولا ثلثا الدية لانه مات بجذبه الثاني عليه وجذب  
الثاني لثالث عليه وجذب الثالث الرابع ويسقط ما قابلا ففعل ويبقى الثلثان على  
الثاني والثالث ولا ضمان على الرابع وللثاني ثلث الدية ايضا لانه مات بجذبه الاول  
وبجذبه الثالث وبجذب الثالث الرابع عليه فيسقط ما قابلا ففعل ويبقى الثلثان على  
الاول والثالث وللثالث ثلثا الدية ايضا لانه مات بجذبه الرابع وبجذب الثاني و  
الاول والله اما الرابع فليعليه شئ وله الدية الكاملة فان بجحنا المباشرة فدية عليه  
وان شركنا بين المباشرة والسبيلت دية اثلا تابين الاول والثاني والثالث النظر  
الثالث في الجناية على الاطراف والمقاصد ثلاثة الاول في ديات الاعضاء وكلما  
لا تقديريه ففيه الارش والتقدير في ثمانية عشر الاول الشعر في شعر الرأس الدية كاملة  
وكذا في شعر اللحية فان بنتا فقد قيل في اللحية ثلث الدية والرواية ضعيفة ولا شبهة  
فيه وفي شعر الرأس الارش ان بنت وقال المقيت في شعر الرأس ان بنت مائة دينار ولا  
اعلم المستند لما شعر المرأة ففيه ديتها ولونبت ففيه مهرها وفي الحاجبين خمسمائة  
دينار وفي كل واحد نصف ذلك وما اصابته فعلى الحساب في الاهتياك ترد وقال  
في المسطوط والخلاف للديتان لم يثبت وفيه بلع الاجفان ديتان والاقرب الحق طحلا

الوجه الثاني في بيان  
الوجه الثالث في بيان  
الوجه الرابع في بيان







فقالوا لا تقدير فيه وفيه الحكمة وكذا لو نقص ضار بقول الحرف القاسم الى الصريح  
 ولا اعتبار بقدر المقطع من الصحيح بل الاعتبار بما يذهب من الحروف ولو قطع نصف  
 فذهب ربع الحروف فربح الدية وكذا لو قطع ربع لسانه فذهب نصف كلامه فذهب  
 الدية ولو جنى اخر اعتبر بما بقي فاخذ بنسبة ما ذهب بعد جناية الاول ولو اعدم واحد  
 كلامه ثم قطعه اخر كان على الاول والدية وعلى الثاني الثلث ولو قطع لسان الطفل كان  
 فيه الدية لان الاصل فيه السلامة اما لو بلغ حدا ينطق مثل ولم ينطق ففيه ثلث  
 الدية لغلبة الظن بالآفة ولو نطق بعد ذلك تبين الصحة واعتبر بعد ذلك بالحروف  
 وان لم الجاني ما نقص عن الجميع فان كان بقدر ما اخذ والتم له ولو ادعى الصحيح ذهاب  
 نطقه عند الجناية صدق مع القسامة لتعدد البينة وفي رواية يضر لسانه ما سوزان  
 فان خرج الدم اسود صدق وان خرج احمر كذب ولو جنى لسانه فذهب كلامه ثم عاد  
 لم يستعاد الدية قاله البسيط نعم لانه لو ذهب للمعاد وقال في الخلاف لا وهو اشبه  
 اما لو قطع سن المتقر فاخذ ديتها ومعاذ لم يستعد ديتها لان الثانية غير الاولى وكذا  
 لو اتفق انه قطع لسانه فابنته الله لان العادة لم تهض بعده فيكون هبة ولو كان للسان  
 طرفان فاذهب احدهما اعتبر بالحرف فان نطق بالجميع فلا دية وفيه الارش لانه زيادة  
**السابع** الاسنان وفيها الدية كما ملة وتقسم على ثمانية وعشرين سنا اثناعشر في مقدمهم الفم  
 وهي ثنتان واربعايتان وثانيان ومنها من اسفل وستة عشر مؤخر وهي ضاحك و  
 ثلثة اضراس من كل جانب ومنها من اسفل وفي المقادير ستمائة دينار حصة كل سن خمس

دينار

دينار او في ما اخبر به جماعة دينار حصة كل سن خمسة وعشرون دينارا ويسقط الجناية  
 والسنون اقل من ذلك الصغر فان جنى عليها وليس للمني زيادة دية لانه قلعت منقمة  
 الى البواقي وفيها ثلث الدية الاصل لو قلعت منفردة وقبل فيها الحكمة والا والمظهر لو  
 استودت بالجناية ولم تسقط فثلثا ديتها وفيها بعد الاسود والثلث على الاشهر  
 في انصاعها ولم تسقط فثلثا ديتها وفي رواية تضعف بالحكمة اشبه والدية في  
 المقطوع الشق بقدره فاضرب في الثلث <sup>قريب</sup> المقطوع مع سنينها وهو الثابت منها في الله ولو كسر ما برز عن اللثة فيه تردد ولا  
 ان يذرية السن ولو كسر الظاهر عن اللثة ثم قلع الاخر السخ قال الشيخ فعلى الاول والدية  
 وعلى الثاني حكومة وينتظر بين الصغير الذي لم يتغير فان ثبت لزم الارش وان لم  
 فدية المتغير في الاصحاب من قال فيها بعير ولم يفضل في رواية تضعف ولو ثبت للسان  
 موضع المقطوع عظم فثبت فقلعه قاله قال الشيخ لا دية ويكره فيه الارش لانه  
 يستحب لما في شيا **الثامن** العنق وفيه اذا كسر فصار الانسان اصم الدية وكذا  
 لو جنى عليه بامع الا زهراد ولو زال فلا دية وفيه الارش **الثاس** اللسان وهما  
 العظان اللذان يقال للملقاهما الذقن ويتصل طرف كل واحد منهما بالاذن وفيها  
 الدية ولو قلعا منفردين عن الاسنان كل واحد لهما ومن الاسنان له ولو قلعا مع  
 الاسنان فدينان وفي نقصان المضع مع الجناية عليها او تضلها الارش **العاشر**  
 اليان وفيها الدية وفي كل واحد نصف الدية وحدها المعصم ولو قطعت مع الاصابع  
 فدية اليد خمسمائة دينار ولو قطعت الاصابع منفردة فدية الاصابع خمسمائة دينار







فيكون في ذلك ما هو عليه في غيره من النكاحات  
فإنه إذا كان في النكاح ما هو عليه في غيره من النكاحات  
فإنه إذا كان في النكاح ما هو عليه في غيره من النكاحات  
فإنه إذا كان في النكاح ما هو عليه في غيره من النكاحات

والعامة من الرجل في انقضاء المهر وبسقط طرف الزوج إن كان بالوطء بعد بلوغها  
وليكن قبل البلوغ ضمن الزوج مع مهرها ديتها ولا اتفاق عليها حتى تمت أحقابها  
ولم يكن زواجاً كان سكرها فإلها المهر والدية وإن كانت مطوعة فلا مهر وهذا الدية  
ولم كانت المكروهة بكماله يجب لها الرشي البتة لأننا من المهر فيه ترد ولا شبهة فيه  
ولم ذلك في ماله لأن الجناية أعمها أو شبيها بالعد **السابع عشر** قاله المبسوط في  
الدية في الدية في كل واحدة نصف الدية ومن المهر ديتها في كل واحدة فيها نصف  
ديتها وهو حسن تعالى على الرواية التي تمت في فصل الثنتين **الثامن عشر** الرجلان فيهما  
الدية في كل واحدة نصف الدية وحدهما مفصل السابق في الأصابع مفردة كاملة وفي  
كل أصبح عشر الدية والخلاف في الإجماع هناك في الدين ودية كل أصبح مقسومة على ثلثان

بالسوية في الإجماع على ثنتين وفي السابقين الدية في كل واحد في كل واحد نصف  
في كل واحد نصف الدية في كل واحد نصف الدية في كل واحد نصف الدية  
في كل واحد نصف الدية في كل واحد نصف الدية في كل واحد نصف الدية  
في كل واحد نصف الدية في كل واحد نصف الدية في كل واحد نصف الدية

المال في الدية وهي رواية إسحق بن عمار **الثاني** في عشرة دنانير **الثاني** في عشرة دنانير  
في عشرة دنانير في عشرة دنانير في عشرة دنانير في عشرة دنانير  
في عشرة دنانير في عشرة دنانير في عشرة دنانير في عشرة دنانير  
في عشرة دنانير في عشرة دنانير في عشرة دنانير في عشرة دنانير

غريب فإدبها أخاس دية كسرة وفي موضعين دية كسرة وفي رضة ثلث دية العضي فإن  
بأنه على غير عيب فإدبها أخاس دية رضة وفي كل من العضي بحيث تعطل العضي فللأدية  
العضوان صل على غير عيب فإدبها أخاس دية فكل **الرابعة** قاله المبسوط والخلاف في الترمذي

الدية

على أن في النكاح ما هو عليه في غيره من النكاحات  
فإنه إذا كان في النكاح ما هو عليه في غيره من النكاحات  
فإنه إذا كان في النكاح ما هو عليه في غيره من النكاحات  
فإنه إذا كان في النكاح ما هو عليه في غيره من النكاحات

في عشرة دنانير في عشرة دنانير في عشرة دنانير في عشرة دنانير  
في عشرة دنانير في عشرة دنانير في عشرة دنانير في عشرة دنانير  
في عشرة دنانير في عشرة دنانير في عشرة دنانير في عشرة دنانير  
في عشرة دنانير في عشرة دنانير في عشرة دنانير في عشرة دنانير

في عشرة دنانير في عشرة دنانير في عشرة دنانير في عشرة دنانير  
في عشرة دنانير في عشرة دنانير في عشرة دنانير في عشرة دنانير  
في عشرة دنانير في عشرة دنانير في عشرة دنانير في عشرة دنانير  
في عشرة دنانير في عشرة دنانير في عشرة دنانير في عشرة دنانير

في عشرة دنانير في عشرة دنانير في عشرة دنانير في عشرة دنانير  
في عشرة دنانير في عشرة دنانير في عشرة دنانير في عشرة دنانير  
في عشرة دنانير في عشرة دنانير في عشرة دنانير في عشرة دنانير  
في عشرة دنانير في عشرة دنانير في عشرة دنانير في عشرة دنانير

الدية في كل واحدة منها مقدرة عند أصحابنا ولعلنا أشارة إلى ما ذكره الحارثي في طرف  
وهو في الترتيب إذا كثرت فحيت على غير عيب البعول دينار **الحاس** من يار بطن أسا

حتى أحدث دية بطنه أو يقتدى ذلك بثلث الدية وهي رواية السكوني وفيه ضعف  
**الحاس** من اقتصر بكماله أصبعه فخرق مثانها فلم يملك بولها فعليه ثلث ديتها  
وفي رواية ديتها وهي أولى ومثل مهر نسائها **الثاني** في الجناية على المتأنع هي  
سبعة **الأول** العقل وفيه الدية وفي بعضه الارش في نظر الحاكم إذا لاطر إلى التقدير  
النقصان وفي المبسوط يقدر بالزمان فلو جن يوماً وافاق يوماً كان الداهية بغيره

أو يوماً وافاق يومين كان الداهية بثلثه وهو تخمين ولا قصاص في ذهابه ولا في  
نقصانه لعدم العلم بمجده ولو شجرة فذهب عقله بثلث الدية الجنايات وفي رواية  
أن كان بضربة واحدة قد أختلأ وأولما شبه وفي رواية لو ضرب على راسه ذهب  
عقله انتظر ستة فأن مات فيها فدية وإن بقي ولم يرجع عقله ففيه الدية  
وهي حسنة ولو جنى فذهب العقل ودفع الدية ثم عاد لم يرجع الدية لأنه شبهة

متجددة **الثاني** السمع وفيه الدية إن شهد به العرف بالباس فان أملأ العود  
بعد مدة معينة ثم نقضها فان لم يعد فقد استقرت الدية ولما كان الكتاب  
المجتمعي عليه عند دعوى ذهابه أو قال لا أعلم اعتبرت حاله عند الصوت العظيم وأل

القرى وصح به بعد استغفاله فان تحقق ما ادعاه فلا أخلف لقسمه وحكم له  
ولو ذهب سمع أحدي الأذنين ففيه نصف الدية ولو نقص سمع أحدهما قيل في

في عشرة دنانير في عشرة دنانير في عشرة دنانير في عشرة دنانير  
في عشرة دنانير في عشرة دنانير في عشرة دنانير في عشرة دنانير  
في عشرة دنانير في عشرة دنانير في عشرة دنانير في عشرة دنانير  
في عشرة دنانير في عشرة دنانير في عشرة دنانير في عشرة دنانير







قال الدامية غير الجوارحة فالباضة والمتلاحمة واحدة ومن قال الدامية والجوارحة  
 واحدة فالباضة غير المتلاحمة وأما السحيا فهي التي تلعب السحيا قروهي جلده مغشية <sup>العظم</sup>  
 وفيها أربعة ابعة وأما الموضحة فهي التي تكشف عن فم العظم وبها خمسة ابعة  
 لها وضعت في كل واحدة خمس من الأبل ولو وصل الجاني بينهما صارتا واحدة كما لو فح  
 ابتداء وكذا لو سرقا فذهب ما بينهما لأن السراقة من فعله ولو وصل بينهما غير لعم الأبل  
 ديتان والواصل ثالثه لأن فعله لا يبنى على فعل غيره ولو وصلها المجننى على الأبل ديتان  
 والواصل هدير ولو اختلفا فقالا لجاننا ناشقت بينهما وانكر المجننى عليه فالقول قول المجننى <sup>عليه</sup>  
 مع يمينه لأن الأصل ثبوت الدينين ولم يثبت المسقط كذا لو قطع يمينه وجليه ثم مات  
 بعد مدة يمكن فيها الانتعاش واختلفا فالقول قول الواسع يمينه ولو شجعه واحدة واختلفت  
 مقاديرها أخذت في الأبلغ لأنها لو كانت كلها كذلك لم يزد على دينها ولو شجعه عشرين  
 كان لكل عضوية على انفراده وإن كان بضمية واحدة ولو شجعه في راسه وجبهته <sup>لا قريب</sup>  
 أنها واحدة لأنها عضو واحد وأما الهاشمية فهي التي تحت العظم وديتها عشرين الأبل <sup>عشر</sup>  
 إن كانت خطأ وانما ثلثا إن كانت شبيهة العمد ولا قصاص فيها ويتعلق الحكم بالكره وإن لم  
 جرحا ولو وضعت اثنين وهشمة فيها وانصل الهشم باطنا قال في ظهرا هشمان وفيه  
 تردد وأما المنقلة فهي التي تخرج إلى فم العظم وديتها خمسة عشر بغير ولا قصاص فيها  
 والمجننى لا يشترط له الموضحة ويأخذ دية ما زاد وهو عشرين الأبل وأما المامضة فهي  
 التي تبلغ أم الراس وهي الخريطة التي تجمع الدماغ وفيها ثلث الدية ثلاث وتلتف بغير

والدامية

وأما الدامية فهي التي يفتق الخريطة والسلامة معها بعبدة ولا قصاص في المامضة لأن  
 السلامة معها غير غالبية ولو اراد المجننى ان يقتص في الموضحة ويطلب لغيره الدية <sup>الدية</sup>  
 جاز والزيادة ثمانية وعشرون بغيراً قال في المبسوط ثلث بغير وهو بناء على  
 في المامضة ثلثه وثلثين وثلثا ونحن نقصر على ثلثه وثلثين تبعاً للنقل ولا يخفى  
 عليه من صحة فاتها آخرها شمه وثالث منقله ورابع مامومه فعلى الأول والخمس <sup>على</sup>  
 الثاني ما بين الموضحة والهاشمية خمسة أيضاً على الثالث ما بين الهاشمية والمنقلة  
 خمسة أيضاً وعلى الرابع تمام دية المامضة ثمانية عشر بغيراً ومن لواحق هذا الباب  
 مسائل <sup>الأممية</sup> في الناقصة في الألف ثلث الدية فإن صلت فخر الدية ما ينادي بالدين <sup>شئ</sup>  
 في أحد الطرفين إلى الخارج فغش الدية <sup>الأسيرة</sup> في شق الشفتين حتى يبدوا الأسنان ثلث  
 ديتها ولو بدلتا فخر ديتها ولو كانت في أحدهما فثلث ديتها ومع البراءة فخر ديتها  
<sup>الدين</sup> الدية الجارية هي التي تصل إلى الجوف من أي جهات كان ولو من نقرة الفم وفيها  
 ثلث الدية ولا قصاص فيها ولو جرح في عضو ثم أجاف لونه دية الجرح ودية الجانية  
 مثلاً إن شق الكف ثم يجاذى الجنب ثم يجعده <sup>مخرج</sup> لو جاف واحد كان عليه دية الجانية  
 ولو أدخل خر سكينه ولم يزد فعله القدر بحسب وإن وسعها باطناً أو ظاهراً ففيها  
 الحكم ولو وسعها فيها فخر دية آخرها كما لو انفردت ولو برز خشيتها فالثاني  
 قاتل ولو خيطت فقتلها آخرها إن كانت بجاهل لم تليتم ولم تحصل بالفتق جناية قال  
 الشيخ فلا ارش ويعزر ولا قرب الأرض لأنه لا بد من أدنى ولو في الخياط ثانياً



ولو لم يكن المصنف في هذه الحكومة ولو كان بعد الاندلس في جليله مبتكرة ففقدت تلك الية  
ولما جاءنا اثنين فثلثا الدية ولو طعن في صدقة فخرج من ظهري في طاعة واحدة في الخلا  
النشان وهو شبه قولا انقذت نافذة في شئ من طرف الرجل فيها مائة دينار  
**مختار** في احكام الوجه بالجناية دينار ونصف وفي اخضاره ثلثة دنانير وكذا في الاقدام  
عند قوم وعند آخرين ستة دنانير وهو الذي رواه اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام  
ولما فيه من زيادة الكتابة قال جماعة ودية هذه الثلث في البدن على النصف <sup>سنة</sup> كل  
عضوديه مقلدة ففي شمله ثلثة دنانير كاليدين والرجلين والاصابع وفي قطعه بعد شمله  
ثلث دية <sup>سنة</sup> دية الشجاج في الراس والوجه سواء وشملها في البدن بنسبة دية النصف الذي  
يتفق فيه من دية الراس <sup>سنة</sup> المرأة تساو في الرجل في ديات الاعضاء والجراح حتى تبلغ  
ثلث دية الرجل ثم يصير على النصف سواء كان الجاني رجلا وامراة ففي الاصبع مائة وفي  
الاثنين مائتان وفي الثلاث ثلثمائة وفي اربع مائتان وكذا يقتصر من الرجل في الاعضاء  
والجراح من غيره حتى تبلغ الثلث ثم يقتصر مع الراس <sup>سنة</sup> كل ما فيه دية من الاعضاء  
والجراح فيه من المرأة ديتها وكذا من الذمي ومن العبد قيمته وما فيه مقد من الحر  
فهو بنسبة من دية المرأة والذمي وقيمة العبد <sup>سنة</sup> كل موضع قلنا فيه الارش والحكم  
فهما واحد والمعتق انه يقوم صحيحا لو كان عبدا مملوكا ويقوم مع الجناية وينسب الي  
القيمة ويؤخذ من الدية بحسبه وان كان المجني عليه مملوكا كما اخذ مولاه قبل انقصا  
**ما روي** من لاوله فالامام ولي دمه ويقضون قتلها وهذا العفو الاصل

وكذا

وكذا لو قتل خطأ فله اعتقها الدية وليس له العفو <sup>سنة</sup> الراس في الجراح وهي  
اربع <sup>سنة</sup> في الخنق ودية الخنق المسلم الحر مائة دينار اذا تم ولم تجز الروح ذكر  
كان او انقضى ولو كان ذميا فغضه دية ابيه وفي رواية السكوني عن ابي عبد الله عن  
امير المؤمنين عليه السلام عشرة دية امه والعمل بالاقل اما المملوك فعشرة قيمة امه المملوكة  
ولو كان الحر رايدا عن واحد فلكل واحد دية ولا كفارة على الجاني ولو لم يجز فيه  
الروح فدية كالملة للذكر ونصف للأنثى ولا تجب الا مع يقين الجرح ولا اعتبار  
بالسكن بعد الحركة لاحكامها عن ربح وتجب الكفارة هنا مع مباشرة الجناية  
لو لم يتم خلقه ففي دية قولان احدهما عشرة ذكوة في الميسر وفي موضع من الخلا  
وفي كتابي الاخبار والاخر وهو الاشر بقايع الدية على ملأ النقط فغير عظماء الذين  
ومضعة سنون وعلاقة اربعون دية على بكل واحدة من هذه امود ثلثة وجوب الدية  
واقتضاء العدة وصيرمة الامة ام ولد ولو قتلها القاتلة وهي تخرج بموت والد  
حكم المستولاة قلنا القاتلة هي التسلط على ابطال السلطات السابقة التي تمنع منها <sup>سنة</sup> استلاد  
اما النطفة فلا يتعلق بها الا الدية وهي عشرون دينار بعد القاتلة في الرحم وقال في  
النهاية نصير بذلك في حكم المستولاة وهي بعيدة فالا بعض الاصحاب وفيما بين كل مرتبة  
بحسب ذلك وفرض واحد بان النطفة تمكث عشرين يوما ثم تصير لقة وكذا ما بين  
العلاقة والمضغة فيكون لكل يوم دينار وعشرون بظالمه بجمعة ما ادعاه الاول ثم بالذ  
على ان تفسير مراد علي ان المروءة في الثلث بين النطفة والعلاقة اربعون يوما كذا بين



أتعاقبوا المضطربين ذلك سجد من المسجونين على من سجد من غيرهم  
 مسلم عن أبي جعفر وأبو جعفر بن القمي عن موسى بن أبي العزيم قال سمعت أبا عبد الله  
 عليه السلام يقول المثل الذي ذكره من أن النفاق في الدنيا المقسوم على الأيام ثمانية  
 الاحتمال وليس كل محقق واقعا بل لا يستعمل أن يكون الاشارة بذلك إلى ما رواه أبو جعفر  
 الشيباني عن الصادق عليه السلام أن لكل فطرة نظيرة في النطق وبناردين وكذا كل ماضا  
 في العلقه شبه العرق من اللحم يزداد دينارين وهذه الاخبار وإن توقفت فيها  
 الاصطلاح بالقليل والضعف الناقل فكذا توقفت عن التفسير الذي مر به في ذلك الباب  
 ولو قلت المرأة فمات معها فدية المرأة ونصف الدينين للجنين إن جهل حاله ولو علم  
 ذكر فدية أو أنفق فديةها وقيل مع الجهالة يستخرج بالقرعة لأنه مشكل ولا إشكال مع  
 وجود ما يشار إليه من القتل المشهود ولو ألفت المرأة حملها مباشرة أو تسببا فعليها  
 دية ما ألفت ولا نصيب لها من هذه الدية ولو أقرها بغيره فآلفت والدية على المخرج  
 ويرث دية الجنين من يرث المالا الأقرب فالأقرب ودية أعضائه وجرماته بنسبته  
 ومن أقرها بغيره فعلى المخرج عشرة دنانير ولو عزل المجامع اختيار عن الحرية ولم  
 تاذن قبل بلزوم عشرة دنانير وفيه تردد أشبه أنه لا يجب لها العزل عن الأمة في  
 ولا دية وإن كرهته ويعتبر قيمة الأمة المحضة عند الجنابة لا وقت الألفاء <sup>ومخرج</sup>  
 ولو ضرب البكرانية حاملا فاسلمت والقتل لزم الجنابة في دية جنين المسلم لأن الجنابة  
 وقعت مضمونة فالاعتبار بها حال الاستقرار ولو ضرب الحرة فاسلمت والقتل لم

لأن الجنابة

لأن الجنابة لم تقع مضمونة فلم يضمن الجنابة بسريرتها ولو كانت أمة فاعتقت والقتل  
 قال الشيخ للمولى أقول الأمرين من عشر قيمتها وقت الجنابة والدية لأن عشر القيمة كان  
 أقل فالزيادة بالحرية فلا يستحقها المولى فتكون لوارث الجنين وإن كانت دية الجنين  
 أقل كان لها الدية لأن حقه نفق بالعتق وما ذكره بناء على القول بغيره أو على جواز  
 تكون دية الجنين الأمة أكثر من دية جنين الحرة وكذا التقديرين ممنوع فاذن لعشر قيمة  
 أمة يوم الجنابة على التقديرين ولو ضرب حاملا خطأ فآلفت وقال للمولى كان حيا  
 فاعترف الجنابة ضمن العاقلة دية الجنين غير المحي وضمن المخرج ما زاد لأن العاقلة  
 لا تضمن أقرا ولو أنكر وأقام كل واحد بينه فدمنا بيعة المولى لانهما يضمنان زيادة  
 ولو ضربها فآلفت فماتت عند سقوطه فالضارب قاتل يقتل إن كان عمدا ويضمن  
 الدية في ماله إن كان شبيها ويضمنها العاقلة إن كان خطأ وكذا الوبيقي ضمنا  
 مات أو وقع صحيحا وكان ممن لا يعنى مثله وتزومه الكفارة في كل واحدة من هذه  
 الحالات ولو ألفت حيا فقتل آخر فان كانت حيوة مستقرة فالناتق قاتل ولا ضمان  
 على الأول ويعزر وإن لم يكن مستقرة فالأول قاتل والثاني آثم يعزر خطأ ولو جهل  
 حاله حين ولادته فالشيخ سقط القود للاحتمال وعليها الدية ولو وطئها ذمى  
 ومسلم شبهة في طهر واحد سقط بالجنابة إقراع بين الواطئين والرم الجنابة بسبب دية  
 من الحرة ولو ضربها فآلفت عضوا كأيدي فان ماتت لوفته ديتها ودية الحرة ولو ألفت  
 أربع أيدي فدية جنين واحد لاحتمال أن يكون ذلك الواحد ولو ألفت العضو ثم



الميت الحيوان ميتا دخلت ذبته الغص في ذبته وكذا لو القته حيا فمات ولو سقطت  
 سقطت ضمن ذبته اليد حسب ولو تأخر سقوطه فان غمداه العرفه انها يد حتى ينفص  
 رذيته ولا ينفص الذبته مسئلتان ذبته الحيوان ان كان عمدا وشيها بالعمد ففي مال  
 الجاني وان كان خطأ فعلى العاقله تستأخذ في ثلث سنين في قطع رأس الميت  
 المسلم الحر مائة دينار وفي قطع جوارحه نجاب ذبته وكذا في نجاسة وجراحه ولا  
 يرث وارثه منها شيئا بل يصرف في وجع القرب عنه عملا بالرواية وقاله علم الهدى  
 يكون بيت المال في الجناية على الحيوان وهي باعتبار الجناية المجتمعة عليه ينقسم اقساما  
 ثلثة ما ياكل الغنم والبق والابل فن تلف شيئا منها بالذكاة لزمه التقاوت بين  
 كونه حيا وذكاه قبل المالكه دفعه والمطالبة بقيمة قبل نعم وهو اختيار الشيخين نظرا  
 الى اتلاف اهم منافع وقيل لا لانه اتلاف لبعض منافع فيضمن التالف وهو شبه  
 ولو تلف لا بالذكاة لزم قيمته يوم اتلافه ولو بقي ما ينفع به كالصوف والشعر  
 والوبر والريش فهو للمالك يوضع من قيمته ولو قطع بعض اعضاءه او كثر ثيابه  
 عظيمة فللمالك الارش ما لا ياكل ويصح ذكاته كالنمر والاسد والفهد فان تلفه  
 بالذكاة ضمن الارش لان له قيمة بعد التدكية وكذا في قطع جوارحه وكسر عظامه  
 مع استقرار حيوته وان التلف لا بالذكاة ضمن قيمته حيا ما لا يقع عليه الذكاة  
 ففي كلب الصيد اربعون درهما ومن الناس من خصه بالسلوق وقفا على صورة  
 الرواية وفي رواية السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام في كلب الصيد انه يقيم كذا على

المائة

الغنم

الغنم كبش وقيل عشرة ذنرها وهي رواية ابن فضال عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله  
 مع شهرتها كذا في الاصل طريقا وقيل في كلب الحايط عشرون درهما ولا يعرف الاستد  
 في كلب النزع فقير من بيت ولا قيمة لما عدا ذلك من الكلاب وغيرها ولا يضمن  
 قاتلها شيئا اما جنين ما يملكه الذي كالتخزين فهو يضمن بقيمته عند استحله وفي  
 الجناية على طرفه الارض مسائل لو تلف الذي جرح او آله فهو ضمنه التالف  
 ولو كان مسلما ويشترط الضمان الاستتار ولو اظهرها الذي لم يضمن التالف ولو كان  
 ذلك المسلم يضمن الجاني على التقديرات اذا جنت الماشية على النزع لئلا يضمن  
 صاحبها ولو كان نهارا لم يضمن ومستند ذلك رواية السكوني وفيه ضعف وهي  
 ابن حزم والي بصير والافزب اشتراط التفريط في موضع الضمان لئلا كان او نهارا  
 روى عن امير المؤمنين عليه السلام انه قضى في بعير بين اربعة عقلة احدهم فوقع في بئر  
 ان على الشراكا حصته لانه حفظ وضع الباقين ذبته الكلاب الثلاثة عقد  
 على القاتل اما لو عضب احدها وتلف في يد الغاصب ضمن قيمته السوقية ولو زادت  
 عن المقدرة في كفارة القتل تجب كفارة الجمع بقتل العمد والمربة بقتل الخطايع  
 المباشرة لامع السيد فلو طرح حجرا او حفرا يلا او ضرب سكين في غير ملكه وعثر  
 عاثر فهلك بها ضمن الذبته دون الكفارة ويجب بقتل المسلم ذكر كان او انثى  
 حرا كان او عبدا وكذا تجب بقتل الصبي والمجنون وعلى المولى بقتل عبده ولا تجب  
 بقتل الكافر ذميا كان او معاهدا استنادا الى البراءة الاصلية ولو قتل مسلما في دار

وكلب الحايط والاولى لاشهره في كلب الغنم



الحرب العلم باسقامه ولا ضرورة فعليه القدر والكفارة ولو قلته كما فر فلا يتر عليه  
 الكفارة ولو كان اسير قال الشيخ يضمن الدية والكفارة لانه لا قدرة للاسير على التخلص فيه  
 تردد ولا اشتراك جماعة في قتل واحد فعلى كل واحد كفارة واذا قبل من العامة للدية  
 الكفارة قطعاً ولو قبل فرد اهل تجب ماله قاله السبط لا يجزئ فيه اشتراك من كون  
 الجناية سببها في العاقل النظر تعيين المحل وكيفية التقيط وبيان الواجب اما المحل  
 فهو العصبية والمعتق وضامن الحرية والامام وضابطه العصبية كل من يقرب بالابن كالكفر  
 واولادهم والعروة واولادهم ولا ينظر كونهم من اهل البيت في المالك فيقولهم الذين يرتب  
 دية العاقل ولو قتل في هذا الاطلاق وهم <sup>قاله</sup> قال الدية يرتبها الذكور والامات والنرج والرجل  
 ومن يقرب بالام على الحد القولين ويختص بها الاقرب فالاقرب كما يرتب الاموال وليس  
 كذلك العقل فانه يختص الذكور من العصبية دون من يقرب بالام دون النرج والرجل  
 ومن اصحاب من خصص بالاقرب من يرتب بالتمية ومع عدمه يشترك العقلين من  
 تقرب بالاب اثباتا واستنادا الى رواية سلمة بن كهيل عن امير المؤمنين عليه السلام في سلفه  
 وهما يدخل الاباء والاولاد في العقل قاله السبط والخلاف لا والاقرب دخولها لانها ادفعته  
 ولا ينزكهم القاتل في الغنائم ولا تعقل المرأة ولا الصبي ولا المجنون وان وردت من الدية  
 ولا تجعل الفقير ثنيا ويعتبر فقره عند المطالبة وهو حوله لا ولا يدخل في العقل <sup>القبيل</sup>  
 ولا اهل البيت اذ لم يكونوا عصبية وفي رواية سلمة ما ينزك على الزام اهل بيت القاتل مع  
 فقد القربة ولو قتل في غيره وهو طريح ويقدم من يقرب بالابوين عليهما القدر بالا

ويقتل

ويقتل المولى من اعلى ولا يعقل من اسفل ويتجر العاقل دية المصححة فانزاد قطعاً  
 وحمل على انقص قاله الخلاف نعم ومنع في غيره وهو المولى غير ان في الرواية تضعفا  
 ويضمن العاقل دية الخطاء في ثلاث سنين كل سنة عند اسلاخها ثلثا تامه كانت الدية  
 او ناقصة كدية المرأة ودية الذي اما الاغني فقد قاله السبط تتادى في سنة  
 واحدة عند اسلاخها اذا كانت ثلثا لدية فادون لان العاقل لا يعقل حالاً وفيه كمال  
 ينشأ من احتمال تخصيص التاجيل بالدية لا بالارثي قاله ولو كان دون الثلثين  
 حل الثلث الاول عند اسلاخ المحل والباقي عند اسلاخ الثاني ولو كان اكثر  
 من الدية كقطع يدين وقلع عينين وكان لثنتين حل لكل واحد عند اسلاخ المحل  
 ثلث الدية وان كان لواحد حل له ثلث لكل جناية سدس الدية وفي هذا كل الاشكال  
 الاول ولا يعقل العاقل اقرارا ولا صلحا ولا جناية عليه وجود القاتل ولو كانت  
 موجبة للدية كقتل الاب ولده او المسلم الدنجا والحرم المملوك ولو جنى على نفسه  
 قتلا او جرحا طرأ ولم يضمنه العاقل وجناية الدنجا ماله وان كانت خطأ او  
 عاقلة ومع عجز عن الدية فعاقلة الامام لانه يؤدئ الى ضربته ولا يعقل على  
 المملوك جناية قتله كان او مدبها او مكابها ومستولدة على الاشبه وضامن الحرية  
 يعقل ولا يعقل عنه المضمن ولا يجتمع مع عصبية ولا معتق لان عقده مشروط  
 بجمالة النسب وعدم المولى نعم لا يضمن الامام مع وجوده ويسر على الاشبه  
 اما كيفية التقيط فان الدية تجب ابتداء على العاقلة ولا يرجع بها على الجاني على الصحيح



كمية النقيض فلان احدهما على النقيض عشرة قرابط وعلى الفقير خمسة قرابط اقتصادا  
على المسن والآخر يقسطها الامام على ياره بحسب حاله العاقله وهما شبه وهما جميع  
بين القريب والبعيد فيه فلان اشبهها الترتيب في الترتيب وهما ياخذ من المولى  
مع وجوه العصبه الاشبه بغيره زيادة المدة عن العصبه ولو اتعت اخذت من عصبه المولى  
ولو زاد في فعله على المولى ثم عصبته على المولى ولو زادت الدية عن العاقله اجاعاها  
الشئ فخذ الذي زاد من الامام حتى لو كانت الدية دينار والمخ اخذ منه عشرة قرابط  
والباقي من بيت المال والاشبه الزام الاخ بالجميع ان لم يكن عاقله سواء لان ضمان الامام  
مشروط بعدم العاقله او بمنزله عن الدية ولو زادت العاقله عن الدية لم يخص بالبدن  
فذلك الشئ يخص الامام بالعقلين شأه لان الترتيب في الخصم منقذ فالاول ان يثبت بالبدن  
ولو غاب بعض العاقله لم يخص بالخاضر فاشهد ان ما ان التاجيل من حين الموت وفي الطب  
من حين الجنابة لا من وقت الاندلاء في السراية من وقت الاندلاء لان موجبها الاستمرار  
بدونه فلا يقف فيه الاجل على حكم الحاكم واذ احال المولى على من رتبه مطالبة واما ما لم يقف  
ما فيه وثبت في تركته ولو كانت العاقله في بلد آخر من حاكمه بصره الواقعة ليقبضها كل من كان  
هناك ولو لم يكن عاقله لم تجز عن الدية اخذت من الخالي ولو لم يكن له الا اخذت من الامام وقبل ذلك  
العاقله او عدها ينقص من الامام دون القاتل والاولى دية المخطئ اشبه العبد بالمال في  
فان لم يمت وهو قبل ان ينفذ الا في الدية من يمت دية فان لم يكن في بيت المال دفع الا بعد من قصره  
الجأ دفع مع فقره بصره والاولى المظنر واللاحق فبالا لا يعقل الا من عرفه كيفية اتسابه الى الجأ  
القائه

ولا يكفي كونه

ولا يكفي كونه من القبل لان العلم بانسابه الى الابسدم العلم بكيفية الانتساب والعقد  
على التعصب حصصا على القول بتقديم الاولى لراقرنست محمول الحفاء به فلو ادعاه  
اخر واقام البينة وضنا له واطلنا الاول فلو ادعاه ثالث واقام البينة انه ولد على فراشه  
فصى له بالبدن اختصاصا بالبدن لو قتل الاب ولده عدا رقت الدية منه الى  
الوارث ولا نصيب الاب ولو لم يكن وارث فصى للامام ولو قتل خطأ فالدية على المولى  
ويرثها الوارث وفي يورث الاب هنا قولان ولو لم يكن وارث سوى العاقل  
فان قلنا الاب لا يرثه فلا دية وان قلنا يرث ففي اخذ من العاقله تردد وكذا  
وكذا البحث لو قتل الولد باه حطاء لا تضمن العاقله عبدا ولا مبهمة ولا اتلاف  
مال ويخص بضمان الجنابة على الادى جب نوري طابرا وهو دمي ثم اسلم فقتل  
الشهم سلا لم يعقل عنه عصبه من الدية لما نبأه ولا نصاب وهو مسلم ولا عصبه  
المسلمون لانه رمى وهو دمي ويضمن الدية في ماله وكذا النوري مسلم طابرا ثم  
او تد ناصاب مسلما قال الشئ لم يعقل منه المسلمون من عصبه ولا الكفار ولو  
قين يعقل عنه عصبه المسلمون كان حنا لان ميراثه لهم على الاصح وحيث اتينا  
ما نصدناه ووفينا بما وعدناه فلعن الله الذي جعلنا عند تبدد الهوا وقد  
الاراء من المسلمين من عصبه اعظم العلماء استحقاقا للعلاء والكرم النجاء اعراضا في سر



بسم الله الرحمن الرحيم

الامهات والاباء المعصيين من سكة الضياء المعصيين عن خاتم الانبياء وسيد الانبياء  
 اظهر عظماء الانام فلهما بياننا والكرامه الاسلام على عرفاء المحصولين بالنبوة  
 منصب النبوة المختارين للامت من فروع صاحب الاحوة الذين امر الله سبحانه  
 بمودتهم وحسن رسوا الله صلى الله عليه وسلم والتمس بهم والعمل بقتلهم حتى يرفعهم بالكتاب المحمد  
 الذي لا ياتي به الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم خبير ونشأ له  
 بفيضان سالكين منهم مسكينين بحجهم وان جعلنا من خلفاء شيعتهم الداهية في  
 شفا ففهم انه ولي ذلك قديم كما يشهد به الاسلام في  
 مسائل الخلافة والاحكام ثم سويده هذه الكفا  
 في احسن ساعة من الساعات وتكون في وقت  
 الاوقات هي توفيق خالق ارض السموات  
 وله الحمد في جميع الحالات في يوم القيمة  
 سهر وجهه صبح سبع وسبعين ومائة  
 والحق بلبنة اللوح على يد مصيف العباد



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل في كتابه  
 ما لا يحصى ولا يدرى  
 ما لا يحصى ولا يدرى

الحمد لله الذي جعل في كتابه  
 ما لا يحصى ولا يدرى  
 ما لا يحصى ولا يدرى

الحمد لله الذي جعل في كتابه  
 ما لا يحصى ولا يدرى  
 ما لا يحصى ولا يدرى

الحمد لله الذي جعل في كتابه  
 ما لا يحصى ولا يدرى  
 ما لا يحصى ولا يدرى

الحمد لله الذي جعل في كتابه  
 ما لا يحصى ولا يدرى  
 ما لا يحصى ولا يدرى



